

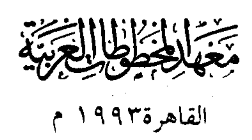

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

# تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب

لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي
ت ٣٩١ هـ

تحقيق

د. سمير أحمد معلوف




القاهرة ١٩٩٣ م

أشرف على طباعة الكتاب وصحح تجاربه:
فيصل عبد السلام الحفيان

تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب ، لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي ، تحقيق سمير أحمد معلوف . القاهرة : معهد المخطوطات العربية ( المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ) ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
٥٠٨ ص

ط / ١٩٩٣ / ١١ / ٠١١

# تفسير
# المسائل المشكلة

# تصـــدير

ثمرة جديدة من ثمار الجهود التي تبذلها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لخدمة التراث العربي الخالد .

ثمرة أصيلة ، فهي ترجع إلى القرن الرابع الهجري ، الذي يُعَدُّ أزهى قرون الحضارة العربية الإسلامية ، ففيه استقامت كثير من العلوم ، وبلغت غاية النضج ، وفيه ظهر أعلام ذوو خطر في مجالات المعرفة المختلفة ، تركوا آثارًا ، تُعَدُّ « دساتير » لا غنى عنها حتى اليوم في العلوم والفنون التي كُتبت فيها .

قالوا : إن هذا العلم أو ذاك نضج في مرحلة ما حتى احترق ! . والحقيقة أن هذه المقولة صادقة في جزء ، وغير صادقة في جزء . أما الصدق ففي النضوج . وأما الاحتراق فإن العلوم لا تحترق . وكيف تحترق إذا كان النظر والبصيرة يضيفان إليها باستمرار موادَّ جديدة ، ويكسبانها ألوانًا وطعومًا مختلفة ؛ تغني وتنفع ؟ !

إن دورة العلم لا تنتهي ، كدورة الزمان ، لكل يوم ملامحه الخاصة ، التي تضيف إلى السِّجلِّ صفحةً غير مسبوقة .

وكتاب « تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب » للفارقي ليس ككتب النحو التي أَلِفْناها ، فهو ذو مزية خاصة ، ومنهج متفرِّد ، ينظر صاحبُه أبو القاسم سعيد ابن سعيد الفارقي المتوفى ٣٩١ هـ - من طبقة ابن جني - إلى النحو على أنه علم التركيب ، يقول محقّقه ؛ الدكتور سمير معلوف : « إنه - الفارقي - لا يرتضي النحو قواعدَ ونَظْمًا تُبْنَى عليه الجملة العربية ، بل إنه يفيد من اكتمال هذه القواعد ... فيجري عمله على تطبيقها ، وينفذ إلى جوهر التركيب ، ليعرِّفَنا حدوده وقدرته على التبدُّل والتغيُّر في ذهن المتكلم أو على لسانه » .

والكتاب بعد ذلك وثيقُ الصلة بكتابٍ ، يلي الكتاب الذي أُطلق عليه : « قرآن النحو » في الأهمية ؛ فهو عبارة عن شرح للمسائل المشكِلة التي صَدَّر بها المبرّد كتابه « المقتضب » ، ويبلغ عددها تسع عشرة مسألة ، أضاف إليها الفارقي مسألة ابتكرها

على نمط مسائل المبرد ، وسمّاها « المسألة المفرَّعة » .

لقد أشار إلى هذا الكتاب المرحوم الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في مقدمته التي كتبها لـ « المقتضب » ، وانتقد الفارقيَّ بأنه أسرف على نفسه ، وعلى قارئه .. باستعراض جميع الصور العقلية في كل مسألة ، كما أسرف في تقديم بعض ألفاظ المسائل على بعض ، وتغيير الإعراب فيها ، والإبدال منها مع التقديم والتأخير ... مما يعد رياضة عقلية عنيفة .

وعلى الرغم من ذلك فالكتاب يكشف همة صاحبه ، ويُبِين عن طريقة مستقلة في الدرس اللغوي والنحوي ، يستحقُّ أن يباهيَ بها .

إن المعهد سعيد إذ يقدِّم غصنًا جديدًا مورقًا ، ينضمّ إلى شجرة مطبوعات المنظمة الطيّبة ، التي ضربت بجذورها في أرض هذه الأمة العظيمة ، وبسقت فروعها حتى طالت السماء .

« معهد المخطوطات العربية »

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقـدمـة

كتاب الفارقي الذي نقدّمه اليوم مَعْلَمٌ على طريق طويلة ، وفَرْعٌ على شجرة خيِّرةٍ ، سَمَتْ وآتَتْ أُكُلَها بعد دهور . إنّها شجرة علوم العربية الباسقة ، وقد كانت - ولمّا تزل - شاهدًا على قدرة هذه الأمّة ، وعظمة حضارتها .

وليس الفارقي إلا واحدًا من عُلَمَاءَ كُثْرٍ ، أقاموا صَرْحَ هذه العلوم ، وَبَنَوْا بتآليفهم مجدها ، فكانت دراساتهم صُوًى ، لمن يريد السَّير في طريق هادية ، ما ٱلْحَبَتْ إلّا بالذهن الوقّاد ، والدِّراسة المُتأنِّيةِ المُضْنِيَةِ .

ولقد كانت الأزمنةُ تختلف ، والعصورُ تمضي ، وفي كُلِّ زمان وعصر عُلَمَاءُ يأخذون ما وصل إليه السابقون ، فَيَتَهَدَّوْنَ به لِيَأْتُوا بالجديد والطريفِ ، فإذا الْمَرمَىٰ واحدٌ ، والْمُبْتَغَىٰ الخَيِّرُ مقصودٌ .

وما كان الفارقي بِمَعْزِلٍ عن هذا كُلِّه ، فلقد حمل نفسه على الصّعب ، ولم يأخذ العلم من مأخذه القريب ، ومن مَوْرِدِهِ السّهل ، لكنّه كان ذاهمّةٍ عاليةٍ ، شَأْنُهُ في ذلك شأنُ شيوخه الذين تقدّموه ، ورَسَمُوا له الدَّرْبَ ، وبَيَّنُوا له الْمُبْتَغَىٰ ، فَاتَّجَهَ إلى ما قصدوا ، وأعطى العلم مُرادَه ، حتى صار مُتْقِنًا ، يُعَدُّ مع خَدَمَةِ العِلْم ، وسَدَنَةِ العربّيةِ ، لغةِ القرآن الكريم ، وخَيْرِ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ للناس .

وليس بِدْعًا أن نَهْتَمَّ بكتاب الفارقي ، فَنُخْرِجَهُ اليوم ، بعد أن طواه الزمنُ سِنِينَ طويلة ، وبعد أن لاقى مُؤَلِّفُهُ الإعراضَ من معاصريه ، ومن معاصرينا ، فإذا بهم جميعًا ينكرون عليه حُسْنَ الذِّكرِ والْمَحْمَدَة ؛ بإغفاله وعدم الإشارة إلى جهوده ، كما فعل القدماء ، أو بتنفير الناس من هذه الجهود ، كما فعل المعاصرون .

ونَشْرُ الكتاب ، وإخراجُهُ إلى النّور يضع بين أيدي الباحثين مادّةً علميّةً لها مزاياها الخاصّةُ ، ومناهِجُهَا المتفرّدةُ ، لا تلتقي مع ما أَلِفْنَاهُ من كتب علمية تتلمذنا عليها ، وسادت في تاريخنا العلميّ الطويل ، إنه كتاب ينظر إلى النحو على أنّه علم التركيب ، فيأخذه مأخذًا جديدًا ، لا يرتضيه قَوَاعِدَ ونَظْمًا تُبْنَى عليه الجملة العربية ، بل إنّه يُفِيدُ من اكتمال هذه القواعد في كتب النحاة وأذهانهم ، فَيُجْرِي عَمَلَهُ على تطبيق القواعد ، وَيَنْفُذُ إلى جوهر التركيب لِيُعَرِّفَنَا حُدُودَهُ ، وقُدْرَتَهُ على التَّبَدُّل والتّغيُّر في ذهن المتكلم أو على لسانه . ومع أنّ الفارقي قد رَكِبَ الصَّعْبَ ، وأجهد نفسه في تراكيبَ ذهنيّةٍ معقّدةٍ ، ومسائلَ مُجْهِدَةٍ فإنه أَرْسَى مَعَالِمَ مَنْهَجٍ طريف ، وأَعْطَى لمن يَتْلُوهُ من علماء اللغة طريقةً تحتاج إلى درايةٍ وتَفَهُّمٍ من أجل جَعْلِهَا مفيدةً في فهم تراكيب اللغة العربية بَدْءًا من تَكَوُّنِها في الذهن وقبل نَقْلِها إلى اللسان ؛ لِتُصبحَ كلامًا يَصِلُ الإنسانَ بغيره من النّاس .

لا يمكن أن نَعُدَّ الفارقي عابثًا فيما يفعله من تقليبٍ للتّركيب الذهني ؛ ليزجي الوقت ، ولكنه عَارِفٌ بما يفعل ، إنه يريد أن يَجِدَ طريقةً تُحْصِي إمكانات استعمال التّركيب العربيّ في حدود النّظرية اللغوية العربية ، بقواعدها وقوانين نظم التركيب فيها .

كما أنه يَجْدُرُ ألّا يكون بعيدًا عن أذهاننا جُهْدُ الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠ هـ)، شيخ العربية الأوّل ، في هذا المجال ، فما جُهْدُهُ الرّياضيُّ الذهنيُّ – في ابتكار تقاليبِ المفردةِ العربيةِ الواحدةِ ؛ لإحصاء المفردات العربية مستعملةً أو غَيْرَ مستعملة – غريبًا عنّا . إن الجُهْدَينِ يلتقيان ، فالخليلُ – وهو يُحْصِي المفرداتِ العربيّةَ . قد اتّخذ منهج الاشتقاق الكبير . والفارقي – وهو يُحصي إمكانات التركيب العربي – اتّخذ منهج التفريع ، بما فيه من إخبار وتقديم وتأخير ، وتحويل إلى تثنية أو جمع .

لقد كان الخليلُ أكثر قُرْبًا من واقع اللغة وطرائق استعمالها ، ولكن الفارقي – كما قلنا – أَعْطَى طريقةً ، حبّذا لو جُرِّدَتْ مما اعتراها من صعوبة ؛ لاعتماده التراكيبَ الذهنيّةَ وأَخْذِهِ بالمسائل النحوية الصعبة ، ومنها تراكيبُ الموصولات التي أَعْيَتْ النحاةَ وأَشْكَلَتْ عليهم .

ولا يَشْفَعُ للفارقي وَضْعُهُ هذه الطريقةَ الطريفةَ ، فَنُبَرِّئُهُ من إيثاره الوَعْرَ على السّهل ، والذِّهنَ على الواقع ، فإنّا نأخذ عليه ذلك ؛ لأنه أتعب نفسه ، وأتعب قارئه فيما فعل ، ولولا أنّه أراد الإبانة عن قوته وقدرته النحويتين لكان أَحْسَنَ فيما صنع ، ولَأَدَّى المراد ، ولكنْ هذا نَهْجُهُ ، وهذا نِتَاجُهُ ، غفر الله له ، وعفا عنه .

إنني أُقَدِّمُ اليَوْمَ هذا الكتابَ ، وأملي كبير في أن تكون فيه إضافةٌ جديدةٌ لعلوم العربية ، وخِدْمَةٌ لها . وما أبتغي في عملي إلا وجه الله ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ أسأله سبحانه المغفرةَ عند الزّلل ، والعَفْوَ إن قَصَّر بي العمل ، والحمد لله رب العالمين .

ولن أغادر قبل أن أسجل كلمة وفاء وتقدير لروح أستاذي المرحوم علامة الشام أحمد راتب النفاخ ، وإنني لأشعر بالسعادة وقد تحقَّقت أمنيته بنشر كتاب الفارقي ، كما أوجه الشكر لأستاذي الدكتور مزيد نعيم الذي رعى العمل وأعطى له الوقت والجهد ، وكذلك لأخي الدكتور عبد الإله نبهان الذي ألفت صفحات هذا الكتاب وجهد كما ألفت وجهي ، وأنار بنور عينيه وبصيرته مسائلها المعقدة .

***

وبعد فالفضل العظيم لمعهد المخطوطات العربية ؛ هذا الصرح القومي الذي ينهض بعبء نشر التراث العربي ، ويذيعه بين الناس فى أكمل صورة ، فقدم قام بتبني نشر هذا الكتاب ، وصَبَر على ضَبْطه ، وأخرجه في هذه الحلة القشيبة .

***

وأخيرًا فإني أهدي هذا الكتاب إلى أبي ؛ الذي رعاني ، وأحبني ، وغادرني بصمت ، وكنت أمل أن يراه لتلتمع الفرحة في عينيه ، ويرى ثمرة جهده بين يديه .

**وكتب**

سمير بن أحمد معلوف

في حمص ليلة السابع والعشرين

من شعبان المبارك من سنة ١٤٠٨هـ .

# المؤلف والكتاب

**« الفارقي » :**

**أ – حيـاته :**

تَرْجَمَ للفارقي اثنان ، هما : ياقوت الحَمَوِيّ (– ٦٢٦) في معجم الأدباء[١] ، والسيوطيُّ ( –٩١١ ) في بغية الوعاة[٢] ، ويظهر أن مصدر الترجمتين واحد ؛ لأنّ أفكارهما متقاربة ، وإن اختلفت الصياغة ، والمرجَّح أنهما جميعًا منقولتان عن ابن العديم ؛ لأن السيوطيَّ قد نَصَّ على ذلك في ترجمته . ونجد من مقابلة هاتين الترجمتين ، أنّ الفارقي هو : سعيد بن سعيد الفارقي أبو القاسم النحوي ، كان بارعًا في العربية وأديبًا فاضلًا ، وقد قُتِلَ في القاهرة ، عند بستان الخندق ، يَوْمَ الجمعة لِسَبْعٍ بَقِينَ من جُمَادَىٰ الأولى سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة في الموكب[٣] ، ونقل الحموي في معجمه بيتين للفارقي هما :

مَنْ آنَسَتْهُا الْبِلَادُ لَمْ يَرِمِ ... مِنْهَا ، وَمَنْ أَوْحَشَتْهُ لَمْ يُقِمِ
وَمَنْ يَبِتْ ، والهُمُومُ قَادِحَةٌ ... فِي صَدْرِهِ بِالزِّنَادِ لَمْ يَنَمِ[٤]

---

(١) معجم الأدباء : ١١/ ٢١٧ .

(٢) بغية الوعاة : ١/ ٥٨٤ .

(٣) ( في الموكب ) عبارة ذكرها السيوطي دون تحديد ، ومعروفٌ أنّ الفاطميين لهم مواكب كثيرة . انظر ابن الأثير : ٧/ ٧٠ – ٧٤ ، والنجوم الزاهرة : ٤/ ٧٩ – ٩٤ .

(٤) ورد البيتان فى ( الشعر والشعراء : ٥٥٥ – ط ليدن ) على أنهما مطلع قصيدة لعبد الله بن محمد بن أبي عُيَيْنَةَ وعِدَّتُها اثنا عشر بيتًا .

**ب – شيوخه :**

ذكر مُتَرْجِمَا الفارقي أنه أخذ عن الرَّبَعِيّ[1] ، وابن خَالَوَيْهِ[2] ، دون إشارة إلى شيخه الرُّمَّانِي[3] ، ولذلك نَقِفُ عند مسألةِ أَخْذِهِ عن الربعي ، فنرى أنّ فيها نظرًا ؛ إذ رُبَّمَا خَلَطَ صاحب الخبر بين الربعي والرماني ، وقد حدث هذا غير مرة ؛ لتشابه الأسماء[4] ، ولا جَرَمَ أن يكون قد حدث هنا أيضًا ، وقد يقول قائل : إنه ربما قرأ على الربعي في مطلع حياته العلمية ، ثمّ تحوّل إلى الرمّاني لما رأى من شهرته ، فَعُرِفَ بقراءته على الربعي ، و لم يُعْرَفْ بقراءته على الرماني . لكن ما يجعلنا ندفع هذا الرأي أنّ الفارقي لم يُشِرْ في كتابه إلى الربعي قَطُّ ، أما الرّماني فقد كان يذكره في مواضعَ كثيرةٍ ، ويسأله مستفسرًا ، فكأنه سيبويه مع الخليل ، أو ابن جنّي مع الفارسيّ ، ونضيف إلى ذلك أنّ الفارقي ذكر اسم شيخه في أثناء ذلك كاملًا ، وهو : عليّ بن عيسى بن عليّ[5] ، وهذا اسم الرماني لا الربعي[6] .

---

(١) الرَّبَعِيّ : عليّ بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي ، أخذ عن السيرافي ببغداد ، ثم سافر إلى شيراز إلى أبي علي الفارسي ، فأخذ عنه ولا زمه نحوًا من عشرين سنة ، ويعدّ من أئمة النحاة ، ويقال : كانت به لُوثَةٌ . شَرَحَ كتاب سيبويه ،والإيضاح لأبي علي . ( ترجمته في : نزهة الألباء : ٢٤٩ ، والبلغة : ١٦٠ ، والبغية : ٢/ ١٨١ ) .

(٢) ابن خَالَوَيْهِ : الحسين بن أحمد بن خالويه ، أبو عبد الله الهمذاني النحوي ، إمام في اللغة والعربية وغيرهما من العلوم ، اختصّ بسيف الدولة وأولاده ، وتوفي بحلب في سنة ٣٧٠هـ . ( ترجمته في : الفهرست : ٩٢ ، والبلغة : ٦٧ ، وطبقات القراء : ١/ ٢٣٧ ، وكذلك في كتاب ( ابن خالويه وجهوده النحوية ) لمحمد جاسم محمد ، ط دار الرسالة ، ١٩٨٦ ) .

(٣) الرّماني : علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرّماني ، أصله من سرمدي ، ومولده ببغداد ، ويعرف بالرماني ، أو الورّاق ، أو الإخشيديّ ، معتزليّ ، توفي سنة ٣٨٤هـ ، ( ترجمته في : الفهرست : ٦٩ ، البلغة : ١٥٩ ، البغية : ٢/ ١٨٠ ) . وراجع آراءه وترجمته في كتاب الدكتور مازن المبارك ( لرماني النحوي ) .

(٤) انظر الرماني النحوي ٥٨ – ٥٩ .

(٥) انظر تحقيق اسم الرماني في المرجع السابق .

(٦) انظر تحقيق اسم الربعي في : نزهة الألباء : ٢٤٦ ، والبلغة : ١٦٠ .

ونضيف إلى ما قدّمناه ما رأيناه في كتابه من دلائل ، فقد رأينا أن الفارقي يُجِلّ شيوخه ، وإِجْلَالُهُ إيَّاهُمْ جعله يُجِلّ شيوخهم ، ومن ذلك موقفه من ابن السّراج الذي كان يذكره على أنّه شيخ أستاذه الرماني ، فقال في بعض المواضع : « وكان شيخنا أبو الحسن علي بن عليّ النحوي - أَيَّدَهُ الله - يحكي لنا عن أبي بكر - رحمه الله - احْتِجَاجَهُ بصحّةِ مذهب سيبويه ... »[1] وعَدَّهُ في موضعٍ آخَرَ شَيْخَهُ فقال : « وهذا عندي احتجاجٌ فيه نظر ؛ إعظامًا لقول شيخنا أبي بكر - رحمه الله - أن أتلقّى كَلَامَهُ بالرَّدِّ والدَّحْضِ ، أو أن أَتَسَدَّاهُ بالإفساد والنَّقْضِ ... »[2] ، ولمّا كان كذلك مَوْقِفُهُ من شيوخه ، فإنّ موقفه من السيرافي الذي كان شيخًا للربعي[3] ، لا يمكن أن يفسَّر ، فقد ردّ على السيرافي بكتابٍ يظهر من اسمه أن مؤلّفه يَسْتَهْجِنُ مَنْ يَرُدُّ عليه ، ويُنَقِّبُ عن عَثَرَاتِهِ : وهذا الكتاب هو ( ذكر تحصيل الغلط في شرح كتاب سيبويه على بعض المتأخرين )[4] ، ورَدُّهُ هذا يجعل احتمالَ قراءته على الربعي ضعيفًا .

## جـ - ثقافته :

### ١ - ثقافته الكلامية وَبُعْدُهُ عن الاعتزال :

كان عصر الفارقي عصر الثقافة الكلامية[5] ، ولذلك فلا عجب أن يكون قد تَلَقَّى هذ الثقافة : ثم إنّ شيخه الرماني عُرِفَ بالكلام والاعتزال[6] ، وتبدو ثقافة الفارقي هذه في رُوحِ الجَدَلِ التي سادت كِتَابَهُ ، حتى صار كأنه مناظرةٌ بين المؤلِّف والنحويين الآخرين، وهذه الروح جعلت الفارقيَّ يَنْحُو في عرضه للمسائل نَحْوَ طريقة التساؤل وإثارة المشكلات ليشرحها في إجاباته عن التساؤلات .

---

(١) الورقة ٢٩ من النسخة (ت) .
(٢) الورقة ٢٩/ ت .
(٣) نزهة الألباء : ٢٤٩ .
(٤) الورقة : ٦/ ت .
(٥) ظهر الإسلام : ٤/ ٧ - ٥٩ .
(٦) الفهرست : ٦٩ ، والبغية : ٢/ ١٨٠ .

ولا يَعْنِي هذا أن يكون الفارقي معتزليًّا ؛ لأننا نجد في كتابه رأيًا يُقَرِّبُهُ من أهل السّنة ، وهو الرأي الذي ذكره في مسألة ( الجعل ) ، فقد ذهب في هذه المسألةِ مَذْهَبَهُمْ ، و لم يذهب مَذْهَبَ المعتزلة[1] ، وعلينا أن نترك الحكم في هذه القضية للزمن .

**٢ - ثقافته النحوية :**

للفارقيّ اطِّلاعٌ واسع ، على مذاهب النحويين التي لها صلة بالمسائل النحوية وأصولها التي عرض لها في كتابه . ومن ذلك مسألة ( الألف واللام )[2] والنظائر التي احتجّ بها لتفسير المسائل كما في احتجاجه لأنّ ( الألف واللام ) و ( الذي ) كلٌّ منهما أصل في بابه ، ولكنّ الألف واللام تُفسَّر بـ( الذي ) كما تُفسَّر ( مُنْذُ ) بـ( مِنْ ) و ( حَتَّى ) بـ ( إلى )[3] . ويتجلّى هذا الاطِّلاعُ في ردّه على المخالفين للمبرّد الذين نسبوه إلى الخطأ ، فقد أخذ في أثناء ردّه بِمَذْهَبٍ للأخفش والكوفيين[4] . على أننا يمكن أن نجمل مصادر ثقافته النحوية كما تَجَلَّتْ في كتابه في الآتي :

١ - ما أخذه عن شيخه الرّماني .
٢ - كتاب سيبويه .
٣ - كتابا الأخفش ( المسائل الصغير ، والمسائل الكبير ) .
٤ - كتاب المازني ( الألف واللام ) .
٥ - المقتضب للمبرّد .
٦ - الأصول لابن السرّاج .

**(د) مصنفاته :**

ألّف الفارقيُّ العَدِيدَ من المصنفات ، لكنها ضاعت ، كما ضاع غيرها من

---

(١) انظر هذه المسألة ومناقشتنا حولها ، في كتاب الفارقي ص : ٣٥٣ والهوامش الملحقة بها .
(٢) الورقة ٢/ ت .
(٣) الموضع السابق نفسه .
(٤) الورقة : ١١/ ت .

مصادرنا ، غير أنّ الفارقي والحموي والسيوطي قد احتفظوا ببعض أسماء هذه الكتب وهي :

١ - تفسير المسائل المشكلة في أوّل المقتضب للمبرد[١] ، وهو الكتاب المحقق .

٢ - تفسير أبيات كتاب سيبويه[٢] أو ( شرح أبيات كتاب سيبويه )[٣] .

٣ - استدراك الغلط في شرح كتاب سيبويه على بعض المتأخرين[٤] .

( استدراك الغلط على أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي )[٥] .

( استدراك الغلط على بعض المتأخرين في شرح كتاب سيبويه )[٦] .

٤ - العوامل[٧]

( تقسيمات العوامل )[٨] .

---

(١) معجم الأدباء : ١١/ ٢١٧ ، والبغية : ١/ ٥٤٨ .

(٢) الورقة ٦/ ت .

(٣) الورقة ٩/ ت .

(٤) الورقة ٦/ ت .

(٥) الورقة ٢٩/ ت .

(٦) الورقة ٩/ ت .

(٧) الورقة ٢٩/ ت .

(٨) البغية : ١/ ٥٤٨ .

## - كتابه : ( تفسير المسائل المشكلة ) :

### ١ - هدف الكتاب :

رمى الفارقي من كتابه إلى هدف تعليمي ، فَوَجَّهَهُ للناشئين والمتوسطين الذين يرغبون في دراسة المقتضب . واستغنى بشرح مسائله المشكلة عن شَرْحِ سَائِرِهِ فقال : « وَلمَّا رأيتُ تَوَفُّرَ الرغبة من الناشئين في زماننا ، وحرص المتوسطين من أهل الأدب في عصرنا ، على النّظر في كتاب ( المقتضب ) مع ضيق الزمان عن تعجيل شرح جميعه وتَشَعُّب الأفكار في أمورٍ تَصُدُّ عن تفسير سَائِرِهِ ، رأيتُ أن أُفَسِّرَ المشكل من مسائله التي جعلها في صدر كتابه ، وقدّمها في افتتاح خطابه »[1] . وقدّم الفارقيُّ كتابه إلى كاتب عَضُد الدولة البُوَيْهِيِّ عبدِ العزيز بن يوسف الجكار[2] ؛ وذلك حتّى يَضْمَنَ له الذيوع والانتشار ، « ولما كان ذلك مَرْكَبًا شديدًا ومَطْلَبًا بعيدًا ؛ يحتاج فيه إلى توفير السعادة ، وتكميل المعُونَةِ ؛ لِيُنَالَ مِنْ كَثَبٍ ، ويُقْطَعَ بِأَيْسَرِ نَصَبٍ ، وجب أن أَسْتَنْجِحَ في تأليفه ، وأَسْتَسْعِدَ في تصنيفه ، بمن يجمع مع الإقبال والجِدِّ والكمال والسعد ، أنه في أعلى طبقات الفُضَلاء ، وأرفع درجات العلماء »[2] . وكان ذلك سنة ٣٧٢ هـ كما ذكر الفارقيُّ نَفْسُهُ[3] .

### ٢ - المسائل المشروحة :

شرح الفارقيُّ المسائل التي جعلها المبرّدُ في صدر كتابه ( المقتضب )[4] ، وعَلَّلَ وجودها في أوّله بقوله : « جعلها في صدر كتابه ، وقدّمها في افتتاح

---

(١) الورقة : ٢/ ت .

(٢) الموضع السابق نفسه .

(٣) الورقة : ٤/ ت .

(٤) انظر فهرس المسائل التي شرحها الفارقي في موضعه من فهارس الكتاب .

خطابه ؛ ليصونه بها عن ابتذال من لم تَبْلُغْ طَبَقَتُهُ قراءةَ مِثْلِهِ ، ويَحُوطُهُ فيها مِنْ تلاعب مَنْ قصَّرت رتبته عن التشاغل بشكله »[1] . وتبلغ عِدَّةُ هذه المسائل تِسْعَ عشرةَ مسألةً ، أضاف إليها مسألةً ابتكرها على نمط مسائل المبرّد سمّاها ( المسألة المُفَرَّعَة ) ، وهي مسألة طويلة جدًا تتوجّه على الخطأ والصواب لتكون عِبْرَةً لمن استشعر في نفسه مَعْرِفَتَهَا ، واسْتَيْقَنَ بِقُوَّتِهِ أَصْلَهَا وَعُمْدَتَهَا[2] .

وترجع هذه المسائلُ إلى أصولٍ عامَّةٍ واحدة ، ومسائلَ نحويةٍ مُعَيَّنَةٍ ، وهي :

١ – الألف واللام .

٢ – المصدر .

٣ – اسم الفاعل .

٤ – اسم المفعول .

٥ – الإخبار بالذي ، وبالألف واللام .

٦ – توابع الموصول .

٧ – خصائص الصلة .

٨ – توابع ما في الصلة .

ولذلك فإن الفارقي اعتذر لقارئه حين أَوْرَدَ مسألة مفردةً لها أصولها الخاصّة ، وإن كانت من نظائر هذه المسائل ، ومن مسائل المقتضب أيضًا ، وهي المسألة التاسعة عشرة ( سِيرَ بِزَيْدٍ فَرْسَخَيْنِ يَوْمَيْنِ ) ، فقال : « ونظيرها في التقدير والتنزيل مسألةٌ يذكرها أصحابنا في كتبهم على ضربٍ من البيان غَيْرِ مُسْتَقْصىً ، وقد كُنَّا تَقَصَّيْنَا القَوْلَ فيها ، فَأَحْبَبْنَا أن نذكرها في هذا الموضع ، وإن لم تكن منه ، ولكن حَسَّنَ ذلك أنها نظير ما ذُكر فيه »[3] .

---

(١) الورقة : ٢/ ت .

(٢) الورقة : ٢٤/ ت .

(٣) الورقة : ٣٨/ ت .

٣ - منهجه في تفسير المسائل :

(أ) الأصول العامّة :

قدّم الفارقي لِمَا فَرَّعَه من المسائل ، ولِمَا فَسَّرَهُ منها أصولًا عامةً تَلْحَبُ الطريقَ وتُهْدِي السالك ، فلقد أدرك أن منهج المبرّد في ( المقتضب ) يقوم على وضع المسائل المشكلة في أول الكتاب لغرضٍ ، فقد رأى « أَنْ يُقَدِّمَ في كتابه مسائل تصُدُّ من قَصَدَ لَهُ عن التعرّض له ، إلا بَعْدَ إحكام أصولها من سواه ، وإتقان أبوابها فيما عداه ، فإذا همَّ بقراءة كتابه ، اقتدر على مافرّعه بما معه ، وحَدَاهُ ذلك على النظر فيما يُوصِلُهُ إليه ، وبعثه على طلب ما يستعين به عليه ، فإذا قَوِيَتْ بصيرته ، وتمكّنت معرفته ، صَلَحَ أَنْ يَقْرَأَ ما بعدها ، وحَسُنَ أن يتجاوزها إلى غيرها »[1] ، ولذلك فإنه قدّم في أول كتابه بعض الأصول ، التي يمكن تفسير المسائل على هديها ، وهي :

- الألف واللام .
- المصدر .
- اسم الفاعل .
- الصلة .

غير أن تفسير بعض المسائل كان يحتاج إلى أصول غير هذه ، ولذلك فإنه قدّم لبعض المسائل بأصول خاصّة بها ، ومن ذلك ما قدّمه للمسألةِ الثالثةَ عَشْرَةَ من أصل يتعلق بالفعل ( جَعَلَ )[2] . وقَادَتْهُ حاجة التفريع إلى ذكر بعضها في أثناء عرضه لمسائل التفريع ، ومن ذلك ما ذكره عن ( البدل من محذوف وتأكيد المحذوف ) حين تعرّض لمسألة الفرَّاء ( الذين أجمعون يحسنون إخوتك )[3] ولهذه الأصول أهمية بالغة في الكتاب ، فهي القوانين العامة التي تُفَسَّر على وَفْقِها

(١) الورقة : ٢/ ت .
(٢) الورقة : ٣٣/ ت .
(٣) الورقة : ٤/ ت .

مسائلُه ، ويجوز التفريع أولا يجوز قياسًا عليها ، ولذلك فإنه يلجأ أحيانًا إلى تكرار ما ورد منها في المسألة الأولى ؛ لِيُذَكِّرَ القارئَ بها بعد صفحات متعدّدة من التفريع ، وهذا ما فعله في المسألة السابعة ، فقال : « يحتاج عندي قبل الكلام على هذه المسألة أن نُقَدِّمَ مقدّمةً ، تكون مِثَالًا للناظر فيها يقيس عليه ، وأصلًا يَرْجِعُ في إدراكها إليه ، فمن ذلك ما قد كرّرناه ، ونحن نُشْعِرُ به هنا للحاجة الدَّاعية ، والضرورة الواقعة »[1] .

للفارقيِّ طريقتُهُ في عرض أصول المسائل العامّة في بَدْءِ المسألة نُجْمِلُهَا في الآتي :

١ – أَوْرَدَ اختيارَهُ في مقدمة حديثه عن الأصل – وهذا ما فعله في الألف واللام – فقال : « فأما الألف واللام فإنهما في صورة الحرف ومعنى الاسم »[2] .

٢ – أَوْرَدَ الأدّلةَ المناسبةَ لهذا الاختيار ، ومن هذه الأدلّة قوله : « والدليل على أن الألف واللام في لفظ الحرف ، أنها هي التي في قولك : الرجل والغلام ، تَعَرَّفَ معنى الجملة هنا في صورة المفرد ، كما تَعَرَّفَ معنى المفرد في ( الرجل والغلام ) هناك ، ولولا ذلك لم يكن لها في ( الضارب ) وبابه فائدة »[3] .

٣ – أتى بآراء النحاة المخالفين لاختياره ؛ ليوضّح صحّة هذا الاختيار من خلال ردّه عليها ، فقال في مسألة ( الألف واللام ) : « وقد خالف في ذلك قَوْمٌ منهم أبو الحسن الأخفش وأبو عثمان المازني ، فجعلاها حرفًا ، وإنما خلفت ( الذي ) ، وصارت في معناه ، فإذا عاد الضمير فإلى ( الذي ) يعود ، لا إلى الألف واللام »[4] .

---

(١) الورقة : ١١/ ت .

(٢) أخذت الأمثلة من مسألة واحدة هي الألف واللام لتتضح الطريقة ، انظر هذه المسألة في الورقة ٢/ ت .

(٣) الورقة ٢/ ت .

(٤) الموضع السابق نفسه .

٤ - رَدَّ على المخالفين لاختياره بإبطال رَأْيِهِمْ ، ودَعَمَ هذا الإبطالَ والرَّدَّ بالحجج والأدلّة والعِلَلِ . واتخذ رَدُّهُ طريقين :

**أولهما** : أن ينقل عن شيخه ما يردّ به على المخالفين ، وهذا ما نجده في رَدِّهِ على من يقول بحرفية ( الألف واللام )[1] .

**وثانيهما** : أن يذكر احتجاجه لرأيه بعدما نَقَلَ رَأْيَ شيخه وآراء المعارضين ، ويبتدئ عَرْضَ رأيه أو احتجاجه بعبارة « والذي عندي في ذلك » لِيُمَيِّزَ ما هُوَ لَهُ ، وما هو لغيره[2] .

٥ - اتَّبَعَ في كشف غامضِ المسائل طريقة إثارة المشكلات ، ومن ذلك قوله في مسألة ( الألف واللام ) : « فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَلِمَ دَخَلَتْ الألفُ واللامُ في هذا الباب ؟ وألَّا اقْتَصَرُوا على ( الذي ) وَحْدَهُ ، إذ هو كافٍ في المطلوب ؟ »[3] .

**(ب) نَصُّ المسألة وتفسير المبرّد :**

نقل الفارقيُّ نَصَّ المسائل من ( المقتضب ) مع اختلاف طفيف في الألفاظ في بعض الأحيان ، ورُبَّمَا كان هذا الاختلافُ لاختلاف النُّسَخِ ، وأَوْرَدَ بعد نصّ المسألة تفسيرَ المبرّد المقتضب الذي يوضّح بعض علاقات ألفاظها وإعرابها ، ويظهر ذلك جليًّا في المسألة الأولى[4] .

**(جـ) تفسير الفارقيّ :**

اعتمد تفسير الفارقيِّ على الأصول العامّة التي قدّمها في بَدْءِ المسألة الأولى ، أو الأصول الإضافية التي ذكرها في مقدّمة بعض المسائل الأخرى ، وكان يُعَقِّبُ على تفسير المبرّد المقتضب بتفسيره الخاصّ على وَفْقِ هذه الأصول[5] .

---

(١) الورقة : ٢/ ت .
(٢) الموضع السابق نفسه .
(٣) الموضع السابق نفسه .
(٤) المسألة في المقتضب : ١/ ١٣ ، وفي كتاب الفارقي في الروقة : ٢/ ت .
(٥) الورقة : ٤/ ت .

**(د) أصل المسائل :**

قَدَّرَ الفارقيُّ للمسائل التي فسّرها أصلًا يُعَدُّ صياغةً عقليةً لها ، وهي صياغة موجودة في ذهن المتكلم ، ولكنه لا ينطق بها ، بل يَصُوغُ ما أراد في ألفاظٍ أَكْثَرَ اختصارًا ، وتَتَّضِحُ هذه الطريقةُ من خلال المقارنة بين نصّ مسألةٍ ما من مسائل المبرد ، والأصل المقدَّر الذي اصطنعه الفارقي ، فقد جاء نصّ المسألة الأولى كالآتي : ( أعجبني ضَرْبُ الضاربِ زيدًا عَبْدَ الله )[1] . وأما تقدير الأصل الذي اصطنعه الفارقيُّ فقد كان على النحو الآتي : ( أعجبني أَنْ ضَرَبَ رجلٌ ضربَ زيدًا ) .

وقد أوضح الفارقيُّ في هذا التقدير المصدر بأن رَجَعَهُ إلى أصله ، وهو ( أَنْ ) مع الفعل ، وقدّر للفعل فاعلًا هو : رجلٌ ، وقدّم المفعول به عبدَ الله لتتضح صلته بالفعل ، أما اسم الفاعل فقد أعاده إلى فعله وهو ( ضَرَبَ ) وجعله مع مفعوله لِيُبَيِّنَ علاقته به ، والنصّ الذي قدّره لا يلفظ به المتكلم ، لكنه يقدّره في ذهنه قبل الكلام ، وهكذا نجد الفارقيّ أعاد بهذا التقدير المسألة إلى بِنْيَتِهَا التركيبيةِ الذهنيةِ الأساسيةِ .

**(هـ) التفريع :**

يعني التفريعُ في كتاب الفارقيِّ حَصْرَ إمكاناتِ التركيب العَرَبِيِّ ، ولذلك فإن تفريعَ المسائل يَتَّسِعُ ويضيق بِحَسَبِ ما يمكن للمسألة أن تحتمله من التقديم والتأخير وتنويع عَوْدِ الضمائر والتثنية والجمع والإخبار ، وهذا التفريع ليس إلا تطبيقا للقواعد الكلية والأصول العامَّة ، التي قَرَّرَها النحاة باستقراء الكلام العربي الفصيح ، فهو محاولة للنظر إلى الجملة العربية من خلال هذه القواعد ، وقد يَضْطَرُّ تفريعُ المسألةِ المُؤَلِّفَ إلى اللجوء إلى قواعدَ شاذّةٍ أو أساليبَ ضعيفةٍ تعتمد شواهدَ شاذّة ، ولم يكن هذا بضائره ؛ لأنّه في مَعْرِضِ البحث عن مَدَى ما يمكن للجملة العربية أَنْ تحتمله من تغيير يطرأ على ألفاظها ، دون النظر إلى علاقة ذلك بالمعاني

---

(١) الورقة : ٤/ ت .

في أغلب الأحيان ، ولعل الذي زاد من تعقيد هذا اللون من التفريع لدى الفارقيّ ، اعْتِمَادُهُ على المسائل الذهنية التي ابتكرها المبرّد ؛ لتدريب طلاب النحو في عصره ، ولو أن الفارقيَّ اتخذ من الجُمَلِ العربية المستعملة أساسًا لبحثه ، لكان عَمَلُهُ أَكْثَرَ فائدةً ، وأعظم جَدْوَىٰ .

## ٤ - نحو الفارقي وأصوله :

جرى الفارقيُّ على تسمية النحو ( صناعة ) كما فعل شيخه الرماني[١] دون أن يوضح هذه التسمية ، وكأنّ الصناعة لديه : ( العلم ) أو ( الفن ) ، وهذا مفهوم الكلمة عند القدماء[٢] ، ووردت كلمة الصناعة في مواضع عدّة من كتابه ، وقد أراد بها ( النَّحْوَ ) نَفْسَهُ ، ومن ذلك قوله في مفتتح الكتاب : « إذْ كان كثيرٌ من الطالبين لهذه الصناعة قد رَضِيَ لنفسه أن يقول : قرأت كتاب فلان ، وأخذت عن فلان ، غَرَضُهُ تكثيرُ الرواية ... »[٣] .

### الإعراب يَتْبَعُ المَعْنَىٰ :

لم يُلِحَّ على هذه الفكرة ، ولكنّه ذكرها في أثناء تفريعه إحدى المسائل لتكون واضحةً في ذهن من يَتَتَبَّعُ التفريعَ ، أو يقوم به لمسألةٍ ما ، فلا يُجْري تفريعًا ، أو يُبَدِّلُ إعرابَ لفظةٍ دون انتباه للتبدُّل الذي قد يطرأ على المعنى ، والمثال الآتي يوضّح فكرته : « وكذلك إن أخبرتَ عن كاف مخاطب مجرور جئت بضمير مرفوع للغائب ، ويوضّحه أنك لو أَخْبَرْتَ عن ظاهرٍ مجرور لَرَفَعْتَهُ ، إذا أوقعته موقع الخبر ؛ لتغير معناه في هذا الموضع ، عن معناه وهو في الموقعِ الأوَّلِ ، والإعرابُ يَتْبَعُ المَعْنَى »[٤] .

---

(١) الرماني النحوي : ٢٤٨ .
(٢) الموضع السابق نفسه .
(٣) الورقة : ٢/ ت .
(٤) الورقة : ١٩/ ت .

**العامـل :**

سَيْطَرَتْ فكرةُ العامل والعمل على الكتاب ، سَيْطَرَتَهَا على كُتُبِ النحو العربي كلّها ، وكانت هذه الفكرةُ عِمَادَ التفريع لديه ، ويبدو هنا أَثَرُ شيخه الرماني واضحًا ؛ فلقد كانت فكرة العامل ( من الأفكار التي سادت في نحو الرمانيّ ، وانتظمت صناعته )[١] . وفكرة العامل منثورة في ثنايا التفريع ، يعود إليها في كل موضع يحتاج إليها فيه[٢] ، غير أن بحثه فيها لم يكن مطلقًا ، بل هو مقيّد بما تحتاجه المسائل والتفريعات ، ولذلك فإنه يبحث في الابتداء ، فيقرر أنه التعري عن العوامل اللفظية[٣] ، ويبحث في عامل المبتدأ ، فيرى أنه الابتداء[٤] ، ويذكر عامل الرفع في الخبر[٥] ، وعامل رفع الفاعل[٦] ، وغير ذلك مما يتطلّبه التفريع ، ومنهجه في هذا البحث مَنْهَجٌ بَصْرِيٌّ ، وهذا مانجده في مواضعَ مختلفةٍ من كتابه .

**القياس والسماع :**

نظر الفارقيُّ إلى اللغة على أنها بناء متكامل متناسق ، لا يطرأ الخَلَلُ على بنيانه وَيُكْمِلُ بَعْضُه بَعْضَه الآخر ، فالظواهر واحدة ، ويقاس بعضُها على بعض . وهذا القياس جعله يستخدم الأصول العامّة التي تنتظم ظواهر اللغة ، فذكر منها ما يحتاج إليه التفريع ، ومن هذه الأصول :

– لا يُمْنَعُ أن يَصْحَبَ الكلمةَ ما يوجب قَلْبَـهَا عن أصلها بِعِلَّةٍ صحيحةٍ[٧] .

– ما نُقِلَ عن بابه أَغْمَضُ مما لم يُنْقَلْ ، فيفسّر الأَغْمَضَ بالأَجْلَى[٨] .

---

(١) الرماني النحوي : ٢٥٠ .

(٢) الورقتان : ٦/ ت و ٩/ ت .

(٣) الورقة : ٤/ ت .

(٤) الورقة : ٩/ ت .

(٥) الورقة : ٢٢/ ت .

(٦) الورقة : ٧/ ت .

(٧) الورقة : ٢/ ت .

(٨) الموضع السابق نفسه .

- تفسيرُ كلمةٍ أخرى لا يوجب أن تكون إحداهما أصلًا للأخرى ، ولا خَلَفًا منها[1] .

- الشَّيءُ على مثله أَدَلُّ منه على نظيره المقارب[2] .

وكانت طريقَتُهُ في قياس مسائل الأصول هي طَرِيقَتَهُ نَفْسَهَا في قياس الفروع ، فهو يربط اللغة بعضها ببعض ، ويأتي بالنظائر يقيس عليها ، ومن قياسه في الأصول قوله في أن العائد يعود إلى ( الألف واللام ) الموصولة لا إلى ( الذي ) ليؤكّد اسميتها : « وإن كان ذلك كذلك وجب عَوْدُ الضمير إلى ( الألف واللام ) لا ( الذي ) ، وإذا وجب ذلك كانت اسْمًا لا مَحَالَةَ ؛ إِذْ كان مِنْ شَرْطِ كُلِّ خَلَفٍ أن يجوز ذِكْرُهُ متى حُذِفَ ما هو خَلَفٌ منه ، أو أن يُذْكَرَ معه على منزلته في الاستغناء به إن كان أَتمّ الاستغناء ذُكِرَ وحْدَهُ ، وإلا ذُكِرَ معه كـ ( إيّاك ) التي هي خَلَفٌ من ( احْذَرْ ) ، وقد تقول : احْذَرْ زَيْدًا ، وإيَّاك زيدًا ، فتذكر كُلًّ واحد على انفراده ، فهذا مما اسْتُغْنِيَ به عن الخَلَف أَتَمَّ الاستغناء »[3] .

وَاضْطَرَّهُ التفريعُ إلى أن يقيس المسائلَ المفرّعةَ على مذاهبَ مختلفةٍ ، منها مَذْهَبُ الفَرَّاء في العطف على المحذوف وتأكيده[4] ، فَيَقْبَلُ ما يُؤَدِّى إليه هذا القياس[5] أحيانًا ، وفي أحيان أخرى يَرْفُضُ[6] ، وأمّا التراكيبُ التي قاسَ عليها فهي تراكيبُ : القرآن الكريم والتراكيبُ المستعملةُ ، ونعني بها الشعر ، والتراكيبُ المفترضةُ ، وهي التراكيب التي صاغها النحويون قياسًا على التراكيب المستعملة ، ولا نجد للحديث النبوي أثرًا ؛ لأن الاحتجاج به والقياس عليه لم يكونا من

---

(١) الورقة : ٢/ت .
(٢) الورقة : ١٣/ ت .
(٣) الورقة ٢/ ت .
(٤) الورقة : ٤/ ت .
(٥) الورقة : ١٣/ ت .
(٦) الورقة : ٤/ ت .

مواضع النقاش في زمان الفارقي ؛ ولذلك فإن القرآن الكريم يَبْقَى لَدَيْهِ النَّصَّ الأَمْثَلَ للقياس والاحتجاج ، وكان يرى أنه ( لا يكون في القرآن إلّا الْحَسَنُ )[1] ، وما يمكن أن يقاس من التفريع على تراكيب القرآن الكريم ثابت الصّحة لا يَرْقَى إليه الشك ، ولا مَطْعَنَ في حُسْنِهِ[2] .

وموقفه من القراءات القرآنية غير واضح ، غير أنه اتَّخَذَ من إحدى القراءات الشاذّة موقفًا ، فضعّفها ولم يأخذ بها ، وكان ذلك في أثناء تفريعِ المسألةِ الثالثةَ عَشْرَةَ ؛ إذ وقف عند مسألة نائب الفاعل إذا اجتمع المفعول المجرد والمفعول بحرف ، فقال : « كان المجرَّدُ أَوْلَى أن يقوم مقام الفاعل »[3]، ثم ذكر مذهب أبي الحسن الأخفش في ذلك فقال : « وهذا مَذْهَبٌ من مذاهب أبي الحسن ، أجاز له أيهما شئت على مذهبه أَقَمْتَهُ مُقَامَ الفاعلِ ، وهو عندي قبيح ، وقد رُوِيَ عن بعض قَرَأَةِ الشّوَاذِّ نَحْوٌ مِنْهُ »[4] .

ثم قَاسَ الفارقيُّ على الشعر ، واحتج به ، غير أنّه ارتضى الشِّعْرَ المُشْكِلَ ؛ لأن طبيعة التفريع تحتاج صِيَغًا شعريةً ، فيها نظائرُ للتراكيب التي وَلَّدَهَا تفريعُ المسائل ، وتأتي تراكيبُ الشعر ؛ لتؤكد صحة وجه من أَوْجُهِهِ ، من ذلك ما أَوْرَدَهُ في مسألة تقدّم المعطوف على المعطوف عليه حيث قال : « لأن المعطوفَ لا يتقدم على المعطوف عليه إلا على من قال ، أنشده الأخفش :

أَلَا يَانَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ     عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ[5]

ولم يكن يكتفي بإيراد بيت الشعر ، بل كان يُوردُ مَوْضِعَ الشاهد فيه أو يُورِدُ تقديره ، الذي يوضح موضع الشاهد[6] ، وقد يُوردُ تَأْويلًا للبيت ينقله عن شيخه أو عن غيره ، ثم يُعَلِّقُ عليه مُثْبِتًا تَأْوِيلَهُ الخاصَّ[7] .

---

(١) الورقة : ٣٥/ ت .
(٢) الورقة : ٣٤/ ت .
(٣) الموضع السابق نفسه .
(٤) الورقة : ٣٠/ ت .
(٥) الورقة : ٥/ت .
(٦) الورقة : ٦/ ت .
(٧) الموضع السابق نفسه .

أما التراكيبُ الأخرى التي قاس عليها ، فهي تلك التي أَوْرَدَهَا النحويون ؛ قياسًا على المسموع من كلام العرب ، ومنها مسألة سِيبَوَيْهِ : ( وَكُلُّ حَقٍّ هو لها ، عَلِمْنَاهُ أو جَهِلْنَاهُ )[1] جاء بها الفارقيُّ نظيرًا لمسألة الفصل بالفاعل بين صفة المجرور وبينه[2] . ويُرَجِّحُ الفارقيُّ في كتابه القِيَاسَ على السماع ، فَيُرَجِّحُ الرواية التي فيها ترجيحُ القياسِ الصحيح على الرواية التي ليس فيها ترجيحٌ لهذا القياس ، ويقول في ذلك : « لو تكافأت الروايتان إلا بمقدار أن إحداهما فيها ترجيح القياس الصحيح لكفى في إبطال الرواية التي لا قياس معها »[3] . أما الشَّاذُّ في القياس وفي الاستعمال فلا يقاس عليه ، من ذلك : ( الْيُجَدَّعُ ، وَالْيَتَقَصَّعُ ) ، وقال فيه : « شَاذٌّ في القياس وفي الاستعمال جميعًا ، ولا يجوز أن يُجْعَلَ أصْلًا يُبْنَىٰ عليه »[4] . وهذا المنهجُ العقليُّ رَغَّبَ الفارقيَّ في التعليل ، فلجأ إليه في بحثه مرارًا يَدُلُّ على ولعه به ، ومن عِلَلِهِ العقلية ما ساقه في بحثه عن سبب استعمال ( أَلْ ) الموصولة مع الصِّفَة ، وعدم استعمال ( الذي ) فقال : « فإن قال قائل : فَلِمَ دخلت الألف واللام في هذا الباب ؟ وأَلَا اقْتَصَرُوا على ( الذي ) وَحْدَهُ إِذْ هُوَ كَافٍ في المطلوب ؟ قيل له : إنما دخلت الألف واللام هنا ؛ لِيَدُلُّوا على حُسْنِ التّصرف في الكلام ، وذلك أنهم تَارَةً يَصِفُونَ المعرفة بمعنى الجملة ، وهي على صِيغَتِهَا ، وكذلك يَصِفُونَ بمعنى الفِعْل ، وهو على صِيغَتِهِ ، فيجعلونه في صلة ( الذي ) ، وَتَارَةً يَصِفُونَ به ، وهو في لفظ المفرد فيأتون بالألف واللام ؛ لأنه لا يجوز دخولها على لفظ الفعل ، لا تقول : ( الضَّرَبَ ) ولا ( الْيَضْرِبُ ) ، نَقَلوهُ إلى صيغة الاسم لِيَحْسُنَ دخولُ الألف واللام عليه ، ومعناه ما كان عليه من الفعل »[5] .

---

(١) انظر : كتاب سيبويه : ٣/ ١٨٦ ، وكتاب الفارقي الورقة : ٦/ ت .
(٢) الورقة : ٦/ ت .
(٣) الورقة : ١٠/ ت .
(٤) الورقة : ١٣/ ت .
(٥) الورقة : ٢/ ٣ = ت .

## أهمية الكتـاب :

هذا الكتاب نَسِيجُ وَحْدِهِ بين كتب النحو ، فهو ذو طريقة خاصة في التعليم ، لا تأخذ بمنهجٍ نظريٍّ يَهْدِفُ إلى التعريف وَوَصْفِ التركيب والكلمة والبحث عن وظيفتها دَاخِلَهُ ، إلا بمقدار حاجة التطبيق إلى ذلك ، فهو كتاب تطبيق لأصول النحو وقواعده ، إنه يجمع من هذه القواعد ما استَوَىٰ واتخذ شَكْلًا نهائيًّا ، وما تعددت فيه الآراءُ منذ سيبويه حتى عصر المؤلف ، ثم يجعل هذه القواعدَ أصولًا لمسائلَ ذهنيةٍ ، وَضَعَهَا المبرّد لتدريب طلاب النحو ، ويُجْري على هذه المسائل تطبيقاتٍ من خلال استخدام القواعد والأصول ، فإذا نحن أَمَامَ نصوصٍ تطبيقيةٍ واسعةٍ تُدَرِّبُ الطالبَ ، وتَقُودُهُ إلى رَبْطِ النّظر بالتطبيق ، فلا يَبْقَىٰ ذِهْنُهُ محصورًا في تعريفاتٍ مجرّدةٍ ، تُسْنَدُ بشواهدَ صحيحةِ اللغة ، بل يتدرب على استخدام القاعدة لمعرفة مكان المفردة وعلاقاتها مع مفردات التركيب الأخرى .

وهذا المنهج ليس جديدًا على صناعة النحو العربية ؛ لأنّه نتيجة لاكتمالها في عصر المؤلِّف ، وقد أفاد الفارقيُّ – الذي جعله مَنْهَجَهُ – من جهود النحاة الذين تقدّموه بَدْءًا بسيبويه ، وانتهاءً بشيخه الرّماني ؛ لأن هؤلاء النحاة قَدَّمُوا إليه القواعدَ النحويةَ وأُصُولَها مكتملةً ، وأَسْهَمُوا إسهامًا عظيمًا في صياغة مسائل التمرين ، التي كانت أساسَ الكتاب ومُبْتَدَأَهُ ، ولاشَكَّ أن الأخفش كان أكثر هؤلاء العلماء تأثيرًا ؛ فهو – على ما يبدو – مُؤَسِّسُ هذا العلم التطبيقيّ الذي نقل كتاب سيبويه وأنظاره النحوية إلى الطلاب ، من خلال معالجة المسائل النحوية وتفريعها والتطبيق عليها ، وتَدُلُّ النصوصُ والأفكارُ التي نقلها الفارقيّ عن الأخفش ، أن هذا العَالِمَ كان يحاول في كتابيه ( المسائل الصغير ) و ( المسائل الكبير ) تطبيقَ النظرياتِ النحوية المجرّدة على التراكيب ، من خلال تحليل التركيب ومعرفة وظائف مفرداته ، ثم انتقل هذا العلم إلى المازنيّ فتابع عمل الأخفش وزاد فيه ، حتى وصل إلى المبرّد ، فكان كتابه ( المقتضب ) أوَّلَ كتاب نحوي وصل إلينا ، يقوم على المسائل الذهنية وتفريعها ، وتطبيق النحو عليها ، ثم تابع طريقته هذه تلميذُهُ ابن السّراج ومن بعده الرُّمَّانيّ ، حتى وصلت هذه المعارف إلى الفارقيّ

الذي سار في الاتجاه الآخر الذي سار فيه المبرّد ، فالمبرّد وضع المسائل الذهنية الافتراضية في أول كتابه ، ثم أتبعها بأصولٍ وقواعدَ نحوية ، يستطيع من يفهمها ويُتْقِنُهَا أن يَحُلَّ مشكلاتِ هذه المسائل ، أما الفارقيُّ فإنه جمع القواعدَ والأصولَ من المبرد وغيره ، ثم قام بتفسير هذه المسائل ، ولذلك فإن عمله يُعَدُّ متمِّمًا لعمل المبرّد حتى يمكن القول : إن عمل الفارقيّ لا ينفصل عن عمل المبرد ، بل لأبُدَّ لمن يقرأ ( المقتضب ) من أن يعود إليه ثانية من خلال كتاب الفارقيّ ليكتمل في ذهنه ويتضح ، ولهذا المؤلّف موضع آخر في علم النحو ؛ إذ إنه يجمع كثيرًا من الآراء والأنظار النحوية ، التي لانجدها في سواه من كتب القرن الرابع الهجري ، إنه ينقل إلينا كثيرًا من آراء الأخفش والمازني والمبرد وابن السّراج والرّماني ، ويصحّح بعض ما نقلته كتب المتأخرين عنهم ، كما أنه يعطينا فكرةً عن بعض كتبهم التي لم تصلنا مثل كتاب ( الألف واللام ) للمازنيّ ، وكِتَابَيْ الأخفش ( المسائل الكبير ) و ( المسائل الصغير ) .

وإذا ما حاولنا تقويم عمل الفارقيِّ من خلال علم اللغة الحديث ، فإننا لاشَكَّ واقفون على عَمَلٍ عظيم ، فقد استطاع هذا النحويُّ المُتَوَفَّى سنة ٣٩١هـ أن يُلِمَّ في كتابه الذي ألفه سنة ٣٧٢هـ بمعظم مفاهيم علم اللغة الحديث ، التي تتعلق بالتركيب اللغوي ، ومنها نظرته إلى اللغة على أنها نَسَقٌ ومنظومةٌ متكاملةٌ – كما ينظر إليها علم اللغة الحديث – وهذا النَّسَقُ مجموعةٌ من العناصر يتحدّد كل منها بما يعقده من رَوَابِطَ تَشُدُّهُ إلى غيره من العناصر ، وإلى المنظومة بأسرها ، فإذا طرأ تغييرٌ على عُنْصُرٍ ما ، تداعى له تَوَازُنُ المجموعة بكاملها[1] ، وتمكن معرفة هذه الروابط بين أجزاء المنظومة أو عناصرها المكوّنة من خلال محورين وهميين متعارضين أَوَّلُهما : مِحْوَرٌ أفقيٌّ يمكن أن نسميه محور التركيب ، وثانيهما : محور رأسيّ يمكن أن نسميه محور الإبدال[2] . وهذه النظرة إلى التركيب موجودة في

---

(١) مدخل إلى اللسانيات : لرونالد إيلوار : ٦٤ .

(٢) المرجع السابق نفسه : ٦٤ – ٦٥ .

كتاب الفارقي الذي اتَّبَعَ الطريقة نَفْسَهَا لتوضيح احتمالات التركيب وصِحَّة بعض الاحتمالات في محور التركيب ، وكذلك أجرى الإبدال الضروري للعبارات على وَفْقِ محور الإبدال قياسًا على الأصول العامّة التي ذكرها في مقدمة المسألة الأولى أو في مقدمات بعض المسائل الأخرى ، فنجد في المسألة الأولى : ( أعجبني ضَرْبُ الضاربِ زَيْدًا عَبْدَ الله )[1] التراكيب التالية :

١ – أعجبني ضَرْبٌ عَبْدَ الله الضاربَ زيدًا .
٢ – أعجبني ضَرْبٌ عَبْدَ الله الضاربُ زيدًا .
٣ – أعجبني ضَرْبٌ زَيْدًا الضاربَ عَمْرًا .
٤ – أعجبني ضَرْبُ الضَّارِبِ عَبْدَ الله زَيْدًا .
٥ – أعجبني عَبْدَ الله ضَرْبَ الضَّارِبِ زَيْدًا .

فهذه التراكيب حافظت على عناصرها الأساسية ، ولكنّ الفارقيَّ غَيَّرَ تَرتيب هذه العناصر ، ونَصَّ على أن الجملتين الأولى والثانية جملتان صحيحتان ؛ لأنهما أُصُوليَّتان ( أي تتفقان والأصول النحوية ) أما بقية الجمل ، فهي جُمَلٌ غير صحيحة ، فلم يُجَوِّزْ تركيبها ؛ لأنها جمل غير أصولية[2] .

واتَّخَذَ في المسألة الخامسة ( ظننت الذي الضارب أخاه زيدٌ عمرًا )[3] المحور الرأسيّ – أي محور الإبدال – أساسًا لتفريعه ، فقال : « وتبيين آخر كُلِّ صِلَةٍ بأن تجعل موضعها مفردًا ، فتقول إذا أردت اعتبار ذلك في ( الضارب ) قلت : ظننت الذي أخوه زيدٌ عمرًا ... وإذا أردت اعتبار ذلك في ( الذي ) قلت : ظننت بكرًا عمرًا »[4] .

---

(١) الفارقي – الورقة : ٢/ ت .
(٢) الورقة : ٤/ ت .
(٣) الورقة : ٨/ ت .
(٤) الموضع السابق نفسه .

والمفهوم الآخر الذي نجده في نحو الفارقيّ ، ونجد له مُعَادلًا في علم اللغة الحديث ، هو مفهوم البِنْيَة السطحية ، والبنية العميقة[1] ، فَالْبِنيَةُ السطحية لَدَىٰ الفارقيّ هي البنية المصوّتة والمنجزة فعلًا ، وهي نصّ المسألة الذي أورده المبرّد ، فبنى تفريعه على هذا النصّ ، ووصل بعد التفريع إلى ما سَمَّاهُ أصل المسألة ، وهو البنية العميقة التي لا تنجز ، وتوضح ظواهر مختلفة ملحوظة ، وأصل المسألة الذي ذكره الفارقي مقدّر أو مفترض ، كما تفترض البنية العميقة وتقدّر . فأصل المسألة الأولى : ( أعجبني ضربُ الضارب زيدًا عبدَ الله )[2] هو : ( أعجبني أن ضَرَب عبدَ الله رجلٌ ضربَ زيدًا )[3] ، وقد فسّر هذا الأصل المصدر ، واسم الفاعل ، وفاعله ، والألف واللام الموصولة .

**النسخ المعتمدة :**

اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسختين .

**الأولى** : نسخة تركيا[4] ، وهي مكتوبة بخط أحمد بن تميم بن هشام اللّبلي[5] ، وقد جاء في صفحتها الأولى ما نصّه : ( نقله ابن تميم اللبلي من الأهل ، وهو بخطّ المصنّف ، وعارضَ به ، وهو أصل الزمخشري[6] أيضًا ، وعليه خطّه ،

---

(١) البِنْيَةُ السطحية لجملةٍ ما هي في اصطلاح التوليديين : بنية الجملة كما هي منجزة فعلًا ، إذن هي البنية المرئية الملاحظة ( الثنائيات اللسانية ص : ١١١ - ١١٢ ) . والبِنْيَةُ العميقة : هي التي تفسّر بعض الظواهر النحوية والدلالية التي لا تفسرها البنية الظاهرة ، فنفترض وجود ( خلف ) أو ( تحت ) البنية الظاهرة المنجزة ( المصوّتة ) فعلًا بنية أخرى ، لكن هذه البنية غير منجزة وليست ظاهرة ، من أجل ذلك يضطر اللساني إلى تقدير ( افتراض ) هذا المستوى العميق ليوضّح ظواهر مختلفة ملحوظة ، ولولا هذا الافتراض لبقيت غير مفسرة ( الثنائيات اللسانية ص : ١١٣ ) .

(٢) الفارقي - الورقة : ٤/ ت .

(٣) الورقة : ٤/ ت .

(٤) أعارني هذه النسخة أستاذنا علامة الشام ، أحمد راتب النفاخ - أطال الله عمره .

(٥) أحمد بن تميم بن هشام اللبلي الأندلسيّ ، من وجوه أهل لِبْلَةَ بالأندلس ، توفي سنة ٦٢٥هـ ، زار بغداد غيرَ مرّة ، وكان بائسًا فقيرًا ، عاش طالب علم وابن سبيل .

( ترجمته في : معجم البلدان : ٥/ ١٠ - ونفح الطيب ٦/ ٦٠٣ - وشذرات الذهب : ٥/ ١١٦ - والوافي بالوفيات : ٦/ ٢٨١ ) .

(٦) محمود بن عمر ، أبو القاسم ، جار الله ( - ٥٣٨١هـ ) معتزليّ ، من تصانيفه ( الكشاف ) .

( ترجمته في البغية : ٢/ ٢٧٩ - ٢٨٠ ) .



طرة غلاف نسخة شهيد علي رقم ٣/٢/٦ – مصورتها محفوظة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة تحت رقم ٣٧ نحو .

الورقة الأخيرة من مخطوطة شهيد علي

وذلك في صفر سنة ست عشرة وستمائة )[1] . وكتب اللبلي في الصفحة الأخيرة : ( فرغ من تعليقه لنفسه الفقير إلى الله تعالى ، أحمد بن تميم بن هشام اللبلي – شرح الله صدره للعلم ، وأخلص نيّته في طلبه – في صفر سنة عشر وستمائة ببغداد ، من أصل الزمخشري ، وهو بخط المصنّف ، وعارض به الأصل ، واجتهد في تصحيحه ، فصحَّ بحمد الله وعزّته ، وصلى الله على محمد وآله )[2] . كذلك أضاف ما يدلّ على أن الفارقيَّ قد كتب المُصَنَّفَ بخطه وعارض الأصل بنفسه ، فأثبت ما شاهده على المجلّدة الثانية من الكتاب وهو : ( عارضت به الأصل وصحّ ، وكتب سعيد بن سعيد الفارقيّ بيده في شهر ربيعٍ الأوّلِ سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة )[3] ، وبذلك يتّضح أن هذه النسخة هي أقرب النسخ إلى الأصل وأدقّها ، وهي نسخة تامّة ؛ إذ ليس فيها انقطاعٌ في الأفكار ، ولهذا جعلتها الأصل المعتمد في التحقيق ، ورمزت لها بالحرف : (ت) .

**وصف هذه المخطوطة :**

يبدو أن المخطوطة كانت ضمن مجموع ؛ لأنّ أرقام صفحاتها تبتدئ بالرقم (٩٠) ، وتنتهي بالرقم (١٣٠) . وتقع في أربعين ورقة كل ورقة مؤلفة من صفحتين ، أُولَاها فيها عنوان الكتاب ، وما كتبه اللبلي من أنّه علّق الكتاب لنفسه ، وكذلك الأصل الذي نقل عنه[4] ، ويبتدئ الكتاب بالبسملة والحمد وسبب التأليف: (بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله ولي كل منّة ومولى كلّ نعمة... ولما رأيت توفّر الرغبة من الناشئين...)[5]، وينتهي بما كتبه الفارقي، وهو: (عارضت به الأصل، وصحّ، وكتب سعيد بن سعيد الفارقي بيده في شهر ربيع

---

(١) انظر : كتاب الفارقي الورقة : ٢/ ت .

(٢) الورقة : ٤٠/ ت .

(٣) الموضع السابق نفسه .

(٤) الورقة : ١/ ت .

(٥) الورقة : ٢/ ت .

الأول سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة )[1] . كتبت هذه النسخة بخطٍّ نَسخيٍّ قريب من الخطّ المغربي بريشَةٍ دقيقة ، لكن الخطّ جميل مفسّر الحروف ، وقد أبرز اللبليّ فيها رؤوس المسائل والعناوين الفرعية ، وتضمن السطر الواحد من عشرين إلى اثنتين وعشرين كلمة تقريبًا ، كما تضمنت الصفحة الواحدة واحدًا وثلاثين سطرًا تقريبا . ويندر السّهو والخطأ في هذه المخطوطة ، ويمكن رجوع ذلك إلى صعوبة الكتاب ، وتكرار الكلمة الواحدة مرّاتٍ عديدةً في سطرين متتابعين بَلْه الصفحة الواحدة . عمد اللبلي إلى ضبط بعض الكلمات بالشكل ؛ لتَسْهُل قراءتها ، أو لِيَدُلَّ على وظيفتها في الجملة ، في أثناء تفريع المسائل وتغير الإعراب ، وقد استأنست بهذا الضبط ، وإن لم أعوّل عليه كثيرًا ، لأني وجدت خطأً في ضبط بعض الكلمات .

ويلاحظ على خطّ اللبلي أنه دقيق دقةً زادت صعوبة قراءته ، أضف إلى ذلك أن الرطوبة قد طمست بعض الأسطر في أوائل بعض الصفحات ، فلم تظهر كلماتها ، وقد بذلتُ جُهْدِي في قِرَاءَتِها ، فاستطعت ذلك في بعض المواضع ، وأشرت في الحواشي إلى غير المقروء ، ولم تُجْدِ مقابلةُ النّسختين نفعًا ؛ لأنّ بالنسخة (ك) نقصًا ، جعلني أُعَوِّلُ على نسخةٍ واحدة في قراءة عدد من الأوراق ، وأَسْوَأُ مواضع الرطوبة كانت في الأوراق : ( ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ ) غير أن هذا الطَّمْسَ لا يُخِلُّ بسياق الكتاب ؛ لأنه وقع في تفريع المسائل لا في أصولها ، ومما يلاحظ أيضًا على خطّ الناسخ أنّه يُسَهِّلُ الهمز في مثل ( القائم ) فيكتبها ( القايم ) ، ولا يَهْتَمُّ برسم الهمزات في أوائل الكلمات .

خَلَتْ هذه النسخة من الحواشي ، عدا ما ذكر في بعض حواشيها من المعارضات وتفسير عبارة ( بعض المتأخرين ) بالسيرافي ، وهذا يدلّ على أنها لم تكن متداولةً ، ويؤيّد ذلك عَدَمُ وجود تَمَلُّكَاتٍ عليها ، ماخلا توقيع اللّبلّي ، وقد اعتمد الشيخ « عبد الخالق عضيمة » هذه النسخة في تحقيقه لكتاب ( المقتضب ) ولخّص منها مسائل الفارقيّ .

---

(١) الورقة : ٤٠/ ت .

**النسخة الثانية :**

وهي نسخة مكتبة الأسكوريال ورقمها ( ثاني ١١١ )[١] ، وليس فيها ذِكْرٌ لِاسْمِ ناسخها ، غير أنّ في حواشيها تعليقًا على الكتاب ، كتبه محمد بن النحاس[٢] ، ونستنتج - بمقارنة الخطّ الذي كتب به متن الكتاب مع خطّ الحواشي - أن الناسخ هو « محمد بن النحاس » نفسه .

**وصف هذه المخطوطة :**

تقع هذه المخطوطة في سبعين ورقة ، في كلّ ورقة صفحتان ، وجاء عنوان الكتاب في الورقة الأولى كالآتي : ( كتاب تفسير المشكل من كتاب المقتضب ، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد - رحمه الله تعالى - عُنِيَ بشرحه الشيخ الإمام سعيد بن سعيد الفارقي - رحمه الله تعالى ) .

كُتِبَتْ هذه النسخةُ بخط نسخيٍّ واضحٍ متفاوتٍ في الجَوْدَة ، واهتم الناسخ بتجويد الخط في الأوراق الأولى ، ثم صارت كلماته أكبر ، وقَلَّتْ عنايته بخطه في الأوراق الأخيرة . وفي كل ورقة خَمْسَةَ عَشَرَ سطرًا في كل سطر أربع عشرة كلمة تقريبًا ، وقد عارض الناسخُ المخطوطة بالأصل ، ولذلك نجد تصحيحاتٍ في هوامشها تَدُلُّ على سرعته في العمل .

كتب الناسخُ رؤوسَ المسائل والعناوين الفرعية بخطّ عريض واضح ، وكتب الكلمة التي تبدأ بها كل صفحة تالية في أسفل الورقة سابقتها ؛ لترتيب الصفحات على عادة النُّسَّاخ ، وأهمل الهمزات الأُوَلَ والمتوسطة مثل همزة ( مسائل ) ، وحوّل الألف المقصورة ياءً مطلقًا ، مثل ( معني ) بدلًا من ( معنى ) ، كما أهمل النَّقْطَ في بعض الكلمات ، كما في الورقة ( ٤٧/ ب ) في كلمة (بيانه ) بدلًا من ( بيانه ) . وضبط بعض المسائل المفرّعة ، لكنّ ضبطه لا يخلو من أخطاءٍ ، قد يكون بعضها فادحًا يدلّ على عدم إلمامه بالنص إلمامًا تامًا .

---

(١) تاريخ بروكلمان : ٢/ ١٦٦ .

(٢) محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي : ذكي له خبرة بالمنطق وإقليدس ، وكان معروفًا بحلّ المشكلات والمعضلات ، صنّف شرحًا للمقرّب ، مات في ٦٩٨هـ .
( ترجمته في البغية : ١/ ١٣ - ١٤ ) .

وفي المخطوطة نقص كبير في المسألتين ( السابعة والثامنة ) ويبدو أن موضع النقص قد سقط من الكتاب ؛ لأنه يظهر في الصورة وقد تباعدت صفحاته في هذا الموضع ، ويوجد بالإضافة إلى هذا النقص سَقْطٌ في بعض الكلمات ، قد يصل إلى سطر كامل ، وقد أشرت إلى هذا في مواضعه . أدخل الناسخ نظرته الشخصية في المتن ، فحذف تأويل الآية الكريمة ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ فقد قال الفارقي في ( ٣٤/أ ) : كأنه قال عَزَّ وَجَلَّ : ( لا تجزي فيه ) ، وقد حذف الناسخ هذا التأويل ، مع أن الفارقيَّ نقله عمن سبقه من العلماء .

ويبدو أن هذه النسخة مأخوذة عن غير نسّخة الزمخشري التي سبق ذكرها ، ففيها نجد أحرفًا غير التي في النسخة (ت) مثل ( وإن قدمت ) ، نجد فيها بدل الواو فاءً ، وكذلك غُيّرت بعض الأسماء في النماذج النحوية ، والمسائل المفرّعة ، ففي النسخة (ت) نجد اسم ( زيد ) ، وفي هذه النسخة نجد بدلًا منه اسم ( محمد ) ، ونضيف إلى ذلك ما يلحق بعض العبارات من الزيادة ، فقد جاء في النسخة (ت) ما يلي : ( واللفظ به والتفسير له واحد ) ، وفي هذه النسخة : ( واللفظ به واحد ، والتفسير له واحد ) .

كُتِبَتْ على حواشيها بعض تعليقات بقلم محمد بن النحاس ، نقلًا عن عالي بن عثمان بن جني[1] وتحتوي هذه التعليقات شروحًا وتفريعًا لبعض مسائل الكتاب ، ولكنها لا تضيف شيئًا لما جاء فيه ، فَلَدَىٰ الفارقيّ ما يكفي من التفريع ، وقد أفدت من هذه النسخة في تصحيح بعض مواضع النسخة الأولى ، كما أفدت منها في بيان الفروق بين النسختين ، وجعلت رمزها الحرف (ك) .

---

(١) عالي بن عثمان بن جني البغدادي : أبو سعد ، نحويّ أديب مثل أبيه ، حسن الخط ، روى عن أبيه ، مات في ٤٨٧ أو ٤٨٨هـ .
( ترجمته في البغية : ٢/٢٤ ) .

**عملي في التحقيق :**

١ - ضبطتُ المسائلَ ، وتفريعاتِهَا ، والنماذجَ النحويةَ التي استخدمها الفارقيُّ ، لأن الكتاب يحتاج إلى هذا جِدَّ الاحتياج .

٢ - خرّجتُ الآياتِ القرآنيةَ ، ووضعتها بين أقواس هلالية ﴿ ﴾ .

٣ - خرّجتُ الشواهدَ الشعريةَ من مَظَانِّهَا في دواوين الشعراء - إن وجدت - ومن كتب اللغة والنحو ، وبَيَّنْتُ موضع الشاهد في كل بيت - إن لم يذكره الفارقيّ -، وأشرتُ إلى اختلاف الروايات ، وجئت بتمام الأشْطُر ، وجعلت ذلك في الحواشي ، وسَمَّيْتُ أَبْحُرَ الأبيات ، ووضعت ذلك في الهامش .

٤ - اهتممتُ بالأمثلة النثرية ، فَأَشَرْتُ إلى مواضع الشواهد فيها ، وأَشَرْتُ إلى أماكن وجودها في كتب النحو التي تقدمت كتاب الفارقي ، لِأُبَيِّنَ أُصُولَهُ ، كما أَشَرْتُ إلى وجودها في كتب مَنْ جاء بعده ، لأبيّن ما أفاده اللاحقون مما أفاد منه الفارقي .

٥ - مَرَّتْ في الكتاب بعض المواضع المشكلة ، فَاضْطُرِرْتُ إلى شرحها لِئَلَّا تَبْقَى غامضةً ، وقد جَهِدْتُ أن يَأْتِيَ الشرح مختصرًا ، ما أمكنني ذلك .

٦ - ولما رأيت الفارقيَّ يعتمد في أسلوبه على التلميح دون التوضيح ، اتَّبَعْتُ منهج الشيخ « عبد الخالق عضيمة » في تحقيقه لكتاب ( المقتضب ) فتتبعت كل مسألة من مسائل النحو التي ذكرها الفارقي ، وأَعَدْتُهَا إلى أصولها في كتاب سيبويه ، ومعاني القرآن للأخفش ، ومعاني القرآن للفرّاء ، والمقتضب للمبرد ، والأصول في النحو لابن السرّاج ، وكذلك في كتب أبي علي الفارسي ، وابن جني ، فظهرت المسألة واضحةً ، كما رآها مَنْ تَقَدَّمَ الفارقيَّ ، ومَنْ عَاصَرَهُ ، ثم تتبعتُ هذه المسائلَ في كتب مَنْ جاء بعده ، مثل ابن يَعِيشَ ، والرَّضِيِّ ، لتكتمل صورة المسألة عند اللاحقين ، ونَقَلْتُ مانصَّ عليه هؤلاءِ ؛ لتوضيح المسائل .

٧ - أَشَرْتُ إلى القراءات القرآنية في الآيات الكريمة التي رأيت فيها قراءات تُوضِحُ ماجاء في المتن .

٨ – نَسَبْتُ الأقوالَ والنظراتِ النحويةَ إلى أصحابها ، ونَصَصْتُ على مالم أَجِدْهُ منها في كتب النحو .

٩ – أشرت إلى مسائل الخلاف ، ورَجَعْتُهَا إلى مَظَانِّها ، في كتب النحو وكتبِ الخِلَافِ .

١٠ – تَرْجَمْتُ للأعلام ، وأَحَلْتُ فيها إلى كتابين هما ( بُغْيَةُ الوُعَاة ) ، و ( الأعلام ) ، عدا بعضها الذي أَحَلْتُ فيه إلى كتب أخرى .

١١ – ذَكَرْتُ المسائلَ المفرّعةَ التي شرح الفارقي طرائقَ تفريعها دون ذكرها .

١٢ – وَضَعْتُ عناوينَ فرعية من أجل تسهيل العودة إلى الكتاب ، وقد جَعَلْتُهَا بين معقوفتين [ ] .



# تفسير
# المسائل المشكلة
## في أول المقتضب

لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي
ت ٣٩١ هـ



## بسم الله الرحمن الرحيم[1]

الْحَمْدُ لِلّهِ وَلِيّ كُل مِنَّةٍ[2] ، ومُولِى كُلِّ نِعْمَةٍ ، حَمْدًا يرتبط مِنْحَتَه ، ويَجْتَلِبُ زِيَادَتَه ، وصَلَوَاتُهُ [ على خير خليقته محمدٍ ][3] وَعِتْرَتِهِ وآلِهِ وصحابتهِ وَسَلِّمْ تسليمًا .

ولَمَّا رأَيتُ تَوَفُّرَ الرغبة من الناشئين في زماننا ، وَحِرْصَ المتوسِّطين من أهل الأدب [ في عصرنا على النظر في ][4] كتاب المقتضب - مع ضِيق الزمان عن تعجيل شَرْح جَميعِهِ ، وتَشَعُّب الأفكارِ في أمورٍ تَصُدُّ عن تفسيرِ سَائِرِهِ - رأيتُ أن أُفَسِّرَ المُشْكِلَ من مسائله التي جَعَلَهَا في صدر كتابه ، وقَدَّمَهَا في افتتاح خِطابه ، لِيَصُونَهُ بها عن ابتذالِ مَنْ لَمْ تَبْلُغْ[5] طَبَقَتُهُ[6] قِراءَةَ مِثْلِهِ ، ويَحُوطُهُ فيها من تَلاعُبِ مَنْ قَصَّرَتْ رتبته عن التشاغل بشكله ، إذ كان كثيرٌ من الطالبين لهذه الصناعة[7] قَدْ رَضِيَ لنفسه منها أن يقول : قرأتُ كتاب فلانٍ ، وأخذتُ عن فلان ، غَرَضُهُ تكثيرُ الرِّواية ، وهو أَبْعَدُ الناس من[8] الدِّراية ، لا يَتَحَاشَىٰ أن

---

(١) في ك : كتب إلى جانب البسملة : رب يسّر .

(٢) في ك : نقمة .

(٣) ما بين المعقوفتين غير واضح في (ت) فأخذ من (ك) .

(٤) ما بين المعقوفتين غير واضح في (ت) فأخذ من (ك) .

(٥) في (ك) : يبلغ . وهذا الخلاف موجود في كثير من الكلمات ولذلك لن أشير إليه في غير هذا الموضع .

(٦) في (ك) : خليقته .

(٧) في (ك) : العلم : وعَنَىٰ بالصناعة ( الصناعة النحوية ) والصناعة : كل علم مَارَسَهُ الرجل ، سواء كان استدلاليا أم غيره ، حتى صار كالحرفة له .

انظر هذا التعريف وغيره لكلمة ( الصناعة ) في ( الكليات ٢/ ٩٠ ) .

(٨) في (ك) : عن .

يقرأ كتابَ سِيبَوَيْهِ[1] ، وهو بالمَدْخَل أَحَقُّ وأَوْلَى ، وأَخْلَقُ وأَحْرَى[2] .

فَرَأَى أبو العباس[3] – رحمه الله – أَنْ يُقَدِّمَ في كتابه مسائل تَصُدُّ مَنْ قَصَدَ لَهُ عن التَّعَرُّضِ [ له ][4] إلا بَعْدَ إحكام أصولها مِنْ[5] سِوَاه ، وإتقان أبوابها فيما عداه ، فإذا هَمَّ بقراءة كتابه اقْتَدَرَ على مافَرَّعَهُ[6] بما معه ، وحَدَاهُ ذلك على النظر فيما يُوصِلُهُ إليه ، وَبَعَثَهُ على طلب ما يَسْتَعِينُ به عليه ، فإذا قَوِيَتْ بَصِيرَتُه ، وتَمَكَّنَتْ مَعْرِفَتُهُ ، صَلَحَ أن يقرأ مابعدها ، وحَسُنَ أن يتجاوزها إلى غيرها .

ومتى لم يكن معه من أصل[7] هذه المسائل شَيْءٌ صَرَفَهُ ذلك من[8] القراءة له ، وَصَدَّهُ عن التلاعب به .

وَرَأَيْتُ أن أُقَدِّمَ لِكُلِّ مسألةٍ أَصْلًا يُعْتَمَدُ [ فيها عليه ][9] ، ويُرْجَعُ عند اللَّبْسِ إليه ، وأُبَيِّنَ ما يجوز من ذلك وما يمتنع[10] ، وما يَضِيقُ فَرْعُهُ ، وما يَتَّسِعُ ، وأَكْشِفَ المواضعَ التي خُطِّئَ فيها ، وأُبَيِّنَ وجه الخطأ ، وما يتخرج عليه ، وشُبْهَتَهُ التي أصارته إليه ، ولا نَدَعُ مُمْكنًا إلا أَوْرَدْنَاهُ ، ولا حَسَنًا إلا ذَكَرْنَاهُ ،

---

(١) عمرو بن عثمان بن قَنْبَر الحارثي بالولاء ، أبو بِشْر الملقب ( سيبويه ) صاحب الكتاب ، تُوُفِّي سنة ١٨٠هـ .
انظر بغية الوعاة ٢/ ٢٢٩ – ٢٣٠ ، والأعلام ٥/ ٨١ .

(٢) في (ك) أحرا ، وهذا الخطأ يتكرر في هذه النسخة ، ولذلك لن أشير إليه في غير هذا الموضع .

(٣) أبو العباس المبرّد ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ، إمام العربية ببغداد في زمنه ، صاحب كتاب المقتضب ، توفي ببغداد سنة ٢٨٦هـ .
انظر بغية الوعاة ١/ ٢٦٩ – ٢٧١ والأعلام : ٧/ ١٤٤ .

(٤) ما بين المعقوفتين غير واضح في (ت) فأخذ من (ك) .

(٥) الأصل : يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وَضْعًا أَوَّلِيًّا .

(٦) الفرع : لفظ يوجد في تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل .
انظر في تعريف الأصل والفرع : مسائل خلافية ٦٩ – ٧٠ ، والأشباه والنظائر ١/ ٨٢ .

(٧) في (ك) : أصول .

(٨) صرف : ورد مُعَدًّى بـ (عن) كما في الآية الكريمة : ﴿ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ ﴾ [ الآية ٢٤ من سورة يوسف ] .
انظر : القاموس المحيط : ( صرف ) .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(١٠) في ( ك ) : ومالا يجوز .

فَيَسْهُلَ على مَنْ نَظَرَ في كتابنا هذا أن يقرأ الكِتَابَ[1] بعده ، ويَقْتَدِرَ به على أن يَحُلَّ الشُّبَهَ وَحْدَهُ .

ولما كان ذلك مَرْكَبًا شديدًا ، ومَطْلَبًا بعيدًا ، يُحْتَاجُ فيه إلى توفير السَّعادة ، وتكميل المَعُونَةِ ، لِيُنَالَ مِنْ كَثَبٍ ، وَيُقْطَعَ بِأَيْسَرِ نَصَبٍ ، وجب أن أَسْتَنْجِحَ في تأليفه ، وأَسْتَسْعِدَ في تصنيفه بمن يجمع مع الإقبال والجِدِّ ، والكمالِ [ و ][2] السعدِ ، أنه في أعلى طبقات الفضلاء ، وأَرْفَعِ درجات العلماء ، فأَكُونَ مع الاستعانة على غرضي قد وَفَّيْتُ العِلْمَ حَقَّه ، وَنَوَّلْتُه مُسْتَحِقَّه ، بِوَضْعِه في موضعه ، وإيقاعه في موقعه ، و لم أُضِعْهُ بإعطائه غَيْرَ أصحابه ، و لم أَظْلِمْهُ باختزانه عن أَربابه . ورأيتُ أَنَّ مُسْتَوْجِبَ هذه السِّمَة ، ومُسْتَغْرِقَ هذه الصفة ، الأستاذ : أبو[3] القاسم [ ٣/ك ] عبد العزيز [ بن ][4] يوسف[5] . أطال الله بقاءه وَعُلُوَّه ، وكَبَتَ جَائِرَهُ وعَدُوَّه ، وأدام تمكينه وسُمُوَّه ، فَوَسَمْتُهُ بِاسْمِه ، وافتتحته بذكْرِه ، مع القُرْبَةِ إليه ، وابتغاء الحُظْوَةِ لَدَيْه ، وَيَكُونَ إظهارُهُ ونَشْرُه ، وإشاعَتُه وَشَهْرُه ، موقوفًا على إيثاره ، مقصورًا على اختياره .

واللهَ - عزّ وجلّ - أَسأَلُ توفيقًا ، وتسديدًا ، وتعزيزًا ، وتأييدًا بِمَنِّهِ ، و [ يُمْنِهِ ][6] ، وجُودِهِ ، ومَجْدِهِ ، إنه واهِبُ ذلك ومُولِيهِ ، وَمانِحُهُ، ومُعْطِيه ، إن شاء ، به القُوَّةُ ، ومِنْهُ المَعُونَةُ .

---

(١) عَنَى به ( المقتضب ) ؛ وذلك لما ورد سابقًا .

(٢) ما بين المعقوفتين غير واضح في (ت) فأخذ من (ك) .

(٣) في (ك) : أبا .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ت) فأخذ من (ك) .

(٥) عبد العزيز بن يوسف الشيرازي الجكار ، أبو القاسم ، وزير من الكُتَّاب الشعراء ، من وزراء عضد الدولة البويهيّ وبعض أبنائه ، توفي سنة ٣٨٨ هـ .
( انظر ترجمته في : يتيمة الدهر ٨٦/٢ - ٩٧ ، والكامل لابن الأثير ٩١/٩ و ١٤٤ ، والأعلام ٤/ ٢٩ ) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .



## باب من مسائل الفاعل والمفعول به(١)

## [ المسألة الأولى ](٢)

قال أبو العباس ، رحمه الله : ( تقول : أَعجبني ضَرْبُ الضَّارِبِ زَيْدًا عبْدَ الله .

رفعت ( الضَّرب ) ؛ لأنه فاعل ( أعجبني )(٣) ، وأَضَفْتَهُ إلى ( الضارب ) ، [ ونَصَبْتَ ( زيدًا ) ؛ لأنه مفعول في صِلَةِ ( الضارب ) ](٤) ، ونَصَبْتَ ( عبد الله ) بـ( الضَّرْبِ ) الأول ، وفاعله ( الضارب ) المجرور ، وتَقديره : أَعجبني أَنْ ضَرَبَ الضَّارِبُ زَيْدًا عَبْدَ الله . فَهَـٰكَذَا تقدير المصدر )(٥) .

قال سَعِيدُ بْنُ سَعِيدٍ الفارِقِيُّ(٦) :

---

(١) ذكر محقق المقتضب ( محمد عبد الخالق عضيمة ) أن العنوان في ( المقتضب ) لمسائل الفاعل والمفعول ، ولكن الحديث عن البدل وأقسامه ، وبعد أن ذكر المبرد ثلاثة أقسام من البدل انتقل فجأة إلى القلب المكاني في ( قِسِيٍّ ) .

ونجد في ص : ٣٨١ من المجموع الثاني عنوانًا للقلب المكاني ، وفي بدء حديثه عن ( قِسِيّ ) ينتقل إلى بدل الغلط في ص : ٣٨٢ ، ثم إلى مسائلَ من الفاعل والمفعول .

ومما لا شك فيه أن مسائل الفاعل والمفعول مكانها هنا ، ويؤكد ذلك تأليف سعيد الفارقي ، فقد سَمَّى كتابه ( تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب ) ، وبدأ بالمسألة الأولى ، وهي المذكورة في عجز ص : ٣٨٢ من المجموع الثاني ( الجزء الرابع ) .

انظر في ذلك : المقتضب ١/ ١٣ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة مِنِّي لترتيب المسائل ، وسوف أفعل ذلك في بقية المسائل .

(٣) في المقتضب ١/ ١٣ : لأنه فاعل بالإعجاب .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٥) المسألة في : المقتضب ١/ ١٣ ، وفي أصول ابن السراج . وفيه نقل ابن السراج كلام المبرد .

انظر الأصول ١/ ٢٠٩ - ٢١٠ .

(٦) في (ك) : رحمه الله - وهي عبارة تتكرر في الكتاب بعد ذكر الأعلام .

هذه المسألةُ قد تَعلَّقَتْ بِأَصْلَيْنِ ينبغي أن يُعْقَدَ في كل واحد منهما عَقْدًا تَطَّرِدُ المسائلُ عليه ، وتَفْتَحُ للناظر طريقًا إليه .

- فَأَحَدُ الأَصْلَيْنِ الألفُ واللامُ .

- والآخرُ المصدرُ .

فأما الأَلِفُ واللَّامُ[1] فإنهما[2] في صورة الحرف ، ومعنى الاسم[3] .

وأما اسم الفاعل فإنه في صورة الاسم ومعنى الفعل[4] .

والدليل على أن الألف واللام في لفظ الحرف ، أنها هي التي في قولك : الرَّجُل

---

(١) اختلف النحويون في حرفي ( أل ) ، فقد نقل سيبويه عن الخليل في كتابه ٣/ ٣٢٤ و ٤/ ١٤٧ أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كـ ( قَدْ ) ، وأَنْ ليست واحدةٌ منهما منفصِلةً من الأخرى ، وهو مذهب الأخفش .

انظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٧ . وقد ذكر ابن السَّرَّاج الألف واللام على أنها لام التعريف ، كما في الأصول ١/ ٤٤ و ٦٠ ، كما ذكرها على أنها الألف واللام .... في مواضع متعددة من كتابه ، كما في باب : مسائل من الألف واللام ٢/ ٣٤٨ .

وفي المنصف ١/ ٦٥ و ٦٦ يذهب ابن جني إلى أن الألف واللام إنما هي همزة الوصل دخلت على لام التعريف .

وانظر في هذا الخلاف : المقتضب ١/ ٨٣ ، واللامات : ١٧ وابن يعيش : ٩/ ١٧ ، وشرح الرضي للكافية ٢/ ١٣٠ ، ورصف المباني : ٧٠ .

(٢) أعاد الضمير إلى الألف واللام بصيغة المثنى ، وسوف يعيده فيما بعد بصيغة المفرد .

(٣) في الأصول لابن السراج ٢/ ٢٧٥ : « فيقولون في موضع ( الذي قام ) : القائم ، فالألف واللام قد صار اسْمًا ، وزال المعنى الذي كان له » اهـ .

وقد وجدت هذا التعريف الذي أتى به الفارقي للألف واللام الموصولة عند ابن يعيش ٣/ ١٤٣ ، والرضي في شرحه للكافية ٢/ ٣٨ ، والأمير في حاشيته على المغني ١/ ٤٧ ، والشريف في حاشيته على الكشاف ١/١٩٧ .

(٤) في الكتاب ١/ ١٠١ : « لأن ضاربًا اسْمٌ وإن كان في معنى الفعل» وفي ١/ ١٨١ : « هذا بَابٌ صار ( الفاعلُ ) فيه بمنزلة ( الذي فعل ) في المعنى وما يعمل فيه ، وذلك قولك : هذا الضارب زيدا ، فصار في معنى : هذا الذي ضرب زيدا » . اهـ .

وانظر الأصول لابن السراج ٢/ ٢٧٥ . وقد نقل الرضيّ في شرحه للكافية ٢/ ٢١٠ تعريف اسم الفاعل الذي أورده الفارقيّ منقولًا عن أبي عليّ في ( كتاب الشعر ) والرماني ، وانظر هذا التعريف أيضًا في : ابن يعيش ٣/ ١٤٣ .

والغلامُ[1] تَعَرَّفَ معنى الجملة هنا[2] في صورة المفرد[3] ، كما تَعَرَّفَ معنى [ المفرد في ][4] الرجل والغلام هناك ، ولولا ذلك لم يكن لها في ( الضارب ) وبابه فائدة[5] .

والدليل على أنها بمعنى الاسم ، أن الضميرَ يَعُودُ إليها[6] ، ومتى لم يَعُدْ إليها ضمير لم يَنْعَقِدْ بها الكلامُ ، و لم تَصِحَّ بها فائدة .

ولما كان الحرف لا يعود إليه ضمير[7] ، وَرَأَيْنَا ضمير الصِّلَةِ يعود إلى الألف واللام هنا ، عَلِمْنَا أنها اسْمٌ ، إذ كان عَوْدُ الضميرِ ليس من شرط الحرف ، وإنما هو من خَوَاصِّ الاسم[8] .

وقد خالف في ذلك[9] قَوْمٌ[10] منهم أبو الحسن الأخفش[11] ، وأبو عثمانَ

---

(١) دخلت الألف واللام هنا على غير المشتق ، فهي حرف تعريف .
انظر : الأصول لابن السراج ١/ ٤٤ ، ورصف المباني : ٧٠ ، وأوضح المسالك ١/ ١٧ .

(٢) في ( الضارب والمضروب ) .

(٣) لأن الفعل هنا محوّل إلى لفظ الفاعل .
انظر في ذلك : ابن يعيش ٣/ ١٤٣ .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ت) .

(٥) في ابن يعيش ٣/ ١٤٣ ، ومتى لم تَنْو بالألف واللام الذي لم يحسن أن يعمل مادخلا عليه ، وصار كسائر الأسماء .

(٦) انظر في هذه الحجة : الأصول ٢/ ٢٣٢ ، والإيضاح العضدي : ٥٤ ، وابن يعيش ٣/ ١٤٤ ، وشرح الرضي للكافية ٢/ ٣٧ .

(٧) انظر ذلك في : الأصول ١/ ١٩٢ .

(٨) في (ك) : الأسماء .

(٩) أي في كون الألف واللام في صورة الحرف ومعنى الاسم .

(١٠) في (ك) : جماعة .

(١١) سعيد بن مَسْعَدَةَ المُجَاشعي بالولاء البَلخيّ ثم البَصْرِيّ ، نَحوِيٌّ ، عالم باللغة والأدب ، أخذ العربية عن سيبويه ، توفي سنة ٢١٥هـ .
( انظر : البغية ١/ ٥٩٠ والأعلام ٣/ ١٠١ ) .

المازنيّ[1] فجعلاها حَرْفًا[2] ، وإنما خَلَفَتْ[3] ( الذي ) ، وصارت في معناه ، فإذا عاد الضمير فإلى ( الذي ) يعود لا إلى الألف واللام[4] ، وهذا باطل ؛ لأنه لا يمتنع أن يَصْحَبَ الكلمةَ ما يُوجِبَ قَلْبَهَا عن أصلها بِعِلَّةٍ صحيحة[5] ، ولما كانتِ الألف واللام قد صَحِبَتْ اسْمًا قَدْ غُيِّرَ إلى معنى الفعل ، فصار في صورة الاسم[6] ومعنى الفعل[7] ، وجب أن تُغَيَّرَ هي أَيْضًا عن أصلها ، فَيَكُونَ[8] لَفْظُهَا لَفْظَ الحرف ، ومعناها معنى الاسم ، ليكون التغيير فيها مُشَاكِلًا للتغيير فيما صَحِبَتْهُ من الاسم[9] .

وعلى هذا كان يَعْتَمِدُ شَيْخُنَا أبو الحسن عليُّ بْنُ عيسى[10] - أَيَّدَهُ الله -

---

(١) بكر بن محمد بن حبيب بن بقية من مازن شيبان ، من أئمة النحو في البصرة ، توفي سنة ٢٤٩هـ . ( انظر : البغية ١/ ٤٦٣ ، والأعلام ٢/ ٦٩ ) .

(٢) اختلف النحويون في النقل عن الأخفش والمازني في هذه المسألة : ففي ( البغداديات ) ذكر أبو علي أن المازني يقول : إن الألف واللام للتعريف ، وليس بمعنى ( الذي ) . ( انظر البغداديات : ٥٥٣ ) وكذلك فعل الرضيّ في شرحه للكافية ٢/ ٣٧ . أما ابن هشام في ( أوضح المسالك ١/ ١١٧ ) فقد نقل عن المازني أن الألف واللام موصول حَرْفِيّ ، ونقل عن الأخفش أنهما حرف تعريف ، وتابعه على ذلك السيوطي في ( البهجة المَرْضِيَّة : ٢٣ ) ؛ وفي ( الهمع ١/ ٨٤ ) .

وانظر في هذه المسألة : ابن يعيش ٣/ ١٤٤ ، والمغني ١/ ٤٩ .

(٣) في (ك) : خالفت . والخلف كما جاء في ( أصول ابن السراج ١/ ٢٢٢ ، ٢٢٣ ) مصطلح كوفيّ ، يسميه البصريون الصفة التي قامت مقام الموصوف ، ويبدو أنه اسْتُخْدِمَ هنا بمعنى قيام اسم مقام آخر .

(٤) في ابن يعيش ٣/ ١٤٤ : « وتارة تقول : إنه يَعُودُ إلى الرجل الموصوف المحذوف ، لأنه في حكم المنطوق به ، وتارة تقول : إنه يعود إلى مدلول الألف واللام وهو ( الذي ) » . اهـ . وفي شرح الرضي للكافية ٣٧/٢ : أن مذهب المازني عودة الضمير إلى الموصوف المقدر .

(٥) في الإنصاف ١/ ٣٠٠ : « مَنْ عَدَلَ عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل » .

(٦) في (ك) : الأسماء .

(٧) في (ك) : الأفعال .

(٨) في (ك) : ويكون .

(٩) انظر في هذه المسألة : ابن يعيش ٣/ ١٥١ و ١٥٢ ، وشرح الرضي للكافية ٢/ ٣٨ .

(١٠) عليّ بن عيسى بن عليّ بن عبد الله أبو الحسن الرماني ، باحث معتزليّ مفسّر من كبار النحاة ، أصله من سامرّاء ، ومولده ووفاته ببغداد توفي سنة ٣٨٤هـ .

( انظر : البغية ٢/ ١٨٠ والأعلام ٤/ ٣١٧ ) .

أَوَّلًا ، وهو[1] وَجْهٌ جَيِّدٌ ، ثم خَاطَبْتُهُ على ذلك بعد حِين ، فقال لي :

إن صاحب هذه المقالة إنما حَمَلَهُ على القول بها [٤/ك] كَرَاهَةُ أن يُخْرِجَ الكلمةَ عن أصلها إلى غيره ، وهذا - لَعَمْرِي - يجب أن يُرَاعَى ما وُجِدَ إليه السبيلُ[2] .

فأما إذا لم يكن بُدٌّ من إخراجها عن أصلها ، فيجب أن تُحْمَلَ على أَوْلَى الوجوه بها بعد ذلك ، ولما كان معنى الألف واللام عندنا وعنده[3] تَعْرِيفَ المفرد الذي دخلت عليه[4] ، واستحال أن تُعَرِّفَ المفردَ[5] الذي دخلت عليه ، بدليل أنها لو عَرَّفَتْهُ بَطَلَ عَمَلُهُ[6] ، وإذا لم تُعَرِّفْهُ فقد خرجت عن أصلها ، وتَطَرَّقَ عليها التأويلُ[7] ، وإذا تَطَرَّقَ عليها التأويلُ بعد خروجها عن أصلها ، فَأَحَقُّ شَيْءٍ بها أن تكون اسْمًا يعود الضمير إليها ، وصار مراعاةُ الأصل باطلًا مع خروجها عنه ؛ بدليل بطلان معناها الذي وُضِعَتْ له من قولنا وقوله ، وهو تعريف المفرد الذي تدخل عليه .

ومما يُبْطِلُ هذا المذهب أَيْضًا أنهم[8] أجازوا في قولك: (مررتُ بِرَجُلٍ

---

(١) في (ت) : وهذا .

(٢) في (ك) : سبيل .

(٣) الهاء عائدة إلى الخَصْم الذي يرى حرفية الألف واللام .

(٤) هو مذهب البصريين عامَّةً .

انظر : الكتاب ٣/ ٣٢٥ و ٤/ ٢٢٦ ، والإنصاف ١/ ٣٣٧ .

(٥) في (ك) : وهي هنا لا تُعَرِّفُ المفرد . والمفرد هو اسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة على خلاف فيها .

( انظر المُغْنِي ١/ ٤٩ ، وشرح ابن عقيل للألفية : ٢٥ ، وأوضح المسالك ١/ ١٨٨ ، والهمع ١/ ٨٥ ) .

(٦) في البغداديات ٥٥٤ : « وإذا تَعَرَّفَ لم يعمل عمل الفعل » اهـ . وانظر ( الإيضاح ١/ ٣٩ ) .

(٧) في ابن يعيش ٣/ ١٤٣ : ومتى لم تَنْوِ بالألف واللام ( الذي ) لم يَحْسُنْ أن يعمل مادخلا عليه ، وصار كسائر الأسماء .

وفي شرح الرضي للكافية ١/ ٢٠١ : « ونقل عن المازني أن انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدّر ، وإنما ارتكب ذلك ؛ لأن اللام عنده ليس بموصول ... فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فِعْلًا » .

(٨) الضمير عائد إلى القائلين بحرفية الألف واللام .

قائم أبواه لا قاعِدَيْـنِ )[1] ، و ( مررتُ بامرأةٍ قائمٍ أبواها لا قاعِدَيْنِ ) ، نَقْلَهُ[2] إلى الألف واللام ، ولايجوز عنـدهم ، ولا عند غيرهم بـ( الذي ) لاسْتِحَالَة المعنى ، فتقول : ( مررت بالرجلِ القائم أبواه لا القاعدَيْنِ ) ولايجوز : ( لا الذي قَعَدَا ) .

وذلك أنك لو قلته بـ ( الَّذِى ) لم يَخْلُ أن تقول : ( لا الذي قَعَدَا ) ، فَتُثَنِّي الضميرَ في ( قَعَدَا ) ، أو تقول : ( لا الذي قعد ) ، فتفرد الضمير .

فلو ثَنَّيْتَهُ اسْتَحَالَ ، لأن الألف واللام هي التي لـ ( الرجل ) ، و (الرجل ) وَاحِدٌ ، فكيف يعود إليه ضمير اثنين[3] ؟ فكان يبقى بلا عائد[4] .

ولو أَفْرَدْتَهُ[5] لاستحال أَيْضًا، لأن الفعل في الحقيقة لاثنين، وهما الأَبَوَانِ، وليس للرجل فيه نصيب، فكيف يُجْعَلُ له؟ أم كيف يكون فعل اثنين فِعْلًا لواحد[6]؟

فَبَطَلَ لهذه الأوجه أن تَذْكُرَهُ[7] بـ ( الذي ) ، وهو بالألف واللام صحيح ، لأنك تَتَأَوَّلُهَا تأويلَ اسمٍ مفرد، وذلك أنه لما جاز أنْ تُجْرِيَ الصِّفَةَ على الأول في إعرابه ، وهو للثاني في الحقيقة جاز أن تُجْرِيَ على المفرد الأَوّلِ ، وهي مُثَنَّاةٌ للثاني في الحقيقة[8] .

---

(١) في الأصول ٣٢٣/٢ : « قال المازني : وقد قال قوم من أهل العلم : نُجيزُ هذا في الألف واللام ، ولا نُجيزُهُ في ( الذي ) ؛ لأن الألف واللام ليست على القياس ، و ( الذي ) لابُدَّ في صِلَتِهِ من ضميره ... وقال الآخرون : نُجيزُه معطوفًا ونجعل صلته على المعنى ، كما قلنا : أنا الذي قُمْتُ ... قال المازني : وهو عندي جائز على المعنى ، كما تقول : اللذان قام وقعد أخواك ، فتجعل الضمير الذي في ( قام وقعد ) يرجع إلى اللَّذَيْنِ على معناهما ، لأعلى لفظهما » .

وانظر شرح هذه العبارة في : شرح الرضي للكافية ٣٢٢/١ .

(٢) في ( ك ) : يجوز نقله .

(٣) في ( ك ) : مثني .

(٤) لأن العائد ضمير اثنين ولايعود ضمير الاثنين إلى المفرد .

(٥) أي الضمير في ( قعد ) فقلت : لا الذي قعد .

(٦) في ( ك ) : فعل واحد .

(٧) في ( ك ) : يذكر .

(٨) فَوَصَفْتَ الرجلَ وهو مفرد ، وهي في حقيقتها وَصْفٌ للأبوين فهي مثناة في الحقيقة . وهذا النعت هو ما يسميه النحاة النعت السببي .

انظر في ذلك الكتاب ١٨/٢ ، وشرح الرضي للكافية ٣٠٨/١ .

أَلَا تَرَىٰ أنك تقول : ( مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ الوَجْهِ )[1] ، فَتُؤَنِّثُ الصفةَ في اللفظ ، وتُجْرِيهَا على الأول ، وهي للثاني في المعنى ، فكذلك هذه المسألة تَجُوزُ بالألف واللام ، لأنه يَسُوغُ معها التأويل ، ولا يسوغ مع ( الذي ) .

فهذا يَدُلُّكَ على أن الألف واللام قد عاد الضمير إليها في الموضع الذي لا يجوز ذكر ( الذي )[2] ورفعها[3] ، وإن كنا قد نُقَدِّرُهَا بها[4] .

وإن[5] كان ذلك كذلك وجب عودُ الضمير إلى ( الألف واللام ) لا إلى ( الذي) ، وإذا وجب ذلك كانت اسْمًا لا مَحَالَةَ ، إِذْ كان من شرط كُلِّ خَلَفٍ أن يجوز ذِكْرُهُ متى حُذِفَ ما هو خَلَفٌ منه[6] ، أَوْأَنَّ[7] يُذْكَرَ معه على منزلته في الاستغناء به ، إن كان أَتَمَّ الاستغناءَ ذُكِرَ وَحْدَهُ وإلّا ذُكِرَ معه ؛ كـ( إِيَّاكَ ) التي هي خلف من ( احْذَرْ )[8] [ ٥/ك ] وقد تقول : ( احْذَرْ زَيْدًا ) ، و ( إِيَّاكَ زَيْدًا )[9] ،

---

(١) هذه العبارة من أمثلة سيبويه ، انظر ( الكتاب ١/ ٤٢٤ ) وقد جاء فيه : « مررت بامرأة حَسَنَةِ الوجهِ ، إنما أدخلت الهاء في ( الحسنة ) لأن ( الحسنة ) إنما وقعت نعتًا لها ثم بلغتَ به بعد ما صار نَعْتًا لها حيث أَرَدْتَ ، فمن ثَمَّ صارت فيها الهاء ، وليست بمنزلة ( حَسَنَ وَجْهُهُ ) في اللفظ وإن كان المعنى واحدًا ، لأن الحُسْنَ ههنا للأول ، ثم تضيفه إلى من تريد و ( حَسَنُ الوجه ) مضاف إلى معرفة صفة للنكرة ، فلما كانت صفة للنكرة أُجرِيَتْ مُجْراها .

وانظر : ( الإيضاح العضدى ١/ ١٥٣ ، وحاشية البغدادي على شرح ابن هشام لبانت سعاد : ٦٨٨ ) .

(٢) أي ذُكِرَ ( الذي ) عِوَضًا عن الألف واللام .

(٣) استخدم الفارقي هذه الكلمة بمعنى الحذف .

(٤) في حاشية (ت) : كذا في الأصل قد نفسرها بها . وفي (ك) : وردت قد نفسرها بدلًا من نقدرها .

(٥) في (ك) : وإذا .

(٦) في الكتاب ١/ ٢٥ : ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يُسْتَعْمَلَ حتى يصير ساقطًا .

(٧) في (ك) : وأن .

(٨) في الكتاب ١/ ٢٧٤ : « وحذفوا الفعل من ( إِيَّاكَ ) لكثرة استعمالهم إِيَّاهُ في الكلام فصار بَدَلًا من الفعل ، وحذفوا كحذفهم ( حِينَئِذٍ الآن ) ، فكأنه قال : احْذَرْ الأَسَدَ » اهـ .

وانظر : ( الأصول ٢/ ٢٦٠ واللامات : ٥٨ ) .

(٩) في الكتاب ١/ ٢٧٤ : « أنه لابُدَّ من الواو لأنه اسم مضموم إلى آخر » وفي ص ٢٧٩ : « واعلم أنه لايجوز أن تقول : إِيَّاك زَيْدًا » .

وانظر : المقتضب ٣/ ٢١٣ ، وفي المسائل العضديات ص ١٩ : « يجوز جعله من كلام واحد ، ويكون التقدير أُحَذِّرُكَ » .

وانظر في ذلك : أوضح المسالك ٣/ ٦٥ .

فَتَذْكُرُ كُلَّ واحدٍ على انفراده . فهذا[1] مما اسْتُغْنِيَ به عن الخلف أتم الاستغناء ، حتى لا يظهر معه ، ولكن يظهر منفردًا[2] عنه . وكذلك : ( سَقْيًا لَكَ )[3] ، وتقول : ( أَيُّهُمْ تَضْرِبُ ) ؟[4] ، و ( أَزَيْدًا تَضْرِبُ )[5] ؟ ، و( أَيْنَ زَيْدٌ )[6] ؟ ، و ( أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ )[7] ؟ ، وكذلك (ما) خَلَف ( إِنْ ) التيْ للجزاء ، و ( الألف ) التي للاستفهام[8] .

---

(١) في (ك) : فهذه .

(٢) في ك : ولكن يظهر كل واحد منفردًا .

(٣) في الكتاب ١/ ٣١١ : « هذا باب ما يُنْصَبُ من المصادر على إضمار الفعل غَيْر المستعمل إظهارُهُ ، وذلك قولك سَقْيًا وَرَعْيًا » . وفي ٣١٢ ، ٣١٣ : « وإنما اخْتُزِلَ الفِعْلُ هاهنا لأنهم جعلوه بَدَلًا من اللفظ بالفعل ، كما جعل ( الحَذَرَ ) بَدَلًا من ( احْذَرْ ) » .

وانظر : المقتضب ٤/ ١٥٧ والأصول ٢/ ٢٦٢ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٦٢ .

(٤) في الكتاب ١/ ١٢٦ : « وسَأَلْتُهُ [ أبا الخطاب الأخفش ] عن : أَيُّهُمْ ، لِمَ لَمْ يقولوا : أَيُّهُمْ ( كذا ؟ ) مررتَ به ؟ فقال : لأن أَيُّهُمْ هو حرف الاستفهام ، لا تدخل عليه الألف ، وإنما تركت الألف استغناءً ، فصارت بمنزلة الابتداء » .

وانظر : المقتضب ٢/ ٢٩٩ ، وشرح الرضي : ٨/ ١٢ .

(٥) كذا في (ت) و (ك) ، وأظن في العبارة نَقْصًا ؛ إذ يجب أن تكون : أَزَيْدًا تضربه ، ففي الكتاب ١/ ١٠٢ : « فإذا أَوْقَعْتَ عليه [ أي الاسم الذي تلا همزة الاستفهام ] الفِعْلَ أو على شيء من سببه نصبته، وتفسيرههناهو التفسير الذي فُسِّرَ في الابتداء ، أنك تضمر فِعْلًا هذا تفسيره ، إلا أن النصب هو الذي يُختار ههنا وهو حَدُّ الكلام » .

وانظر : المقتضب ٢/ ٧٦ ، واللامات : ٥٨ ، وابن يعيش ٨/ ١٥١ ، وشرح الرضي للكافية ٢ / ٣٨٨ .

(٦) في الكتاب ٢/ ١٢٨ : « وهذا لا يكون إلا مَبْدُوءًا به قَبْلَ الاسم ؛ لأنها من حروف الاستفهام ، فَشُبِّهَتْ بـ ( هل ) وألف الاستفهام ؛ لأنهن يَسْتَغْنِينَ عن الألف » .

وانظر : الإنصاف ١/٢٤٥ .

(٧) في ابن يعيش ١/ ٩٠ : « واعلم أنك لَمَّا حذفت الخبر الذي هو استقر أو مُسْتَقِرٌّ ، وأقمت الظرف مقامه .. صار الظرفُ هو الخَبَر ، والمعاملةُ معه ، وهو مغايرٌ المبتدأ في المعنى ، ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف ، وصار مرتفعًا بالظرف ، كما كان مرتفعًا بالاستقرار ، ثم حذفت الاستقرار ، وصار أَصْلًا مرفوضًا ، لا يجوز إظهاره ؛ للاستغناء عنه بالظرف » .

(٨) يعني بها (ما) الاستفهامية والشرطية ؛ لأنها في هذين الموضعين تكون اسْمًا بغير صلة ؛ لما فيها من الإبهام ، ولذلك فإنها تحمل معنى الحرفية ، فيصح أن تكون خَلَفًا من ( إنْ ) الشرطية وألف الاستفهام .

انظر : المقتضب ٤/ ١٧٣ ، والمغني ١/ ٣٣٠ .

فلو كانت الألف واللام إنما هي خَلَفٌ من ( الذي ) ، وأن الضمير مِنْ صِلَتِهَا يعود إلى ( الذي ) دون الألف واللام ، لجاز ذكرها في المسألة التي قَدَّمْنَا ، فَلَمَّا لم يَجُزْ ذكرها هاهنا[1] علمنا أنها ليست خَلفًا ، إِذْ مِنْ شَرْطِ الخَلَفِ أن يَصِحَّ ذِكْرُهُ وَتَرْكُهُ – على ما بَيَّنَّا .

والذي عندي في ذلك أن كل واحد منهما أَصْلٌ في بَابِهِ ، ولكن ( الذي ) أَجْلَىٰ ، والألف واللام أَخْفَىٰ ؛ وسَبَبُ ذلك أن ( الذي ) لم يُنْقَلْ عن حالٍ يُسْتَعْمَلُ فيها على خلاف ما هُوَ ، إلى[2] [ ما هو عليه ][3] ، وإنما وُضِعَ لهذا المعنى وَضْعًا يَخْتصُّه[4] ، والألف واللام نُقِلَ عن التعريف للمفرد إلى تعريف معنى الجملة ، وما نقل عن بابه أَغْمَضُ مِمَّا لم يُنْقَلْ ، فَيُفَسَّرُ الأَغْمَضُ بِالأَجْلَىٰ .

ونظيرُ ذلك ( مُنْذُ ) و ( مِنْ ) في [ أَنَّ ][5] ( منذ ) تُفسَّر بـ ( مِنْ )[6] ، وكذلك ( حتى ) و ( إلى ) ، تفسر ( حتى ) بـ ( إلى )[7] ، وكذلك ( غَيْرُكَ وسِوَاكَ ) تفسر ( سِوَىٰ ) بـ( غير )[8] ، وليس يجب بذلك أن تكون[9] إحداهما أصلًا للأخرى[10] ، ولا خَلَفًا منها ، فكذلك[11] ( الذي ) والألف واللام ، وهذا حِجَاجٌ استخرجناه فَتأَمَّلْه ؛ ففيه غموضٌ ودقَّةٌ .

---

(١) في ك : هنا .
(٢) في (ك) : عليه .
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ك .
(٤) في (ك) : يخصّه .
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من : ك .
(٦) في الكتاب ١/ ١٧ : « منذ فيمن جَرَّ بِهَا ، لأنها بمنزلة ( مِنْ ) في الأيام » .
وانظر : المقتضب ٣/ ٣١ .
(٧) في ( ك ) : وكذلك حتى ، وإلى تفسر بـ ( حتى ) وحتى بـ ( إلى ) .
انظر هذه المسألة في : المغني ١/ ١٣١ .
(٨) انظر في هذه المسألة : الإنصاف المسألة التاسعة والثلاثون ( ١/ ٢٩٤ ) ، وابن يعيش ٢/ ٨٨ .
(٩) في (ك) : أن يكون كل واحد .
(١٠) في (ك) : للآخر .
(١١) في (ك) : وكذلك .

والدليل على أن ( فاعلًا ) في هذا الموضع اسْمٌ في لفظه ، أنه يُعْرَبُ إعرابَ الأسماء[1] ، والدليل على أنه فِعْلٌ في معناه[2] أنه يعمل ، وهو للماضي ، كما يعمل الفعل[3] ، وقد كان قبل دخول الألف واللام عليه لا يعمل على معنى الماضي[4] ، إذا قلت : ( هذا ضَارِبُ زَيْدٍ أَمْسِ )[5] .

فإن قال قائل : فَلِمَ دخلت الألف واللام في هذا الباب ؟ وألَّا اقْتَصَرُوا على ( الذي ) وَحْدَهُ ؛ إذ هو كَافٍ في المطلوب ؟ .

قيل له : إنما دخلت الألف واللام هنا ؛ لِيَدُلُّوا على حُسْنِ التصرف في الكلام ، وذلك أنهم تَارَةً يَصِفُونَ المعرفةَ بمعنى الجملة ، وهي على صِيغَتِهَا ، وكذلك يصِفُونَ بمعنى الفعل [ ٣/ت ] وهو على صيغته ، فيجعلونه في صلة ( الذي )[6] ،

---

(١) فيكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا .

(٢) في (ك) : في المعنى .

(٣) لم يُصَرِّحْ سيبويه بأن اسم الفاعل ذا اللام يعمل بمعنى الماضي ، ولكنه قال في ١/ ١٨١ : « وذلك قولك : هذا الضاربُ زيدًا ، فصار في معنى هذا الذي ضرب » . وذكر الرضي في شرحه للكافية ٢/ ٢٠١ أن ابن الدهّان قد فَسَّرَ كلام سيبويه على أن اسم الفاعل يعمل بمعنى الماضي ، ونقل عن أبي عليّ في كتاب الشعر والرماني أن اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل إلا إذا كان ماضيًا ، ونقل قول الأخفش : إنما نصب ذو اللام بمعنى الماضي تشبيهًا للمنصوب بالمفعول ، لا لأنه مفعول ، كما في : زيدٌ الحسنُ الوجهِ ، وذكر أنه نُقِلَ عن المازني أن انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدّر ؛ لأن اللام عنده ليس بموصول .

(٤) في الكتاب ١/ ١٧١ : « فإذا أُخْبِرَ أن الفعل قد وقع وانقطع ، فهو بغير تنوين البَتَّةَ ؛ لأنه إنما أجري مُجْرَىٰ الفِعْلِ المضارع له ، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب ، فكل واحد منهما داخلٌ على صاحبه ، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مَجْرَىٰ الأسماء التي من غير ذلك الفعل ، لأنه إنما شُبِّهَ به في الإعراب » .
وانظر : المقتضب ٤/ ١٤٨ والأصول ١/ ١٥٢ .
وفي الجُمَل للزجّاجيّ : ٩٥ : أنه لم يَجُزْ إعماله بمعنى الماضي عند أحدٍ من البصريين والكوفيين ، إلا الكسائيَّ فإنه كان يجيزه » .

(٥) في (ك) : هذا ضاربٌ زَيْدًا أَمْسِ . والعبارة التي أوردها الفارقي موجودة في : المقتضب ٤/ ١٤٨ ، وابن يعيش ٣/ ١٤٣ ، وشرح الرضي للكافية ١/ ٣٨ .

(٦) في الأصول ٢/ ٢٦١ ، ٢٦٢ : « فلما كانت النكرات قد توصف بالحديث التام ، احْتِيجَ في المعرفة إلى مثل ذلك ، فلم يَجُزْ أن تُوصَفَ المعرفةُ بما توصف به النكرة ؛ لأن صفة النكرة نكرةٌ مِثْلُهَا ، وصفة المعرفة معرفةٌ مِثْلُهَا ، فجاز وصف النكرة بالجمل لأن كل جملة فهي نكرة ، ولولا أنها نكرة ما كان =

وتارةً يَصِفُونَ بِهِ ، وهو في[1] لفظ المفرد ، فيأتون بالألف واللام ، لأنه لا يجوز دخولها على لفظ الفعل ، لا تقول : ( الْضَرَبَ ) ، ولا ( الْيَضْرِبُ )[2] ، نَقَلُوهُ إلى صيغة الاسم لِيَحْسُنَ دخولُ الألف واللام عليه ، ومعناه على ما كان [ عليه ][3] من الفعل[4] .

فأما قولهم : ( الْيُجَدَّعُ )[5] و ( الْيَتَقَصَّعُ )[6] فهو شَاذٌّ في القياس وفي الاستعمال جميعًا[7] ، فلا يجوز أن يُجْعَلَ أَصْلًا يُبْنَى عليه ؛ لذلك فَتَارَةً يقولون :

---

= للمخاطب فيها فائدة ، لأن ما يعرف لا يستفاد ، فلما كان الأمر كذلك وأريد مثله في المعرفة ، جاؤوا باسم مُبْهَم معرفة لا يصح معناه إلا بصلته ، وهو ( الذي ) ، فوصلوه بالجمل التي أرادوا أن يَصِفُوا المعرفة بها ؛ لتكون صفةُ المعرفة معرفة ، كما أن صفة النكرة نكرة » اهـ .

وانظر : الإيضاح العضدي : ٢٧٦ ، وابن يعيش ٣/ ٥٤ .

(١) في (ك) : على .

(٢) في الأصول ١/ ٤٠ : « ولا تقول : الْيَقُومُ ولا الْيَذْهَبُ » .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : (ك) .

(٤) في الأصول ٢/ ٢٧٥ : « والألف واللام تستعمل في موضع ( الذي ) في الوصف ، ولكنها لا تدخل إلا على اسم ، فلما كان ذلك من شأنها وأرادوا أن يصلوها بالفعل ، نقلوا الفعل إلى اسم الفاعل ، والفعْلَ يريدون ، فيقولون في موضع ( الذي قام ) : القائم ، فالألف واللام قد صار اسْمًا ، وزال المعنى الذي كان له ، واسم الفاعل هاهنا فِعْلٌ وذاك يراد به » .

وانظر : ابن يعيش ٣/ ١٤٣ ، وشرح الرضي للكافية ٢/ ٣٨ .

(٥) الْيُجَدَّعُ والْيَتَقَصَّعُ : كلمتان وردتا في بيتين من مقطوعة عِدَّتُها سبعة أبيات لذي الخرق الطُّهَوِيّ ، يهجو بها أحد بني ثعلبة ، والبيتان هما :

يقول الخَنا وأَبغضُ العُجْم ناطقًا ... إلى ربِّنا صَوْتُ الحمار الْيُجَدَّعُ

وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ من نافقَائِه ... ومن جُحْره ذي الشيخة الْيَتَقَصَّعُ

واليجدَّع : أي الذي يُجْدَعُ ، والجَدْع : قطع الأنف والأذن والشفة . والْيَتَقَصَّعُ : أي الذي يتقصع : أي يدخل في قاصعائه ، وهو جحر لليربوع يحفره ويدخله ، والقاصعاء : صفة للجُحْر . وجاءت الكلمتان في رواية أخرى : المجدّع ، والمتقصّع .

انظر : نوادر أبي زيد ٦٧ ، والمسائل العسكريات : ٢٩ واللامات : ٣٥ ، والإنصاف ١/ ١٥١ ، وابن يعيش ٣/ ١٤٣ و ١٤٤ ، وشرح الرضي للكافية ٢/ ٣٩ .

(٦) صححت من : (ك) فقد وردت في (ت) : اليقصع .

(٧) ذكر أبو علي في ( المسائل العسكريات ٢٩ ) أن دخول الألف واللام على الفعل نادر . وذكر ابن الأنباري في ( الإنصاف ١/ ١٥٢ ) أن دخول الألف واللام على المضارع شاذٌّ في القياس والاستعمال عند الكوفيين والبصريين .

( القائمُ زَيْدٌ ) ، وتارة يقولون : [٦/ك] ( الذي قام زَيْدٌ )[١] ، وكُلُّ ذلك لغرضٍ صحيحٍ قد أَبَنَّا عنه ، وأوضحنا منه[٢] .

فهذا الذي ذكرناه حكم الألف [ واللام ][٣] في نفسها .

فأما حُكْمُهَا في صِلَتِهَا ، فهي أنها لا تدخل إلا على صيغة الاسم ، وكَلَامٍ فيه فِعْلٌ[٤] ، ولا تدخل على جملة خبر من ابتداء وخبر[٥] ، ولا على لفظ الفعل على ماقَدَّمْنا آنفًا .

والعِلَّةُ في ذلك أنه لَمَّا كان أصلها أنْ تدخلَ على المفرد لتعرّفه ، ثم نُقِلَتْ عنه إلى تعريف معنى الجملة أُلْزِمَتْ صيغةَ المفرد ، وإن كان المعنى على الفعل ؛ ليكون قريبًا من الأصل الذي نُقِلَتْ عنه ، ولا تَبْعُدُ منه ، فَتُنَافِرَ مَوْضُوعَهَا في اللفظ والمعنى .

وأما حكمها في صلتها ، فيجب أن تُوفَّى الصِّلَةُ مقتضاها ، ويُرَاعَى آخرها ، ولا يَدْخُلَ في الصلة ما ليس منها ، ولا يخرج عنها ما هو منها[٦] .

---

(١) في الإيضاح العضدي ٥٧/١ : « إذا قيل لك : أَخْبِرْ عن زيد ، من قولك : قامَ زيدٌ -- الذي قامَ زيدٌ ، وبالألف واللام : القائمُ زيدٌ ، فالذي اسم موصول وقام صلته ، وفيه ذِكْرٌ مرفوع يعود إلى ( الذي ) بصلته ، وزيد خبر المبتدأ الذي هو ( الذي ) وكان قبل الإخبار فاعلا » اهـ . وفيه : « والقائم زيد : القائم مبتدأ وزيد فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر » .

انظر : الإيضاح العضدي ١/ ٣٥ .

(٢) انظر ص ٥٥ من هذا الكتاب .

(٣) ما بين المعقوفتين غير واضح في (ت) فأخذ من (ك) .

(٤) حتى ينقل الفعل إلى صورة الاسم ، كما مَرَّ سابقًا .

(٥) ورد دخولها على الجملة الاسمية في ضرورة الشعر كما في قوله :

مِنَ القوم الرَّسُولُ اللهِ مِنْهم لَهُمْ دانَتْ رِقَابُ بني مَعَدِّ

انظر : اللامات ٣٦ والمغني ١/ ٤٩ ، والرصف ٧٥ . وفي شرح الرضي للكافية ٢/ ٣٩ : « وقد دخلت على الاسمية -- على ما حكى الفراء -- في غير الشعر ، قال : إن رَجُلًا أقبل ، فقال له آخر : هَاهُوَ ذَا ، فقال السامع : نَعَمْ ، الْهَاهُوَذَا » .

(٦) في الأصول ٢/ ٢٨٠ : « واعلم أنه لا يجوز أن تقدم الصلة على الموصول ، ولا تفرق بين الصلة والموصول بالخبر ، ولا بتوابع الموصول بعد تمامه ، كالصفة والبدل وما أشبه ذلك » .

والعِلَّةُ في ذلك أن الصلةَ لَمَّا كان مَحلُّهَا من الموصول مَحَلَّ الجزء من الكلمة ، والحرفِ من اللفظة ، كالراء من ( جعفر ) ، و ( اللام ) من ( سَفَرْجَل )[1] ، فَلَمَّا كُنْتَ لو فَرَّقْتَ بين العين والفاء من ( جعفر ) بكلمة أخرى ، أو بين الراء وبين الجيم من ( سفرجل ) بكلمة أخرى ، كُنْتَ قد أَخْلَلْتَ بِدَلَالَةِ الاسْمِ ، وأفسدته ، ولَزِمَكَ لذلك أَلَّا تُفَرِّقَ بين بعض حروفه وبعض بما ليس منه ، فكذلك لو فرقت بين الصلة والموصول بكلمة ليست من الصلة أبطلت دلالتها ، وأَخلْتَ فائدتَهَا[2] .

فيجب بعد هذا الأصل الذي أَصَّلْناه ، والعَقْدِ الذي عَقَدْنَاهُ أن تَنْظُرَ كُلَّ ما[3] كان متصلًا بالصلة أن تجعله داخلًا فيها ، ولا تقطع الصِّلَةَ دُونَهُ ، فَصِفَةُ ما في الصلة من الصلة[4] ، إذا قلت : ( القائم أبوهُ الحَسَنُ زَيْدٌ ) ، فـ ( الحسن ) من صفة ( الأب ) ، و ( الأب ) في الصلة فَصِفَتُهُ في الصلة أيضًا .

وكذلك العَطْفُ على ما في الصلة من الصلة ، إذا قلت : ( القائمُ أَبوه وعَمْرٌو زَيْدٌ )[5] ، أو[6] قلت : ( الضَّارِبُ بَكْرًا وخَالِدًا زَيْدٌ ) ، فعطفتَ ( عمرٌو ) المرفوع[7] على ( الأب ) ، فصار[8] من الصلة [ وكذلك ( خالدًا ) ، المعطوف على ( بكر ) ][9] ، فصارا[10] من الصلة ، لأنك عطفتهما[11] على ما في الصلة ، كأنك قلت : ( الضاربُ البَكْرَيْنِ زَيْدٌ ) ، و ( الضاربُ الخالِدَيْنِ زَيْدٌ ) .

---

(١) ذكر ابن السرّاج هذه المسألة في الأصول ١/ ١٦٤ . وفي أمالي ابن الشجري ١/ ٣٢٧ : « الموصول مع صلته بمنزلة اسم مفرد ، فالصلة منه كبعض أجزاء كلمة ، فهى كالفاء والراء من جعفر » .
(٢) انظر هذه المسألة في : المقتضب ٣/ ١٩٣ ، والبيان ١/ ٦٧ ، وحاشية البغدادي ٤٤٣ .
(٣) وردت في (ت) و (ك) : كلما .
(٤) انظر : المقتضب ٣/ ١٩٣ .
(٥) في (ك) : زيدًا .
(٦) في (ك) : وقلت .
(٧) في (ك) : والمرفوع .
(٨) في (ك) : فصارت .
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من : (ك) .
(١٠) في (ك) : فصارت .
(١١) في (ك) : عطفتها .

وكذلك البَدَلُ مما في الصلة من الصلة[1] ، إذا قلت : ( الضاربُ أَخاكَ زَيْدًا عَمْرٌو ) ، جعلت ( زيدًا ) بدلًا من ( الأخ ) ، فصار من الصلة ، لأنه بَدَلٌ مما[2] في الصلة ، كأنك قلت : ( الضاربُ زَيْدًا عمرٌو ) .

وكذلك التأكيد لما في الصلة من الصلة ، إذا قلت : ( الضاربونَ كُلُّهُمْ زَيْدًا العَمْرُونَ ) ، فأكدت ضمير الفاعلين في ( الضاربون ) بقولك ( كُلُّهُمْ ) . فالتأكيد حينئذٍ من الصلة ، لأنه تأكيد ما في الصلة ، كأنك قلت : ( الضاربُ الضاربُ كُلُّهُمْ زَيْدًا العَمْرُونَ ) .

وإنما قَدَّمْنَا هذه الأصولَ[3] لِنُبينَ لطالب علم هذه المسائل أن الاعتمادَ في صحتها على معرفة ماهو من الصلة لِيُنْهِيَهَا إذا انتهى ما هو منها ، ومعرفة ما ليس من الصلة [٧/ك] لِيَحْذَر أن يُلْحِقَهُ بها ، ويُدْخِلَهُ فيها ، بل يَعْتَمِدُ أن يقطعَها دُونَهُ ، ويَفْصِلَهَا قَبْلَهُ . فكذلك كُلُّ عاملٍ ومعمول يكون أحدهما في الصلة ، فالآخرُ[4] أَيْضًا في الصلة[5] .

ولابُدَّ في كل صلة وموصول من ضمير يعود إليه منها[6] ، والعِلَّةُ في ذلك أنه لَمَّا كانت الصِّلَةُ ليست هي الموصولَ ، ولا بَعْضَهُ ، ولا معمولَهُ ، ولا سَبَبَهُ لم تتعلق به ، و لم يَنْعَقِدْ معناها بمعناه[7] ؛ لأنها أجنبيةٌ منه ، فَوَجَبَ لذلك أن يُجْعَلَ فيها ضميرُهُ ، ليكون الضمير هو الذي يَعْقِدُها به ، ويُحَصِّلُهَا[8] له ، ويُوَفِّقُ بينهما ، ويُسَوِّي حكمهما[9] .

---

(١) انظر : المقتضب ٣/١١٣ .

(٢) في (ت) و (ك) وردت : من ما .

(٣) في (ك) : المقدمة .

(٤) في (ك) : والآخر .

(٥) في الأصول ٢/ ٢٣٣ : « وكل ما كان في صلة شيء ، من اسم أو فعل مما لا يتم إلا به ، فلا يجوز أن تفصل بينه وبين صلته بشيء غريب منه » .

(٦) انظر : المقتضب ١/ ١٩ و ٣/ ١٣٠ . وفي الأصول ٢/ ٢٧٦ : « ولابُدَّ من أن يكون في صلته [ الموصول ] ما يرجع إليه » .

وانظر : الإيضاح العضدي ١/٥٤ ، والجمل للزجاجي : ٣٣٨ ، وابن يعيش ٣/١٥١ .

(٧) في (ك) : معناه بمعناها .

(٨) في (ك) : ويخلصها .

(٩) في شرح الرضي للكافية ٢/ ٣٧ : « لابُدَّ في الصلة من ضمير عائد ، وذلك لما قلنا : إن ما تضمنه =

ونظيرُ ذلك الابتداءُ والخبرُ ، إذا كان الخبر هو الأول جاز أن يَسْتَغْنِيَ في قسم منه عن ضمير[1] ، نحو : ( زيدٌ أبو عمرٍو ) و ( عمرٌو بنُ بكرٍ ) ، إذا أردتَ أنه ابْنُهُ لا ابْنُ غَيْرِهِ ، وإذا أردت أنه يُكَنَّى : بـ ( أبي عمرٍو ) لا بغيره ، لأنّ كَوْنَ الثاني هو الأَوَّلَ قد كَفَىٰ من سببٍ يُعَلِّقُهُ[2] به ، إِذْ لا شَيْءَ آكَدُ في الوُصْلَةِ بينهما من أنه هُوَ هُوَ .

فإذا جعلت الخَبَرَ جملةً ، لم يكن بُدٌّ من ضميرٍ فيها يعود إلى المبتدأ ؛ لِيَتَّصِلَ الكلامُ ، وتَصِيرَ الجملةُ في حَيِّزِ الأوّل نحو : ( زيدٌ أبوه ذَاهِبٌ )[3] .

فالهاء في ( أبوه ) قد جَعَلَتْ للجملة[4] تَعَلُّقًا بالأوّل ، كَمُلَتْ به فائدةُ الكلام . ولو قلت : ( زيدٌ أَبٌ ذَاهِبٌ )[5] ، أو ( زيدٌ عَمْرٌو ذَاهِبٌ )[6] ، لم يكن كلامًا .

---

= الصلة من الحكم متعلق بالموصول ؛ لأنه إما محكوم عليه هو أو سببه ، أو محكوم به هو أو سببه ، فلابُدَّ من ذِكْرِ نائب الموصول في الصلة ؛ ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه ، وذلك النائب هو الضمير العائد إليه ، ولَوْ لَمْ يُذْكَرْ [ العائد ] في الصلة لَبَقِيَ الحكْم أجنبيًا عنه ؛ لأن الجمل مستقلةٌ بِأَنْفُسِهَا ؛ لولا الرابط الذي فيها » .

(١) عنى به الخبر الجامد الذي لا يتحمل الضمير العائد إلى المبتدأ .

انظر ذلك في : المقتضب ٤/ ١٢٧ ، وتفصيل المسألة في : ابن يعيش ١/ ٨٧ وما بعدها .

وفي المسألة خلاف بين الكوفيين والرماني من جهة ، والبصريين من جهة أخرى ، ويبدو أن الفارقيّ قد اعتمد رأي جمهور البصريين فيها .

انظر الخلاف في : الإنصاف المسألة السابعة ( ١/ ٥٥ ) .

(٢) في (ك) : تعلّقه .

(٣) في الأصول ١/ ٦٩ : « وخبر المبتدأ ينقسم على قسمين : إما أن يكون هو الأول في المعنى غير ظاهر فيه ضميره ، نحو : زيدٌ أخوك ، وعبدُ الله منطلقٌ ، فالخبر هو الأول في المعنى ، إلا أنه لو قيل لك : مَنْ أخوك هذا الذي ذكرته ؟ لقلت : زيدٌ ، أو قيل لك : مَنْ المنطلق ؟ لقلت : عَبْدُ الله . أو قد يكون غير الأول ويظهر فيه ضميره ، نحو : عمرٌو ضَرَبْتُهُ ، وزيدٌ رأيْتُ أباه ، فإن يكن على أحد هَـٰذَيْنِ فالكلامُ مُحَالٌ » .

وانظر الإيضاح العضدي ١/ ٣٦ .

(٤) صححت الكلمة من (ك) ، وفي (ت) : الجملة .

(٥) لأن الخبر لا يشتمل على ضمير يعود إلى المبتدأ .

(٦) في (ك) : عمرٌو زيدٌ ذاهبٌ .

[ فكذلك ][1] الصلة[2] والموصول ، متى كان في الصلة عَائِدٌ إلى الأوَّلِ صحَّت صِلَتُهَا ، وكَمَلَتْ فائدتُهَا ، ومتى لم يكن فيها عائدٌ لم تَتَّصِلْ بالموصول ، ولم تتعلق به .

ونظير هذا مَثَلٌ يضربه أهلُ الصناعة[3] يوضحون به هذا المعنى ، وذلك أنَّهم يقولون : إن رجلًا وقف بباب [ قوم ][4] فَقَرعَهُ عليهم ، فقالوا : مَنْ هذا ؟ قال : [ أنا ، قالوا : مَنْ أَنْتَ ؟ قال ][5] : أنا الذي اشتريتم الجِصَّ ، قالوا : منه ، قال : لا ، قالوا : مِنْ صاحبِهِ ، قال : لا ، قالوا[6] : بِسَبَبِهِ أو مِنْ سَبَبِهِ ؟ قال : لا ، قالوا : اذهب فما نَرَىٰ لك في صلة ( الذي ) ذِكْرًا .

فَيَدُلُّكَ هذا على أنه متى لم يكن في الصلة عائدٌ إلى الموصول لم تَصِحَّ ، فَاعْتَمِدْ طَلَبَهُ إذا رأيت الصِّلَةَ ، ثم تنظر بعد صحته في باقي ما يقتضيه .

ولا يجوز أن يتقدم شيء من الصلة على الموصول ؛ لِمَا بَيَّنَّا [ مِنْ ][7] أنها كجزء من الاسم في اتِّصَالِ بعضها ببعض ، فكما لا يتقدم بَعْضُ الاسم على بعض ، كذلك لا يتقدم بعض الصلة على الموصول[8] .

ويجوز تقديمُ بعض الصلة على بَعْضٍ[9] ، لأن ذلك لا يُخْرِجُهُ عن الصلة ،

---

(١) مابين المعقوفتين ساقط من (ك) .
(٢) في (ك) : والصلة .
(٣) عنى بها الصناعة النحوية . انظر ص (٤١) .
(٤) مابين المعقوفتين ساقط من (ك) .
(٥) مابين المعقوفتين ساقط من (ك) .
(٦) في (ك) : قال .
(٧) مابين المعقوفتين ساقط من (ك) .
(٨) في الكتاب ١/ ١٣٠ : « ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : ما زَيْدًا أنا الضاربُ ، ولا زَيْدًا أنت الضاربُ ، وإنما تقول : الضاربُ زَيْدًا ، على مثل قولك : الحَسَنُ وَجْهًا » .
وانظر : المقتضب ٤/ ١٦٥ ، والخصائص ٢/ ٣٨٥ والبيان ١/ ٦٧ وفي الأصول ٢/ ٢٣٢ : « وقد كان بعض مشايخ البصريين يقول : إن الألف واللام هاهنا ليستا في معنى ( الذي ) وأنهما دخلتا على الأسماء للتعريف ، وأجاز أن يُقَدَّمَ عليها إذا كانت بهذا المعنى ، ومتى كانت بهذا المعنى لم يَجُزْ أن يَعْمَلَ ما دخلت عليه في شيء ، فيحتاج فيه إلى عامل فيها . قال أبو بكر : وأنا أظن أنه مذهب أبي العباس » .
(٩) في الجمل للزجاجي ٣٤١ : تقديم بعض الصلة على بعض جائز .

ولم تبلغ الصلة من شدة[1] اتِّصَالِها [ بالموصول ][2] مَنْزِلَةَ الكلمةِ الواحدةِ التي يَمْتَنِعُ فيها أن يتقدم بعض حروفها على بعض ، فجاز لذلك تقديمُ بعضها على بعض ، [ وإن لم يَجُزْ تقديمُ بعض حروف ( جعفر ) على بعض ][3] ؛ لِمَا بَيَّنَّا[4] .

وكُلُّ هذا من حكم الصلة ، فإذا تَمَّتْ الصِّلَةُ حِينَئِذٍ ، أَقَمْتَهَا مع الموصول مُقَامَ اسْمٍ مفرد[5] ، فإن كان قَبْلَهُ[6] عاملٌ عَلَّقْتَهُ به على مقتضاه من فاعلٍ ومفعول فَصَاعِدًا[7] ، وإن كان عاريًا من [ عامل ][8] لفظيٍّ ، صار حينئذ [ اسْمًا ][9] مبتدأً[10] . فلم يكن له بُدٌّ من خبر تَتِمُّ به فائدته ، وذلك قولك : ( القائمُ أبوه زَيْدٌ ) ، فـ ( القائمُ أبوه ) صِلَةٌ وموصولٌ بمنزلة [ ٨/ك ] قولك : ( عَمْرٌو )[11] فَجِئْتَ بـ ( زيد ) ليكون خَبَرًا له بمنزلة ( عَمْرٌو ذَاهِبٌ ) .

فهذه جُمْلَةٌ من الألف واللام ، وهو أحد قِسْمَيْ مسألةِ أبي العباس رحمه الله .

---

(١) في (ك) : شدة أنّ .

(٢) الزيادة من (ك) .

(٣) مابين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٤) مَرَّ ذلك في ص (٥٧) .

(٥) في (ك) : واحد .

(٦) الضمير عائد إلى المفرد .

(٧) في (ك) : وغير ذلك .

(٨) التصحيح مِنِّي ، فقد وردت في (ت) و (ك) : « معمول » وهو خطأ بَيِّنٌ .

(٩) مابين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(١٠) في الأصول ١/ ٦٢ : « المبتدأ ماجَرَّدْتَهُ من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف ، وكان القصد فيه أن تجعله أَوَّلًا لِثَانٍ مبتدأ به دون الفعل » .

وانظر : الإيضاح العضدي ١/ ٢٩ ، وأوضح المسالك ١/ ١٣٧ . وهذا رأي البصريين في المسألة ؛ لأن العامل في المبتدأ عندهم : هو الابتداء ، وهو التَّعَرِّي من العوامل اللفظية .

انظر : الإنصاف – المسألة الخامسة ( ١/ ٤٦ ) .

(١١) أي بمنزلة الاسم المفرد .

فأما القسم الثاني – وهو المصدر – فهو على ضربين :

ضَرْبٌ يجوز أن يتقدم عليه معموله ، ويتأخر عنه ، وهو ما كان واقعًا مَوْقِعَ الأمر من نحو : ( ضَرْبًا زَيْدًا )[1] ، يجوز[2] : ( زَيْدًا ضَرْبًا )[3] .

وضَرْبٌ منه يجري مَجْرَىٰ الصلة والموصول[4] ، فلا يجوز أن يتقدم معموله عليه[5] ، ولا يُفْصَلَ بينه وبينه بما ليس منه ؛ وذلك ما كان في تأويل ( أَنْ فَعَلَ ) و ( أَنْ يَفعَلَ ) ، لأنه في صلة حرف كما [ كان ][6] اسْمُ الفاعل في صلة الألف واللام ، فحكمهما واحد[7] .

---

(١) المثال في ابن يعيش ٦/ ٥٩ . وفي شرح ابن عقيل على الألفية ص ٢٥ نقاش حول هذا المثال ، ملخصه اختلاف النحويين في العامل في ( زيد ) فكثير منهم على أنه ( ضَرْبًا ) ، والذي عليه المحققون أن العامل فيه الفعل الذي نَصَبَ المصدر .

(٢) في (ك) : فيجوز .

(٣) في المقتضب ٤/ ١٥٧ : فإن لم يكن في معنى أن وصلتها أَعْمَلْتَهُ عَمَلَ الفعل ؛ إذ كان نكرة مثله ، فَقَدَّمْتَ فيه وأَخَّرْتَ ، وذلك قولك : ضَرْبًا زَيْدًا ، وإن شئت قلت : زَيْدًا ضَرْبًا ، لأنه ليس في معنى ( أَن ) إنما هو أَمْرٌ .

وانظر : الأصول ١/ ٢٠٠ .

(٤) في (ك) : الموصول والصلة . وفي المقتضب ٣/ ١٩٢ : « وإنما يَحتاج المصدر إلى الصلة إذا كان في معنى أَنْ فَعَلَ أو يَفْعَلَ ... فإذا قلت : أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عَمْرًا ، فمعناه : أعجبني أَنْ ضَرَبَ زيدٌ عمرًا ، وكذلك إن قلت : ضَرْبُ زيدٍ عمروٌ ، فمعناه : أَنْ ضربَ زَيْدًا عمرٌو » .

وانظر : شرح الرضي للكافية ٢/ ١٩٤ ، والهمع ١/ ٨١ .

(٥) في المقتضب ٤/ ١٥٧ : « ومِثْلُ ذلك من المصادر : أعجبني اليوم ضَرْبُ زيدٍ عَمْرًا ، إن جعلت ( اليوم ) نَصبًا بأعجبني فهو وجه جَيِّدٌ ، وإن نصبته بالضَّربِ في معنى أَنْ فَعَلَ وأَنْ يَفْعَلَ ، فمحال أن ينصب ما قبله ، لأن ما بعده في صلته ، ولا يعمل إلا فيما كان من تمامه ، فيصير بَعْضَ الاسم ، ولا يُقَدَّمُ بعض الاسم على أوّله » .

وانظر : الأصول ١/ ١٦٢ .

وفي شرح الرضي للكافية ٢/ ١٩٥ : « وأنا لا أرى منعًا من تقدم معموله عليه إن كان ظرفًا أو شبهه ، نحو قولك : اللهم ارزقني من عَدُوِّك البراءةَ ، وإليك الفِرَارُ » .

وفي البحر المحيط ١/ ١١٨ : « وأجاز الفراء تقديم معمولها عليها ، ومنعه الجمهور » .

(٦) مابين المعقوفتين ساقط من : (ك) .

(٧) في الكتاب ٤/ ٢٢٨ : « و( أَنْ ) بمنزلة ( الذي ) تكون مع الصلة بمنزلة ( الذي ) مع صلتها اسمًا ، فيصير ( يريد أن يفعل ) بمنزلة ( يريد الفِعْلَ ) ، كما أن ( الذي ضرب ) بمنزلة ( الضارب ) .

وانظر : الجمل للزجاجي : ١٣٥ .

وكُلُّ ما قلناه في صلة الألف واللام ، من أنه لا يَدْخُلُ[1] في الصلة ما ليس منها ، ولا يَخْرُجُ عنها ما هو منها ، وأن البَدَلَ مِمَّا في الصلة ، والوَصْفَ لما في الصلة ، [ والعَطْفَ على ما في الصلة ، والتأكيدَ لما في الصلة ][2] كُلُّهُ منها[3] ، فكذلك المصدر الذي في تأويل ( أَنْ فَعَلَ ) و ( أَنْ يَفْعَلَ )[4] . هذا حكم المصدر في الصلة .

والفرق بين صِلَةَ الألف واللام ، وصلة ( أَنْ ) ، أَنَّ صِلَةَ[5] ( أَنْ ) لا يعود إليها من الصلة شيء ؛ لأنها حرف[6] ، والحرف لا يُضْمَرُ ، ولا يرجع إليه ضمير[7] ، وكذلك ( ما ) إذا كانت في معنى المصدر لا تحتاج إلى ضمير[8]

---

(١) في (ك) : لا يجوز .

(٢) مابين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٣) انظر ص ( ٥٧ – ٥٨ ) .

(٤) في الأصول ١/ ١٦٢ : « واعلم أنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل ، ولا المفعول الذي مع المصدر على المصدر ؛ لأنه في صلته ، وكذلك إنْ وُكِّدَ ما في الصلة أو وُصِفَ . وفي الإفصاح ١٣٨ – ١٣٩ : « المصدر متى عمل في شيء ، صار ذلك الشيء في صلته ، ولا تَصِفُ الشَّيْءَ ولا تؤكده على الموضع ، ولا تبدل منه ، حتى يَتِمَّ بصلته » . فلا يكون فيه مع التقديم إلا النصبُ لا غير .

وانظر : أوضح المسالك ٢/ ٢٤١ .

(٥) كذا في (ت) و (ك) . ويبدو أنها زائدة ، وقد أثبتها « عضيمة » في ( المقتضب ٣/ ١٩٩ ) .

(٦) في المقتضب ٣/١٩٩ : « واعلم أنّ ( أَنْ ) الخفيفة إذا وُصِلَتْ بِفِعْلٍ ، لم يكن في الفعل رَاجِعٌ إليها ، وكذلك ( أنَّ ) الثقيلة ، لأنهما حرفان ، وليسا بِاسْمَيْنِ ، وإنما يستحق الوَاحد أن يكون اسْمًا بما بعده » . وهو رأي ابن السراج والفارسيّ .

انظر : الأصول ١/ ١٩٢ ، والبغداديات : ٢٧٢ .

(٧) في الأصول ١/ ١٩٢ : « والحروف لا يُكْنَى عنها ولا تُضْمَرُ ، فيكون في الكلام ما يرجع إليها » .

(٨) هو رأى سيبويه ، وقد قال في الكتاب ٢/ ٣٢٦ : « وَمِثْلُ ذلك أَيْضًا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب : مازاد إلا ما نَقَصَ ، وما نفع إلا ماضَرَّ ، فـ( ما ) مع الفعل بمنزلة اسم ، نحو النقصان والضرر » .

وانظر : الكتاب ٣/ ١١ . وهذا رأى المبّرد أَيْضًا ، على خلاف ما نُقِلَ عنه ، انظر رأيه ونِقَاشَ محقق ( المقتضب ) حوله في : ٣/ ٢٠٠ ، وهو كذلك رأى الفارسيّ . انظر : البغداديات ٢٧٢ . وخالفهما في هذا الرأي الأخفشُ وابْنُ السراج ، ففي الأصول ١/ ١٩٢ : « إلا أنَّ صِلَةَ ( ما ) لابُدَّ من أن يكون فيها ما يرجع إلى ( ما ) لأنها اسم ... والذي يوجب أن ( ما ) اسْمٌ وأنها ليست حرفًا كَأَنْ ، أنها لو كانت حَرْفًا لَعَمِلَتْ في الفعل كما عملت أَنْ ؛ لأنَّا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال ولا تدخل على الأسماء ، تعمل في الأفعال ،=

[ لأنها حرف ][1] ، وقد جعل قوم فيها ضميرًا يرجع إليها[2] ، وذلك باطل ؛ لأنها حرف ، والحرف لا يُضْمَرُ .

والدليل على أنها حرف ، أنها تَدْخُلُ على الفعل كدخول ( أَنْ ) ولا خلاف أنّ ( أَنْ ) لا تُضْمَرُ ، ولا يعود إليها ضميرٌ من صلتها . كذلك يلزم في ( ما ) ، لأنها بمنزلتها في دخولها على الفعل ، وَكَوْنِهَا في تأويل المصدر .

وأما حُكْمُهُ[3] في العمل ، فهو أنه يَعْمَلُ في المعرفة والنكرة ، ويَعْمَلُ وهو معرفةٌ ، [ ويعمل ][4] و [ هو ] نكرة[5] . تقول : ( أعجبني الضَّرْبُ زَيْدًا )[6] ، و ( يعجبني ضَرْبٌ زَيْدًا )[7] ، على خلافِ حالِ اسم الفاعل ، لأنه لا يَعْمَلُ وهو معرفة[8] ، لا تقول : ( هذا ضاربٌ زَيْدًا أَمْسِ )[9] ، فإنما

---

= فلما لم نجدها عاملةً حكمنا بأنها اسم ، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش وغيره من النحويين » .
وانظر : شرح الرضي للكافية ٢/ ٤٢ و ٥٤ ، وابن يعيش ٧/ ١٤٢ ، والهمع ١/ ٨١ .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٢) هم الأخفش ، وابن السرّاج المازنيّ ، والسُّهَيْليّ .
انظر : ابن يعيش ٧/ ١٤٢ ، وشرح الرضي للكافية ٢/ ٤٢ ، والهمع ١/ ٨١ .

(٣) أي المصدر .

(٤،٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٦) في الأصول ١/ ١٦٣ : « وتدخل الألف واللام على هذا ، فتقول : عَجِبْتُ من الضَّرْبِ زَيْدًا بَكْرٌ ، لا يجوز أن تخفض ( زَيْدًا ) من أجل الألف واللام ، لأنهما لا يجتمعان ، والإضافة كالنون والتنوين . وقال قوم : إذا قلت : أردتُ الضَّرْبَ زَيْدًا ، إنما نصبته بإضمار فعل لأن ( الضرب ) لا ينصب ، وهو عندي قولٌ حَسَنٌ » .
وانظر : الإيضاح ١/ ١٦٠ .

(٧) في الأصول ١/ ١٦٣ : « وقال قوم : إذا قلت : أعجبني ضَرْبٌ زَيْدًا ، فليس من كلام العرب أن يُنَوِّنُوا ، وإذا نَوَّنْتَ عَمِلْتَ بالفاعل والمفعول ما كنت تعمل قبل التنوين ، قالوا : فإن أشَرْتَ إلى الفاعل نصبت ، فقلت : أعجبني ضَرْبٌ زَيْدًا ، وإن شئت رفعت وأردت : أعجبني أن ضَرَبَ زَيْدٌ » .
وانظر : الإيضاح ١/ ١٥٥ .

(٨) انظر هذه المسألة في : الكتاب ١/ ١٣٠ ، والمقتضب ٤/ ١٤٨ ، والأصول ١/ ١٤٨ ، ١٤٩ .
وفي الجمل للزجاجي ٩٥ : « اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي كان مضافًا إلى ما بعده ، وجرى مجرى سائر الأسماء في الإضافة ... ولو قلت : هذا ضاربٌ زيدًا أمس ، لم يَجُزْ عند أحد من البصريين والكوفيين ، إلا الكسائيّ فإنه كان يجيزه » .

(٩) الشاهد في العبارة : إعمال اسم الفاعل مع دلالته على الماضي .
انظر : الأصول ١/ ١٤٨ - ١٤٩ ، والإيضاح ١/ ١٣٩ ، وابن يعيش ٦/ ٧٦ .

يَعْمَلُ وهو نكرة ، تقول : ( هذا ضَارِبٌ زَيْدًا غدًا )[1] .

ويعمل[2] وهو مضاف ، ويعمل وهو غَيْرُ مضاف[3] ، ويُضَافُ إلى الفاعل فيكون لفظه[4] مجرورًا ، ومعناه مرفوعًا نحو : ( يُعجبني ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا ) ، ويضاف إلى المفعول ، فيكون لفظه[5] جَرًّا ، ومعناه نَصْبًا[6] ، نحو : ( يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيدٍ عَمْرٌو )[7] .

وهذا خلافُ حال اسم الفاعل الذي لا يضاف إلا [ إلى ][8] المفعول دون

---

(١) في الكتاب ١/ ١٦٤ : « هذا بَابٌ من اسم الفاعل ، الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في ( يَفْعَلُ ) كان نكرةً منونًا ، وذلك قولك : هذا ضاربٌ زيدًا غَدًا ، فمعناه وعمله مثل : هذا يضرب زيدًا غدًا ، فإذا حَدَّثْتَ عن فِعْلٍ في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك » .

وانظر : المقتضب ٤/ ١٤٩ ، والجُمَل للزجاجي ١٠٢ .

(٢) المصدر .

(٣) أي يَعْمَلُ مُنَوَّنًا ، مثل : أعجبني ضَرْبٌ زَيْدٌ عَمْرًا .

انظر : الأصول ١/ ١٦٢ - ١٦٣ .

(٤) الفاعل الذي أضفت إليه المصدر . وفي الأصول ١/ ١٦٢ : « تقول من ذلك : عجبتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا ، إذا كان زيدٌ فاعلًا » .

وانظر : الإنصاف ١/ ٢٣١ .

(٥) المفعول الذي أضفت إليه المصدر .

انظر : الأصول ١/ ١٦٢ .

(٦) في الكتاب ١/ ١٥٤ : « وهذا ما يجري منه مجرورًا ، كما يجري منصوبًا ، وذلك قولك : عجبتُ مِنْ دَفْعِ الناسِ بَعْضُهُمْ ببعض ، إذا جعلت الناس مَفْعُولِينَ كان بمنزلة قولك عجبت من إذهَاب النَاسِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ؛ لأنك إذا قلت : أَفْعَلْتُ ، اسْتَغْنَيْتَ عن الباء ، وإذا قلت : فَعَلْتُ ، احتجت إليها ، وجرى في الجر على قولك : دفعت الناسَ بَعْضَهُمْ ببعض، وإن جعلت الناسَ فاعلينَ ، قلت : عجبتُ من دفع الناسِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا ، جرى في الجَرِّ على مجراه في الرفع ، كما جرى في الأول على مجراه في النصب ، وهو قولك : دَفَعَ الناسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا » .

(٧) في المقتضب : ١/ ١٤ : « وتقول : أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عَمْرًا ، وإن شئت قلت : ضَرْبُ زيدٍ عمرٌو ، إذا كان ضَرَبَ زَيْدًا تضيف المصدر إلى المفعول كما أضفته إلى الفاعل ، وإن نَوَّنْتَ أو أدخلت فيه ألفًا ولامًا ، جرى ما بعده على أصله ، فقلت : أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمرًا ، وإن شئت نصبت ( زيد ) ورفعت عمرًا ، أيهما كان فاعلًا رفعته ، تَقَدَّمَ أو تأخر » .

وانظر : الإيضاح العضدي ١/ ١٥٥ ، والجمل للزجاجي : ١٣٣ والبيان ١/ ١١٧ .

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من (ك) .

الفاعل[1] ، فتقول : ( مررت بِرَجُلٍ ضاربٍ أبوه رَجُلًا )[2] ، و ( ضاربِ رَجُلٍ أبوه )[3] ، فتضيف ( الرجل ) إلى ( ضارب ) ؛ لأنه مفعول ، ولا يجوز ( مررت برجلٍ ضاربِ أبيه رَجُلا ) ، فتضيفه إلى الفاعل ؛ لأنه هُوَ هُوَ ، والشيء لا يضاف إلى نفسه إضافةً حقيقةً[4] .

وليس كذلك المصدر ؛ لأنه غَيْرُ الفاعل وَغَيْرُ المفعول ، فجاز أن يضاف إلى كل واحد منهما[5] . ويجوز حذف الفاعل من المصدر[6] ، فتقول : ( يُعْجِبُنِي ضَرْبٌ زَيْدًا )[7] ، [ ٩/ك ] وعلى ذلك جاء قوله جَلَّ وَعَزَّ : ﴿ إِوْ إِطْعَامٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ * يتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾[8] .

ويجوز حذف المفعول[9] ، فتقول : ( يعجبني ضَرْبٌ زَيْدٌ ) .

---

(١) انظر في ذلك : الكتاب ١/ ١٨٩ ، والأصول ١/ ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) هو من أمثلة سيبويه في : الكتاب ٢/ ١٨ .

(٣) الشاهد في المثال : إضافة اسم الفاعل إلى ( رجل ) وهو المفعول في المعنى .

(٤) انظر في ذلك : الإيضاح ١/ ١٦٠ ، وابن يعيش ٢/ ١٢٠ ، وشرح الرضي للكافية ١/ ٢٨٨ . وفي الإنصاف مسألة خلافية حول إضافة الشيء إلى نفسه .

انظر : الإنصاف المسألة : الحادية والستون ( ٢/ ٤٣٦ ) .

(٥) في الكتاب ١/ ١٨٩ : « وإذا قلت : عجبتُ مِنْ ضَرْبٍ ، فإنك لم تذكر الفاعل ، فالمصدر ليس بالفاعل ، وإن كان فيه دليل على الفاعل » .

وانظر : شرح الرضي للكافية ١/ ٢٨٠ .

(٦) في ابن يعيش ١/ ٦٠ : « وإنما جاز أن تأتي بعد المصدر بالفاعل والمفعول و لم يَجُزْ أن تأتي بعد اسم الفاعل إلا بالمفعول ، وذلك من قِبَلِ أن المصدر غَيْرُ الفاعل والمفعول ، فلم تَسْتَغْنِ بذكره عن ذكرهما ، وليس كذلك اسْمُ الفاعل ، فإنه هو الفاعل ، فلم تحتج إلى ذكره بعده ، فلذلك لم تَجُزْ إضافته إلى الفاعل ؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه » .

(٧) الشاهد في العبارة : مجيء المصدر عاملًا مع حذف فاعله .

(٨) سورة البلد ، الآيتان : ١٥ – ١٦ . وفي ابن يعيش ٦/ ٦١ : فـ« يتيمًا » منصوب بالمصدر الذي هو إطعام ، والتقدير : أو إطعام هو ، فيكون الفاعل مقدرًا محذوفًا ، فإن صَرَّحْتَ بالفعل كان الفاعل مستترًا ، نحو قولك : أو أنْ أُطْعِمَ يتيمًا » .

(٩) انظر : الإيضاح ١/ ١٥٧ . وفي ابن يعيش ٦/ ٥٩ : [ قال الزمخشري ] : « ويجوز تَرْكُ ذكر الفاعل والمفعول في الإفراد والإضافة ، كقولك : عجبت من ضَرْبٍ زَيْدًا ، ونحوه قوله عَزَّ اسْمُهُ : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴾ ومن ضَرْب عمرٍو ، ومن ضَربِ زَيْدٍ ، أي : من أنْ ضَرَبَ زيدٌ ، أَو ضَرَبَ عَمرٌو ، ونحوه قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ مِن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾ .

فهذه كُلُّهَا أحكامُ المصدر .

وقد اخْتُصَّ بثلاثة أحكام لا تجوز في اسم الفاعل :

أحدها : أنه يضاف إلى الفاعل ، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل .

والثاني : أنه يَعْمَلُ معرفةً[1] ، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل .

والثالث : أنه يُحْذَفُ معه[2] ( الفاعل ) ، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل[3] .

فأما الإضافة إلى اسم الفاعل[4] فقد بَيَّنَّا عِلَّتَهُ في ذلك[5] ، وأما عَمَلُهُ وهو معرفةٌ إذا قلت : ( أعجبني ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا أَمْسِ )[6] ، و ( يعجبني الضَّرْبُ عَمْرٌو زَيْدًا )[7] .

ولا يجوز : ( يعجبني الضاربُ زَيْدًا ، إذا جعلت الألف واللام على حقيقة التعريف ( كالرَّجُل ) ، و ( الفَرَس )[8] ، وكذلك لايجوز : ( أعجبني ضاربٌ زَيْدًا أَمْسِ ) على إعمال ( ضَارب )[9] .

والعِلَّةُ في ذلك أن المصدر أَشْبَهَ [ ٤/ت ] الفِعْلَ شَبهًا مطلقًا ، فوجب أن يعمل على كُلِّ حالٍ ، وذلك الشَّبَهُ [ هو ][10] أنه أَصْلُ الفِعْلِ الذي أُخِذَ منه ، وأن

---

(١) في (ك) : أنْ يعمل وهو معرفة .

(٢) في (ك) : منه .

(٣) انظر في هذه الأحكام : الأصول ١/ ١٦٢ ، وابن يعيش ٦/ ٦١ .

(٤) كذا في (ت) و (ك) ، ولَعَلَّهُ قصد الفاعل .

(٥) انظر ص ٦٦ من هذا الكتاب .

(٦) في ابن يعيش ٦/ ٦٧ : [ قال الزمخشري ] : « ويعمل ماضيًا كان أو مستقبلًا ، تقول : أعجبني ضَرْبٌ زيدًا أَمْسِ » .

(٧) في ابن يعيش ٦/ ٦٣ : « وأما الضرب الثالث ، وهو إعمال المصدر وفيه الألف واللام ، فنحو قولك : عجبتُ من الضَّربِ زيدٌ عمرًا ، ولا أعلمه جاء في التنزيل » .

(٨) في اللامات ٤٠ : « والوجه الثاني [ من وجوه الألف واللام ] أن تدخل لتعريف هذه الأسماء المشتقة من الأفعال لا بتأويل الذي ، ولكن كما تُعَرِّفُ أسماءَ الأجناس نحو : الرجل والفرس ، فتقول : الضارب والقائم ، تريد التعريف لا معنى الذي » .

(٩) لأنه معرفة ، ولا يعمل اسم الفاعل وهو معرفة ، كما مَرَّ سابقًا .

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

معناه موجود فيه ، وهذه حَالٌ تلازمُ المصدرَ لا يخلو منها[1] ، فيجب ألَّا يَخْلُوَ من العمل بها .

و ( ضَارِبٌ )[2] أَشْبَهَ الفِعْلَ شَبَهًا مخصوصًا ، فَعَمِلَ عملًا مخصوصًا ، وذلك الشَّبَهُ هو أنه يصلح لزمانين[3] مع أن الحرف[4] يدخل عليه فَيَخُصُّهُ بزمانٍ بعَيْنِه[5] ، [ كما تدخل السين وسوف على الفعل[6] فَتَخُصُّهُ بزمانٍ واحدٍ ][7] ، وأن اللام تدخل عليهما في خبر ( إنَّ )[8] .

فَلَمَّا أَشْبَهَ اسْمُ الفاعل الفِعْلَ[9] في زمان مخصوصٍ ، وهو زمان الاشتراك بين

---

(١) في الأصول ١/ ١٦٢ : « اعلم أن المصدر يعمل عمل الفعل ؛ لأن الفعل اشْتُقَّ منه ، وبني مثله للأزمنة الثلاثة : الماضي والحاضر والمستقبل ، تقول من ذلك : عجبت من ضربِ زيدٍ عَمْرًا ، إذا كان زَيْدٌ فاعلًا ، وعجبت من ضرب زيدٍ عمرٌو ، إذا كان زيد مفعولًا . وهذا رأي البصريين الذين يَرَوْنَ أن المصدر أصل الفعل ، وأن معنى الفعل موجود فيه » .

انظر : الإنصاف : في المسألة الثامنة والعشرون ( ١/ ٢٣٥ ) .

(٢) أي اسم الفاعل .

(٣) انظر في ذلك : الكتاب ١/ ١٦٤ . وعنى بالزمانين الحالَ والاستقبالَ ، ففي الإيضاح ١/ ١٣٩ : « فالذي يعمل عمل الفعل ما كان للحال أو للمستقبل دون مامضى » .

وانظر : ابن يعيش ٦/ ٧٦ .

(٤) عنى بالحرف الألفَ واللامَ ، الداخلةَ على اسم الفاعل ، فتجعله عاملًا بمعنى الماضي .

(٥) في (ك) : فيخلصه لزمان واحد . وفي (ت) : بدت ( بزمان ) كأنها ( برجل ) ، وصححتها من (ك) .

(٦) أي الفعل المضارع ، تدخل عليه السين وسوف ، فتخلصه للمستقبل .

انظر : الهمع ١/ ٨ .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من : (ك) .

(٨) في الكتاب ١/ ١٤ : « وإنما ضَارَعَتْ [ الأفعال المضارعة ] أسماءَ الفَاعِلِينَ ، أنك تقول : إن عبد الله لَيَفْعَلُ ، فيوافق قولك : لَفَاعِلٌ ، حتى كأنك قلت : إن زيدًا لَفَاعِلٌ ، فيما تريد من المعنى ... إلا أنها ضَارَعَتْ الفَاعِلَ ؛ لاجتماعهما في المعنى » .

وانظر : الأصول ١/ ٢٩٢ ، والبغداديات ١٠٥ ، والإنصاف : المسألة الثالثة والسبعون ( ٢/ ٥٤٩ ) ، والهمع ١/ ٨ .

(٩) في (ك) : للفعل .

الحال والاستقبال ، عَمِلَ إذا كان [ دَالًّا ][1] عليهما ، أو على أحدهما ، ولا يكون كذلك[2] إلا وهو نكرة ، وإن أَضَفْتَهُ لَمْ تُعَرِّفْهُ الإضافةُ[3] ، لأنها حينَئِذٍ على الانفصال ، نحو قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ﴾[4] و ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾[5] .

فإذا خرج عنهما[6] إلى تعريفٍ أو زمانٍ[7] [ ماضٍ ][8] بَطَلَ عَمَلُهُ ؛ لِبُطْلَانِ أحد أسباب الشَّبهِ له[9] .

وأما حَذْفُ الفاعل من المصدر ، وامتناعُ حَذْفِهِ من اسم الفاعل ، فَلأَنَّ المصدرَ اسْمٌ علي التحقيق[10] في معاني الأسماء ، وليس من شرط الاسم أن يَتَضَمَّنَ ضميرًا ، ولا أن يكون له فاعل[11] : مذكورًا معه ، أو مُضْمَرًا فيه ، فَجَرَىٰ على أصله .

واسم الفاعل أَشْبَهَ الفِعْلَ بوقوعه مواقعه[12] – على ما بَيَّنَّا – فَأُكِّدَ أَمْرُهُ بأن

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة تمام المعنى .

(٢) أي لا يكون دَالًّا على الحال والاستقبال .

(٣) في الكتاب ١/ ١٦٦ : « وليس يُغَيِّرُ كَفُّ التنوين – إذا حذفته مُسْتَخفًا – شَيْئًا من المعنى ، ولا يجعله معرفة ، فمن ذلك قوله عز وجل ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ ويزيد هذا عندك بيانًا قوله تعالى جَدُّهُ ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ و ﴿ هَذا عَارِضٌ مُمْطِرُنا ﴾ .

وانظر : المقتضب ٤/ ١٤٩ ، والأصول ١/ ١٤٩ ، والإيضاح ١/ ٢٦٩ ، والجمل للزجاجي ١٠٢ ، وشرح الرضي للكافية ١/ ٢٧٨ و ٢٨٠ .

(٤) سورة الأحقاف ( الآية ٢٤ ) . والشاهد في الآية مجيء اسم الفاعل مضافًا إلى الضمير دون أن يتعرف ؛ لأن الإضافة هنا لفظية ، لا تكسب المضاف تعريفًا ، ولذلك جاز أن تَصِفَ به ( عَارِضٌ ) .

(٥) الآية في آل عمران : الآية ١٨٥ ، والأنبياء الآية ٣٥ ، والعنكبوت الآية ٥٧ . والشاهد فيها إضافة اسم الفاعل إلى المعرفة ، مع بقائه على تقدير الانفصال .

(٦) عنى بذلك التنكيرَ وزمانَ الحال أو الاستقبال .

(٧) في (ك) : إلى التعريف أو الزمان .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٩) أي للفعل المضارع .

(١٠) في (ك) : الحقيقة .

(١١) في (ك) : فاعلا .

(١٢) في (ك) : موقعه .

أُضْمِرَ معه ، كما يُضْمَرُ في الفعل[1] ، أو أن يَظْهَرَ معه ، كما هو مع الفعل ، لا يخلو من ذلك[2] .

وإنَّما لَزِمَهُ لِجَرَيَانِهِ مَجْرَىٰ الفعل في مواقعه ومعانيه ، ولوقوعه وَصْفًا كالفعل ، فَأُكِّدَ بإلزام الفاعل مُظْهَرًا ومُضْمَرًا[3] ، وليس كذلك المصدرُ .

وعِلَّةُ لزومه[4] الفِعْل ، أنه في معناه لا يخلو فِعْلٌ من فاعل[5] ، فَأُلْزِمَ الفاعلَ في لفظه ؛ ليكون لزوم الفاعل في اللفظ دليلًا على لزومه له في المعنى ؛ ولذلك كَان إذا استُغْنِيَ عن إظهاره[6] أُضْمِرَ و لم يُحْذَفْ ؛ لأنه قد وجب لزومه بالعِلَّةِ التي بَيَّنَّا ، إلا على مذهبٍ غَيْرِ مُرْضٍ[7] يَفْسُدُ [ بما ][8] بَيَّنَّا[9] .

---

(١) وانظر : الهمع ١/ ٦٢ .

(٢) في الكتاب ١/ ١٨٩ : « هذا بَابٌ من المصادر ، جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه ، وذلك قولك : عجبتُ مِنْ ضَرْبِ زيدًا ، فمعناه أنه يضرب زيدًا ، وتقول : عجبت من ضرب زيدًا بَكْرٌ ، ومن ضرب زيدٍ عَمْرًا ، إذا كَان هو الفاعلَ ، كأنه قال : عجبت من أنه يضربُ زيدٌ عمرًا ويضربُ عَمْرًا زيدٌ . وإنما خالف هذا الاسْمَ الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أن فيه فاعلًا ومفعولا ؛ لأنك إذا قلت : هذا ضاربٌ ، فقد جئت بالفاعل وذكرته ، وإذا قلت : عجبت من ضَرْبٍ ، فإنك لم تذكر الفاعل ، فالمصدر ليس بالفاعل ، وإن كان فيه دليل على الفاعل ، فلذلك احتجت فيه إلى فاعل ومفعول ، و لم تَحْتَجْ حين قلت : هذا ضاربٌ زيدًا ، إلى فاعل ظاهر ؛ لأن المضمر في ( ضارب ) هو الفاعل » .

وانظر : المقتضب ٣/ ٢٦٩ وشرح الرضي للكافية ١/ ٢٨٠ .

(٣) في (ك) : المظهر أو المضمر .

وفي الأصول ١/ ٧٨ : « وإنما احْتَمَلَ ( ضاربٌ وقائمٌ ) وما أشبههما من أسماء الفاعلين ضَمِيرَ الفاعل ، وَرَفَعَ الأسماءَ التي تُبْنَىٰ عليه ؛ لمضارعته الفِعْلَ ، فأضمروا فيه ، كما أضمروا في الفعل » .

(٤) أي الفاعل .

(٥) في الكتاب ١/ ٨٠ : « لا يخلو الفعل من مضمر أو مظهر مرفوع من الأسماء » .

وانظر : الأصول ١/ ٨٣ والمسائل العضديات ٤٤ وأوضح المسالك ١/ ٣٣٩ .

(٦) في (ك) : الظاهر .

(٧) في (ك) : مرضي .

(٨) ما بين المعقوفتين أخذ من (ك) وفي (ت) : ما .

(٩) أي بما قاله ، من أنه لابُدَّ لكل فعل من فاعل . وقد ورد حذف الفاعل عند الكسائيّ في باب التنازع ، كما في قولنا : ما قَامَ وما قَعَدَ إلا زيدٌ ، فقد جعل الكسائيّ الفاعلَ محذوفًا من الأول مع إعماله للثاني . أما =

فهذه عِلَّةُ الأَصْلِ ، وتلك عِلَّةُ الفَرْع ، ولا يَحِقُّ ذلك للمصدر ؛ بِحَقِّ أَصْلٍ وَلَا شَبَهٍ ، فَجَازَ خُلُوُّهُ منه[١٠/ك] ، وعلى ذلك فَهِمْنَاهُ من شيخنا أبي الحسن عليِّ ابْنِ عيسى[١] أَيَّدَهُ الله .

فهذه جُمْلَةٌ في باب المصدر والألف واللام عظيمةُ النفع ، كبيرةُ القَدْر ، يُحْتَاجُ إليها في أبوابٍ كثيرةٍ ، فَسَبِيلُ الناظر في كتابنا هذا أن يَعْتَمِدَ حفْظَهَا ، ويُكْثِرَ دَرْسَهَا ، لتكون تقويةً له[٢] على هذه الفروع التي قصدنا لشرحها ، وَعَمَدْنا لِكَشْفِهَا ، إن شاء الله[٣] .

فَعَلَىٰ هذه الأصول التي تقدمت ، إذا قلت : ( أَعجبني ضَرْبُ الضاربِ زَيْدًا عَبْدَ اللهِ ) يكون : ( أَعْجَب ) فِعْلًا ماضيًا[٤] ، و ( النون والياء ) اسم المتكلم[٥] في موضع نَصْبٍ ، و ( ضَرْبُ ) فاعل ( أَعْجَبَ ) ، و ( الضارب ) فاعل ( الضَّرب ) ، وهو مضاف إليه ، وفي ( الضارب ) ضميرُ فاعلٍ يعود إلى الألف واللام ، و ( زَيْدًا ) مفعول ( الضارب ) ، وهو آخر صلته ، و ( عَبْدَ الله ) مفعول ( الضرب ، كأنك قلت : ( أَعجبني ضَرْبُ زَيْدٍ عَبْدَ الله ) ، فتجعل موضع ( الضارب ) اسْمًا مفردًا لينكشف لك معناه[٦] ، ويكون ( الضارِبُ ) حينئذ في تأويل فاعل ، لفظه مجرور ، ومعناه مرفوع[٧] .

---

= البصريون فقد حذفوا الفاعلِ مع ( إلّا ) لدلالة الثاني عليه ، وكما في قولنا : ضربني وضربتُ زَيْدًا ، والكسائيُّ يحذف الفاعلَ من الأول ؛ حَذَرًا من الإضمار قبل الذكر .

انظر : شرح الرضي للكافية ٧٨/١ ، ٧٩ ، وحاشية البغدادي على شرح ابن هشام ١/ ٣٢٠ .

وفي شرح الرضي للكافية ٢/ ٢٦٩ ، ٢٧٠ : « أن حذف الفاعل في مثل : ضربني وضربتُ زيدًا ، مَذْهَبُ الأخفش والكسائيِّ ، وقد نَقَلَ ذلك عن الأخفش أبو عليّ في كتاب ( الشعر ) » .

(١) مَرَّتْ ترجمته في ص : ٤٨ .

(٢) في (ك) : له تقوية .

(٣) في (ك) : يضيف الناسخ كلمة ( تعالى ) بعد كلمة « الله » في كل موضع تذكر فيه .

(٤) في (ت) و (ك) : يأتي خبر كان مرفوعًا أحيانًا ، كما في هذه العبارة .

(٥) انظر : الكتاب ٢/ ٣٦٨ .

(٦) في (ك) : المعنى .

(٧) فيكون من إضافة المصدر إلى فاعله .

ويجوز أن ترفع ( عَبْدَ الله ) على أنه فاعل ( الضَرْب ) ، ويكون ( الضارب ) مفعوله ، فيكون على هذا لَفْظُهُ[1] مجرورًا ، ومعناه منصوبًا[2] .

وَيُوضِحُ لك ذلك : أنك لَوْ نَوَّنْتَ ( الضَّرْبَ ) ، أو عَرَّفْتَهُ بالألف واللام ، لَبَانَ الإعراب فيما بعده ، وجرى كُلُّ واحدٍ منهما على ما يَجِبُ له ، فقلت : ( أُعجبني ضَرْبٌ الضاربَ زَيْدًا عَبْدُ الله ) ، إذا جعلت ( الضارب ) مفعولًا ، و ( أُعجبني ضَرْبٌ الضاربُ زَيْدًا عَبْدَ الله ) إذا جعلته فاعلًا ، كذلك حكمه بالألف واللام[3] .

ولا يجوز أن تُقَدِّمَ ( زَيْدًا ) على ( الضارب ) ، لأنه من صِلَةِ الألف واللام ، ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول[4] ، فلا تقول : ( أُعجبني ضَرْبٌ زَيْدًا الضاربُ عَمْرًا )[5] .

ولا يجوز تقديم ( عبد الله ) الذي هو مفعول ( الضَّرب ) على ( زيدٍ ) ، لأن ( زيدًا ) آخِرُ صِلَةِ ( الضارب )[6] و ( عبد الله ) خارجٌ عن الصلة ، وإنما هو من صلة المصدر ، فلا[7] يتقدم ما ليس من الصلة على الصلة ، ولا على ما هو منها[8] .

---

(١) في (ك) : لفظه مجرور .

(٢) فيكون من إضافة المصدر إلى مفعوله ، فتقول : أعجبني ضَرْبُ الضاربِ زيدًا عبدُ الله ، وهذا كقولك : أعجبني ضَرْبُ عبدِ الله زَيْدٌ .

(٣) فتقول : أُعجبني الضَّرْبُ الضاربَ زَيْدًا عَبْدُ الله ، إذا جعلت ( الضاربَ ) مفعولًا للمصدر ، وأعجبني الضَّرْبُ الضاربُ زَيْدًا عبدَ الله ، إذا جعلته فاعلًا للمصدر .

(٤) في الخصائص ٢/ ٣٨٥ : « ولا يجوز تقديم الصلةِ ولا شَيْءٍ منها على الموصول » .
وانظر : البيان ١/ ٦٧ . وانظر الصفحة ١٧ من كتاب الفارقي .

(٥) استخدم الفارقي ( عَمْرًا ) بَدَلًا من ( عبد الله ) . وبقيت العبارة على تفسيرها السابق ، فيكون ( ضَرْبٌ ) فاعل ( أعجب ) وهو مصدرٌ منوّن عامل ، و ( زيدًا ) مفعول به للضارب مقدّم عليه .

(٦) في (ك) : الصلة التي للضارب .

(٧) في (ك) : ولا .

(٨) انظر الصفحة : (٥٦) ، ولذلك لا تقول : أُعجبني ضَرْبُ الضاربِ عَبْدَ اللهِ زَيْدًا ، على أن يكون زيدًا مفعولًا به للضارب ، وعبدَ الله مفعولا به للمصدر .

ويجوز أن تقدم ( عبد الله ) على ( الضارب ) ، فتقول : ( أعجبني ضَرْبٌ عَبْدَ الله الضاربُ زيدًا ) ؛ لأن ( عبد الله ) مفعول ( الضَّرب ) ، و ( الضارب زيدًا ) فاعله ، وكِلَاهُمَا في صلة ( الضَّرب ) . ولا يَمْتَنِعُ أن يتقدم بعض الصلة على بعض .

وكذلك يجوز إضافة المصدر إلى ( عبد الله ) ، على معنى الفاعل والمفعول جميعًا ، فتقول : ( أُعجبني ضَرْبُ عبدِ الله الضاربَ زَيْدًا ) ، فتنصب ( الضاربَ ) إذا جعلت ( عبدَ الله ) في تأويل الفاعل ، ويكون لفظه[1] جَرًّا ، ومعناه رفعًا ، و ( أعجبني ضَرْبُ عبدِ الله الضاربُ زيدًا ) ، ترفع ( الضارب ) ، ويكون ( عبد الله ) في تأويل المفعول ، مجرورَ اللفظ منصوبَ المعنى .

ولا يجوز تقديم ( زيد ) على ( الضَّرب ) ، لأنه من صلة الألف واللام[2] ، ولا يتقدم ما هو من الصلة على الموصول[3] .

وكذلك لا يجوز أن يتقدم ( عبد الله ) على ( الضَّرب ) ، لأنه من صلة ( الضَّرب ) و ( الضَّرب ) [ ١١/ك ] في تأويل ( أَنْ ) ، وقد بَيَّنَّا فيما قَدَّمْنَاه أَنّ صلة ( أَنْ ) لا تَتَقَدَّمُ عليها[4] ، فكذلك ما كان في تأويل ( أَنْ ) أَيْضًا ، لا تقول : ( يُعْجِبُنِي عَبْدَ اللهِ ضَرْبُ الضَّاربِ زيدًا ) ؛ لأنه في تأويل ( أَنْ ) كأنك قلت: (يُعْجِبُنِي أَنْ ضَرَبَ الضاربُ زَيْدًا عبدَ الله)، فلما كنت لا تقول: (أَعجبني[5] عبدَ الله أَنْ ضَرَبَ الضاربُ زيدًا ) ، فكذلك لا تقول : ( أَعجبني عبْدَ الله ضَرْبُ الضاربِ زَيْدًا ) ، لأنه في تأويله [ ومعناه ][6] .

---

(١) أي عبد الله .

(٢) فلا تقول : أُعجبني زَيْدًا ضَرْبُ الضارب عَبْدَ الله .

(٣) انظر الصفحة (٦٠) .

(٤) انظر الصفحة (٦٣) .

(٥) كذا في (ت) و (ك) : تحوّل من صيغة المضارع إلى الماضي .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

**تقدير أصل[1] المسألة :**

( أَعْجَبَنِي أَنْ ضَرَبَ عَبْدَ اللهِ رَجُلٌ ضَرَبَ زَيْدًا ) ، فَإِنْ[2] رَفَعْتَ ( عَبْدَ اللهِ ) فتقديره : ( أَعجبني أَنْ ضَرَبَ عبدُ اللهِ رَجُلًا ضَرَبَ زيدًا ) .

فإن قيل لك : فهل يجوز أن تجعل ( زَيْدًا ) رَفْعًا بأنه فاعل ( الضَّرْب ) الذي في صلة الألف واللام[3] فَقُلْ : نَعَمْ ، إذا أَظْهَرْتَ ( هاءً )[4] متصلةً ( بالضارب ) ، فقلت : ( أعجبني ضَرْبَ الضَّاربه زَيْدٌ عَبْدَ اللهِ ) ، فتكون ( الهاء ) من ( الضَّاربِهِ ) تعود إلى الألف واللام ، ويكون ( زيد ) رَفْعًا بأنه فاعل ( الضَّرْبِ )[5] الذي في صلتها ، و ( عَبْدَ اللهِ ) نَصْبٌ بأنه مفعول ( الضَّرْب )[6] . فإنْ حَذفْتَ الهاء ، ونوّنتها[7] لم يَجُزْ إلا عَلَى مذهبٍ ضعيف[8] ، ذكره أبو الحسن الأخفش[9] في مسائله .

وإنما ضَعَّفَهُ[10] مع الألف واللام ، وقَوَّاهُ مع ( الذي ) بإجماع ، أنّ (الذي) [لَمَّا][11] طال الكَلَامُ فيه باجتماع أربعة أشياء: (فِعْلٍ، وفاعلٍ، ومفعولٍ،

---

(١) في (ك) : صلة .

(٢) في (ك) : وإن .

(٣) عنى به ( ضارب ) .

(٤) في (ك) : أظهرتها .

(٥) أي اسم الفاعل .

(٦) أي المصدر .

(٧) أي حذفت الهاء من الضارب ونوَّنْت كلمة ( الضرب ) فقلت : أعجبني ضَرْبٌ الضاربُ زيدٌ عبدَ الله ، ولا يمكن أن تعود الهاء إلى الضارب لأنه معرّف بألْ . وفي الأصول ١/ ١٥٢ : « لا تقول : هذا الضاربٌ ، بالتنوين فاعلم » .

(٨) في الأصول ٢/ ٢٨١ - ٢٨٢ ذكر ابن السرّاج أن حذف الهاء هنا قبيح ، وقد أجازوه على قُبْحِه . قال المازني : لايكاد يُسْمَعُ من العرب ، وحذف الهاء قبيحٌ ، إلا أنه قد جاء في الشعر ، والفرق بين حذف الضمير من صلة ( الذي ) وبين حذفه من صلة الألف واللام ، أن الهاء ثَمَّةَ ، تحذف من اسم، وهي في هذا تحذف من فعل .

وانظر : المسائل العسكريات ٩٩ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٥ و ٣٢٦ ، والبيان ١/ ١٢٧ ، وأوضح المسالك ١/ ١٢٠ .

(٩) مرت ترجمته في الصفحة : (٤٧) وكتاباه ( المسائل الصغير والمسائل الكبير ) مفقودان .

(١٠) أي حذف العائد .

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

وموصولٍ ) خفّفوه بأَنْ حذفوا المفعولَ منه ، وكان أَوْلَى بالحذف ، إذ لا يجوز حَذْفُ الفِعْلِ ؛ لأن به تَتِمُّ الصِّلَةُ ، ولا حَذْفُ الفاعل ؛ لأنّ به يَصِحُّ الفِعْلُ ، ولا حَذْفُ الموصول ؛ لأن الغرضَ في اجْتِلَابِهِ كبيرٌ عظيمٌ ، وَلِئَلَّا يَبْطُلَ المَعْنَى الذي دعا إلى الإتيان به ، فلم يَبْقَ إلا المفعولُ فَحُذِفَ[1] .

وليس كذلك الألف واللام ؛ لأنه لم تجتمع فيها هذه الأسبابُ من الثِّقَل ، فَيُوجِبُ تَخْفِيفَها ، فلم يَجُزْ الحذف[2] ، هذا مذهب شيخنا أبي الحسن عليِّ بْنِ عيسى[3] - أَيَّدَهُ الله - وإليه أَذْهَبُ ، وعليه أكثر أصحابنا من المتقدمين[4] .

وَوَجْهُ مَنْ أجازه[5] أنه لَمَّا كان الدليلُ عليه قائمًا[6] - كما هو عليه في صلة ( الذي ) - كان المعنى في الألف واللام وفي ( الذي ) واحدًا ، شَبَّهَهَا بـ (الذي)، فَحَذَفَ ضَمِيرَ المفعول من صلتها ، كما يحذفه من صلة (الذي).

فإن رَفَعْتَ ( زيدًا ) بأنه فاعل[7] ، ونَصَبْتَ ( عبدَ الله ) بأنه مفعول

---

(١) في الكتاب ١/ ٨٧ : « وإنما شبهوه بقولهم : الذي رأيت فلان ، حيث لم يذكروا الهاء ، وهو في هذا أَحْسَنُ ؛ لأن ( رأيت ) تمام الاسم به يَتِمُّ ، وليس بخبر ولا صفة ، فكرهوا طُولَهُ ، حيث كان بمنزلة اشْهِيبَاب ، فقالوا : اشْهِبَابٌ » .

وفي المقتضب ١/ ١٩ : « وكذلك : بلغني ما صنعت ، هاهنا هاء محذوفة ، والمعنى : ماصنعته ، وكذلك : رأيت من ضربت ، وأكرمت من أهنت ، في كُلِّ هذا قد حذفت هاء ، وإنما حذفتها ؛ لأن أربعة أشياء صارت اسمًا واحدًا ، وهي ( الذي والفعل والفاعل والمفعول به ) فخففت منها ، وإن شئت جئت بها . وإنما كانت الهاء أَوْلَى بالحذف ، لأن ( الذي ) هو الموصول الذي يقع عليه المعنى ، والفعل هو الذي يوضّحه ، ولم يَجُزْ حذف الفاعل ، لأن الفعل لا يكون إلا بفاعل ، فحذفت المفعول من اللفظ ؛ لأن الفعل قد يقع ولا مفعول فيه » .

وانظر : الأصول ٢/ ٢٨١ - ٢٨٢ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٥ و ٣٢٦ ، والبيان ١/ ١٢٧ ، وفي البحر المحيط ١/ ١٢٣ : « لم يشترط الكوفيون لحذف العائد طول الصلة » .

(٢) في شرح الرضي للكافية ٢/ ٤٢ : ( والعائد المفعول يجوز حذفه ) : « عائد الألف واللام لا يجوز حذفه وإن كان مفعولا ؛ لخفاء موصوليتها ، والضمير أحد دلائل موصوليتها » .

(٣) مرت ترجمته في الصفحة (٤٨) .

(٤) انظر مذاهب النحويين في حذف العائد من صلة ( أل ) في : الهمع ١/ ٨٩ .

(٥) أي حذف العائد من صلة الألف واللام .

(٦) وردت في (ت) و (ك) : قائم .

(٧) أي فاعل ( الضارب ) .

( الضارب ) لم يَجُزْ ، لأنه تَبْقَى[1] الألِفُ واللام بلا عائدٍ[2] .

فإن قيل لك : فَاذْكُرْ الهاءَ العائدةَ ، واجْعَلْ ( عبد الله ) بَدَلًا منها ، فإن ذلك يجوز على هذا في مذهب من ذَكَرَ الهاء[3] ، ولا يجوز في مذهب من حذفها .

فإن قيل : أَجِزْهُ[4] على مَذْهَب مَنْ عَطَفَهُ[5] على المحذوف[6] ، وأَكَّدَهُ[7] إذا قال : ( الَّذِينَ أجمعون يُحْسِنُونَ إِخْوَتُكَ ) ، فتجعل ( أجمعون ) تأكيدًا للمضمر المحذوف ، كأنك قلت : ( الذينَ هُمْ أجمعون يُحْسِنُونَ إِخْوَتُكَ )[8] ، وقد حُكِيَ ذلك عن الفَرَّاء[9] .

قيل : ذلك لا يجوز ؛ لأنَّ البَدَلَ من محذوف باطِلٌ[10] ، وليس كالعطف

---

(١) في (ك) : فيبقى .

(٢) لأن الضارب استوفى فاعله ومفعوله ، فلم يَعُدْ فيه ضمير مقدّر ، لذلك بقيت الصلة بلا عائد .

(٣) لأنه يصبح بَدَلَ مظهر من مضمر .
انظر : المقتضب ٤/ ٢٩٦ .

(٤) أي البدل من الهاء المحذوفة .

(٥) أي الاسم المظهر .

(٦) في الخصائص ٢/ ٣٧٣ : « وقد حُذِفَ المعطُوفُ تَارَةً ، والمعطوف عليه أخرى ... وتقول : الذي ضَرَبْتُ وَزَيْدًا جعفرٌ ، تريد : الذي ضربته وزيدًا ، فتحذف المفعول من الصلة » . وفي الهمع ٢/ ٩١ أن هذا رأي الأخفش ، وأخذه عنه الكسائيُّ .

(٧) أي وأكد المحذوف .

(٨) في الكتاب ٢/ ٣١ : « مررت بِقَوْمٍ عَرَبٍ أجمعون ، فارتفع ( أجمعون ) على مضمر في ( عَرَبٍ ) بالنِّيَّة » .
وفي ابن يعيش ٢/ ٩٠ : « لا يجوز حذف المُؤَكَّد ، وإقامته مُقَامَ المُؤَكِّد ، فلا يكون إلا بعد مذكور » .

(٩) الفَرَّاء : عَلَمُ النحو الكوفيِّ بعد الكسائيِّ ، أخذ عنه ، وعليه اعتمد ، توفي بطريق مكة سنة ٢٠٧هـ .
انظر : البغية ٢ / ٣٣٣ ، والأعلام ٨ / ١٤٥ .
وفي الأصول : ٢ / ٣٥٦ : « ولا يجوز أيْضًا : الذي وعَبْدُ الله خَلْفَكَ زيد ، تريد : الذي هو ، فإن أظهرت ( هو ) جاز ، والفراء ، يُجيزُ : الذي نَفْسُهُ مُحْسِنٍ أخوك ، تريد : الذي هو نفسه محسن أخوك ، يؤكد المضمر ، وكذاك : الذين أجمعون مُحسنون إخوتك ، تريد : الذينَ هُم أجمعون ، فيؤكد المضمر » .

(١٠) في الهمع ٢ / ١٢٨ : « وفي جواز حذفِ المبدل منه وإبقاء البدل رأيان : قيل : يجوز – وعليه الأخفش وابن مالك – نحو : أَحْسِنْ إلى الذي وصفت زيدًا ، أي : وَصَفْتَهُ ، وجعل منه ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ ﴾ وقيل : لا ، وعليه السيرافيّ ، لأن البدل للإسهاب ، والحذف ينافيه » .

والتأكيد ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ العاملَ يَصِحُّ[1] تَعَلُّقُهُ بالظاهر المذكور ، فلا تَتَوَجَّهُ الدلالةُ إلى المضمر[2] المحذوفِ في البدل ، وليس كذلك العَطْفُ ؛ لِسَعَةِ بَابِهِ ، ولا التأكيدُ ؛ لأنه مِمَّا لا يَصِحُّ [ ١٢ / ك ] تَعَلُّقُ العاملِ به إلا بِوَسِيطةٍ[3] .

أَلَا تَرَىٰ أَنَّ مَنْ أجاز[4] هذا ، واستحسنه[5] قَبَّحَ : ( الذي نَفْسُهُ يقومُ زيدٌ )[6] ؛ لأن ( نَفْسُهُ ) يَصِحُّ أنْ تَلِيَ العاملَ[7] ، فلا يكون في الكلام دليلٌ على محذوفٍ ، فَيَقْبُحُ عنده .

فكذلك البدل من المحذوف ، إذا كان يَصِحُّ تَعَلُّقُ العامِلِ بالمذكور ، بَطَلَتْ الدلالةُ على محذوف ، فلم تَجُزْ المسألةُ[8] ؛ لأنه تَبْقَىٰ الألف واللام بلا عائد .

وهو ، وإنْ قَبُحَ في ( نفسه ) ، وجاز مع قُبْحِهِ ، فَلِأَنَّ ( النفس ) ، وإنْ وَلِيَتْ العاملَ فهي تكون للتأكيد ، فَيَتَوَجَّهُ فيها - لما تضمنته[9] من معنى التأكيد - الحَذْفُ عَلَىٰ ضَعْفٍ، وليس يلزمُ مِثْلُهُ[10] في : ( زيد )

---

(١) في ( ك ) : لا يصح .

(٢) في ( ك ) : الضمير .

(٣) الوسيطة : هي المؤكَّد ، وتكون الوسيطة في العطف حرف العطف . وفي (ك) : واسطة .

(٤) في ( ك ) : أجاب .

(٥) عنى به تأكيد المضمر المحذوف في قوله : الذينَ أجمعونَ يُحسنون إخوتك .

(٦) في الأصول ٢ / ٣٥٦ - ٣٥٧ : « قال : الفرّاء : وَمُحَالٌ : الذي نَفْسَهُ يقومُ زيد ، وقام أيضًا » . وفي الخصائص : ٢ / ٣٧٨ : « وما طَرِيقُهُ طريقُ التوكيد غير لائق به الحذف ، لأنه ضِدُّ الغرض ونقيضُه ، ولذلك لم يُجِزْ أبو الحسن توكيد الهاء المحذوفة من الصلة نحو : الذي ضَرَبْتُ نَفْسَهُ زيد . على أن يكون ( نفسه ) توكيدًا للهاء المحذوفة من ( ضربت ) » . وانظر المغني ٢ / ٦٧٣ ، والهمع ١ / ٩١ ، ٢ / ١٢٤ .

(٧) شرح ابن يعيش معنى قوله : تَلِي العواملَ في ( شرح المفصل ٣ / ٤٢ ) بما ملخصه : إن العوامل تعمل فيها ، لا بحكم التبعية ، بل تكون فاعلًا ومفعولًا ومضافًا ، لأنها لم تتمكن في التأكيد ، بل الغالب عليها الاسمية .

(٨) أي قوله : أعجبني ضَرْبٌ الضاربُ زيدٌ عبد الله ، على أن يكون ( زيدٌ ) فاعلًا للضاربِ و ( عبدَ الله ) بدل من العائد المحذوف ، ويكون المصدر ( ضَرْب ) على حذف المفعول .

(٩) في ( ك ) : تضمينه .

(١٠) أي لا يَدُلُّ بنفسه على معنى البدل ، كما دَلَّتْ ( النفس ) على معنى التأكيد ، وإن وَلِيَتْ العاملَ .

و ( عبد الله ) ؛ لأنه مما لا يكون إلا على التعلق بالعامل بغير وسيطة[1] ، متى لَمْ تُذْكَرْ معه الوسيطةُ فلا يجوز فيه الحذفُ البَتَّةَ ، وإنما نَذْكُرُ مِثْلَ هذا ؛ لأنَّا سَلَكْنَا سبيلَ التفريع والبحث ، فلابُدَّ من تَقَصِّي ذلك على الوجوه المحتملة ، لَئَلَّا نُخِلَّ بِشَيْءٍ منها ، فَيَبْقَى على الناظر فيها بَقِيَّةٌ تَعْتَلِقُ بنفسه منها شُبْهَةٌ .

وعلى هذا القول الذي بَدَأْنَا[2] بإجازته في المسألة - مِنْ رَفْعِ ( زيد ) ( بالضارب ) ، ونَصْبِ ( عبد الله ) بالبَدَلِ من ( الهاء ) في ( الضارب ) - يكون مفعولُ الصفة[3] محذوفًا .

فإنْ ذَكَرْتَ ( الهاء ) ونَصَبْتَ ( زيدًا ) على أنه بَدَلٌ مِنها ، وجعلتها عائدةً إلى مذكور ، وكان في اسم الفاعل ضميرُ مرفوع[4] يعود إلى الألف واللام ، جاز[5] ، كأنك قلت : ( أعجبني ضَرْبُ الضاربه زيدًا عَمْرًا ) ، أي : ( أعجبني أَنْ ضَرَبَ الذي ضَرَبَ المذكورَ زيدًا عمرًا )[6] ، كأنك بعد ما رَدَدْتَ الضميرَ إلى المذكور أحببت بَيَانَهُ ، فَأَعَدْتَ اسْمَهُ على جهة البدل من الضمير .

وعلى هذا الوجه لو حَذَفْتَ الهاء ، وأنت تريدها ، لم يَجُزْ على مذهب أَحَدٍ ؛ لأنه ضمير لا يعود إلى الألف واللام[7] ، ومن كان مذهبه حَذْفَ الضمير مع الألف واللام ، أو مع ( الذي ) ، فإنما يحذفه إذا كان هو العائد ، ولا يحذف ماليس بعائد[8] ، وأَيْضًا فإن بعد العامل مفعولًا يَعْمَلُ فيه، فلا تذهب النفس إلى

---

(١) في ( ك ) : واسطة .

(٢) في ( ك ) : قد بدأنا . وانظر ما قاله في ص (٧٦) .

(٣) في ( ك ) : المصدر ، وعنى بالصفة ( الضارب ) .

(٤) أي فاعل للضارب .

(٥) لأنه يكون في الضارب عائدٌ إلى الألف واللام .

(٦) في هذه العبارة : العائد فاعل ( ضَرَبَ ) الواقع صلة للموصول ، و ( زيدًا) بدل من كلمة المذكور .

(٧) لأنه لا يعود إلى الألف واللام ، بل إلى مذكور .

(٨) في الأصول ٢ / ٣٥٥ قال ابن السراج في أثناء حديثه عن إحدى المسائل : « فلا يجوز في هذا الوضع أن تحذف الهاء ؛ لأنها ليست براجعة إلى ( الذي ) ، وإنما هي راجعة إلى مذكور قبل ( الذي ) ، وإنما تحذف الهاء من صلة ( الذي ) متى كانت ترجع إلى ( الذي ) » .

غيره ، فتبطل حِينَئِذٍ الدلالةُ على الهاء المحذوفة ، فلا يجوز حَذْفُهَا على هذا ، ومتى حُذِفَتْ لم يكن [ نَصْبُ ][1] ( زيد ) على البدل ، بل على المفعول عند الجميع – على ما بَيَّنَّا .

فإن جَعَلْتَ ( الضارب ) اسْمًا ، لا على معنى ( الذي ) ، ولكن مُعَرَّفًا بالألف واللام [ ٥ / ت ] تعريفَ ( الرجل ) ، ولم تُضِفْهُ ، وَرَفَعْتَهُ ، جازت المسألةُ على أَنْ ترفع ( زيدًا ) أَيْضًا ، وتنصب ( عَمْرًا ) ، فتقول : ( أَعجبني ضربٌ الضاربُ زيدٌ عمرًا ) . فترفع ( زيدًا ) على البدل من ( الضارب ) و ( الضارب ) فاعل ( الضَّرب ) ، وتجعل ( عَمْرًا ) مفعولَ ( الضَّرب ) ، ولا تحتاج على هذا إلى مفعولِ ( للضاْرب ) ، لأنه معرفةٌ لا يعمل[2] ، كأنك تقول[3] : ( أعجبني ضَرْبٌ زيدٌ عمرًا ) .

فإن كان ( الضارب ) مضافًا لم يَجُزْ على أن تُبْدِلَ ( زيدًا ) [ ١٣/ك ] منه على موضعه[4] ، وإنما يَسُوغُ هذا في العطف[5] لا في البدل ، وَسَنُبَيِّنُ عِلَّةَ ذلك فيما بَعْدُ ، إن شاء الله .

فهذا بيان ما في هذه المسألة ، وحُكْمُهَا[6] .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .
(٢) انظر ص : (٦٤) .
(٣) في (ك) : قلت .
(٤) كأن تقول : أُعجبني ضَرْبُ الضاربِ زيدٌ عَمْرًا ، فيكون ( الضارب ) فاعلًا و ( زيدٌ ) بَدَلًا منه ، على الموضع .
(٥) العطف على الموضع معروف في كلامهم .
انظر : المقتضب ٤/ ١٥١ ففيه : « وذلك لأن من شأنهم أن يحملوا المعطوف على ماعطف عليه نحو : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٌو غدًا ، وبنصب ( عمرًا ) » .
وانظر : الأصول ٢/ ٦٦ .
(٦) في ( ك ) : أحكامها .



## مسـألة ثانيـة[1]

قال أبو العباس [ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ ][2] - رحمه الله -: ( تقول : ( سَرَّني والمُشْبِعَهُ طَعَامُكَ شَتْمُ غُلَامِكَ زَيْدًا ) ، فالنصب[3] ، والرفع في ( زيد ) على ما تُقَدِّرُهُ من أن يكون فاعلًا أو مفعولًا ) .

قال سعيد بْنُ سعيدٍ الفارقيّ :

بيان هذه المسألة على الأصول التي تَقَدَّمَتْ :

يكون ( سَرَّ )[4] فعلًا ماضيًا ، و ( النون والياء ) اسم المتكلم في موضع نصب ، و ( المُشْبِعَهُ طَعَامُكَ ) صلةٌ وموصولٌ ، وفاعلُ ( الإشباع ) هو قولك ( طَعَامُكَ ) و ( الهاء ) في ( المُشْبِعَهُ ) ضميرُ مفعولٍ ، يعود إلى الألف واللام ، كأنك قلت : ( سَرَّني الذي أَشْبَعَهُ طَعَامُكَ ) .

و ( طَعَامُكَ ) آخِرُ صِلَةِ الأَلِفِ واللام[5] ، فقد صار بِكَمَالِهِ[6] اسْمًا [ واحدًا ][7] ، وهو منصوب بالعطف على ( الياء ) في ( سَرَّنِي )[8] ، كأنك إذا جَعَلْتَ[9] مَوْضِعَهُ اسْمًا مفردًا قلت : ( وَزَيْدًا ) .

---

(١) المسألة في : المقتضب ١/ ١٦ .
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .
(٣) في المقتضب : بالنصب .
(٤) في (ك) : سَرَّني .
(٥) في (ك) : الصلة التي للألف واللام .
(٦) وكماله : المُشْبِعَهُ طعامُك ، والموصول مع صلته بمثابة الاسم الواحد . انظر ص ٥٧ .
(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من (ك) .
(٨) فهو من عطف المظهر على المضمر .
(٩) في (ك) : كأنك قلت إذا جعلته .

وفاعل ( سَرَّ ) هو[1] ( الشتم ) ، وهو مصدر ، وفاعله ( غلامك ) ، ( وزيدًا ) مفعوله . ويجوز أن تجعل ( الغلام ) في تأويل مفعول ، وترفع ( زيدًا ) بأنه فاعل[2] ، وإذا جعلته في تأويل مفعول فَلَفْظُهُ[3] مجرورٌ بالإضافة ، ومعناه منصوب بأنه مفعولٌ ، وآخِرُ صِلَةِ المصدر قَوْلُكَ : ( زَيْدًا )[4] . وآخِرُ صِلَةِ الألف واللام في ( المُشْبِع ) قَوْلُكَ ( طَعَامُكَ ) .

فيجوز أن تُقَدِّمَ ( الشَّتْمُ ) بِكَمَالِهِ ، مع ما اتَّصَلَ به قبل ( الْمُشْبِعَهُ ) ، فتقول : سَرَّني شَتْمُ غُلَامِكَ زَيْدًا وَالْمُشْبِعَهُ طَعَامُكَ ؛ لأنه فاعل ( سَرَّ ) ، ولا يمنع من تقديمه قَبْلَ المفعول مانعٌ ، كأنك قلت : سَرَّني عَمْرٌو وزَيْدًا .

ولا يجوز تقديمه على ( سَرَّ ) ؛ لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل . وكذلك لا يجوز تقديم ( الْمُشْبِعَهُ ) على ( سَرَّ ) ، لا تقول : وَالْمُشْبِعَهُ طَعَامُكَ سَرَّني شَتْمُ غُلَامِكَ زَيْدًا ؛ لأن المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه ، إلا على من قال ( أنشده الأخفش[5] - رحمه الله ) :

أَلَا يَانَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ  ...  عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ[6]

---

(١) في (ك) : هم .

(٢) أي فاعل للمصدر : ( شتم ) .

(٣) في (ك) : ولفظه .

(٤) فتقول : سَرَّني والمُشْبِعَهُ طعامُك شَتْمُ غُلامِك زيدٌ .

(٥) مَرَّتْ ترجمته ص (٤٧) .

(٦) قائله الأحوص الأنصاري ، وهو من الوافر . و( النخلة ) كناية عن المرأة ، و ( ذات عرق ) : أي ذات أصل . وموضع الشاهد قوله : ( ورحمة الله السلام ) حيث قدم المعطوف بالواو وهو قوله ( ورحمة الله ) على المعطوف عليه وهو ( السلام ) ، وهو ضرورة شعر لما فيه من تقديم التابع على متبوعه .

ويرى ابن جني أن الأَوْلَى حمله على وجه آخر هو أن يجعل معطوفا على الضمير في الظرف ( عليك ) . وقد كان هذا الضمير في الفعل الذي تعلق به ) الظرف ، ثم حذف الفعل فانتقل الضمير إلى متعلقه ( عليك ) . وقد اعترض عليه بأنه تخلص عن ضرورة بضرورة أخرى ، وهي العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فاصل . ورواية البيت في مجالس ثعلب ( ص ٢٣٩ ) :

أَلَا يانَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ  ...  بُرُودَ الظِّلِّ ، شَاعَكُمُ السَّلَامُ

و( شَاعَكُمْ ) بمعنى : تَبِعَكُمْ . وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت .

انظر : حواشي ديوان الأحوص ١٨٥ ، مجالس ثعلب ٢٣٩ ، أمالي الزجاجي ٨١ ، الخصائص لابن جني ٢/ ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، أمالي ابن الشجري ١/ ١٨٠ ، ٣٨٦ ، خزانة الأدب ١/ ١٩٣ ، ٢ ، ٣/٢ .

أَرَادَ : عَلَيْكِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللهِ ، فَقَدَّمَ ، وقد عَطَفَ ، وهو عندي مع الفعل أَقْبَحُ منه مع الابتداء والخبر .

ولا يجوز أن تقدم ( زيدًا ) على ( الشتم ) ، لا تقول : ( سَرَّنِي والمُشْبِعَهُ طَعَامُكَ زَيْدًا شَتْمُ غُلَامِكَ ) ؛ لأن المصدر هنا في تأويل ( أَنْ ) فهو صِلَةٌ وموصولٌ ، ولا يتقدم ما في الصلة على الموصول[1] . كأنك قلت : ( سَرَّنِي والمُشْبِعَهُ طَعَامُكَ أَنْ شَتَمَ غُلَامُكَ زَيْدًا ) ، فكما لا يجوز أَنْ تُقَدِّمَ ( زيدًا ) على ( أَنْ ) هنا ، كذلك لا يجوز تقديمه على ( الشَّتْم ) ؛ لأنه في تأويله .

وكذلك لا يجوز أن تقدم ( طَعَامُكَ ) [ ١٤/ ك ] على ( المُشْبِعَهُ ) ، لأنه في صلة الألف واللام[2] ، ولا يتقدم ما في الصلة على الموصول[3] .

ولا يجوز أن تفصل بين ( طَعَامُكَ ) وبين ( المُشْبِعَهُ ) بـ ( الشَّتْم ) ، لأن ( طَعَامُكَ ) من صلة الألف واللام ، وهو آخر الصلة ، و ( الشتم ) خارج عن الصلة[4] ، فلا يجوز أن يَدْخُلَ في الصلة ما ليس منها ، ولا أن يُقْطَعَ عنها ما هو منها – على ما بَيَّنَّاه أَوَّلًا[5] .

ويجوز أن تقول : ( سَرَّني والمُشْبِعَه [ طَعامُكَ ][6] شَتْمُ زيدٍ غلامُكَ ) ، فتضيف ( زيدًا ) إلى المصدر ، ويكون حكمه حكم ( الغلام ) لَمَّا أَضَفْتَهُ إليه[7] : إن جعلته في تأويل فاعل نَصَبْتَ ( غلامك )[8] وإن جعلته في تأويل مفعول رَفَعْتَ ( غلامك )[9] .

---

(١) انظر ص (٦٠) .
(٢) فتقول : سرّني والمُشبِعَهُ طعامُك شَتْمُ غُلامِك زَيدًا .
(٣) انظر ص (٦٠) .
(٤) فتقول : سرّني والمُشْبِعَهُ شَتْمُ غلامِك زيدًا طعامَك .
(٥) انظر ص ( ٥٦ – ٥٧ ) .
(٦) ما بين المعقوفتين زيادة مني فهو ساقط من (ك) و (ت) .
(٧) أي صار من إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله .
(٨) على أنه مفعول به للمصدر ( شتم ) .
(٩) على أنه فاعل للمصدر .

ويجوز أن تُنَوِّنَ ( الشَّتْمَ ) فيجرى الكلام على حقّه من رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، فتقول : ( سَرَّني والمُشْبِعَهُ طَعَامُك شَتْمٌ غُلامُكَ [ زيدًا ][1] ) أو ( شَتْمٌ غُلَامَكَ زيدٌ ) : أَيُّهُمَا جَعَلْتَهُ الفاعلَ رَفَعْتَهُ ، ونَصَبْتَ الآخَرَ ، وكان لك تقديم أَيِّهِمَا شِئْتَ على الآخر .

ولا يجوز أَنْ تَعُودَ الهاءُ من قولك : ( المُشْبِعَهُ ) إلى غير الألف واللام ؛ لِئَلَّا تَبْقَى بلا عائد[2] .

فإن جَعَلْتَ مَوْضِعَ الكاف من ( طعامُك ) هاءً ، جاز أن تَرْجِعَ الهاءُ من ( المُشْبِعَه ) إلى غير الألف واللام ، ويكون العائدَ [ حينئذ من الصلة ][3] إلى الألف واللام[4] ( الهاءُ )[5] من ( طعامُه ) ، كأنك قلت : ( سَرَّني والمُشْبِعَهُ طعامُه شَتْمُ غُلامِك زيدًا ) .

وَيَدُلُّكَ على صحة[6] هذا ، أنك لو جَعَلْتَ مَوْضِعَ الهاء اسْمًا ظاهرًا لجاز ، لو قلت : ( سَرَّني والمُشْبِعَ عَمْرًا طَعَامُهُ شَتْمُ غلامِك زيدًا ) ، فهذا مستقيمٌ حَسَنٌ[7] .

فإن قال قائل : فَلِمَ جاز أن يعود إلى الألف واللام عائدٌ من الصِّلَةِ ، ولم يَعُدْ إلى ( أنْ ) ضميرٌ من صِلَتِهَا ، وَكلاهُمَا حَرْفٌ ؟ فالجواب : أن الألف واللام حَرْفٌ قد نُقِلَ إلى معنى الاسم[8] ، فَطَلَبَ ضميرًا كما تَطْلُبُهُ الأسماءُ ، و ( أنْ ) حَرْفٌ لم يُنْقَلْ عن الحرفية ، فَبَقِيَ على أصله ومقتضاه ، من أنه حَرْفٌ لا يعود إليه [ ضمير ][9] كما لا يُضْمَرُ[10] .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .
(٢) انظر ص : ( ٥٧ – ٥٨ ) .
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من : (ك) .
(٤) في (ك) : إلى الألف واللام من الصلة .
(٥) في (ك) : الهاء حينئذ من طعامه .
(٦) في (ك) : صحته .
(٧) في (ك) : فهذه المسألة مستقيمة حسنة .
(٨) انظر ص : ( ٤٦ ) .
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .
(١٠) انظر ص : ( ٦٤ ) .

**تقدير أصل المسألة :**

( سَرَّني رَجُلًا أَشْبَعَهُ طَعَامُكَ أَنْ شَتَمَ غُلَامُكَ زَيْدًا ) فتنقل ( الغلام ) إلى وصف النكرة[1] لينكشف .

ويجوز أن تجعل [ في ][2] موضع الكاف في ( غلامك ) ضميرًا يعود إلى [ مذكور ، وغَيْرِ مَنْ هُوَ في الكلام ، ويجوز أن يرجع إلى المذكور ][3] بالألف واللام [ رجوعًا ][4] لا يُخِلُّ به حَذْفُهَا ، تقول : ( سَرَّني والمُشْبِعُهُ طعامُك شَتْمُ غلامِه زيدًا ) .

فإن قال قائل : إذا كان ( طَعَامُكَ ) هو فَاعِلَ ( الإشباع ) فهل يجوز حذفه ؟

قيل له : يجوز حذفه على أن تَجْعَلَ في ( المُشْبِع ) ضميرَ فاعلٍ يعود إلى الألف واللام ، تقول : ( سَرَّني والمُشْبِعَهُ شَتْمُ غُلامِكَ زَيدًا ) ، وتكون ( الهاء ) في ( المُشْبِعَهُ ) تعود إلى مذكور، كأنك قلت: (سَرَّني [و][5] الذي أَشْبَعَ عَمْرًا شَتْمُ غُلامِك زيدًا ).

وكذلك لو [ ١٥/ك ] اتَّصَلَتْ ( الهاء ) بـ ( طعامك ) ، فقلت : ( سَرَّني والمُشْبِعَهُ طعامُه شَتْمُ غُلامِك زيدًا )[6] ، وجعلت ( الهاء ) من ( طعامه ) تعود إلى الألف واللام ، لجاز حذف ( طعامك ) على أن تضمره[7] في ( المُشْبِع ) .

فقد بَانَ ما في هذه المسألة ، وما تحتمله من التفريع كثير ، وإنما لم نَتَقَصَّ تَفْرِيعَهَا – بذكر الإبدالِ ، وتقصير الكلام ، والإخبار عما فيها – لِئَلَّا نَهْجُمَ بذلك على نَفْس[8] النَاظر في كتابنا ، فَيَصُدَّهُ عن فهمه ، فَقَدَّمْنَا في هذه المسألة وما بعدها ما لا بُدَّ من ذِكْرِهِ ، ثم نُدَرِّجَهُ في تَقَصِّي ذلكَ ؛ حتى نَقِفَ به في المسائل عند غايةٍ لا يجد عندها مَزِيدًا ، ولا يرى فيها تقصيرًا ، إن شاء الله .

---

(١) كذا في (ت) و (ك) ، وأظن أن العبارة : فتنقل الصفة إلى وصف النكرة ، أي وتعيد اسم الفاعل إلى صيغة الفعل ، فتقول : أشبعه بَدَلًا من ( المُشبِعه ) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من (ك) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٦) في العبارة : هاء ( المُشْبِعَهُ ) تعود إلى مذكور ، وهاء ( طعامه ) تعود إلى الألف واللام كما في ص (٨٤) .

(٧) أي تضمر العائد إلى الألف واللام .

(٨) في (ك) : تفسير .



## مسألة ثالثة[1]

قال أبو العباس – رحمه الله : ( وتقول : ضَرْبَ الضاربِ عَمْرًا المُكرِمَ زَيْدًا أَحبَّ أَخواكَ ) . نَصبْتَ ( ضَرْبًا )[2] الأوّل بـ ( أَحبَّ ) ، وجَـرَرْتَ ( الضاربَ ) بالإضافة ، وعَدَّيْتَهُ إلى ( عَمرٍو ) ، ونَصبْتَ ( المُكرِمَ زَيدًا )[3] بـ ( الضَّرْبِ ) الأَوّل [ والضَّرْبُ الأول مُتَعَدٍّ ][4] ، فإن[5] أردت أَلّا تُعَدِّيَهُ قلت : ضَرْبَ الضَّارِبِ المُكْرِمِ زيدًا أحبَّ أَخواكَ . وهذا كُلُّهُ في صلة [ الضَّربِ ][6] ؛ لأنك أَضفْتَهُ إلى ( الضارب ) ، وسَائِرُ الكلام إلى قولك : ( أحبَّ ) مُتَّصِلٌ به .

قال سعيد بن سعيد الفارقيّ :

بيان هذه المسألة على الأصول المتقدمة هو :

أنْ يكون ( ضَرْبَ ) مصدرًا قد نُصِبَ بأنه[7] مفعولٌ قد تقدم على فعله العامل فيه ، وفِعْلُهُ العاملُ فيه [ قولك ][8] : ( أحبّ ) ، و ( الضاربُ ) وجَميعُ صِلَتِهِ [ في ][9] حكم التمام لـ ( ضَرْب ) ، و ( المُكرم ) تَمامُ صِلَةِ ( ضَرْب ) ، وهو نَصْبٌ بأنه مفعوله[10] ، وفي ( الضارب ) ضميرُ مرفوعٍ

---

(١) المسألة في : المقتضب ١/ ١٧ ، والأصول ١/ ٢١٠ . وقد نقل ابن السراج كلام المبرّد .
(٢) في المقتضب : ( الضَّرب ) ، وفي الأصول : ( ضَرْب ) .
(٣) في المقتضب : ( المُكرمَ ) ، وفي الأصول : ( المُكرمَ زيدًا ) .
(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من المقتضب ، والعبارة ساقطة أيضا من أصول ابن السراج .
(٥) في (ك) : وإن .
(٦) ما بين المعقوفتين مأخوذ من المقتضب وأصول ابن السراج ، ففي (ت) و (ك) : الضارب .
(٧) في (ك) : لأنه .
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .
(٩) ما بين المعقوفتين مأخوذ من (ك) ، ففي (ت) : و .
(١٠) في (ك) : مفعول به .

يعود إلى الألف واللام ، و ( عَمْرًا ) مفعول ( الضارب ) وهو آخِرُ صلته ، [ و [ المكرم ][1] زَيْدًا مفعولُ ( الضَّرب ) ، وهو آخِرُ صلته ][2] .

فإذا[3] أَجْرَيْتَ الكلام على حَقِّهِ[4] قلت : ( أَحبَّ أخواكَ ضَرْبَ الضَّارِبِ عَمْرًا المُكرِمَ زيدًا ) ، فَقَدَّمْتَ ( أحبَّ ) على ( ضَرْبَ ) ، لأنه مفعوله .

هذا أحد الوجهين اللَّذيْنِ ذكرهما أبو العباس رحمه الله .

**والوجه الآخر هو قوله** : وإن أردت ألّا[5] تعديه قلت : ( ضَرْبَ الضاربِ المكرمِ زَيْدًا أحبَّ أخواك ) . هذا على أن تجعل ( المكرم ) وصفًا لـ( الضارب ) ، فتجره كما هو مجرور ، وتكون قد حذفت مفعول ( الضارب ) ومفعول ( الضَّرب ) جميعًا ، فيكون حينئذ آخر صلة ( الضرب ) هو آخر صلة ( الضارب ) ، وهو قولك : ( زيدًا ) . و ( أحبَّ ) فعل ماض ، و ( أخواك ) فاعله ، و ( ضَرْبَ ) منصوب بأنه مفعول ( أحبَّ ) .

فإذا أوقعت الكلام فى حقه ، قلت : ( أحبَّ أخواك ضَرْبَ الضَّاربِ المكرمِ زيدًا ) .

هذا بيان ماذكره أبو العباس - رحمه الله - في المسألة .

**التفريع فيها :**

يجوز أن يكون المفعولان جميعا في صلة ( الضَّرب ) ، فيكون ( الضارب ) صلة وموصولًا ، وفيه ضمير فاعل يعود إلىَ الألف واللام ، و لم تُعَدِّهِ إلى مفعول ، ويكون ( عمرًا ) مفعول ( ضرب ) ، وهو خارج عن صلة الألف واللام ، و(المكرم زيدًا) صفة لـ( عمرو ) ، وهو صلة وموصول ، آخرها قولك : ( زيدًا ) ، وفي ( المكرم ) ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام ، كأنك قلت :

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة مني فقد سقط من (ت) و (ك) .
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .
(٣) في (ك) : وإذا .
(٤) في (ك) : حقيقته .
(٥) في (ك) : أن تعديه .

( ضَرْبَ زيدًا عمرًا المكرمَ زيدًا أحبَّ أخواك ) ، فرفعت ( الضارب ) ، وجعلت موضعه اسمًا غير موصول ؛ لينكشف لك معناه[1] ، وانقطاعه عن العمل في ( عمرو ) ، ويبين لك كيف تعلق المصدر بـ ( عمرو ) .

ويجوز أيضًا أن تنصب ( عمرًا ) بـ ( الضارب ) ، وتجعل ( المكرم ) صفة له ، فيكونان جميعًا في صلة ( الضارب ) ، ويكون حينئذ منتهى صلة المصدر هو منتهى صلة ( الضارب ) .

وإذا جعلتهما جميعًا من صلة ( الضارب ) لم يَجُزْ تقديم ( المكرم ) على ( عمرو ) –وإن كانا جميعا في الصلة –؛ لأنه صفة ، والصفة لا تتقدم على الموصوف إلا على جهة البدل[2] ، كأنك بدأت أوَّلًا بالصفةِ ، فقلت : ( ضَرْبَ الضارِبِ المُكرِمَ زيدًا ) ، ثم جِئْتَ بـ ( عمرٍو ) ، فقلت : ( عمرًا أحبَّ أخواك ) .

ولا يجوز أن تقدم ( زيدًا ) على ( المُكرِم ) ؛ لأنه من صلته[3] ، ولا يتقدم ما في الصلة على الموصول[4] .

وكذلك لا يجوز على هذا أن تُقَدِّمَهُمَا ، ولا أَحَدَهُمَا على ( الضارب ) ؛ لأنه حينئذ من صلته ، ولا يتقدم ما في الصلة عليها[5] ، لا تقول : ( عَمْرًا المُكرِمَ زيدًا ضَرْبَ الضارِبِ [ أحبَّ ][6] أخواكَ ) .

---

(١) في (ك) : المعنى .

(٢) في المقتضب ٤/ ١٩٢ : « وذلك أن النعت لا يكون قبل المنعوت » .
وفي الأصول ٢/ ٢٣٤ : « لا يجوز أن تقدم الصفة على الموصوف ، ولا أن تعمل الصفة فيما قبل الموصوف ، ولا تُقَدِّمَ شيئًا بصيغة المجهول مما يتصل بالصفة على الموصوف ، وكذلك البدل ... فإذا قلت : عَبْدُ اللهِ رَجُلٌ يأكُلُ طعامَكَ ، لم يَجُزْ أن تقدم ( طعامَكَ ) قبل ( عبدُ الله ) ولا قبل ( رجلٍ ) ، والكوفيون يجيزون إلغاء ( رجل ) فيجعلونه بمنزلة ما ليس في الكلام ، فيقولون : طعامَكَ عبدُ الله رجلٌ يأكُلُ ، لا يعتدّون بـ ( رجل ) وتقديره عندهم : طعامَكَ عبدُ اللهِ يأكُلُ ، وإلغاءُ هذا غير معروف ، ولكن هذه المسألة تجوز على غير ما قَدَّرُوا ، وهو أن تجعل ( رجلًا ) بدلًا من ( عبد الله ) ترفعه بالابتداء ، وتجعل ( يأكل ) خبرًا ، فحينئذ يصلح تقديم ( طعامَكَ ) » .
وانظر : الخصائص ٢/ ٣٨٥ والبيان ٢/ ٣٠٠ ، والإفصاح : ١٥٢ ، والهمع ٢/ ١٢٠ .

(٣) فتقول : ضَرْبَ الضارِبِ عمرًا زيدًا المُكْرِمَ أحبَّ أخواكَ .

(٤) انظر ص : (٦٠) .

(٥) انظر ص : (٦٠) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ت) فأخذ من (ك) .

وإذا جعلتهما[1] جميعًا من صلة المصدر ، جاز أَنْ يتقدما جميعًا على ( الضارب ) لأنهما الآن لا تَعَلُّق لهما بِصِلَةِ الألف واللام ، فتقول : ( ضَرْبًا عَمْرًا المُكرِمَ زيدًا الضاربَ [ أَحبَّ ][2] أخواك ) ، كأنك قلت : ( أَحبَّ أخواك ضَرْبًا عَمْرًا المُكرِمَ زيدًا الضاربَ أخواك )[3] .

ولا يجوز تقديم ( المُكرِمَ زيدًا ) على ( عمرو )[4] ؛ لأنه صفة ، والصفةُ لا تتقدم على الموصوف[5] ، إلا أن تَجْعَلَ ( عَمْرًا ) بَدَلًا منه[6] لا صِفَةً ، فيجوز حينئذ – على ما بيّنا قَبْلُ[7] .

وعلى ترتيب المسألة : إذا قُلْتَ : ( ضَرْبَ الضارِبِ عمرًا المُكرِمَ زيدًا أَحبَّ أَخواك ) ، يكون ( الضارب ) في تأويلِ مرفوعٍ ، وإن كان [ ٦/ت ] مَجْرُورَ اللفظ ، لأنه فاعلُ ( الضَّرب )[8] .

فإن رفعت ( عَمْرًا )[9] كان رَفْعُهُ على وجهين :

**أحدهما** : أن تَجْعَل في ( الضارِبِ ) ( هاءً ) مُظْهَرَةً ، تكون ضميرَ مفعولٍ يعود إلى الألف واللام ، ويكون ( عمرٌو ) فاعلَ ( الضاربِ ) ، وهو آخِرُ صِلَتِهِ ، و ( المُكرِمَ زيدًا ) مفعولَ ( الضَّربِ ) ، فتقول : ( ضَرْبَ الضَّارِبِهِ عَمْرٌو المُكرِمَ زيدًا أَحبَّ أَخواك ) فتكونُ ( الهاءُ ) عائدةً إلى الألف واللام ،

---

(١) أي : زيدًا والمُكرِمَ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٣) وردت كلمة ( أخواك ) في آخر العبارة في (ت) و (ك) ، ولا عمل لها هنا .

(٤) أي لا يجوز أن تقول : ضَرْبَ الضارِبِ المُكرمَ زيدًا عمرًا أحبَّ أَخواكَ .

(٥) انظر ص : (٨٩) .

(٦) أي من المكرمَ زيدًا .

(٧) انظر ص (٨٩) .

(٨) فيكون من إضافة المصدر إلى فاعله .

(٩) فتقول : ضَرْبَ الضارِبِ عمرٌو المُكرِمُ زيدًا أحبَّ أخواك ، أو ضَرْبَ الضارِبِه عمرٌو المكرمُ زيدًا أحبَّ أخواك .

و ( عمرٌو ) الفاعلَ . ولا يجوز حَذْفُهَا[1] ، إلا على مذهب مَنْ يَرَىٰ الحَذْفَ[2] في الألف واللام ؛ قياسًا على ( الذي ) للشَّبَهِ بينهما[3] ، فتقول : ( ضَرْبَ الضاربِ عمرٌو المُكرِمُ زَيدًا أُحبَّ أخواك ) تريد ( الضارِبه ) .

ويجوز في ( المكرم ) حِينَئِذٍ الرفعُ أيْضًا ، على أنه صفةٌ لـ ( عمرو ) .

فهذا بيان رفعه على أحد الوجهين .

وأما رفعه[4] على الوجه الآخَرِ : فهو أن تجعله فاعلَ المصدر [ ١٧/ك ] ، وتَجْعَلَ ( الضاربِ ) في تأويل مفعول المصدر ، فيكونُ مجرورَ اللفظ منصوبَ المعنى[5] ، ولابُدَّ على هذا الوجه من أن يكون ( المُكرمَ زيدًا ) مرفوعًا على الوصف لـ ( عمرو ) ، وبيانه أن تقول : ( أعجبني ضَرْبًا عَمْرٌو المكرمُ زيدًا الضاربَ أُحبَّ أَخَواكَ )[6] .

ويُبَيِّنُهُ لك أن تَجْعَلَ موضع ( الضارب ) ( بكرًا ) ، فتقول : ( ضَرْبًا عمرٌو المكرمُ زيدًا بكرًا أُحبَّ أَخواك ) .

فإن جَعَلْتَ ( المُكرم ) منصوبًا على أنه مفعولُ ( الضارب ) فهو لا مَحَالَةَ في صلته ، وإذا رفعت ( عمرًا ) بالضَّرب فهو في صلته ، فلا يجوز هذا ، لأنك تقول : ( ضَرْبًا عمرٌو المُكرِمَ زيدًا الضاربَ أحبَّ أُخواك ) ، فيكون ( عمرٌو ) فاعلَ ( ضَرْبَ ) ، و ( الضَّارِبَ ) مفعولٌ ، و( المُكرِمَ ) نَصْبٌ بأنه مفعولُ ( الضارب ) ، وهو يجب أن يكون في صلته ، و ( زيدًا ) مفعول ( المكرم ) ، فتكون قد فَرَّقْتَ بين الصلة والموصول بما ليس منها[7] ؛ لأن ( المكرم ) إذا جعلته

---

(١) أي الهاء المظهرة في ( الضاربِهِ ) .

(٢) أي حذف العائد إلى الألف واللام .

(٣) انظر ص : (٧٤) .

(٤) أي : عمرو .

(٥) في (ك) : فيكون مجرور في اللفظ منصوب في المعنى .

(٦) في العبارة اضطراب ، فهي لا تتفق وشَرْحَهُ لرفع ( عمرٌو ) على الوجه الآخر . فعلى وَفْقِ ما قدّم يجب أن تكون العبارة : ضَرْبَ الضاربِ عمرٌو المكرمُ زيدًا أحبّ أخواكَ .

(٧) أي : بالمكرم زيدًا .

مفعولَ ( الضارب ) صار لا مَحَالَةَ في صلته ، فكيف تقدمه عليه ، فيكون ما هو في صلته في [ الصدر ][1] قبله . فعلى هذا لا يجوز ، فإن أخرته[2] ، وأوقعته بَعْدَهُ[3] جاز[4] .

فإن جَرَرْتَ ( المُكْرِمَ ) ، وجعلته وَصْفًا لـ( الضارب ) ، ولم تُعَدِّ ( الضارب ) ، وأَضَفْتَهُ إلى المصدر ، وفَصَلْتَ بينه وبينه بـ( عمرو ) الذي هو فاعل المصدر ، جاز[5] ، وفيه قُبْحٌ ، لأنك فصلت بالفاعل بين صفة المجرور وبينه[6] ، وهو مع قُبْحِهِ جَائِزٌ[7] ، ونظيرُه قَوْلُ سيبويه : ( وَكُلُّ حَقٍّ هُوَ لَهَا ، عَلِمْنَاهُ أَوْ جَهِلْنَاهُ )[8] .

جعل ( عَلمنَاه ) وصفًا وحالًا ، وإذا كان وصفًا لـ( حَقٍّ ) فقد فَصَلْتَ بينه وبينه بالخبر ، وهو قَوْلُكَ ( له )[9] .

---

(١) ما بين المعقوفتين صحح من (ك) ، ففي (ت) : المصدر .
(٢) أي : المكرم زيدًا .
(٣) أي بعد الضارب .
(٤) فتقول : ضربًا عمرٌو الضاربَ المكرمَ زيدًا أحبَّ أخواك .
(٥) فتقول : ضَرْبَ الضارِبِ عمرٌو المكرمِ زَيْدًا أحبَّ أُخواك .
(٦) أي : وبين المجرور .
(٧) انظر في الفصل بين الصفة والموصوف : البيان ١/ ١٤٢ والإفصاح : ١٥٢ ، والهمع ٢/ ١١٥ .
(٨) في الكتاب ٣/ ١٨٦ : وتقول : « وكلُّ حَقٍّ له سَمَّيْنَاهُ في كتابنا أَوْلَمْ نُسَمِّهِ ، كأنَّه قال : وكلُّ حقٍّ له عَلِمْناه أَوْ جَهِلْنَاه ، وكذلك كل حقٍّ هُوَ لَهَا داخلٌ فيها أَوْ خارجٌ منها ، كأنه قال : إن كان داخلا أو خارجًا . وإن شاء أدخلَ الواو كما قال : بما عزَّ وهان ، وقد تَدْخُلُ ( أَمْ ) في علمناه أو جهلناه ، وسمّيناه أَوْ لَمْ نُسَمِّه كما دخلت في : أَذَهبَ أم مكثَ ، وتدخل أَوْ على وجهين : على أنه يكونُ صفةً للحقّ ، وعلى أن يكون حالًا كما قلت : لأضرِبَنَّه ذهبَ أم مكث ، أي : لأضربنَّه كائنًا ما كان ، فبعُدتْ أم هـٰهنا حيث كان خبرًا في موضع ما ينتصب حالًا ، وفي موضع الصفة » .
(٩) في هامش الكتاب ٣/ ١٨٦ كتب المحقق أنه ورد في إحدى نسخ الكتاب ( لها ) بدلا من ( له ) ا هـ . وأظن الفارقيّ قد وقع في الاضطراب عندما نقل المسألة من سيبويه .

والفَصْلُ عندي بخبرِ[1] الأوّل[2] أو فاعلِ الأوّل[3] يتقارب ، والفرق بينهما من طريق تدقيق النظر [ به ][4] أنَّ معنى ( حَقٍّ ) ومعنى ( كُلٍّ ) واحدٌ ، [ وليس معنى ( الضّرب ) وفاعِلِهِ وَاحِدًا . فيكون الفصل في[5] خبر الأول[6] في مسألة سيبويه أَقْوَىٰ ؛ لأنه و ( الحق ) لِمَعْنًى ][7] ، وليس كذلك ( الضرب ) والفاعل ، وكُلُّ ذلك جائزٌ .

فأما الفصل بين المنصوب والمرفوع[8] وبين صفته[9] ، فجائزٌ حَسَنٌ ، كأنك تقول : ( ضَرْبَ الضارِبِ عمرٌو المُكرِمُ زيدًا أحبَّ أخواك ) .

فلو جَعَلْتَ مَوْضِعَ ( الضارب ) اسمًا غَيْرَ موصول ، لقلت : ( ضَرْبَ زيدٍ عمرٌو المكرمُ أخاك أَحبَّ أخواك ) . وعلى هذا كُلِّهِ[10] يكون آخِرَ صِلَةِ المصدر قَوْلُكَ : ( زَيْدًا )[11] الذي هو مفعول ( المُكرم ) - وآخِرُ صلة ( الضارِب ) تَمَامُ حروفه لا تَعَلُّقَ له بغيرها .

فإن قال قائل[12] : فَهَلَّا جاز أن يُجْعَلَ ( المكرم ) صفةً ( للضارب ) إذا كان ( الضَّارِب ) مضافًا في تأويل منصوب ، فَتَنْصِبَ ( المكرم ) على أنه صِفَةٌ على التأويل ، كما يجوز في العطف إذا قلت : ( يعجبني ضَرْبُ زيدٍ وخالدًا

---

(١) في (ك) : خبر .
(٢) على حدّ معسألة سيبويه : وكُلُّ حَقٍّ هُوَ لَهَا ، عَلِمْناه أو جَهِلْناه .
(٣) على حدّ مسألة الفارقي انظر ٩٢ ، والحاشية : (٨) .
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .
(٥) كذا في (ت) و (ك) .
(٦) أي : كل .
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .
(٨) في (ك) : بين المرفوع والمنصوب .
(٩) أي المكرم .
(١٠) أي على القول السابق : ضَرْبَ الضارِبِ عمرٌو المكرمُ زيدًا أَحبَّ أَخواك .
(١١) في (ت) و (ك) : زيدٌ . وقد صححتها بما يُوَائِمُ سياقها في المسألة .
(١٢) في (ك) : قيل .

عمرٌو )[1] ، فتنصب ( خالدًا ) بالعطف على موضع ( زيد ) ، لأنه في تأويل منصوب[2] ؟ [ ١٨/ك ] .

قيل : هذا لايجوز ؛ لأن باب الصفة أَضْيَقُ من باب العطف ، فهو يجوز فيه[3] لِسَعَةِ بَابِهِ، ولذلك يحتمل التأويل ، وليس كذلك الصفة، ألا ترى أنك تقول: ( إن زيدًا قائمٌ وعمرٌو ) ، فتعطف ( عمرًا ) في أَحَدِ وَجْهَيْهِ[4] على موضع ( إنّ ) بتأويلِ أنه في موضع رفع[5] ، ولا يجوز مثل ذلك في الوصف عند أكثر العلماء من أصحابنا[6] .

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٩٤ ، وفي ١/ ١٩١ قال سيبويه : « وتقول : عجبتُ من ضَرْب زيد وعمرٌو ، إذا أشركت بينهما ، كما فعلت ذلك في الفاعل . ومن قال : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا قال : « عجبتُ له من ضربِ زيدٍ وعمرًا ، كأنه أضمر : أو يضربُ عمرًا ، أو ضربتُ عمرًا » .
انظر : المقتضب : ٤/ ١٥٤ .
وقد أجاز الفراء العطف على المَحَلِّ في تفسيره للآية الكريمة ( ٢٩٦ من سورة الأنعام ) انظر معاني القرآن ١/ ٣٤٦ . وفي المغني ٢/ ٥٢٨ : « أعجبني ضَرْبُ زيدٍ وعمرٍو ، بالرفع ، أو عَمْرًا بالنصب ، منعهما الحُذَّاق ، لأن الاسْمَ المشبهَ للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بـ ( أل ) أو منونًا أو مضافًا ، وأجازهما قوم تَمَسُّكًا بظاهر قوله تعالى : ﴿ وَجَاعِلِ اللَّيْلَ سَكَنًا والشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾ .
وفي الإنصاف : المسألة الخامسة والأربعون ( ١/ ٣٣١ ) : « وكُلّ الوصف والعطف على الموضع جائز في كلامهم » .

(٢) في الخصائص : ١/ ١٠٢ : « ألا ترى أنك تحكم عليها ( الباء ) وعلى ما جَرَّتْهُ بأنهما جميعًا في موضع نصب بالفعل ، حتى إنك لَتُجِز العطفَ عليهما جميعًا بالنصب ، نحو : مررت بك وزيدًا ، ونزلت عليه وجعفرًا » .

(٣) حَمْلُ الوصفِ والعَطْفُ على الموضع جائز في كلامهم ، كما يحمل على اللفظ .
انظر : الإنصاف ، المسألة الخامسة والأربعون ( ١/ ٣٣١ ) .

(٤) أي وجه رفع المعطوف .

(٥) في الكتاب ٢/ ١٤٤ : « فأمّا ما حُمِلَ على الابتداء فَقَوْلُكَ : إن زيدًا ظريفٌ وعمرٌو ، وإن زيدًا منطلقٌ وسعيدٌ ، فـ ( عمرو ) وسعيد يرتفعان على وجهين ، فَأَحَدُ الوجهين حَسَنٌ والآخر ضعيف . فأما الوجه الحسن ، فَأَنْ يكون محمولًا على الابتداء ، لأن معنى : إن زيدًا منطلق ، ( زيدٌ منطلق ) ، وإنَّ دخلت توكيدًا ، كأنه قال : زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو ، وفي القرآن مثله : ﴿ إِنَّ اللهَ بَرِىٓءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ .
وأما الوجه الآخر الضَّعيف ، فأن يكونَ محمولًا على الاسم المضمرِ في ( المنطلق ) و ( الظريف ) ، فإذا أردت ذلك ، فَأَحْسَنُهُ أن تقول : منطلقٌ هو وعمرٌو ، وإنّ زيدًا ظريفٌ هو وعمرٌو » .
وانظر : المقتضب ٤/ ١١١ – ١١٢ .
أقول : حَمَلَ الفارقيُّ العبارةَ على الوجه الذي سمّاه سيبويه وَجْهًا حسنًا .
وانظر : ابن يعيش ٨/ ٦٧ .
وفي المغني ٢/ ٥٢٧ : « يمتنع : إن زيدًا قائمٌ وعمرٌو ، إذا قدّمت ( عمرًا ) معطوفًا على المحل ، لا مبتدأ ، وأجاز هذه بعض البصريين » .

(٦) لم يُجِزْ سِيبَوَيْهِ الوَصْفَ على المحلِّ ، فقد قال في الكتاب ٢/ ١٤٧ : « هذا باب ما تستوى فيه الحروف =

وقد أجاز قوم أن يَصِفُوا[1] اسْمَ ( إنَّ ) على الموضع ، كما أجازوا العَطْفَ[2] ، وكذلك أجازوا التأكيدَ أَيْضًا قياسًا على العطف[3] .

وعندي أنَّ مَنْ كان هذا مَذْهَبُهُ في ( إنّ ) أو حَرْفِ[4] الجَرِّ ، جاز على قياسه ما حاولناه في المصدر ، فتقول : ( مررت بزيدٍ الظريفَ )[5] ، وتقول : ( يُعجبني ضَرْبُ زيدٍ وخالدًا عمرٌو ) ، وليس هذا في المصدر بِأَبْعَدَ منه مع ( إنّ ) ، فإذا أجازوه في ( إنّ ) فهو في هذا أَجْوَزُ . وتقول على ذلك : ( ضَرْبَ

---

= الخمسة ، وذلك قولك : إن زيدًا منطلق العاقلُ اللبيبُ ، فـ( العاقل اللبيب ) يرتفع على وجهين : على الاسم المضمر في ( منطلق ) كأنه بدل منه ، فيصير كقولك : مررت به زيد إذا أردت جواز : بِمَنْ مَرَرْتَ ؟ فكأنه قيل له : مَنْ ينطلق ؟ فقال : زيدٌ العاقلُ اللبيبُ .

وإن شاء رَفعه على : مررت به زيدٌ ، إذا كان جواب مَنْ هُوَ ؟ فتقول : زيدٌ ، كأنه قيل له : مَن هو ؟ فقال : العاقلُ اللبيبُ ، وإن شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب » .

وانظر : المقتضب ٤/ ١١٣ – ١١٤ ، والأصول ١/ ٣٠٤ .

(١) في (ك) : يوصف .

(٢) في ابن يعيش ٨/ ٦٨ : « وقد أُجْرَى الزجّاجُ الصفةَ مُجْرَى المعطوف ، يريد صفة الاسم المنصوب بـ( إنَّ ) ، وذلك أن سيبويه – ومن يرى رأيه – كان يُجَوِّزُ العطفَ على موضعه بالرفع ، ولا يُجَوِّزُ ذلك في الصفة لو قلت : إن زيدًا العاقلُ في الدار لم يَجُزْ » .

(٣) في الكتاب ٢/ ١٥٥ : « وَاعْلَمْ أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبونَ ، وإنك وزيدٌ ذاهبان ، وذاك أن معناه معنى الابتداء ، فَيُرَى أنه قال ( هُمْ ) ، كما قال : ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيًا » .

وفي الأصول ١/ ٣١٢ : « والكسائيّ يُجيزُ الرفع في الاسم الثاني مع الظاهر والمَكْنِيّ ، فإن رفعت اسم ( إنّ ) أو أكّدته أو أبدلت منه ، فالنصب عندنا ، لا يجوز غَيْرُه ، وإنما الرفع جاء عندنا على الغلط » .

« وقد قال الفراء : يجوز أن تقول : إنهم أجمعون قَوْمُكَ ، على الغلط ، لَمَّا كان معناه : هم أجمعون قَوْمُكَ ، وإنَّه نَفْسُهُ يقوم ، يجوز أن ترفع توكيد مالا يتبين فيه الإعراب ، وهو وأصحابه كثيرًا ما يقيسون على الأشياء الشاذة » .

وانظر : ابن يعيش ٨/٦٩ .

وفي المغني ٢/ ٥٣١ : « ومُرَادُهُ [ أي سيبويه ] بالغلط : ماعَبَّر عنه غَيْرُهُ بالتَّوَهُّم ، وذلك ظاهرٌ من كلامه ، ويوضحه إنشادُه البَيْتَ » .

(٤) في (ك) : حروف .

(٥) في الأصول ٢/ ٦٦ : « قولك : مررت بزيد ، وذهبت إلى عمرو ، ومُرّ بزيد ، وذُهِبَ إلى عمرو ، فتقول : إن موضع ( بزيد ) في : مررت بزيد ، منصوب ، وموضع ( إلى عمرو ) في : ذهبت إلى عمرو ، نصب ، وموضع ( بزيد ) في : مُرَّ بزيد رفع ، وإنما كان ذلك ، لأنك لو جعلت موضع ( مررت ) ما يقارب معناه من الأفعال المتعدية ، لكان ( زَيْدٌ ) منصوبًا نحو : أتيت زيدًا » .

الضاربِ [ عمرٌو ][1] المُكرِمَ زيدًا أحبَّ أَخواك )[2] ، كما تقول : ( إنّ زيدًا قائمٌ الظريفُ )[3] ، فتصف ( زيدًا ) على موضع ( إنّ ) وكذلك تقول : ( إن الزَّيْدين ذَاهِبُونَ أجمعون )[4] على موضع ( إنّ ) . وقد بَيَّنَّا هذا في كتابنا المَوْسُومِ بـ( استدراك الغَلَطِ في شرح كتاب سيبويه على بعض المتأخرين )[5] .

والذي عندي أنه [ هنا ][6] ضعيفٌ جِدًّا ، وهو مع ذلك أَجْوَزُ منه في باب ( إنَّ ) ، والفرق بينهما أَنَّ اتِّصَالَ المضاف [ بالمضاف ][7] إليه أَشَدُّ من اتِّصال ( إنّ ) بِاسْمِهَا ، وكُلَّمَا كان أَشَدَّ اتصالًا كان أَدْخَلَ في باب التأويل ، وإنما كان أشدَّ اتصالًا ، لأنه في المرتبة الرابعة ، والعامل في المرتبة الخامسة .

وذلك أَنَّ أَصْلَ المرتبة في الاتِّصال مَرْتَبَةُ حروفِ الاسمِ بَعْضِها ببعضٍ - كحروف ( جعفر ) [ في اتصال بعضها ببعض ][8] .

ثم المُرَكَّب ، وهُوَ في ثاني مرتبةٍ؛ لأنه يُغَيِّر له[9] إعرابُ الكلمة بالبناء مع الكلمة الأخرى ، ويَذْهَبُ منها التنوينُ حتى يصير مَحَلُّ الثانية من الأولى مَحَلَّ بعض حروف ( جعفر ) من بعض ، وذلك نحو ( خَمْسَةَ عَشَرَ ) ، و( حَضْرَمَوْتَ ) ، ذَهَب بالتركيب الإعرابُ ، وَبَدَّلْتَ منه البناءَ ، وذَهَبَ تنوينُها ، وحَلَّتْ [ ١٩/ك ] الكلمةُ الثانيةُ مَحَلَّهُ منها ، وكذلك منزلة حرف النفي في ( لا رَجُلَ )[10] .

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من (ك) .

(٢) صار ( الضارب ) في هذه العبارة مضافًا إليه في اللفظ ، مفعولًا به في المعنى ، و( المُكرم ) صفة له على الموضع .

(٣) ( الظريف ) صفة لاسم إنَّ على الموضع .

(٤) ( أجمعون ) توكيد للزيدين على الموضع .

(٥) في (ك) : السيرافي . وفي (ت) فسّرت كلمة ( المتأخرين ) في الحاشية بكلمة ( السيرافي ) والكتاب الذي أشار إليه مفقود .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٩) في (ك) : مغير له .

(١٠) بحث ابن السرّاج مسألة الفصل في كتابه دون التحديد الذي أورده الفارقي . ففي ١/ ٤٩١ قال :=

ثم ( الصلة والموصول ) ، وإنما جعلناه[1] في المرتبة الثالثة ، وإن لم يكن فيه تنوين يعاقبه الثاني[2] ، فهي[3] ؛ على تقديرٍ آكَدُ منه ، إذ كان لا معنى للأول إلا بالثاني ، وهو على تقدير الجزء منه كالمُرَكَّب ؛ بدليل أنّه لا يُفصل بينه وبين الموصول باسم ولا فعل ولا ظرفٍ ولا حرف[4] ، كما يُفْعَلُ ذلك[5] بالمركب ، وبحروف الكلمة الواحدة .

ثم المرتبة الرابعة وهي ( المضاف ) ، وإنما كان له اتِّصَالٌ بالأوّل [ كالجزء منه ][6] لأنه قد حَلَّ مَحَلَّ الجزء منه ، وهو التنوين[7] ، فَقُدِّر تقدير ما قد اتصل بالأوَّل اتِّصالَ التنوين الذي عاقبه في محله ، وكان المضاف أنقصَ من المركب لأمرين :

**أحدهما** : أَنَّ معنى كل كلمة من المضاف والمضاف إليه يَتِمُّ بغير الأخرى[8] ، وتَدُلُّ على ما وُضِعَتْ له من المعنى .

**والآخر** : أنه يجوز أن تفصل بين المضاف والمضاف [ إليه ][9] بالظرف إجماعًا ، وتفصل بينهما بمفعول وغيره مما ليس بظرفٍ – على الخلاف[10] .

---

= « لكنك لا يجوز أن تفصل بين ( خمسةَ ) و ( عشرَ ) في قولك : خمسةَ عشرَ ، كذلك لا يجوز أن تفصلِ بين ( لا ) وبين ما بُنِيَ معها » . وقال في ١/ ٤٩٢ : « مِن قِبَلِ أن المضاف لا يُجعل مع غيره بمنزلة ( خمسة عشرَ ) فإذا قلت : لا مَاءَ ، ولا لَبَنَ ، ثم وصفت اللبن ، فأنت بالخيار في التنوين وتركه ، فإن جعلت الصفة للماء لم يكن إلا منونًا ؛ لأنه لا يُفصل بين الشيئين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد .

(١) أي الموصول .

(٢) أي الصلة .

(٣) في (ك) : فهو .

(٤) انظر : الأصول ٢/ ٢٣٢ وص ١٤ من كتاب الفارقي .

(٥) أي لا يفصل .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٧) في ابن يعيش ٣/ ١٩ : « الفصل بين المضاف والمضاف إليه قَبِيحٌ ؛ لأنهما كالشيء الواحد ، فالمضاف إليه من تمام المضاف ، يقوم مقام التنوين ويعاقبه » .

وانظر : الإنصاف ٢/ ٤٣١ .

(٨) في (ك) : الآخر .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من (ت) فأخذ من (ك) .

(١٠) أجاز سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور ، وباسم يقتضي الإضافة ، ولم يجوِّزه في اختيار الكلام . =

فالإجماع نحو قول الشاعر[1] :

كأنَّ أصواتَ مِن إيغالِهِنّ بنا أَواخرِ المَيْسِ ، أَصْوَاتُ الفراريج[2]

والتقدير : ( كأَنَّ أصواتَ أواخرِ المَيْس أصواتُ الفراريجِ من إيغالِهِنَّ بنا ) ، ولكنْ فَصَلَ بين المضافِ ، والمضاف إليه بالظرف .

والفصل على الخلاف كقول الشاعر[3] :

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزادَه[4]

أي زجَّ أبي مزادةَ القلوصَ .

---

=انظر الكتاب ١/ ١٧٨- ١٨٠.

وأورد ابن الأنباري الخلاف في هذه المسألة في ( الإنصاف ) : المسألة السِّتُّون (٢/ ٤٢٧) وقد ذكر أن رأيَ الكوفيين جوازُ الفصل بغير الظرف وحرف الخفض، أما رأي البصريين فهو عدم جواز الفصل بغير الظرف وحرف الجر؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد.

(١) هو ذو الرمة ، والبيت من البسيط، من قصيدة في ديوانه (٢/ ٩٩٦) وفيه: (أنقاض) بدل (أصوات). وهو من شواهد سيبويه على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور، وعَلَّق عليه سيبويه بأنه قبيح.

انظر : الكتاب ١/ ١٧٩، والمقتضب ٤/ ٣٧٦، والبغداديات ٥٦٢ ، وحجة ابن خالويه ١٢٥، واللامات ١٠٩، والخصائص ٤/ ٤٠٤، وابن يعيش ٣/ ٧٧، والإفصاح ١٢٨، والإنصاف ٢/ ٤٣٣، وأسرار البلاغة ٧١، والخزانة ٤/ ٨٠ وروي فيها (إنقاض)، والأعلم ١/ ٩٢ و ٣٤٧.

(٢) (الإيغال): الإبعاد -والضمير للإبل في بيت قبله - و (الأواخر): جمع آخرة، وهي آخرة الرَّحْلِ، وهو العود الذي في آخر الرَّحْلِ الذي يستند إليه الراكب. و (المَيْس)- بفتح الميم- شَجَرٌ يُتَّخذ منه الرحال والأقتاب. و (الفراريج): جمع فَرُّوجة وهي صغار الدجاج .

الشاهد في البيت: الفصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخرَ)، بالجار والمجرور (من إيغالهن بنا).

(٣) من مجزوء الكامل ، لم يُعْرَفْ له قائلٌ ، ولم يُعْرَفْ له سابقٌ أو لَاحِقٌ . قال ابن خلف : « هذا البيت يُرْوَىٰ لبعض المدنيين المولدين، وقيل: لبعض المؤنثين ممن لا يحتج بشعره» وهذا البيت لم يعتمد عليه مُتْقِنُو كتاب سيبويه، حتى قال السيرافي : لم يُثْبِتْهُ أحد من أهل الرواية وهو من زيادات أبي الحَسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه، فأدخله بعض النُّسَّاخ في بعض النسخ:

انظر : الخزانة ٤/ ٤١٥، والبيت في معاني القرآن للفراء ١/ ٣٥٨ و ٢/ ٨١ برواية أخرى هي:

فزججتُها مُتَمَكِّنًا زَجَّ القلوصَ أبي مَزادَه

وقال الفراء : وهذا مما كان يقوله نَحْوِيُّو أهل الحجاز ، ولم نَجدْ مثلَهُ في العربية ، وقال : باطل ، والصواب زجَّ القلوصَ أبو مزادَه » .

وانظر البيت في : الخصائص ٢/ ٤٠٦، وسر الصناعة ١/ ١١، والإنصاف ٢/ ٤٢٧، والبيان ١/ ٣٤٢، والإفصاح: ١١٦، وابن يعيش ٣/ ١٩، والمقرّب ١/ ٥٤، والأعلم ١/ ٨٨ .

والشاهد فيه : أنه فصل بين المضاف (زَجَّ) والمضاف إليه (أبي مزاده) بالمفعول به (القَلُوصَ) .

(٤) (الزَّج) : مصدر قولك : زَججتُه إذا طَعَنْتَهُ بالزُّجِّ ، وهي الحديدة التي في أسفل الرمح . و (القلوص) بفتح القاف : الناقة الشابة . و (أبو مزادة) : كُنْيَةُ رجل .

ومثله بيت الفرزدق[1] :

وَقَدْ مَاتَ خَيْرَاهُمْ فَلَمْ يُهْلِكَاهُمُ ... عَشِيَّةَ بَانَا رَهْطِ كَعْبٍ وَحَاتِمِ

أراد : ( عَشِيَّةَ رَهْطِ كعب وحاتم بَانَا ) ، ففصل بالفعل بين المضاف والمضاف إليه ، وفي تقديم هذا الفعل[2] – وهو في لفظ المثنى – على فاعله نَظَرٌ .

والشيخ أبو الحسن عَلِيُّ بْنُ عيسى[3] – أَيَّدَهُ اللهُ – يذهب فيه إلى أنه أَبْدَلَ ( رهط كعب ) من قوله : ( بانا ) ، قال : لأنه وإن كان فعلًا ، و ( رهط ) اسمًا ، فالفعل في تأويل المصدر ، كأنه قال : ( عَشِيَّةَ بَيْنُونَتِهِمْ ) ، فهو من البدل الذى يشتمل على المعنى .

وإنما يدعوه إلى هذا التأويل حِيَاطَةُ المذهب في قُبْحِ الفصل بغير الظرف ، وليس عندي أن هذا يجوز في البدل ، وإن جاز أن يعطف الاسم على الفعل[4] في مثل قوله[5] :

---

(١) البيت من الطويل ، وهو في ديوان الفرزدق ( ط صادر ) ٢/ ٢٠٦ من قصيدة مطلعها :

بِفَيِ الشَّامِتِينَ الصَّخْرُ إنْ كان مَسَّنِي ... رَزِيَّةُ شِبْلَي مُخْدِرٍ في الضَّرَاغِمِ

وَفي النوادر (٣٥) ، وفي شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٢ ، وفي حواشيه قال المحقق : إن البيت للفرزدق يَرْثِي ابْنَيْهِ . والإشارة إلى كعب بن مَامَةَ الإياديّ وحاتمِ الطائيّ . والشاهد فيه سيأتي فيما يلي من كلام الفارقي .

(٢) في (ك) : وقد تقدم هذا الفعل .

(٣) انظر ترجمته في ص : ٤٨ .

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء : ١/ ٢١٤ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ١٦٧ . وأوضح المسالك : ٣/ ٦١ . وفي الهمع : ٢/ ١٤٠ : « ويجوز عطف الاسم على الفعل ... ومنع المازني والمبرّد والزجاج عطف الاسم على الفعل وعكسه لأن العطف أخو التثنية ، فكما لا ينضم فيها فعل إلى اسم فكذا لا يعطف أحدهما على الآخر ، وقال السهيلي : يحسن عطف الاسم على الفعل ، ويقبح عكسه ، لأنه في الصورة الأولى عامل لاعتماده على ما قبله فأشبه الفعل » .

(٥) هو رجز لم أعثر له على قائل وقبله :

باتَ يُعشيها بعضب باتر

استشهد به الفراء – في معاني القرآن ٢/ ١٩٨ في تفسيره للآية الكريمة (٣) من سورة الأنبياء – على عطف =

الاسم على الفعل .

يَقْصِدُ في أَسْوُقِهَا وَجَائِرُ[1]

لِضِيقِ البدل وسَعَةِ العطف ، وقد تَقَصَّيْنَاهُ في كتابنا الموسوم بـ( تفسير أبيات كتاب سيبويه )[2] [ ٢٠/ك ] بما فيه كفايةٌ وغنًى عن إعادته هاهنا ، فكُلُّ هذا الفصل بغير الظرف عندي ممتنعٌ ، وفي الظرف جائزٌ ، وهو مذهب سيبويه[3] .

وليس شيء من هذا يجوز أن يُفْرَقَ به بين الصلة والموصول ، كما جاز في المضاف [ والمضاف إليه ][4] ؛ لأنه أَشَدُّ اتِّصَالًا ، وأَدْخَلُ في تمام الأول[5] ، وما كان كذلك كان من الفصل أَبْعَدَ .

ثم المرتبة الخامسة : وهي العامل والمعمول ، لأن له به اتِّصَالًا حَسَبَ[6] اقتضائه له ، وانعقاده به ، وهو عَلَى أَدْوَنَ مِنْ منزلة المضاف ، لأنه لم يُعَاقِبْ جُزْءًا من الكلمة ، كالمضاف الذي عاقب التنوين ، ولا هو مِمَّا يمتنع فيه الفصل بينهما بظرف ولا مفعول ولا غيرهما ، مما له تَعَلُّقٌ بالكلام .

فقد بَانَ بهذه الأصول التي قَدَّمْنَاهَا أَنَّ اتِّصالَ العاملِ بالمعمول دُونَ اتصالِ المضاف بالمضاف إليه .

---

= وفي أمالي ابن الشجري ٢/ ١٦٧ ، ورد : بات يغشيها ، وفي البيان : ٢/ ٤٥١ :

بات يغشيها بسيف باتـر يقصد في أسؤمها وجائر

وقال محقق البيان : ( إن هذا الرجز ينسب لأبي ذؤيب الهذلي ) . ولم أعثر عليه في ديوان أبي ذؤيب . وهو في شرح الرضي للكافية ١/ ٣٢٨ وقد ورد فيه : يغشيها بدل يعشيها وأسؤقها بدل أسوقها ، وجائر بدل جائر . وانظر : الخزانة ٥/ ١٤٠ ، وضبط فيه جائز بالكسر ، والبيت في اللسان : عشا .

والشاهد فيه : عطف جائر على يقصد .

(١) الظاهر أنه يريد إبِلًا أخذ يعقرها ، فيضرب بالسيف في سُوقِهَا فيقصد السَّيْفُ ، ويُصِيبُ السُّوقَ تارةً ، وتارةً يَجُوزُ عن القصد .

(٢) الكتاب من كتب الفارقي المفقودة .

(٣) انظر ترجمته في ص : ٤٢ .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ت) فأخذ (ك) .

(٥) أي الموصول .

(٦) في (ك) : بحسب .

فَمَنْ كان مِنْ مَذْهَبِهِ أن يُجيز الصفة على الموضع في باب ( إنَّ ) – وهو عاملٌ ومعمول لا غير ؛ قياسًا على العطف – فيجب على أَصْله أن يكون العطفُ على الموضع في باب المضاف والمضاف إليه أَقْرَبَ وأَسْهَلَ لشدة اتِّصاله به ، ولأنّ المضافَ والمضاف إليه أَقْرَبُ إلى بابٍ يقع الإجماع فيه على مثل هذا ، وهو باب النفي الذي هو من قسم[1] المُرَكَّبات[2] ، في المرتبة الثانية من منزلة الاتصال .

ولا خِلَافَ أَنَّ ( لا رَجُلَ ) يجوز الوصف فيه على الموضع[3] ؛ لشِدَّةِ اتِّصال الحرف بالاسم ، حتى كأنه جزء منه[4] ، فالمضاف إلى هذا الباب المُجْمَع[5] عليه أَقْرَبُ من [ إنّ ][6] التي هي عاملةٌ ومعمولٌ ، وهو عندي ضعيفٌ مع المضاف أَيْضًا ؛ لِمَا بَيَّنَّا من جواز الفصل مع ضيق التأويل في الوصف وسَعَتِهِ في العطف ، وهذا كُلُّهُ بَيِّنٌ لا إشكالَ فيه[7] فَنُبَيِّنُهُ ، فإنه مثال لك ، في أبواب كثيرة ؛ لشدة الحاجة إليها ، وكثرة الاعتماد عليها ، وفيها معونةٌ وإيضاحٌ – إن شاء الله .

---

(١) في (ك) : القسم الثاني من مرتبة المركبات من الاتصال .

(٢) عنى به (لا) النافية للجنس واسمها .

(٣) في الكتاب ٢/ ٢٩٢ : « وتقول : لا مِثْلَهُ رَجُلٌ ، إذا حملته على الموضع كما قال بعض العرب : لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله ، وإن شئت حملته على (لا) فنوَّنته ونصبته ، وإن شئت قلت : لا مِثْلَه رجلًا ، على قوله : لي مِثْلُه غلامًا » .

وفي ص ٢٩٣ : « وقال الخليل : يَدُلُّكَ على أنَّ ( لا رجلَ ) في موضع اسم مبتدأ مرفوع قولك : لا رَجَلَ أَفْضَلُ منك ، كأنك قلت : زيدٌ أفضل منك » .

وانظر : المقتضب ٤/ ٣٦٩ .

وفي الأصول ١/ ٤٦٩ : « والوجه الثالث : أن تجعل النعت على الموضع فترفع ، لأن (لا) وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ ، فتقول : لا رَجُلَ ظريفٌ ، فتُجري ( ظريف ) على الموضع » .

وانظر : الإيضاح ١/ ٢٤٠ .

(٤) في الكتاب ٢/ ٢٧٥ – ٢٧٦ : « واعلم أن (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء ، كما أنك إذا قلت : هل مِنْ رَجُلٍ ، فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ ... والدليل على أن ( لا رجلَ ) في موضع اسم مبتدأ ، و( ما مِنْ رَجُلٍ ) في موضع اسم مبتدأ – في لغة بني تميم – قَوْلُ العرب وأَهْل الحجاز : لا رجلَ أفضلُ منك » .

وانظر تفصيل ذلك في : ابن يعيش ٢/ ١٠٨ .

(٥) في (ك) : الجمع .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٧) في (ك) : لاشك فيه .

فإن رفعتَ[1] ( المكرم ) من هذه المسألة[2] مع حذف المفعول من ( الضارب )[3] ومن ( الضَّرْب )[4] كان رفعُه جائزًا على وجهين :

**أحدهما** : أَنْ تُظْهِرَ في ( الضارب ) ( هاءً ) تعود إلى الألف واللام ، ويكون ( المُكْرِمُ ) مرفوعًا بأنه فاعل ( الضَّرْب )[5] الذي في صلة الألف واللام ، فيكون حينئذ ( زيدًا ) هو آخِرَ صلة الألف واللام ، وذلك قولك : ( ضَرْبَ الضارِبِه المُكرِمُ زيدًا أحبَّ أُخواكَ ) .

ويجوز حذفُ ( الهاء )[6] مع إرادتِها ، على مذهب من يرى ذلك فيها مع الألف واللام ؛ تَشْبِيهًا بحذفها مع ( الذي ) ، وهو قبيحٌ بما قَدَّمْنَاهُ[7] وإنما نُكَرِّرُ ذِكْرَهُ لِأَنَّا بسبيلٍ من التفريع ، ولا يحسن أن نَمُرَّ بمذهبٍ مِثْلِه ، فَلَا نَذْكَره .

**والآخر** من وَجْهَيْ الرفع : أن ترفعه على أن يكون فاعلَ المصدرِ ، ويكون ( الضارب ) في تأويلِ مفعول ، فيكون حينئذٍ خارجًا [ ٢١/ك ] على صلة ( الضارب ) ، ويكون آخِرُ صِلَةِ ( الضارب ) آخِرَ حروفه .

فعلى الوجه الأول : لا يجوز أن يتقدم ( المُكْرِمُ ) على ( الضارب )[8] ، لأنه من صلته ، ولا يتقدم بعض الصلة على الموصول .

وعلى الوجه الثاني : يجوز تقديمه [ على ( الضارب ) ][9] ، فَتُضِيفُ إليه المصدر ، فتقول : ( ضَرْبَ المُكرِمِ زيدًا الضارِبَ أُحبَّ أُخواكَ ) ، ولا يجوز

---

(١) في (ك) : حذفت .

(٢) أي : ضَربَ الضاربِ عمرًا المكرمِ زيدًا أحبَّ أخواك .

(٣) أي : عمرًا .

(٤) أي : المكرم : الذي صار مرفوعًا ، و لم يَعُدْ مفعولًا للضَّرب ، فتصبح المسألة : ضَرْبَ الضارِبِ المكرمُ زيدًا أحبَّ أخواك .

(٥) أي : الضارب .

(٦) في (ك) : هذه الهاء .

(٧) انظر ص : ٧٤ – ٧٥ .

(٨) فلا تقول : ضَرْب المكرمُ زيدًا الضاربِه أُحبَّ أُخواك .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

تقديمُه على المصدر[1] ؛ لأنه في صلته ، ولا تتقدم الصلةُ ، ولا شَيْءٌ منها على الموصول .

فإن قال قائل : فهل يجوز رفع المصدر ؟ قيل : ذلك جائزٌ مع إظهار الهاء في ( أحبَّ ) ، فتقول : ( ضَرْبُ الضاربِ المكرمَ زيدًا أَحبَّه أَخواكَ ) .

ويجوز حذفها على من قال : ( زيدٌ ضَرَبْتُ ) ، وهو ضعيف ؛ لأن حذف الهاء في الخبر أَضْعَفُ منه في الصفة ، وهو في الصفة أَضْعَفُ منه في الصلة ، وهو في الصلة قَوِيٌّ حَسَنٌ[2] – على ما تقدم من بياننا[3] .

ونظير حذفه[4] من الخبر قول الشاعر[5] :

---

(١) فلا تقول : المكرمُ زيدًا ضَربَ الضاربِ أَحبَّ أَخواك .

(٢) في الكتاب ١/ ٨٦ : « وزعموا أن بعض العرب يقول : شَهْرٌ ثَرَى وشَهْرٌ تَرَى ، وشَهْرٌ مَرْعَى ، يريد ( فيه ) ، وقال :

ثلاثٌ كلهُن قتلتَ عمدًا فَأَخزى اللهُ رَابِعَةً تعودُ

فهذا ضعيف ، والوجه الأكثر الأعرف النصب ، وإنما شبَّهوه بقولهم : الذي رأيتُ فلانٌ . حيث لم يذكروا الهاء ، وهو في هذا أَحْسَنُ ، لأن ( رأيت ) تمام الاسم ، به يَتِمُّ ، وليس بخبر ولا صفة ، فكرهوا طُولَهُ ، حيث كان بمنزلة اسم واحد ، كما كرهوا طُولَ : اشهيبَاب فقالوا : اشْهِبَاب ، وهو في الوصف أمثل منه في الخبر ، وهو على ذلك ضعيف ، ليس كَحُسْنِهِ بالهاء ، لأنه في موضع ما هو من الاسم ، وما يجري عليه ، وليس بمنقطع منه خبرًا مبنيًّا عليه ولا مبتدأ ، فضارع ما يكون من تمام الاسم ، وإن لم يكن تمامًا له ، ولا منه في البناء » .

وانظر في هذه المسألة : ابن الشجري ١/ ٥ و ٩٤ و ٣٢٦ ، والبيان ١/ ١٢٧ .

(٣) انظر ص : ٥٩ – ٦٠ .

(٤) في (ك) : حذفها .

(٥) البيت لأبي النجم العِجْلِيّ : وهو من شواهد سيبويه ١/ ٨٥ : « وقال : ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنيًّا على الاسم ، ولا يذكر علامة إضمار الأول ، حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ، ومن حال بناء الاسم عليه ، ويشغله بغير الأول ، حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ، ولكنه قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيف في الكلام . قال الشاعر وهو أبو النجم العجلي [ البيت ] فهذا ضعيف ، وهو بمنزلته في غير الشعر ، لأن النصب لا يَكْسِرُ البيت ، ولا يُخِلُّ به تَرْكُ إظهار الهاء . وكأنه قال : كُلُّهُ غَيْرُ مصنوع » .

وقد رَوَى الفراء البيت في معاني القرآن ١/ ١٤٠ و ٢٤٢ و ٢/ ٩٥ :

قد علقت أمّ الخيار تَدَّعِي عَلَيَّ ذنبا كُلُّهُ لم أصنعِ

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصنَعِ[١]

أراد : ( أَصْنَعْهُ ) .

**تقدير [ أصل ][٢] المسألة :**

( أحب أخواك [ أنْ ][٣] ضَرَبَ رَجْلٌ ضَرَبَ رَجُلًا أَكْرَمَ زَيدًا ) .

فهذا بيان ما تحتمله المسألة من البيان والتفريع[٤] في غالب أمرها ، وَصَلَوَاتُهُ[٥] على محمد وآله .

= وقال في ١/ ١٣٩ : « ومما يشبه الاستفهام – مما يرفع إذا تأخر عنه الفعل الذي يقع عليه – قولهم : كُلُّ الناس ضربتُ ، وذلك أن في ( كُلّ ) معني : هل أحد إلا ضَرَبْتُ ؟ ومثل معنى أيُّ رجل لم أَضْرِب ؟ وأيُّ بلدةٍ لم أَدْخُلْ ؟ ألا ترى أنك إذا قلت : كُلُّ الناس ضَرَبْتُ كان فيها معنى : ما منهم أحد إلا قد ضَرَبْتُ ، ومعنى : أيُّهُم لم أضرب ؟ » . وفي ص ٢٤٢ : « وأَنْشَدَنِيهِ بَعْضُ بني أَسَدٍ نَصْبًا » .

وانظر البيت في : الخصائص ١/ ٢٩٢ و ٣/ ٦١ ، وفي أمالي ابن الشجري ١/ ٨ ، والبيان ١/ ٤١٤ ودلائل الإعجاز : ١٩٤ ، وأسرار البلاغة ٣٣٨ ، وشرح الرضي للكافية ١/ ١٦٤ ، والمغني ١/ ٢٢٠ و ٢/ ٥٥٢ و ٦٧٦ والخزانة ١/ ٣٥٩ ، والهمع ١/ ٩٧ ، والأعلم ١/ ٣١ و ٣١٨ ، والدرر ١/ ٧٣ .

(١) ( أم الخيار ) : زَوْجُهُ . و ( الذنب ) : الصَّلَعُ والشَّيْبُ والشيخوخة .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من (ك) .

(٤) في (ك) : التفرع والبيان .

(٥) في (ك) : والحمد لله وصلواته .

# مسألة رابعة[1]

قال أبو العباس : ( وتقول : سَرَّ الشَّارِبُ المُطعِمُهُ طَعامَكَ شَرابَكَ زَيدًا ) .
تقديرها : ( سَرَّ الذي شَرِبَ المُطْعِمُهُ طَعَامَك شَرَابَكَ [ زيدًا ][2] )[3] .

فـ( الشراب ) ينتصب بـ[ الشرب ][4] ، و ( المُطعِم ) يرتفع بالفعل الذي في [ الشارب ][5] ، و ( الطعام ) ينتصب[6] بالفعل الذي في ( المطعم ) ، وكُلُّهُ اسْمٌ واحدٌ .

قال سعيد بن سعيد الفارقي :

بيان هذه المسألة على الأصول المتقدمة أَنْ يكون ( سَرَّ ) فعلًا ماضيًا[7] ، وفاعله ( الشَّارِبُ ) ، وآخر صلة ( الشاربُ ) قونت : ( شرابَك ) . و ( زيدًا ) مفعول ( سَرَّ )[8] .

كأنك تقول إذا أردت بيانه : ( سَرَّ عمرٌو زيدًا ) ، فترفع[9] ( الشَّارب ) مع صلته ، وتجعل[10] مكانه مفردًا ؛ لِيَتَبَيَّنَ لك مَوْقِعُهُ مما قبله ، واتِّصَالُه بما بعده ، و ( الهاء ) من ( المُطعِمُه ) عائدة إلى الألف واللام [ منه ، أعني من

---

(١) المسألة في : المقتضب ١/ ١٨ .
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .
(٣) هذا التقدير غير موجود في المقتضب .
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) ، وفي المقتضب ١/ ١٨ : الشَّارب .
(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من المقتضب ١/ ١٨ .
(٦) في المقتضب ١/ ١٨ : ونصبتَ الطعام .
(٧) في الأصل : فعل ماض .
(٨) في (ك) : لسر .
(٩) أي تحذف .
(١٠) في (ك) : وتجعل زيدًا مكانه .

[ الشارب ][1] ، و ( المطعمه ) فاعل ( الشرب ) ، والعائد إلى الألف واللام ][2] ضميرُ فاعلٍ مستترٌ في ( المطعم ) ، ومفعوله ( طعامَك ) ، وهو آخر صلة ( المُطْعِم ) وهو[3] في صلة ( الشارب ) ، لأنه فاعل ( الشرب ) .

فهذا بيان ما ذكره أبو العباس .

**التفريع على المسألة :**

يجوز تقديم ( شرابَك ) على ( المُطعمه طعامَك زيدًا ) ، [ فتقول : ( سرَّ الشَّارِبُ شرَابَك المُطعِمُه طَعامَك زَيدًا ) ][4] ؛ لأن ( الشرابَ ) [ من صلة ( الشَّارِبِ ) ، وهو مفعوله ، و( المُطعِمُه ) [ ٧/ت ] من صلة ( الشارب ) وهو فاعله ، وإذا كانا جميعًا في الصلة ، جاز تقديم أحدهما على الآخر[5] .

ولا ][6] يجوز تقديمُه[7] [ على ( الشَّارب ) ؛ لأنه من صلته[8] ، وكذلك لا يجوز ][9] تقديم ( طَعامَكَ )[10] على ( المُطعِمُه ) ، لأنه من صلته[11] ، وبعضُ الصلة لا يُقَدَّمُ على الموصول[12] .

---

(١) من تصحيحي ، فهي في (ت) تبدو وكأنها الشاذ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٣) أي المطعم .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٥) انظر ص ٦١ – ٦٢ .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٧) الهاء عائدة إلى شرَابَك . وفي (ك) : تقديم .

(٨) فلا يجوز تقديم الصلة أو بعضها على الموصول . انظر ص : ٦٠ .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(١٠) في (ك) : شرَابَك .

(١١) من هنا يبتدئ خَلَلٌ في النسخة (ك) فقد أسقط الناسخ عددًا كبيرًا من الجمل والعبارات لا فائدة من إثباتها .

(١٢) انظر ص ٦٠ .

ولا يجوز تقديم ( شرَابَك ) على ( طَعامَك )[1] ، لأن ( طَعامَك ) هو آخرُ صِلَةِ ( المُطعِم ) ، و ( شَرابَك ) ليس من صلته وإنما هو من صلة ( الشَّارب ) وهو منتهى صلته ، ولا يدخل شيء من صلة موصول في صلة موصول آخر ؛ لما قَدَّمْنَاهُ من تداخل الكلام وتخليطه[2] ، فلا يُخَلَّصُ فيه بعض الأسماء من بعض .

ويجوز تقديم ( زيدًا ) على ( الشَّارب ) ؛ لأنه مفعول ( سَرَّ ) و ( الشَّارب ) بكماله فاعل ( سَرَّ ) ، وليس ( زيدًا ) داخلًا في شيء من الصِّلَاتِ ، وإذا لم يكن داخلًا فيها جاز تقديمه عليها .

ويجوز تقديمه أيضًا على ( سَرَّ ) ؛ لأن ( سَرَّ ) فعلٌ متصرفٌ ، فتقول ( سَرَّ [ زيدًا ][3] الشَّاربُ المُطعِمُه طَعامَكَ [ شَرَابَكَ ] )[4] ، إذا قَدَّمْتَهُ على الشارب و ( زيدًا سرَّ الشاربُ المُطعمه طَعامَك [ شرابك ][5] )، إذا قَدَّمْتَهُ على ( سَرَّ ) [ ٢٢/ك ] .

وبَيَانُ ذلك أيضًا أَنْ تُبْدِلَ من كلِّ اسمٍ في هذا الكلام[6] .

## ذكر الإبدال مما في المسألة :

إذا أَبْدَلْتَ من ( الشَّارِبِ ) قلت : ( سَرَّ الشَّارِبُ المُطعِمُه طَعامَكَ شَرابكَ عمرٌو زيدًا ) : جعلت ( عَمْرًا ) بدلًا من ( الشَّارب ) و ( زيدًا ) مفعول ( سَرَّ ) .

ويجوز أَنْ يُجْعَلَ ( عمرٌو ) بعد ( زيدًا ) على أنه أيضًا بدل من ( الشَّارب ) ؛ لأن جميع ذلك من معمول ( سَرَّ ) ، فتقول : ( سَرَّ الشَّارِبُ المُطعِمُه طَعامَكَ شَرابَكَ زيدًا عمرٌو ) .

---

(١) فلا تقول : سَرَّ الشارِب المُطعمُه شَرابَك طَعامَكَ زيدًا .

(٢) انظر ص ٥٦ – ٥٧ .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادةٌ مني لتمام العبارة .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادةٌ مني لتمام العبارة .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة مني لتمام العبارة .

(٦) هنا نهاية الخلل الذي تحدثنا عنه في الحاشية رقم (١١) من ص ١٠٦ .

ومَنْزِلَةُ الفَرْق[1] بين البدل والمُبدل منه بمنزلة الفرق بين الصفة والموصوف ؛ أَلَا تَرَىٰ أنك تقول : ( ضَرَبَ أُخوك زيدًا الظريفُ ) ، ترفع ( الظَّريف ) ؛ لأنه صفة ( الأخ ) ، وكذلك لو أَبْدَلْتَ ، فقلت : ( ضَرَبَ أُخوكَ زيدًا عمرٌو ) .

ولا يجوز أن يُقَدَّمَ ( عمرٌو ) - الذي هو بدل من ( الشَّارب ) - على ( شَرَابَك ) ، ولا على شيء قَبْلَهُ ، لأنه لا يُبْدَلُ من الموصول إلا عند انتهاء الصلة ، وانتهاءُ صلة ( الشارب ) ( شَرَابَكَ ) فلا يجوز البدل منها قبل تمامها .

وإن[2] أَبْدَلْتَ من ( المُطعِمه ) قلت : ( سَرَّ الشَّاربُ المُطعِمُه طَعامَك بكرٌ شَرابكَ عمْرٌو زَيْدًا ) ، فتجعل ( بكرًا ) بدلًا من ( المُطعِمُه ) ، وإنما أوقعته بعد ( طَعامَك ) ؛ لأنه آخر صلة ( المُطعِم ) ، ولا يجوز البدل من الموصول حتى تَتِمَّ الصلة[3] .

ويجوز أَنْ تُوقِعَ البَدَلَ من ( المُطعم ) بعد ( شَرابكَ ) ، لأن ( شَرابك ) هو في صلة ( الشَّاربِ ) ، والبدل من ( المُطعِم ) أيْضًا في صلة ( الشَّارِب ) ، ولا بَأْسَ بتقدم[4] بعض الصلة على بعض .

فلو قلت : ( سَرَّ الشَّارِبُ المُطعِمُه [ طَعامَك ][5] شَرَابَكَ بكرٌ عمرٌو زيدًا ) لكان ( بكرٌ ) بَدَلًا من ( المُطعِم ) ، و ( عمرٌو ) بَدَلًا من ( الشَّارب ) و ( زيدًا ) مفعول ( سَرَّ ) و ( بكرٌ ) حِينَئِذٍ آخرُ صلة ( الشَّارب ) و ( عمرٌو ) خارجٌ عنها - على ما بينَّا أَوَّلًا ، ولا يجوز تقديمُه[6] - على هذا - على ( بكرٌ ) ، ولا على ما قبله .

---

(١) الفرق هنا بمعنى الفصل . انظر : الخصائص - باب الفروق والفصول ٢/ ٣٩٠ .
(٢) في (ك) : فإن .
(٣) انظر كلامه على ذلك فيما تقدم من هذه الصفحة .
(٤) في (ك) : بتقديم .
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .
(٦) أي : عمرو .

ويوضح ذلك لك : أنك لو رَفَعْتَ[1] ( المُطعِم ) ، وأوقعت مَوْقِعَهُ اسْمًا ، لجاز أن تبدل منه بعد ( شَرابَكَ ) وقبله ، لو قلت : ( سَرَّ الشَّارِبُ أُخوه شَرابكَ بَكرٌ زيدًا )[2] لجاز ؛ لأَن الجميع في صلة ( الشَّارب ) ، وصار هذا بمنزلة قولك : ( سَرَّ الشَّارِبُ شَرابَكَ أُخوه )[3] إذا قَدَّمْتَ ( الشَّراب ) ، و ( سَرَّ الشَّارِبُ أُخوه شَرابَكَ ) إذا أُخَّرْتَ ( الشَّرابَ ) .

فَقَدْ بَانَ لك هذه الأَبْدَال ، ما يَصِحُّ أن يتقدمَ منها ، وما يتأخر ، وما يمتنع فيه ذلك ، وَبَانَ لك آخرُ كُلِّ صلة ، وتَمَامُ كُلِّ موصول .

فإن قيل : هل يجوز جعل ( الكاف ) موضع ( الهاء ) في ( المطعمه ) ؟

قيل : هذا يجوز عليه ، هو أن تجعل ضميرًا آخر يعود إلى الألف واللام في ( الشَّارب ) .

والآخر الذي يمتنع عليه هو [ ألّا ][4] تجعل بَدَلَهُ ضميرًا آخر يعود إلى الألف واللام ، فلا يَصِحُّ ذلك ، لأن العائد لابُدَّ منه ، فإذا لم يكن في الصلة عائدٌ فَسَدَتْ .

وتقدير العائد في المسألة على وجوه : منها : أن تجعل في قولك : ( طَعامَكَ ) ( هاءً ) بدلًا من ( الكاف ) ، فتقول : ( سَرَّ الشَّارِبُ المُطعِمُ[5] طَعامَهُ شَرابَكَ زيدًا ) ، فتكون الهاء من ( طعامه ) تعود إلى الألف واللام[6] .

---

(١) أي : حذفت .

(٢) حذف من العبارة : طَعامَك ، لأنه مفعول : المُطعم فهو من صلته ، فيحذف معه .

(٣) هو مثل قولك : ( ضَرَب أخوك زيدًا عمرٌو ) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٥) كذا في (ت) و (ك) ، وعلى حسب ما قال سابقًا يجب أن تكون العبارة : سَر الشَّارِبُ المُطعِمُك طَعامَه شرابَك زيدًا ؛ لأن جعلَ الهاء في ( طعامَك ) بَدَلًا من الكاف ، على تقدير جعلِ الكاف موضع الهاء في ( المُطعِمُه ) .

(٦) الألف واللام التي في ( الشَّارب ) .

ويجوز أن تجعل ( الهاء ) في ( شَرابَكَ ) ، فتقول : ( سَرَّ الشَّارِبُ المُطعِمُ طَعامَكَ شَارِبَه زيدًا ) ، [ كأنك ][1] قلت : ( سَرَّ [ زيدًا ][2] الذي شَرِبَ شَرابَهُ عمرٌو ) ، فتعود حينئذ ( الهاء ) من ( شَرابَه ) إلى الألف واللام .

ويجوز حذفها[3] ، إذا اتصلت بـ( المُطعِم ) على مذهب من يحذفها مع الألف واللام وهو يريدها ، تشبيهًا بـ( الذي )[4] .

ولا يجوز[5] مع تقديرها متى اتصلت بقولك ( طعامَكَ ) أو[6] ( شَرَابَكَ ) ؛ لأنها بمنزلة : ( الذي ضَرَبْتُ غلامَه [ ٢٤/ك ] زيدٌ ) ، وليس[7] مِنْ أَصحابنا مِمَّنْ يحذف مع ( الذي ) أَحَدٌ يحذفها من هنا ، لأنها مُتَّصِلةٌ بمضافٍ لا بالفعل[8] ، فَيَضْعُفُ الاقتضاءُ لها ، وليس كالفعل الذي يقتضي المفعولَ ، وتَقَعُ حاجَتُهُ إليه [ فتقوى ][9] دَلالتُه عليه .

ويجوز أن تجعل ( هاءً ) متصلة بـ ( الشَّارب ) تعود إلى الألف واللام ، وتجعل ( شَرابَكَ ) بدلًا منها ، فتقول : ( سَرَّ الشَّارِبُه المُطعِمُ طَعَامَكَ شَرابَكَ زيدًا ) ، فتعود ( الهاء ) من ( الشَّارِبه ) إلى الألف واللام ، وتكون الألف واللام[10] حِينَئِذٍ في المعنى ترجع إلى ( الشَّرابَكَ )[11] ، كأنك قلت : ( سَرَّ الشَّرابُ الذي شَرِبَه المُطعِمُ طَعامَكَ شَرابَكَ زَيدًا ) ، و( الشَّراب ) يَصِحُّ أَن يَسُرَّ الإنسان .

---

(١) أخذت من (ك) ففي (ت) : كأنه .

(٢) في (ك) : زيد .

(٣) أي : حذف العائد إلى الألف واللام في الشَّارب .

(٤) انظر ص ٧٦ .

(٥) أي حذف الهاء العائد .

(٦) في (ك) : و .

(٧) في (ك) : وليس أحد .

(٨) في (ك) : يفعل .

(٩) ما بين المعقوفتين غير واضح في (ت) ، فأُخذ من (ك) .

(١٠) كذا في (ت) و (ك) ، وأظن أنها الهاء .

(١١) كذا وردت في (ت) مُعرَّفةً ، وهي في (ك) : الشَّراب .

ويجوز على هذا أن تُقَدِّمَ ( شَرَابَكَ ) على ( المُطعِمُ )[1] ، لأنهما جميعًا في صلة ( الشَّارب ) ، ومتى أَتَيْتَ بضميرٍ آخَرَ ، وصَلته بأيِّ الثلاثة التي ذَكَرْنا شِئْتَ : من ( الشَّارِب ) أو ( طَعامَك ) أو ( شَرابَك ) ، وذكرت في ( المُطعِمُ ) هاءً جاز رُجُوعُ إحدى الهاءين إلى مذكور ، والأخرى [ إلى ][2] الألف واللام .

بيان ذلك أنك لو قلت : ( سَرَّ الشَّارِبُهُ[3] المُطعِمه طَعامَكَ شَرابَك زَيدًا ) جازَ على أن تجعل الهاء من ( المُطعمه ) [ تعود ][4] إلى مذكور ، يَدُلُّكَ على ذلك أنك[5] لو قلت : ( سَرَّ الشَّارِبُه المُطعِمُ المذكورَ أو المُطعِمُ زيدًا طَعامَكَ شَرابَك زيدا ) جاز ، ولم يَفْسُدْ ، لأن الصلة تكفي أن يعود إلى الألف واللام منها عائد واحد ، ثم لا يطالب بغيره ، فَيَصِحُّ أن تُعِيدَهُ إلى ما تقتضي من غيرها .

فإن قيل لك : اجعل عائد الألف واللام في البدل منه ، ولا تأْتِ بها في الصلة . قلت : ذلك لا يجوز ، لأن البدل منه إنما يكون بعد تمامه ، وإذا تَمَّ ولا عائد في صلته ، فَسَدَ ، فلا تقول : ( سَرَّ الشَّارِبُ المُطعِمُ طَعامَكَ شَرابَكَ أُخوه زيدًا ) ، على أَنْ تجعل ( الأخ ) بدلًا من ( الشَّارب ) لما بيّنا .

فإن قيل لك : فاجعل العائد إلى الألف واللام ضميرًا في البدل من ( المُطعِمُ ) . فَقُلْ : ( سَرَّ الشَّارِبُ المُطعِمُ طَعامَكَ أُخوه شَرابَكَ زيدًا ) ، فإنَّ هذا يجوز على ضعفٍ ؛ لأنه في الصلة ، وأبو الحسن الأخفش[6] يَأْبَاهُ في الصلة إذا كان مع البدل ، ويُجيزه إذا كان مع الوصف ، ويفرّق بينهما بأن الوصف لا يكون إلا من تمام الموصوف ، والبدل يجيء بعد تمامه[7] .

---

(١) فتقول : سَرَّ الشارِبُه شَرابَك المطعمُ طعامَكَ زيدًا .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من (ك) .

(٣) في (ك) : الشارب .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة مني لتمام العبارة .

(٥) في (ك) : أنها .

(٦) مرت ترجمته في ص : ٤٧ .

(٧) وهو رأي ابن السراج . انظر الأصول ٢/ ٢٥٣ - ٢٥٤ .

وهذا عندي فَرْقٌ بينهما صحيحٌ ، ولا يُخْرِجُ هذا الفَرْقَ أن يكون البدل والوصف جميعًا في الصلة ، فإذا اتَّصَلَ العائدُ بهما ، وهما في الصلة ، صَحَّ الكلام .

فإن قيل لك : اجعل عائد الألف واللام في البدل منه ، ولا تأتِ بـ ( هاءٍ ) في الصلة ، قلت : ذلك لا يجوز ، وقد مضى بيانه[1] .

فإن قيل : فَهَلْ يجوز أن يُجْعَلَ في ( الشَّارب )[ ٢٥/ك ] ضميرُ فاعلٍ يعود إلى الألف واللام ؟.

قيل له : هذا لا يجوز على تقديرين ولا يمتنع على ثلاث تقديرات .

فالذي يَصِحُّ عليه هو أن يُحذف ( المُطعمُ طَعامَك ) . فتقول : ( سَرَّ الشَّارِبُ شَرابَكَ زَيدًا ) هذا أحد التقديرين[2] .

والتقدير الآخر : أن تنصب ( المُطعِمُه ) ، وتقدم ( شَرابَكَ ) عليه[3] ، أو تحذفه[4] ، فإذا قَدَّمْتَ ( شَرابَك ) عليه ، جعلت ( شَرابَك ) آخرَ صِلَةِ ( الشَّارِب ) ، ونَصَبْتَ ( المُطعِمُه ) بـ ( سَرَّ ) ، ولم تجعله من صلة ( الشَّارِب ) ، وجعلتَ ( زيدًا ) بدلًا من ( المُطعِمُه ) ، كما تقول : ( رأيتُ أخاكَ زيدًا ) على البدل ، ويكون في ( الشارب ) ضميرٌ مرفوعٍ يعود إلى الألف واللام ، وكذلك تقديره لو حذفت ( الشَّراب ) .

والتقدير الثالث : أن تَأْتِيَ بحرف عطف في ( المُطعِمُه ) ، فتقول ( سرَّ الشَّارِبُ هو [ و ][5] المُطْعِمُهُ طَعامَكَ شَرابَكَ زيدًا ) ، ويجوز حذف ( هو ) على قُبْحٍ ، وذِكْرُهَا الأَحْسَنُ[6] .

---

(١) مضى بيان ذلك في قول أبي الحسن الأخفش .

(٢) في (ك) : التقديرات .

(٣) فتقول : سَرَّ الشَّارِبُ شَرابَك المُطعِمَه طَعامَك زيدًا .

(٤) فتقول : سَرَّ الشَّارِبُ المُطعِمَه طعامَك زيدًا .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٦) فيكون من عطف الظاهر على المضمر المرفوع ، ولا يجوز إلا بعد تأكيد المضمر . وجاء في الكتاب ١/ ٢٧٨ :=

وأَحَدُ التقديرين اللَّذَيْنِ يَفْسُدُ عليه[1] هو أن تجعل ( المُطعمُه ) مرفوعًا ، وهو في صلة ( الشَّارب )[2] ، فلا يجوز ذلك ؛ لأنه لا يكون لفعلٍ فاعلان من غير حرف عطف .

فإن قيل : فاجْعَلْهُ بَدَلًا من الضمير في ( الشَّارِب ) .

قيل : إن وجوده مرفوعًا يَمْنَعُ من تقدير ضمير ؛ لأن الفعلَ حينئذ يَصِحُّ تَعَلُّقُهُ به ، وهو مَطْلُوبُهُ ، فلا يتجاوزه إلى غيره ، ونظير ذلك ( زَيدٌ قُطِعَ أَخوه ) ، أو[3] ( زَيدٌ ضُرِب غلامُهُ )[4] .

لو قال قائل[5] : أَجْعَلُ[6] في ( ضُرِبَ ) ضميرَ فاعلٍ يكون ( غُلامُه ) بدلًا منه ، وكذلك أَجْعَلُ في ( قُطِعَ ) ضميرَ فاعلٍ يكون ( أَخوه ) بَدَلًا منه ، لقيل : هذا فاسد ؛ لأن تَعلُّق الفعل بالمذكور يَصِحُّ على وَجْهِ أنه قام مقام الفاعل ، فلا يَدُلُّ على غير[7] ذلك ، وكُلُّ ما لا يكون الدليل عليه قَويًّا بَيِّنًا ، لا يجوز أن تَعْدِلَ عن الظاهر الجَلِيِّ إليه[8] .

---

= « وإن حملت الثاني على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيح ؛ لأنك لو قلت : اذْهَبْ وزيدٌ كان قبيحًا ، حتى تقول : اذهب أنتَ وزيدٌ ... ولا يُعطف على المرفوع المضمر إلا في الشعر ، وذلك قبيح » . وفي الأصول ٢/ ٧٩ - ٨٠ : « واعلم أنه لا يجوز عطف الظاهر على المَكْنِيِّ المتصل المرفوع حتى تؤكده ، نحو : قمتُ أنا وزيدٌ ، وقامَ هو عمرٌو ، قال الله عز وجل : ﴿ اذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا ﴾ فإن فصلت بين الضمير وبين المعطوف بِشَيْءٍ حَسُنَ ، نحو : ما قمتُ ولا عمرٌو ، ويجوز أَلّا تذكر ( هو ) فتقول : الذي قامَ وعمرٌو زيدٌ ، وفيه قبحٌ » .

وانظر الإيضاح ١/ ٢٦ و ١١٦ . وابن يعيش ٣/ ٧٦ .

(١) كذا في (ت) و (ك) .

(٢) فيكون بذلك فاعلًا للشَّارب ، ولا يصح هذا ، لأن في ( الشَّارب ) ضميرَ فاعل يعود إلى الألف واللام .

(٣) في (ك) : و .

(٤) الشاهد في العبارتين اكتفاء الفعل بالظاهر المرفوع ، الذي هو من سبب الاسم الذي قبله عن الضمير المستكن فيه ، إذ لا يكون للفعل فاعلان .

(٥) في (ك) : قيل .

(٦) في (ك) : فيه .

(٧) في (ك) : عليه .

(٨) في الإنصاف المسألة الثالثة عشرة ( ١/ ٩٣ ) : « قد يَسْتَغْنُونَ ببعض الألفاظ عن بعض، إذا كان في الملفوظ دلالةٌ على المحذوف لعلم المخاطب » .

والتقدير الآخر من تَقْدِيرَيْ الفساد : هو أن تجعله منصوبًا بـ ( سَرَّ ) ، وتؤخر عنه ( الشَّراب ) فلا يَصِحّ ؛ لأن ( الشَّراب ) حينئذٍ من صلة ( الشَّارب ) ، وهو آخِرُ صلته ، و ( المُطعِمُه ) مفعول ( سَرَّ ) ، وهو خارجٌ عن صلة ( الشَّارِب ) ، وقد فَصَلْتَ به بين بعض الصلة وبعضها ، وليس منها ، وهذا باطِلٌ ؛ لما تقدم بيانه[١] .

ويجوز نصب ( الشَّارِبُ ) و ( المُطعِمُه ) جميعًا[٢] .

فإذا نصبت ( الشَّارِب ) جعلته مفعولَ ( سرَّ ) ، ورفعت ( زيدًا ) على أنه فاعل ( سَرَّ ) .

ولا يجوز مع نَصْب ( زيد ) نَصْبُ ( الشَّارِب ) إلّا على أن يكون قد جَرَى ذِكْرُ الإنسان ، فتقول : ( سَرَّ الشَّارِبَ المُطعِمُه طَعامَكَ [ شَرابَكَ ][٣] زيدًا ) ، فتنصب ( الشَّارِب ) بـ ( سَرَّ ) ، وفيه[٤] ضمير فاعل يرجع إلى مذكور ، وتجعل ( زيدًا ) بَدَلًا من ( الشَّارب ) ، ويكون ( المُطعِمُه ) مرفوعًا على مامضى ، فإن لم يَجْرِ[٥] ذِكْرٌ ، ولم ترفع ( زيدًا )[٦] لم يَجُزْ ، لأنه يَبْقَى ( سَرَّ ) بلا [ ٢٦/ك ] فاعل ، والفعل لا يخلو من فاعل[٧] .

فإن قيل لك : وَلِمَ لا يَخْلُو الفعلُ من فاعلٍ في الذِّكْرِ ؟

فَقُلْ[٨] : لأنه لَمَّا كان معنى الفعل لا يَصِحُّ إلا من فاعل[٩] ، ولزمه الفاعل في

---

(١) انظر ص : ٥٦ – ٥٧ .
(٢) فتقول : سَرَّ الشَّارِبَ المُطعِمَه طعامَك شرابَك زيدٌ .
(٣) ما بين المعقوفتين زيادة مني لتمام العبارة .
(٤) أي : في سر .
(٥) صححت الكلمة من (ك) ففي (ت) : يجز .
(٦) في حالة عدم عود الضمير يجب رفع زيد ، فإن لم ترفعه لم يجز .
(٧) انظر : الكتاب ١/ ٧٩ . والأصول ١/ ٨٣ . وص ٢٦ من كتاب الفارقي .
(٨) في (ك) : قيل .
(٩) في (ك) : بفاعل .

المعنى ، ألزموه إيَّاهُ في اللفظ ؛ ليكون لزومه إيَّاهُ [ في اللفظ ][1] دليلًا على لزومه إيَّاهُ [ في المعنى ][2] .

فإن نَصَبْتَ ( المُطعِمُه ) ، ورَفَعْتَ ( الشَّارِب ) ، فقد بَيَّنَّا وَجْه نصبه[3] ، وهو أن تجعل في ( الشَّارب ) ضميرَ فاعلٍ ، وتقدم ( شَرابَكَ ) قبل ( المطعمه ) بـ ( سَرَّ ) ، وقد مضى بيان ذلك[4] . فإن نصبتهما جميعًا ، جاز أيضا على أن تُقدم ( شَرابَكَ ) ، فَتُوقِعَهُ[5] بعد ( الشَّارِب ) ، وتَجْعَلَ ( المُطعِمه ) صفةً للشارب ، وتنصبه بـ( سَرَّ ) ، وترفع ( زيدًا ) بأنه فاعل ( سَرَّ ) ، وآخر صلة ( الشَّارِب ) ( شَرابَك ) ، وآخر صلة ( المُطعِم ) ( طَعامَك )[6] .

فإن قيل : هل يجوز أن تَجُرَّ ( المُطعمه ) بالإضافة إلى ( الشَّارب )[7] ، كما تقول ( سَرَّ الضَّارِبُ الرجُلِ زيدًا )[8] ؟.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .
وانظر مسألة لزوم الفاعل الفعل في : الأصول ١/ ٧٨ ، وص ٢٦ من كتاب الفارقي .

(٣) انظر ص ١١٣ .

(٤) انظر ص ١١٣ .

(٥) في (ك) : فترفعه .

(٦) فتقول : سَرَّ الشَّارِبَ شَرابَك المُطعِمَه .

(٧) فتقول : سَرَّ الشَّارِبُ المُطعِمِه طعامَك شَرابَك زيدًا .

(٨) فيكون من إضافة اسم الفاعل المعرَّف بالألف واللام إلى معموله المُعَرَّف بالألف واللام . وفي الكتاب ١/ ١٨١ : « وكذلك : هذا الضاربُ الرجلَ ، وهو وجه الكلام ، وقد قال قوم من العرب تُرْضَى عَرَبِيَّتُهُمْ : هذا الضاربُ الوجهِ ، شَبَّهُوهُ بالحسنِ الوجهِ ، وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله ، إلا أنه اسْمٌ ، وقد يُجَرُّ كما يُجَرُّ ، وينصب كما ينصب ... وقد يشبهون الشيء بالشيء ، وليس مثله في جميع أحواله ... وقال المرّار الأسدي :

أنا ابنُ التارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ ... عليه الطيرُ تَرقُبُه وقوعا

سَمِعْناه مِمَّنْ يرويه عن العرب ، وأُجْرَى ( بشرًا ) على مجرى المجرور ؛ لأنه جعله بمنزلة ما يكف عنه التنوين » ..
وانظر : الكتاب ١/ ١٩٣ ، والمقتضب ٤/ ١٦١ ، وابن يعيش ٢/ ١٢٣ ، والمغني ٢/ ٧٨١ ، وشرح الرضي للكافية ١/ ٢٨١ .

قيل : لا يجوز ذلك من قِبَلِ أَنَّ ( الشَّراب ) لا يَصِحُّ أن يقع بـ ( المُطعم ) ، فلا يكون ( المُطْعِمُ ) مشروبًا ، فَيَفْسُدُ من جهة المعنى .

وكذلك لا يجوز نَصْبُهُ به[1] .

فإن قيل : فاجعل الإضافة هنا على معنى ( الحسنِ الوجهِ )[2] ، كأنك قلت : ( الشَّاربُ المَطعِمه ) ، كما تقول : ( الضارِبُ رَجُلِهِ )[3] أي ( المُطْعِم ) هو الذي شَرِبَ في المعنى لا المشروب .

قلت : ذلك غير جائز ، لأن المعنى لابُدَّ أن يَرْجِعَ إلى معنى التَّعَدِّي ، إذا قلت : ( الشَّارِبُ الذي أُطْعَمَ )[4] ، وذلك في التَّعَدِّي مُحَالٌ[5] .

فإن لم تَنْقُلْهُ من المتعدي[6] ، ولكن من ( الشَّاربُ المُطعِمُه ) ، كما تقول : ( القائِمُ أبوه ) ، و( الفارِه عَبْدُهُ )[7] ، فإن ذلك عندي غير ممتنع ، إذا كان ( المُطْعِم ) فاعلًا في معناه ، فينتقل ضميره إلى ( الشَّارِب ) ، ويصير بمنزلة

---

(١) وعدم جواز نصبه حاصل في التعليل المعنوي السابق .

(٢) أي بإضافة الصفة المشبهة إضافة لفظية إلى الفاعل .

انظر : المقتضب ٤/ ١٥٨ .

(٣) في المقتضب ٤/ ١٦١ : « ومن قال : الضارب الرجلِ ، يقول تشبيهًا بـ ( الحسن الوجه ) ، ولا يجوز : الضاربُ زيدٍ ، كما لا تقول : الحسنُ وجه . وإنما يجوز إذا كان في الثاني ألفٌ ولام ، وذلك لأنك تقول : هذا حسنُ الوجه ، فيكون نكرة ، فإذا أردت أن تُعَرِّفَه أدخلت في ( الحسن ) الألف واللام ، ولم تعاقب الإضافة إذ كانت الإضافة هاهنا على خلاف المضاف ، لأن هاهنا نِيَّةَ التنوين ، فلذلك لم تعرّف الأول ، وكان كقولك : الحسنُ وجهُه » .

(٤) أي إذا نقلته إلى ( الذي ) وصلته ، فيصبح ( الشَّارِبُ ) متعديًا إلى ( الذي ) ، ولا يمنع من ذلك شيء ؛ لأنه لا تظهر حركات الإعراب على ( الذي ) .

(٥) كما مرّ ، وهو مُحَالٌ من حيث المعنى .

(٦) في (ك) : التعدي .

(٧) المثالان على أن ( أبوه ) و ( عبدُه ) فاعلان ظاهران لاسْمِ الفاعل ، وقد سدّا مسدّ الخبر .

انظر ابن يعيش : ٦/ ٨١ . وقد جاء المثال الثاني في (ك) : الفاره غلامَه . وفي القاموس المحيط : فَرُهَ كَكَرُمَ فَرَاهَةً وَفَرَاهِيَةً : حَذَق ، فهو فَارِهٌ بيِّن الفُرُوهَةِ .

انظر : القاموس المحيط ( فره ) .

قولك : ( الفارِه العَبْدِ ) ، و ( القائمُ الأَبِ )[1] ، فأما من المتعدِّي فَباطِلٌ ؛ لما بَيَّنَّا .

ولو أَزَلْتَ (الشَّارب ) ، وجَعَلْتَ مَوْضِعَهُ ( الضَّارب ) ، جاز[2] ، فقلت : ( الضَّارِبُ المُطعِمِه ) ، فكان لك في ( الهاء ) من ( المُطعِمِه ) وجهان :

أحدهما : أن يرجع إلى مذكور ، كأنك قلت : ( سَرَّ الضَّارِبُ المُطعِم المَذْكورَ طَعامَك زَيدًا ) .

ويجوز أن يرجع إلى ( الضَّارِب ) أيْضًا ، لأنه في معنى ( سَرَّ الضَّارِبُ الذي أَطعَمَه طَعامَك زيدًا )[3] ؛ لأن الألف واللام لا تجتمع مع الإضافة الحقيقية[4] ، وهنا إضافة حقيقية ، فلا[5] يجوز ، وكذلك لا يجوز ( الضَّارِبُ الوجهِهِ )[6] ؛ لأن ( الوجهِهِ ) مثل ( الغُلَامِهِ )[7] ، [ ٨/ت ] .

فأما ( المُطعِمُهُ ) فالهاء في موضع نَصْبٍ ، وليس [ هنا ][8] إضافةٌ مثل : (الضَّاربُ زيدًا)[9] ، وأنت لا تَمْتَنِعُ أن تقول : ( سَرَّ الضارِبُ المُطعِم [٢٧/ك] عمرًا

---

(١) في ابن يعيش ٦/ ٨٣ : « وقد يعاملون اسم الفاعل معاملةَ الصفة المشبهة ، إذا كان لازمًا له غير مُتَعَدٍّ ، وذلك أن اسم الفاعل يجوز أن يَرفعَ السببَ ، فتقول : هذا رجلٌ قائمٌ أبوه وقاعدٌ غلامُه ، فَتَصِفُهُ بفعل غيره لِلْعُلْقَةِ التي بينهما ، فإذا كان غير مُتَعَدٍّ عاملًا في السبب شابَهَ ( الحسن الوجه ) فجاز أن تنقل الفعل إلى الموصوف ، ثم تضيفه إلى من كان فاعلًا ، على سبيل البيان ، فتقول : هذا رجلٌ قائمُ الأب ، فيكون في ( قائم ) ضميرٌ مرتفع به يعود إلى الرجل ، كما كان ذلك في ( الحسنُ الوجهِ ) يَدُلُّكَ على ذلك قولك : هذه امرأةٌ قائمة الأب ، وتأنيث ( قائمة ) دليل على ماقلناه » .

(٢) وجوازه حاصل من حيث المعنى ، كما أنه حاصل من حيث الصناعة .

(٣) أظن بعد هذا المثال نَقْصًا لم تُثْبِتْهُ النسختان (ت) و (ك) ، ويمكن لمن تأمل النَّصَّ تَبَيُّنُهُ من السِّياق .

(٤) انظر : الأصول ١/ ١٥٦ .

(٥) في (ك) : ولا .

(٦) اجتمعت في المثال علّتان ، أُولَاهُمَا إضافةُ اسم الفاعل إلى ما فيه ضميره ، والثانية إضافة ما فيه الألف واللام إلى الضمير إضافةً حقيقيةً ، وأظن المثال ( الحسنُ الوجهه ) وقد وقع فيه تصحيف من الناسخ .

(٧) في قولنا : الضارب الغلامه .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٩) أي امتناع الإضافة مثل امتناعها في ( الضاربُ زيدًا ) . وفي الكتاب ١/ ١٨١ : « وذلك قولك :=

طَعامَكَ زَيدًا ) ؛ لأنه مفعولٌ لا مضافٌ ، فلم تجمع[1] هنا بين الإضافة والألف واللام ، كما فعلت في ( الحَسَنُ الوجهِ ) و ( الضاربُ الغُلامِهِ ) ، فاعْرِف ذلك فإنه حَسَنٌ .

ومن دقيق النظر في هذا الوجه من المسألة ، أنك إذا جَعَلْتَ ( الهاء ) عائدةً[2] إلى مذكور ، جاز في المسألة تقديرُ وَجْهَيْ النقل[3] في مثل : ( الضَّاربُ الرَّجلِ ) ، إذا[4] قَدَّرْتَهُ على قولك : ( الضَّاربُ الرجلَ ) أو ( الضَّارِبُ رَجُلُهُ ) : على أيِّ هَـٰذَيْنِ حَمَلْتَ تقديره صحَّ .

وإن جعلت ( الهاء ) تعود إلى الألف واللام في ( الضَّاربُ ) ، جاز تقديره على أحد الوجهين دون الآخر ، وهو وجه المفعول في ( الضَّارب الرجلِ )[5] ، ولا يجوز على الوجه الآخر من قولك : ( الضَّارِبُ رَجُلُه )[6] ؛ لأن هذا الوجه يُوجِبُ إذا نقلته إلى الإضافة أسقطت الضمير العائد إليه ، وجعلته مستترًا في الأول ، على طريقة ( الحَسَنُ الوجهِ )[7] .

---

= هذا الضاربُ زيدًا ، فصار في معنى : هذا الذي ضربَ زيدًا ، وعَمِلَ عَمَلَهُ ؛ لأن الألف واللام مَنَعَتا الإضافةَ ، وصارتا بمنزلة التنوين » .

وفي ابن يعيش ٢/ ١٢٢ : « فأما : الضاربُ زيدٍ ، فإنه لا يجوز لأن الألف واللام إذا لحقت اسم الفاعل ، كانت بمعنى ( الذي ) ، وكان اسم الفاعل في حكم الفعل ، من حيث هُوَ صِلَةٌ له ، فيلزم إعمالُهُ فيما بعده » .

(١) في (ك) : يجتمع .

(٢) في (ك) : العائدة .

(٣) عنى بوجهي النقل : تقدير المضاف إليه مفعولًا أو فاعلًا ، فيصبح التقدير : الضاربُ الرجلَ ، أو الضاربُ رجُلُه .

(٤) في (ك) : وإذا .

(٥) أي : الضَّاربُ الرجُلَ .

(٦) أي وجه الفاعل .

(٧) ويتم هذا الإسقاط ؛ لأن حرف التعريف بدل من علامة الضمير .
انظر : البغداديات : ١٣٦ . وشرح الرضي للكافية ١/ ٢٠٧ .

ومَنْ رَأَى القياس على قول الشماخ[1] :

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فيهما ... بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَد عَفا طَلَلاهُما
أَقامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا ... كُمَيْتَا[2] الأعالي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُما[3]

جاز هذا الوجه على مذهبه أيضًا ، وهو عندي قبيح ، وقد تَقَصَّيْنَا ذلك في كتابنا الموسوم بـ ( تفسير أبيات كتاب سيبويه )[4] ، وليس [ هذا ][5] مَوْضِعَ تَقَصِّيهِ ، وما ذكرناه كَافٍ في غرضنا هنا في هذه المسألة .

فهذا بيانُ ما في هذه المسألة من التفريع ، فَتَأَمَّلْهُ ، فإنه يكشف[6] لك مستورَ

---

(١) البيتان من الطويل ، وهما في ديوان الشّماخ بن ضِرار ٣٠٧ - ٣٠٨ . وفيه : ( بحقل الرُّخامى قد أنى لِبلاهُما ) .

وفي : الكتاب ١/ ١٩٩ وروايته : ( عرَّس الركب ) كما في النسخة (ك) ، والبغداديات ١٣٣ ، والعضديات : ٦٠ ، والخصائص : ٢/ ٤٢٠ ، وابن يعيش ٦/ ٨٦ ، والإفصاح ١/ ٧ ، وسفر السعادة ٢/ ٦٢٣ ، وشرح الرضي للكافية ٢/ ٢٠٨ ، والخزانة ٤/ ٢٩٣ ، والرَّوْضَ الأُنُف ٣/ ٨٦ ، والهمع ٢/ ٩٩ ، والأعلم ١/ ١٠٢ ، والدرر ٢/ ١٣٣ .

والشاهد في البيت : إضافة الصفة المشبهة ( جَوْنَتا ) إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف ، وذلك رديء ، وهذا ما أورده سيبويه ، وَرَدَّ غيره الضمير المثنى في قوله : ( مُصْطَلاهما ) إلى ( الأعالي ) لأنهما في الحقيقة اثنان ، فأعاد الضمير على ( الأعالي ) في المعنى .

انظر : البغداديات ١٣٨ ، والخصائص ٢/ ٤٢٠ .

(٢) في (ك) : كميت .

(٣) ( الدِّمْنَتَان ) : مثنى دِمْنة ، وهي ما بقي من آثار الدار . ( وعرَّجَ ) : ميّل وأقام وحَبَس المطية على المنزل . و ( حقل الرُّخامى ) : اسم موضع ، و ( جارتا صفا ) : الأُثفيّتان من أثافي القِدْر . والصفا : أراد به الجبل ، وهو ثالثة الأثافي ، و ( الكُمَيْت ) : مالونه بين الحمرة والسواد ، و ( الجَوْنُ ) : الأَسْوَد ، و ( المُصطلَى ) : موضع الصَّلا ، وهو النار .

(٤) هو من كتب الفارقي المفقودة .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من (ك) .

(٦) في (ك) : فإنها تكشف .

ما بعدها ، ويُظهر[1] لك خَبِيَّ[2] ما أَشْبهها .

**تقدير أصل المسألة :**

( سرَّ رجلٌ شَرِبَ رجلٌ أَطعَمَه[3] طَعامَك شَرابَك زَيدًا ) .

(١) في (ك) : وتظهر .

(٢) في (ك) : حتى .

(٣) في (ك) : أطعمته .

# مسألة خامسة[1]

قال أبو العباس [ محمد بن يزيد ][2] رحمه الله ، ( وتقول : ظَنَنْتُ الذي الضَّارِبُ أخاهُ زيدٌ عَمْرًا . و ( الذي ) في موضع نصب بـ ( ظننتُ ) ، و( عمرًا )[3] مفعول ثانٍ ، وقولك[4] : ( الضَّاربُ أُخاهُ ) [ (زيدٌ): (الضارب) ][5] مبتدأ ، و (زيدٌ) خبره ، وهما جميعًا في صلة (الذي) وإنما اتَّصَلَا بـ ( الذي ) ، لأن ( الهاء ) التي في قولك : ( أخاه ) ترجع إلى ( الذي )[6] .

قال سعيد بن سعيد الفارقي :

بيان هذه المسألة على الأصول المتقدمة :

أن يكون ( ظَنَّ ) فعلًا ماضيًا[7] ، و ( التاء ) اسم الفاعل ، و ( الذي ) بكماله اسْمٌ هو مفعول ( ظننتُ ) الأوّل ، [ وموضعه نَصْبٌ ، و ( عَمْرًا ) مفعول ( ظننتُ ) الثاني ][8] ، وتقدير ( الذي ) في صلته أن يكون ( الضَّاربُ أُخاه ) صلةً وموصولًا ، وفي ( الضَّاربُ ) ضمير مرفوع هو فاعل ( الضَّرب ) يعود إلى الألف واللام من ( الضَّارِبُ ) ، و ( أُخاه ) مفعول ( الضَّارب ) ، وهو آخر صلة (الضَّارب)، [٢٨/ك] فإذا تمَّ (الضَّاربُ أُخاهُ) اسْمًا صار مبتدأً في صلة (الذي) و (زيدٌ)

---

(١) في (ك) : المسألة الخامسة . والمسألة في : المقتضب ١/ ١٨ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٣) في (ك) : وعمرو .

(٤) في المقتضب : وقوله .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من المقتضب .

(٦) في المقتضب : « وإنما اتصلا بالذي للهاء التي في قولك أُخاهُ ، لأنها ترجع إلى الذي » .

(٧) في (ت) و (ك) : فعل ماض .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

خبر ( الضَّارب ) ، فقد صار ( الضَّارب ) وخبره جملة في صلة ( الذي ) ، والعائد إلى ( الذي ) من صلته ( الهاء ) في ( أخاه ) ، فَتَمَّ ( الذي ) بكماله ، وآخر صلته قَوْلُكَ : ( زيدٌ ) .

قال أبو العباس : وإنما اتَّصَلَا بـ ( الذي ) - يعني المبتدأ وخبرَهُ - من أَجْلِ ( الهاء ) التي ترجع إليه من قولك ( أَخاه ) ، وقد كُنَّا بَيَّنَّا في مقدمة الكتاب العِلَّةَ في وجوب العائد بما يُغْنِي عن ذِكْرِه هنا[1] .

وشَبَّهْهُ - لو سَقَطَ منه العائدُ - بقولك : ( قام الذي هِنْدٌ ضَرَبَتْ أباها )[2] ، في أن هذا لا يجوز ، مِنْ أَجْلِ أنه لا عائِدَ فيه يرجع إلى ( الذي ) ، لأن ضمير الفاعلة[3] من ( ضَرَبتْ ) يرجع إلى ( هند ) المبتدأ بحَقِّ الخبر ، و ( الهاء ) في[4] ( أباها ) يرجع إلى ( هند ) رجوعًا لا يُخِلُّ بها ، ولا بشيء من الكلام تَرْكُهُ ، فقد صار لا عائِدَ فيه إلى ( الذي ) فَبَطَلَتْ المسألةُ .

فكذلك لو سقطت ( الهاء ) من ( أَخاه )[5] لَفَسَدَ الكلام .

وتَصِحُّ هذه المسألة عندي : أن تجعل [ الهاء ][6] من ( أباها ) تعود إلى ( الذي ) ، فتقول ( قامَ الذي هندٌ ضَرَبَتْ أباه ) ، ويكون ( الذي ) بِكَمَاله اسْمًا في موضع رفع ، لأنه حينئذ فاعل ( القيام ) ، وكذلك لو قلت : ( قامَ الذي هندٌ ضَرَبَتْ أباها عندَه ) أو ( في داره ) أو ( بسببه ) أو ما أَشْبَهَ هذا ، صَحَّت

---

(١) انظر ص : ٥٨ - ٥٩ .

(٢) في المقتضب ١/ ١٩ : « ولو قلت : قام الذي ضربَتْ هندٌ أباها ، لم يَجُزْ ؛ لأن ( الذي ) لا يكون اسْمًا إلا بِصِلَةٍ ، ولا تكون صلته إلا كلاما مستغنيًا ، نحو الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل ، والظرف مع مافيه نحو : في الدار زيدٌ ، ولا تكون هذه الجُمَلُ صلةً له إلا وفيها ما يرجع إليه من ذِكْرِه ، فلو قلت : ضَربني الذي أَكْرَمتْ هندٌ أباها عندَه أو في دارِه ، لَصَلَحَ ؛ لِمَا رَدَدْتَ إليه من ذِكْرِه » .

(٣) في (ك) : الفاعل .

(٤) في (ك) : من .

(٥) في المسألة الخامسة .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من (ك) .

المسألةُ بذكر القيام إلى (الذي)[1]، فهذا بيان ما ذكره أبو العباس- رحمه الله -.

**التفريع على المسألة :**

لا يجوز- على مذهب مَنْ حَذَفَ الهاء من اسم الفاعل تشبيهًا[2] بـ (الذي)[3]- أن تحذف ( الهاء ) من ( أخوه ) ، وأن تجعل موضعها كافًا فتقول : ( ظَننتُ الذي الضَّارِبُ أَخاك زيدٌ عمرًا ) ، تريد ( الضَّارِبُهُ ) ، وتَحذفها وتجعل ( أخاك ) بدلًا منها ؛ لما قدَّمناه ، من أن الفعل إذا ذُكِرَ بعده ما يَصِحُّ تَعَلُّقُهُ به ، لم يَتَوَجَّهْ الكلام إلى محذوفٍ غَيْرِه ، وإذا بَطَلَتْ[4] الدلالة على المحذوف لم يَجُزْ عند أحدٍ حَذْفُهُ[5] .

فإن ذَكَرْتَ ( هاءً ) مع ( الضارب ) جاز على كل قول[6] ، فتقول : ( ظَننتُ الذي الضَّارِبُه أَخاكَ زيدٌ عمرًا ) . وتفسيره أن يكون في ( الضاربه ) ضميرُ فاعلٍ يعود إلى الألف واللام ، و ( الهاء ) مفعولَهُ ، وهي عائدةٌ إلى ( الذي ) و ( أَخاك )[7] بَدَلٌ منها ، و ( زيدٌ ) خبره [ ٢٩/ك ] ، والجملة في صلة ( الذي ) ، وآخر صِلة ( الذي ) ( زيدٌ ) ، وآخر صلة ( الضَّارب ) ( أخاك ) .

وتَبيينُ آخرِ كُلِّ صلة، بأن تجعلَ موضعها مفردًا، فتقول إذا أردتَ اعتبارَ ذلك في ( الضارب ) قلت: ( ظننتُ الذي أخوهُ زيدٌ عمرًا ) فرفعتَ[8] (الضَّارب)،

---

(١) نقل الفارقي كلام المبرد من المقتضب ١/ ١٩ و ٢٠ بتصرف .

(٢) في (ك) : شبها .

(٣) انظر ص : ٧٤ - ٧٥ .

(٤) في (ك) : تطلبت .

(٥) انظر ص : ٧٦ - ٧٧ .

(٦) في (ك) : حال .

(٧) في (ك) : وأخيك .

(٨) في (ك) : فترفع . والرفع هنا بمعنى الحذف .

وجئت[1] بِاسْمٍ فيه ضميرٌ[2] يعود إلى الأول ، إذا كان عائدًا متصلًا[3] بما رفعتَ من صلته ، فَبَانَ لك بهذا آخِرُ صلة ( الضَّارب ) .

وإذا أردتَ اعتبار ذلك ففي ( الذي ) قلت : ( ظَننتُ بكرًا عمرًا ) ، فترفع ( الذي )[4] بصِلَتِهِ ، وتجعل موضعه اسمًا مفردًا لِيَتَبَيَّنَ[5] لك منتهى الصلة بما [ قد ][6] رفعت من كلامه[7] .

وهذا إنما نذكره لنكشف[8] به موقع البدل من الموصول ، إذ كان موضع[9] كُلِّ بَدَلٍ من موصول بعد انتهائه[10] . ولو أبدلت من ( الضَّارِب ) اسْمًا لجئت به بعد قولك ( أَخاه ) ، فقلت : ( ظَننتُ الذي الضَّاربُ أَخاهُ بكرٌ زيدٌ عمرًا ) ، فتجعل ( بكرًا ) بدلًا من ( الضَّارب ) ، ويجوز أن تذكره بعد ( زيدٌ ) ، لأنه خَبَرٌ له ، وقَبْلَهُ أَحْسَنُ وأَقْوَىٰ ، وكذلك لو وصفته لقلت : ( ظَننتُ الذي الضَارِبُ أَخاه الظريفُ زيدٌ [ عمرا ][11] .

ويجوز تأخيرُه[12] بعد (زيد)، وهو عندي قبيح؛ لأنه يُلْبِسُ[13] بأنه صفة لـ (زيد)

---

(١) في (ك) : وتأتى .

(٢) في (ك) : ضميرًا .

(٣) في (ت) و (ك) : عائد متصل .

(٤) رفع الذى مع صلته،، وهو قوله : الذي الضاربُ أخاك زيدٌ .

(٥) في (ك) : ليبين .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٧) في (ك) : كلامك .

(٨) في (ك) : لينكشف .

(٩) في (ك) : موقع .

(١٠) لأن الصلة والموصول كَجُزْءَىْ اسم ، والتوابع لا تأتي إلا بعد تمام الكلمة ، وهو رأي الأخفش كما سيأتى .

وانظر ذلك في : شرح الرضي للكافية : ٢/ ٦٠ ، وص ٦١ من كتاب الفارقي .

(١١) ما بين المعقوفتين زيادة مني لتمام الجملة .

(١٢) أي : النعت .

(١٣) في (ك) : ملبس .

إذا قلت : ( ظننتُ الذي الضاربُ أخاهُ زيدٌ الظريفُ عمرًا ) ، وليس كذلك البَدَلُ ، لأن البدل لا يُلْبِسُ كالصفة ؛ إذ لا يكون لإنسانٍ اسمانِ عَلَمَانِ ، فَيَقِلُّ اللَّبْسُ في البدل ، ويكثر في الوصف . والأَوْلَى في الوصف أن يُذْكَرَ قبل ( زيد ) ، إلا أن يقوم دليلٌ بأنه وصف ( الضَّارب )[1] ، فلا يُلْبِسْ ، فحينئذٍ يَجْرِي مَجْرَىٰ البدل ، فيجوز ارتفاعه بعده ، وقبله .

ولو حَذَفْتَ الضمير من ( الأخ ) ، وجَعَلْتَ موضعه مفردًا ، وجعلت الضمير متصلًا بالبدل لم يَجُزْ عند الأخفش[2] ، وذلك قولك : ( ظننتُ الذي الضَّاربُ بكرًا أخاهُ زيدٌ عمرًا ) ، فَجَعَلْتَ ( أخاه ) بَدَلًا من [ بكرًا الذي في صلة ][3] ( الضَّارب ) ، والعائد ( الهاء ) في ( أخاه ) إلى ( الذي ) .

وإنما مَنَعَ منه أبو الحسن [ الأخفش ][4] ، لأنه رَأَى أن البدل إنما يجيء بعد تمام الاسم ، وإذا مضى الاسم الموصول بلا عائد منه إلى الأول [ لم يُعْتَدَّ بالبدل ][5] ، لم يَجُزْ ؛ لأن البدل يجيء مِجِيءَ الفَضْلَةِ ، وذلك قوله في الكتاب الصغير من مسائله[6] ، وكان شيخنا أبو الحسن عليُّ بْنُ عيسى[7] – أيّده الله – يَرَى رَأْيَهُ في ذلك ، سألته فأجاب بموافقته .

والذي عندي أنه جائزٌ ، ووجه جوازه أنه – وإن كان يجيء مجيء الفضلة بعد الموصول الذي هو بدل منه[8] – فليس يجيء مجي الفضلة بعد الموصول[9] ، [ ٣٠/ك ] ولا يخرجه ذلك من صلة ما قد اتَّصَلَ به عائِدُهُ ، وإذا كان كذلك ، فهو جائزٌ لصحة رجوع الذِّكْرِ منه إلى الأول .

---

(١) في (ك) : للضارب .
(٢) انظر في ترجمته ص : ٤٧ .
(٣) ما بين المعقوفتين زيادة مني لتمام العبارة .
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .
(٦) هذا الكتاب من كتب الأخفشّ المفقودة ، انظر الفهرست : ٥٨ ، وتاريخ بروكلمان ٢/ ١٥٢ .
(٧) انظر ترجمته في ص : ٤٨ .
(٨) كقولك : الذي الضَّارِبُ أخاه زيدٌ بكرٌ ، فـ ( بكر ) بدلٌ من ( الذي ) .
(٩) كقولك : الذي الضَّاربُ أخاه بكرًا زيدٌ ، فـ ( بكرًا ) بدل من ( أخاه ) .

وإلى مانراه من هذا أشار المازنيُّ[1] في كتاب ( الألف واللام )[2] .

فأما إنْ جَعَلْتَ العائدَ متصلًا بالصفة ، فلا خلاف في جوازه من أبي الحسن[3] ولا غيره[4] ؛ وذلك [ لأن ][5] الصفة [ عنده ][6] لا تجيء عنده مجيء الفضلة ، وإنما تجيء مجيء التمام[7] ، فتقول : ( ظَننتُ الذي الضَّارِبُ أَخاكَ غُلامَهُ زيدٌ عمرًا ) ، فتجعل ( أخاك ) مفعول ( الضارب ) ، [ و ( غلامه ) بدلًا[8] من ( الضارب ) ][9] ، و ( الهاء ) عائدة من ( غلامه ) إلى ( الذي ) على أنه صفةٌ لـ ( الأخ ) ، جاز ، وكان آخِرَ صلة ( الضارب ) .

ويجوز ذِكْرُهُ صِفَةً بعد ( زيد )[10] ، وفيه قُبْحٌ ، إلا أن يقوم دليلٌ بأنه[11] صفته دون صفة ( زيد ) ، فيجوز على حُسْنٍ .

وكذلك إن جعلته بَدَلًا منه أيضًا ، كان الحَسَنُ[12] فيه أن يكون قَبْلَ ( زيد ) ، على خلاف حال [ الظريف ][13] في المسألة الأولى[14] ؛ لأنه مِمَّا

---

(١) انظر ترجمته في ص : ٤٨ .
(٢) هذا الكتاب من كتب المازني المفقودة ، انظر : الفهرست ٦٢ – ٦٣ .
(٣) عنى به أبا الحسن الأخفش .
(٤) في (ك) : ولا من غيره .
(٥) ما بين المعقوفتين مأخوذ من (ك) ، في (ت) : لا أن .
(٦) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ك) .
(٧) في الكتاب ١/ ٨٨ : « وإنما مَنَعَهُمْ أَنْ يَنْصِبُوا بالفعل الاسْمَ إذا كان صفة له ، أن الصفة تَمَامُ الاسم ، ألا ترى أن قولك : مررت بزيدٍ الأحمر ، كقولك : مررت بزيد ، وذلك أنك لو احتجت إلى أن تنعت فقلت : مررت بزيد ، وأنت تريد ( الأحمر ) وهو لا يُعْرَفُ حتى تقول : الأحمر ، لم يكن تَمَّ الاسم ، فهو يجرى منعوتًا مجرى : مررتُ بزيدٍ ، إذا كان يُعْرَفُ وَحْدَهُ ، فصار الأحمر كأنه من صلته » .
(٨) في (ك) : بدل .
(٩) ما بين المعقوفتين مناقض لما أراده الفارقي ، ولذلك فإنني أظن أنه لا معنى لوجود هذه العبارة هنا .
(١٠) فتقول : ظننتُ الذي الضَّارِبُ أَخاك زيدٌ غُلامَه عمرًا .
(١١) في (ك) : على أنه .
(١٢) في (ك) : الأحسن .
(١٣) ما بين المعقوفتين صحح من (ك) ففي (ت) : الظرف .
(١٤) في قوله : ظننتُ الذي الضاربُ أخاه الظريفُ زيدٌ عمرًا .
انظر هذه المسألة وجواز تقديم الصفة على ( زيدٌ ) وتأخيرها بعده ص : ١٢٤ .

يُوهِمُ بعد ( زيد ) أنه بَدَلٌ منه ، كما[1] يُوهِمُ أنه صفةٌ له ، فإنْ جَعَلْتَ العائد متصلًا بالعطف ، جاز على حُسْنٍ ، ولا خِلَافَ في جوازه ، فتقول : ( ظننتُ الذي الضاربُ أَخاكَ وغلامَه زيدٌ عمرًا ) ، فعطفت ( غُلامَه ) على قولك ( أَخاكَ ) .

وَوَجْهُ حُسْنِهِ أنه بمنزلة التثنية إذا قلت : ( ظننتُ [ و ][2] الذي الضاربُ غلاميه زيدٌ عمرًا ) ، لأن العطف بالواو مع اختلاف الأسماء كالتثنية مع اتفاقها[3] . يَدُلُّكَ على صحة ذلك ، أنك لو اتَّفَقَتْ الأسماءُ لم تَعْطِفْ ، ولَثَنَّيْتَ ، فلا[4] تقول : ( [ رأيت ][5] زيدًا وزيدًا ) ، لأن هذا يُغْنِي منه ( [ رَأَيْتُ ][6] الزّيدينِ ) .

## ذكر البدل في المسألة :

وإن أَبْدَلْتَ من ( الذي ) جعلتَ بَدَلَهُ بعد قولك[7] ( زيدًا ) ، لأنه آخِرُ صلته ، ومنتهاها ، فتقول : ( ظَنَنْتُ الذي الضَّارِبُ أَخاه زيدًا أباكَ عَمْرًا ) ، وتجعل ( أَباك ) بدلًا من ( الذي ) ، وتُوقِعُهُ بعد ( زيدٌ ) ، ولا يجوز إيقاعه قبله ؛ لأن ( زيدًا ) من صلة ( الذي ) ، والبَدَلُ من الموصول لا يكون إلا بعد تمامه[8] ، فلو أَبْدَلْتَ منه قبل التمام لَفَسَدَ ، لأنك تقطعه بالبدل عن تمامه بأن

---

(١) في (ك) : كما كان يوهم .

(٢) ما بين المعقوفتين واو وردت في النسختين ، وأظنُّها زائدة لا حاجة بالعبارة إليها .

(٣) في الأصول ٢/ ٦٤ – ٦٥ : « العطف نظير التثنية والجمع ، ألا ترى أن معنى قولك : قامَ الزيدان ، إنما هو : قامَ زيدٌ وزيدٌ ، فلما كان العاملان مشتركين في الاسم ثُنِّيا ، ولو اختلفا لم يصلح فيهما إلا الواو ، فكنت تقول : قامَ زيدٌ وعمروٌ ، فالواو نظير التثنية . وإنما تدخل إذا لم تكن التثنية ، فلما لم يكن يجوز أن يجتمع في التثنية الرفع والنصب ، ولا الرفع والخفض ، ولا أن يعمل في المثنى عاملان ، كذلك لم يَجُزْ في المعطوف والمعطوف عليه » .

(٤) في (ك) : ولا .

(٥) مابين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٧) في (ك) : قولنا .

(٨) انظر ص : ١٢٥ .

تُخْرِجَ عن[1] صلته ما هو منها ، وتُدْخِلَ فيها ما ليس منها[2] .

وكذلك الإبدال من ( الضَّارب ) أيْضًا لا يكون قبل ( أخاه ) ؛ لمثل هذه العِلَّة .

ويجوز أن تُوقِعَ البَدَلَ من ( الذي ) بعد ( عَمْرًا ) ، لأنهما جميعًا يتعلقان بـ ( ظَنَنْتُ ) فتقول : ( ظَنَنْتُ الذي الضاربُ أَخاه زيدٌ [ ٣١/ك ] عَمْرًا أَبَاكَ ) .

ولا يجوز أن تُوقِعَ البدل من ( الضَارب ) بعد ( عمرًا ) ، لأن ( الضَّارب ) من صلة ( الذي ) ، [ والبدل منه في الصلة أَيْضًا ، و ( عمرًا ) ليس من الصلة ][3] ، فلا تفصل بما ليس من الصلة بين بعضها وبعض[4] ، وعلى ذلك يجرى الوصف لـ ( الذي ) و ( الضارب ) ، والعطف على كل واحد منهما ، تقول : ( ظَننتُ الذي الضَّارِبُ أَخاه ، والذاهبُ أبوه الزيدان عمرًا ) ، فتعطف على ( الضَّارب ) .

وإن عطفت على ( الذي ) فكذلك ، تقول : ( ظننتُ الذي الضَّارِبُ أَخاه زيدٌ [ والذاهبُ أَبوه الزيدانِ عمرًا ) ، فتعطف على ( الضَّارِب ) ، وإن عطفت على ( الذي ) بذلك تقول : ( ظَنَنْتُ الذي الضَّاربُ أَخاهُ زيدٌ ][5] ، والذي قامَ العَمْرَانِ )[6] .

ويجوز أن تُقَدِّمَ ( زَيدٌ ) على ( الضَّارب ) ، لأنه خبر ( الضَّارب ) ، ولا يمتنع تقديمه عليه ؛ إذ ليس من صلته[7] ، على أن تجعله[8] هو مبتدأ ، و ( الضارب )

---

(١) في (ك) : من .

(٢) في الأصول ٢/ ٢٥٣ ، ٣٥٤ : « واعلم أنه لك أن تبدل من كل موصول إذا تَمَّ بصلته ، ولا يجوز أن تُبْدِلَ من اسم موصول قبل تمامه بالصلة فتفقد ذا .... لأنك إذا فعلت ذلك فرقت بين الصلة والموصول » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٤) انظر ص : ٥٧ .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ت) فاستدرك من (ك) .

(٦) في (ك) : العَمْرِينِ .

(٧) في (ك) : صلة .

(٨) في (ك) : تجعل .

الخبر ، ويكونان جميعًا في صلة ( الذي ) ، وهذا لا يمنع منه مانع ، فتقول : ( ظننتُ الذي زَيدٌ الضَّارِبُ أخاه عمرًا ) .

فإن قيل : إذا رَفَعْتَ ( زيدًا ) بالابتداء ، فأين العائد من خبره ؟.

قيل[1] : إن الخبر إنما يُحْتَاجُ فيه إلى عائد يرجع إلى الأول إذا كان جملة ، فأما إذا كان [ ٩/ت ] مفردًا هو الأوَّلُ فلا يحتاج إلى شَيْءٍ ، و ( زيدٌ ) هو ( الضَّارِبُ ) ، فليس يحتاج إلى عائد – على ما بَيَّنَّا[2] ، ولا يجوز تقديم ( زيد ) على ( الذي ) ، لأنه في صلته ، ولا يتقدم بعض الصلة على الموصول ، ولا سَائِرُهَا[3] .

وكذلك لا يجوز أن تُقَدِّمَ ( أَخاه ) على ( الضَّارب ) ، ولا على ( الذي ) ؛ لأنه في صلة ( الضَّارب ) ، ولا تتقدم الصلةُ على الموصول ، ولا بَعْضُهَا .

ويجوز تقديم ( عمرٍو ) على ( ظَننتُ ) ، وهو منصوب ، ونَصْبُهُ على وجهين :

أحدهما : أن يكون خبرًا مقدمًا[4] ، فتقول : ( عمرًا ظَننتُ الذي الضاربُ أَخاه زيدٌ )[5] .

---

(١) في (ك) : قيل له .

(٢) انظر ص : ٥٩ .

(٣) انظر ص : ٥٧ .

وفي الأصول ٢/ ٢٣٢ : « لا يجوز أن تقدم الصلة على الموصول ؛ لأنها كبعضه ، وذلك نحو صلة ( الذي ) و ( أن ) ... ولا يصلح أن تقدم شيئًا في الصلة ، ظرفا كان أو غيره على ( الذي ) البَتَّة » .

(٤) في المقتضب ٣/ ٩٥ : « فإذا قلت : ظننتُ زيدًا منطلقًا ، فإنما معناه : زيدٌ منطلقٌ في ظني ، فكما لابُدَّ للابتداء من خبر ، كذلك لابُدَّ من مفعولها الثاني، لأنه خبر الابتداء ، وهو الذي تعتمد عليه بالعلم والشك » .

(٥) في الكتاب ١/ ١١٨ : « هذا باب الأفعال التي تُسْتَعْمَلُ وتُلْغَى ، فهي ظننت وحسبت وخِلْتُ وأُرَيْتُ وَرَأَيْتُ وزَعَمْتُ ، وما يتصرف من أفعالهن ، فإذا جاءت مستعملة ، فهي بمنزلة ( رأيت وضربت وأعطيت ) في الإعمال والبناء على الأول في الخبر والاستفهام وفي كل شيء ، وذلك قولك : أَظنُ زيدًا منطلقًا ، وأظن عمرًا ذاهبًا ، وزيدًا أَظنُ أخاك ، وعمرًا زعمتُ أَباكَ » .

والآخر : أن تنصبه بفعل مضمر يُفسِّرُهُ المذكورُ ، ويكون في ( ظننتُ ) هاءٌ ظاهرةٌ ، كأنك قلت : ( ظَننتُ زيدًا المذكورَ ظَننتُه الذي الضَّارِبُ أَخاه زيدٌ ) ، وهذا ضعيف ، وإنما يتخرج على قولهم : ( زيدًا ضَرَبْتُهُ )[1] ، والأَوْلَى رَفْعُه[2] ، ولكن نَذْكُرُ مثل هذا ، لِأَنَّا على سبيلٍ من التفريع يُوجِبُ ذِكْرَ المحتملاتِ : قَوِيِّهَا وضَعِيفِهَا .

ويجوز رفع ( عمرو )[3] مع تقديمه ، وَرَفْعُهُ بالابتداء ، والخَبَرُ على ضربين :

**أحدهما** : أن تجعل خبره ( ظَنَنْتُ ) ، ويكون في ( ظَنَنْتُ ) ، هاءٌ مضمرةٌ هي مفعولُها الأول[4] ، و ( الذي ) مفعولها الثاني[5] ، والجملة خبر ( عمرو ) ، فتقول : ( عمرٌو ظننتُ [ ٣٢/ك ] الذي الضَّارِبُ أَخاه زيدٌ ) ، تريد : ( عمرٌو ظَننتُه الذي الضّارِبُ أَخاهَ زيدٌ ) ، ويكون ( الذي ) في موضع رفع .

**والآخر من وجهي الخبر** : أن يكون ( ظننتُ ) مُلْغَاة ، فيكون حِينَئِذٍ خَبَرُ ( عمرو ) ( الذي ) ويكون موضعها رفعًا ، لأنها الخبر ، ولا يحتاج في هذا الوجه ( عمرو ) إلى عائد ، لأنه هو الأوّل ، بمنزلة قولك : ( عمرٌو – ظننتُ – أخوك ) ، أو ( عمرٌو – ظننتُ – أبو عبد الله )[6] .

---

(١) في الكتاب ١/ ٨١ : « وإن شئت قلت : زيدًا ضربتُه ، وإنما نَصْبُهُ على إضمار فعل هذا يُفَسِّرُهُ ، كأنك قلت : ضربتُ زيدًا ضربتُه ، إلا أنهم لا يُظهرون هذا الفعل هنا ؛ للاستغناء بتفسيره ، فالاسم هو هنا مبني على هذا المضمر » .
وانظر : الإيضاح ١/ ٣١ .

(٢) تجد هذه المسألة مع شيء من التفصيل في : الإيضاح ١/ ١٣٥ – ١٣٦ .

(٣) في (ك) : زيد .

(٤) هذا على الرأي الضعيف ، وقد مَرَّ في ص ١٠٣ ، وهو ضعيف في الكلام وفي الشعر ، ومن شواهده :
قد أصبحت أُمُّ الخِيار ...
انظر : الكتاب ١/ ٨٥ .

(٥) أي الاسم الموصول مع صلته وخبره ، فهو هنا مبتدأ ، وخبره ( زيد ) .

(٦) في الكتاب ١/ ١١٩ : « فإن أَلْغَيْتَ قلت : عَبْدُ الله – أَظنُّ – ذاهبٌ ، وهذا – إخالُ – أخوك ، وفيها – أُرى – أبوك ، وكُلَّمَا أردت الإلغاء فالتأخير أقوى ، وكلٌّ عربي جيد »اهـ . =

ويجوز تقديم ( الذي ) على ( ظننتُ ) ، وتأخير ( عمرًا ) ، فتقول : ( الذي الضَّارِبُ أَخاه زيدٌ ظَننتُ عمرًا ) ، فيكون في ( الذي ) أربعةُ أَوْجُهٍ ، كما كان في ( عمرٍو ) ؛ لِمَا قَدَّمْتُهُ : وجهان في النصب ، ووجهان في الرفع ، وقد مضى [ من ][1] بيانها في تقديم [ ( عمرو ) ][2] ما أَغْنَى عن إعادته[3] .

وإن أَبْدَلْتَ في أصل[4] المسألة من ( عمرو ) ، أو وصفته ، أو عطفت عليه ، فَكُلُّ ذلك تَذْكُرُهُ بعده ، ولا يجوز قبله ، لأنها تقتضي إتباعَ الأول على قَدْرِ ما يظهر من إعرابه .

فهذا بيان ما تحتمله المسألة من التفريع المفيد .

**تقدير أصل المسألة :**

( ظَننتُ رجلًا ضَرب أخا رَجلٍ عمرًا ) ، ثم يُنْقَلُ الكلام إلى وصف المعرفة فيجيء منه ما [ قد ][5] تَقَدَّمَ ذِكْرُه .

فإذا قيل لك : انْقُلْ هذا الفعل إلى وصف المعرفة ، لم يكن لك [ بُدٌّ ][6] من أن تجيء بالألف واللام ، إذا لم تَذْكُرْ ( الذي ) ، فتقول : ( ظَننتُ الرجلَ الضَّارِبَ أَخاهُ زيدٌ عمرًا ) .

---

= وفي ص ١٢٥ : « وإذا ألغيْتَ فقلتَ : عبدُ الله - أُظنُّ - منطلقٌ ، فهذا أَجْمَلُ من قولك : أَظنُّه ، وأَظنُّ بغير هاءٍ أَحْسَنُ ، لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بالاسم ، وليكون أَبْيَنَ في أنه ليس يعمل » .

وانظر : أمالي ابن الشجري ١/ ٢٤٠ ، والهمع ١/ ١٥٣ .

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ك) .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (ك) .

(٣) فَوَجْهَا النصبِ : أن ينصب بـ( ظننت ) المذكور ، أو ينصب بـ( ظننت ) المحذوف الذى يفسره المذكور .

ووجها الرفع : أن يرفع بالابتداء ، وخبره ظننت .

(٤) في (ك) : صلة .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من (ك) .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من (ك) .

فإذا قيل لك : فاجْعَلْ[1] مَوْضِعَ ( الرجل ) موصولًا ، جِئْتَ بـ ( الذي ) ، ولايجوز في مثله الألف واللام ، إنما يلزم ( الذي ) ؛ لأنه ابتداء وخبر ، والألف واللام تطلب فعلاً تنقله إلى صورة الاسم ، فلابُدَّ لك على هذا من ( الذي ) ، فتقول : ( ظَنَنْتُ الرجلَ الضَّارِبَ أَخاهُ زيدٌ عمرًا ) .

فإذا قيل لك : اجْعَلْ مَوْضِعَ [ (الرجل )][2] ( الذي )[3] ، أَتَـيْتَ بـ( الذي ) ، فقلت : ( ظَنَنْتُ الذي الضَّارِبُ أَخاه زيدٌ عمرًا ) ، و ( زَيد ) اقتضاه ذِكْرُ ( الذي ) ، لأنه لا يُوصَلُ بمفرده ، فلابُدَّ من تكميله بجملة ، و( عمرو ) اقتضاه ذِكْرُ ( ظننتُ ) ؛ لأنها لا يكون مُتَعَدٍّ إلى أحد مفعوليها دون الآخر[4] ، وكُلُّ ذلك بَيِّنٌ ، والحمد لله .

---

(١) في (ك) : اجعل .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (ك) .

(٣) فيكون من باب دخول الموصول على الموصول ، وهو باب ألَّفه النحويون ، كما يقول المبرد في المقتضب ٣/ ١٣٠ ، وابن السراج في الأصول ٢/ ٣٣٤ .

(٤) كذا في (ت) ، وفي (ك) : لأنه لا يكون مُعَدًّى إلى أحد مفعوليه دون الآخر .
وانظر هذه المسألة في : الكتاب : ١/ ٤٠ ، والمقتضب : ٣/ ٩٥ ، والأصول : ١/ ٢١٧ .

# مسـألة سادسـة[1]

قال أبو العباس رحمه الله :

وتقول : ( سَرَّ دَفْعُكَ إلى المُعْطي زَيدًا دِينارًا دِرهمًا القائِمَ في دارِه عمرٌو ) . نَصبْتَ ( القائمَ في دارِه [ عمرٌو ][2] بـ( سَرَّ ) ، ورفعت ( عَمْرًا ) بقيامه ، ولو قلت : سَرَّ دَفْعُكَ إلى زَيدٍ دِرْهما ضَرْبَك عَمْرًا كان مُحالًا ، لأن الضَّرْبَ ليس مما يَسُرُّ )[3] .

قال سعيد بن سعيد [ ٣٣/ك ] الفارقي :

بيان هذه المسألة على الأصول المتقدمة :

أن يكون ( سَرَّ ) فعلًا ماضيًا ، و ( دَفْعُكَ ) مصدر مرفوع بأنه فاعل ( سَرَّ ) ، وقولك : ( إلى المُعْطي ) من صلة المصدر ، و( المُعْطي ) صلة وموصول وآخِرُهُ قَوْلُكَ : ( دِينارًا ) ، وقولك ( دِرهمًا ) من صلة ( الدَّفع ) وهو آخِرُ صلته ، و ( القائِمَ ) صلةٌ وموصولٌ ، إعرابُهَا نَصْبٌ بأنه مفعول ( سَرَّ )[4] ، وقولك ( في دارِه ) من صلة ( القائمَ ) ، وهو ظرف للقيام[5] ، و( عمروٌ )[6] فاعل ( القائم )[7] ، وهو آخِرُ صلته ، ( الهاء ) في قولك

---

(١) المسألة في المقتضب ١/ ٢٠ ، وفي الأصول ١/ ٢١٠ .

(٢) ما بين المعقوفتين مصحح من : المقتضب : ١/ ٢٠ ، وأصل المسألة الذي اعتمده الفارقي ؛ فقد ورد في (ت) و (ك) : زيد ، وقال المبرِّد في الموضع السابق : نصبت القائمَ بـ( سَرّ ) .

(٣) في المقتضب ١/ ٢١ تكملة هي : « وكذلك لو قلت : أَعْجَبَ قيامُك قُعودَك ، كان خطأً ، ولو قلت : وافقَ قيامُكَ قعودَ زيدٍ، لَصَلَحَ، ومعناه أنهما اتفقا في وقت واحد، فلو أردت معنى الموافقةَ – التي هي إعجابَ – لم يصلح إلا في الآدميين » .

(٤) في (ك) : لسرّ .

(٥) في (ك) : للقائم .

(٦) انظر تصحيح هذه الكلمة في أول الصفحة والحاشية رقم (٢) .

(٧) في (ك) : القيام .

( داره ) تعود إلى الألف واللام ، و ( الدَّفْع ) يَصِحُّ أن يقع به سرور ( القائم ) ، لأن ( القائم ) اسْمٌ لما يَصِحُّ أن يُسَرَّ ويَحْزَنَ[1] .

ولو جَعَلْتَ موضعه مالا يَصِحُّ فيه السرور لم يَجُزْ . لا تقول : ( سَرَّ دَفعُكَ إلى زيدٍ دِرهمًا قيامَ عمرٍو ) ؛ لأن ( القيام ) ليس مما يصح أن يُسَرَّ ولا يَحْزَنُ ، وكذلك لا يَصِحُّ : ( أعجبَ قيامُكَ قُعودَكَ )[2] ؛ لأن ( القيام ) - وإن صح أن يقع به وعنده العجب لغيره - فليس ( القعود ) مِمَّا يَصِحُّ أن يُعْجِبَ[3] ، فصار هذا باطلًا من جهة المعنى ، لا من جهة اللفظ .

فهذا بيان ما ذكره أبو العباس رحمه الله .

## التفريع على المسألة :

يقال : إذا كان ( المُعْطِي ) من صلة المصدر ، فَأَيْنَ العائدُ من الصلة إلى المصدر ؟.

والجواب عندي في ذلك ، أن اتِّصَالَ ( المُعْطِي ) بالمصدر هنا إنما هو على جهة المفعول بحرف الجرّ ، وعلى جهة المضاف المَعْنِيِّ بحرف الجرّ ، وليس من شرط المضاف إليه أن يعود منه ضمير إلى المضاف ، وإنما يقتضي أن يعود إليه من خبرٍ هو غيره ، أو صفَةٍ ، كما يقتضي ( زيد وعمرو ) ، وذلك بِحَقِّ المبتدأ وحَقِّ[4] الخبر وحَقِّ الصفة ، وحَقِّ صلة الألف واللام ، أو ( الذي )[5] .

فأمّا حَقُّ المصدر وإن كان موصولًا فَمُحَالٌ ذلك فيه ، لأن صلته لا تجري مجرى صلة الألف واللام ، ولا ( الذي ) ؛ إذ كان الألف واللام و( الذي ) على نحو اتِّصال الصفة بالموصوف ، والخبر بالمبتدأ[6] في تكميل الأول ، وإن كانتا أَشَدَّ

---

(١) في (ك) : ويجوز .
(٢) انظر هذه العبارة في : المقتضب ١/ ٢١ ، وما نقلناه عنها في الحاشية رقم ٣ من الصفحة السابقة .
(٣) في (ك) : يتعجَّب .
(٤) في (ك) : بحق .
(٥) انظر ص : ٥٨ - ٥٩ .
(٦) في (ك) : الابتداء .

اتصالًا ، فلم يكن فيها لهذا المعنى بُدٌّ من ضميرٍ يَعْقِدُ كُلَّ واحدٍ بالآخر ، وليس كذلك المصدر ، لأن اتِّصالَهُ اتِّصَالُ العامل بالمعمول ، وليس يخلو من أن تكون صِلَتُهُ على معنى الفاعل ، أو معنى المفعول ، أو معنى المضاف . وكُلُّ ذلك قد بَيَّنَّا حُكْمَهُ[(١)] ، وأنه [ لا ][(٢)] يقتضي ضميرًا ، [ وأيضا فهو ][(٣)] خَلَفٌ[(٤)] من حرفٍ مَحْضٍ على معناه ، وذلك الحرف هو ( أَنْ ) ، والحرف لا يوجب ضميرًا من صلته [ ٣٤/ك ] ، ولا يقتضيه[(٥)] ، وأَيْضًا فهي[(٦)] عامل ومعمول ، والعامل لا يقتضي ذلك[(٧)] ، فكذلك حكم المصدر الواقع موقعه على معناه .

ونظير هذا قوله جل وعزّ[(٨)] : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَاتَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾[(٩)] . فَمَتَى قدَّرنا هذه الجملةَ مضافةً إلى يوم ، وَأَذْهَبْنَا التنوينَ لهَا من ( يوم ) لم نقدّر[(١٠)] فيه ضميرًا يعود إلى ( اليوم ) ، ومتى قدَّرناه صِفَةً لـ( اليوم ) مع بقاء التنوين لم يكن بُدٌّ من تقدير ضمير يَعْقِدُ الصفة بالموصوف . كأنه قال جل وعزّ[(١١)] : [ ( واتقوا يوما لا تجزى نفس عن

---

(١) انظر ص : ٦٣ - ٦٤ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٣) ورد في (ك) : هو بدلا مما بين المعقوفتين .

(٤) انظر تعريف الخلف في ص : ٦٣ - ٦٤ .

(٥) انظر ص : ٤٨ .

(٦) في ك : فهو .

(٧) أي لا يقتضي ضميرًا يعود من المعمول إلى العامل .

(٨) في (ك) : عز وجل .

(٩) سورة البقرة ، الآية : ٤٨ .

(١٠) وردت الكلمة في (ك) ناقصة .

(١١) في (ك) : عز وجلّ .

نفس فيه شيئا )[1] ][2] . فهذا دليل الحكم ، وَعِلَّتُهُ مَا قَدَّمْنَا آنِفًا .

## [ ذكر التقديم في المسألة ] :

فإن قال قائل : هل يجوز أن يتقدم[3] قولك ( دينارًا ) على قولك ( زيدًا ) ، فإنَّ ذلك لا يمتنع ؛ لأنهما جميعًا في صلة الألف واللام ، وهما مفعولاها ، ولا يمتنع تقديم بعض الصلة على بعض[4] ، ولا يجوز أن يتقدم ( درهمًا ) على ما قبله من قولك ( دينارًا ) ، ولا من قولك ( زيدًا ) ؛ لأن ( الدرهم ) في صلة المصدر و ( الدينارُ ) في صلة ( المُعْطِي ) ، ولا يجوز أن يتقدم ما هو [ في ][5] صلة اسْم على ما هو في صلة اسم آخر ؛ لِئَلَّا يتداخل الكلام ، ويَفْسُدَ الترتيبُ في الأسماء ، فَتَبْطُلَ فيها الفائدةُ[6] ، فلا تقول على ذلك : ( سَرَّدَفعُكَ إلى المُعطي زيدًا درهمًا دينارًا القائمَ في دارِه عمرٌو ) .

ويجوز أن يتقدم ( القائمَ ) على ( الدرهم ) فتقول : ( سَرَّدفعُكَ إلى المُعطي زَيدًا دينارًا القائمَ في دارِه عمرٌو[7] درهمًا ) .

---

(١) هذا تقدير سيبويه ، كما في الكتاب ١/ ٣٨٦ قال : « أضمر فيه » . وأجاز الفراء في معاني القرآن ١/ ٣١ و ٣٢ حذف حرف الجر والضمير ، كما أجاز حذف الضمير وَحْدَه أي : يومًا لا تجزي فيه ، ويوما لا تجزيه ، ونَقل عن الكسائيّ أنه لا يجيز حذف حرف الجر ، وإنما أجاز حذف الضمير فقط ، لأنه لا يجيز إضمار حرف الجر إلا في الصِّلَات . ونَقل عن غير الكسائيّ من أهل البصرة قوله : لا نجيز الهاء ولا تكون ، وإنما يُضْمَرُ في مثل هذا الموضع الصفة ( حرف الجر ) . ونقل ابن هشام في المغني ٢/ ٦٨٢ قول الأخفش : لا تجزي فيه ، ثم حذفت ( في ) فصار لا تجزيه ، ثم حذف الضمير منصوبًا لا مخفوضًا .

وانظر المسألة في : الأصول ٢/ ٣١٦ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٦٠٥ ، والبيان ١/ ٨٠ ، ورأي الزمخشري الموافق لسيبويه في الكشاف ١/ ٢٧٩ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٣) في (ك) : تقدم .

(٤) فتقول : سرّدفعك إلى المعطي دينارًا زيدًا درهمًا القائمَ في دارِه عمروٌ .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٦) انظر ص : ٥٦ – ٥٧ .

(٧) في (ك) : زيد .

ولا يجوز أن يتقدم ( عمرٌو ) على ( القائم ) ؛ لأنه فاعِلُهُ ، وهو في صلة الألف واللام ، ولا يتقدم بعض الصلة ، ولا جُمْلَتُهَا على الموصول[1] ، وكذلك قولك ( في داره ) لا[2] يتقدم عليه ؛ لمثل هذه العِلَّة[3] .

ويجوز أن يتقدم ( القائمَ ) على المصدر الذي هو ( دَفعُكَ ) ؛ لأنه مفعول ( سَرَّ ) ، و( الدفعُ ) فاعل ( سَرَّ ) ، ولا بأس بتقدم المفعول على الفاعل[4] ، فتقول : ( سَرَّ القائمَ في دارِه عمرٌو[5] دفعُك إلى المُعطي زَيدًا دينارًا درهمًا ) .

ويجوز تقديمه[6] على ( سَرَّ ) أيضًا ؛ لأنه مفعوله ، و( سَرَّ ) فعل متصرف ، ولا بأس بتقديم المفعول على الفعل إذا كان متصرفًا ، فأما إذا لم يكن متصرفًا فلا يجوز ذلك فيه ، فتقول[7] : ( القائمَ في دارِه عمرٌو[8] سَرَّدفعُكَ إلى المُعطي زَيدًا [ دِينارًا [ دِرهمًا ][9] ][10] ) كأنك قلت : ( زيدًا سَرَّ عمرٌو ) .

وإنما جاز هذا في الفعل المتصرف ؛ لأن الفعل إذا تَصَرَّفَ في نفسه – على مقتضى كُلِّ فِعْلٍ من طريقة ( فَعَلَ يَفْعَلُ وسَيَفْعَلُ وهو فاعلٌ ) – قَوِيَ باستيفاء شروطه ، وإذا قَوِيَ في نفسه وفي العمل في معموله ، قَوِيَ على تصريف معموله في اللفظ والترتيب ، كما قَوِيَ في العمل والإعراب[11] .

---

(١) انظر ص : ٦٠ وكذلك الخصائص ٢/ ٣٨٥ فلا تقول : سَرَّدفعُكَ إلى المُعطي زيدًا دينارا درهمًا عمرٌو القائمَ في دارِه .

(٢) في (ك) : ولا .

(٣) فلا تقول : سَرَّدفعُكَ إلى المُعطي زيدًا دينارًا درهمًا في دارِه القائمَ عمرٌو .

(٤) انظر : الخصائص ٢/ ٣٨٢ .

(٥) انظر تصحيح هذه الكلمة في ص : ١٣٣ .

(٦) أي القائم .

(٧) إذا كان متصرفًا .

(٨) انظر الحاشية رقم : ٥ .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ت) ، وزِدْتُهُ من أصول المسألة .

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(١١) في الكتاب ١/ ٨٠ : « هذا بابُ ما يكون فيه الاسم مبنيًا على الفعل ، قُدِّم أوأُخِّر ، وما يكون فيه الفعل مبنيًّا على الاسم ، فإذا بَنَيْتَ الاسْمَ عليه قلت : ضَربت زيدًا ، وهو الحَدُّ ، لأنك تريد أن تُعْمِلَه =

وإذا ضَعُفَ في نفسه عن شروط الأفعال ، أَنْ يَتَصرَّفَ[1] تَصرُّفَهَا ، كان من أَنْ يُصَرِّفَ غَيْرَهُ [ ٣٥/ك ] أَضْعَفَ ، فَلَمْ يَجُزْ : ( قائمًا ليسَ زيدٌ )[2] – وإن جاز : ( قائمًا كانَ زيدٌ )[3] – إلا على رأي أبي الحسن الأخفش[4] ، فإنه أجازه[5] في كتاب مسائله الصغير[6] ، وقد بَيَّنَّا هذا في كتابنا الموسوم بـ ( استدراك الغلط في شرح سيبويه على بعض المتأخرين[7] )[8] ، وهذا من رديء المذاهب[9] ، وقد أَغْنَىٰ ذِكْرُهُ هناك عن تَقَصِّي ذِكْرِهِ هنا .

---

= وتَحْمِلَ عليه الاسْمَ ، كما كان الحَدُّ : ضَرَبَ زيدٌ عمرًا ، حيث كان ( زيد ) أول ما تشغل به الفعل ، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه ، وإن قَدَّمْتَ الاسْمَ فهو عَرِبيٌّ جَيِّدٌ ، كما كان ذلك عربيًا جيدًا ، وذلك قولك : زيدًا ضربت ، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء ، مثله في ضَرَبَ زيدٌ عمرًا وضربَ عمرٌو زيدًا » .

وانظر : الأصول ٢/ ٣٧٧ ، والخصائص ٢/ ٣٨٢ .

(١) في (ك) تتصرف ، وانظر تطوّر معنى كلمة ( تصريف ) في كتاب ( القياس في النحو ، د. منى إلياس ) ص : ١٢٨ – ١٢٩ .

(٢) في الإيضاح ١/ ١٠١ : « ويجوز أيضًا : منطلقًا كانَ زيدٌ ، وشاخصًا صار بكر ؛ لأن العامل متصرف ، وهكذا خبر ليس في قول المتقدمين من البصريين ، وهو عندي القياس ، فتقول : منطلقًا ليس زيدٌ ، وذهب قومٌ إلى أن تقديم خبر ليس على ليس لا يجوز » .

وهذا أيضا رأي ابن جني الذي أورده في الخصائص ٢/ ٣٨٢ وقال : « وامتناع أبي العباس من ذلك خلاف للفريقين : البصريين والكوفيين ، وتَركٌ لموجب القياس عند النظار والمتكلمين » .

ومنع ابن السرّاج تقديم خبر ليس قبلها؛ لأنها لم تُصَرَّفْ تَصرُّفَ (كان)؛ لأنك لا تقول منها يفعل ولا فاعل». انظر : الأصول ١/ ١٠٢ – ١٠٣ .

والمسألة فيها خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . انظر هذا الخلاف في : الإنصاف : المسألة الثامنة عشرة( ١/ ١٦٠ )وكذلك في ابن يعيش٧/ ١١٤ ،وشرح الرضي للكافية٢/ ٢٩٧ ،والهمع١/ ١١٧ ،وشرح ابن عقيل : ٤١ .

(٣) في الكتاب ١/ ٤٥ : « وإن شئت قلت : كانَ أخاك عبدُ الله ، فقدمت وأخرت ، كما فعلت ذلك في ضَرَبَ ؛ لأنه فعل مثله ، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضَرَبَ ، إلا أنَّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد » .

وانظر : المقتضب ٤/ ٨٧ ، والأصول ١/ ٩٧ – ٩٨ .

(٤) انظر ترجمته في ص : ٤٧ .

(٥) أي أجاز تقديم خبر ليس عليها .

(٦) هذا الكتاب من كتب الأخفش المفقودة انظر ص : ١٢٥ .

(٧) في حاشية (ت) و (ك) : السيرافي ، وفي ابن يعيش ٧/ ١١٤ أنَّ رأي السّيرافي جواز تقديم خبر ليس عليها .

(٨) هذا الكتاب من كتب الفارقي المفقودة .

(٩) في (ك) : المذهب .

وكذلك[1] فعل التعجب ، و( نِعْمَ ) ، و( بِئْسَ ) ، و( عَسَى ) لا تتقدَّم معمولاتُها عليها ، لأنها لا تَصرَّفُ[2] على طريقة : ( فَعَلَ يَفْعَلُ [ و ][3] سيفعلُ وهو فاعِلٌ )[4] .

فأما قولك : ( تَفقَّأْتُ شَحْمًا ، وتَصبَّبْتُ عرقًا ) ، فإنَّ هذا - وإن كان الفعل منه يتصرف في لفظه على طريقةِ : ( فَعَلَ يَفْعَلُ وسيفعلُ ) - فإنه غير متصرف في معناه ؛ إذ هو منقول من فاعله المذكور معه إلى غير فاعله ، وأُخْرِجَ فاعله فيه مُخْرَجَ المفعول على جهة التمييز ، فلا يجوز تقديمه عليه ، لا تقول : ( عَرَقًا تَصبَّبْتُ ) ، ولا ( شَحْمًا تَفَقَّأْتُ ) ؛ لِما بَيَّنَّا من أنه منقولٌ عن فاعِلِه المذكورِ معه إلى غيره ، وأَصْلُه : ( تَفقَّأَ شَحْمِي ) ، و ( تَصبَّبَ عَرَقِي )[5] ، وقد أَجازَ ذلك أبو عثمان المازنيُّ[6] ، وأنشد[7] :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلفراقِ حَبِيبَها ... وَمَا كَانَ نَفْسًا بالفِراقِ تَطِيبُ

وهذا عند أكثر أصحابنا شَاذٌّ ، مع صحة الرواية ، ولا يُقَاسُ على مثله ، والروايةُ المشهورة عندهم[8] :

وما كانَ نَفْسِي بالفِراق تَطيبُ

---

(١) في (ك) : فكذلك .

(٢) في (ك) : لا تتصرف .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٤) هذه العلّة من علل الكوفيين ، انظر : الإنصاف ، المسألة : الثامنة عشرة ( ١/ ١٦٠ ) .

(٥) هذا رأي سيبويه، انظر: الكتاب ١/ ٢٠٤، والأصول ٢/ ٢٣٨ والإيضاح ١/ ٢٠٣، والخصائص ٢/ ٣٨٤ .

(٦) هو رأي المبرِّد أيضًا ، وقد نقله عن المازني ، انظر : المقتضب ٣/ ٣٦ ومسألة تقديم التمييز إذا كان هو الفاعل في المعنى مسألة خلافية ، انظرها في : الإنصاف ، المسألة العشرون بعد المائة ( ٢/ ٨٢٨ ) .

وانظر ترجمة المازني في ص : ٤٨ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو في المقتضب ٣/ ٣٧ من غير نسبة ، وفي الأصول ١/ ٢٧١ ، وروايته : أتهجر سلمى ، وكذلك هو في الإيضاح ١/ ٢٠٣ ، ونَسَبه ابن جني في الخصائص ٢/ ٣٨٤ للمُخَبَّل السَّعْديّ ، وروايته ( يطيب ) بدل ( تطيب ) ، وهو ضمن شعره المجموع ص ١٤٤ ، وهو في حجة ابن خالويه ص ٢٠٥ ، والجمل للزجاجي ص ٢٤٦ ، وفي الإنصاف ٢/ ٨٢٨ وروايته ( بالفراق ) كما في النسخة (ك) ، وفي أسرار العربية ١٩٧ ، وفي ابن يعيش ٢/ ٧٤ ، وفي ابن عقيل ( ط عبد الحميد ) ٢/ ١٠٥ ، واللسان ( حبب ) ، والعيني ٣/ ٢٣٥ ، وذكر العيني أنه ينسب للمجنون أو لأعشى همدان ، وهو في الأعلم ( على هامش الكتاب ط بولاق ) ١/ ١٠٨ ، والهمع ١/ ٢٥٢ ، والدرر اللوامع ١/ ٢٠٨ .

(٨) هي رواية الزجاجي، وإسماعيل بن نصر ، وأبي إسحاق ، كما في الإيضاح ١/ ٢٠٣ ، والخصائص ٢/ ٣٨٤ .

فَيُؤَيِّدُ ما رواه أصحابنا من هذه الرواية صِحَّتَها في القياس ، فلو تكافأت الروايتان إلا بمقدار أن إحداهما[1] فيها[2] ترجيحُ القياس الصحيح لَكَفَى في إبطال الرواية الأخرى التي لا قياسَ معها[3] ، وهذا قد تَقَصَّيْنَاه في كتابنا[4] ( شرح أبيات كتاب سيبويه )[5] ، وكذلك في كتابنا الموسوم بـ( استدراك الغلط على بعض المتأخرين في شرح كتاب سيبويه )[6] .

ولا يجوز أن يتقدم ( درهمًا ) على قولك ( دَفْعُك ) ؛ لأنه من صلته ، والصلة لا تتقدم هي ولا بعضها على الموصول[7] .

ويجوز أن تتقدم[8] على قولك : ( إلى المعطي ) ؛ لأنهما جميعًا في صلة المصدر ، فلا تقول : ( سَرَّ دِرْهَمًا دَفْعُكَ إلى المُعْطي زَيدًا دينارًا القائمَ في دارِه عمرٌو )[9] .

[ ويجوز أن تقول : ( سَرَّدَفْعُكَ دِرهمًا إلى المُعطي زَيدًا دينارًا[ ١٠/ك ] القائمَ في دارِه عمرٌو[10] ) ][11] ؛ لِمَا بَيَّنَّا[12] .

---

(١) في (ت) و (ك) : أحدهما .

(٢) في (ك) : فيه .

(٣) هذا التعليل أورده ابن جني في الخصائص ٢/ ٣٨٤ ، وانظر أيضا : الإيضاح ١/ ٢٠٣ ، والإنصاف ٢/ ٨٣١ .

(٤) في (ك) : في كتابنا الموسوم .

(٥) انظر ص : ١٢٠ .

(٦) انظر ص : ١٣٨ .

(٧) انظر ص : ٦٠ .

(٨) درهمـا .

(٩) انظر تصحيح الكلمة في ص : ١٣٣ .

(١٠) انظر تصحيح الكلمة في ص : ١٣٣ .

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(١٢) لأن ( إلى المعطي ) من صلة المصدر ، ويجوز تقدُّم بعض الصلة على بعض . انظر ص : ٦١ .

ولا يجوز أيضًا أن تُقَدِّمَ[1] ( المعطي ) على ( الدفع ) ؛ لأنه في صلته[2] ، وإنما كان المصدر هنا في معنى الموصول ، لأنه بمعنى ( أَنْ ) ، كأنك قلت : ( سَرَّ أَنْ دَفَعْتَ إلى المُعطي زَيدًا دينارًا درهمًا القائمَ في دارِه عمرٌو ) ، وإذا كان في معنى ( أَنْ ) ، و ( أَنْ ) لا يتقدم عليها ما هو في صلتها ، لم يَتَقَدَّمْ على ما هو في معناها[3] .

ولا يجوز تقديم ( الدفع ) على ( سَرَّ ) ؛ لأنه فاعله ، والفاعل لا يتقدم على فعله[4]، كما لا يحذف من فعله [ ٣٦/ك ] ، وقد مضى الاعتلال لذلك[5] . فقد بانَ أَنَّ آخر صلة المصدر[6] قَوْلُكَ : ( زيدًا ) ، وآخِرَ صلة ( المُعطي ) ( دينارًا ) ، وآخِرَ صلة ( القائمَ ) ( عمرٌو ) .

**[ رَفْعُ كُلِّ اسمٍ من المسألة وجَعْلُ اسم مفرد غير موصول مَوْضِعَه ] :**

فلو قيل لك : ارْفَعْ[7] كُلَّ اسْم منها ، واجْعَلْ مَوْضِعَهُ اسمًا مفردًا غَيْرَ موصول ، لَقُلْتَ إذا رفعت ( الدفع ) : ( سَرَّ زيدٌ القائمَ في دارِه عمرٌو ) فـ( زيدٌ ) فاعل ( سَرَّ ) ، و ( القائمَ ) مفعوله ، وقد رَفعَتَ المصدر وجميع صلته .

ولو قيل لك : ارْفَعْ ( المعطي ) ، واجعل موضعه مفردًا ، لَقُلْتَ : ( سَرَّ دفْعكَ إلى زيدٍ درهمًا القائمَ في دارِه عمرٌو ) .

---

(١) في (ك) : يتقدم .
(٢) فلا تقول : سَرَّ إلى المُعطي زَيدًا دينارًا دفعُك درهمًا القائمَ في دارِه عمرٌو .
(٣) مَرَّ هذا التعليل في ص : ٦٣ - ٦٤ . وانظر شرح الرضي للكافية ٢/ ١٩٤ .
(٤) في (ك) : الفعل .
(٥) انظر ص : ٨٢ - ١١٥ - ١٣٧ .
(٦) في (ك) : الصلة التي للمصدر .
(٧) احذف .

ولو قيل لك : ارْفَعِ ( القائمَ ) ، واجْعَلْ موضعه اسمًا مفردًا ، لَقُلْتَ : ( سَرَّ دفعُك إلى المُعطي زيدًا [ دينارًا ][1] درهمًا بكرًا ) ، فَرَفَعْتَ ( القائمَ ) بجميع صلته ، وجعلت موضعه اسمًا مفردًا .

فهذا يُوضِحُ لك آخِرَ كُلِّ موصول ، ومنتهى كُلِّ صلة ؛ ليكون أصلًا يُقْتَدَرُ على الإبدال به ، ويكشف لك مواقعها ، ويوضِّح لك مواضِعَها ، إن شاء الله .

## ذِكْر الأَبْدَال في المسألة :

فلو قيل لك : أَبْدِلْ من ( الدفع ) لقلت : ( سَرَّ دفعُكَ إلى المُعطي زيدًا دينارًا درهمًا إعطاؤكَ القائمَ في دارِه عمرٌو ) ، فَجَعَلْتَ ( الإعطاء ) بدلًا من ( الدَّفع ) ؛ لأن ( الإعطاء ) و ( الدَّفع ) واحد ، فهو بدل الشيء من الشيء ، وهُوَ هُوَ .

وكذلك[2] لو قيل لك : صِفْهُ[3] لقلت : ( سَرَّ [ دفعك ][4] إلى المُعطي زيدًا دينارًا درهمًا الحَسَنُ القائمَ في دارِه عمرٌو ) .

فجئت بالبدلِ ، والوَصْفِ آخِرَ صِلَتِهِ ، لأنهما لا يكونان إلا بعد انتهاء الصلة – على ما قَدَّمْنَا بَيَانَه[5] ، وكذلك[6] العطف عليه .

فإن قيل لك : كيف يَصِحُّ أن تُبْدِلَ[7] ( الإعطاء ) من ( الدفع ) ؟ فلأنهما اسمان يرجعان إلى معنى واحد وأصْلٍ واحد ، ولا يَمْتنِعُ أن تُبْدلَ[8] الاسْمَ من الاسم ، والفِعْلَ من الفعل ، على شرائط[9] البدل المتقررة[10] .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .
(٢) في (ك) : فكذلك .
(٣) أي : الدفع .
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .
(٥) انظر ص : ١٢٥ .
(٦) في (ك) : فكذلك .
(٧) في (ك) : يبدل .
(٨) في (ك) : يبدل .
(٩) في (ك) : شريطة .
(١٠) انظر شرائط البدل في كتابه سيبويه ، فهارس الكتاب ، صنعة محمد عبد الخالق عضيمة ( مبحث البدل ٢٤٤ ) ، وكذلك في المقتضب للمبرد ( فهارس المقتضب ٩٣ ) .

فلو قيل لك : أَبْدِلْ من ( المُعطي ) لَقُلْتَ : ( سَرَّدَفعُك إلى المُعطي زيدًا دينارًا أخيكَ درهمًا القائمَ في دارِه عمرٌو ) ، وكذلك لو قيل لك : صِفْهُ لَقُلْتَ : ( سَرَّ دفعُك إلى المُعطي زيدًا دينارًا الظَّرِيفِ درهمًا القائمَ في دارِه عمرٌو ) ، وكذلك العطف والتأكيد .

ولو قيل [ لك ][1]: أَبْدِلْ من ( القائمَ ) لَقُلْتَ : ( سَرَّ دَفْعُكَ إلى المُعطي زيدًا دينارًا درهمًا القائمَ في دارِه عمرٌو أباك ) ، وكذلك لو وَصَفْتَ لَقُلْتَ : ( العاقلَ ) .

فإن قيل لك : فما من هذه الأبدال والأوصاف يجوز تقديمه وتأخيره ، وما منها يلزم مكانه ، ومالا يلزم ؟

فالجواب أنّ [ ٣٧/ك ] البدل من ( الدفع ) يجوز تقديمه على ( المُعطي )[2] ، وكذلك الوصف[3] ، ويجوز وقوعهما بعد صلة ( المُعطي )[4] ، ويجوز تأخيره[5] إلى بعد ( القائمَ ) ؛ لأن ( الدَّفعَ ) و ( القائمَ ) جميعًا من متعلق ( سَرَّ ) ، فيجوز تقدم[6] أحدهما على الآخر[7] ، وكذلك البدل والوصف[8] على قياس قولك : ( ضَرَبَ زيدٌ عمرًا العاقلُ )[9] ، على صفة ( زيد ) ، وكذلك البدل منه .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٢) فتقول : سَرَّدفعُك إعطاؤكَ إلى المُعطي زيدًا دينارًا درهمًا القائمَ في دارِه عمرو .

(٣) فتقول : سَرَّدفعُك الحسنُ إلى المُعطي زيدًا دينارًا درهمًا القائمَ في دارِه عمرٌو .

(٤) فتقول في البدل : سَرَّدفعُك إلى المُعطي زيدًا دينارًا إعطاؤك درهما القائم في دارِه عمرٌو . ووقع بعد دينارًا لأنه آخر صلة المُعطي ، كما مَرَّ ص ١٣٣ .
وتقول في الوصف : سَرَّدفعُكَ إلى المُعطي زيدًا دينارًا الحسن درهما القائم في دارِه عمرٌو .

(٥) الوصــف .

(٦) في (ك) : تقديم .

(٧) فإذا تقدم ( الدفع ) فهو من تقدم الفاعل على المفعول ، وإذا تقدم ( القائم ) فهو من تقدم المفعول على الفاعل .

(٨) أي يتقدمان على أحدهما أو يتأخران .

(٩) تأخر الوصف في المثال عن الموصوف ، وفصل بينهما معمول الفعل ويمكن تقديمه عليه ، فتقول : ضَرَبَ زيدٌ العاقلُ عمرًا .

ولا يجوز وقوعهما[1] قبلِ ( الدرهم ) ، لأن ( الدرهم ) هو آخِرُ صِلَةِ ( الدّفع ) ومنتهاها ، ولا تَصِفُ وتُبْدِلُ[2] إلا بعد التمام[3] ، وإلا قَطَعْتَ الصلةَ عن تمامها ، فَفَسَدَتْ ، وكذلك لا يتقدم على ماقبل ( الدرهم ) مما هو في صلة ( المُعطي ) لما بَيّنّا[4] .

ويجوز تقديمُ البدل والوصف من ( المُعطي ) على ( الدرهم )[5] ، ويجوز تأخيره عنه ، لأنهما جميعًا في صلة المصدر ، وقد مضى أن بعض الصلة يتقدم على بعض[6] .

ولا يجوز أن تقدمه على ( الدينار ) و ( زيد ) ، لأنهما في صلة ( المُعْطي ) ، والبدل إنما يكون بعد التمام ، ولا يجوز تأخيره بعد ( القائم ) ، لأن البَدَلَ من ( المعطي ) هو في صِلَةِ ( الدفع ) ، وآخر صلة ( الدَّفع ) قولك ( درهمًا ) و ( القائمَ ) إنما هو خارجٌ عن صلة الدفع ، لأنه مفعولُ ( سَرَّ ) ، فلا يجوز أن تُوقِعَ[7] البدل من ( المُعطي ) بعد ( القائمَ ) ، لأنك تكون قد فَصَلْتَ بين بعض الصلة وبعض بما ليس منها ، وهذا لا يجوز لما قَدَّمْناه[8] .

وأما[9] البَدَلُ من ( القائمَ ) فَبَعْدَ ( عمرٌو ) لا مَحَالَةَ لا يجوز تقديمه عليه ، لأن ( عَمْرًا ) من صلةِ ( القائمَ ) ، والبدل من ( القائم ) إنما هو بَعْدَ انتهاء

---

(١) البدل من الدفع ووصفه .

(٢) في (ك) : ولا تبدل .

(٣) انظر ص : ١٢٥ .

(٤) أي : قطع الصلة عن تمامها .

(٥) فتقول في البدل المقدم : سرَّدفعُكَ إلى المُعطي زيدًا دينارًا أخيك درهمًا القائمَ في دارِه عمرٌو . وتقول في المؤخر : سرَّدفعُكَ إلى المعطي زيدًا دينارًا درهمًا أخيك القائمَ في دارِه عمرٌو ، وكذلك الوصف .

(٦) انظر ص : ٥٦ .

(٧) في (ك) : تقع .

(٨) انظر ص : ٥٦ .

(٩) في (ك) : فأما .

صِلَتِه[1] ، ولا يجوز أن تقدمه عليه ؛ لِئَلَّا تكونَ قد فَصَلْتَ بين بعض الصلة وبعض بما ليس منها ، و [ في ][2] ذلك إشعارٌ بأنها قد تَمَّتْ ، وهي لَمَّا تَتِمَّ ، وجميع الأَبْدَال والصفات لا تتقدم على المُبْدَلَات والموصوفات[3] .

أما[4] الصفة ؛ فلأنها تُكْمِلُ الاسْم ، وتصير كالجزء منه المُتَمِّمُ له على شرط الموافقة في الإعراب ، فلابُدَّ لهذا[5] مِن ذِكْرِ[هِ][6] بَعْدَ[هُ][7] . وأما الأبدال ؛ فلأنها تَصْلُحُ[8] [ أن تقع موقع الأول ، فإذا قَدَّمْتَهُ عليه كان أَحَقَّ بالعامل ، وصار لا يقتضي غيره ][9] أن يقع[10] موقعه لصحةِ تَعَلُّق العامل به ، واستغنائه بذِكْرِهِ معه ، فإذا جاء بعده شيء جاء مجيء الفَضْلَة .

فإن قيل لك : فَارْفَع[11] ( القائم ) ، وانْصِبْ ( دَفْعُك ) ، فإنَّ ذلك مُحَالٌ ؛ لأنه يوجب أن يكون ( الدَّفع ) لـ( سَرَّ ) ، وهذا لا يجوز ، كما لا يَعْجَبُ ، وإنما ذلك من فِعَالِ[12] الحيوانات .

---

(١) في (ك) : الصلة .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٣) انظر : المقتضب ١٩٢/٤ . وفي الأصول ٢٣٤/٢ : « توابعُ الأسماء ، وهي الصفة والبدل والعطف ، لا يجوز أن تقدم الصفة على الموصوف ، ولا أن تعمل الصفة فيما قبل الموصوف ، ولا تقدم شيئا بصيغة المجهول مما يتصل بالصفة على الموصوف ، وكذلك البدل ... لأن الصفة مع الاسم بمنزلة الشيء الواحد ، وكذلك كل ما اتصل بها » .

(٤) في (ك) : فأما .

(٥) في (ك) : لها .

(٦،٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٨) في (ك) : تصح .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(١٠) في (ك) : تقع .

(١١) في (ك) : ارفع .

(١٢) في (ك) : أفعال .

## ذكر الإخبار[1] في المسألة :

فإن قيل لك : كيف تُخْبِرُ عن ( الدَّفع ) من هذه المسألة بالألف واللام ، وكيف تُخْبِرُ بـ( الذي )[2] ؟

قلت : ( السَّارّ القائمَ في دارِه عمروٌ دَفعُك إلى المُعطي زَيدًا دينارًا درهمًا ) . فترفع المصدرَ وجَمِيعَ صلته ، وتجعلُ موضعه ضميرَ فاعلٍ مرفوع مستترًا في الفعل ، يعود إلى الألف واللام ، ثم جَعَلْتَ ( القائمَ ) في صلة الألف واللام[3] ، لأنه مفعول ( سَرَّ ) ، فَتَمَّ ( السَّارّ ) بصلته اسْمًا مرفوعًا في موضع المبتدأ ، وجَعَلْتَ ( دَفْعُك ) بجميع صلته بعدهِ متأخرًا في موضع الخبر .

---

(١) الإخبار : جعل الذي أو الألف واللام مبتدأ خبره الاسم المطلوب الإخبار عنه ، وقد أفرد النحويون هذا الباب وجعلوه كحد من الحدود ؛ لتمرين المتعلم ، فيقولون : إذا قلت : قامَ زيدٌ ، كيف تخبر عن زيد بالذي وبالألف واللام ؟

فيكون الجواب : الذي قام زيد ، والقائمُ زيدٌ ، فتكون ( الذي ) مبتدأ و( قامَ ) صلته ، وفيه ضمير يرجع إليه ، وبه تمّ ، وهو في المعنى ( زيدٌ ) لأن الضمير هو ( الذي ) ، و( الذي ) هو ( زيدٌ ) ، فهو في المعنى فاعل ، كما كان حين قلت : قامَ زيدٌ . وكذلك حين دَخلتْ الألف واللام بَدَلًا من ( الذي ) قلت : القائمُ زيدٌ ، فالألف واللام قد قامتا مقام ( الذي ) ، و( قائمٌ ) قد حلَّ محل قامَ . وفي ( قائم ) ضمير يرجع إلى الألف واللام ، والألف واللام هما ( زيد ) ، إلا أنك أعربت القائم بتمامه بالإعراب الذي يجب للذي وحدها ، إذا لم يكن سبيل إلى غير ذلك . وكُلُّ اسم قيل لك : أخبر عنه فَحَقُّهُ أن تنتزعه من الكلام الذي كان فيه وتضع موضعه ضميرًا يقوم مقامه ، ويكون ذلك الضمير راجعًا إلى ( الذي ) أو الألف واللام . وكُلُّ اسم لا يجوز أن تضمره وترفعه من الكلام وتكنِّي عنه ، فلا يجوز أن يكون خبرًا في هذا الباب .

انظر في الإخبار وطرائقه وما يجوز الإخبار عنه ومالا يجوز : المقتضب ٣/ ٨٩ ، والأصول ٢/ ٢٨٠ – ٢٨٤ ، والإيضاح ١/٥٧ وما بعدها ، وابن يعيش ٣/١٥٦ ، وشرح الرضي للكافية ٢/٤٤ وما بعدها .

(٢) في المقتضب ٣/ ٨٩ : « فإذا قلت : قامَ زيدٌ ، فقيل لك : أَخْبِرْ عن زيد ، فإنما يقول لك : ابْنِ مِنْ ( قامَ ) فاعلًا وأَلْحِقْهُ الألفَ واللام على معنى ( الذي ) ، واجعل ( زيدًا ) خبرًا عنه ، وَضَعْ المضمَرَ موضعه الذي كان فيه الفعل . فالجواب في ذلك أن تقول : القائمُ زيدٌ ، فتجعل الألف واللام في معنى ( الذي ) ، وصلتهما على معنى صلة ( الذي ) ، وفي القائم ضميرٌ يرجع إلى الألف واللام ، وذلك الضمير فاعل ، لأنك وضعته موضع زيد في الفعل ، و ( زيد ) خبر الابتداء ، وإن شئت قلته بـ( الذي ) فقلت : الذي قامَ زيدٌ . فالذي لا يمتنع منه كلام البتة » .

(٣) أي الألف واللام في : السار .

والإخبار عنه بـ ( الذي ) تقول : ( الذي سَرَّ القائمَ في دارِه عمرٌو دَفعُكَ[1] إلى المُعطي زيدًا دينارًا درهمًا ) ، وتفسيره كالذي تقدم .

فإن قيل لك[2] : أَخْبِرْ عن اسْمٍ رَفَعْتَهُ[3] وَحْدَهُ ، وجَعَلْتَ موضعه ضَمِيرَهُ ، مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا ، فَلِمَ رفعتَ المصدر هنا ، وما اتَّصل به ؟ وَأَلَّا اقْتَصَرْتَ على رفع المصدر وحده ، وتركت ضميره نائبًا عنه ، ولم ترفع باقي صلته ؟ .

فَقُلْ : لأن المصدر[4] عاملٌ في صلته ، وضميره لا يَصِحُّ أن يعمل في الصلة ، وإذا لم يَصِحَّ أن يعمل في الصلة رَفَعْتَهُ مع معموله ، وأوقعت موضعه ضميرًا لا تَعَلُّقَ له بِعَمَلٍ[5] .

وكذلك لو قيل لك : أَخْبِرْ عن ( الضَّرْبِ ) من قولك : ( أَعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمرًا ) ، لقلت : ( المُعْجِبي ضَرْبُ زيدٍ عَمْرًا ) ، فجعلت في ( المُعْجِب ) ضميرَ فاعلٍ يرجع إلى الألف واللام ، ورفعته هو إلى موضع الخبر .

ونظير ذلك لو قيل لك : أخبر عن الصفة ، لرفعتهما جميعًا[6] ، والعِلَّةُ في ذلك أنك لو[7] رَفَعْتَ الموصوفَ وَحْدَهُ ، وجعلت موضعه ضميرًا ، فأوقعتَ الصفة

---

(١) في (ك) : ودفعك .

(٢) في (ك) : فإن قيل لك أنت إذا قيل لك .

(٣) حذفتــه .

(٤) في (ك) بعد كلمة المصدر توجد كلمة : وحده .

(٥) منع الرضي في ( شرحه للكافية ٢/ ٤٦ ) الإخبار عن المصدر العامل ، إذ لا يجوز نحو : مروري بزيدٍ حسنٌ وهو بعمرٍو قبيحٌ ؛ لأن لفظ المصدرَ مَراعىً في العمل ، إذ هو من جهة التركيب اللفظي يشابه الفعل فيعمل ، والإضمار يزيد اللفظ .

(٦) في المقتضب ٣/ ٩١ : « ولا يخبر عن النعت ، لأن النعت تَحْلِيَةٌ ، والمضمر لا يكون نعتًا ، لأنه لا يكون تحلية » .

وانظر : الأصول ٢/٢٨٦ ، وشرح الرضي للكافية ٢/٤٦ .

(٧) في (ك) : لو قلت رفعت .

بعده لوجب أن تَصِفَهُ ، والضميرُ لا يُوصَفُ[1] ؛ لأنك لا تضمره إلا بعد أن يزول عنه الاشتراك ، وكذلك لو رفعت الصفة وتركت مكانها ضميرًا ، لكنت قد وصفت بالضمير ، والضمير لا يوصف به[2] ؛ لأنه ليس فيه إلا مِثْلُ ما في الموصوف لا غَيْرُ ، فلا فائدةَ في الوصف به[3] .

فقد استوى باب المصدر مع[4] معموله في الإخبار ، وباب الوصف مع موصوفه[5] ، فَالحُكْمُ فيهما واحد ، والعِلَّةُ مختلفةٌ ، وقد بَيَّنَّاها بما لا إشكال فيه .

فإن قال قائل : فَهَلْ [ كُلُّ مصدر ][6] فهذه[7] حَالُه في صِحَّة الإخبار عنه ؟

قيل : لا ، ليس المصادرُ واحدةً[8] في ذلك ، بل هي ثلاثة أقسام :

---

(١) في الكتاب ٢/١١ : « واعلم أن المضمر لا يكون موصوفًا ، من قِبَلِ أنك إنما تضمر حين ترى أن المحدّث قد عرف من تَعْنِي ، ولكن لها أسماء تعطف عليها تَعم وتؤكّد ، وليست صفة ؛ لأن الصفة تحلية نحو : الطويل » .

وانظر : المقتضب ٤/٢٨١ ، وابن يعيش ٣/٥٦ ، وفي المغني ٢/٦٥٠ : « جوّز الكسائيُّ نَعْتَهُ إن كان لغائب والنعت لغير التوضيح ، نحو : ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ ونحو ﴿ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴾ فَقدّر ( علامُ ) نعتًا للضمير المستتر في ( يَقذف بالحق ) و ( الرحمنُ الرحيمُ ) نعتين لـ( هو ) » .

وانظر أيضا : شرح الرضي للكافية ١/٣١١ .

(٢) في الكتاب ٢/ ٨٨ : « والمضمر لا يوصف بالمظهر أبدًا » .

وانظر : المقتضب ٤/٢٨٤ ، وشرح الرضي للكافية ١/٣١١ .

(٣) أفاد الفارقي في هذا التعليل من أصول ابن السّرّاج ٢/ ٢٨٦ .

(٤) في (ك) : في .

(٥) في (ك) : مع الموصوفه .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٧) في (ك) : هذا .

(٨) في (ك) : وحدة .

- منها مالا خلاف أنه يُخْبَرُ عنه ، وهو ما تقدم بيانه[1] ، ويُلْحَقُ به - على قُبْحٍ - المصدرُ المُؤَكِّدُ من نحو : ( ضَرَبْتُ ضَرْبًا ) ، وإنما قَبَّحَهُ أنه ليس فيه إلا ما في الفعل من التكرير[2] .

- وقسم لا خلاف أنه لا يُخْبَرُ عنه[3] نحو : ( وَردَتِ العِرَاكَ )[4] ، وما وقع موقع الحال[5] ، لأنه [ خَلَفٌ ][6] مِمَّا لا يَصِحُّ أن يُخْبَرَ عنه[7] مع أنه يَدُلُّ عليه بصيغته ، وإذا كان دليلًا على المحذوف بصيغته ، لم يجب أن يُخْبَرَ عنه ؛ لِئَلَّا تَبْطُلَ الدلالةُ عليه ، وكُلُّ ذلك مانعٌ [ ٣٩/ك ] من الإخبار عنه .

---

(١) أي : المصدر العامل .

(٢) في المقتضب ٣/ ١٠٣ : « وكذلك المصادر ، كُلُّ ما تنصب منها نَصْبَ المصدر لم تخبر عنه ، فإن نَصَبْتَهُ نَصْبَ الأسماء فقد حكمت له بالرفع والخفض في موضعهما ، وجعلته كسائر الأسماء ، وذلك قولك : سِرْتُ بزيد سَيْرًا ، ليس في قولك : ( سيرًا ) إلا ما كان في قولك : ( سرتُ ) ، إلا أن تنصبه أو تصيِّره معرفة أو تفرده ، أو تثني ، فتقول : سِرْتُ بزيدٍ سيرًا شديدًا ، أو سيرةً واحدة أو سَيْرَتَيْنِ ، أو السَّيْرَ الذي تَعْلَمُ ، فإذا أوقعت فيه الفائدة فالباب فيه التصرف » .

وانظر : الأصول ٢/ ٣١٠ ، وشرح الرضي للكافية ٢/ ٤٦ .

(٣) في (ك) : لا يجوز أن يخبر عنه .

(٤) ( العِراك ) : مصدرٌ نُصب على الحال ، وهو معرفة .

انظر : معجم مقاييس اللغة : ( عرك ) ، وأوردَ إبله العراك : إذا أوردها جميعا الماء .

انظر : ابن يعيش ٢/ ١٢ ، الكتاب ١/ ٣٧٢ .

وفي المقتضب ٣/ ٢٣٧ : « واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال ، وإن كان معرفة وليس بحال ولكن دلّ على موضعه ، وصَلَحَ للموافقة ، فنصب ، لأنه في موضع مالا يكون إلا نَصْبًا ، وذلك قولك : أرسَلها العراك ، وفعل ذلك جُهْدَهُ وطَاقَتَهُ ، لأنه في موضع : فعله مُجتهدًا وأرسَلها مُعتركة ، لأن المعنى ، أرسَلها وهي تعترك وليس المعنى : أرسلها لتعترك : قال الشاعر :

فأرسَلها العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخال »

وانظر : الأصول ٢/ ٣١١ ، وابن يعيش ٢/ ٦٢ .

(٥) مثل : فَعَلَ ذلك جُهْدَهُ وطاقته ، والقومُ فيها الجمَّاءَ الغفيرَ ، ورجع عَودَه على بَدْئِه .

انظر : المقتضب ٣/ ٢٣٧ ، والأصول ٢/ ٣١١ ، وشرح الرضي للكافية ٢/ ٤٦ .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) . وانظر في تفسير مصطلح الخلف ص ٤٨ .

(٧) أي الفعل ، لأن التقدير ( أرسَلَها مُعْتَرِكَةً ) ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له . فصار ( تعترك ) ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالتِهِ عليه .

انظر : ابن يعيش ٢/ ٦٢ .

- وقسمٌ ثالثٌ فيه خلافٌ وهو على ثلاثة أَضْرُبٍ من المصادر :

**الأول** : المصدرُ الواقعُ مَوْقِعَ الدعاء نحو : ( وَيْحَهُ رجلًا ) ، و( وَيْلَهُ رجلًا )[١] : المازنيُّ[٢] يجيزه ، لأنه قد قَوِيَ في الخبر ، وأبو بكر بن السَّرَّاج[٣] لا يجيزه ، لأنه واقعٌ مَوْقِعَ الدعاء ، والدعاءُ لا يُخْبَرُ عنه ، فكذلك ما وقع موقعه ، ومن هذا القسم أيضًا : ( سَقْيًا له ) ، الخلاف فيه كالخِلافِ في ( وَيْلَهُ )[٤] .

**والثاني** : المصدر الواقع موقع ما هو في معناه من غير لفظه نحو : ( تَبَسَّمْتُ وَمِيضَ البَرْقِ )[٥] : المازنيُّ يُجيزُهُ على قُبحٍ ؛ لكثرته على هذا الوجه ، حتى صار كالأصل ، وأبو بكر لا يُجِيزُهُ ، لأنه مُغَيَّرٌ عن الأصل بِحَذْفٍ ، كأنه قال : ( تَبَسَّمْتُ تَبَسُّمًا كوميضِ البرقِ ) .

وكذلك : ( شَرِبْتُ شُرْبَ [ الإبل ][٦] . هو من هذا الباب ، وإن وافق المصدرُ لَفْظَ الأول[٧] ، فَلأَنَّ معناه ( شَرِبْتُ كَشُرْبِ الإبل ) ، ولهذا الحذف لم

---

(١) في الكتاب : ١/ ٣١٨ : « هذا باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعوِّ بها ، وإنما أضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلته في اللام ، إذا قلت : سَقْيًا لك ، لِتَبيَّنَ مَنْ تَعْنِي ، وذلك : وَيْلَكَ وَوَيْحَكَ ، ووَيْسَكَ ، ووَيْبَكَ ، ولا يجوز : سَقْيَكَ ، إنما تُجْرِي ذَا كَمَا أَجْرَتْ العَرَبُ » .
وانظر : المقتضب ٣/ ٢٢٠ .

(٢) في (ك) : فالمازني ، وانظر ترجمة المازني في ص ٤٨ .

(٣) محمد بن السَّرِيّ البغدادي النحوي ، أحدث أصحاب المبرد سِنًّا ، اشتغل بالموسيقا ، ثم عكف على كتاب سيبويه ، فنظر في دقائقه ، وعَوَّل على مسائل الأخفش والكوفيين . من مصنفاته : ( الأصول ) ، مات سنة ٣١٦هـ .
ترجمته في : البغية ١/ ١٠٩ والأعلام ٦/ ١٣٦ .

(٤) في الأصول ٢/ ٣١٢ : « قال المازني : وأما قول العرب : وَيْحَهُ رَجُلًا ، فإنما جاءت الهاء بعد مذكور ، وقد يجوز الإخبار عنها ، كما يجوز الإخبار عن المضمر المذكور ، فتقول : الذي وَيْحَهُ رَجُلًا هو ، وفيه قُبْحٌ ، لأن ( وَيْحَ ) بمعنى الدعاء ، مثل الأمر والنهي ، و( الذي ) لا يُوصَلُ بالأمر والنهي ، لأنهما لا يُوضِحَانِهِ ، والدعاء بتلك المنزلة ، قال : إلا أن هذا أسهل ، لأن لفظه كلفظ الخبر ، قال أبو بكر : أنا أقول : وهو عندي غير جائز ؛ لأن هذه أخبار جُعِلَتْ بموضع الدعاء ، فلا يجوز أن تُحَالَ عن ذلك » .
وانظر : الهمع ١/ ١٨٩ .

(٥) ( وَمِيض ) : مصدر مبيّن للنوع .
انظر : الأصول ٢/ ٣١١ وابن يعيش ١/ ١١٢ .

(٦) ما بين المعقوفتين صحح من (ك) ففي (ت) : الأصل .

(٧) أي الفعل : شرب .

يَجُزِ الإخبارُ عنه ، لأن المُتَّسع فيه – على مِثْلِ هذه[1] السبيل – يجب ألَّا يُتصَرَّفَ فيه تَصرُّف الأصول[2] .

**والثالث** من ذلك : المصدرُ الواقعُ مَوْقِعَ الفعل في الخبر ، من نحو : ( إنما أنت ضَرْبًا ) ، و( إنما أنت سَيْرًا )[3] : أبو بكر[4] يمنع منه ، والمازني[5] يجيزه ؛ لوقوعه في الخبر ، وكَثْرَتِهِ على هذا الوجه ، وأبو بكر يرى أنه بلفظه يَدُلُّ ، فمتى جُعِلَ ضميره مَوْضِعَه بَطَلَتْ دلالته[6] .

والذي عندي في ذلك ، أن الصوابَ مَذْهَبُ أبي بكر ؛ لِقُوَّةِ الوجوه التي تَخَرَّجَ مذهبه عليها ، وهي أَشْبَهُ بالقياس الصحيح ، وأَدْخَلُ في الأصل السليم[7] .

---

(١) في (ك) : هذا .

(٢) في الأصول ٢/ ٣١١ : « وإذا قلت : شَرِبتُ شُرْبَ الإبل ، قلت : ( الشارِبُهُ أنا شُرْبَ الإبل ) ، وإذا قلت : تَبَسَّمْتُ وميضَ البرق ، قلت : المتبسمهُ أنا وميضَ البرق ، وقد قال قوم : إن ( وميض البرق ) ينتصب على فعل غير ( تبسمت ) كأنهم قالوا : ومضت وميض البرق ، فهؤلاء لا يجيزون الإخبار عنها » .
وانظر : ابن يعيش ١/ ١١٢ ، وشرح الرضي للكافية ١/ ١١٤ – ١١٥ .

(٣) في الكتاب ١/ ٣٣٥ : « هذا باب ما ينتصب فيه المصدر – كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه – على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بَدَلًا من اللفظ بالفعل ، كما كان ( الحَذَر ) بدلًا من ( احْذَرْ ) في الأمر ، وذلك قولك : ما أنت إلا سَيْرًا ، وإلا سَيْرًا سَيْرًا . وما أنت إلا الضَّرْبَ الضَّرْبَ ... فكأنه قال في هذا كُلِّهِ : ما أنت إلا تفعل فعلًا ، وما أنت ، إلا تفعل الفعلَ ، ولكنهم حذفوا ( الفعل ) لِما ذكرت لك ، وصار في الاستفهام والخبر بمنزلته في الأمر والنهي ، لأن الفعل يقع ههنا كما يقع فيهما ، وإن كان الأمر والنهي أقوى » .
وانظر : المقتضب ٣/ ٢٢٩ .

(٤) انظر ترجمته في ص : ١٥٠ .

(٥) انظر ترجمته في ص : ٤٨ .

(٦) في الأصول ٢/ ٣١٢ : « وأما ما جاء من المصادر ، مُضْمَرًا فِعْلُهُ مثل : إنما أنت ضربًا ، وأنت سيرًا ، وضَرْبًا ضَرْبًا ، فلا يجوز عندي الإخبار عنه ، لأنها مصادر اسْتُغْنِيَ بها عن ذكر الفعل ، فقامت مقامه ، فلا يجوز الإخبار عنها ، كما لا يجوز الإخبار عن الفعل ، والمصدر يدل على فعله المحذوف ، فإذا أضمرته لم يَدُلَّ ضميره على الفعل ، والمازنيّ يجيز الإخبار عن هذا ، فيقول : إذا أخبرت عن سير من قولك : إنما أنت سيرًا ، قلت : الذي أنت إيَّاهُ سَيْرٌ شديد ، كأنك قلت : الذي أنت تَسيرُهُ سَيْرٌ شديدٌ » .
وانظر : شرح الرضي للكافية ٢/ ٤٦ .

(٧) في (ك) : السالم .

فهذا بيان حال المصادر[1] في الإخبار وخلافه .

فإن قيل لك : كيف تُخْبِرُ عن ( المُعْطِي ) ؟

قلتَ : ( السَّارُّ دَفْعُكَ إليه درهمًا القائمَ في دارِه عمرٌو المُعطي زيدًا دينارًا )، فرفعتَ ( المُعْطِي ) مع صلته ، وجعلت موضعه ضَمِيرَ مجرورٍ يرجع إلى الألف واللام ، وأدخلت ( الدرهم ) في الصلة ؛ لأنه من تمام ( الدَّفْع ) ، وجعلت ( المُعْطِي ) في الصلة ، لأنه مفعول ( سَرَّ ) ، فَتَمَّ[2] اسْمًا مبتدأً ، وجئت بـ( المُعْطِي ) مع صلته ، فأوقعته موقع الخبر .

ولو قيل لك : كيف تُخْبِرُ عن ( زيدًا ) من هذه المسألة ؟ لقلت : ( السَّارُّ دَفْعُكَ إلى المُعطيهِ دينارًا درهمًا القائمَ في دارِه عمرٌو زيدٌ ) .

رفعتَ ( زيدًا ) من صلة ( المُعْطي ) ، وجعلت [ ١١/ت ] موضعه ضميرَ منصوبٍ يعود إلى الألف واللام من ( السَّار ) ، ثم كَمَّلْتَ صِلَةَ ( السّارّ ) وآخِرُها على هذا ( القائم ) مع صلته ، لأنه مفعولُ ( سَرَّ ) فهو داخلٌ [ ٤٠/ك ] في الصلة ، وجئت بـ( زيدٍ ) بعد انتهاء صلة ( السَّارُّ ) فجعلته مرفوعًا بأنه خبر ( السّار ) ، وفاعل ( السّارُّ ) هو ( الدَّفع ) .

ولو أدخلتَ على ( السَّار ) ( كان ) لَنَصَبْتَ ( زيدًا )[3] فقلت : ( كانَ السارُّ دفعُكَ إلى المُعطيه دينارًا درهمًا القائمَ في دارِه عمرٌو زيدًا ) .

وكذلك حكمه مع سائر العوامل ، لأنه مبتدأ وخبر[4] .

ولو قيل لك : كيف تخبر عنِ الدينار ؟ لقلت : ( السَّارُّ دَفْعُكَ إلى المُعْطي زيدًا )[5] إيَّاهُ درهمًا القائم في دارِه عمرٌو دينارٌ ) .

---

(١) في (ك) : المصدر .

(٢) السَّارّ .

(٣) فيكون بذلك خبر ( كان ) .

(٤) عَنى بها العواملَ الداخلة على المبتدأ والخبر .

(٥) في (ك) : دفعُك إلى زيدٍ .

فترفع ( الدينار ) من الصلة وتجعل موضعها ضميرًا [ منفصلًا ][1] ؛ لأنه في مرتبة المفعول الثاني ، ويكون عائدًا إلى الألف واللام من ( السّارُّ ) وتجعل ( الدينار ) في موضع خبر[2] ( السّارُّ ) – على ما بَيَّنّا في الإخبار عن ( زيد ) قبل هذا .

• فإن قيل لك : [ هذا ][3] يوجب أن يكون ( الدينار ) هو مسرور ، والدينار لا يُسَرُّ ، فإن ذلك ليس كذلك ، وإنما ظاهر اللفظ يُخَيِّل لك أن فاعل ( الضَّرْبِ ) ( عمرٌو )[4] ، وإنما هو مفعول ، وبَيَانُهُ بـ( الذي ) ، فتقول : ( الذي ضَرَبَه زيدٌ عمرٌو ) ، فكذلك تقول : ( الذي سَرَّ دَفَعُكَ إلى المُعْطِي زيدًا إيَّاهُ دينارٌ ) .

ويجوز أن تجعل موضعه[5] ضميرًا متصلًا بـ( المُعطي ) – وإن كان مفعولًا ثانيًا – لأنه لا يُلْبِسُ ، ولو ألْبَسَ فلم يُعْلَمْ : هل المفعول الثاني أو الأول لم يَجُزْ ، كما لا يجوز في باب ( عَلِمْتُ ) ، فتقول : ( السارُّ دَفْعُكَ إلى المُعْطِيهِ زيدًا درهمًا القائمَ في دارِه عمرٌو دينارٌ ) .

ولو قيل لك : أَخْبِرْ عن ( الدرهم ) لَقُلْتَ : ( السَّارُّ دَفْعُكَ إلى المُعْطِي زيدًا دينارًا إيَّاهُ القائمَ في دارِه عمرٌو درهمٌ ) .

ويجوز اتِّصالُ ضميره بـ( الدَّفع ) ، ويكون الانفصال أَوْلَى ، لأن الأسماء تَضْعُفُ في اتِّصال الضمير بها ، وإنما يَقْوَى ذلك في الأفعال ، ومع ذلك فيجوز : ( أُعجبني ضَرْبُكَهُ ) و ( ضَرْبُكَ إيّاه ) ، والأَوْلَى ما ذكرنا من المنفصل ؛ لِلْعِلَّةِ التي بَيَّنّا ، وعلى هذا تخبر بـ( الذي ) ، واللفظ به يجرى مجرى التكرير[6] .

---

(١) ما بين المعقوفتين صحح من(ك) ففي (ت) : متصلا .

(٢) صححت الكلمة من : (ك) ففي (ت) : الخبر .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٤) في قولنا : ضَرَبَ زيدٌ عمرًا . فإذا حوّلناه إلى الإخبار قلنا : الضارِبُه زيدٌ عمرٌو .

(٥) أي موضع الدينار .

(٦) فتقول على تقدير اتصال الضمير بالدفع : السارُّ دَفعُكه إلى المُعطي زيدًا دينارًا القائم في دارِه عمرٌو درهمٌ .

فهذا بيان ما تحتمله المسألة من التفريع ، وإنما ذكرنا الإخبار عن الأسماء هنا ، لأنه غَرَضٌ مطلوبٌ ، ولنجعله تَوْطِئَةً لما يَرِدُ بعد ذلك من المسائل الطِّوَالِ .

**تقدير أصل المسألة**[1] :

( كانَ سَرَّ أَنْ دَفَعْتَ إلى رجلٍ أَعْطَى زيدًا دينارًا درهمًا رجلًا قامَ في دارِه عمروٌ ) .

ثم قيل لك : انْقُلْهُ : من الفعل إلى الاسم الذي هو مصدر ، ومن وصف النكرة إلى وصف المعرفة ، فاجْعَلْ ( الرجل ) الذي هو نكرة معرفةً ، فلم يكن بُدٌّ من نَقْلِ الكلام إلى الطريقة التي رأيت .

وكُلُّ ذلك بَيِّنٌ[2] لِمَنْ تأمّله ، والحمد لله رب العالمين .

---

(١) في (ك) : فقد ترى أصل المسألة .

(٢) في (ك) : واضح .

## مسألة سابعة[1]

قال أبو العباس رحمه الله :

( ونقول[2] في [ ٤١/ك ] مسائلَ طِوالٍ يُمْتَحَنُ بها المتعلمون : ( الضَّارِبَ الشاتمَ المُكرِمَ المُعطيَه دِرهمًا القائمُ في دارِه أَخوكَ سَوطًا أكرمَ الآكِلُ طَعامَهُ غُلامُه زيدٌ عمرًا خالِدٍ بكرًا عبدَ اللهِ أَخوكَ )[3] .

نصبت ( الضارب ) بـ ( أَكْرَمَ ) ، وجعلت ما بعد ( الضارب ) في صلته إلى قولك : ( أَكرمَ ) فصار اسما واحدًا ، و ( الآكل ) هو الفاعل[4] ، وما بعده صلة له ، إلى ذكرك الأسماء المفردة ، وهذه الأسماء المنصوبة بدل من ( الضارب ) و ( الشاتم ) و ( المكرم ) ، و ( خالِدٍ ) المجرور بدل من الهاء في ( غُلامُهُ ) ، والمرفوع بدل من أحد هؤلاء الفاعلين الذين ذكرهم[5] .

وتقديرها كأنك قلت : ( أَكْرَمَ الآكِلُ طَعامَكَ[6] غُلامُه الرجلَ الذي ضَرَبَ سوطًا رجلًا شَتَمَ رجلًا أَكرمَ رجلًا أَعطاه[7] درهمًا رجلٌ قامَ في دارِه أخوكَ )[8] .

---

(١) المسألة في : المقتضب ٢٢/١ ، والأصول ٣٥٣/٢ .

(٢) في ( ك ) : وتقول ، وكذلك في المقتضب .

(٣) في حاشية المقتضب ذكر المحقق إعرابًا ملخصًا للمسألة جاء فيه : ( الضّارِبَ ) مفعول أكرمَ ، و ( الشاتمَ ) مفعول ( الضارب ) ، و ( المكرمَ ) مفعول : الشاتمَ ، و ( المُعطيَهُ ) مفعول المكرمَ ، و ( سوطًا ) مفعول مطلق للضارب ، و ( طَعامَهُ ) مفعول الآكل ، و ( درهمًا ) مفعول ثانٍ لمعطيه ، و ( الآكل ) فاعل أكرمَ ، و ( القائمُ ) فاعل المُعطيَه و ( غلامُه ) فاعل الآكل ، و ( أخوكَ ) الأولى : فاعل القائم . ( زيدٌ ) بدل من ( القائمُ ) ، ( عمرًا ) بدل من ( المكرمَ ) ، ( بكرًا ) بدل من ( الشاتمَ ) ، ( عبدَ الله ) بدلٌ من ( الضاربَ ) ، ( خالِدٍ ) بدل من الهاء في ( غلامُهُ ) ، ( أخوكَ ) الثانية بدلٌ من ( الآكل ) .

(٤) في المقتضب ٢٣/١ : والفاعل هو الآكل .

(٥) في المقتضب ٢٤/١ : ذكرتهم .

(٦) في المقتضب ٢٤/١ : طعامه .

(٧) في ( ك ) : أعطى .

(٨) في الأصول ٣٥٣/٢ : « تريد : أكرمَ الآكلُ طعامَهُ غُلامُه الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المُعطيَه درهمًا القائمَ في دارِه أخوكَ سوطًا . كأنك قلت : أكرمَ زيدٌ الضارِبَ الرجلَ سوطًا » .

قال سعيد بن سعيد الفارقي :

أول من تَسَرَّعَ[1] إلى تخطئة أبي العباس - رحمه الله - في هذه المسألة - فيما حكى لنا الشيوخ - أبو إسحاق الزجاج[2] ، فَأَتْبَعَ قَوْلَ أبي العباس ( يُمتحن بها المتعلمون ) بقوله : ( ويَغلَطُ فيها : المعلِّمون ) .

وهذا عندي سَهْوٌ من الزجاج وغفلة ؛ لأنه قد كان عارفًا بأبي العباس وَسَعَةِ عِلْمِهِ ، بصيرًا به وبثُقُوبِ فهمه ، وقد كان واجبًا عليه مع ذلك أَنْ يُحْسِنَ الظنَّ به ، ويُجْمِلَ القَوْلَ له ، إذ كان الغلط في هذه المسألة أَظْهَرَ من أن يخفى على مثله ، وأَوْضَحَ من أن يُشْكِلَ على شَكْلِه ، لاسِيَّمَا وهو واضعها ومخترعها ومنشئها ومبتدئها ، فإنما ذلك اعتماد[3] منه ، بدليل قوله : هذه مسائل يمتحن بها المتعلمون ، فجعلها امتحانًا لسواه ، ووضعها اعتبارًا لِمَنْ عداه ، ممن يَلتمس علم كتابه ، ويحاول فَهْمَ خطابه ، وليس من شرط المُمتحِنِ أن يَمْتَحِنَ بصواب ، ولا من شرطه أن يَمْتُحِنَ بخطأ ، بل الأَوْلَى أن يمتحن بالجمع بين الأمرين ؛ ليكون أدلَّ على منزلة الممتحنِ ، وأشد في تَحَرُّز المُتَحَدَّى[4] إذا وردت عليه الأشياء الملتبسة فَرَّقَ بينها ، وألحق كُلَّ قَبيلٍ ببابه منها ، وردَّه إلى الأشبه له والأَوْلَى به .

فَبَنَى أبو العباس - رحمه الله - مسائله على ذلك ؛ بدليل قوله : ( يُمتحن بها المتعلِّمون ) ، وَيُقوِّي هذا أيضًا ، أنه بدأ في باب المفعول به عند قوله : ( مسائلُ يُمتحن بها المتعلِّمون ) ، بمسألة طويلة أطلق القول فيها بما يكون مفسدًا [ لها ][5] .

ومتى حُمِلَ كلامه على ظاهره - وهو الأشبه بحاله فيها عندي[6] - كانت

---

(١) في ( ك ) : شرع .

(٢) هو إبراهيم بن السَّري الزجاج ، أخذ النحو عن ثعلب ثم تركه ولزم المبرّد ، ومات سنة ٣١١ هـ . ترجمته في : إنباه الرواة ١/١٥٩ ، وطبقات الزبيدي : ١٢١ ، وتاريخ بغداد ٦/٨٩ ، وبغية الوعاة ١/١٠٩ .

(٣) في ( ك ) : باعتماد .

(٤) في ( ك ) : تحري المتحري .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٦) الكلام عن الزجاج الذي أخذ بظاهر كلام أبي العباس في المسألة على رأي الفارقي .

المسألة غلطًا أيضًا ، كما بدأ في هذا بمسألة[1] فاسدة ، ثم أتبعها[2] بمسائلَ صحيحةٍ ، والأمر فيهما سواء ، ونحن نبيّنها عند انتهائِنا إليها إن شاء الله .

[ وإذ قد ثبت هذا فلم يُخْطِئْ أبو العباس رحمه الله ][3] ، والمُخْطِئُ من خَطّأه ، إذ لم يفهم غرضه في إيراده مسائلَ الخطأ مع مسائلِ الصواب [ ٤٢/ك ] ، فأبو العباس على صواب – وإن كانت المسألة خطأً – بما بيَّنا مما لاخفاء به على عاقل ، ولا إشكال فيه عند فاضل[4] .

على أنا لو سلَّمنا لأبي إسحاق ومن وافقه تَسْلِيمَ نَظَرٍ ، لكان لأبي العباس عندي مَخْلَصٌ مما نسبوه[5] إليه ، ومخرج فيما نقضوه عليه ، تَقْوَى [ به شُبهته ، وتشتد ][6] مُحَاجَّتُهُ ، ويكون خارجًا بمذهبه في المسألة إلى مذهب كثير من الكوفيين ، وإلى مذهبٍ رآه أبو الحسن الأخفش[7] ، ونحن نبيّنه عند انتهائنا إلى المسألة ؛ لِيُعْلَمَ[8] أن هذا مذهبٌ قد قيل ، وسُبِقَ إليه ، وعليه جماعة من أهل العلم ، ونتوسَّط ذلك بالعدل ، ونحكم فيه بالقِسْطِ من غير مَيْلٍ مع[9] جهة [ ولاتحيّز إلى فئة ، على سبيل عصبيّة ، ولا بطريق حَمِيَّة ][10] ، ونرى بعد ذلك

---

(١) في ( ك ) : هذه المسألة .

(٢) في ( ك ) : أبدلها .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٤) هذا من أدب الشارح مع الماتن ، وقد قال الطوسيّ في شرحه لكتاب ابن سينا (الإشارات والتنبيهات) القسم الأول ص : ١٦٢ – ١٦٣ : « ومن شرط الشارحين أن يبذلوا النّصرة لمن قد التزموا شرحه ، بقدر الإمكان والاستطاعة ، وأن يَذُبُّوا عَمَّا قد تكلّفوا إيضاحه بما يَذُبُّ به صاحب تلك الصناعة ؛ ليكونوا شارحين غير ناقضين ، ومفسرين غير معترضين ، اللهم إلا إذا عَثَرُوا على شيء لايمكن حمله على وجه صحيح ، فحينئذ ينبغي أن ينبّهوا عليه بتعريض أو تصريح ، متمسكين بِذَيْلِ العدل والإنصاف ، متجنبين عن البغي والاعتساف » .

(٥) في ( ك ) : نسب .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٧) انظر ترجمته في ص : ٤٨ .

(٨) في ( ك ) : لتعلم .

(٩) في ( ك ) : من .

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

مذهبنا فيها وَوَجْهَ قول كُلِّ فرقة فيما اعتقدته من مذهبها[1] في هذا الأصل ، ونكشف عن الحق وخلافه إن شاء الله ، وبه القُوَّةُ ومنه المَعُونَة .

يُحْتَاجُ عندي قبل الكلام على هذه المسألة ، أن نقدّم مقدمةً تكون مثالًا[2] للناظر فيها ، يقيس عليه وأصلًا يرجع في إدراكها إليه ، فمن ذلك ما قد كرّرناه ، ونحن نُشْعِرُ به هنا للحاجة الداعية والضرورة الواقعة ، وهو أن كُلَّ اسم موصول إذا أبدلت مما في صلته ، فإن البدل مما في الصلة داخلٌ في الصلة[3] ، وإن أبدلت منه فَبَدَلُهُ خارجٌ عن صلته ، ولايكون إلا بعد تمام صلته[4] . ويجوز أن يتقدم بعض الصلة على بعض ويتأخر عن بعض ، ولايجوز أن تتقدم هي ولابعضها على الموصول[5] .

فهذه جملة تكفي في البيان عن صواب هذه المسألة وخطئها[6] ، ويُحْتَاجُ بعد هذا إلى أن يُفْتَحَ للناظر فيها والطالب عِلْمِهَا طريقًا يَسْهُلُ به إدراكها ، وَيَقْرُبُ معه بيانها ، ويستغني به عن التعقيد ، ويأمن معه من التعسّف والتبعيد إن شاء الله .

فمن ذلك تقصير المسألة ، برفع كُلِّ موصول ، وجَعْلِ اسم مفرد مكانه ؛ لينكشف بذلك موقع البدل منه والبدلِ من غيره ، مما هو قبله أو بعده ، وإذا انكشف لك موقع البدل من المبدل الموصول لم تَخْشَ أن تتداخل الصِّلَاتُ ، وأَمِنْتَ اختلاف الترتيبات .

**ذكر الصلة والموصول وموقع البدل :**

قال سعيد بن سعيد الفارقي :

أَوَّلُ ذلك البيان عن آخر كل صلة وتمام كل موصول ، وطريق هذا - إذا أردته

---

(١) في ( ك ) : كل واحد فيما اعتقده من مذهبه .

(٢) في ( ك ) : مثلا .

(٣) انظر ص : ١٠٦ .

(٤) انظر ص : ١٢٥ .

(٥) انظر ص : ٦٠ - ٦١ .

(٦) صححت الكلمة من ( ك ) ، ففي ( ت ) : خطابها .

بسهولة – أن تقصد إلى الموصول الأخير فَتُبِينَهُ[1] ، وفي المسألة سِتُّ موصولات ، فأربعٌ منصوبةٌ ، واثنتان[2] مرفوعتان . فإذا قصدت إلى الأَخير ، وهو قولك : ( الآكل طَعامَهُ غُلامُهُ ) ، ففاعل ( الآكل ) قولك : ( غُلامُه ) ، ومفعوله قولك : [ ٤٣/ك ] ( طَعامَه ) ، والهاء من ( غلامُه ) تعود إلى الألف واللام ، وإن شئت عادت إلى مذكور ، وجَعَلْتَ العائدَ إلى الألف واللام ( الهاء ) ، من ( طَعامَه ) ، أَيَّهُمَا جَعَلْتَ كَفَى وأَغْنَى .

يَدُ لُّكَ على ذلك ، أنك لو جعلت موضع إحدى الهاءين اسمًا ظاهرًا ، جاز ، لو قلت : ( الآكلُ طَعامَ زيدٍ غلامُه ) جاز لأن ( الهاء ) من ( غُلامُه ) حينئذ تعود[3] إلى الألف واللام .

و [ كذلك ][4] لو قلت : ( الآكلُ طَعَامَه غُلامُ عمرٍو ) لجاز ، و [ لو ][5] جعلت ( الهاء ) من ( طعامَه ) تعود إلى الألف واللام ، وقولك ( غُلامُه ) هو آخر صلة[6] ( الآكل ) ، فقد تَمَّ ( الآكل ) اسْمًا بكماله وبانَ منتهاه ، وهو مرفوع ، لأنه فاعل ( أكرم ) .

فلو أَبْدَلْتَ منه لوجب أن يقع البدل بعده ، وكذلك إن أبدلت ممَّا في صلته ، وجب أن تقع[7] بعده أَوْ فِيهِ ، لاتفصل[8] بينهما ؛ لأنّ ما في الصلة [ من الصلة ، فـ ][9] لا يفصل بما ليس منها[10] .

---

(١) في ( ك ) : فتثنيه . وقد أورد ابن السرّاج هذه الطريقة في كتابه : الأصول ٣٣٤/٢ .
(٢) في ( ك ) : وثنتان – وقد حذف التاء من العدد قبله على إرادة ( الكلمة ) ، وإلّا كان عليه أن يقول : ستة موصولات ، فأربعة منصوبة .. لأن ( الموصول ) مذكر .
(٣) في ( ك ) : يعود .
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من ( ك ) .
(٦) في ( ك ) : صلته ، أعني الآكل .
(٧) في ( ك ) : يقع البدل .
(٨) يفصل .
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(١٠) انظر : الأصول ٣٥٣/٢ .

فلو أبدلت من ( الهاء ) في ( غلامه ) المجرورة لقلت : ( أُكرَمَ الآكلُ طَعامَهُ غُلامُهُ خالدٍ )[١] فذكرته بلا فصل ، ولم يَجُزْ الفَصْلُ[٢] . وقد فصل أبو العباس[٣] بينهما بمنصوب[٤] [ هو بدل ][٥] من بعض الموصولات الذي في ( الضارب ) ، وهذا أحد وجوه الفساد والغلط في المسألة ، فَاعْرِفْهُ .

ولو أبدلت من ( الآكل ) لقلت ( أُكرَم الآكلُ طَعامَهُ غُلامُهُ خالدٍ أُخوكَ ) فجئت بـ ( أُخوكَ ) الذي هو آخر الأبدال ، فجعلته بدلًا منه[٦] .

فهذا بيان حكم الموصول الأخير .

فأما الموصول الذي قبله ، وهو ( الضارب ) ففيه خمس موصولات ، وبيانها أَنْ تبـدأ بالأخير وهو ( القائمُ في دارِه أُخوك ) فـ ( أُخوك ) فاعل ( القيام )[٧] و ( في دارِه ) ظرف ( للقيام ) و ( الهاء ) من قولك ( في دارِه ) ترجع إلى الألف واللام . فقد تَمَّ قولك ( القائمُ في دارِه أُخوكَ ) صلةً وموصولًا ، وبَانَ لك آخِرُ صلته .

فلو أردت أن تبدل منه[٨] لم يكن إلا بَعْدَهُ بلا فَصْلٍ ، وقد أوقعه[٩] أبو العباس بعد ( سَوْطًا )[١٠] ، فإذا جعلته بدلًا من هذا المرفوع كان أحد وجوه

---

(١) ( خالدٍ ) بدل من الضمير المجرور في ( غُلامه ) ، وهو بدل ظاهر من مضمر .
وفي المقتضب ٢٩٦/٤ : « فأما المضمر والمظهر ، فكقولك : زيدٌ مررتُ بهِ أُخيكَ » .
وانظر : الأصول ٤٦/٢ ، ٤٧ ، وكتاب الفارقي ص : ٦٠ ، وشرح الرضي للكافية ٣٤١/١ .

(٢) لا يجيز الفارقي الفصل هنا لعلّة رددها كثيرًا ، كما في ص ٥٦ – ٥٧ . وهي : تداخل الصلات .

(٣) أبو العباس المبرّد ، انظر ترجمته في ص : ٤٢ .

(٤) هو ( عَمْرًا ) الذي فصل بين الضمير المبدل منه ، و ( خالد ) البدل في العبارة : أكرم الآكل طعامَه غلامُه زيدٌ عمرًا خالدٍ .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٦) انظر : الأصول ٣٥٤/٢ .

(٧) في ( ك ) : القائم .

(٨) أي : القائم .

(٩) أي البدل من ( القائم ) وهو ( زيد ) .

(١٠) انظر ص : ١٥٥ .

الفساد في المسألة ؛ لِمابَيَّنَّا .

فإذا رَفَعْته[1] ، وجعلت مَوْضِعَهُ اسمًا مفردًا ، صار في صلة الموصول الذي قبله ، وهو قولك : ( المُعْطِيَةُ ) [ ١٢/ت ] فقلت : ( الضَّارِبَ الشاتمَ [ المكرم ][2] المُعْطِيَهُ درهمًا زَيدٌ سَوْطًا ) ، وصار ( زيد ) فاعل ( الإعطاء ) ، [ و ( الهاء ) من ( المُعْطِيَهُ ) تعود إلى الألف واللام ، و ( درهمًا ) مفعول ( الإعطاء ) ][3] ، فقد تَمَّ ( المُعْطِي ) بِصِلَتِهِ ، وبانَ منتهاها ، وهو قولك : ( زيد ) الذي كان بدلًا من ( القائم ) .

فلو أبدلت من ( المُعْطِي ) لم تكن لِتُبْدِلَ منه إلا بعد قولك : ( زيدٌ )[4] ، لأن ( زيدًا ) حينئذٍ هو آخر صلة ( المُعطي ) ، ولاتبدل منه إلا بعد منتهاه[5] ، و ( زيد ) منتهاه ، فالبدل إِذَنْ بعده بلا فصل ، وهذا مما [ لم ][6] يُبْدِلْ منه أبو العباس في مسألته ، ولَكِنَّا[7] كَمَّلْنا المسألة بالبدل منه ؛ لِتَتَّضحَ ، ولايبقى فيها [ ٤٤/ك ] ما يوجب ذِكْرًا إلا ذكرناه .

فلو رَفَعْتَهُ ، وجعلت موضعه الاسْمَ الذي كنت تُبْدِلُهُ منه ، لقلت : ( الضَّارِبَ الشاتمَ المُكرِمَ محمدًا سَوْطًا أُكرَم أُخوكَ )[8] ، فصار ( محمدًا )[9] الذي أبدلته

---

(١) أي : حذفته .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من ( ك ) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٤) في الأصول : ٣٥٣/٢ ، ٣٥٤ : « ولايجوز أن تذكر البدل من ( المُعطيَه ) قبل البدل من ( القائم ) ؛ لأنك إذا فعلت ذلك فرقت بين الصلة والموصول ، والبدل من ( القائم ) في صلة ( المُعطي ) ، والبدل من ( المعطي ) في صلة ( المكرم ) .

(٥) انظر ص : ١٢٥ .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٧) في ( ك ) : وكنا .

(٨) وردت العبارة في ( ك ) كما يلي : ( الضاربَ الشاتمَ زيدًا سوطًا أُكرمَ أُخوكَ ) . وفي هذه العبارة سقط ( المكرم ) ، وهو خطأ واضح ، وقد جاء ( زيدًا ) بدلًا من ( محمدًا ) .

(٩) في ( ك ) : زيدًا . وقد وردت كذلك في كل موضع ترد فيه كلمة ( محمد ) ، ولذلك لن أشير إليها بعد الآن .

من ( المُعطي ) مفعول ( المُكرم ) ، وهو في صلته ، وعنده تنقطع[1] صلة ( المُكرم ) ، إذ هو منتهاها ، وفي ( المُكرم ) ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام .

ولايجوز إيقاع ( محمدٍ ) الذي هو بدل من ( المُعطي ) بعد ( سَوْطًا ) ؛ لأن ( محمدًا ) حينئذٍ في صلة ( المُكرم ) و ( سَوْطًا ) ليس من صلة ( المُكرم ) ، فلا يجوز أن يقع البدل مما هو في صلة[2] ( المُكرم ) بعد ( سوطًا ) الذي ليس من صلته ؛ لِما قَدَّمْنَاه[3] أَوَّلًا[4] . فقد تمّ ( المكرم ) بِصِلَتِهِ اسمًا ، وبَانَ لك منتهاه ، وهو قولك : ( محمدًا ) .

فلو رفعته[5] أَبْدَلْتَ منه اسمًا مفردًا ، لقلت : ( الضارِبَ الشاتِمَ [ المكرِمَ ][6] محمدًا عمرًا ) ، فأوقعت البدل منه بعد ( محمدًا ) ؛ لأن ( محمدًا ) هو آخر صلته ، والبدل إنما يكون بعد تمام الموصول[7] .

ولايجوز أن يقع[8] بعد ( سوطًا ) ؛ لأن ( المكرِمَ ) في صلة ( الشاتمَ ) و ( سوطًا ) ليس من صلة ( الشاتمَ ) ، فلا تفصل[9] به[10] بين ما هو منها بما ليس منها .

---

(١) في ( ك ) : ينقطع .

(٢) في ( ك ) : صلته أعني المكرم .

(٣) فيكون فصل ما بين البدل والمبدل منه بالمنصوب ، ولم يجز الفارقي ذلك في ص : ١٦٠ .

(٤) صححت الكلمة من ( ك ) ففي ( ت ) : وإلا .

(٥) أي : حذفته ، والمحذوف هو المكرم .

(٦) ذكر الفارقي في ( ت ) و ( ك ) المبدل منه ، وهو ( المكرم ) ، وكان يجب أن يحذفه ، لأنه رفعه وأبدل منه اسمًا مفردًا هو عمرًا .

(٧) انظر ص : ١٢٥ .

(٨) أي عمرًا الذي هو بدل المكرم .

(٩) في ( ك ) : يفصل .

(١٠) أي بـ ( سوطًا ) .

فلو رفعته[١] وجعلت بَدَلَهُ مَوْضِعَهُ لقلت : ( الضارِبَ الشاتِمَ عمرًا أكرمَ أُخوكَ ) فـ ( الشاتمَ ) اسم موصول ، وهو منصوب بما قبله ، وفيه ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام من ( الشاتمَ ) و ( عمرًا ) مفعول ( الشاتمَ ) ، وهو آخر صلته ومنتهاها ، فلو أردت غير هذا في البدل من ( المكرمَ ) لم يكن لك .

وقد أوقع أبو العباس البدل من ( المكرم )[٢] بعد ( سوطًا )[٣] ، وهذا أيْضًا وَجْهٌ آخر من وجوه الغلط ، في المسألة التي بَيَّنَّا موقعه وفساد خلافه ؛ لأن ( سوطًا ) ليس من صلة ( الشاتمَ ) و ( المكرمَ ) من صلة ( الشاتم ) ، ولا يفرق بين الصلة والموصول بما ليس منها[٤] .

فقد بان لك بهذا آخِرُ صلة ( الشاتمَ ) ، وهو قولك : ( عمرًا ) .

فلو أبدلت منه لوجب أن تُوقِعَهُ بعد ( عَمْرًا ) ؛ لأنه منتهى الصلة ، فكنت قائلا : ( الضارِبَ الشاتمَ عمرًا بكرًا أُكرمَ أُخوكَ ) . فـ ( بكرًا ) بدل من ( الشاتمَ ) ، فلو رفعته من الصلة ، وأوقعت بدله موقعه لقلت : ( الضارِبَ بكرًا سوطًا أُكرَمَ أُخوكَ ) ، فيكون ( بكرًا ) مفعول ( الضاربَ ) ، وفي ( الضاربَ ) ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام ، فقد تمَّ ( الضاربَ ) اسمًا بكماله صِلَةً وموصولًا ، وآخر صلته قولك : ( سوطًا ) ، وهو مفعول ( أُكرمَ ) مقدم على الفعل وفاعله ( الآكل ) ، فجرى مجرى قولك : ( زيدًا أُكرمَ أُخوكَ ) .

---

(١) أي ( المكرم ) .

(٢) أي ( عمرًا ) .

(٣) انظر ص : ١٥٥ .

(٤) انظر ص : ٥٨ .

فإن قيل لك : فإنَّ أبا العباس قد أَوْقَعَ البدل من ( الشاتمَ )[1] بعد ( سوطًا ) فهل يكون ذلك مُفْسِدًا للمسألة ، كما أفسدها تأخير غيره من الأبدال ؟ .

فالجواب : أن هذا جائز في البدل من ( الشاتمَ ) ؛ لأنه [ ٤٥/ك ] مفعول في صلة ( الضاربَ ) ، وقولك ( سوطًا ) مفعول أيضًا في صلة ( الضاربَ )[2] ، وقد بَيَّنَّا آنفًا أن بعض الصلة يتقدم على بعض[3] ، فتقول : ( الضاربَ بكرًا سوطًا أُكرمَ أخوكَ ) ، و ( الضارِبَ سوطًا بكرًا أُكرمَ أخوكَ ) ، أَيَّ ذلك فَعَلْتَ جاز ، وليس في الأبدال ما يجوز ذكره بعد ( سوطًا ) وقبله إلا البدل من ( الشاتمَ ) ؛ لما بَيَّنَّا ) .

فأما أبو بكر بن السّراج[4] - رحمه الله - فأوقع[5] البدل من ( المكرمَ ) بعد ( سوطًا )[6] ، وذلك غلط ؛ لما بَيَّنَّا من أن ( المكرمَ ) من صلة ( الشاتمَ ) و ( السّوط ) ليس في صلة ( الشاتمَ ) ، فلا يفصل بين الموصول وصلته بما ليس منها[7] ، وليس ذلك من أبي بَكْرٍ امتحانًا - كما خَرَّجْنَاهُ لأبي العباس - بل هو منه سَهْوٌ ، وسبب السهو في هذه المسألة كثرة الشَّعْبِ[8] بتركيب الموصلات ومتى تأمّل إنسان طريقتنا في البيان عنها ، أَمِنَ من مثل هذه الأغاليط ، وتَخَلَّصَ عِلْمُهُ بها عن التخاليط[9] .

---

(١) وهو بكرًا .
(٢) مَرَّأَنَّ ( سوطًا ) مفعول مطلق لـ ( الضّارب ) في ص ١٥٥ ح : ٣ .
(٣) انظر ص : ٦١ .
(٤) انظر ترجمته في ص : ١٥٠ .
(٥) في ( ك ) : فقد أوقع .
(٦) انظر ذلك في الأصول ٢/٣٥٣ .
(٧) انظر ص : ٥٨ .
(٨) في ( ك ) : التشعب .
(٩) في ( ك ) : التخليط .

فإن أبدلت من ( الضاربَ ) أوقعته بعد ( سوطًا ) ، ولايجوز إيقاعه إلا كذلك ، لأن ( سوطًا ) هو آخر صلة ( الضاربَ ) إذا قَدَّمْتَ ( بكرًا ) عليه ، والبدل من الموصول إنما يكون بعد إنتهاء الصلة[1] .

فإن أخرت ( بكرًا ) بعد ( سوطًا ) فالبدل من ( الضاربَ ) بعد ( بكرًا ) ؛ لأن ( بكرًا ) حينئذٍ هو آخر الصلة ، فتقول : ( الضاربَ[2] سوطًا عبدَالله ِأكرمَ أُخوكَ ) .

فقد بان لك بما بَيَّنَّا وجه الغلط في المسألة ، وموقعه منها ، وكيف سبيلُ ذلك أن يَكُونَ .

## ذكر تصحيح المسألة :

لو[3] بَنَيْتَ المسألةَ على الصحة ، لوجب – لما قَدَّمْنَا [ هـ ][4] من بيانها – أن تقول : ( الضارِبَ الشاتمَ المكرمَ المُعطيَه درهمًا القائمَ في دارِه أُخوكَ زيدٌ محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا عبدَالله ِأكرمَ الآكلُ طَعامَهُ غلامُه خالدٍ أُخوكَ ) ، فهذا وجه صحتها وإيقاع كل بدل موقعه منها .

فأما مارتّبه أبو العباس – رحمه الله – فهو أَنْ أَبْدَلَ من ثلاث منصوبات وهي ( الضاربَ والشاتمَ والمكرمَ ) ، وقد بَيَّنَّا أن البدل من ( المكرمَ ) لايجوز بعد ( سوطًا ) ، فأما ( الشاتمَ ) فجائز ذلك في البدل منه[5] ، وقد بَيّنّا وجهه ،

---

(١) انظر ص : ١٢٥ .

(٢) في ( ك ) : الضاربَ بكرًا سوطًا .... وهذا خطأ واضح .

(٣) في ( ك ) : فلو .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٥) في ( ك ) : فيه .

وكذلك البدل من ( الضاربَ ) واجب وقوعه[1] بعد ( سوطًا ) .

وترتيبها – على ما ذكره أبو العباس ، إذا رددناه إلى الصحة أيضًا – هو ( الضارِبَ الشاتمَ المكرمَ المُعطِيَه درهمًا القائمُ في دارِه أُخوكَ زيدٌ عمرًا بكرًا سوطًا عبدَالله أكرمَ الآكلُ طَعامَهُ غُلامُه خالدٍ أُخوكَ ) .

**ذكر الفَاعِلِينَ في المسألة :**

تجعل ( أُخوكَ ) الذي في صلة ( القائمُ ) فاعل ( القيام )[2] ، وتجعل ( القائمُ ) فاعل ( الإعطاء ) وتجعل فاعل ( الإكرام ) ضميرًا فيه ، وفاعل ( الشاتمَ ) ضميرًا فيه ، وتجعل فاعل ( الضَّربِ ) ضميرًا [ فيه ][3] ، و ( الضاربَ ) مفعول ( أُكرمَ ) ، و ( الآكُلُ ) فاعله و ( الشاتمَ ) مفعول ( الضاربَ ) ، و ( المكرمَ ) مفعول ( الشاتمَ ) و ( المُعطي ) مفعول ( المكرمَ ) .

**ذكر الأَبدال فيها :**

يكون ( زيدٌ ) بدلًا من ( القائمَ ) ، وهو بعده على ما بَيَّنَّا بلا فصل ، ويكون ( عمرًا محمدًا ) بدلًا من ( المعطي )[4] ، [ وهو بعد ( زيدٌ ) ][5] ، ويكون ( عمرًا ) بدلًا من ( المكرمَ ) ، وهو بعد ( محمدًا ) ، ويكون ( بكرًا ) بدلًا من ( الشاتمَ ) ، وهو بعد ( عمرًا ) ، ولك أن تؤخره إلى بعد قولك ( سوطًا ) على ما بَيَّنَّا من أنهما جميعًا في صلة ( الضاربَ ) ، وبعض الصلة يتقدم[6] على بعض ، ويكون ( عبدَالله ) بدلًا من ( الضارِبِ ) ، وهو بعد ( سوطًا )[7] لايجوز

---

(١) في ( ك ) : أن يقع .

(٢) في ( ك ) : القائم .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٤) كذا في ( ت ) و ( ك ) ، وأظن أن في العبارة خطأ ، وهو زيادة كلمة ( عمرًا ) ، وأرجح أن صحة العبارة كما يلي : ( ويكون محمدًا بدلا من المعطي ) . ويلاحظ أن محمدًا قد جاءت في النسخة ( ك ) كما في النسخة ( ت ) . وكانت هذه الكلمة قد استبدلت فيما سبق بكلمة ( زيد ) .
انظر ص : ١٦١ – ١٦٢ .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٦) في ( ك ) : تتقدم .

(٧) في ( ك ) : السوط .

تقدّمه[١] عليه ؛ لأنه آخر صلة[٢] ( الضارِبِ ) ، والبدل من الموصول بعد التمام يكون على ما بيّنّا[٣] ، وكُلُّ ذلك[٤] اسم موصول في موضع قولك ( عبدَالله ) فلو رفعته من الكلام لقلت : ( عبدَالله أُكرمَ الآكلُ طَعامَه غلامُه خالدٍ أُخوكَ ) .

و ( خالدٍ )[٥] المجرور بدل من ( الهاء ) في ( غلامُه ) فلا بُدَّ أن يَلِيَهُ بلا فصل ، لا[٦] يقدّم عليه ( أُخوك ) ؛ لأن ( أُخوكَ ) بدل من ( الآكلُ ) ، ولا يكون كذلك حتى تتم صلة ( الآكلُ ) و ( خالدٍ ) من تمام الصلة ، فلا يجوز لذلك تقديمه عليه .

## ذكر العوائد في المسألة :

عائد الألف واللام في ( الضاربَ ) ضمير مرفوع فيه مستتر ، وعائد ( الشاتمَ ) ضمير [ مرفوع ][٧] مستتر فيه ، وعائد ( المكرمَ ) ضمير مرفوع مستتر فيه ، وعائد ( المُعطي ) ( الهاء ) المتصلة به ، وعائد ( القائمَ ) الهاء في قولك : ( في دارِه ) ، وعائد ( الآكلُ ) الهاء في ( طعامه ) ، وإن شئت الهاء في ( غلامه ) .

فهذا بيان العائد[٨] فيها .

## ذكر التثنية والجمع فيها :

لو ثَنَّيتَ كُلَّ موصول فيها [ قلت ][٩] : ( الضارِبَيْنِ الشاتِمَينِ المكرِمَينِ

---

(١) في ( ك ) : تقديمه .
(٢) في ( ك ) : صلته .
(٣) انظر ص : ١٢٥ .
(٤) أي الموصول : الضارب ، وما في صلته .
(٥) في ( ك ) : فخالد .
(٦) في ( ك ) : ولا .
(٧) ما بين المعقوفتين زيادة مني للإيضاح .
(٨) في ( ك ) : العوائد .
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

المُعطيهما درهمًا القائمُ في دارِهما[1] أَخوكَ الزيدانِ المُحمَّدَين العَمرينِ البكرينِ سوطًا عَبْدي اللهِ[2] أكرمَ الآكلُ طَعامَهما[3] غلامُهما ) .

إذا جعلت الضمير من ( الآكل )[4] .

فإن جعلت أحدهما المذكور غير ( الآكل ) قلت : ( الآكلُ طَعامَه غلامُهما الخالِدَينِ أَخوكَ )[5] فعلى هذا تُثنِّي ( خالدٍ ) المجرور ، لأنه بدل من مُثَنَّى ، وعلى جعل الهاء من ( غلامه ) لمذكور تفرد ( خالدًا ) ، لأنه بدل من مفرد ، وكنت قائلًا : ( الآكلُ طَعامَهما غلامُه )[6] .

فهذا حكم اللفظ بالمسألة مُثَنَّاةً على حَدِّ السؤال الذي قيل : [ كيف ][7] تثني المسألة على غير شرط[8] ؟

أو كيف تُثَنِّي كُلَّ اسم في المسألة ؟ فإنَّ ذلك يوجب تثنية كل اسم عائد وغير عائد .

فإن جمعت الموصولات [ أيضًا ][9] قلت : ( الضارِبينَ الشاتِمينَ المكرِمينَ المُعطيهم درهمًا القائمُ في دارِهم[10] أخوكَ [ ٤٧/ك ] الزيدونَ المحمَّدينَ[11] العَمرينَ البكرينَ سوطًا عبدَالله أُكرمَ الآكلُ طَعامَهم غلامُهم الخالدون إخوتُكَ ) . إذا جمعت ( الأخ ) جمع التكسير ، فإن جمعته جمع السلامة قلت :

---

(١) في ( ك ) : داريهما .
(٢) في ( ك ) : عبدالله .
(٣) في ( ك ) : طعامه .
(٤) فيكون العائد إلى الألف واللام في الآكل ، الضمير المرفوع المستتر فيه .
(٥) فيكون العائد الضمير في طعامه .
(٦) فيكون العائد الضمير في غلامه .
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(٨) في ( ك ) : سوط .
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(١٠) في ( ك ) : داره .
(١١) في ( ك ) : المحمدونَ .

( أُخوكَ ) ، والأصل ( أَخُوكَ ) ذهبت النون للإضافة ، فصار ( أُخوكَ )[1]

[ و ][2] على ذلك قال[3] الشاعر[4] :

فَلَمَّـا تَبيَّـنَّ أَصْوَاتَنَـا ... بَكَيْـنَ وفَدَّيْنَنا بِالْأَبِينَـا[5]

فقد بَانَ لك بهذا حكم التثنية والجمع ، فاعْرِفْهُ .

**ضرب من تفريعها في الأبدال أيضًا :**

إن قيل لك : اجْعَلْ ( زيدٌ )[6] بدلًا من ( الآكِلُ ) و ( أُخوكَ )[7] بدلًا من ( غلامُه ) وقد صحّ البدل المرفوع على هذا .

قيل : ذلك فاسِدٌ أيضًا ؛ لأن ( زيدًا ) المرفوع ، هو قبل ( خالدٍ ) المجرور ، وقد ذكر أبو العباس أن ( خالدًا ) بدل[8] من الهاء في غلامه ، فلا مَحَالَةَ أنه[9] داخل في

---

(١) في الكتاب ٣/٤٠٥ : « وسألت الخليل عن ( أبٍ ) فقال : إن ألحقتَ به النون والزيادة التي قبلها ، قلت : أُبونَ ، وكذلك ( أخ ) تقول : أُخونَ ، لاتغيّر البناء ، إلا أن تُحْدِثَ العربُ شيئًا ، كما تقول : دَمُونَ » . وانظر : المقتضب ٢/١٤٧ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ت ) .

(٣) في ( ك ) : قول .

(٤) هو زياد بن واصل ، شاعر جاهلي .

والبيت من المتقارب ، وهو في الكتاب ٣/٤٠٦ ، والمقتضب ٣/١٧٤ ، والأصول ٢/٤٤٦ ، والمحتسب ١/١١٢ ، والخصائص ١/٣٤٦ ، والمخصص : ١٣/١٧١ و ١٧/٨٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٧ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٢٨٤ ، والإفصاح : ٣٠٩ ، وفُرْحَةُ الأديب ٢١٢ ، وابن يعيش ٣/٣٧ ، والعيني ١/٢٨٣ .

والشاهد فيه: جمع (أب) جمع سلامة على (أَبِينَ)، وهو جمع غريب؛ لأن جمع السلامة إنما يكون في الأعلام والصفات المشتقة .

(٥) قال الغندجانيّ في فُرحة الأديب : ٢١٢ : « وإنما معنى البيت أن زيادًا افتخر في هذه الأبيات بآباء قومه وبأمهاتهم من بني عامر ، وأنهم قد أَبْلَوْا في حروبهم ومعاونتهم ، فلما عادوا إلى حُلَلِهِمْ وعند نسائهم وعَرَفْنَ أصواتهم فَدَّيْنَهُمْ ؛ لأجل أنهم قد أَبْلَوْا في الحروب » .

(٦) في ( ك ) : زيدًا ، وهي في المسألة بدل من القائم .

(٧) هي في المسألة بدل من ( الآكل ) .

(٨) صححت الكلمة من ( ك ) ، ففي ( ت ) : بدلا .

(٩) أي ( خالد ) .

الصلة ، ومن تمامها ، والبدل من ( الآكِلُ ) لايكون إلا بعد ( خالدٍ ) الذي هو تمام الصلة ، فإيقاع ( زيدٌ ) الذي هو بدلٌ من ( الآكِلُ ) قبل ( خالدٍ ) الذي هو بدل من الهاء في ( غلامه ) مُحَالٌ ، وقَطْعٌ للصلة[1] عن تمامها ، واعتراض بينها وبين تمامها بما ليس منها[2] ، فَعَلَى تَصرُّفِ الحالِ ، البَدَلُ فاسدٌ من المرفوع .

فإن قيل : فاجْعَلْ ( زيدٌ )[3] المرفوع بدلًا من ( غُلامُه )[4] المرفوع ، و ( خالدٍ ) ، [ المجرور[5] بدلًا من ( الهاء ) في ( غلامه ) وَقَدِّمْهُ[6] على ( عمرًا ) ، ويكونان جميعًا من صلة ( الآكِلُ )[7] ، فيصحُّ حينئذ البدل بالمرفوع ، ولاتجعله من قبيل الفساد في المسألة .

فالجواب في ذلك : أن هذا أيضًا قبيح ؛ من أجل أنك تفصلِ فيه بين الجار والمجرور[8]، بغير ظرف، ألا ترى أنك لا تقول: (مَرَّ بغلامِ رجلٍ زيدٍ)، تريد: ( مَرَّ بغلامِ زيدٍ رجلٍ ) ، فتفصل بين الجار والمجرور بغير ظرف[9] ، وكذلك لاتفصل بين البدل من المجرور وبين الجار إلا بالاسم الذي هو بدل منه ؛ لأن تعلق البدل بالعامل كتعلق المبدل منه[10] ، وإنما جُوِّزَ على قُبْحٍ أنه قد تَطَرَّقَ عليه الفصل بينه وبين العامل بالمبدل منه[11] .

---

(١) في ( ك ) : الصلة .

(٢) انظر ص : ١٠٨ - ١١١ - ١٢٥ .

(٣) في ( ك ) : زيدا .

(٤) هي في المسألة فاعل ( الآكِلُ ) .

(٥) من هنا يبتدئ نقص كبير في النسخة ( ك ) ينتهي في الصفحة ٢٨٥ .

(٦) أي ( خالدٍ ) .

(٧) فتكون المسألة : الآكِلُ طَعامَه غلامُه زيدٌ خالدٍ عمرًا .

(٨) عنى بهما ( غلام ) ، و ( خالد ) التي هي بدل من ( الهاء ) في ( غلامه ) .
وهذا على رأي من قال : إن عامل الجر في المضاف إليه هو المضاف ، فالمضاف هو الجارّ بنفسه ، وليس على تقدير حرف الجر .
انظر : الأصول ٢/٢٣٥ ، وشرح الرضي للكافية ١/٢٥ ، وفي الهمع ٢/٤٦ أن هذا رأي سيبويه .

(٩) مَرّ ذلك في ص : ٩٨ وانظر في هذه المسألة الخلافية : الإنصاف ، المسألة الستون ( ٢/٤٢٧ ) والفارقي يؤيد رأي البصريين الذي لايجوزون الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والقسم .

(١٠) في الأصول ٢/٤٦ : « وحق البدل وتقديره أن يعمل العامل في الثاني ، كأنه خَالٍ من الأول ، وكان الأصل أن يكونا خبرين ، أو تدخل عليه واو العطف ، ولكنهم اجتنبوا ذلك لِلَّبْس » .

(١١) منع الفارقي الفصل بين البدل من المجرور ، وبين المبدل منه ، وجعله من أغلاط المبرد ، انظر ص : ١٦٠ .

وكذلك حال الصفة ، وهي أَقَلُّ قُبْحًا ، وإن كان يقارب هذا المعنى ، ولكنه على دون هذه المنزلة من الاتصال ، فهو يجوز على قبح .

فأما البدل لـ ( زيد ) من ( الغلام ) فيصح ، ولأبُدَّ فيه من تغيير المسألة عما وضعها عليه ، فأما على ما وضعه فلا يصح ذلك ؛ لأنك فصلت بين ( خالدٍ ) وبين ( الهاء ) بالمرفوع الذي من صلته[1] ، وهذا فاسد ، فَعَلَى تَصَرُّفِ الحال لأبُدَّ أن تكون المسألة خطأ على ترتيبه لها ، فأما على التغيير فيمكن أن تكمل صحتها على ما قَدَّمْناه[2] ، أو ما جرى مجراه من ضروب التصرف والتفريع .

**ذكر تحصيل الخطأ فيها :**

قال سعيد بن سعيد الفارقي :

فقد انكشف وجه الغلط من ثلاثة أوجه في هذه المسألة :

**أولها** : تأخيره البدل من ( المُكرَمَ )[3] إلى بعد ( سوطًا ) .

**والثاني** : تأخيره البدل من ( القائمُ )[4] إلى بعد ( سوطًا ) ، وإن جعلته بدلًا من ( غُلامُه ) صَحَّ هذا الوجه .

**والثالث** : [ ١٣/ت ] إبدال ( خالدٍ ) المجرور من ( الهاءِ ) في ( غُلامُه ) مع الفصل بينهما بما ليس منه ولا من صلة ما هو في صلته ، وقد بَيَّنَّا جميع ذلك[5] .

**ذكر الانتصار له فيها :**

قد كان تَقَدَّمَ من قولنا في أول المسألة ، أنّا نُبينُ وجه هذا القول مع التسليم للخصم أنّ أبا العباس لم يعتمد الخطأ فيها ؛ امتحانًا لطالب علم كتابه ، ونرى قوة الشُّبْهَةِ فيه ، ووجه هذا القول ما رواه أبو الحسن الأخفش والفرّاء[6] .

---

(١) وهو ( زيد ) المبدل من ( غلام ) .

(٢) فتصبح المسألة : الآكل طعامَه غلامُه خالدٍ زيدٌ .

(٣) وهو ( عمرًا ) .

(٤) وهو ( زيد ) .

(٥) انظر أولها في ص : ١٦٣ والثاني والثالث في ص : ١٦٠ .

(٦) انظر ترجمتهما في ص : (٤٧ و ٧٦) والبيت من الكامل ، وهو للأعشى في ديوانه ق ٣٤ ب ٣٣ ، وهو=

لَسنا كَمَنْ جَعَلَتْ إيادٍ بَيْتَهَا تَكْرِيتَ تَمْنَعُ حَبَّه أَنْ يُحْصَدا[1]

ففصل بين الصلة والموصول بالبدل ، وأبدل منه قبل تمام صلته ، كأنه قال : ( لَسنا كَمَنْ جَعَلتْ بيتَها تكريتَ تمنعُ حَبَّه أن يُحصدَ إيادٍ ) ، كأنه أراد ( لَسنا كإيادٍ ) ، إذا أوقع البدل موقع المبدل منه ، وآخر صلة ( مَنْ ) هو قوله ( أَنْ يُحصدا ) و ( إيادٍ ) بدل منه – على ما بَيَّنَّا .

ووجه هذا المذهب من شاعره ، أنه شبه الصلة بالصفة ، من حيث كانا جميعًا يبيِّنان الأول[2]، فلما كان يجيزه[3] ، لا خلاف أن يفصل بين الصفة والموصوف ببدل وغيره ، شبّه الصلة بها ، ففصل بينهما قبل التمام .

وأيضًا فإنه لما كان يجوز أن يَحذف الشاعر الصلة بأسرها إذا كان على معنى مشهور لايخفى مثله ، أنشد سيبويه[4] على ذلك[5] :

---

= في معاني القرآن للفراء ٤٢٨/١ ، وروايته :

لَسْنَا كَمَنْ جَعَلت إيادٍ دارها تَكْرِيتَ تنظرُ حبَّها أنْ تَحْصُدَا

وكذلك هو في معاني القرآن للأخفش ٤١٢/٢ ، وفيه ( دارها ) بدل ( بيتها ) ، وتنظر حبّها بدل تمنع حبّه . والبيت في المسائل العسكريات ١١٢ ، وفيه ( حلّت ) بدل ( جعلت ) وضبطت ( إياد ) بالرفع. وكذلك هو في البغداديات ٣٦١ ، وهو في الخصائص ٤٠٢/٢ و ٤٠٣ و٢٥٦/٣ ، والفراء وابن جني يجعلان ( إيادٍ ) بدلًا مِنْ ( مَنْ ) ، وقال الفراء : « إنما أراد تكرير الكاف على ( إياد ) كأنه قال : لسنا كإيادٍ » .

وقال ابن جني في الخصائص ٢٥٧/٣ : « لاينصب ( دارَها ) بـ ( حلّت ) الظاهرة ؛ لما فيه من الفصل ، بل يُضْمِرُ له فعلًا يتناوله » .

وانظر البيت في : أمالي ابن الشجري ١٩٤/١ ، والمغني ٥٩٦/٢ .

والشاهد في البيت ذكره الفارقي فيما يلي البيت من الكلام .

(١) ( إياد ) : قبيلة معروفة من مَعَدّ ، كانوا نزلوا العراق ، واشتغلوا بالزرع ، و ( تكريت ) : بلدة بين بغداد والموصل . و ( الحبّ ) : جنس للحبّة يصح تذكيره وتأنيثه .

(٢) في أمالي ابن الشجري ٥/١ : « وإنما شبّهوا الصفة بالصلة من حيث كان موضحة » .

(٣) أي تشبيه الصلة بالصفة .

(٤) انظر ترجمته في ص : ٤٢ .

(٥) هو من رجز العجاج ، وهو في ديوانه ٤٢٠/١ وبعده قوله : ( إذا عَلَتها أَنفسٌ تردّت ) .

وهو في نوادر أبي زيد ١٢٢ وفي الكتاب ٣٤٧/٢ ، وأنشده سيبويه شاهدًا على حذف الصلة ، وهو في المقتضب ٢٨٩/٢ ، والأصول ٢٨٥/٢ ، والمسائل العضديات ١٢٨ ، وأمالي ابن الشجري ٢٤/١ ،=

بعد اللَّتَيَّا [ واللَّتَيَّا ][1] والَّتِي

فحذف الصلة رأسًا ، وترك الموصول ، وإذ كان له ذلك فالفصل بينهما جائز .

وإذا كان هذا مذهبًا من مذاهب العرب – قد جاء في أشعارها ، وله وجه من القياس يجوّزه على ما بيّنا – كان ما أتى به أبو العباس في هذه المسألة من الغلط بالفصل بين البدل والمبدل ، والصلة والموصول ، جاريًا هذا المجرى ، ومتوجهًا هذا التوجه .

فقد بَانَ بما قَدَّمْنَاه ، ورَوَيْنَاه وَجْهُ قول أبي العباس ، وأنه ليس بغلط لايجوز مثله ، ولا أتى له أصل في كلامهم ، بل له وجه من القياس ، وأصل في الاستعمال ، فقد بان قوة مذهبه بعد تسليمنا للخصم أن أبا العباس اعتمد ما أورده ، معتقدًا لصحته ، لاممتحنًا لِقَرَأَتِهِ ، وهذا الذي احتججنا به أَقَلُّ ما فيه أنه رفع أبا العباس عن الغلط في الأمر الجليّ ، ونزّهه من الإغفال لأمْرٍ دَنِّي ، وتصير شبهته – بما بيّنا – شبهةَ نظرائه من العلماء ، وطريقتُهُ طريقةَ ضُرَبَائِه من الفضلاء ، مثل الأخفش والفرّاء[2] ، ومن وافقهما من العلماء .

وقد رأيت أبا العباس يرتكب مذهب أبي الحسن[3] كثيرًا . هذا كُلُّهُ مع التسليم أنه رأى هذا مذهبًا فَاعْتَمَدَهُ مَرْكَبًا ، وهو يعتقد صحة المسألة لا خطأها ، وخرج عن أن يكون سها عن هذا الفصل ، فأغفله على ما يقول الخصم .

فأما ما نعتقده نحن فيه ، فهو ما حَاجَجْنَا به خَصْمَهُ أَوَّلًا ، من أنه اعتمد بناء المسألة على الفساد ؛ ليكون مِحْنَةً لمن نظر في كتابه ، فهذا كاشف عن قول كُلِّ أحد فيها .

---

= وابن يعيش ١٤٠/٥ ، والمغني ٦٩/٢ ، والأعلم ١٤٠/٢ ، واللسان ( التي ) ، والشاهد فيه حذف الصلة بعد الأسماء الموصولة .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ت ) ، والتصحيح من الديوان .

(٢) انظر ترجمتهما في ص : ٤٧ و ٧٦ .

(٣) أبو الحسن الأخفش .

والذي نعتقده بعد هذه الأقوال : فهو أن الصلة لايجوز أن يفصل بينها وبين الموصول بما ليس منها[١] ، وأن البدل من الموصول قبل تمام صلته باطل ؛ لما بيّنّاه في أول كتابنا هذا[٢] بمالا مَطْعَنَ عليه ، ولا وصول لِمُنَاقِضٍ إليه ، وهو رأي شيخنا أبي الحسن عليّ بن عيسى[٣] - أيّده الله .

وسألته[٤] عن البيت الذي أنشدوه ، فقال : هو عندي على غير ما تأوّلوه ، وهو أنه لَمَّا قال : ( لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ ) تَمَّتْ الصلة عنده ؛ إذ هي من فعل وفاعل ، فآثر ألَّا يَأْتِيَ لـ ( جعل ) بمفعول ، وليس ذلك بِمُنْكَرٍ ، فأبدل حينئذٍ من الموصول بعد أن قدّره تقدير التّام ، ثم رجع بعد ذلك إلى أن يبيّن ما جَعَلَتْه ، بعد أن أضرب عن بيانه ، كما يفعل في التأكيد والإبدال ، يجيء بالكلام على العموم ، ثم يُؤْثِرُ تحقيقه بالخصوص ، فتقول : ( رأيت إخوتك ) وقد كُنْتَ رأيتَ بعضهم ، مُؤْثِرًا للإبهام على ما يخاطبه أو سهوًا عن حقيقة من رأيت منهم ، ثم تستدرك ذلك ، بأن تبين له حقيقة الأمر : ( أَكثرهم أو كبارَهم ) ، وما جرى هذا المَجْرَىٰ .

فكذلك الشاعر ، قطع الصلة حيث آثر ترك المفعول من عند ذكر الفعل ، وهو قوله ( جعلت ) ولا يختر[٥] ذكر ( المجعول ) ، فأبدل من الموصول ؛ لأنه على هذا التقدير قد تَمَّ بصلته ، وانتهت في قوله : ( جعلت ) ، فلما أبدل منه استدرك كلامه مُؤْثرًا تكميلِ فائدته للمخاطب ، فقال : ( بَيْتَها تَكْرِيت ) أي ( جعلت بيتَها ) ، فأضمر فعلًا آخر يعمل فيه ، يَدُلُّ عليه الكلام ، فصار قوله : ( بَيْتَها ) ينتصب بالمحذوف لا بالمذكور[٦] ، وهذا حسن جِدًّا .

---

(١) انظر ص : ٥٧ .

(٢) انظر ص : ١٠٨ و ١١١ و ١٢٥ .

(٣) انظر ترجمته في ص : ٤٨ .

(٤) الضمير عائد إلى شيخه علي بن عيسى .

(٥) كذا في الأصل .

(٦) ذكر ابن جني في الخصائص ٣/٢٥٧ ما يشبه تحليل علي بن عيسى .

ونظير هذا الذي ذهب إليه شيخنا في تأويل البيت عندي ما أنشده سيبويه[1] :

إذا تَغَنَّى الحَمَامُ الوُرْقُ هَيَّجني ... وَلَوْ تَغَرَّبْتُ عنها أُمَّ عَمَّارِ

فنصب ( أمّ عمّار ) بفعل دل عليه قوله : ( هَيّجني ) ، كأنه لَمَّا قال : ( هَيّجني ) دَلَّ على التذكر لها ، إذ تهييج الشوق لابُدَّ له من متعلّق يقع ذلك التهييج إليه ، وإذا كان كذلك فَالتَّذْكَارُ به واقع ، كأنه قال : ( فَكَّرَنِي أُمَّ عمار ) ، فنصب ( أُمًّا ) بالفعل المدلول عليه[2] .

وعندي في البيت الذي يستدل به المخالفون – على إجازة الفصل بين الصلة والموصول[3] – وجه آخر ، غَيْرَ ما حَكَيْنَا عن شيخنا ، وهو أن يكون ( مَنْ ) نكرة ، و ( جَعَلَتْ ) صفة لها ، ويكون ( إياد ) بدلًا منها[4] بعد وصفها ، فتكون قد أبدلت معرفة من نكرة ، كأنك قلت : ( لَسنا كقبيلةٍ جَعَلَتْ ) ، ثم اخْتَرْتَ البيان عنها بالمعرفة ، فقد مضى الكلام على النكرة ، فقلتَ : ( إياد ) .

ولك في نصب ( بيتها ) وجهان :

إن شئت نصبته بهذا الفعل المذكور ، وهو ( جَعَلَتْ ) الواقع موقع الصفة ،

---

(١) انظر ترجمة سيبويه في ص : ٤٢ .

والبيت للنابغة الذبياني من البسيط ، من قصيدة مطلعها :

عُوجُوا فَحَيُّوا لِنُعْمٍ دِمْنَةَ الدَّارِ ... ماذا تُحَيُّونَ مِنْ نُؤْيٍ وأَحْجَارِ

والقصيدة في جمهرة أشعار العرب ١١٢ ، وفي ديوان النابغة ٢٣٥ ، وفيه : ( ذكّرني ) بدل ( هيَّجني ) و ( تَعزّيت ) بدل ( تغرّبت ) ، وقد أنشده ، سيبويه في كتابه ٢٨٦/١ دون نسبة ، وكذلك لم ينسبه ابن جني في الخصائص ٤٢٥/٢ ، ورواه كما في الديوان ( تعزيت ) .

والشاهد فيه : نصب ( أمّ ) بفعل محذوف دل عليه ( هيجني ) ، لأنه لما قال : ( هيجني ) دلَّ على ( ذكّرني ) ، فنصبها به .

(٢) في الكتاب ٣٨٦/١ : « قال الخليل – رحمه الله : لما قال : هيّجني ، عَرفَ أنه قد كان ثَمَّ تذكّر ، لتذكره الحمام وتهييجه ، فألقى لك الذي قد عرف منه على ( أُمّ عمّار ) كأنه قال : هيَّجني فذكّرني أمّ عمار .

(٣) أي بيت الأعشى الذي مر في : ١٧٢ .

(٤) في معاني القرآن للفراء ٤٢٧/١ : « والعرب تردُّ الاسم إذا كان معرفة على ( مَنْ ) يريدون التكرير » [ البدل ] .

ويكون فيه قُبْحٌ[1]؛ من أجل تفريقك بالبدل بينه[2] وبين ما عمل فيه[3] .

فهذا أحد الوجهين .

والآخر أن تنصبه بفعل محذوف – على ما بيَّنَّا قَبْلُ[4] – ، ويكون اتِّصاله بالأول على وجهين : إن شئت كان وصفًا بعد وصف ، وإن شئت حالًا بعد وصف ، ونظيره قول الشاعر[5] :

يارُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوادَنا رُحْنَ على بَغضائِهِ واغْتَدَيْنْ[6]

فجعل ( مَنْ ) نكرة ، و ( يُبْغِضُ ) صفة ، ويكون قوله : ( رُحْنَ ) صفة لـ ( مَنْ ) أيضًا ، وتحتمل الحال ، والوصف أشبه بأمر النكرة ؛ لأنها إلى ما يبيّنها أَحْوَجُ ، وليس كالبيت الذي تقدم[7] ؛ لأن الحال تَقْوَىٰ قليلًا ، من حيث كان في الكلام معرفة[8] قد اعتمد في بيان النكرة عليها[9] ، فَحَسُنَتْ بعدها الحال .

وليس في هذا البيت إلا مَحْضُ النكرة ، وهي بالوصف أَشْبَهُ ، ولكن معنى الحال فيه غرض ، وهو تعليق معنى الإبغاض بوقتٍ ، مِثْلُهُ يثير الحَسَدَ ، ويوجب الكَمَدَ ، فيدعُوان إلى الإبغاض وهو وقت رواح المال وغُدُوِّه ؛ لانتشاره وظهوره ، فكأنه قال : ( يارُبَّ مَنْ يبُغِض أُذوادَنا في وقت رواحِها وغُدُوِّها ، لأنه وقت تظهر فيه محاسنها ، فيبعث على الحسد والإيغاض ) ، وإذا جعله وصفًا لم يكن قد خَصَّصَهُ بوقت ، ولكن قال : ( يارُبَّ مَنْ يُبغضُ أُذوادَنا التي هذا وصفها ) .

---

(١) انظر الخصائص ٢٥٧/٣ .

(٢) أي بين الفعل .

(٣) وهو بيتها .

(٤) انظر ص : ١٧٤ .

(٥) البيت من السريع ، وقد نسبه سيبويه في ١٠٨/٢ لعمرو بن قميئة ، وهو في ملحقات ديوانه ٦٥ ، ونسبه المرزباني في معجم الشعراء : ٢٤ لعمرو بن لأي .

والبيت في المقتضب ٤١/١ ، والأصول ٣٤٢/٢ ، والبغداديات ٥٦٦ ، والوحشيات : ٩ ، وأمالي ابن الشجري ٣١١/٢ . وابن يعيش ١١/٤ ، والأعلم . والشاهد فيه سيذكره الفارقي في كلامه .

(٦) يقول الشاعر : نحن محسّدون لشرفنا وكثرة مالنا ، والحاسدون لاينالون منا أكثر من إظهار البغضاء لعزّنا وامتناعنا .

(٧) أي بيت الأعشى . انظر ص : ١٧٢ .

(٨) وهي ( إياد ) .

(٩) إذ هي بدل من ( مَنْ ) .

وعندي فيه وجه آخر ، وهو أن تجعلها[1] جملة مستأنفة على معنى الدعاء ، كأنه لما قال : ( يا هؤلاء رُبَّ مَنْ يُبغضُ أذوادَنا ) فأخبر بحاله ، استأنف الدعاء فقال : ( راحتْ على بغضائِه وغَدتْ ، أي راح بها الله وغَدَا على كيد هذا وإبغاضِهِ ) ، وتكون ( على ) هنا بمنزلتها في قوله : ( جِئتُ على رَغْمِكَ ) و ( سَلِمْتُ على كَيْدِك )[2] . وقد تقصّينا هذا في كتابنا الموسوم بـ ( تفسير أبيات كتاب سيبويه )[3] .

ونظير هذا قوله[4] :

مَابَالُهَا بالَّلْيلِ ، زَالَ زَوَالَهَا

أحد وجوه التفسير له : أن يكون دعاءً عليها[5] .

وإذا جاز للشاعر أن يستدلَّ في البيت الذي نصب فيه ( أُمَّ عمّار )[6] نظيرَ الشيء فيعمله[7] – كان استدلاله بالمثل على المثل أقوى من النظير على النظير ، إذ الشيء على مثله أَدَلُّ منه على نظيره المقارب[8] ، فلذلك قلت : إن ( بيتها ) ينتصب على ( جَعَلتْ )[9] ، وهو الفعل المحذوف الذي يدل عليه المذكور .

---

(١) أي جملة يبغض .

(٢) أي دالة على المصاحبة ، فتكون بمعنى ( مع ) كما في الآية الكريمة : ﴿ وآتَى المَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ .
انظر : المغني ١٥٣/١ .

(٣) انظر ص : ١١٩ .

(٤) هذا شطر بيت من الكامل ، هو :
هذا النهارُ بَدَا لَهَا من هَمِّها ... ما بالُها بالليلِ زالَ زوالَها
والبيت قائله الأعشى ميمون .
انظر : ديوانه ق ٣ ب ٢ ، وهو في معاني القرآن للأخفش ٤٩/١ ، والمنصف ٢١/٢ ، واللسان : ( زول ) .

(٥) هو تفسير الأخفش الذي قال في معاني القرآن ٤٩/١ : « وأما ( زوالَها ) فإنه كأنه قال : أزالَ الله الليلَ زوالَها » .
وانظر الوجوه الأخرى في : المنصف ٢١/٢ .

(٦) أي بيت النابغة الذي مَرّ في ص : ١٧٥ .

(٧) عنى بالنظير الفعل ( فكّرني ) .

(٨) انظر شرح فكرة الأشباه والنظائر في مقدمة الجزء الأول من كتاب ( الأشباه والنظائر ) للسيوطي التي كتبها محققه عبد الآله نبهان ص ٣١ .

(٩) انظر ص : ١٧٥ .

فجميع ماقلنا يبطل احتجاج الخصم بالرواية بعد تسليمها له ، ويصير لاحجة له فيها .

وأما الاستشهاد بحذف الصلة فلا حجة فيه أيضًا ؛ لأنَّا نعلم أن حذف الصلة لايوجب لَبْسًا ، بتداخل بعض الكلام في بعض ، ولا يؤدي إلى اختلاط بعض الصلات ببعض ، والمحذوف إذا قوي الدليل عليه جرى مجرى المذكور[1] ، وذكره لايفسد معنى ، كذلك حذفه لايفسد معنى ، مع قوة الدلالة عليه ، وهو مع ذلك شاذٌ لايُقَاسُ عليه ، وإنما جاز مثله للدلالة على تفخيم شأن المعنى المحذوف ، وأن ذلك – لشهرته والعناية به – قد ظهر ظهورًا لايخفى ، وعُلِمَ عِلْمًا لايُنْسَى ، فجاز لذلك حذفه[2] .

وأما تشبيههم الصلة بالصفة ، فباطلٌ أيضًا ؛ لما قَدَّمْنَاه في أول كتابنا من شدة اتصال الصلة بالموصول ، حتى لايتم معناه إلا بها ، ولامعنى له لو انفردت ، وأنها بمنزلة الجزء منه كالمُرَكّب[3] ، وليس كذلك الوصف .

فقد بـان بهذا فساد مذهب المخالف وبطلان شبهته ، وصحة مذهبنا وثبوت حجته ، وكُلُّ ذلك واضح إن شاء الله .

**ذكر الأبدال وما يتقدم منها وما يتأخر :**

إن قال قائل : ما الذي يجوز – بعد هذا الذي ذكرتم – من صحة المسألة في الأبدال أن يتقدم على غيره ، وما الذي لايجوز أن يفارق مرتبته ؟ .

قيل له : لايجوز في شيء من الأبدال[4] أن يتقدم على غيره ، والاعتبار في ذلك أن تُنَزِّلَ كُلَّ واحد منها منزلته ، وتُقَدِّرَهُ مقدمًا ومؤخرًا ؛ لتعلم صحة الحكم عليها بذلك عملًا ، كما تعلمته قولًا .

---

(١) في الخصائص ٣٦٠/٢ : « قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة ، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه ، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته » .

(٢) انظر بلاغة الحذف في دلائل الإعجاز ١٠٣ .

(٣) انظر ص : ٨٩ .

(٤) انظر تفصيل الأبدال في ص : ١٦٦ .

أما البدل من ( القائمُ )[1] فلايجوز أن يتقدم عليه شيء من أبدال الموصولة ، وذلك لأن ( القائمُ ) هو آخر الموصولات ، ومنتهى صلته قولك ( أُخوكَ )[2] ، والبدل منه بعد انتهائه يكون ، فموقعه أن يكون بعد ذكر ( الأخِ ) ، ولا يجوز أن تقدِّمه على قولك ( أَخوكَ ) ؛ لأن ( أَخوكَ ) من صلته ، ولاتُبْدِلُ قبل تمام الصلة[3] .

ولايجوز فيه أيضا أن تؤخره ، فتوقعه بعد البدل من ( المُعطي ) ، وهو قولك ( محمدًا ) ؛ لأن البدل من ( القائمُ ) هو في صلة ( المُعطي ) ، والبدل من ( المُعْطي ) لايكون إلا بعد تمامه ، فلايجوز على هذا أن توقع البدل من ( القائمُ ) بعد البدل من ( المُعطي ) ؛ لأنك تكون قد فصلت بين صلة ( المُعطي ) وبينه بما ليس منه[4] . فقد بان بهذا حكم البدل من ( القائمُ ) وموقعه .

وأما البدل من ( المُعطي ) ، وهو قولك : ( محمدًا ) فلا يجوز أيضًا أن يقع إلا بعد قولك : ( زيدٌ ) المرفوع الذي هو بدل من ( القائمُ ) ، ولا يتقدم عليه ، لأن ( زيدًا ) آخر صلة ( المُعطي ) و ( محمدًا ) ليس من صلته ، فلا تقدم ما ليس من الصلة على ما هو منها[5] ، ولايجوز أيضا تأخيره وإيقاعه بعد ( عمرًا ) الذي هو بدل من ( المكرم ) ؛ لأن ( محمدًا ) في صلة ( المكرم ) ، وهو منتهى صلته ، و ( عمرًا ) الذي هو بدل من ( المكرم ) ليس من صلته ، وإنما هو خارج عن صلته ، فلا تُوقِعْ ما هو من الصلة بعدما هو خارج عن الصلة ؛ لأن ذلك فصل بينهما بما ليس من الصلة ، وقطع للصلة عن التمام[6] .

فقد بَانَ لك موقع البدل من ( المُعطي ) .

---

(١) وهو ( زيد ) .

(٢) ( أَخوك ) الأولى .

(٣) انظر ص : ١٠٨ و ١١١ و ١٢٥ .

(٤) انظر ص : ٩٢ .

(٥) انظر ص : ١٣٦ .

(٦) انظر ص : ١٥٩ - ١٦٠ .

وأما ( المكرم ) فلا يجوز إيقاع البدل منه[1] إلا بعد قولك ( محمدًا ) ؛ لأن ( محمدًا ) آخر صلة ( المكرم ) ، والبدل من الموصول لايكون إلا بعد انتهاء صلته[2] ، وهو قولك ( عمرًا ) .

فقد [ ١٤/ت ] بَانَ لك بهذا أنه لايتقدم على ( محمدًا ) ، ولايجوز أيضًا تأخيره عنه ، وإيقاعه بعد ( بكرًا ) الذي هو بدل من ( الشاتمَ ) ؛ لأن ( عمرًا ) الذي هو بدل من ( المكرَم ) في صلة ( الشاتمَ ) ، وهو منتهى صلته ، والبدل من الموصول بعد الانتهاء ، فكيف تبدل من ( الشاتم ) قبل أن تنتهي .

فقد بَانَ لك موقع البدل من ( المكرم ) أيضًا .

فأما البدل من ( الشاتمَ ) ، وهو قولك : ( بكرًا ) فلايجوز تقديمه على ما قبله ؛ لأن جميع ما قبله من صلته ، والبدل من الموصول ليس من صلته ، فلا تُقَدِّمْ ما ليس من الصلة على ما هو من الصلة[3] ، ولكن تؤخره فتوقعه بعد ( سَوْطًا ) وقبله إنْ شِئْتَ لِمَا قَدَّمْنا بيانه ؛ من أنهما جميعًا في صلة ( الضاربَ )[4] ، وبعض الصلة تتقدم على بعض[5] ، وأَيُّهُمَا أَخَّرْتَهُ فهو منتهى صلة ( الضاربَ ) ، ويصير بمنزلة قولك : ( الضارِبَ بكرًا سوطًا ) و ( الضارِبَ سوطًا بكرًا ) أَيُّهُمَا قَدَّمْتَ وأَخَّرْتَ الآخَرَ جاز .

ولايجوز إيقاعه بعد قولك : ( عبدَالله ) ؛ لأن عبدَالله هو بدل من ( الضاربَ ) ، والبدل لايكون إلا بعد تمام الصلة[6] ، وتمام الموصول بها ، وتمام صلته ( بكرًا ) إذا وقع بعد ( سوطًا ) ، و ( عبدَالله ) بدل من ( الضاربَ ) ، فكيف يكون مايُتِمُّ الصِّلَةَ – وهو منها – خارجًا عنها ؟ وتكون أيضًا قد أبدلت من الموصول قبل تمامه .

---

(١) وهو ( عمرًا ) .
(٢) انظر ص : ١٢٥ .
(٣) انظر ص : ١٣٦ .
(٤) انظر ص : ١٦٠ – ١٦١ .
(٥) انظر ص : ٦١ .
(٦) انظر ص : ١٢٥ .

فقد بَانَ بهذا حُكْمُ الأبدال الخمسة ومواقعها ، وأنه لايجوز أن يتقدم شيء منها على غيره ، بدليل قاطع وبرهان صادع .

فأما البدل من ( الهاء ) في قولك ( غُلامُه ) فهو ( خالدٍ ) المجرور ، ولايجوز أن يقع إلا آخرًا بعد ذكر ( غُلامُه ) ؛ لأنه من صلة ( الآكل ) ومنتهاها ، ولا يصح أن تُوقِعَهُ بعد قولك ( أُخوكَ )[1] ؛ لأن ( أُخوكَ ) بدل من ( الآكل ) والبدل منه لايكون إلا بعد تمامه ، ولايكون من صلته ، و ( خالدٍ ) من صلة ( الآكل ) ، فلا يفصل بينهما بما ليس منهما[2] .

فقد بَانَ لك موقع ( خالدٍ ) ، وأنه لايجوز تأخيره ولا تقديمه .

وكذلك ( أُخُوكَ ) لايجوز إيقاعه إلا بعد ( خالدٍ ) ؛ لأنه بدل من ( الآكلُ ) الذي ( خالد ) في صلته ، والبدل بعد الصلة[3] ، فيجب أن يقع بعد ( خالدٍ ) .

فقد بَانَ لك أيضًا موقع ( أُخوكَ ) ، وأنه لايصح تقديمه على ( خالدٍ ) .

وعلى هذا الحَدِّ لو وَصَفْتَ كُلَّ موصول لكان موقعها كموقع البدل . وقد بان لك حكم البدل ، فكذلك حكم الصفة ، وموقعهما واحد ، ولايجوز أن تَصِفَ إلا بعد تمام الموصول[4] ، ولا تُوقِعُ الصفة قبل شيء هو من الصلة على ما بَيَّنّا في البدل سواء ، فإن اجتمع الوصف والبدل كنت مُخَيَّـرًا في تقديم أيّهما شئت على الآخر ، وكذلك لو عطفت على الموصول أو أَكَّدْتَهُ ، ليس يجوز شيء من ذلك إلا بعد تمام الموصول ، وقد تقدم في أول كتابنا البيان عن علّة ذلك[5] ما يكفي من إعادته هنا .

---

(١) أي أخوك الثانية .

(٢) انظر ص : ٥٧ .

(٣) انظر ص : ١٢٥ .

(٤) انظر ص : ١٤٢ .

(٥) انظر ص : ١٤٣ - ١٤٤ .

**تفريعٌ في المسألة في التقديم والتأخير :**

إن قيل لك : هل يجوز أن تفرق بـ ( أَكرمَ ) وما بعده بين ( الضارِب ) وبين ( عبدَالله ) الذي هو بدل منه ؟ .

قلت : ذلك لايمتنع ؛ لأن البدل من ( الضارِب ) ليس من صلته[1] ، وإنما هو اسم يطالب بموقعه ، و ( الضارِبَ ) مع صلته مفعول ( أَكرمَ ) مقدم عليه ، فإذا أخرت البدل فكأنك قَدَّمْتَ المبدل منه ، وأخرت البدل ، فهو بمنزلة قولك : ( زيدًا ضَرَبَ عمروٌ أَخاكَ ) أو ( زيدًا ضَرَبَ عمروٌ الظريفَ ) فَقَدَّمْتَ المفعول ، وأَخَّرْتَ البدل ، وكذلك قَدَّمْتَ الموصوف ، وأَخَّرْتَ الوصف .

والتقديم في الصفة عندي أحسن منه في البدل ، يصح تعلقه بالعامل كتعلق المبدل منه ، فيجب أن يُرَتَّبَ بَعْدَ ما هو بدل منه في الذكر ؛ لِئَلَّا يُلْبِسَ بأنه غير بدل ، فأمّا الوصف فليس كذلك ؛ لأن الوصف يقتضي - بحقيقة معناه وموضوعه - اسمًا جرى عليه ، كما يقتضي ما اخْتُصَّ بالتوكيد اسْمًا يجري عليه .

ولكنك حين قدمت المفعول ، كنت قد اهتممت به اهتمامًا منعك من تقديره مُلْغىً[2] ، وتعليق عامله بغيره مما هو متأخر إلا بعد تعلقه به ، وإن كان مُقَدَّمًا .

فهذا وَجْهٌ يُقَرِّبُ حال البدل ، وهو مع ذلك قبيح ؛ لما بَيَّنَّا من اللَّبْس في مثل هذا الكلام من حال الوصف ، فَتَأَمَّلْ المفارقة بين الأمرين ؛ لتَصِحَّ لك منزلة الترجيح ، وتتمكن من القطع على كل واحد بما هو أَشْبَهُ به وأَدْخَلُ فيه .

فَعَلَى هذا تقول : ( الضارِبَ الشاتمَ المكرمَ المُعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه

---

(١) انظر ص : ٥٨ .

(٢) في الكتاب ٣٤/١ : « فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل ، جرى اللفظ كما جرى في الأول ، وذلك قولك : ضَرَبَ زيدًا عبدُالله ، لأنك إنما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا ، ولم تُرِدْ أن تشغل الفعل بأَوّلَ منه ، وإن كان مؤخرًا في اللفظ ، فمن ثَمَّ كان حَدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدمًا ، وهو عربي جيد كثير ، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أَهَمُّ لهم ، وهُمْ ببيانه أَعْنَى ، وإن كانا جميعًا يهمانهم ، ويعنيانهم » .

وانظر شرح عبارة سيبويه ، وتعليقات الجرجاني عليها في : دلائل الإعجاز ٨٠ وما بعدها .

أخوكَ زيدٌ محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا أَكرمَ الآكلُ طَعامَه غُلامُه خالدٍ أَخوكَ عبدَالله ) . فـ ( عبدَالله ) بدل من ( الضارِبَ ) وقد أوقعته بعد ( الآكلُ ) ، وبعد البدل من ( الآكلُ )[1] ، وصار بمنزلة ما مَثَّلْنا آنفًا من قولك : ( زيدًا أَكرمَ عمرٌو أَخاكَ ) . أو ( العاقِلَ ) على أن ( أَخاكَ ) بدل و ( العاقِلَ ) وصف ، وهذا بيّن واضح .

فإن قيل : فهل يجوز أن تُوقِعَ ( عبدَالله ) قبل قولك ( أَخوكَ ) الذي هو بدل من ( الآكلُ ) ؟ .

فإنَّ ذلك لا يمتنع ؛ من قِبَلِ أن ( الآكل ) تمام صلته قولك : ( خالدٍ )[2] والبدل منه بعد تمامه[3] ، وهو بمنزلة ما حَلَّ مَحَلَّهُ من العامل[4] ، وإن كان يستحق ذلك بوسيطة[5] ، والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل[6] وكذلك يجوز تقدمه على البدل منه[7] ، وهو بمنزلة قولك : ( أَكرمَ عبدُالله أَباكَ زيدًا أَخوكَ ) ، ففصلت بين المبدل من الفاعل[8] وبينه[9] بالمفعول والبدل منه جميعًا[10] ، ثم قدمت – على هذا الحد – المبدلَ وتركت البدل ، فقلت : ( أَباكَ أَكرمَ عبدُالله زيدًا أَخوكَ ) ، وهو أقوى من تقديمهما جميعًا على الفاعل ؛ لأن هذا أَحْمَلُ للتأويل ، وذلك قولك : ( أَكرمَ أَباكَ زيدًا عبدُالله أَخوكَ ) ، ثم قَدَّمْتَ

---

(١) وهو ( أخوك ) .

(٢) وهو بدل من الهاء في ( غلامه ) .

(٣) انظر ص : ١٢٦ .

(٤) أي يكون بمنزلة الفاعل للفعل أُكرمَ ، لأنه بدل من فاعل هذا الفعل الذي هو الآكل .

(٥) أي يكون في المسألة مبدل منه فيأتي هذا بدلًا .

(٦) انظر ص : ١٤٨ و ١٤٤ و ١٨٢ .

(٧) أي يجوز تقديم ( عبدالله ) الذي هو بدل من ( الضارِبَ ) الذي هو مفعول ( أُكرم ) على البدل من فاعل ( أُكرم ) .

(٨) وهو ( أخوك ) .

(٩) وبين الفاعل الذي هو عبدُالله .

(١٠) أي بقولك : أباك المفعول وزيدًا البدل .

( الأب ) فقلت : ( أَباكَ أَكرمَ زيدًا عبدُالله أَخوكَ ) .

وهو مع جوازه عندي ضعيف أَضْعَفُ من الأول ؛ من قِبَلِ أنك تُولِي العاملَ ما يصح أن يعمل فيه بغير وسيطة ، وأنت تنوي به الوسيطة[1] . وهذا ضعيف ، بل ممتنع إلا مع قيام الدليل عليه ، وإنما يجوّزه هنا على ضعفه ، أنك إذا قدّمت المفعول فإنك لا تقدمه إلا عن عناية به ، فلا يحسن مع ذلك أن لا تَعْتَدَّ به رَأْسًا ، فالتقديم يمنع من اطِّرَاحِه ، وظهور العمل فيه يقتضي العامل ، فقد سَهُلَ هذا الوجه فيه ؛ لما بيّنا .

والوصف في مثل هذا الوجه جَيِّدٌ ؛ لأنه لايقع فيه لَبْسٌ ، إذ كان الوصف لابُدَّ أن يقتضي موصوفًا ، فالعامل يتعلق به بوسيطة الموصوف ، فلا يُلْبِسُ كما يُلْبِسُ البدل ، وذلك قولك : ( أَباكَ أَكرمَ الظريفَ عبدُالله أَخوكَ ) على معنى : ( أَكرمَ أَباكَ الظريفَ عبدُالله أخوك ) وعلى الوجه الأول هو بمنزلة : ( أَباكَ أَكرمَ عبدُالله الظريفَ أَخوكَ ) .

ونظير هذين الوجهين من المسألة أن تقول : ( الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المُعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أَخوكَ زيدٌ محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا أَكرمَ الآكلُ طَعامَهُ غُلامُه خالِدٍ عبدَالله أَخوكَ ) .

فيكون ( عبدَالله ) بدلًا من ( الضارِبَ ) و ( أَخوكَ ) بدلًا من ( الآكلُ ) ، وقد قَدَّمْتَهُ[2] عليه ، وصار بمنزلة تقديمك إيَّاهُ على ( الآكلُ ) متوسطًا بينه وبين الفعل[3] ، والتقديم والتوسط من شرائط المفعول المُجَوَّزَةِ فيه ، والتأخير من شرائطه المُسْتَحَقَّةِ له بحَقِّ أَصْلِه[4] .

هذا لفظها إذا أبدلت ( عبدَالله ) من ( الضارِبَ ) ، وقد قَدَّمْتَ البدل منه[5]

---

(١) عَنَى بالوسيطة : المبدلَ منه .

(٢) أي قدمت ( عبدَ الله ) على ( أخوك ) .

(٣) فتقول : الضاربَ أكرمَ عبدَالله الآكلُ طَعامَه غُلامُه خالدٍ أَخوكَ .

(٤) انظر الكتاب ١/ ٣٤ ، وص : ١١٦ من كتاب الفارقي .

(٥) وهو ( عبدالله ) .

على البدل من ( الآكِلُ )[1] ، وقد مضى البيان عن ضعفه[2] ، وهو من جهة اللَّبْس ، وقد بيّنا جوازه مع الضعف ، وهو العناية بتقدم المفعول في اقتضاء عامل له أيضًا ، وهو أقوى من الوجه الآخر ؛ لما بَيَّنَّا .

فأما اللفظ بالمسألة إذا وصفت ( الضاربَ ) فقد أوقعت وصفه قبل البدل من ( الآكِلُ ) فهو : ( الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المُعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أُخوكَ زيدٌ محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا أُكرمَ الآكِلُ طَعامَه غُلامُه خالدٍ الظريفَ أُخوكَ ) .

فـ ( الظريفَ ) صفة ( للضارِب ) و ( أُخوكَ ) بدل من ( الآكِلُ ) ، وقد قَدَّمْتَهُ عليه ، وصار بمنزلة قولك : ( أَباكَ أُكرمَ زيدٌ الظريفَ أُخوكَ ) .

وكذلك أيضًا يجوز أن تقدم ( عبدَالله ) – الذي هو بدل من ( الضارِبَ ) – على ( الآكِلُ ) كما جاز أن تقدمه على البدل منه ، وهو عندي في البدل يُقَوِّي الترتيب الأول ، ويُضْعِفُ هذا الترتيب عنه بدرجة ؛ لما بَيَّنْتُ من أن تأَخّر البدل بعد ذكر الفاعل أَجْمَلُ ؛ لأن تناوله على البدل من شيء متقدم ، وإذا وَلِيَ ما يصح أن يعمل فيه بلا فصل ، من غير أن يُتَرَقَّبَ له وسيطة من بدل[3] أو غيره ، ضَعُفَ جِدًّا .

فلفظ المسألة وتقديرها – على ما تقدمَ – أَقْوَىٰ من هذا ؛ لما بيّنا ، وهي مع ذلك جائزة على قبحها ؛ لما قد بيّناه ، وليست عندي بأَبْعَدَ من بيت الفرزدق[4] :

وما مِثْلُهُ في الناسِ إلّا مُمَلَّكًا  أَبُو أُمِّه حَيٌّ أَبوه يُقارِبُه[5]

---

(١) وهو ( أخوك ) .

(٢) انظر ص : ٦٠ ، ووجه ضعفه أنه يلي العامل ما يصح تعلقه به بغير وسيطة ، وأنت تنوي به الوسيطة .

(٣) كذا في الأصل ، والأصح المبدل ؛ لأن المبدل هو الوسيطة ، وانظر ص : ١٨٣ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو من زيادات المحقق في ديوان الفرزدق ص : ١٠٨ ( ط الصاوى ) وروايته فيه ( مملك ) وكذلك نسبه إليه صاحب الإفصاح ص ٨٤ ، وابن سلّام ٣٦٥ ، والأعلم بهامش الكتاب ( ط بولاق ) ١٤/١ ، ويبدو أنه من زيادات الأخفش في الكتاب .

انظر : الكتاب ٣٢/١ ح ٣ ، والبيت في الكامل ٢٨/١ ، والصاهل ٦٣٠ ، وردّه ابن جني إلى الكتاب دون نسبة ، انظر : الخصائص ١٤٦/١ و ٢٩٣/٢ ، وهو في العمدة ٢٠٦/٢ ( ط ١٩٢٥ ) و ٢٦٧/٢ ( ط محي الدين عبد الحميد ) ، وفي سفر السعادة ٧١٤/٢ ، والصحاح ( ملك ) ، ودلائل الإعجاز ٦٣ .

(٥) عَنَى بـ ( المُمَلّك ) : هشام بن عبد الملك ، وتلخيص المعنى : ما مثل هذا الممدوح في الناس إلا الخليفة الذي هو ابن أخته .

انظر : الكامل ٢٨/١ ، والأعلم ١٤/١ .

وفيه أربعة أوجه من الضرورة ، قد تَقَصَّيْنَاها في كتاب ( الأبيات )[1] ، وليس هنا موضع ذكرها . ولفظ المسألة على هذا ( الضارِبَ الشاتمَ المكرمَ المُعطَيه درهمًا القائمُ في دارِه أُخوكَ زيدٌ محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا أُكرمَ الآكلُ طَعامَهُ غُلامُه خالدٍ أُخوكَ ) .

وهو ضعيف جدًّا ، وإنما نذكر مثله ؛ لأنَّا بسبيل تفريع ، فلا بُدَّ من ذكر الممتنع ؛ لِئَلَّا يَعْتَلِقَ بنفس الناظر في المسألة شِبْهُهُ ، أو وجه من هذه الوجوه ، فَيَرَى أنَّا أغفلناه .

فأما حال الوصف ، فإيقاعه في هذا الموضع كإيقاعه بعد ( الآكل ) ؛ لما بَيَّنَّا من أن الوصف ليس مما يطلب التعلق بالعامل بنفسه ، وإنما يطلبه بوسيطة قبله ، وليس كذلك ( زيدٌ وعبدُالله ) وإنما سَوَّغ هذه الوجوه الضعيفة في البدل ، ما قدّمناه من العناية بتقديم المفعول مع ظهور العمل فيه ، وكُلُّ ذلك يقتضي أن تكون مرتبته من العامل متأخرة بحيث يحاوله .

وعندي أن إيقاع الوصف لـ ( الضرب ) قبل ( الآكل ) أحسن منه بعده ؛ لأنه بعده رُبَّمَا الْتَبَسَ بصفات المدح ، وليس كذلك إذا لم يكن قبله اسم في كلام تام قد استغنى به ، واللفظ بها على هذا ( الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المُعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أُخوكَ زيدٌ محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا أُكرمَ الظريفَ الآكلُ طَعامَه غلامُه خالدٍ أُخوكَ ) .

فـ ( الظريف ) وصف لـ ( الضارب ) وقد قدمته على ( الآكل ) – على ما بَيَّنَّاه .

فقد انقسمت الأبدال على ثلاثة أقسام :

قسم لايُذْكَرُ إلا بعد ( سوطًا ) وهو ( عبدالله ) الذي هو بدل من ( الضارِبَ ) .

وقسم لايذكر إلا قبل ( سوطًا ) وهو البدل من ( المُكرمَ ) و ( المُعطي ) و ( القائمُ ) .

---

(١) لعله كتابه تفسير أبيات كتاب سيبويه ، انظر ص : ١٠٠ .

وقسم يجوز ذكره بعد ( سوطًا ) وقبله ، وهو البدل من ( الشاتمَ ) ، وقد بيّنّا وجوه ذلك .

وقد كُنَّا حَكَيْنَا عن أبي بكر بن السَّرَّاج[1] - رحمه الله - أنه غلط في الأبدال ، فأوقع البدل من جميع ذلك بعد ( سوطًا )[2] وليس هو منه على سبيل الامتحان ، فيشارك أبا العباس[3] في اعتذارنا له ، وكُلُّ ذلك بَيِّنٌ لمن تأمله ، والحمد لله .

**ذكر التصرف في العوائد بالنقصان والزيادة وجعل كل عائد لغير من هو له :**

إن قال قائل : هل يجوز أن تحذف ( الهاء ) من الصلة ، في قولك : ( القائمُ في دارِه أُخوكَ ) ؟

قلت : ذلك ممتنع على وجه ، ويصح على وجه ، فإن حذفتها ، وجعلت في الصلة [ ١٥/ت ] عائدًا إلى الألف واللام يخلفها[4] جاز ، وإن لم تجعل في الصلة عائدًا لم يَجُزْ .

فإن قيل : فهل يجوز أن تجعل الهاء تعود إلى مذكور غير ( القائمُ ) ؟ .

قلت : الجواب عن هذا والذي قبله واحد : يصح على وجه ، ويفسد على وجه : إن رددتها إلى مذكور ، وجعلت منها خلفًا يعود إلى ( القائمُ ) جاز ، وإلا لم يَجُز الْبَتَّةَ .

فإن قال قائل : فكيف ترتيب العائد إذا حُذِفَتْ ( الهاء ) أو جُعِلَتْ لمذكور ؟ .

قيل له : في ذلك أربعة أوجه من التقدير ، وجهان والكلام بحاله ، ووجهان مع تغييره : فإذا تركت الكلام بحاله قلت : ( القائمُ في دارِك أُخوه ) فجئت بالهاء متصلة بـ ( الأخ ) وأسقطتها من ( دارِه ) ، وجعلتها العائد إلى الألف واللام . فهذا أحد الوجهين .

---

(١) انظر ترجمته في ص : ١٥٠ .

(٢) انظر ص : ١٦٤ ح : ٦ .

(٣) المبرّد ، انظر ترجمته في ص : ٤٢ .

(٤) انظر تعريف الخلف في ص : ٤٨ .

والثاني : أن تجعل في ( القائمُ ) ضمير فاعل ، وتجعل ( أَخاكَ ) بدلًا من ( القائمُ ) و ( زيدًا ) بدلًا منه ، بعد ما أبدلته ، فتقول : ( القائمُ في دارِكَ أَخوكَ زيدٌ ) .

فإن قيل : فاجعل أَخوكَ صفة لـ ( القائمُ ) .

قلت : لايجوز ذلك ؛ لأن المضاف إلى غير الألف واللام[1] من المعارف أَعْرَفُ من المعرَّف بالألف واللام[2] ، ولاتصف المعرفة إلا بما هو مثلها أودونها ؛ لأن الواجب عليك أن تقدم في أول كلامك أَعْرَفَ ما يحضرك ؛ لتحصل به الفائدة للمخاطب ، فإن كَفَىٰ ، وإلَّا أتيت حينئذٍ بما يزيل الاشتراك ، وليس يجب أن تأتي بالأنقص تعريفًا ثم تأتي بعده بالأعرف ؛ إذ الغرض في الكلام إفادةُ المخاطب[3] ، وجميع هذا يكشف لك عن صحة الحكم بأنك لا تصف المعرَّف بالألف واللام بالمضاف إلى غيرها من المعارف .

والوجه الثالث من التقديرات : هو أن تجعل العائد متصلًا بالبدل من ( أَخوكَ ) الذي في صلة ( القائمُ ) ، وهذا هو الوجه الذي يأباه أبو الحسن الأخفش[4] ؛ لأن البدل عنده يجيء مجيء الفضلة بعد تمام الكلام ، وقد مضى بياننا عن صحة جواز ذلك ، ومنزلته من القوة وخلافها ، بما تُغْنِي هنا الإِحالة عليه عن إعادته[5] ، واللفظ بذلك أن تقول : ( القائمُ في الدارِ أَخوكَ غُلامُه زيدٌ ) . فتجعل ( غُلامُه ) بدلًا من ( الأخ ) الذي في الصلة ، و ( زيدٌ ) بدلًا من ( القائمُ ) فكأنك قلت : ( القائمُ في الدارِ غُلامُه زيدٌ ) .

---

(١) أي المضاف إلى غير المعرّف بالألف واللام .

(٢) في الكتاب ٧/٢ : « وإنما منع أخاك أن يكون صفة للطويل ، أن الأخ إذا أضيف كان أخص ؛ لأنه مضاف إلى الخاص وإلى إضماره ، فإنما ينبغي لك أن تبدأ به ، وإن لم تكتف بذلك زدت من المعرفة ما تزداد به معرفة » .
وانظر مراتب المعارف في : أسرار العربية ص ٣٤٥ .

(٣) في المقتضب ٢٨٤/٤ : « وزعم سيبويه أن الشيء لايوصف إلا بما هو دونه في التعريف » ، وانظر : الأصول ٣٢/٢ .

(٤) انظر ترجمته في ص : ٤٧ .

(٥) انظر ص : ١٢٥ .

ولو [ وصلت ][1] الضمير في هذا الوجه بالوصف ، كان أحسن من اتصاله بالبدل ، وصار إجماعا ؛ لأن الوصف يجري مجرى المتمم للموصوف[2] . واللفظ أن تقول : ( القائمُ في الدارِ أُخوكَ غُلامُه ) ، لا فرق بينهما إلا بمقدار التنزيل الأول وتقدره[3] على البدل ، والثاني[4] على الوصف ، وكلاهما جائزان .

ويجوز أن تحذف قولك : ( أُخوكَ ) وتجعل في ( القائمُ ) ضمير مرفوع يعود إلى الألف واللام ، وهو فاعل ( القيام ) ، ولا يحتاج إلى شَيْءٍ غير ذلك ، فتقول : ( القائمُ في الدارِ زيدٌ ) . فـ ( زيدٌ ) بدل من ( القائمُ ) ، وفيه عائد إلى الألف واللام - على ما بيَّنَّا .

فهذه أربعة أوجه من التغييرات ، وعلى ذلك لوجعلت ( الهاء ) من ( دارِه ) تعود إلى مذكور ، أو حذفتها فالوجهان الأولان ، والكلام بحاله ، والآخران والكلام مغيّر ضربًا من التغيير .

فإن قيل لك : إذا كانت ( الهاء ) من ( المُعْطيه ) تعود إلى الألف واللام ، فهل يجوز حذفها ؟ .

قلت : إن أردت حذفها رأسًا - حتى لاتُرَادَ ولا خَلَفَ منها - مُحَالٌ ؛ لأنه لاتكون صلة بغير عائد[5] ، وإن أردت حذفها على وجه من وجوه التصرف ، فيجوز ذلك ، وكذلك القول عليها إن أردت ردّها إلى مذكور غير هذا الموصول .

فإن قال قائل : وكيف يكون حكم الكلام في العائد إذا جُعِلَتْ هذه محذوفة ، أو لمذكور غير الألف واللام ؟ .

قلت : في ذلك وجوه منها :

---

(١) التصحيح مني ، ففي ( ت ) جاءت الكلمة ( وصفت ) ، وهو تصحيف .
(٢) انظر ص : ١٢٦ .
(٣) أي ( أخوك ) .
(٤) أي ( غلامه ) .
(٥) انظر ص : ٥٨ - ٦٠ .

أن تحذفها وتكون مقدَّرة ، على مذهب من حذف ( الهاء ) من الألف واللام ، وهو يريدها تشبيهًا بـ ( الذي ) ، وقد حكى أبو بكر بن السراج[1] أن قومًا يجيزون ذلك ، وقال المازني[2] : العرب لاتكاد تَكَلَّمُ به[3] . وقد بَيَّنَّا منزلته في الضعف فيما مضى[4] .

ويجوز أن تحذفها غَيْرَ مُرِيدٍ لها ، وتجعل في ( الدرهم ) هاء تعود إلى الألف واللام ، فتقول : ( المُعطي درهَمه القائمُ ) ؛ لأن هذا من باب ما تقتصر فيه على أحد المفعولين تقول : ( أَعطيتُ درهمًا ) ، وتسكت عن ذكر المَفعول الثاني[5] ، وليس كذلك باب ( علمت ) الذي لايجوز فيه الاقتصار على أحدهما دون الآخر[6] .

والفرق بينهما أن ( عَلِمتُ ) دخلت على جملةٍ ، الأول فيها هو الثاني ، أو على تقديره ، فتعلقت بمعناها ، فلا يصح معنى الجملة في بعضها ، فلذلك لايقتصر على بعضها ، لأنه لاتحصل به فائدة[7] ، و ( أعطيتُ ) طلبت معنى المفرد ، فلم تدخل على جملة ، الثاني فيها هو الأول ، أو على تقديره ، فجاز فيها الاقتصار على أحد مفعوليها[8] .

فَعَلَى ذلك تحذف ( الهاء ) وتجعل ضميرًا متصلًا بـ ( الدرهم ) يعود إلى الألف واللام مقتصرًا على أحد المفعولين .

---

(١) انظر ترجمته في ص : ١٥٠ .
(٢) انظر ترجمته في ص : ٤٨ .
(٣) انظر الأصول ٢/٢٨١ ، ٢٨٢ .
(٤) انظر ص : ٧٤ .
(٥) في الكتاب ١/١٣٧ : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثاني ، كما تعدى إلى الأول ، وذلك قولك : أعطى عبدُالله زيدًا درهمًا ، وكسوت بشرًا الثيابَ الجيادَ » .
وانظر : المقتضب ٣/١٨٨ .
(٦) انظر : الكتاب ١/٣٩ ، والمقتضب ٣/١٨٨ ، وص ٧٧ من كتاب الفارقي .
(٧) انظر : الكتاب ١/٤٠ ، والمقتضب ٣/١١٣ .
(٨) انظر : المقتضب ٣/١٨٩ ، والأصول ١/٢١١ و ٢١٦ .

ويجوز على هذا الوجه من الاقتصار ، أن تجعل ( الهاء ) التي في صلة ( القائمُ ) المتصلة بـ ( دارِه ) عائدة إلى الألف واللام من ( المُعطي ) ، وهذا إنما يكون في الوجوه التي تقدمت مما تجعل في الكلام عائدًا غير هذه ( الهاء ) المتصلة بـ ( دارِه ) يعود إلى ( القائمُ ) ، وقد بَيَّنَّاه فيما مضى ، عند ذكر ما يتوجه في عائد ( القائمُ )[1] . فتقول في اللفظ به : ( المُعطي درهمًا القائمُ في دارِه أَخوكَ زيدٌ ) .

فـ ( القائم ) فيه ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام في ( المُعطي )[2] ، و ( أَخوك ) وصف لـ ( القائمُ )[3] ، و ( زيدٌ ) بدل منْ ( القائمُ ) ، فكأنك لو قصرتها لقلت : ( المُعطي درهمًا غُلامُه أو أَخوه ) ، ويكون ( القائمُ ) هو فاعل ( الإعطاء ) .

ويجوز أن تجعل العائد إلى الألف [ واللام ][4] من ( المُعطي ) هاء في البدل من ( القائمُ ) ، وهو قولك : ( زيدٌ ) ، فترفع[5] ( زيدًا ) وتجعل مكانه ( غُلامُه ) ، ويكون بدلًا من ( القائمُ ) ، والهاء في ( دارِه ) ، فأنت مُخَيَّرٌ فيها على الوجوه التي قَدَّمْنَاها : إن شئت جعلتها ترجع إلى الألف واللام من ( القائمُ ) ، ولاتجعل فيه عائدًا مرفوعًا - كما هو في أصل المسألة - وإن شئت جعلتها - على التقديرات التي مضت - تعود إلى مذكور ، فتقول : ( المُعطي درهمًا القائمُ في دارِه أَخوكَ غُلامُه ) .

فـ ( أَخوكَ ) عطف بيان لـ ( القائمُ ) ، ولايكون وصفًا له ؛ لأنه أَخَصُّ منه ، وإن شئت جعلته فاعلًا لـ ( القائمُ ) على ما يقتضي الترتيب الذي قَدَّمْنَاهُ

---

(١) انظر ص : ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٢) كذا في الأصل ، وأرجح أن الكلمة هي ( القائم ) ؛ لأن هاء ( دارِه ) تعود إلى الألف واللام في ( المعطي ) ، فتبقى الألف واللام في ( القائم ) بحاجة إلى عائد ، فيكون العائد ضمير فاعل يعود إليها .

(٣) انظر ما سيقوله عن هذه المسألة في هذه الصفحة .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة مني على ( ت ) .

(٥) تحذف .

من رجوع ( الهاء ) إلى الألف واللام وإلى أجنبي ، و ( غُلامُه ) بدل من ( القائمُ ) ، وهو في صلة ( المُعطي ) ، وهذا هو الوجه الذي يأباه أبو الحسن الأخفش[1] ، وقد مضى استدلالنا على صحته[2] ، وإن نقص عن مرتبة الصفة[3] .

فإن قيل فما معنى عطف البيان[4] ؟ .

قلت : المشاركة للأول في عامله مكملًا لبيانه ، من غير أن يُقدَّر تقدير التابع في ثاني مرتبة ، وإن حلّها ؛ ليكون بين حال العطف والبدل .

وكذلك إن جعلت ( الغلام ) صفة لـ ( القائمُ ) ، كان أحسن من البدل بلا خلاف ، وإنما جاز أن يكون قولك : ( غُلامُه ) وصفًا لـ ( القائمُ ) ، ولم يجز في ( أخوك ) أن يكون وصفًا له ؛ لأن ( الهاء ) في ( غُلامُه ) ترجع إلى الألف واللام ، والمضاف إلى معرفة بالألف واللام توصف المعرفة بهما ، كما تصف ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام ؛ لأنه مثله[5] ، وليس كذلك ( أخوك ) ، لأنه مضاف إلى أخصّ من الألف واللام[6] .

---

(١) ترجمته في ص : ٤٧ .

وعنى بهذا الوجه : الفصل بالبدل بين الصلة والموصول ، لأن ( غلامه ) بدل من ( القائم ) ، والهاء فيها عائدة إلى الألف واللام في ( المعطي ) ، ففصل بين الموصول وبعض صلته بالبدل .

(٢) انظر ص : ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٣) أي : وإن نقص التركيب عن مرتبة تشبيهه بالصفة ؛ لأن الفصل حصل بين الموصول وبعض صلته ، وهو العائد .

(٤) في الأصول ٢/٤٥ : « اعلم أن عطف البيان كالنعت والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما ، وهو مبيّن لما تجريه عليه كما يبيّنان ، وإنما سمي عطف بيان ، ولم يُقَلْ : إنه نعت ، لأنه اسم غير مشتق من فعل ، ولا هو تحلية ، ولا ضرب من ضروب الصفات ، فعدل النحويون عن تسميته نعتًا ، وسموه عطف بيان ؛ لأنه للبيان جيء به ، وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه ، وبين ماله مثل اسمه نحو : رأيتُ زيدًا أبا عمرٍو ، ولقيت أخاك بكرًا ، والفرق بين عطف البيان والبدل ، أن عطف البيان تقديره النعت التابع للاسم الأول ، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول » .

وانظر : الإيضاح ١/٢٨١ ، وابن يعيش ٣/٧١ ، وشرح الرضي للكافية ١/٣٤٣ ، والمغني ٢/٥٠٧ .

(٥) في الكتاب ٢/٧ : « فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام ، وبما أضيف إلى الألف واللام ؛ لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام ، فصار نعتًا ، كما صار المضاف إلى غير الألف واللام صفة لما ليس فيه الألف واللام ، نحو : مررتُ بزيدٍ أخيك ، وذلك قولك : مررتُ بالجميلِ النبيلِ ، ومررتُ بالرجلِ ذي المال » . وانظر : الإيضاح ١/٢٨٠ .

(٦) انظر : الكتاب ٢/٧ ، وص ١٢٠ – ١٢١ من كتاب الفارقي .

ويجوز على هذه الأوجه أن تكون ( الهاء ) محذوفة من ( المُعطي ) ومذكورة على أنها عائدة إلى مذكور قبلها – على ما قلناه في الهاء في ( دارِه )[1] .

فإن قيل : فهل يجوز أن تجعل في ( المُعطي ) ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام ، ولاتجعل ( الهاء ) عائدة إليها ، سواء حذفت أو ذكرت ؟ .

قيل له : قد ثبت في ترتيب الكلام على المسألة أن ( القائمُ ) هو فاعل ( الإعطاء ) ، فإن نصبته بـ ( الإعطاء ) جاز أن تجعل في ( المُعطي ) عائدًا إلى الألف واللام ، فقلت : ( المُعطي درهمًا القائمَ في دارِه أخوكَ زيدٌ ) .

فإن قال : فَدَعْ ( القائم ) مرفوعًا ، واجعل في ( المُعطي ) ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام ، واجعل ( القائم ) وصفًا للضمير .

قلت له : الضمير لايوصف ، وقد تقدم هذا في كلامنا في هذا الكتاب مع ذكر علله[2] .

فإن قال : فاجعله بدلًا .

قلت : البدل من المضمر لايمتنع[3] ، ولكن يقبح في مثل هذا[4] ؛ لأن الكلام إذا وقع موقعه لم يتوجه فيه التأويل على خلاف ذلك ، فإذا كان ( القائم ) يصح أن يكون مرفوعًا بأنه صفة فاعل (الإعطاء) لم يتوجه القول إلى غير ذلك من مبدل ؛ لبطلان الدليل عليه ، فإن قام دليل بذلك لم يمتنع ، كما لايمتنع إذا قلت : (الضاربُه زيدًا أنا ) ، فتبدل ( زيدًا ) من ( الهاء ) في ( الضارِبَ ) ، ويكون في ( الضارِبَ ) ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام ، والهاء لمذكور ، وتبدل منها ( زيدًا ) .

---

(١) انظر ص : ١٨٧ .

(٢) انظر ص : ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٣) انظر ص : ٧٨ .

(٤) في الأصول ٤٦/٢ ، ٤٧ : « وأما إبدال الظاهر من المضمر ، فنحو قولك : مررتُ به زيدٍ ، وبهما أخويك ، ورأيت الذي قامَ زيدٌ ، تبدل ( زيدًا ) من الضمير في ( قام ) » .
وانظر ص ٦٣ من كتاب الفارقي .

ولو أدخلت حرف العطف في ( القائمُ ) جاز ، فقلت : ( المُعطي درهمًا والقائمُ[1] في دارِه أَخوكَ زيدٌ ) ، وأَحْسَنُهُ أن تقول : ( المُعطي هو والقائم ) فتؤكد الضمير قبل العطف عليه[2] .

فإن قيل لك : فاجعل في ( المُعطي ) ضمير مرفوع يعود إلى الألف واللام ، واجعل ( الهاء ) تعود إلى ( المُكرمَ ) ، واجعل ( القائمُ ) هو فاعل ( الإكرام ) .

فقل : ذلك جائز حسن أيضًا ، واللفظ به : ( المكرمَ المُعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أَخوكَ زيدٌ محمدًا ) .

وتقديرها : أن يكون ( أَخوكَ ) فاعل ( القيام ) ، و ( الهاء ) في ( دارِه ) تعود إلى الألف واللام من ( القائمُ ) ، ويكون ( زيدٌ ) بدلًا من ( القائمُ ) ، والجميع في موضع اسم مفرد هو فاعل[3] . كأنك قلت : ( المكرَم المعطيَه درهمًا زيدٌ ) ، ويكون في ( المُعطي ) ضمير فاعل ، و ( درهمًا ) مفعوله الثاني ، و ( الهاء ) المفعول الأول ، وهي عائدة إلى ( المكرمَ ) ، كأنك قلت : ( المكرمَ زيدٌ المُعطيَه درهمًا )[4] ، ويكون ( درهمًا ) آخر صلة ( المُعطي ) ، ويكون ( المُعطي وزيدٌ ) في صلة ( المكرمَ ) .

فلو رفعت[5] ( المُعطي ) ، وجعلت موضعه اسْمًا ، لقلت : ( المكرمَ أخاه زيدٌ ) ، فـ ( الهاء ) في ( أخيه ) تعود إلى الألف واللام من ( المكرمَ ) ، و ( زيدٌ ) فاعل ( الإكرام ) .

وعلى هذا القول يجوز أن يقع البدل من ( المُعطي ) بعد البدل من ( القائمُ )[6] ؛ لأنك تكون قد اعترضت بين المفعول وبين البدل منه

---

(١) عطفت القائم على ضمير الفاعل في المعطي .

(٢) انظر ص : ١١٢ .

(٣) أي فاعل ( المكرم ) .

(٤) فـ ( زيد ) فاعل ( للمكرم ) ، وهو بدل من ( القائم ) .

(٥) حذفت .

(٦) فتقول : المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أَخوكَ زيدٌ محمدًا .

بالفاعل[1] ، فصار بمثابة قولك : ( أُكرمَ زيدًا أُخوك أباكَ ) ، وكذلك لو وَصَفْتَ لكان بمثابة ( أُكرمَ زيدًا أُخوكَ الظريفَ ) ، وهو في الوصف أَبْيَنُ وأَشْبَهُ ، مع الأمان من وصف يتوجه إلى معنى المدح لـ ( أُخوكَ ) بأن يقوم الدليل أنها صفة لـ ( زيدٌ ) لا مدحٌ لـ ( الأخ ) ، أو أن يذكر من الصفات مالا مدحَ فيه ولاذمَّ ولا تَرَحُّم ، نحو ( البَزّاز والدقّاق والخَيَّاط ) وما أشبه ذلك ، فإن هذا حَسُنَ حمله على ( زيدٌ ) - وإن فصلت بينه وبينه[2] بالفاعل على ما تقدم - فعلى هذا التفسير يجوز رفع ( القائمُ ) مع تقدير ضمير فاعل في ( المُعطي ) يعود إلى الألف واللام ، وجعل ( الهاء ) يعود إلى ( المكرم ) .

فإن قيل لك : فما حكم ( المُكرم ) في ضميره ، هل يجوز إسقاطه منه على أنه عائد إلى الألف واللام ؟

قلت : قد بَيَّنَّا أن إسقاط العائد الْبَتَّة - حتى لايذكر ، ولايقدّر - لايجوز ، ولكن مع قيام العِوَضِ منه[3] ، وذلك على وجهين :

أحدهما : أن تجعل ( القائمُ ) فاعلَه ، و ( الهاء ) من ( المُعطي ) عائدة ، وقد مضى بيان هذا[4] .

والآخر : ترفع[5] ( المُعطي ) ، وتجعل ( القائمُ ) نصبًا[6] ، وتعيد إليه[7] ضميرًا من الصلة التي بعده - وهي ( الهاء ) في ( دارِه ) - على أن تجعل لـ ( القائم ) عائدًا - على ما تقدم بيانه - عند ذكره[8] ، وقد تَقَصَّيْنَاه هناك بما

---

(١) أي اعترضت بين ( المعطيه ) مفعول ( المكرم ) ، و ( محمدًا ) البدل منه ، بالفاعل ، وهو ( القائم ) .

(٢) أي بين المفعول وبين البدل منه .

(٣) انظر ص : ١٨٧ .

(٤) انظر ص : ١٩٤ .

(٥) أي تجعله مرفوعا على أنه فاعل ( المكرم ) .

(٦) على أنه بدل من ( المكرم ) .

(٧) أي تعيد إلى ( المعطي ) .

(٨) انظر ص : ١٩٣ .

يحسن معه الإحالة عليه ، وعلى هذا لك رفع جميع الموصولات ونصب جميعها .

فلو رفعت[1] ( الضاربَ ) لجعلت في ( أُكرمَ ) ضمير منصوب يعود إليك[2] ، كأنك قلت : ( زيدٌ أُكرمه عمروٌ ) أو ( زيدٌ أُكرمَه الآكلُ طَعامَه غُلامُه ) ، وعلى هذا حال ( الشاتمَ والضاربَ ) متى أردت أن تبطل منها حكم ضمير الفاعل ، جعلت فاعلها ظاهرًا مما بعدها ، فرفعته ، وعقدته بضميره : إما من البدل مِمَّا في صلته ، أو من الصفة لما في صلته – على ما قَدّمنا بيانه[3] .

فقد وَضَحَ لك ما يجوز تغييره من العوائد في الصلات ، ومالا يجوز ، وكيف حكمه وتصرف وجوهه ، فاعْرِفْهُ إن شاء الله .

## ذكر تقديم الموصولات بعضها على بعض وتأخيره :

إذا قيل لك : خَبِّرنَا : كيف حكم هذه الموصولات لو قَدَّمْتَ منها كُلَّ موصول ، فجعلته قبل الموصول الذي قبله ، وأُخَّرت ما كان قبله فجعلته بعده ؟

قلت : ذلك جائز فيها ، ولكن ينبغي أن يُتَحَرَّزَ من وجهين :

أحدهما : أن تُبْقِي شيئًا مما كان في صلته بعده ، بل سبيلك أن تقدمه مع جميع صلته .

والثاني : أن يتحرز من ترك بدله أو صفته أو عطفه أو جميع توابعه ، بل سبيلك أن ترفعه برفعه ، فتوقعه بعد البدل من الموصول الذي أوقعته موقعه ، وتجعل بدل ما قد أوقعته موقعه ، قبل البدل منه ، يلي الموصول الذي هو بدل منه ، بلا فصل في المرتبة الأولى .

فكلما قدمت موصولًا على موصول ، فأخّر بدله عن بدله ، واجعل بدل ما قدمت بعد بدل ما أخرت ، وعلى هذا لك رفع جميع الموصولات وإيقاعها – على ما بينّاه – بعضها قبل بعض حتى يأتي ذلك على جميعها ، فإذا تحرزت من هذين

---

(١) أي جعلته مرفوعًا .

(٢) كذا في الأصل ، وأظن في الكلمة تصحيفًا ، وصوابها : إليه ، أي يعود الضمير إلى الضارب إذا وقع مرفوعًا .

(٣) انظر ص : ١٨٧ – ١٨٨ .

الشيئين فَقَدِّمْ أَيَّهُمَا شِئْتَ ، وأَخِّرْ أَيَّهُمَا شئت .

ولفظ المسألة في الأصل : ( الضارِبَ الشاتِمَ المكرمَ المُعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أَخوكَ زيدٌ محمدًا عَمْرًا بكرًا سوطًا عبدَالله أكرمَ الآكلُ طعامَه غُلامُه خالدٍ أخوكَ ) .

فإن قيل لك : قَدِّمْ ( القائمُ ) على ( المُعطي ) .

قلت : ( الضارِبَ الشاتمَ المكرمَ القائمُ في دارِه أَخوكَ المُعطيَهُ درهمًا محمدٌ زيدًا عمرًا بكرًا سوطًا عبدَالله أكرمَ الآكلُ طَعامَه غلامُه خالدٍ أخوكَ ) .

وتفسيرها : أن تجعل ( المُعطي ) مع صلته صفةً لقولك : ( أَخوكَ ) ، ويكون ( أَخوكَ ) هو فاعل لـ ( القيام ) ، و ( الهاء ) من ( دارِه ) تعود إلى الألف واللام . هذا إذا نصبت ( القائم ) ، وقد رفعت ( المعطي ) على حدّ ما كانت المسألة في ترتيبها من رفع الموصول الأخير ، وترفع ( الإعطاء ) بفاعل مستتر فيه[1] يعود إلى الألف واللام ، ويكون قولك : ( محمدٌ ) بدلًا من ( المُعطي ) وهو في صلة ( القائم ) منتهى صلته ، و ( زيدٌ ) بدلًا من ( القائم ) بعد انقضاء صلته .

وإن جعلت ( المعطي ) صفة لـ ( القائم ) كان نصبًا ، كأنك قلت : ( المكرمَ القائمَ فى دارِه الظريفَ ) .

فإن رفعت ( القائم ) جعلته فاعل ( الإكرام ) ، وجعلت ( الهاء ) من ( دارِه ) تعود إلى الألف واللام من ( المكرم ) ، وجعلت ( المعطي ) إن شئت فاعل ( القيام ) ، وتكون ( الهاء ) من قولك ( المعطيه ) تعود إلى الألف واللام من ( القائم ) ، ويكون العائد إلى الألف واللام[2] ضمير فاعل فيه .

وإن شئت جعلت في ( القائم ) ضمير فاعل ، وجعلت ( المعطي ) بدلًا منه ، وقد تقدم البيان عن قبح هذا[3] ؛ لأن العامل يصح تعلقه بالمذكور ، فلا يتوجه

---

(١) كذا في الأصل ( النسخة : ت ) .

(٢) في ( المعطيه ) .

(٣) انظر ص : ١٩٣ .

إلى محذوف ، وليس امتناع ذلك لأن الضمير لا يبدل منه ، ولكن يُلْبِسُ ، فإن قام دليل بذلك جاز ، إذ كان هذا إنما يَغْلِبُ على مثله أن يكون صفةً لا بدلًا ، ويتعلق به العامل على ذلك ، فإن قام دليل بأنه بدل جاز . وإن كان وصفًا للأخ فيكون في صلة ( القائم )[1] ؛ لأن الأخ في صلته ، والوصف لما في الصلة من الصلة[2] ، وإن شئت جعلت ( المعطي ) وصفًا لـ ( القائم ) ، كُلُّ ذلك حَسَنٌ .

لايجوز نصب ( المعطي ) مع رفع ( القائم ) ؛ لأن ( القائم ) لاينصبه ، ولا فى صلته ما ينصبه ، فلا وجه لنصبه ؛ لأنه يصير معمولًا بلا عامل ، على هذا الترتيب .

فإن جعلت ( القائم ) مرفوعًا بأنه فاعل ( الإكرام ) ، ونصبت ( المعطيه ) على أنه مفعول ( الإكرام ) ، وجعلت العائد إلى ( المكرم ) ( الهاء ) في ( المعطيه ) ، والعائد إلى ( المُعطي ) ضمير فاعل فيه ، و ( الهاء ) من ( دارِه ) تعود إلى ( القائم ) على ما كان - جازت المسألة ، وكنت مُخَيَّرًا في البدل من ( القائم ) : إن شئت قَدَّمْتَهُ على ( المعطي )[3] ، وإن شئت أخّرته ؛ لأنهما جميعًا في صلة ( المكرم ) فـ ( القائم ) فاعله ، و ( المعطي ) مفعوله ، وليس يمتنع تقديم المفعول على الفاعل[4] ، كذلك لايمتنع أن تقدم بدل الأول منهما على الثاني ، وأن تؤخره عنه ، لأنه بمنزلة قولك : ( ضَرَبَ زيدٌ عمرًا أُخوكَ ) .

فقد صار يجوز في تقدير المسألة أربعة أوجه ، نصبهما جميعا ورفعهما جميعا ، ونصب الأول ورفع الثاني ، ورفع الأول ، ونصب الثاني - على ما بَيَّنَّاه .

فإن قيل لك : قدّم ( القائم ) على ( المكرم ) .

قلت ( الضاربَ الشاتمَ القائمُ[5] في داره أخوك المكرمُ المعطيَه درهمًا محمدًا عمرًا زيدٌ بكرًا سوطًا عبدَالله أَكرمَ الآكلُ طعامَه غُلامُه خالدٍ أخوك ) .

---

(١) لأن ( الأخ ) فاعل ( القائم ) .

(٢) انظر ص : ٥٧ .

(٣) أي على البدل من المعطي .

(٤) انظر ص : ١٣٧ .

(٥) سيأتي بيان الرفع والنصب في أثناء التفريع .

وتفسيرها : أن تجعل ( المعطي ) بصلته ، ومنتهاها ( درهمًا ) مع بدله ، وهو ( محمدًا ) مفعولًا لـ ( المكرم ) ، و ( الهاء ) من ( المعطيه ) تعود إلى مذكور ، وفيه[1] ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام ، ويجوز أن يعود[2] إلى ( المكرم ) بأن تجعل فيه[3] ضمير فاعل – على ما بيّنا أوّلًا .

فإذا جعلتها تعود إلى الألف واللام من ( المعطي ) لم يكن فيه فاعل مضمر على هذا ؛ لِئَلَّا يتعدى فعل المضمر إلى نفسه في هذا [ الباب من الأفعال ][4] ، ولكن يكون فاعلًا لـ ( المكرم ) على تقدير الضمير ؛ لأنه قد جرى على غير من هُوَ لَهُ[5]، فتقول : ( المعطيه درهمًا هو محمدًا ) يعود إلى الألف واللام ، ثم صار ( المكرم ) بصلته ، وبدله وهو قولك : ( عمرًا ) في صلة ( القائم ) ، ورفعت ( المكرم ) على أنه هو فاعل ( القيام ) ، ولايجوز نصْبه ؛ لأنه ليس قبله ما ينصبه ، ولا ما يتبعه . هذا إذا جعلت ( القائم ) صفة ( للشاتم ) ، وجعلت ( الهاء ) في ( داره ) تعود إلى الألف من ( القائم ) .

---

(١) أي في ( المعطيه ) .

(٢) الهاء في ( المعطيه ) .

(٣) في ( المعطيه ) .

(٤) أفسدت الرطوبة ما بين المعقوفتين فصار غير مقروء ، وقد حاولت قراءته فجاء كما أثبته .

(٥) في الأصول ١/٧٨ ، ٧٩ : « ومتى جرى اسم الفاعل على غير من هو له ، فليس يحتمل أن يكون فيه ضمير الفاعل كما يكون في الفاعل ، لأن انستار ضمير الفاعل إنما هو للفعل ، ولذلك بنيت لام فعل مع ضمير الفاعل المخاطب في فعلت ، والمخاطب في فعلتَ وفعلتِ ... فإن قلت : هندٌ زيدٌ ضَارِبَتُهُ ، لم يكن بُدٌّ من أن تقول : ( هي ) من أجل أن قولك : ضاربته ، ليس لزيد في الفعل نصيب ، وإنما الضرب كان من هند ، ولم يَعُدْ عليها شيء من ذكرها ، والفعل لها فإنما ( ضاربته ) خبر عن ( زيد ) ، وفاعله ( هند ) في المعنى ، ولم يجز إلا إظهار الضمير ، فقلت حينئذ ( هي ) مرتفعة بضاربته كما ترتفع هند إذا قلت : زيدٌ ضاربته هندٌ ، فالمكني هاهنا بمنزلة الظاهر ، ولايجوز أن تتضمن ضاربته ضمير الفاعل » .

وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين ، ذهب فيها الكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له ، نحو : هندٌ زيدٌ ضاربته هي ، لا يجب إبرازه ، وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه .

وانظر : المقتضب ٣/١١٦ ، و ٢٦٢ ، وأمالي ابن الشجري ٣١٤ ، والإنصاف : المسألة ( الثامنة عشرة بعد المائة/ ٥٧ ) ، والبيان ١/٢٦٠ .

وإن نصبت ( المكرم ) على أنه صفة لـ ( القائم ) ، فالبدل من ( المكرم )[1] لايكون وَصْفًا لـ ( القائم ) ، ولكن عطف بيان[2] ، فـ ( القائم ) نصب بـ ( الشاتم ) ، جاز أن تقدر في ( القائم ) حينئذٍ فاعلًا مضمرًا يعود إلى الألف واللام ، وكانت ( الهاء ) في ( داره ) عائدة إلى مذكور .

وإن رفعت ( القائم ) بأنه فاعل ( الشتم ) جعلت ( الهاء )[3] تعود إلى ( الشاتم ) ، وصار نهاية صلة ( القائم ) قولك : ( عمرًا )[4] ، و ( زيدٌ ) بدل من ( القائم ) ، وهو خارج عن صلته ، و ( القائم ) وصلته وبدله - الذي هو ( زيد ) في صلة ( الشاتم ) - فاعِلُه ، إن رفعت ( القائم ) ، وجعلت فيه ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام ، وجعلت ( الهاء ) من ( داره ) لـ ( الشاتم ) ، ومفعولُه إن نصبت ( القائم ) ، ولايحتاج ( الشاتم ) في هذا الوجه إلى عائد من صلة ( القائم ) ؛ لأن فاعله حينئذ مضمر فيه ، و ( الشاتم ) نصب بـ ( الضارب ) ، وفي ( الضارب ) مضمرٌ فاعلٌ يعود إلى الألف واللام .

وعلى هذه التقديرات فلا تُقَدِّمْ بدلًا على بدل ؛ لما سبق من قولنا في ذلك[5] .

ويجوز أن ترفع ( المكرم ) على أنه صفة لـ ( الأخ )[6] - على ما تقدم في المسألة التي قبلها[7] - فيكون حينئذٍ من صلة ( القائم ) ، كأنك قلت : ( المكرمُ زيدا ) ، ويكون آخر صلة ( القائم ) ( عمرًا )[8] ، و ( زيدٌ ) بدل منه[9] ،

---

(١) وهو ( عمرًا ) .

(٢) انظر تعريف عطف البيان في ص : ١٩٢ .

ولايكون وصفا ؛ لأنه اسم علم ، والعلم لا يوصف به ، لأنه أخص من المعرف بالألف واللام انظر ص : ١٩١ .

(٣) في قولك : ( داره ) .

(٤) لأن ( المكرم ) مفعول ( القائم ) ، و ( عمرًا ) بدل من ( المكرم ) .

(٥) انظر ص : ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٦) ( أخوك ) فاعل القائم .

(٧) انظر ص : ١٩٨ .

(٨) فيكون ( عمرو ) بالرفع على أنه بدل من ( المكرم ) المرفوع .

(٩) أي بدل من ( القائم ) .

ووجب عليك رفع ( عمرو ) الذي هو بدل منه .

فإن قيل لك : قدم ( القائم ) على ( الشاتم ) ، فقل : ( الضاربَ القائمَ في داره أخوكَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا محمدًا عمرًا بكرًا زيدًا سوطًا عبدَالله أكرمَ الآكلُ طعامَهَ غلامُه خالدٍ أخوك ) .

وتفسيرها : أن تجعل في ( المعطي ) ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام ، وتجعل ( الهاء ) تعود إلى مذكور ، ولاتجعلها تعود إلى الألف واللام عَوْدًا يغني عن ضمير الفاعل ، ولاعَوْدًا لو سَقَطَ لم يُخِلَّ ، كقولك : ( هندٌ أبوها يحبها ) يكفي أحدهما من الآخر ، بل لايجوز أن ترجعها جميعًا إلى الألف واللام من ( المعطي ) ؛ لأنه لايتعدى فعل الفاعل في هذا الباب إلى ضمير الفاعل . لاتقول : ( أَعْطَيْتُني درهمًا ) ، ولا تقول : ( أعطاه درهمًا ) تريد أعطى نَفْسَهُ[1] ، كما لاتقوله في ( ضرب )[2] ، وإنما يختص هذاباب ( عَلِمْتُ ) عندنا[3] ، وأجاز[ ه ][4] قوم في الأفعال غير المُؤَثِّرَة[5] .

---

(١) انظر ص : ١٩٩ .

(٢) في الكتاب ٣٦٦/٢ : « هذا باب لاتجوز فيه علامة المضمر المخاطب ، ولا علامة المضمر المتكلم ، ولا علامة المضمر المحدث عنه الغائب ، وذلك أنه لايجوز لك أن تقول للمخاطب : اضْرِبْكَ ، ولا اقْتُلْكَ ، ولا ضَرَبْتَكَ ، لما كان المخاطب فاعلًا ، وجعلت مفعوله نفسه قَبُحَ ذلك ؛ لأنهم استغنوا بقولهم : اقتل نفسك ، وأهلكت نفسك عن الكاف هاهنا ، وعن إيّاك ، وكذلك المتكلم لايجوز له أن يقول : أَهْلَكْتُنِي ، ولا أَهْلِكُنِي ، لأنه جعل نفسه مفعوله فَقَبُحَ ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم أنفع نفسي عن : ني ، وعن إيّاي . وكذلك الغائب لايجوز أن تقول : ضَرَبَهُ إذا كان فاعلا ، وكان مفعوله نفسه ، لأنهم استغنوا عن الهاء ، وعن إيّاه بقولهم : ظلم نفسه وأهلك نفسه » .

وانظر : المقتضب ٢٢٧/٣ ، والأصول ١٢٤/٢ و ٢٥٠ وما بعدها .

(٣) في الكتاب ٣٦٧/٢ : « ولكنه قد يجوز ما قبح هاهنا في حَسِبْتُ وظننت وخِلْتُ ، وأُرَى وزَعَمْتُ ، ورأيت ، إذا لم تَعْنِ رؤية العين ، ووجدت إذا لم ترد وجدان الضالة ، وجميع حروف الشك ، وذلك قولك : حَسِبْتُنِي وأُرَانِي فعلت كذا وكذا ، ورَأَيْتُنِي لا يستقيم لي هذا ، وكذلك ما أشبه هذه الأفعال تكون حال علامات المضمرين المنصوبين فيها إذا جعلت فاعليهم أنفسهم كحالها إذا كان الفاعل غير المنصوب » .

وانظر : شرح الرضي للكافية ٢٧٩/٢ و ٢٨٥ والهمع ١٥٦/١ .

(٤) ( الضمير ) زيادة مني لتمام المعنى .

(٥) في الأصول ٨٢/١ : « والفعل الواصل على ضربين : فضرب واصل مُؤَثِّر نحو : ضربت زيدًا ، =

ويكون ( المعطي ) بصلته مفعول ( المكرم ) ، وفي ( المكرم ) ضميرٌ فاعلٌ ، وآخر صلة ( المعطي ) ( درهمًا ) وآخر صلة ( المكرم ) ( محمدًا ) ، وتجعل ( المكرم ) ، والبدل منه[1] في صلة ( الشاتم ) ، وفي ( الشاتم ) ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام .

فإن رفعت ( الشاتم ) ، وجعلته فاعل ( القيام ) عادت ( الهاء ) من ( داره ) إلى الألف واللام في ( القائم ) ، وإن نصبته مع رفع ( القائم ) لم يجز ؛ لأنه ليس قبله ما يعمل فيه من النصب ، ولا اسم يتبعه في النصب .

ولكن إن نصبت ( القائم ) بـ ( الضارب ) جاز نصب ( الشاتم ) على أنه وصف له ، ويكون حينئذ آخِرَ صلة ( القائم ) قَوْلُكَ : ( أخوك ) ، وقد فصلت بينه وبين البدل منه[2] بالصفة التي هي ( الشاتم ) ، وآخر صلة ( الشاتم ) على هذا ( عمرا )[3] ، و ( بكرا ) خارج عن صلته ، لأنه بدل منه ، و ( زيد ) بدل من ( القائم ) ، وقد أخّرته ، وفصلت بينه وبين ( القائم ) بوصف ( القائم ) وهو ( الشاتم ) .

وإن رفعت ( القائم ) رفعت ( الشاتم ) على أنه صفة لقولك : ( أخوك ) ، فيكون في صلة ( القائم ) ، وآخر صلته[4] ( بكرًا ) ، و ( زيد ) بدل منه ، إن كان مرفوعا .

وإن نصبت ( القائم ) نصبت البدل منه أيضًا ، وكذلك تنصب البدل من

---

= وقتلت بكرًا ، والضرب الآخر واصل إلى الاسم فقط غير مؤثر فيه ، نحو : ذكرت زيدا ومدحت عمرا ، وهجوت بكرا .... ومنها الأفعال الداخلة على الابتداء والخبر ، وإنما تنبئ عن الفاعل بما هجس في نفسه أو تيقنه غير مؤثرة بمفعول ، ولكن إخبار الفاعل بما وقع عنده ، نحو : ظننت زيدًا أخاك ، وعلمت زيدا خير الناس » .

(١) أي ( محمدًا ) .

(٢) أي ( زيد ) .

(٣) لأنه بدل من ( المكرم ) ، والمكرم في صلة ( الشاتم ) والبدل مما في الصلة من الصلة . انظر ص : ٥٨ .

(٤) أي آخر صلة ( القائم ) .

( الشاتم ) إذا نصبته ، ولايكون البدل منه . متى وصفت ( القائم ) بـ ( الشاتم ) لم يَجُزْ أن يكون البدل من ( الشاتم ) وَصْفًا لـ ( القائم ) ، ولكن عطف بيان ؛ لأن ( زيدًا وعمرًا ) لايوصف به شيء ، لأنه أعرف المعارف عندنا[1] ، وإلى هذا يذهب شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى – أيّده الله . ويكون ( القائم ) وصلته وصفته في الوجه الذي يقدر له صفة ، والبدل منه في صلة ( الضارب ) .

فإن رفعت ( القائم ) على أنه فاعل ( الضرب ) فاجْعَلْ في ( القائم ) ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام منه ، واجعل ( الهاء ) من ( داره ) تعود إلى الألف واللام في ( الضارب ) ، واجعل ( الهاء ) حينئذٍ في ( المُعْطِيه ) – على الوجه الذي قلنا – يعود إلى مذكور[2] ، عائدة إلى الألف واللام في ( القائم ) .

هذا كُلُّهُ في الوجه الذي تجعل ما بعد ( القائم ) رفعًا ، على أنه فاعل ( القيام ) لا على أنه صفة لـ ( الأخ ) ، ولا على أنه صفة لـ ( القائم ) ، ولايحتاج فيه إلى هذا ، ولكن [ يقدر في القائم ضمير ][3] فاعل ، و ( الهاء ) تعود من ( داره ) على الألف واللام في ( الضارب ) ، وتجعل ( القائم ) فاعل ( الضرب ) .

---

(١) هي مسألة خلافية ، ذهب فيها الكوفيون إلى أن الاسم المبهم نحو ، هذا وذلك ، أعرف من الاسم العلم نحو : زيد وعمرو ، وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم ، واختلف البصريون في مراتب المعارف ، فذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمر ، ثم الاسم العلم ، ثم الاسم المبهم ، ثم ما عُرِّفَ بالألف وااللام ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف .

وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن أعرف المعارف الاسم المبهم ، ثم المضمر ، ثم العلم ، ثم ما فيه الألف واللام ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف .

وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعرف المعارف : الاسم العلم ، ثم المضمر ، ثم المبهم ، ثم ما عرف بالألف واللام ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف .

انظر : الإنصاف ، المسألة المائة ( ٢/٧٠٧ ) ، وأسرار العربية ٣٤٥ وابن يعيش ٣/٥٦ ، ٥/٨٧ ، وشرح الرضي للكافية ١/٣١٢ ، ٣١٣ وقد رتبها ابن السراج في الأصول ١/١٧٦ كما يلي : الاسم المكني [ الضمير ] والمبهم ، والعلم ، ثم ما فيه الألف واللام ، وما أضيف إليهن ، وانظر الوصف بالعلم في ص ١٢٣ من كتاب الفارقي .

(٢) أي على تقديم ( القائم ) على ( الشاتم ) . انظر ص : ٢٠٠ .

(٣) صححت ما بين المعقوفتين على وفق ما يقتضيه المعنى ، وهو في الأصل ( النسخة ت ) : ( يقدر القائم في ضمير ) .

وقد رَبِحْتَ تقدير عائد آخر من ( المعطيه )[1] أو من غيره ، وكذلك حالة عندي إذا جعلته وصفا لـ ( الأخ ) ، وإنما إذا جعلت فاعل ( القيام ) هو ( الشاتم ) وفاعل ( الضرب ) هو ( القائم ) لم يكن لك بُدٌّ من عائد إلى الألف واللام من ( الضارب ) ، وإلى الألف واللام من ( القائم ) فقدّر ( الهاء ) في ( داره ) لـ ( الضارب ) ، و ( الهاء ) من ( المعطيه ) لـ ( القائم ) ، وقدّر في ( المعطي ) ضمير فاعل ، فتصحّ المسألة على ذلك .

ولو نصبت ( القائم ) بـ ( الضارب ) [ ١٧/ت ] لم يُحْتَجْ إلى ضمير لـ ( الضارب ) أيضا ، لأن فيه ضمير فاعل ، فاعْرِفْ ذلك إن شاء الله . وتكون في هذه المسألة مخيَّرًا في البدل من ( القائم ) إن شئت جعلته بعد ( سَوْطًا ) ، وإن شئت قبله ، وصِرْتَ فيه بمنزلتك لَمَّا كان ( الشاتم ) في هذا الموقع .

فإن قيل لك : قَدِّمْ ( القائم ) على ( الضارب ) فَقُلْ : ( القائمَ في دارِه أخوك الضاربِ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا عبدَالله زيدٌ أكرمَ الآكل طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك ) .

وتفسيرها : أن يكون ( المُعْطِي ) فيه ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام منه ، و ( درهمًا ) مفعوله الثاني ، و ( الهاء ) مفعوله الأول ، وهي عائدة إلى مذكور إن شئت ولا تجعلها للألف واللام ، وقَدِّرْ الفاعل هو العائد ، لأن الفعل لابُدَّ له من فاعل[2] ، و ( محمدًا ) بدل منه ، والجميع في صلة ( المكرم ) ، لأنه مفعوله ، وفي ( المكرم ) عائد مرفوع بأنه فاعل ، وآخر صلته ( محمدا )[3] و ( عمرًا ) بدل منه ، والجميع في صلة ( الشاتم ) ، وفي ( الشاتم ) ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام ، و ( المكرم ) مفعوله ، وآخر صلة ( الشاتم )

---

(١) وهو العائد إلى الألف واللام في ( القائم ) ، والعائد الآخر الفاعل المقدّر في ( القائم ) .

(٢) انظر ذلك في : كتاب سيبويه ٧٩/١ ، والأصول ٨٣/١ و ٢٠٦ ، وأوضح المسالك ٣٣٩/١ . وانظر ص ٢٦ و ٦٣ من كتاب الفارقي .

(٣) لأن ( محمدًا ) بدل من ( المعطي ) ، و ( المعطي ) في صلة ( المكرم ) ، والبدل مما في الصلة من الصلة كما في ص : ١٥ .

( عمرا )[1] ، والبدل منه ( بكرًا ) ، والجميع في صلة ( الضارب ) ، و ( الضارب ) آخر صلته ( سوطًا ) ، و ( عبد الله ) بدل منه .

وإذا رفعت ( القائم ) بالابتداء[2] ، وقد جعلت في ( أَكرَمَ ) هاء تعود إليه بِحَقِّ الخبر[3] ، وليس في إعرابه غير الرفع ؛ لأنه ليس قبله ما ينصبه ، ولا ما يتبعه في نصبه ، ومَوْقِعُهُ[4] من الأول على هذا موقع[5] الصفة ، ويكون موقع الخبر ، ويكون ( أكرم ) وما اتصل به خبرًا ثانيًا ، ولايكون في صلته ، أَعْنِي في صلة ( القائم )[6] ، أو يكون صفة لـ ( أخوك ) ، فيكون في صلة ( القائم )[7] ؛ لأن ( أخوك ) في صلة ( القائم ) .

وإن نَصَبْتَ ( القائم ) بأنه مفعول ( الآكل ) ، وفعلِه ( أكرم )[8] نصبت ( الضارب ) ، إن شئت على الوصف لـ ( القائم ) ، وإن شئت رفعت على الوصف لـ ( الأخ ) ، كيف شئت ذلك[9] .

---

(١) لأن ( عمرًا ) بدل من ( المكرم ) ، و ( المكرم ) مفعول ( الشاتم ) ، والبدل مما في الصلة من الصلة كما في ص : ٥٨ .

(٢) هو مذهب البصريين في رافع المبتدأ ، انظر : الأصول ٦٣/١ والإنصاف ، المسألة الخامسة ( ٤٤/١ ) ، وانظر : ص ٧٦ من كتاب الفارقي .

(٣) انظر ص : ٥٨ ، ٥٩ .

(٤) أي الضارب .

(٥) مكررة في الأصل ( النسخة ت ) .

(٦) أي لايكون ( الضارب ) إذا كان خبرا للقائم في صلة ( القائم ) .

(٧) لأن صفة ما في الصلة من الصلة كما في ص : ٥٧ .

(٨) هذه المسألة خلافية : ذهب فيها الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصبَ الفعلُ والفاعل جميعا ، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل ، ونص هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت : ظننت زيدًا قائمًا ، تنصب زيدًا بالتاء ، وقائمًا بالظن ، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية ، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية .

وذهب البصريون إلى أن الفعل وَحْدَهُ عمل في الفاعل والمفعول جميعًا .

انظر هذا الخلاف في : الإنصاف المسألة : الحادية عشرة ( ٧٨/١ ) .

وما أورده الفارقي يوافق مذهب الفراء ، كما في شرح الكافية للرضي ١٢٨/١ .

(٩) مكررة في الأصل ( النسخة ت ) .

فهذا حكم تقديم ( القائم ) على كُلِّ اسم قبله .

وعلى ذلك لو قَدَّمْتَ ( المعطي ) على ما قبله مفردًا من صلته لقلت : ( الضاربَ الشاتمَ [ المكرمَ ][1] المعطيَه درهمًا المكرمَ القائمُ في دارِه أخوك زيدًا عمرًا محمدًا بكرًا سوطًا عبدَالله أكرم الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك ) .

تفسيرها : أن يكون ( القائم ) بِصِلَتِهِ وبدله ، وآخر صلته ( أخوك ) ، وآخر بدله ( زيد ) ، والجميع في صلة ( المكرم ) على أنه مفعول[2] ، ويكون فاعله على أن تجعل في صلة ( القائم ) ضميرًا يعود إلى الألف واللام من ( المكرم ) .

ولو قلت : ( أخوه ) فجعلت مكان ( الكاف ) ( هاء ) ، يكون ( المكرم ) ، وبَدَلُهُ ، وآخر صلته ( عمرًا ) والجميع في صلة ( المعطيه ) .

وإن نصبت ( المكرم ) فهو بدل من ( الهاء )[3] ، وإن رفعته فعلى أنه فاعل ( الإعطاء ) ، و ( الهاء ) للألف واللام من ( الإعطاء ) ، و ( المعطي ) بِصِلَتِهِ ، وآخرها ( عمرًا ) ومبدله وهو ( محمدًا ) في صلة ( الشاتم ) بأنه مفعوله ، و ( الشاتم ) وصلته ، وآخرها ( محمدًا ) ، وبدله وهو ( بكرا ) ، في صلة ( الضارب ) ، وآخر صلته ( سوطًا ) ، وهو اسم منصوب بـ ( أكرم ) ، و ( عبد الله ) ، بدل منه .

فإن قيل لك : قَدِّمْ ( المعطي ) وَحْدَهُ من غير صلته على ( الشاتم ) .

قلت : الضاربَ المعطيه درهمًا الشاتمُ المكرمَ القائمَ في دارِه أخوك زيدًا عمرًا بكرًا محمدًا سوطًا عبدَالله أكرم الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك ) .

وتفسيرها : أن يكون ( القائمُ في داره أخوك ) صلة وموصولًا[4] ، و ( الهاء )

---

(١) كذا أثبتها الناسخ في النسخة ( ت ) ، وأظنها زائدة ، لأن الفارقي تكلم عن ( المكرم ) على أنه في صلة ( المعطي ) .

(٢) أي ( القائم ) مفعول ( المكرم ) .

(٣) انظر ص : ٢٠٥ .

(٤) في ( ت ) : وموصول .

في ( داره ) تعود إلى الألف واللام ، و ( أخوك ) فاعل ( القيام ) ، وهو[1] منصوب بـ ( المكرم ) ، وهو في صلته ، وآخر صلة ( القائم ) ( أخوك ) ، والبدل منه ( زيد ) وهو والبدل جميعًا في صلة ( المكرم ) على جهة المفعول ، و ( المكرم ) فيه فاعل مضمر يعود إلى الألف واللام منه ، و ( القائم ) بصلته مفعوله ، وآخر صلة ( المكرم ) ( زيد )[2] ، والبدل منه ( عمرًا ) ، وهو والبدل جميعًا في صلة ( الشاتم ) ، وفي ( الشاتم ) عائد مرفوع يعود إلى الألف واللام منه ، وهو[3] فاعل ( الشتم ) ، وآخر صلته ( عمرا ) والبدل منه ( بكرا ) والجميع صلة ( المعطيه ) .

فإن نصبته[4] فعلى جهة البدل من ( الهاء ) في ( المعطيه ) ، وفي ( المعطيه ) ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام ، وإن رفعته كان فاعل ( الإعطاء ) وجعلت ( الهاء ) تعود إلى الألف واللام ، وآخر صلة ( المعطي ) ( بكرًا ) ، والبدل منه ( محمدًا ) ، وهو والبدل منه جميعًا في صلة ( الضارب ) ، وفي ( الضارب ) ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام منه ، و ( المعطي ) مفعوله ، وآخر صلة ( الضارب ) في قوله : ( سوطًا ) ، والبدل منه ( عبدَالله ) .

ولايجوز تقديم ( عبدَالله ) على ( سوطًا ) ؛ لأن ( سوطا ) آخر صلته[5] ، ولا يفصل بين الصلة والموصول بما ليس منها[6] ، ولكن يجوز أن تقدم ( محمدًا ) الذي هو بدل من ( المعطي ) على ( سوطا ) ، ويجوز أن تؤخره ؛ لأنهما جميعا في الصلة – على ما تقدم بيانه[7] .

---

(١) أي ( القائم ) .
(٢) لأنه بدل من ( القائم ) ، و ( القائم ) في صلة ( المكرم ) ، والبدل مما في الصلة من الصلة ، كما في ص : ٥٨ .
(٣) أي العائد .
(٤) أي : الشاتم .
(٥) لأنه لايجوز الإبدال إلا بعد انتهاء الصلة كما في ص : ١٢٥ .
(٦) انظر ص : ٥٧ .
(٧) لأن تقدم بعض الصلة على بعض جائز . انظر ص : ٦٠ .

فإن قيل لك : فهل يجوز رفع ( القائم ) ؟ قلت : ذلك جائز إذا جعلته فاعل ( الإكرام ) ، وجعلت في ( أخوك ) هاء ، فقلت : ( أخوه ) ليعود إلى الألف واللام من ( المكرم ) عائد من صلة ( القائم ) ، فَتَصِحُّ حينئذٍ بهذا أو ما جرى مجراه من عائد .

فإن قيل لك : قدّم ( المعطي ) على ( الضارب ) قلت : ( المعطيه درهمًا الضاربَ الشاتمَ المكرمَ القائمُ في دارِه أخوك زيدًا عمرًا بكرًا سوطًا عبدَالله محمدًا أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك ) .

تفسيرها : أن يكون ( القائم ) على ما بيّنّا[1] ، وكذلك ( المكرم ) و ( الشاتم ) ، ثم آخر صلة ( الشاتم ) قولك ( عمرًا ) ، والبدل منه ( بكرًا ) ، وجميعه في صلة ( الضارب ) بأنه مفعوله ، وآخر صلة ( الضارب ) ( سوطًا ) ، و ( عبدَالله ) بدل ، والجميع في صلة ( المعطي ) .

ولك رفعه[2] على أنه فاعله[3] ، و ( الهاء ) من ( المعطي ) لـ ( الألف واللام ) منه ، ولك نصبه على البدل من ( الهاء ) ، وآخر صلة ( المعطي ) ( عبدالله ) و ( محمد ) بدل منه .

ولك في ( المعطي ) تقدير الرفع على ما بيَّنَّا[4] ، وهو أن تُظْهِرَ في ( المكرم ) ضميرًا عائدًا إلى ( المعطي ) ، كأنك قلت : ( أكرمه الآكل ) ، ولك حذفها على إرادتها ، وهو ضعيف في الخبر ، لأنه بمنزلة ( زيد ضربت )[5] .

---

(١) أي : ( القائم ) صلة وموصول ، والهاء في داره تعود إلى الألف واللام و ( أخوك ) فاعل القيام ، وهو منصوب بالمكرم ، وهو في صلته ، وآخر صلة القائم ( أخوك ) ، والبدل منه ( زيد ) ، وهو والبدل جميعًا في صلة المكرم على جهة المفعول ، وآخر صلة المكرم ( زيد ) والبدل منه ( عمرًا ) ، وهو والبدل جميعًا في صلة ( الشاتم ) ، وآخر صلته ( عمرًا ) والبدل منه ( بكرا ) ، والجميع في صلة المعطيه ، وانظر ص : ٢٠٧ .

(٢) أي ( الضارب ) .

(٣) أي فاعل المعطي .

(٤) انظر ما تقدم في هذه الصفحة .

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٧٢/١ عن ضمير النصب العائد إلى المبتدأ من الخبر : « لأنهم قد يَدَعُونَ هذه الهاء في كلامهم وفي الشعر كثيرًا ، وذلك ليس في شيء من كلامهم ، ولايكاد يكون في شعر » .

وانظر أيضا : الكتاب ٨١/١ ، والمقتضب : ٦٢/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٩٤/١ ، وفي شرح الكافية للرضي ٩١/١ ، قال الفراء : « ويحذف أيضا قياسًا إذا كان الضمير منصوبًا مفعولًا به ، والمبتدأ ( كل ) » .

ولك نصبه على أنه مفعول ( أكرم ) ، ولك في بدله هنا مثل ما كان في غيره ، إذا حَلَّ هذا المَحَلَّ من التقديم والتأخير على ( الآكل والمكرم ) ، والأبدال المتأخرة على ما تقدم بياننا عنه في غيره من الموصولات الواقعة أوَّلًا[١] .

فهذا بيانه إذا قَدَّمْتَ ( المعطي ) وَحْدَهُ من غير صلته .

فإن قيل لك : قَدِّمْ ( المعطي ) مع صلته على ( المكرم ) قلت : ( الضاربَ الشاتمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في داره أخوك المكرمُ عمرًا زيدًا محمدٌ بكرًا سوطًا عبدَالله أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أَخوك ) .

وتفسيرها : أن يكون في ( المكرم ) ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام ، ولا مفعول له في هذا الكلام ، إذ قد يجوز ذكر مفعوله ، ويجوز تركه[٢] ، وآخر الاسم هو آخر الصلة ، و ( عمرًا ) بدل منه ، وهو وبدله في صلة ( القائم ) ، وإنما يحسن مثل هذا مع قيام الدليل على أنه بدل لا مفعول ، وإلا كان بالمفعول أَحَقَّ .

ولك في إعراب ( المكرم ) الرفع والنصب : أما الرفع فعلى أن تجعله وصفًا لـ ( أخوك ) فيكون حينئذٍ في صلة ( القائم ) ، لأنه بدل مما هو في الصلة[٣] ويجوز أن يكون وصفًا لـ ( القائم ) ، لأنه بدل مما هو في الصلة ، ويجوز أن يكون وصفًا لـ ( القائم ) إذا رفعت ( القائم ) بأنه فاعل ( الإعطاء ) ، فلا يكون حينئذ في صلة ( القائم ) ، لأن البدل من الموصول لايكون من صلته ، وإنما يكون بعد صلته[٤] ، ويكون حينئذ من صلة ( المعطي ) ، لأنه وصف لما هو من صلته ، فهو بذلك من صلته[٥] .

---

(١) انظر ص : ١٩٦ .

(٢) في الكتاب ٤/٥٩ : « ومثل ذلك قول الرجل : أَلَامَ الرجلُ أي صار صاحب لائمة ، وتقول : قد لامه ، أي أخبر بأمره ، ومثل هذا قولهم : أَسْمَنْتَ وأَكْرَمْتَ فَارْبُطْ وألأمت » .

أقول : فالمكرم هنا إذا كان لازمًا فهو بمعنى صار صاحب كرم .

(٣) انظر ص : ٥٨ .

(٤) انظر ص : ١٨٠ .

(٥) انظر ص : ٥٧ .

وعلى هذا الوجه تكون قد فَرَّقْتَ بين البدل من ( القائم )[1] وبينه بالوصف له ، وذلك جائز[2] .

وأما النصب فعلى أن تنصب ( القائم ) بـ ( المعطي ) على جهة البدل من ( الهاء ) ، وتجعل في ( المعطي ) ضمير فاعل ، وتجعل ( المكرم ) وَصْفًا لـ ( القائم ) ، ويكون حينئذٍ فيه من الفصل مِثْلُ ما فيه إذا رفعته ، وقد وصفته ، ويكون ( المكرم ) وصلته وآخرها منتهى حروفه مع البدل منه وهو ( عمرًا ) في صلة ( القائم ) ، أو في صلة ما يكون ( القائم ) في صلته[3] – على ما تقدم تفسيره ، ثم يصير ( القائم ) وجميع ما بعده في صلة ( المعطي ) .

فإن رفعت ( القائم ) على أنه فاعل ( الإعطاء ) ، جعلت ( الهاء ) في ( المعطي ) ترجع إلى الألف واللام من ( المعطي ) ، وإن نصبت ( القائم ) جاز أن تجعل ( الهاء ) تعود إلى مذكور ، وتضمر في ( المعطي ) فاعلًا يعود إلى الألف واللام ، ولم يَجُزْ أن يعود إلى الألف واللام ؛ لأنك لا تقول : ( زَيْد أعطاه ) ، ولا ( أعطيتني ) ، تريد : ( أعطي نَفْسَهُ وأعطيتُ نفسي )[4] .

وإذا جعلت في ( المعطي ) ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام ، وجعلت ( الهاء ) أيضًا تعود إليه – وهي مفعوله – فقد وجب ما قلنا ، وصار بمنزلة ( الذي أعطاه درهمًا ) أي : أعطى نفسه ، وهذا شيء يختص عندنا بباب ( عَلِمْتُ ) ولا يتجاوزه للزوم المفعولَيْنِ له حتى لايجوز أن يُقْتَصَرَ فيه على أحدهما فجاز أن تخفف بإيجاز الضمير ، وليس كذلك غيره . وقد ذكرنا قَبْلُ أن قَوْمًا يجيزونه في الأفعال غير المُؤَثِّرَة كـ ( الشتم والوهم ) ، وهذا باطل ؛ لما بَيَّنَّاه من أنه يلزم باب ( عَلِمْتُ ) التخفيف ؛ لِثَقَلِه بلزوم مفعولين لايصح أن يقتصر على

---

(١) وهو ( زيد ) .
(٢) انظر ص : ٢٠٣ .
(٣) وهو ( المعطي ) .
(٤) انظر ص : ١٩٩ وشرح الرضي للكافية ١/١٦٦ .

أحدهما ، وليس كذلك ما سواه[1] .

وشرط الفاعل أن يكون غير المفعول في غالب الأمر حتى تعرض عِلّةٌ ، فَبَابُ ( عِلمْتُ ) عَرَضَتْ فيه عِلّةٌ أخرجته عن حكم الأصل ، وهي الثِّقَلُ بلزوم المفعولات فَخُفِّفَ بإيجاز الضمير ، وبقي ما سِوَىٰ ذلك على مقتضى الأصل لم يُوجَبْ له عِلّةٌ بالخروج عنه ، فلم يَتَعَدَّ فيه فعل الفاعل إلى ضميره ، فتقول : ( زيدٌ عَلِمَهُ قائمًا )[2] ، ولا تقول : ( زيدٌ ضَرَبَهُ )[3] .

وما يستوي فيه باب ( علمت ) وباب ( ضربت ) وسائر الأبواب ، أنه لايجوز فيها أن يتعدى فعل المضمر إلى الظاهر ، لا تقول : ( زيدًا ضَرَبَ ) ، ولا ( أَزَيْدًا ضَرَبَهُ ) ، ولا ( زيدًا ظنَّ قائمًا ) ، ولا ( أَزَيْدًا ظَنَّهُ قائمًا ) ، كُلُّ ذلك لايجوز ، ولكنك تقول : ( أأنت ظَنَنْتُكَ منطلقًا ) على قولك : ( أَزَيْدٌ ظَنَنتُهُ ) و ( أإيَّاك ظننتُك منطلقًا ) على ( أزيدًا ضَرَبْتُهُ ) ، لأن فعل المضمر يتعدى إلى المضمر[4] ، وليس هذا موضع تَقَصِّي عِلَلِهِ ، وله موضع قد ذكرناه فيه ، هو أَحَقُّ به ، تراه إن شاء الله .

---

(١) انظر : المقتضب ٤٠٣/٤ ، ٤٠٤ ، والأصول ٢٥٠/٢ ، وص ١٣٠ – ١٣١ . من كتاب الفارقي .

(٢) ذكر الرضي في شرح الكافية ١٦٥/١ : « أنه لايجوز في زيد إلا الرفع على الابتداء ؛ لأنه اسم بعده فعل مسند إلى ضمير متصل راجع إليه ؛ لأنك لو سلّطت عليه الفعل المؤخر وقلت : زيدًا علمه قائمًا ، لم يجز ؛ لأن المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند إليه ذلك الفعل ، إلا إذا كان الضمير منفصلًا » .

(٣) في الأصول ٢٥٣/٢ : لا تقول : زيدٌ ضَرَبَهُ ، إذا رَدَدْتَ الضمير إلى زيد ، ولا تقول : ضَرَبْتُنِي – إذا كنت الفاعل والمفعول » .

(٤) في الأصول ٢٥٣/٢ : « قال أبو العباس : ولكن لايجوز بوجه من الوجوه ( زيدًا ضربَ ) إذا جعلت ضمير زيد ناصبا لظاهره ؛ لعلتين إحداهما : أن فعله لا يتعدىَ إليه في هذا الباب ، لا تقول : زيدٌ ضربَه ، إذا رددت الضمير إلى زيد ، ولا تقول : ضَرَبْتُنِي ، إذا كنت الفاعل والمفعول ، والعلة الأخرى : ..... المفعول الذي فعله يصير لازمًا ؛ لأن الفاعل الذي لابُدَّ منه متعلق به ، ولهذا لم يَجُزْ : زيدًا ظنّ زيدًا ظنّ منطلقًا ، إذا أضمرت ( زيدا ) في ( ظن ) ، وإن كان فعله في هذا الباب يتعدى إليه نحو : ظننتني أخاك ، ولكن لم يتعد المضمر إلى الظاهر » .

وانظر : الأصول أيضا ٢٥٠/٢ ، ٢٥١ ، وص ١٣١ من كتاب الفارقي ، وشرح الرضي للكافية ١٢٩/١ و ١٦٥ و ٢٨٦/٢ .

ثم تجعل ( المعطي ) وصلته إلى منتهاها ( زيدًا ) مع البدل منه الذي هو ( محمدًا ) في صلة ( الشاتم ) ، ويكون في ( الشاتم ) ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام ، و ( المعطي ) مفعوله ، وآخر صلته ( الشاتم محمدا ) فيكون ( الشاتم ) وصلته ، والبدل منه في صلة ( الضارب سوطًا ) وفيه ضمير فاعل ، و ( الشاتم ) إلى آخر صلته مفعول ( الضارب ) .

فقد بَانَ بهذا حُكْمُ تقدم ( المعطي ) على ما قبله من ( المكرم ) .

فإن قيل لك : قَدِّمْهُ[1] مع صلته على ( الشاتم ) ، قلت : ( الضاربَ المعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أخوك الشاتمُ المكرمَ عمرًا بكرًا زيدًا محمدًا سوطًا عبدَ الله أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أُخوك ) .

وتفسيرها : أن يكون ( المكرم ) في صلة ( الشاتم ) ، وآخر صلة ( الشاتم ) هو البدل من ( المكرم ) ، وهو ( عمرًا ) ، و ( الشاتم ) وبدله ، وهو ( بكرًا ) في صلة ( القائم ) على سبيل الوصف لـ ( أخوك ) إن رفعته ، وعلى سبيل الوصف لـ ( القائم ) إن نصبته ، و ( القائم ) بدل من ( الهاء ) في ( المعطيه ) ، وإن شئت رفعته[2] بأنه صفة لـ ( القائم ) إذا جعلت ( القائم ) فاعلًا لـ ( المعطي ) ، و ( الهاء ) من ( المعطي ) للألف واللام ، و ( المعطي ) وصلته وآخرها ( بكرًا ) مع بدله وهو ( محمدًا ) في صلة ( الضارب ) مفعول له ، وفي ( الضارب ) [ ١٨/ت ] ضمير فاعل و ( سوطًا ) آخر صلة ( الضارب ) ، و ( عبدالله )[3] بدل منه ، والجميع اسم منصوب بـ ( أكرم ) ، وإن شئت رفعت – على ما بيَّنّا .

فإن قيل لك : قَدِّمْهُ على ( الضارب ) مع صلته ، قلت : ( المعطيَهِ درهمًا القائمَ في دارِه أخوك الضاربُ الشاتمَ المكرمَ عمرًا بكرًا سوطًا عبدَ الله زيدًا محمدًا

---

(١) أي ( المعطي ) .
(٢) أي ( الشاتم ) .
(٣) أي بدل من ( الضارب ) .

أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك ) .

وتفسيرها : أن يكون ( المكرم ) في صلة ( الشاتم ) مع البدل منه ، وهو ( عمرًا ) و ( الشاتم ) مع البدل منه وهو ( بكرًا ) في صلة ( الضارب ) و ( الضارب ) مع البدل منه ، وهو ( عبدالله ) في صلة ( القائم ) على الوصف لـ ( الأخ ) أو لـ ( القائم ) ، وفيه الرفع والنصب - على ما قدَّمْنَا بيانه[1] . و ( القائم ) مع صلته والبدل منه ، وهو ( زيد ) في صلة ( المعطي ) و ( المعطى ) مع صلته في موضع اسم منصوب إن شئت ، وإن شئت مرفوع - على ما بيَّنَّا[2] .

فإن قيل لك : قَدِّمْ ( المكرم ) على هذا الحَدِّ[3] مع صلته ، قلت : ( الضاربُ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أخوك الشاتمُ[4] بكرٍ زيدٌ محمدًا عمرًا سوطًا عبدَالله أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك ) .

وتفسيرها : أن يكون ( الشاتم ) مع صلته وبدله ، وهو ( بكرا ) في صلة ( القائم ) على الوصف لـ ( أخوك ) ، أو البدل من ( الهاء ) في ( داره ) ، ويكون على الوصف لـ ( القائم ) ، و ( القائم ) في صلة ( المعطي ) مع بدله أو صفته مع صلته - على ما تقدم[4] ، و ( المعطي ) مع بدله في صلة ( المكرم ) ، و ( المكرم ) مع صلته وبدله في صلة ( الضارب ) و ( الضارب ) مع صلته في موضع اسم منصوب أو مرفوع ، وجميع ذلك قد فَسَّرنا وجهه وتقديره .

فهذا بيانه إذا قدمته على ( الشاتم ) .

فإن قدمته على ( الضارب ) قلت : ( المكرمُ الشاتمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في داره أخوك الضاربَ سوطًا عبدَالله زيدٌ محمدًا بكرًا عمرًا أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك ) .

---

(١) انظر ص : ٢١٢ .

(٢) انظر ص : ٢٠٨ .

(٣) أي حد تقديم الموصولات مع صلاتها .

(٤) أي يكون فاعلا للمعطي أو بدلًا من الهاء .

وتفسيرها : أن يكون ( الضارب ) مع صلته - وآخرها ( سوطًا ) - مع بدله - وهو ( عبد الله ) - في صلة ( القائم ) ، و ( القائم ) مع صلته وبدله وهو ( زيد ) في صلة ( المعطي ) و ( المعطي ) مع صلته وبدله وهو ( محمدًا ) في صلة ( الشاتم ) ، و ( الشاتم ) وصلته مع بدله وهو ( بكرًا ) في صلة ( المكرم ) ، و ( المكرم ) وصلته وآخرها ( عمرًا ) في موضع اسم مرفوع أو منصوب - على ما تقدم بياننا له وشرحه[1] [ في ( بكر )[2] ] في المسالة .

فإن قدمته مفردًا فهو أسهل ، وليس فيه أَكْثَرُ من أن تؤخر البدل منه ، فتوقعه بعد البدل مما قَدَّمْتَهُ عليه ، لأن البدل مما قدمته عليه في صلته ، والبدل منه يكون بعد انتهاء صلته[3] .

فإن قيل لك : قَدِّمْ ( الشاتم ) على هذا الحَدِّ ، قلت : ( الشاتمُ الضاربَ المكرمَ المعطيه درهمًا القائمُ في دارِه أخوك زيدٌ محمدًا عمرًا سوطًا عبدَالله بكرًا ) .

وتفسيرها : أن يكون من ( المكرم ) إلى آخر صلة ( القائم ) على الحد الذي تقدم[4] ، ويكون ( المكرم ) وصلته وبدله في صلة ( الضارب ) ، وآخر ( الضارب ) ( سوطًا ) و ( الضارب ) وبدله وهو ( عبدالله ) في صلة ( الشاتم ) ، و ( عبد الله ) منتهاها ، و ( بكرًا ) بدل منه ، وهو منصوب بـ ( أكرم ) ولك رفعه بأن تظهر (هاء) في ( أكرم ) أو تقدرها - على ما تقدم بياننا .

هذا إذا قَدَّمْتَ ( الشاتم ) وحده ، وهو قليل الشعب ، وإنما ثَبَّتْنَا به الحكم على ذلك بالسهولة ؛ ليكون مثالًا لمن حاوله في المسألة في أَيِّ موصول شاء مفردًا ، وكُلُّ ذلك مُشْكِلٌ ، إلا مع التحرز مما أَصَّلْنَاهُ فيها .

---

(١) انظر ص : ٢١٣ .
وبذلك يكون ( المكرم ) مفعولًا لأكرم ، أو مبتدأ مع إضافة هاء في أكرم عائدة إلى المبتدأ .

(٢) كذا في الأصل .

(٣) فتقول : المكرمُ الشاتمَ المعطيه درهمًا القائمُ في داره أخوك الضاربَ سوطًا عمرًا عبدَالله زيدٌ محمدًا بكرًا أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك .

(٤) فيكون ( القائم ) وآخر صلته ( أخوك ) وبدله ( زيد ) في صلة ( المعطي ) ، والمعطي وآخر صلته ( زيد ) وبدله ( محمدا ) في صلة ( المكرم ) .

فإن قيل لك : قَدِّمْ ( الشاتم ) بصلته على ( الضارب ) ، قلت : ( الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أخوك زيدٌ محمدًا عمرًا الضاربَ سوطًا عبدَاللهِ بكرًا أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك ) .

وتفسيرها : أن يكون من قولك : ( الشاتم ) إلى آخر صلته وهو ( محمدًا ) على ما تقدم بيانه[1] ، و ( المكرم ) وبدله و ( عمرًا ) في صلة ( الشاتم ) و ( الضارب ) وصف لـ ( الشاتم ) ، وتكون قد فرقت بينه[2] وبين البدل منه[3] بالوصف له[4] ، ويكون ( عبد الله ) عطف بيان لـ ( الشاتم ) ، لأنه لا يوصف به على ما تقدم بيانه[5] ، ولا يكون على هذا ( الضارب ) في صلة ( الشاتم ) ، ويكون أيضًا[6] وَصْفًا لـ ( المكرم ) فيكون في صلة ( الشاتم )[7] ، وقد فرقت بين الصفة والموصوف بالبدل[8] ، وكُلُّ ذلك جائز .

ولايجوز أن يكون لـ ( القائم ) ولا لـ ( المعطي )[9] ، ولا متصلًا بأحدهما ، لأن صلتيهما قد تَمَّتَا وانقطعتا عن شيء يتصل بهما بالبدل مما هما في صلته ، وإذا تَمَّتْ صلة ما هما في صلته وأبدلت منه ، منعك ذلك من أن تعلق بهما شيئا وصار ( الشاتم ) وصلته وآخرها ( عبد الله ) والبدلُ منه وهو ( بكرًا ) في موضع اسم منصوب بـ ( أكرم ) ، ولك رفعه – على ما بَيَّنَّاه[10] .

---

(١) فيكون ( الشاتم ) ، وآخر صلته ( محمدًا ) ، وبدله ( بكرًا ) مفعول أكرم ، وإن رفعت فهو مبتدأ خبره أكرم الذي أضيفت إليه هاء أو حذفت على نية إرادتها .

(٢) أي بين الشاتم .

(٣) أي بكرًا .

(٤) أي الضارب ، وانظر ص : ٢٠٢ .

(٥) انظر ص : ١٩١ ، ٢٠٠ .

(٦) الضارب .

(٧) لأن وصف ما في الصلة من الصلة كما في ص : ٥٧ .

(٨) أي فرّقت بين المكرم وهو الموصوف وبين الضارب وهو الصفة بالبدل من المكرم وهو ( عمرًا ) .

(٩) أي لايجوز أن يكون الضارب صفة لهما .

(١٠) انظر ص : ٢٠٤ وفيهما ( القائم ) مثال على ذلك .

فهذا بيان تقديم كلّ موصول من المسألة مع صلته في أصل المسألة على ما قبله .

فإن قيل لك : فَقَدِّمْ كُلَّ موصول منها مفردًا عن الموصولات التي بعده ، فإن ذلك قد مضى بعضه مفرّقا في تضاعيف القول على المسألة ، وقد بيَّنَّا حكمه قبل هذا ، وكيف سبيلُ عمله ، بما يُغْنِي عن تكرار لفظ المسألة به ، إن شاء الله .

ثم إنَّا بعد هذا نعود إلى لفظ المسألة على الصحة من غير تقديم ولا تأخير ، ونخبر عما ينبغي الإخبار عنه منها ، وعما يحسن ذلك فيه ويقبح على منزلته في الضعف والقوة ، ونُبَيِّنُ ما يمتنع من ذلك وعِلّة امتناعه وجوازه ، إن شاء الله .

**ذكر الإخبار عن المسألة[1] :**

أصل المسألة أن تقول : (الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أخوك زيدٌ محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا عبدَالله أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك ) .

فلو قيل لك : كيف تخبر عن ( أخوك ) الذي هو بدل ( الآكل ) بالألف واللام ؟

فإنَّ أَوَّلَ ما في ذلك أن تُقَدِّمَ له مقدماتٍ تكون أصلًا يعمل عليه ، ومثالًا يرجع عند اللَّبْس إليه ، فأما الإخبار عن البدل أو عن المبدل منه ففيه مذهبان :

أحدهما : أن يجرى الإخبار عن البدل والمبدل منه مجرى الوصف والموصوف ، فترفعهما جميعًا ، متى أردت الإخبار عن أحدهما[2] .

والوجه الآخر : أن ترفع ما أخبرت عنه من الكلام فقط ، وتجعل موضعه ضميرًا يعود إلى الموصول ، وتترك الآخر الذي لم تُسْأَلْ الإخبارَ عنه .

والأول يذهب إليه أبو بكر بن السراج وأبو عثمان المازني[3] ، وذكر

---

(١) انظر طرائق الإخبار في ص : ١٤٦ ح : ١ .

(٢) انظر ص : ١٤٧ .

(٣) انظر ترجمتهما في ص : ١٥٠ ، ٤٨ .

وانظر هذا المذهب في : المقتضب ٣/١١١ ، والأصول ٢/٣١٨ ، وشرح الرضي للكافية ٢/٤٦ ، والهمع ٢/١٤٨ .

أبو الحسن الأخفش[1] هذا الوجه الآخر[2] وإليه نذهب .

والفرق بين البدل والصفة أنّ الصفة لو رفعتها ، وتركت موضعها ضميرًا يكون صفة للظاهر ، لم يَجُزْ ، وكان هذا فاسدًا ، لأن الضمير لا يوصف به ، ألا ترى أنك لا تقول : ( رأيت الرجل إيّاه ) على الوصف ، والعلّة في ذلك أن الوصف لابُدَّ فيه من معنى زائد على معنى الموصوف يجرى مجرى التحلية ، وليس في المضمر معنى يزيد على المظهر ، فصار لا وجه للوصف به ، لأنه ليس فيه أكثر من تكريره ، فلذلك لا يوصف به[3] .

فهذا حكمك لو رفعت الصفة ، وتركت الموصوف ، ولو رفعت الموصوف ، وتركت الصفة لأَدَّى ذلك إلى أن تصف الضمير بالظاهر ، والمضمر لا يوصف ، فلم يَجُزْ لذلك – متى أخبرت عن أحدهما – إلا رفعهما جميعا[4] .

وإنما لم يوصف الضمير ، لأنه لا يضمر إلا بعد معرفته فهو مُسْتَغْنٍ[5] عن

---

(١) انظر ترجمته في ص : ٤٧ .

(٢) في شرح الرضي للكافية ٤٦/٢ : « والمجوِّزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال ، فأجازه الأخفش ، إذ الضمير نفس ما بعده ، ومنعه الزيادى ، إذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال ، قبل أن يذكر خبر الموصول » .

وانظر كذلك : المقتضب ١١١/٣ ، والأصول ٣١٨/٢ ، والهمع ١٤٨/٢ ، وفي الأصول ٣١٩/٢ : قال المازني : « وكِلاَ القولين مذهبٌ وليسا بقَوِيَّيْنِ » .

(٣) عدم جواز الوصف بالضمير في : الكتاب ٣٨٦/٢ والمقتضب ٢٨٤/٤ ، وانظر كتاب الفارقي ص : ٨٩ .

(٤) انظر : ١٤٧ ، وقد أفاد الفارقي مما قال ابن السراج في الأصول ٢٨٦/٢ – ونصّه : « ولا يجوز أن تخبر عن النعت ؛ لأنك تحتاج أن تضمره ، فإذا أضمرته زال أن يكون نعتا ، لو قيل لك : أخبر عن العاقل في قولك : زيد العاقل أخوك ، فأخبرت لزمك أن تقول : الذي زيد هو أخوك العاقل ، فتضع موضع العاقل ( هو ) فيصير نعتا لزيد ، وهو لا يكون نعتا ، ولايجوز أن تخبر عن زيد وحده في هذه المسألة ؛ لأنه يلزمك أن تقول : الذي هو العاقل أخوك زيد ، فتصف ( هو ) بالعاقل ، وهذا لايجوز ، ولكن إذا قيل لك : أخبر عن مثل هذا ، فانتزع ( زيدا ) وصفته جميعا من الكلام ، وقل : الذي هو أخوك زيدا العاقل » .

وانظر : شرح الرضي للكافية ٣١١/١ .

(٥) في ( ت ) : مستغني .

وصف[1] ، وليس كذلك البدل ؛ لأنه لا يمتنع أن تبدل مضمرًا من ظاهر ، وظاهرًا من مضمر – على ما تقرّر من الأصول الصحيحة[2] ؛ فلذلك كنت – متى أخبرت عن أحد الاسمين في البدل والمبدل منه – أن ترفعه وحده ، و لم يجب مثل ذلك في الصفة والموصوف ، فهذه العلّة مفرّقة بين البابين ، وقد كان شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى[3] – أيّده الله – يحكي لنا عن أبي بكر بن السرّاج[4] أن البدل والمبدل منه بمنزلة جملتين و كلامين ، كأنك إذا قلت : ( مررت بأخيك زيدٍ ) فمعناه ( مررت بأخيك مررت بزيدٍ ) ، ولكن اسْتُطِيلَ ذلك فَجُعِلَ جملةً واحدةً و كلامًا واحدًا[5] .

وعندي أنه إذا كان البدل عنده بمثابة جملتين فيجب ألّا يُجْرِيَهُمَا مُجْرَىٰ الصفة والموصوف ، وأن يكون متى أخبر عن أحدهما أن يترك الآخر لحاله – على ما قدمناه ؛ لأنه ليس يجب – متى خبّرت عن شيء مما في جملة – أن تخبر عما في جملة أخرى ، إلا ما يختص باب الفاعلين المفعولين[6] ، فكذلك ما جرى مجرى الجملتين .

---

(١) في الكتاب ٨٨/٢ : « والمضمر لا يوصف بالمظهر أبدًا ؛ لأنه قد استغني عن الصفة ، وإنما تضمر الاسم حين يستغني بالمعرفة » .

وانظر : المقتضب ٢٨٤/٤ ، وشرح الرضي للكافية : ٣١١/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٨٦/٢ ، والمقتضب ٢٩٦/٤ ، وفي الأصول ٤٦/٢ : « ويجوز إبدال المعرفة من النكرة ، والنكرة من المعرفة ، والمضمر من المظهر ، والمظهر من المضمر ، والبدل في جميع ذلك سواء » .

(٣) ترجمته في ص : ٤٨ .

(٤) ترجمته في ص : ١٥٠ .

(٥) في الكتاب ٣٨٦/٢ : « فأما البدل فمنفرد ، كأنك قلت : زيدًا رأيت ، أو رأيت زيدًا ، ثم قلت : إيّاه رأيت ، وكذلك أنت وهو وأخواتهما في الرفع » . وفي الأصول ٤٦/٢ : « وحق البدل وتقديره أن يعمل العامل في الثاني ، كأنه خالٍ من الأول ، وكان الأصل أن يكونا خبرين ، أو تدخل عليه واو العطف ولكنهم اجتنبوا ذلك لِلَّبْس » .

وفي الإنصاف ، المسألة : الثانية عشرة ( ٨٣/١ ) : « يقول البصريون : إن العامل في البدل عندنا غير العامل في المبدل منه ، وإن العامل في المبدل منه على تقدير التكرير في البدل ، والذي يدل على ذلك إظهاره في البدل كما أظهر في المبدل منه » .

(٦) عنى به أسماء الأفعال الناقصة وأخبارها ، انظر : الأصول ٢٨٨/٢ .

فهذا بيان حال الإخبار عن بدل ووصف .

ومن شرط الإخبار عن الاسم ، أن ترفعه ، وتجعل موضعه ضميره[1] ، فإذا كان في أول الكلام فعل هو متعلق به ، أو متعلق بما له به تعلق ، جاز فيه الألف واللام ، وجاز ( الذي ) جميعًا ، وإن لم يكن في أَوَّلِهِ فعل كان بـ ( الذي )[2] ، ولم يَجُزْ بالألف واللام ، والعلة في ذلك أن الألف واللام لابُدَّ أن تنقل ما دخلت عليه من لفظ الفعل إلى لفظ الاسم ، فإذا لم يكن فعل لم يَصِحَّ نَقْلٌ[3] ، وقد بيَّنَّا عِلَّةَ ذلك في أوّل كتابنا[4] .

هذا ومن شرط الإخبار أَيْضًا : أن تخبر عن المضمر كما تخبر عن الظاهر[5] ، وسألت شيخنا أبا الحسن عليَّ بْنَ عيسى - أيّده الله - فقلت : ما الفائدة في أن ترفع ضميرًا وتجيء بضمير مثله ؟ فقال : إنما جاز ذلك لغرض حسن ، وهو التصرف في الكلام بالخروج عن مخاطب إلى غائب ، ومن متكلم إلى غائب ، وأن تجعل ضميرًا يعود إلى مذكور في غير الكلام عائدا إلى مذكور في الكلام ، فحسن ذلك لهذا الضرب من التصرف .

ومن شروطه أيضًا : إن كان في الكلام استفهام نبّرت بجعله في صدر كلامك ، لأنه لايكون حشوًا[6] .

---

(١) في الأصول ٢٨٤/٢ : « واعلم أن كل اسم لايجوز أن تضمره وترفعه من الكلام وتُكَنِّي عنه ، فلا يجوز أن يكون خبرًا في هذا الباب ؛ من أجل أنك متى انتزعته من الكلام - وهو اسم ظاهر أو مضمر - فلابد أن تضمر في موضعه » .

(٢) في المقتضب ٨٩/٣ : « فـ ( الذي ) لايمتنع منه كلام خبر عنه البَتَّةَ » .

(٣) انظر الأصول ٣٢٩/٢ ، ونقل ابن يعيش في شرح المفصل ١٥٦/٣ قول الزمخشري : ومجال ( الذي ) في باب الإخبار أوسع من مجال اللام التي بمعناه ؛ حيث دخل في الجملتين الاسمية والفعلية جميعًا ، ولم يكن لِلَّام مدخل إلا في الفعلية » .

(٤) انظر ص : ٥٤ - ٥٦ .

(٥) انظر طرائق الإخبار عن المضمر في : الأصول ٣٢٦/٢ وما بعدها ، وشرح الرضي للكافية ٤٦/٢ وما بعدها ، والهمع ١٤٧/٢ .

(٦) انظر : الأصول ٣٤٤/٢ باب الاستفهام إذا أردت الإخبار عنه ، وشرح الرضي للكافية ٤٨/٢ ، والهمع ١٤٧/٢ .

ومن شروطه أيضًا : أن يستتر الضمير المرفوع في اسم الفاعل إذا كان هو والألف واللام لشيء واحد ، وإن كان اسم الفاعل جاريًا على غير مَنْ هُوَ لَهُ لم يتضمن ذلك ، وقد تقدم جملةٌ من ذلك[1] .

فأما إن أخبرت بـ ( الذي ) فلا فرق بين أن يجرى على من هو له أو على غير من هو له ، والفرق بينهما في ذلك ؛ لأن اسم الفاعل لم يَقْوَ في تضمن الضمير ؛ لأنه اسم ، وليس من شرط الاسم أن يضمر فيه[2] ، ولكن لِقُوَّةِ شبهه بالفعل أجري مجراه في الإضمار ، فهو فيه بِحَقِّ الشبه ، فإذا جرى على من هُوَ لَهُ قَوِيَ في نفسه ، فجاز أن يخرج إلى حكم مشبهه ، وإذا أجرى على غير من هو له ضَعُفَ في نفسه ، وضعف في الخروج إلى مشبهه ، فألزم ماله بحق الاسمية و لم يُضَمَّنْ الضمير .

وفيه علّة أخرى ، وهي أن اسم الفاعل وافق الفعل في كل وجوهه من العمل والتقديم [ ١٩/ت ] والتأخير ، وجميع ذلك فيه بِحَقِّ شبه الفعل لا بِحَقِّ الأصل . ولابد للأصل من مَزِيَّة تكون له على الفرع[3] ، ففرّقوا بينهما بأن أظهر ضمير الفاعل إذا جرى على غير من هو له ؛ ليكون للفعل الذي هو الأصل مَزِيَّةٌ عليه[4] .

فإن قال قائل : فكيف خُصَّ الفرق بينهما[5] بالضمير دون غيره ؟

فإن العلة في ذلك أنه لما كان لو منع العمل[6] لاتَّبَعَهُ الضمير ، فلم يَجُزْ أن يضمر فيه كما لا يعمل ، ولو فعل ذلك به لأبطل حكم الشبه ومُوجِبَهُ ، و لم يَبْق عليه من أحكام الفعل شيء ، وقد وجب بالشبه له حكم من أحكام الفعل فَيُخِلُّ

---

(١) انظر ص : ١٩٩ .
(٢) انظر الكتاب ٥٤/٢ ، والأصول ٩٠/٢ ، وص ٢٥ من كتاب الفارقي .
(٣) انظر تعريف الأصل والفرع في الصناعة النحوية ص ٤٢ ح ٥ و ١ من كتاب الفارقي .
(٤) هذه العلل أتى بها البصريون .
انظر : المقتضب ٩٣/٣ ، والأصول ٧٨/١ – ٧٩ ، والخصائص ١٨٦/١ ، وأمالي ابن الشجري ٣١٤/١ ، والإنصاف : المسألة الثامنة ( ٥٧/١ ) ، والبيان ٢٦٠/١ ، وشرح الرضي للكافية ١٩٤/٢ ، وأوضح المسالك ١٣٧/١ .
(٥) أي بين الفعل واسم الفاعل .
(٦) أي اسم الفاعل .

بِمُوجِبِ الشَّبَه[1] .

ولو منعوه الإضمار لم يجب منه منع العمل ، كما وجب من منِع العمل منع الإضمار ، ولم يكن ذلك لِيُخْرِجَهُ عن حكم نظائره مما يشبه الفعل ، ولا يضمر فيه كالمصدر على قُوَّتِهِ[2] ، والمقادير على ضعفها[3] ، وجب لهذا أن يفرّقوا بينه وبين الفعل فرقًا لا يؤدي إلى إخلالٍ بشبهه ولا إبطالٍ لحكمه ، ولم يجعلوه مما يؤدي إلى إفساده .

وهذه عِلَّةٌ لم أجدها لِأَحَدٍ ، فتأملها فإنها حسنة ، توضح لك حكم ذلك ، على صحة إن شاء الله .

وإنما قَدَّمْنَا هذه الأصولَ والعِلَلَ قبل الإخبار ؛ لأن حكم الإخبار معلق بها ، فَخَشِينَا أن نُرْجِئَهَا إلى ذكرها عند كل مسألة وتنزيل كل مرتبة ، فيطول القول فيها ، ويتكرر الكلام بها ، وإذا قدمناها في أول الكلام حَسُنَ أن نحذفها مما يأتي بعد التشاغل بالأحكام فقط ، ونُحِيلَ في تفصيل المسائل على ما أجملناه في هذه المقدمة ، فتغني عن التكرار والتطويل ، والله الموفق والمعين .

فعلى هذه الأصول المقررة لو أخبرت عن ( أخوك ) الذي هو البدل من ( الآكل ) بالألف واللام ، لقلت على مذهب من يرفع أحدهما دون الآخر[4] ،

---

(١) انظر ص : ٧٠ .

(٢) في الكتاب ٥٤/٢ : « الفعل يضمر فيه وتقع فيه علامة الإضمار ، والاسم لا تقع فيه علامة الإضمار » .

وانظر : الأصول ٢٩٠/٢ . وانظر : ص ٢٥ – ٢٦ من كتاب الفارقي .

(٣) في الكتاب ٢٠٦/١ ، ٢٠٧ : « وذلك قولك : ثلاثون عبدًا ، وكذلك إلى أن تُتسِّعَهُ ، وتكون النون لازمة له ، كما كان ترك التنوين لازما للثلاثة إلى العشرة ، وإنما فعلوا هذا بهذه الأسماء ، وألزموها وجها واحدًا ؛ لأنها ليست كالصفة التي في معنى الفعل ، ولا التي شبهت بها ، فلم تَقْوَ تلك القوة ، ولم يَجُزْ حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أي صنفِ العدد ، إلا أن يكون لفظه واحدًا ، ولا تكون فيه الألف واللام ؛ لما ذكرت لك » .

وانظر : المقتضب ٣٢/٣ ، ٣٣ .

(٤) هو مذهب الأخفش ، انظر ص : ٢١٧ .

وهو الاختيار عندنا : ( المكرمُ الآكلُ غلامُه خالدٍ هو عبدَالله أخوك )[1] ، رفعت من صلة ( المكرم ) قولك : ( أخوك ) ، وجعلت موضوعه ضميره ، وجئت به في موضع الخبر لـ ( المكرم ) ، وأخرت ( عبدَالله ) ، لأنه مفعول ( أكرم ) .

وإذا كان فعلًا ساغ تقديمه وتأخيره[2] ، فإذا نقلته إلى صلة الألف واللام امتنع في مفعوله أو متعلقه من الظروف وغيرها أن تتقدم عليه ؛ لأنها تكون في الصلة ، ولايتقدم شيء منها على الموصول[3] ، فلذلك أخرت ( عبد الله ) الذي هو بدل من ( الضارب ) ، وقد قام مقامه ، ولايجوز تقديمه ، وإنما ذكرت ( عبد الله ) وحده ، لأنه هو البدل من ( الضارب ) ، وموقع البدل والمبدل منه واحد ، فحذفنا ( الضارب ) لطوله ، وتركنا بدله نائبًا عنه في البيان عن موقعه ، والكشف لمرتبته .

ويجوز على هذا أن تقدم ( عبد الله ) على قولك : ( هو ) ؛ لأن ( هو ) بدل من ( الآكل ) ، و ( عبد الله ) بدل من ( الضارب ) ، و ( الآكل ) فاعل ( المكرم ) و ( الضارب ) مفعوله ، فيجوز تقديم كل واحد على الآخر[4] .

كذلك يجوز تقديم بدل كل واحد على الآخر ، وتقديم كل مُبْدَلٍ على بدل الآخر ، وعلى هذا يجوز تقديم ( عبد الله ) على ( الآكل ) ؛ لأنه بدل من مفعول يصح تقدمه[5] .

وجميع ما تقوله في ( عبد الله ) من تقديم وتأخير وترتيب ، فَمَثِّلْهُ في ( الضارب ) ؛ لما بيّنّا[6] .

---

(١) صار أخوك هنا بدلًا من الضمير ( هو ) .

(٢) أي تقديم مفعول أكرم وهو ( عبد الله ) .

(٣) انظر ص : ٦٠ .

(٤) فتقول : المكرم الآكل طعامَه غلامُه خالدٍ عبدَالله هو أخوك .

(٥) فتقول : المكرم عبدَالله الآكل طعامَه غلامُه خالدٍ هو أخوك .

(٦) أي لأن ( الضارب ) مفعول ( أكرم ) .

ولو جعلت ( الأخ ) بدلًا من قولك : [ غلامه ][1] ، لم يَجُزْ تقديم ( عبد الله ) عليه ، وكان موقعه بعده ؛ لأن ( أخوك ) حينئذٍ يكون في صلة ( الآكل ) و ( عبد الله ) في صلة ( المكرم ) ، ولا يتقدم على شيء في صلة اسم ما ليس في صلته[2] .

فهذا بيان حكم الإخبار عن ( أخوك ) على مذهب من يرفع أحد الاسمين ويترك الآخر .

ولو أخبرت عنه[3] - على مذهب من يرفعهما جميعًا[4] - لقلت : ( المكرمُ عبدَالله الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك ) .

فاللفظ بهما متفق والتقدير يختلف ؛ لأنك هناك كنت تجعل في المسألة ضمير مرفوع منفصلًا يعود إلى الألف واللام ، ويكون آخر صلة ( المكرم ) هو آخر صلة ( الضارب ) وبدله على ما قَدَّمْنَا من تأخيره بعد قولك ( هو ) ، أو أن يكون آخر الصلة قولك ( هو ) إذا قَدَّمْتَ ( الضارب ) وبدله عليه ، وفي هذا الوجه يكون آخر صلة ( المكرم ) قولك ( عبد الله ) الذي هو بدل من ( الضارب ) ، ويكون في ( المكرم ) ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام منه ، لأنك رفعت فاعله[5] من الصلة ، وجعلت موضعه ضميره ، وصار ( الآكل ) مع صلته وبدله خبرًا عن ( المكرم ) .

ولو أخبرت عنه بـ ( الذي ) ، لقلت على هذا الوجه : ( الذي أكرمَ عبدَالله الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك ) .

هذا لفظ المسألة على الوجهين جميعًا إلا بمقدار زيادة ( هو ) في أحد الوجهين ، وقد بَيَّنَّا في المسألة الأولى من شرحها ما يغني عن تكريره في هذه ؛ إذ تقديرهما واحد .

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من يقتضيها السياق .

(٢) انظر ص : ١٣٦ .

(٣) أي أخبرت عن ( أخوك ) .

(٤) هو مذهب المازني ، وأبي بكر بن السرّاج ، انظر ص : ٢١٦ .

(٥) وهو ( الآكل ) الذي صار خبرًا له .

فإن قيل لك : أخبر عن ( خالدٍ ) الذي هو بدل من ( الهاء ) في ( غلامه ) ، لم يَجُزْ على شيء من المذهبين ؛ وذلك لأن الذي تخبر عنه يجب على الأصول التي قدّمنا أن ترفعه ، وتجعل ضميره موضعه : إن كان مرفوعًا فمرفوع ، وإن كان مجرورًا فمجرور ، وإن كان منصوبًا فمنصوب[1] .

ولَمَّا لم يكن للمجرور ضمير منفصل ، لم يَجُزْ أن ترفع البدل من هذا وحده ، ولا رفعهما جميعًا ؛ لأنه ليس له ضمير منفصل يكون في مكانه ، ولا يصح ذلك فيهما أيضًا ، من قِبَلِ أن الضمير في ( غلامه ) يحتاج إليه بِحَقِّ العائد .

وعندي أنك إذا جعلت الضمير من ( غلامه ) عائدًا إلى مذكور - ليس هو الألف واللامَ من ( الآكل ) - جاز على مذهب من يخبر عن البدل أو المبدل برفعهما جميعًا[2] ؛ لأنه في هذا الوجه يجيء بضمير متصل فيجعله في موضع هذا الضمير المتصل ، ولا يطالب بضمير منفصل يكون في مكانه ، وإنما هو متصل ، وترفع الضمير الأول مع ( خالدٍ ) الذي هو بدل منه ، وتجعله في موضع الخبر لـ ( المكرم ) واللفظ به قولك : ( المكرمُ الآكلُ طعامَه غلامُه عبدَالله أخوك هو خالدٌ )[3] .

وتفسيرها : أن يكون آخر صلة ( المكرم ) على هذا قولك ( أخوك ) ، وهو بدل من ( الآكل ) ، وقد فرقت بينهما بـ ( عبد الله ) الذي بدل[4] من ( الضارب ) مفعول ( المكرم ) - وقد بيّنّا أن ذلك جائز حسن[5] - وقولك : ( هو ) خبر عن ( المكرم ) ، و ( خالد ) بدل منه - على ما بيّنّاه .

فإن قيل لك : أخبر عن الهاء في ( غلامه ) ، فإن ذلك جائز إذا جعلت الهاء

---

(١) انظر ص : ١٤٧ .

(٢) أي على مذهب المازني ، وأبي بكر بن السرّاج . انظر ص : ٢١٦ .

(٣) في شرح الرضي للكافية ٤٧/٢ : تقول في مررت برجل زيد ..... مخبرا عن البدل : الذي مررت به زيدٌ ، بإعادة الجار ، لأن المجرور لا منفصل له ، ويجوز أن تقول : برجلٍ هو ، واضعًا للمرفوع مقام المجرور .

(٤) هذا أسلوب استخدمه ابن السرّاج .

(٥) وبهذا يكون قد تقدم البدل من المفعول على البدل من الفاعل .

من ( طعامه ) تعود إلى الألف واللام ، فترفعها ، وتجيء بمثلها ، وتؤخر الضمير إلى الخبر على طريقة المرفوع[1] ، فتقول : ( المكرمُ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ عبدَالله أخوك هو ) . رفعت الهاء التي كانت تعود إلى مذكور في ( غلامه ) ، وجئت بدلها بهاء تعود إلى الألف واللام ، فاللفظ فيها متفق ، والتقدير مختلف ، نظيره ( بَخَاتِيّ )[2] إذا كان جمعًا ، ثم نسبت إليه فإن اللفظ متفق والتقدير مختلف ؛ بدليل صرفه في النسب ومنعه الصرف في الجمع .

وجعلت الجميع[3] في صلة ( المكرم ) ، وهو موضع المبتدأ ، وجئت بالضمير الذي كان متصلًا بـ ( غلامه ) ، ويعود إلى مذكور قد أوقعته موقع الخبر على ما طُلِبَ منك - وصار خبر الأول ، وهو مع ذلك يعود إلى المذكور وهو خبر ، كما كان يعود إليه وهو مضاف .

فإن قيل : إنّه كان هناك ضمير مجرور فلِمَ جئت به هنا مرفوعا ؟

فإن الجواب في ذلك : أنه لَمَّا حَلَّ مَحَلَّ المخبر به أو عنه ، تغير إعرابه ، فتغير ضميره ، وكذلك إذا أخبرت عن ( كاف ) مخاطب مجرور ، جئت بضمير مرفوع للغائب ، ويوضحه أنك لو أخبرت عن ظاهر مجرور ، لرفعته إذا أوقعته موقع الخبر ؛ لتغيُّر معناه في هذا الموضع عن معناه وهو في الموقع الأول ، والإعراب يتبع المعنى[4] .

---

(١) انظر ص : ٢٤٥ .

(٢) البُخْت ( بالضم ) : الإبل الخُراسانية كالبختية جمع بَخَاتِيُّ وبَخَاتِي ، وبَخَاتٍ . انظر : القاموس المحيط ، واللسان ( بخت ) . وفي الكتاب ٣/٢٣٠ : « وأما ( بخاتيّ ) فليس بمنزلة مدائنيّ ؛ لأنك لم تلحق هذه الياء بخاتٍ للإضافة ولكنها التي كانت في الواحد إذا كسرته للجمع ، فصارت بمنزلة الياء في ( حِذْرِيَة ) ، إذا قلت : حَذَار » .
وفي المقتضب ٣/١٣٨ : « فإن كانت الياء زائدة مثقلة ، فلا اختلاف في حذفها لياء النسب ، وذلك قولك في النسب إلى بختيّ : بختي فاعلم ... وإلى بخاتيّ : بخاتيُّ ، فتصرف ، لأن الياء الظاهرة ياء النسب » .
وانظر : تكملة الإيضاح ٥٨ ، وأمالي ابن الشجري ١/٢٠٦ ، ٢٠٧، والممتع في التصريف لابن عصفور ١/١٩٢.

(٣) صححت الكلمة بما يوافق السياق ، فقد وردت في ( ت ) : الجمع .

(٤) في الكتاب ١/١٣ : « وإنما ذكرت لك ثمانية مَجَارٍ ؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة ، لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها إلا هو يزول عنه ، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير =
شيء أحدث ذلك فيه من العوامل » .

فإن قيل لك : فَاجْعَلْ الهاء من ( غلامه ) هي العائد إلى الألف واللام من ( الآكل ) ، وأخبر عنها – على هذا الحد .

قلت : إن ذلك لايجوز ؛ لأنها إذا صارت هي العائد إلى الألف واللام الثانية[١] لم يَجُزْ أن تجعلها عائدة إلى الأولى ، لأن في عَوْدِها إلى أحدهما قطعًا لها عن العَوْد إلى الآخر ، ونظير ذلك : ( زيدٌ قامَ غلامُه ) فـ ( الهاء ) من ( غلامه ) هي العائد إلى الأول المبتدأ .

فلو قيل لك : أخبر عنها[٢] ، لم يَجُزْ ؛ لأنك كنت حينئذ تحتاج إلى ضميرين ضميرٍ للمبتدأ وضميرٍ للألف واللام ، وليس لك في الإخبار إلا واحد ، وذلك إذا قلت في الإخبار عنها : ( الذي زيدٌ قامَ غلامُه هو ) فـ ( الهاء ) حينئذ تكون عائدة إلى المبتدأ ، إن شئت ، أو إلى الألف واللام ، ويبقى الآخر بلا عائد ، وذلك فاسد ؛ لما بيّنّا من أن تعليقه بأحدهما قطع له عن الآخر ، وإن كانا جميعًا يرجعان إلى شيء واحد ، فإنهما قد صارا مذكورين في اللفظ فصار يختص ما عاد إليه الضمير في موجب اللفظ ، وإن كانا في المعنى لمعنى واحد .

ونظير هذا عندي في حكم الغربيّة[٣] قولهم : ( زيدٌ قام ) في أن قولك : ( زيد ) ليس بفاعل لهذا الفعل ، ولا يرتفع به – هذا في حكم اللفظ – والمعنى لا مَحَالَةَ عائد إلى أن المضمر والمظهر لشيء واحد ، وإلى هذا يذهب أصحابنا[٤] ،

---

= وانظر : الإيضاح ١/١١ . وفي الهمع ١/١٤ : « أن الإعراب يتبع المعنى هو على خلاف قول الجمهور ، وابن خروف والشلوبين وابن مالك الذين يرون أن الإعراب لفظي ، أي أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في الإعراب ، وذهب الأعلم وجماعة من المغاربة إلى أنه معنوي . ونسب لظاهر قول سيبويه ، ورجحه أبو حيان » . وانظر طريقة الإخبار عن كاف المخاطب المجرور في الأصول ٢/٣٢٧ ، ٣٢٨ – وسيأتي نصّه في ص ١٦٨ – ح : ٣ من كتاب الفارقي .

(١) الألف واللام الأولى في ( المكرم ) ، والثانية في ( الآكل ) .

(٢) أي عن الهاء في ( غلامه ) ، وفي المسألة ، وفي المثال : ( زيدٌ قامَ غلامُه ) .

(٣) الغربية : الغرابة ، والغرب : النوى والبعد ، انظر القاموس المحيط ( غرب ) .

(٤) عني بأصحابه : البصريين .

وقد جاء في المقتضب ٤/١٢٨ : « فإذا قلت : عبدُالله قام ، فعبد الله رفع بالابتداء و ( قام ) في موضع=

وقد كان أبو عثمان المازنيُّ[١] سأل نفسه عن ذلك ، وأَباهُ ، وانفصل منه بمعنى ما قَدَّمْناه أَوَّلًا .

فلو قيل لك : أَخْبِرْ عن هذا الضمير[٢] على مذهب من يرفعهما جميعًا[٣] ، قلت : ( المكرمُ الآكلُ طعامَه غلامُه عبدَالله أخوك هو خالدٌ ) .

وقد مضى تفسير هذا الوجه في إخبارك عن ( خالد ) بما يغني عن تكراره[٤] .

فإن قيل لك[٥] : أَخْبِرْ عن ( غلام ) من قولك ( غلامه ) ، فإن ذلك لايجوز من أَجْلِ أنك كنت تحتاج إلى أن ترفع ( الغلام ) ، وتأتي بضميره : فتضيفه إلى ( الهاء ) التي في ( غلامه ) ، والضمير لا يضاف[٦] ، وإذا لم يُضَفْ

---

= الخبر ، وضميره الذي في قام فاعل . فإن زعم زاعم أنه إنما يرفع عبد الله بفعله ، فقد أحال من جهات : منها : أن قام فعل ، ولا يرفع الفعلُ فاعلين إلا على جهة الإشراك نحو : قام عبد الله وزيد ، فكيف يرفع عبد الله وضميره ؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بَانَ لك ، وذلك قولك : عبد الله قام أخوه ، فإنما ضميره في موضع أخيه » . والمبرد يرد هنا على الكوفيين والأخفش الذين أجازوا هذا » .

انظر : أسرار العربية : ٧٩ - ٨٤ ، وشرح الرضي للكافية : ١٦٨/١ والمغني ٦٤٣/٢ - ٦٤٤ .

وانظر هذه المسألة في : الأصول ٢٣٧/٢ ، والتصريح ٢٦٩/١ .

(١) ترجمته في ص : ٤٨ .

(٢) أي الضمير في ( غلامه ) .

(٣) أي على مذهب المازني وابن السراج .

(٤) انظر ص : ٢٢٤ .

(٥) ورد في الهامش الأيمن في الصفحة ١٩/ب من النسخة ( ت ) ما نصّه :

« آخر المجلد الأول من خط المصنف ، ومنه كتبت ، وكتب المصنف في المجلدة ما هذه صورته : عارضت به الأصل ، وكتب سعيد بن سعيد الفارقي بيده في شهر ربيع الأول من سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة » . وعلى الهامش الأيسر : « بلغت المعارضة بالأصل الذي كتب منه ، وهو بخط المصنف ، فصح بحمد الله » .

(٦) في المقتضب ٢٨٣/٤ : « المضاف إنما يقدر نكرة حتى يعرفه أو ينكره ما بعده » .

وفي الأصول ٣١٧/٢ : « أما المضاف فلا يجو أن تخبر عنه البتَّةَ ، أعني غلامًا ودارًا إذا قلت : غلامُ زيدٍ ، ودارُ عمرو ؛ لأنك لو أخبرت عنه لو جب أن تضمره وتضيفه ، والمضمر لا يضاف » .

وانظر : ابن يعيش ١١٨/٢ - ١١٩ .

الضمير استحال أن تخبر عن ظاهر يؤدي إلى مثل ذلك[1] ، وقد اتَّصَلَ هذا الاسم اتِّصَالَ المضاف ، فلا يصح الإخبار عنه ؛ لما بَيَّنَّا .

فإن قيل لك : إذا لم يمكن هذا فيه فارفعهما جميعًا ، كما فعلت في الموصوف لَمَّا لم يمكن رفع أحدهما وترك الآخر ، فرفعتهما جميعًا ، وإن كنت إنما حاولت الإخبار عن أحدهما[2] .

قلت : هذا لايجوز ، والفرق بينه وبين الصفة : أن المضاف قد اتصل به ضمير يرجع إلى الألف واللام ، فلو رفعته لاَحْتَجْتَ إلى ضميرين – على ما تقدم بياننا له[3] – وليس كذلك الوصف ، وكذلك حكم الإخبار عن ( الأخ ) مع قولك : ( أخوك ) من غير أن ترفع ( الكاف ) ؛ لأن الضمير لا يضاف .

فإن قيل لك : فَأَخْبِرْ عنه[4] ، و ( الهاء ) عائدة إلى مذكور .

قلت : هذا جائز ؛ لأنه بمنزلة ( أُخوك ) ، وقياسهما أن ترفعهما [ ٢٠/ت ] جميعا ، واللفظ به أن تقول : ( المكرمُ الآكلُ طعامَه هو أخوك عبدَالله غلامُه خالدٌ ) ، تجعل ( هو ) ضمير الغلام يعود إلى الألف واللام من ( المكرم ) ، وإنما أظهرتها ؛ لأن اسم الفاعل جرى على غير مَنْ هُوَ لَهُ[5] ؛ إذ كانت الألف واللام في ( الآكل ) هي ( الهاء ) في ( طعامه ) على هذا ، و ( الآكل ) هو فعل لـ ( الغلام ) ، فقد جرى على غير مَنْ هُوَ لَهُ ، فلم يَجُزْ أن تضمر الضمير و ( أخوك ) بدل من ( الباء ) المتصلة به[6] ، وصار الكلام خَبَرًا عن ( المكرم ) ، وآخر صلته ( عبد الله ) .

---

(١) أي إلى إضافة الضمير .

(٢) انظر ص : ١٤٧ .

(٣) انظر ص : ٢٢٦ .

(٤) أي عن ( غلام ) من قولك : غلامه .

(٥) انظر ص : ١٩٩ .

(٦) أي المتصلة بغلام .

فإن قيل لك : فَأَخْبِرْ عن ( الهاء ) من ( المُطْعِمُه )[1] ، فإن ذلك يجري مجرى الهاء من ( غلامه ) : إن جعلتها هي العائد لم يَجُزْ أن تخبر عنها - على ما بيّنا ، وإن جعلتها تعود إلى مذكور ، جازفي ذلك الإخبار ، وكان اللفظ به أن تقول : ( المكرمُ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك عبدَالله هو ) . فاللفظ بالهاء في موضعين واحد والمعنى مختلف ، والقول عليه نَحْوٌ من القول على ( هاء ) ( غلامه )[2] .

فإن قيل لك : أَخبِرْ عن ( طعامه ) ، قلت : أمّا على الوجه الذي ترجع ( الهاء ) إلى الألف واللام من ( الآكل ) فلا يجوز ، ولكن على الوجه الذي ترجع فيه إلى مذكور يجوز الإخبار عنهما برفعهما جميعا[3] ، فتقول : ( المكرمُ الآكله غلامُه خالدٍ أخوك عبدَالله طعامُه ) .

جعلت موضع ( طعامه ) ضمير منصوب يعود إلى الألف واللام من ( المكرم ) ، و ( خالدِ ) آخر صلة ( الآكل ) ، و ( عبد الله ) آخر صلة ( المكرم ) ، وجئت بقولك : ( طعامه ) مرفوعًا في موضع الخبر لـ ( المكرم ) ، والقول على باقي الوجوه ، والتصرف فيها من تقديم وتأخير وفصل على حدّه مع ( غلامه ) سواء ، وقد مضى بيانه[4] .

فإن قيل لك : أَخبِرْ عن ( الآكل )[5] ، قلت على مذهب من يرفع

---

(١) كذا في الأصل ( النسخة ت ) ، والصحيح طعامه على وَفْق أصول المسألة .

(٢) فتجعل هو يعود إلى الألف واللام من المكرم ، وأظهرت ؛ لأن اسم الفاعل جرى على غير من هو له ، وعائد الألف واللام في ( الآكل ) الهاء في ( غلامه ) ، والهاء في ( طعامه ) تعود إلى مذكور .

(٣) هو مذهب المازنيّ وابن السراج انظر ص : ٢١٦ .

وقد تحدث المبرد في المقتضب ٩١/٣ عن الإخبار في المثال التالي : ( ضربَ عبدُالله أخاك ) ، فقال : « فإن قال لك : أخبر عن المفعول ، قلت : الضاربُه عبدَالله أخوك ، فالهاء ضمير الأخ ، وهي مفعول كما كان مفعولا ، وعبد الله فاعل كما كان في المسألة ، وأخوك خبر الابتداء ، وهو الألف واللام في الحقيقة ؛ لأن كل ما تخبر عنه فالذي تقدمه له ، وهو خبر الابتداء وكلاهما تقصد به الذي تخبر عنه في الحقيقة » .

وانظر : الأصول ٢٩٢/٢ .

(٤) انظر : ص : ٢٢٧ - ٢٢٩ .

(٥) أي الفاعل . وفي المقتضب ٩١/٣ : « فإن قيل لك : أخبر عن الفاعل في قولك : ضربَ عبدُالله أخاك . قلت : الضاربُ أخاك عبدُالله وإن شئت قلت : الذي ضرب أخاك عبدُالله ، وفي ضرب اسم عبد الله فاعل ، كما كان ذلك في قولك : ضرب عبدُالله ، وهو العائد إلى الذي صلحت الصلة ، وعبدالله خبر الابتداء » .

وانظر : الأصول ٢٩١/٢ .

أحدهما[1] دون الآخر : ( المكرمُ أخوكَ عبدَالله الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ ) .

تجعل في ( المكرم ) ضمير فاعل من ( الآكل ) يعود إلى الألف واللام منه ، و ( أخوك ) بدل منه ، وهذا يضعف إلا مع قيام الدليل عليه[2] ، وهو مع ذلك جائز ؛ لمطالبة الألف واللام بعائد غير الظاهر في الكلام الذي هو ( الأخ ) ، ويكون آخر صلة ( المكرم ) قولك : ( عبد الله ) ، و ( الآكل ) بكماله في موضع الخبر لـ ( المكرم ) .

وتقول على مذهب من يرفعهما جميعا إن أخبر عن أحدهما : ( المكرمُ عبدَالله الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك ) .

جعلت في ( المكرم ) ضمير فاعل وهو العائد إليه ، وآخر صلته ( عبد الله ) ، و ( الآكل ) بصلته خبر ، و ( أخوك ) البدل منه .

فإن قيل لك : أخبر عن ( آكل ) وَحْدَهُ ، قلت : هذا لايجوز ؛ لأن ( آكلا ) فعل في معناه ، والفعل لا يضمر[3] ، وما لايصح إضماره لايصح الإخبار عنه .

وفيه وجه آخر من الامتناع ، وهو أنه عامل ، فلو أخبرت عنه لم تَخْلُ من أن ترفعه مع معموله أو وحده : فإن رفعته وحده ، وجئت بضمير بدلًا منه فَسَدَ ؛ لأن الضمير لا يعمل على هذا الوصف ، وإن رفعتهما جميعا ، وجعلت ضميره موضعه ، فالألف واللام لا تدخل على ضمير ، وإنما تطلب فعلًا ، فلا يجوز بالألف واللام ، و( الذي ) تطلب جملة ، وليس في الكلام إلا مفرد ، فلا يجوز بـ ( الذي ) أيضًا .

فهذا بيان الإخبار عن جميع ما اتَّصَلَ بـ ( أكرم ) من الفاعل وبدله وصلته ، وجميع متعلقها : ما يصح منها وما يمتنع .

---

(١) أي البدل والمبدل منه ، وهو مذهب الأخفش والفارقي .

(٢) انظر ص : ١١٣ .

(٣) في المقتضب ٩٢/٣ : « ولايخبر عن الأفعال ... لأنها لايكون لها ضمير » .
وانظر : الأصول ٢٨٢/٢ .

فأما الإخبار عن مفعوله[1] ، وهو ( الضارب ) ، والإخبار عما اتصل به ، فنحن نستأنفه بنفسه ، إن شاء الله .

ولفظ المسألة : ( الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهما القائمُ في دارِه أخوك زيدٌ محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا عبدَالله أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك ) . فـ ( عبد الله ) هو البدل من ( الضارب ) وآخر صلته ( سوطا ) .

فإن قيل لك : أخبر عن ( عبد الله ) بـ ( الذي ) ، قلت – على مذهب من يرفع أحد الاسمين في البدل ويترك الآخر[2] –: ( الذي الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أخوك زيدٌ محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا إياه أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك عبدُالله ) .

أدخلت ( الذي ) في أول كلامك ، ورفعت ( عبد الله ) من صلته ، وجعلت موضعه ضمير منصوب يعود إلى ( الذي ) ، وصارت المسألة بِأَسْرِهَا حينئذٍ في صلة ( الذي ) ، وجئت بـ ( عبد الله ) في موضع الخبر له ، وصار آخر صلة ( الذي ) على هذا ( أخوك ) ، كأنك قلت : ( الذي إياه أكرمَ عمروٌ عبدُالله ) ، و ( الضارب ) إلى آخر صلته مع الضمير الواقع موقع بدله بمنزلة قولك : ( إيّاه ) و ( أكرمَ عمروٌ ) بمنزلة ( أكرمَ الآكلُ ) وما تعلق به .

هذا إذا أخبرت عن ( عبد الله ) على هذا المذهب بـ ( الذي ) : كان لك ترك ( الضارب ) مقدما على ما مضى القول فيه ، وكان لك تأخيره وإيقاعه بعد فعله الذي هو ( أكرم ) .

فإن أخبرت عنه بالألف واللام لم يكن لك إلا تأخيرُهُ وإيقاعُهُ بعد ( أكرم ) ؛ لأنك لا تدخل الألف واللام على ( أكرم ) و ( الضارب ) منصوب به ، ولا يتقدم ما في الصلة على الموصول[3] ، ولكنك تكون مُخَيَّرًا في ( الضارب )

---

(١) انظر طريقة الإخبار عن المفعول في : الأصول ٢/٢٩٢ ، وص ٩٣ من كتاب الفارقي .

(٢) هو مذهب الأخفش والفارقي ، انظر ص : ٢١٧ .

(٣) انظر ص : ٦٠ .

إن شئت أوقعته قبل ( الآكل ) ، وإن شئت بعده ؛ لأنهما فاعل ومفعول ، ولا بأس بتقديم أحدهما على الآخر[1] ، فتقول : ( المكرمُ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهما القائمُ في دارِه أخوك زيدٌ محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا إياه عبدُالله ) . ولك أن تقدمه على ( الآكل ) فتقول : ( المكرمُ الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أخوك زيدٌ محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا إياه الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك عبدُالله ) .

فعلى الوجه الأول آخر صلة ( المكرم ) ( إيّاه ) ، وعلى الوجه الثاني آخر صلة ( المكرم ) ( أخوك ) ، و ( عبد الله ) خبره .

هذا حكم المسألة إذا أخبرت عن ( عبد الله ) على مذهب من يرفع أحد الاسمين[2] .

فإن أخبرت عنه على مذهب من يرفعهما جميعًا[3] – متى أخبر عن أحدهما والإخبار بـ ( الذي ) – قلت : ( الذي إيّاه أكرمَ الآكلُ طعامَهُ غلامُهُ خالدٍ أخوك الضاربُ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أخوك زيدٌ محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا عبدُالله ) .

وتقديرها أن يكون ( إيّاه ) ضمير ( الذي ) ، وهو موضع ( الضارب ) وبدله ، وآخر صلة ( الذي ) أخوك الذي هو بدل من ( الآكل ) ، و ( الضارب ) خبر ( الذي ) ، و ( عبد الله ) بدل منه ، كما كان أولًا .

وإن أخبرت عنه[4] – وقد أَخَّرْتَ ( الضارب ) إلى بعد الفعل – قلت : ( أكرمه )[5] فجئت بضمير متصل ، وإن أخبرت عنه بالألف واللام ، قلت :

---

(١) انظر ص : ١٣٧ .
(٢) انظر ص : ٢١٦ .
(٣) هو مذهب المازني وابن السراج . انظر ص : ٢١٧ .
(٤) أي ( عبد الله ) .
(٥) انظر : المقتضب ٩١/٣ ، والأصول ٢٩٢/٢ ، وص ١٢٦ من كتاب الفارقي .

هذا لايجوز على أنه مقدم ، ولكن إن أخرته جاز ، ومنزلة ذلك منزلة الإخبار عن المفعول في قولك ( زيدًا ضربتُ ) لو قيل لك : كيف تُكَنِّي[1] عن ( زيدًا ) ؟ لقلت : ( إيّاه ضَرَبْتُ ) فتوقعها مقدمة على حَدِّ ما كانت .

والإخبار فيها يجري هذا المجري ، لو قيل لك : أَخْبِرْ عنها ، لقلت : ( الذي إيّاه ضربتُ زيدٌ ) ، ولو قيل لك : أخبر بالألف واللام عنه ، لقلت : على أنه مقدم لايجوز ؛ لأن الألف واللام لا تدخل إلا على فعل تقلبه إلى صورة الاسم[2] .

فإن قيل لك : أَخْبِرْ عنه - على ما يصح فيه - احتجت حينئذ إلى تأخيره لتصح المسألة ، فتقول : ( الضاربُه أنا زيدٌ )[3] ، فكذلك تفعل في هذه المسألة ، فتقول : ( المكرم الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك [ إيّاه ][4] الضاربُ الشاتم المكرم المعطيه درهما القائمُ في دارِه أخوك زيدٌ محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا عبدُالله ) . فالعائد إلى الألف واللام من ( المكرم ) قولك : ( إيّاه ) ، وهو آخر الصلة ، و ( الضاربُ ) خبره ، و ( عبد الله ) بدل منه - على ما بيّنّا ، وقد مضى البيان في ذلك على مذهب من يرفع أحدهما[5] .

فإن قيل لك : أخبر عن ( عبد الله ) إذا كان ( الضارب ) مرفوعًا بالابتداء

---

(١) أي : كيف تضمر ؟ ، والكناية والضمير لا فرق بينهما عند الكوفيين ، فهما من قبيل الأسماء المترادفة ، فمعناهما واحد ، وإن اختلفا من جهة اللفظ ، وأما البصريون فيقولون : المضمرات نوع من المكنيات فكل مضمر مكنّي ، وليس كل مكنّي مضمرًا ، فالكناية إقامة اسم مقام اسم تورية وإيجازًا ... وإذا كانت الكناية قد تكون بالأسماء الظاهرة كما تكون بالمضمرة ، كانت المضمرات نوعًا من الكنايات .

انظر ذلك في : ابن يعيش ٨٤/٣ وما بعدها ، وابن السراج يستخدم هذا المصطلح في كتابه ( الأصول ) كثيرًا ، وقد مَرّ في كثير من الحواشي التي نقلناها من كتابه : ( الأصول ) انظر ص : ١٩٩ - ح ٥ .

(٢) انظر ص ٥٥ .

(٣) فيكون هذا من تقديم المضمر على الظاهر .

انظر : الأصول ٢٣٨/٢ .

(٤) صححت ما بين المعقوفتين على وفق ما جاءت عليه المسألة في الصفحات السابقة ، وقد جاءت الكلمة في النسخة ( ت ) : أيضًا . وهو خطأ بيّن .

(٥) انظر ص : ٢١٦ . وعبد الله هنا بدل من الضارب .

وقد شَغَلْتَ عنه الفعلَ بضميره – على ما ذكرنا من تفريع المسألة[١] – والإخبارُ عن ذلك بالألف واللام .

قلت : لا سبيل إلى ذلك ؛ لأن أول الكلام مبتدأ لا يصلح تأخيره[٢] ، وسواء في ذلك الإخبارُ عن البدل والإخبارُ عن المبدل ، في أنه لاتكون فيه الألف واللام لمطالبتها بفعل تتصل به .

وليس إلى ذلك سبيل مع الابتداء[٣] ؛ لأنه لا يصلح تأخيره وإدخالها على الفعل[٤] ؛ لأن الابتداء لا يتقدم عليه خبره إذا كان فعلا[٥] ، ولايجوز تقديمه على الألف واللام ؛ لأن هذا أمر مقصور على الاستفهام ، ولايجوز في غيره[٦] .
وأيضًا فإنك على تَصَرُّفِ الحال لاتجعل خَبَرَهُ ما لم يكن خَبَرَهُ ؛ لأن ذلك قلب ، وفيه عندي بَعْدَ هذا شَعْبٌ واعتراضات ، وهل يجوز انتزاعه وتقديمه أَوْلاَ يجوز ؟ والأقوى عندي ما قَدَّمْتُهُ ، وعليه أصحابنا .

ويُعْتَرَضُ عليه أن يقول القائل : إنما كان يمتنع تقديم المفعول في الصلة على الموصول ؛ لاستحالة أن يعمل ما في الصلة في اسم ليس فيها ؛ لما قدمناه[٧] ، وأنت إذا قدمت المبتدأ ، فالعامل فيه مقدمًا ومؤخرًا واحد ، وهو يصاحبه حيث

---

(١) وذلك على ما مر في ص : ١٢٥ .
(٢) لأنه لو أخر صار فاعلًا لأكرم .
(٣) وهو ( عبد الله ) .
(٤) وهو ( أكرم ) .
(٥) في الأصول ٦٤/١ : « وقد يجوز أن تقدم الخبر على المبتدأ ، مالم يكن فعلًا خاصة » .
ومذهب الفارقي يوافق مذهب ابن السراج ، وهو مذهب مأخوذ من البصريين والكويين ، فالبصريون يجوّزون تقديم الخبر على المبتدأ مفرد أو جملة ، والكوفيون يمنعون ذلك ، ومذهب ابن السراج تجويز التقديم ، ومنع تقديم الفعل خاصة .
انظر : الإنصاف ، المسألة التاسعة ( ٦٥/١ ) ، وابن يعيش ٩٢/١ ، وشرح ابن عقيل ( ط عبد الحميد ) ٢٢٨/١ – ٢٢٩ .
(٦) انظر ص : ٢١٩ .
(٧) انظر ص : ٥٦ .

كان[1] ، فلا تكون قد أعملت ما في الصلة فيما ليس فيها ، وقد كان الخَبَرَ[2] عن الابتداء ، وهو في الجملة الفعل ، وإذا قَدَّمْتَه[3] كان الخبر عنه[4] مفردًا قد تضمن معنى ذلك الفعل ، فأنت لم تنقض بتقديمه حكم لفظ ولا معنى ، واجعل الضمير العائد مؤخرًا عن هذا الفعل ؛ ليصح الكلام[5] .

فإن هذا عندي شُبْهَةٌ تَنحَلُّ بأنّ ذلك تغيير للكلام عما كان عليه ، وعمل ما لم يُسْأَلْ عنه ؛ إذ ليس في الإخبار إلا رَفْعُ الظاهر أو المضمر ، ومالا يصح وجوده بعده ، وجعل ضميره موضعه ، وليس فيه هذا التغيير .

ولكن من قال : ( ضَرَبْتُهُ زيدٌ ) على تقديم الفعل على المبتدأ ، و ( أبوه قائمٌ زيدٌ ) على تقديم الجملة على المبتدأ[6] ، فإنه[7] متى قيل له : أخبر عن المبتدأ في هذه المسألة – على ما يصح ، أو عن البدل من المبتدأ – على ما يصح ، ويجوز بالألف واللام – أَخَّرَ ضمير المبتدأ ، وأدخلَ الألف واللام على الفعل – على ما بيّنّا في المفعول إذا كان مقدما فأخرته[8] ، فتقول على ذلك : ( المكرمُه الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك هو الضاربُ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أخوك زيدٌ محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا عبدُالله ) .

هذا على مذهب من رفع الاسمين[9] في البدل ، قياسًا على الصفة ، ويكون

---

(١) هذا من الأصول المعتبرة ، وهو في : الإنصاف ٦٧/١ .

(٢) أي كان العامل في المبتدأ الخبر ، وهو قول الكوفيين ، كما في : الإنصاف ، المسألة الخامسة ( ٤٤/١ ) .

(٣) أي قدمت الخبر وهو ( أكرم ) ، بعد أن دخلت عليه الألف واللام ، فأصبح ( المكرم ) .

(٤) أي كان الخبر عن المبتدأ .

(٥) في الكلام السابق خلط بين مذهبي البصريين والكوفيين ، فعلى حين يجعل المعترض العامل في المبتدأ هو الخبر ويمكن أن يبقى عاملًا مقدمًا أو مؤخرًا – وهو مذهب الكوفيين ، نجد أنه يبيح تقدم الخبر على المبتدأ مفردًا – وهو مذهب البصريين ولا يجيزه الكوفيون . انظر : الإنصاف ، المسألة الخامسة ( ٤٤/١ ) ، والمسألة التاسعة ( ٦٥/١ ) .

(٦) هو مذهب البصريين ماعدا ابن السرّاج ، انظر الحاشية ٥ ص ٢٣٤ .

(٧) جواب من في قوله : ولكن من قال : ضربته زيد ....

(٨) انظر ص : ٢٣٢ – ٢٣٤ .

(٩) انظر ص : ٢١٦ .

قولك : ( هو ) عائدًا إلى الألف واللام[1] ، وهو آخر صلتها ، و ( الضارب ) خبرها و ( عبد الله ) بدل منه .

فأما على مذهب من رفع أحد الاسمين[2] فلا يجوز ؛ لأنه يلزمه أن يؤخر المبتدأ الظاهر بعد المضمر في مرتبة لايصح تقديمه ، وذلك باطل[3] .

وجميع هذا إنما ذكرناه ؛ قياسًا على فروع المذاهب ، وَرَأْيُنَا غَيْرُهُ ، وهو أن لايخبر عن المبتدأ إلّا بـ( الذي ) دون الألف واللام[4] .

وأَقْبَحُ ما في ذلك أنه كان يبقى المبتدأ الذي قد أخرته وأضمرته بغير خبر ؛ لخروج الفعل إلى لفظ الاسم[5] ، فيتغير عما كان عليه على ما لفظنا به في هذه المسألة ، وأيضًا فلا يصلح أن يَسُدَّ مَسَدَّ خبره[6] ، كما يَسُدُّ الفاعل مَسَدَّ الخبر في ( أقائم أخواك ) . وفيه إذا أخبرت عنه فقلت : ( القائم أخواك ) ، فيسد أخواك [ ٢١/ت ] مسد الخبر على الحال قبل الإخبار[7] ؛ لكثرة التغيير في ذلك وقلّته في هذا ، وإذا كان يقبح مع قِلَّة التغيير ، فهو مع كثرته أَقْبَحُ وأَبْعَدُ من الجواب . وإنما نذكر مثل هذا ؛ ليكون متى اعْتَلَقَ بنفس الإنسان مثل هذه الشبهة وجد القول عليها ، فأصاره إلى اعتماد الصواب ، وأغناه عن إتعاب خاطره ، بتطلب حلّها في الأبواب .

---

(١) الألف واللام في ( المكرمه ) .

(٢) هو مذهب ابن السراج والمازني ، انظر ص : ٢١٦ .

(٣) انظر ذلك في : الأصول ٢٣٨/٢ .

(٤) في الأصول ٣١٣/٢ : الابتداء والخبر : « اعلم أن هذا الباب لايجوز الإخبار فيه إلا بالذي ؛ لأنه لايكون منه فاعل ، وذلك قولك : زيد أخوك ، إن أخبرت عن زيد قلت : الذي هو أخوك زيدٌ ، انتزعت زيدًا من الصلة وجعلت موضعه هو ، فرجع إلى ( الذي ) ، و ( الذي ) هو زيدٌ على ما بينت فيما تقدم ، وإن أخبرت عن الأخ ، قلت : الذي زيدٌ هو أخوك ، جعلت ( هو ) مكان الخبر كما كان في أصل المسألة ، ولايجوز هذا التقديم والتأخير لأنه مُلْبِسٌ » .

(٥) الفعل ( أكرم ) خرج إلى ( المكرم ) .

(٦) أي يسد ( المكرم ) مسد خُبر الضاربه ) .

(٧) انظر : الأصول ٦٥/١ ، وابن يعيش ٩٦/١ .

فإن أخبرت عنه بـ ( الذي ) جاز ، فقلت - على مذهب من يرفع أحد الاسمين[1] -: ( الذي الضاربُ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في داره أخوك محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا هو أكرمَه الآكلُ طعامه غلامُه خالدٍ أخوك عبدُالله ) .

فرفعت ( عبد الله ) من صلة ( الذي ) ، وجعلت موضعه ( هو ) ، وصار عائدًا إلى ( الذي ) ، وصار ( الضارب ) مبتدأ في الصلة ، و ( أكرم ) خبره ، والجملة صلة ( الذي ) ، و ( الهاء ) من ( أكرمه ) عائدة إلى المبتدأ من خبر ، وآخر صلة ( الذي ) قولك ( أخوك ) الذي هو بدل من ( الآكل ) ، و ( عبد الله ) خبر ( الذي ) .

ولو أخبرت عنه - على مذهب من يرفعهما جميعًا[2] - قلت : ( الذي هو أكرمَ الآكلُ طعامَه خالدٍ أخوك الضاربُ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في داره أخوك زيدًا محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا عبدُالله ) .

فقولك : ( هو ) مبتدأ ، والجملة خبره و ( هو ) العائد ، والجميع صلة ، ومنتهاها ( أخوك ) الذي هو بدل من ( الآكل ) ، و ( الضارب ) خبر ( الذي ) ، و ( عبد الله ) بدل منه .

فهذا بيان الإخبار عن ( عبد الله ) بـ ( الذي والألف واللام ) مرفوعًا ومنصوبًا ، على وجوه الخلاف ومحتملاتها في ذلك .

فإن قيل لك : أخبر عن ( سوطًا ) بـ ( الذي ) ، قلت : ( الذي الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أخوك زيدٌ عمرًا بكرًا إياه عبدَالله أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك سوطٌ ) .

فآخر صلة ( الذي ) قولك ( أخوك ) الذي هو بدل من الآكل ، وعائده قولك ( إياه ) ، و ( سوط ) هو الخبر .

---

(١) هو مذهب الأخفش والفارقي انظر ص : ٢١٧ .

(٢) هو مذهب المازني وابن السراج . انظر ص : ٢١٦ .

فإن قيل لك : فَأَخْبِرْ عنه بالألف واللام ، قلت : أما على تقديم ( الضارب ) على الفعل فلا يجوز ، ولكن إذا أخرته جاز - على ما تقدم من قولنا[1] ، والعلةِ فيه - واللفظُ به : ( المكرمُ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أخوك زيدٌ محمدًا عمرًا بكرًا إيّاه عبدَالله سوطٌ ) .

العائد في قولك : ( إيّاه ) ، وآخر صلة ( الذي )[2] قولك ( عبد الله )، و ( سوط ) الخبر .

وإنما أجزنا الإخبار عن ( السوط ) ، وإن كان قد وقع موقع المصدر في قولك : ( ضربَ ضربةً بسوطٍ )[3] ، فلأنه قد قوي في ذلك ، وصح إضماره ، وصح رفعه ، وليس فيه إخلال بما يطلب بعض الدلالة على المقصد ؛ لأنه قد قوي ، حتى صار لو لم يقدّر هذا التقدير لم يُخِلَّ بِمُرَاد المتكلم ومقصده[4] .

فإن قيل لك : أَخْبِرْ عن ( بكرًا ) الذي هو بدل من ( الشاتم ) بـ ( الذي ) ، قلت - على مذهب من رفع أحد الاسمين في البدل متى أخبر عنه[5] ، ولم يعرض للآخر - ( الذي الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في داره أخوك زيدٌ محمدًا عمرًا إيّاه سوطًا عبدَالله أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك بكرٌ ) .

---

(١) انظر ص : ٢٣٥ .

(٢) كذا في الأصل ، وإنما هو الألف واللام .

(٣) في ابن يعيش ١/١١٢ : « وأما ( ضربتُه سوطا ) فهو منصوب على المصدر ، وليس مصدرًا في الحقيقة ، وإنما هو آلة للضرب ، فكأن التقدير : ضربتُه ضربةً بالسوط ، فموضع قولك ( بالسوط ) نصب صفة لضربة ، ثم حذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه ، ثم حذف حرف الجر ، فتعدى الفعل فنصب ، وأفاد العَدَّ ، والدلالة على الآلة فاعرفه » .

(٤) في المقتضب ٣/١٠٥ : « كل ما لم تجعله من مصدر أو ظرف اسما فاعلًا أو مفعولًا على السَّعَة لم يجز الإخبار عنه » .

وفي الأصول ٢/٣١٠ : « والذي يجوز أن تخبر عنه من المصادر ما جاز أن يقوم مقام الفاعل ، كما كان ذلك في الظروف ، قال الله تبارك وتعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ، وذكر المازني أن الإخبار عن النكرة يجوز من هذا الباب ، وأن الأحسن أن يكون معرفة أو موصوفًا ، وهو عندي غير جائز ، إلا أن تريد بالمصدر نوعا من الفعل » .

(٥) هو مذهب الأخفش والفارقي . انظر ص : ٢١٧ .

آخر صلة ( الذي ) قولك : ( أخوك ) الذي هو بدل من ( الآكل ) ، وقولك : ( إيّاه ) عائد إلى ( الذي ) ، وهو ضمير ( بكر ) الذي رفعته من الصلة وجعلته مكانه ، و ( بكر ) خبر ( الذي ) ، وتقدير جميع ذلك ما قدمنا بيانه[1] .

وتقول على مذهب من رفعهما جميعًا[2] – متى أخبر عن أحدهما – : ( الذي الضاربَ إيّاه سوطًا عبدَالله أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك الشاتمُ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أخوك زيدٌ عمرًا بكرٌ ) .

وتفسيرها : أن يكون آخر صلة ( الذي ) قولك ( أخوك ) الذي هو بدل من ( الآكل ) ، وعائده قولك : ( إيّاه ) ، وهو منصوب بـ ( الضارب ) ، وفي صلته . رفعت ( الشاتم ) من الصلة وجعلته موضعه ، وآخر صلة ( الضارب ) ( سوطًا ) ، وآخر صلة ( الآكل ) ( خالد ) ، و ( الشاتم ) خبر ( الذي ) ، وآخر صلة ( الشاتم ) ( عمرًا ) ، و ( بكر ) بدل من ( الشاتم ) – على ما قدمنا بيانه[3] .

فإن قيل لك : أَخْبِرْ عن ( بكرا ) بالألف واللام ، فقد تقدم القول أنه لايجوز بالألف واللام إلا مع تأخير ( الضارب )[4] ، فإن أخرته قلت : ( المكرمُ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك الضاربَ الشاتمُ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أخوك زيدٌ محمدًا عمرًا إياه سوطًا عبدَالله بكرٌ ) .

وتقول على مذهب من يرفعهما جميعًا[5] – متى أخبر عن أحدهما – : ( المكرمُ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك الضاربَ إياه سوطًا عبدَالله الشاتمُ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أخوك زيدٌ محمدًا عمرًا بكرٌ ) .

---

(١) أي على مذهب من يرفع أحد الاسمين ، انظر ص : ٢٣٨ .
(٢) هو مذهب المازني وابن السراج . انظر ص : ٢١٦ .
(٣) أي على مذهب من يرفع الاسمين .
(٤) انظر ص : ٢٣٢ .
(٥) انظر ص : ٢١٦ .

وجميع ما قلناه في الإخبار عنه بـ ( الذي ) فَمِثْلُهُ هنا[1] ، ونُغْنِي بهذه الإحالة عن الإطالة ، وجميع ما قلناه أوّلًا من جواز تقديم ( الضارب ) وإبداله ، و ( الشاتم ) وبدله ، وترتيب ( الضارب ) من ( الآكل ) ، وبدل كل واحد وموقعه من الآخر ، وما يجوز تقديمه وتأخيره عند ذكرنا الفصل في الإبدال[2] ، وذكر الفصل في التقديم والتأخير[3] ، وكذلك ما ذكرناه في أول فصل الإخبار[4] في هذه المسألة ، فَمِثْلُهُ يجوز هنا ، فَقِسْ عليه إن شاء[5] .

فإن قيل لك : أَخْبِرْ عن ( عمرو ) الذي هو بدل من ( المكرم ) بـ ( الذي )، فإن الإخبار عنه – على مذهب من لا يرفعهما جميعا ، وإنما يرفع أحدهما[6] – أن تقول : ( الذي الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في داره أخوك زيدٌ محمدًا إياه بكرًا سوطًا عبدَالله أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك عمروٌ ) .

آخر صلة ( الذي ) قولك : ( أخوك ) ، و ( عمرو ) خبره ، وعائده ( إيّاه ) الذي رفعت ( عمرًا ) وجئت به في موضعه .

وتقول – على مذهب من يرفعهما جميعًا[7] –: ( الضاربَ الشاتمَ إيّاه بكرًا سوطًا عبدَالله أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك [ و ][8] المكرمُ المعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أخوك زيدٌ محمدًا عمروٌ ) .

رفعت ( المكرم ) بأنه خبر ، وآخر صلته ( محمدًا ) و ( عمرو ) بدل منه ، وآخر صلة ( الذي ) ( أخوك ) البدل من ( الآكل ) ، وعائده ( إيّاه ) الذي في

---

(١) انظر ص : ٢٣٨ .
(٢) انظر ص : ١٧٨ .
(٣) انظر ص : ١٨٢ .
(٤) انظر ص : ٢١٦ وما بعدها .
(٥) أي إن شاء السائل .
(٦) أي على مذهب الأخفش والفارقي . انظر ص : ٢١٧ .
(٧) هو مذهب المازني وابن السراج . انظر ص : ٢١٦ .
(٨) وقعت الواو زائدة في الأصل ، وهو تصحيف لأن ( المكرم ) وقع خبرًا للمبتدأ ، وليس معطوفًا على اسم آخر .

صلة ( الشاتم ) ؛ لأنك انتزعت ( المكرم ) بصلته ، وجعلت هذا الضمير موضعه ، وكان الظاهرُ منصوبًا فجعلت ضميره ضمير نصب - على ما بيّنّا من شرط الإخبار[1] .

فإن قيل لك : أخبر عنه بالألف واللام ، قلت : ذلك جائز مع تأخير ( الضارب ) ؛ لما بيّنّا أوّلًا في المسائل التي مضت[2] ، ولايجوز مع التقديم .

واللفظ بها أن تقول : ( المكرمُ الآكلُ طعامَهُ غلامُه خالدٍ أخوكَ الضاربَ الشاتمَ إياه بكرًا سوطًا عبدَالله المكرمُ المعطيَه درهمًا القائمُ في داره أخوك زيد محمدا عمرو ) . هذا على مذهب من يرفعهما .

وإن أخبرت عنه - على مذهب من يرفع أحدهما دون الآخر - قلت : ( المكرمُ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوكَ الضاربَ الشاتمَ المكرمُ المعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أخوك زيدٌ محمدًا إياه بكرًا سوطًا عبدَالله عمروٌ ) .

وقد مضى تفسير ذلك عند الإخبار عنه بـ ( الذي ) .

فإن قيل لك : أَخْبِرْ بـ ( الذي ) عن ( محمدًا ) الذي هو بدل من ( المعطيه ) على مذهب من يرفع أحدهما[3] - قلت : ( الذي الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيه درهمًا القائمُ في دارِه أخوك زيدٌ إياه عمرًا بكرًا سوطًا عبدَالله أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك محمدٌ ) .

وتقديره : أنك رفعت ( محمدًا ) من الصلة ، وجعلت موضعه ضمير منصوب ، وهو ( إيّاه ) يعود إلى ( الذي ) ، وأوقعته موقع الخبر لـ ( الذي ) ، ورفعته بأنه خبر ، وآخر صلة ( الذي ) ( أخوك ) الذي هو بدل من ( الآكل ) .

---

(١) انظر ص : ٢١٨ - ٢١٩ .
(٢) انظر ص : ٢٣٣ - ٢٣٤ .
(٣) انظر ص : ٢١٦ .

فإن أخبرت على مذهب من يرفعهما جميعا[1] ، قلت : ( الذي الضاربَ الشاتمَ المكرمَ إياه عمرًا بكرًا سوطًا عبدَالله أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك المعطيه درهمًا القائمُ في دارِه أخوك زيدٌ محمدٌ ) .

رفعت المعطي بصلته وآخرها ( زيد ) ، وجعلت موضعه ضمير منصوب يعود إلى ( الذي ) ، ورفعت معه البدل منه ، وهو قولك : ( محمد ) ، وأوقعتهما موقع الخبر ، وآخر صلة ( المعطي ) ( زيد ) ، و ( محمد ) بدل منه .

فإن قيل لك : أخبر عنه بالألف واللام ، قلت : ذلك لايجوز مع تقديم ( الضارب ) ، ولكن يجوز مع تأخيره[2] ، فتقول – على مذهب من يرفع أحدهما دون الآخر –: ( المكرم الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهما القائمُ في داره أخوك زيدٌ إياه عمرًا بكرًا سوطًا عبدَالله محمدٌ ) .

فـ ( محمد ) خبر ( للمكرم ) ، والقول على جميع ذلك كالقول على ( الذي ) ، وقد مضى ما يغني عن تكراره .

وتقول – على مذهب من يرفعهما جميعًا –: ( المكرمُ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوكَ الضاربَ الشاتمَ المكرمَ إياه عمرًا بكرًا سوطًا عبدَالله المعطيه درهمًا القائمُ في داره أخوك محمدٌ زيدٌ ) .

آخر صلة ( الذي ) ( عبد الله ) ، وعائده ( إيّاه ) ، وخبره ( المعطيه ) ، وآخر صلته ( زيد ) ، و ( محمد ) بدل منه ، وقد مضى بيان جميع ذلك في الإخبار عنه بـ ( الذي ) ، والقول فيهما واحد .

فإن قيل لك : فأخبر عن ( زيد ) – الذي هو بدل من ( القائم ) – بـ ( الذي ) على مذهب من يرفع أحد الاسمين[3] دون الآخر – قلت : ( الذي الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أخوكَ هو محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا

---

(١) انظر ص : ٢١٦ .

(٢) انظر ص : ٢٣٣ .

(٣) انظر ص : ٢١٦ .

عبدَالله أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوكَ زيدٌ ) .

فـ ( زيد ) خبر لـ ( الذي ) ، وعائده قولك : ( هو ) ، ومنتهى صلة ( الذي ) ( أخوك ) البدل من ( الآكل ) .

وإن أخبرت عنه - على مذهب من يرفعهما جميعًا[١] - قلت : ( الذي الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا هو محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا عبدَالله أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوكَ القائمُ في دارِه أخوك زيدٌ ) .

فـ (القائم) إلى آخر صلته - وآخرها قولك : ( أخوك ) - خَبَرٌ عن (الذي)، و ( زيد ) بدل منه ، وآخر صلة ( الذي ) ( أخوك ) ( الذي ) هو بدل من ( الآكل ) ، وعائده قولك ( هو ) الذي أوقعته موقع ( القائم ) ، وهو في صلة ( المعطي ) على سبيل الفاعل له ، وإنما أظهرته و لم تَسْتُرْهُ في الفعل ؛ لأن الألف واللام لغير مَنْ الفعل له ، فلما أُجري اسم الفاعل على غير من هُوَ لَهُ لم يتضمن الضمير[٢] .

فإن قيل لك : أخبر عنه بالألفْ واللام ، قلت : ذلك يصح مع تأخير ( الضارب ) دون تقديمه[٣] ، واللفظ به أن تقول : ( المكرمُ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوكَ الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أخوكَ هو محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا عبدَالله زيدٌ ) .

آخر صلة ( الذي ) ( عبد الله ) و ( زيد ) خبره - على ما تقدم . وإن أخبرت عنه على مذهب مَنْ يرفعهما جميعا ، قلت : ( المكرمُ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوكَ الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا هو محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا عبدَ الله القائمُ في دارِه أخوك زيدٌ ) .

فـ ( القائم ) إلى آخر صلته - وآخرها ( أخوك ) - خبر عن ( الذي )، و ( زيد ) بدل منه ، و ( الذي ) مبتدأ ، وآخرها[٤] ( عبد الله ) ، وعائده قولك : ( هو ) الذي في صلة ( المعطي ) ، وجميع ما قلناه فيه - لَمَّا أخبرتَ عنه بـ ( الذي ) - فَمِثْلُهُ في الألف واللام .

---

(١) انظر ص : ٢١٦ .
(٢) انظر ص : ١٩٩ .
(٣) انظر ص : ٢٣٣ .
(٤) أي : وآخر صلته .

فهذا بيان الإخبار عن جميع الأبدال .

فإن قال قائل : فَأَخْبِرْ عن ( أخوك ) – من قولك ( القائمُ في داره أخوك ) – بـ ( الذي ) قلت : [ الذي ][1] ( الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه هو زيدٌ محمدٌ عمرًا بكرًا سوطًا عبدَالله أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك ) [ أخوك ][2] .

آخر صلة ( الذي ) قولك ( أخوك ) الذي هو بدل من ( الآكل ) ، وعائده قولك : ( هو ) الذي في صلة ( المعطي ) ، وهو ضمير ( أخوك ) الآخر ، رفعته من الصلة ، وجعلت هذا الضمير موضعه[3] ، و ( أخوك ) الآخر هو خبر ( الذي ) ، وهو الذي رفعته من الصلة وأوقعته هنا .

فإن قيل لك : أَخْبِرْ عنه بالألف واللام ، أَخَّرْتَ ( الضارب ) وقلت : ( المكرمُ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوكَ الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه [ ٢٢/ت ] هو زيدٌ محمدًا عمرًا بكرًا عبدَالله أخوكَ ) . والتفسير في هذا كالتفسير في الأول .

فإن قيل لك : فأخبر عن ( الكاف ) من ( أخوك )[3] بـ ( الذي ) ، قلت : ( الذي الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أخوه زيدٌ محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا عبدَالله أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك هو ) .

رفعت (الكاف) من صلة (الذي) وجعلت موضعها (هاء) فكانت أولًا للخطاب فصارت للغائب، ثم جئت بضمير مرفوع بدلها، فأوقعته في الخبر– على الشرائط

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة مني لتمام العبارة .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة مني لتمام العبارة .

(٣) في الأصول ٣٢٧/٢ ، ٣٢٨ : « فإذا قلت : هذا غلامُك ، فأخبرت عن الكاف قلت : الذي هذا غلامه أنت .... وإذا قلت : هذا غلامُه ، قلت : الذي هذا غلامُه هوَ ، لأن ( أنا ) للمتكلم و ( أنت ) للمخاطب و ( هو ) للغائب . وقال المازني في هذا الباب : إنه جائز عند جميع النحويين ، ثم قال : وهو عندي رديء في القياس ، ولولا اجتماع النحويين على إجازته ما أجزته ، قال أبو بكر : والذي جعله عنده رديئًا في القياس ، أنك تخرج المضمر الذي هو أعرف المعارف إلى الظاهر ، لأن الذي وإن كان مبهما فهو كالظاهر لأنه يصح بصلته » .

التي تقدمت[1] – وآخر صلة ( الذي ) ( أخوك ) الذي هو بدل من ( الآكل )، وعائده ( الهاء ) التي في ( أخوه ) ، وخبره قولك : ( هو ) .

فإن قيل لك : أَخْبِرْ عنه بالألف واللام ، أَخَّرْتَ ( الضارب ) فقلت : ( المكرمُ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أَخوكَ الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في دارِه أخوه زيدٌ محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا عبدَالله هو ) .

آخر صلة الألف واللام ( عبد الله ) ، و ( هو ) خبر عن الألف واللام ، وعائده ( الهاء ) في ( أخوه ) التي في صلة ( القائم ) – على ما قدمنا بيانه[2] .

فإن قال قائل : فما الفائدة في رفع ضمير وترك ضمير ؟ .

قلت : قد تقدم في أوّل الكلام على المسألة من فصل الإخبار ، أن ذلك حَسُنَ للتصرف في الكلام بالرجوع من مخاطب إلى غائب ، ومن مجرور إلى مرفوع ، وهذا يحسن على حسب الغرض ، وذلك أن ( الكاف ) كانت للخطاب ، فعادت إلى غائب مذكور في أول الكلام ، وكانت متعلقة بعامل الجر[3] ، فصارت متعلقة بعامل الرفع[4] ، وهذا تَصَرُّفٌ ظاهرُ الحُسْن[5] .

فإن قيل لك : فَهَلَّا منعك من الإخبار عن ضمير المجرور أنهِ ليس له منفصل يعود إليه[6] .

قلت : لو لزمني أن أجيء في موضع الخبر بضمير مجرور ، لوجب لذلك لا مَحَالَةَ أن تمنع منه ، ولكن لَمَّا كان الضمير الواقع موقع الخبر إنما يكون ضمير مرفوع ، والمرفوع له منفصل ، لم يمتنع من ذلك .

---

(١) انظر ص : ٢٥٥ .
(٢) تم ذلك في الإخبار عنه بالذي .
(٣) انظر ص : ٢٥٤ ح ٣ .
(٤) انظر : الإنصاف المسألة الخامسة ( ٤٤/١ ) .
(٥) انظر ص : ٢١٩ .
(٦) انظر ص : ٢٢٤ .

فإن قيل لك : فأخبر عن ( الأخ ) وَحْدَهُ . فإن ذلك لايجوز ؛ لأنه يوجب إضافة الضمير ، والضمير لا يضاف[1] .

فإن قيل لك : فَأَخْبِرْ عن ( الهاء ) في ( داره ) ، قلت : هذا لايجوز ؛ لأنها هي العائد إلى الألف واللام في ( القائم ) ، فلو رفعتها من الصلة ، لاحتجت إلى ضميرين ، وليس لك إلا واحد ، فَتَنَكَّبُوا ذلك ، ولايصح رجوع ضمير واحد إلى شيئين ؛ لأن رجوع الضمير إلى أحدهما قَطْعٌ له عن غيره ، ولو كانت عائدة إلى غير الألف واللام ، لجاز الإخبار عنها – وقد تقدم نظير ذلك[2] – ومثله ( زيدٌ منطلقٌ ) ، لو قيل لك : أخبر عن الضمير في ( منطلق ) ، لم يَجُزْ لهذه العلة[3] .

سألت الشيخ أبا الحسن عليَّ بْنَ عيسى بن علي[4] – أيّده الله – فقلت : إذا كان قولنا : ( منطلق ) هو الأول المبتدأ ، فَأَلَّا جعلوا الضمير في ( منطلق ) لـ ( الذي ) متى أخبرنا عنه ، ولايحتاج ( زيد ) – الذي هو مبتدأ – إلى عائد من ( منطلق ) ؛ لأنه هو الأول .

فقال : إن اسم الفاعل ناسب الفعل فلزمه الضمير ، كما يلزم الفعل ، لا فرق بينه وبين الفعل ، إلا في الموضع الذي يجري على غير من هُوَ لَهُ ، وإن كان هو الأول – فقد أوجب شَبَهُهُ الفعلَ أن يلزمه ذلك ، وليس كذلك حال الأسماء التي ليست اسم الفاعل من نحو ( زيدٌ أبو عمرو ) في الكنية ، و ( زيدٌ أخوك ) ؛ لأنها لم توجب لها عِلَّةٌ من العلل لزومَ الفاعل ، فلم يحتج إلى ضمير ، متى كانت هي الأول[5] .

---

(١) ص : ٢٢٧ .
(٢) انظر ص : ١٢٩ ، فتكون الهاء عائدة إلى مذكور ، ويحتاج في ذلك إلى عائد الألف واللام .
(٣) ذكر الرضي في شرح الكافية ٤٧/٢ ما لايجوز الإخبار عنه فقال : « كل ضمير مستحق لغيره – أي استحقه غير الموصول – كالضمير في : زيدٌ ضربته ، وفي : زيدٌ ضرب ، وفي : زيد قائمٌ ، إذ المبتدأ استحق الضمير من هذه الأخبار ، فلو قلت : الذي زيد ضربتُه هو ، فإن بقي الضمير كما كان راجعًا إلى زيد لم يجز ؛ لأنا قلنا : يجب أن يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد إلى الموصول ، وأيضا تبقى الصلة خالية من عائد إلى الموصول ، وقولك : هو في الأخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول ، وإن جعلناه عائدًا إلى الذي بقي خبر المبتدأ – وهو جملة – خاليًا من عائد إلى المبتدأ ، وقولك : هو في الأخير ليس في حيّز خبر زيد » .
(٤) انظر ترجمته في ص : ٤٨ .
(٥) انظر ص : ٢٢٠ ، ٧٠ ح ٣ .

فإن قيل لك : أخبر عن ( دار ) ، قلت : لايجوز ذلك ، كما لم يَجُزْ الإخبار عن ( الأخ )[1] ، والعلة فيهما واحدة[2] .

فإن قيل لك : أخبر عن حرف الجر من قولك : ( في داره ) ، فإن ذلك أيضا لايجوز ؛ لأن الحرف لا يضمر ، ومالا يصح إضماره ، فالإخبار عنه باطل[3] .

فإن قيل لك : أخبر عن ( القائم ) فَقُلْ : الإخبار عنه برفعه ، وقد مضى ذلك لَمَّا أخبرنا عن بدله ، على مذهب من يرفع البدل والمبدل[4] ، فلو أخبرنا عن ( القائم ) لكان بمنزلة الإخبار عن بدله ، على مذهب من يرفعهما ، وإنما يختلف ذلك على مذهب من يرفع أحدهما[5] ، فكنت ترفع ( القائم ) مع صلته وتجعل موضعه ضميرًا ، ولاتغيّر البدل منه ، وتتركه على حاله ، فتبدل ظاهرًا من مضمر ، كما أبدلت مضمرًا[6] حين رفعت البدل ، وتركت المبدل بحاله ، فكذلك حكم سائر الموصولات من ( المعطي والمكرم والشاتم ) ، وقد بيّنّا أن الإخبار عنها بمثابة الإخبار عن البدل منها في أحد الوجهين ، والآخر فيما عمل من ذلك دليل عليه يصير الانصراف إليه تطويلًا ، والتشاغل به تثقيلًا ، وفيما مضى كفاية منه ، وغناية عنه ، والحمد لله .

---

(١) عني بذلك ( أخوك ) فاعل ( القائم ) ، انظر ص : ٢٤٦ .

(٢) في المقتضب ٣/١٩٠ : « فإن قال لك : أخبر عن الدار في قولك : زيد في الدار ، قلت : التي زيد فيها الدار ، فالهاء في قولك : فيها مخفوض في موضع الدار ؛ لأن الدار في المسألة هاهنا خبر التي ، فهذا وجه الإخبار » .

وفي الأصول ٢/٢٨٢ ، ٢٨٣ : « لو قال : زيد في الدار ، أخبر عن ( في الدار ) لم يجز ؛ لأن هذا مما لايضمر ، وقد بَيّنّا أن معنى قولهم : أخبر عنه أي انتزعه من الكلام ، واجعل موضعه ضميرا ، ثم اجعله خبرا ، فهذا لايسوغ في الأفعال والحروف » . وانظر : شرح الرضي للكافية ٢/٤٦ .

(٣) انظر : الأصول ١/٤٣ ، وشرح الرضي للكافية ٢/٢٦ ، وص ١٥٢ من كتاب الفارقي .

(٤) وهو مذهب المازني وابن السراج . انظر ص ٢٤٣ .

(٥) انظر ص : ٢٤٢ ، وهذا المذهب هو مذهب الأخفش والفارقي انظر ص : ٢١٧ .

(٦) انظر ص : ٢١٨ .

فإن قيل لك : أَخْبِرْ عن ( درهمًا ) - من قولك : ( المعطيه درهمًا ) - بـ ( الذي ) ، قلت : ( الذي الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه إياه القائمُ في دارِه أخوكَ زيدٌ محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا عبدَالله أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك درهمٌ ) .

رفعت ( الدرهم ) وجعلت موضعه ضمير منصوب يعود إلى ( الذي ) ، وآخر صلة ( الذي ) ( أخوك ) الذي هو بدل من ( الآكل ) ، وجئت بـ ( درهم ) في موضع الخبر لـ( الذي ) ، وهو رفع بأنه خبر .

إن قيل لك : أخبر عن ( الدرهم ) بالألف واللام ، أخّرت ( الضارب ) ، فقلت : ( المكرمُ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه إيّاه القائمُ في دارِه أخوك زيدٌ محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا عبدَالله درهمٌ ) .

فـ ( درهم ) خبر الألف واللام ، وآخر صلة الألف واللام ( عبد الله ) ، والعائد قولك ( إيّاه ) الذي في صلة ( المعطي ) .

فإن قيل لك : أَخْبِرْ عن ( الهاء ) من ( المعطيه ) ، فإن ذلك لايجوز ؛ لأنها هي العائد إلى الألف واللام من ( المعطيه ) ، ولاتخبر عما عاد إلى غيره مما يحتاج إليه حاجةً يُخِلُّ به إسقاطها عنه ؛ لما قد تقدم[1] .

فإن أخبرت عنها - على [ الوجه ][2] الذي كُنَّا جعلناها فيه تعود إلى مذكور ، وجعلنا العائد غيرها[3] - قلت : ( الذي الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في داره أخوك زيدٌ محمدًا عمرًا بكرًا سوطًا عبدَالله أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه خالدٍ أخوك هو ) .

رفعت ذلك الضمير في ( المعطيه ) ، وكان عائدا إلى مذكور في غير الكلام ، ثم جئت بضمير مرفوع يكون خبرًا عن ( الذي ) وعائدًا إلى المذكور الأول قبل

---

(١) انظر ص : ١٢١ .
(٢) صححت ما بين المعقوفتين على حسب السياق ، فقد ورد في الأصل : الأوجه .
(٣) انظر ص : ٢٢٨ .

الإخبار ، وعلى مثل ذلك لو أخبرت بالألف واللام ، وقد مضى ما يغني عن ذكرهما[1] .

فإن قيل لك : أخبر عن الضمير المرفوع في ( الشاتم والضارب والمكرم ) فإن ذلك أيضًا لايجوز ؛ لما قدمنا بيانه من أنه إذا تعلق الضمير بمذكور واحد منعه من التعلق بغيره ، وقد تَقَصَّيْناه فيما مضى[2] .

فهذا بيان ما في هذه المسألة من التفريع عليها بعد الإحكام لأصلها ، والجواب محتمل الأصولة فيها : صحيح ذلك وفاسده وممتنعه وجائزه ، فتأملها فإنك تستولي بمعرفتها على علم كبير في باب الألف واللام دقيقهِ وجليلِهِ ، وفيه مُشَارَفَةٌ لجميع بابه ، ولفروع لاتكاد تجدها في كتاب ، ولاتَعْثُرُ عليها في باب ، والله الموفق للصواب .

ولم يَبْقَ في الباب لهذه المسألة والقول عليها من فروعها ، إلا أن نذكر مسألة تتوجه على الخطأ والصواب ، تكون عِبْرَةً لمن استشعر في نفسه معرفتها ، واستيقن بقوته أصلها وعمدتها ، وكُلُّ ذلك ارتجلناه ارتجالًا وصَنَّفْناه اختراعًا لا امتثالًا ، ولله الحمد والمنّة .

## ذكر المسألة المفرعة

تقول : ( الظانُّ الذاهبَ إلى زيدٍ المكرمَه بكرًا المنطلقُ إلى خالد صالحَ محمدًا المعطيه درهمًا المحبَّه الشاتمَ المحسنَ إلى عبدِالله عمرًا زيدٌ محمدًا الضاربَ القاتلَ السالبَ الواهبَ درهمًا جبةً بكرًا محشوةً محمدًا الشاربَ ماءً الداخلُ دارَه أباك أخوكِ سوطًا ضربَ المنطلقَ أبوه الذاهبَ أخوه عمروٌ القائمُ عنده الآكلُ طعامَه الضاربُ غلامَه الآخذُ من الشاتِمِه الجاعلُ له القاصدُ إليه الممرورُ به ثوبًا درهمًا بكرًا زيدًا ) .

هذا آخر المسألة ، وهي أربعة وعشرون اسمًا موصولًا .

---

(١) انظر ص : ٢٤٦ - ٢٤٧ .

(٢) انظر ص : ٢٢٨ - ٢٢٩ .

وتفسيرها – على ما قدمناه من غرضنا في الامتحان – في وُكُولِ الناظر فيها إلى تمييز الصحيح من الفاسد فيها ، سواء أوجبه قولنا على المسألة أو لم يوجبه ؛ لأنّا ممتحنون لا مفيدون ، ولذلك سَتَرْنَا البيانَ عنها ، وَعمَّيْنا الأصل فيها ، غير أنّا لا نترك طالب علمها مُوسَعًا عليه تصريفُها ؛ لأمرين :

أحدهما : أنه أسهل عليه إذا وقعنا به على محجة واحدة ، وَوَكَلْنَاهُ في قصد الغرض إلى اجتهاده ، ولو لم نقف به على مَحَجَّةٍ واحدة لكان أُتْعِبَ له ؛ إذ يحتاج أن يطلب طريقًا ، ويحتاج أن يطلب علم الدلالة فيه ، فإذا وقفنا به على محجة ، ونِلْنَا[١] فيها الوصولَ إلى البغية ، بقي عليه التعب في علم الهداية في تلك المحجة حتى يصيّره إلى أَرَبه ويُدْنيه من طلبه ، فهذا أحد الغرضين .

والآخر : أنّا نقطع فيها على ما يكون دليلًا على أنّا قد وضعناها بناءً ، وأحكمناها ترتيبًا لا وَضْعَ حادِسٍ[٢] مُجَزِّفٍ[٣] ، وقول كاذب محرّف ، والطريق في ذلك أنّا نتحدى في علمها عَلَى أنها مسألة واحدة ، وخبر واحد ليس مما يصح فيه اجتماع الصدق والكذب ، وليست مسائل معضّاة[٤] وشعبا مجزّأة ، وأنّا ندّعي أنها تصح على وجه ، وتفسد على وجه من تغيير بتقديم أو تأخير ، بل هي كذلك على ترتيبها وتَفْنِيدها وتفصيلها، وجملها من تقديم وتأخير ، على أنه لو خالف هذا الطريق مُخَالِفٌ ، لطال تعبه ، وكثرت شُبَهُهُ ؛ لكثرة الموصولات وتداخل الأبدال والصفات ، فهذا أَسْلَمُ سبيل ، وأيسر مَنِيل ، ونحن مطالبون للناظر في كتابنا أن يستخرج أصل المسألة التي ركبت منه ، فيردّها إليه ، كما نطالبه باستخراج باقي علمها ؛ لئلّا يُغْفِلَ الجواب عن ذلك .

تفسيرها : أن يجعل ( الهاء ) في ( المعطي ) لمذكور ، و ( الهاء ) من ( المحبّة )

---

(١) كذا قرأتها ؛ لأنها تبدو في النسخة ( ت ) كأنها : ( قلنا ) .
(٢) الحدس : الظن والتخمين والتوهم في معاني الكلام والأمور .
انظر : القاموس المحيط ( حدس ) .
(٣) الجُزاف مثلثة : الحدس ، انظر القاموس المحيط ( جزف ) .
(٤) أي مجزّأة : انظر القاموس المحيط ( عضو ) .

لـ ( المعطي ) ،و ( المعطي )فاعل( الظن ) ،و ( بكرًا )الأول بدل من( الهاء ) في ( المكرمه ) ،و ( المكرم )وصف ( الذاهب )و ( الشاتم ) بدل من ( الهاء ) في( المُحِبِّهِ ) ،و ( عمرًا )بدل من( المحسن ) ،و ( زيد )بدل من( المعطي ) ، و ( محمد ) بدل من ( الشاتم ) ، و ( بكر ) الثاني بدل من ( الواهب ) ، و ( جبةً ) مفعول ( السالب ) ، و ( محشوة ) صفة لـ ( الجبة ) ، وفاعل ( الضارب ) ( الداخلُ ) ، و ( أخوك ) بدل من ( الداخل ) ، وهو آخر صلة ( الضارب ) و ( أباك ) بدل من ( القاتلَ ) ، و ( القائمُ ) فاعل ( المنطلق ) ، و ( الذاهب )وصف( المنطلق ) ،و ( ثوبًا )مفعول( الآخذ ) ،و ( درهمًا ) مفعول( الجاعل ) ،وإن شئت كان( القائم )فاعل( الضرب ) ،و ( بكر )الآخر بدل من( الضارب ) ،و ( زيد )الأخير الذي بعد( بكرًا )بدل من(الضارب) .

فهذا بيان ما نحاوله من القول على المسألة ، مما ينعقد التحدي والامتحان به ، وعليه العمدة في التجربة والاعتبار ، وما سوى ذلك نَكِلُهُ إلى فهم الناظر فيها ، فمتى مرّ على [ ٢٣/ت ] صلة فليتأمل لها ، فينظر فيما فسرناه ، فعلى ذلك وضعنا ( ) ، ولم ( ) صلة من ذلك ، بل جاء كما ترى ( ) للغرض [ قدمناه ][1] .

وأما ترتيب المسألة في تأليف كلماته ، فإنا ننفي عنها الغلط ، ونرى ذلك فيها ، ونعتقده في طريق صحتها ، وإن كثرت الموصولات ، واشتبهت الصلات ، ولو حاولنا بسط هذه المسألة وتفسيرها – على حدّ ما فسرنا مسألة أبي العباس[2] – لجاءت أكثر من ضِعفها بأمرٍ متفاوت ، فنحن – وإن كنا رقهنا[3] طالب علم مسألته – فقد أتعبناه في التماس علم هذه ، والله يوفقنا وَكُلَّ قاصد منصف باخع إلى الغرض والبغية ، ويُنيلُنا وإيّاه الأَرَبَ والمُنْيَةَ بِجُودِهِ وكرمه ، والحمد لله وحده .

---

(١) ما بين المعقوفتين غير واضح في النسخة : (ت) بسبب الرطوبة وقد حاولت قراءته فجاء كما ورد .
(٢) ترجمته في ص : ٤٢ .
(٣) كذا في الأصل ( النسخة : ت ) .



# مسألة[1]

# المسألة الثامنة

قال أبو العباس – رحمه الله : ( ولو قلت : ظننتُ بناءَ الدارِ الساكِنِها المعجبُهُ القائمُ عنده الذاهبُ إليه أخواه معجبًا بكرًا ) ، كان جَيِّدًا ، إذا جعلت ( معجبًا بكرًا ) هو المفعول الثاني في ( ظننت ) ، ولم تذكر ( الباني ) ، فإن ذكرت ( الباني ) جعلته اسْمًا قبل المفعول الثاني ، ورفعته[2] ؛ لأن قولك : ( الساكنها ) صفة لـ ( الدار ) وما بعده داخل في صلته ، والصلةِ والموصول اسم واحد ، ألا ترى أنك تقول : ( جاءني عبدُالله ) ، و ( رأيت زيدًا ) ، فإنما تذكر بعد ( جاءني ورأيت ) اسْمًا واحدًا فاعلًا أو مفعولًا )[3] .

قال سعيد بن سعيد الفارقي :

تفسير هذه المسألة – على الأصول التي تقدمت – أن يكون قولك : ( بناءَ الدار ) مفعول ( ظننت ) الأول ، ويكون ( الساكِنِها ) صفة لـ ( الدار ) ، وهو صلة وموصول ، آخرها قولك : ( أخواه ) من قِبَلِ أن قولك : ( الذاهبُ إليه أخواه ) اسم موصول ، و ( أخواه ) هما فاعلا ( الذهاب ) ، و ( الهاء ) في ( أخواه ) تعود إلى الألف واللام من ( الذاهب ) ، و ( إليه ) من تمام الكلام وبيانِه يعمل فيه ( الذاهب ) ، والجميع في موضع اسم مفرد ، كأنك قلت : ( زيد ) ، ثم يصير بعد ذلك بكماله[4] اسما في صلة ( القائم ) وهو فاعل ( القيام ) ، و ( الهاء ) في ( عنده ) تعود إلى الألف واللام في ( القائم ) ، فقد تَمَّ اسمًا موصولًا ، وصار جميعه في صلة ( المعجبه بكر ) ، وهو مع ذلك فاعل ( الإعجاب ) ، و ( الهاء ) من ( المعجبه ) تعود إلى الألف واللام منه ، فقد تم ( المعجبه ) اسما

---

(١) المسألة في : المقتضب ٢٤/١ .

(٢) في المقتضب : فرفعته .

(٣) انظر : المقتضب ٢٤/٢ و ٢٥ .

(٤) أي ( الذاهب ) وصلته .

موصولًا ، وصار في صلة ( الساكنها ) على أنه فاعل ( السكنى ) ، كأنك قلت : ( الساكِنها خالد ) ، والعائد إلى الألف واللام من ( الساكن ) ( الهاء ) إذا قلت : ( ساكنها ) ، كأنك قلت : ( التي سكنها زيدٌ ) ، فقد تَمَّ ( الساكن ) اسْمًا موصولًا وصلة في موضع الوصف لـ ( البناء )[1] ، كأنك قلت : ( ظننت بناءَ الدارِ الحسنةِ معجبًا زيدًا ) ، فـ ( بناء الدار ) مبتدأ قبل دخول ( ظننت ) ، و ( معجب زيدًا ) خبره ، فلما دخلت عليه ( ظننت ) صار ( بناء ) اسمها و ( معجبا ) خبرها ، وجرى مجرى قولك : ( ظننت زيدًا قائمًا ) .

وأمّا قوله : فإن ذكرت ( الباني ) جعلته اسما قبل المفعول الثاني ، فهو على ما قال ، من قِبَلِ أنَّ ( بناء الدار ) مصدر ، وفاعله إذا ذكر في صلته ، فلا يجوز ذكره إلا في أحد موضعين :

إما أن تذكره بعد قولك ( أخواه ) – وهو منتهى صلة ( الساكنها ) – فتكون قد ذكرت فاعل ( البناء ) بعد وصف ( الدار ) المضافة إليه ، ولا بأس بذلك ؛ لأن جميعه في صلة البناء .

وإما أن تذكره قبل ( الساكنها ) بعد ( الراء )[2] ، فتكون قد فرقت بالفاعل بين الصفة والموصوف ، فجرى مجرى : ( مَرّ بغلامِ هندٍ زيدٌ العاقِلةِ ) ، وهو يضعف في المجرور ، ويقوى في غيره ؛ لما يقتضيه المجرور من شدة اتصاله بما عمل فيه[3] ، أو بما عمل فيه العامل فيها قبله مثل عمله[4] ، ولكن لا بأس بذلك ،

---

(١) كذا في الأصل ( النسخة ت ) ، والصحيح أنه صفة للدار .
(٢) أي بعد الراء التي في ( الدار ) ، وعني بها أن تذكر بعد لفظ الدار دون فاصل .
(٣) عني بالعامل في المجرور هنا المضاف ( غلام ) ، وهي مسألة خلافية اختلف فيها النحويون .
انظر آراءهم في : شرح الرضي للكافية ٢٥/١ ، وفي الكتاب ٤١٩/١ ، ٤٢٠ : « والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه ، واعلم أن المضاف إليه يَنْجَرُّ بثلاثة أشياء .... وباسم لايكون ظرفا ... وأما الأسماء فنحو : مثل ، وغير وكل وبعض ، ومثل ذلك أيضا الأسماء المختصة نحو : حمار وجدار ومال ، وفعل نحو قولك : هذا أعمل الناس ، وما أشبه ذلك من الأسماء كلها » .
(٤) عني بقوله هذا : صفة المضافة إليه ، لأن الصفة يعمل فيها ما يعمل في الموصوف ، انظر : المقتضب ٣١٥/٤ .

لأنه ليس يفصل بين عامل الجر ومعموله الأول[1] ، وإنما هو بينه وبين وصف ما عمل فيه ، وذلك يسهل قليلًا ؛ لأنه لما تطرق على الوصف التأخر عن العامل إلى مرتبة ثانية ، ولم ينازع في الأول ، ساغ أن نفرّق بينه وبينه أيضًا بما يقتضي مرتبة أَوْلَى من العامل وهو الفاعل[2] .

ولايجوز ذكر ( الباني ) قبل المصدر ؛ لأنه لايتقدم معموله عليه ، إذ كان في تأويل ( أَنْ ) – على ما بيّنّا[3] ، كأنك قلت : ( ظننتُ أَنْ بنى الدارَ فلانٌ معجبًا بكرًا ) ، ولايجوز أن تذكره بعد ذكرك ( بكرًا ) ، ولا بعد ( معجبًا ) ؛ لأن جميع هذه ليس من صلة ( البناء ) الذي هو المصدر ، وإنّما هو خارج عن صلته ، و ( الباني ) في صلته ، فلا يفرق بين ما هو من صلته وبينه بما ليس من الصلة ؛ لما قدمناه من علل ذلك آنفا[4] .

فلو لفظت بالفاعل لقلت : ( ظننتُ بناءَ الدارِ الساكِنِها المعجبُه القائمُ عنده الذاهبُ إليه أخواه زيدٌ معجبًا بكرًا ) .

فيكون ( زيدٌ ) فاعل ( البناء ) ، كأنك قلت – إذا زدته وضوحا برفع الصلة وجعل المفرد مكانها – : ( ظننتُ بناءَ الدارِ الحسنَةِ زيدٌ معجبًا بكرًا ) أي ( ظننتُ أَنْ بنى الدارَ الحسنَةَ زيدٌ معجبًا بكرًا ) ، وإنما حذفت ( الباني ) من أصل المسألة ؛ لما قدمنا بيانه من جواز ذلك في المصدر دون الفعل واسم الفاعل[5] . فهذا بيان ما ذكره أبو العباس في المسألة .

---

(١) أي بين ( غلام ) المضاف و ( هند ) المضاف إليه ، وعدم جواز الفعل بين المتضايفين بغير الظرف وحرف الجر مذهب البصريين . انظر : الإنصاف : المسألة : الستون ( ٢/٤٢٧ ) ، وانظر حجة ابن خالويه ١٢٥ ، وانظر هذه المسألة في ص : ٤٤ – ٤٥ من كتاب الفارقي .

(٢) وهو ( زيد ) .

(٣) لأنه بتقدير ( أَنْ فَعَلَ ) ، و ( أَنْ يَفْعَل ) ، ومتى كان كذلك فإنه لايتقدم معموله عليه ؛ لأنه صلة وموصول . انظر ص : ٦٢ .

(٤) انظر ص : ٥٦ – ٥٧ .

(٥) انظر ص : ٦٨ – ٧٠ .

## ذكر التفريع عليها من جهة الإبدال :

إن قيل لك : أَبْدِلْ من كل موصول منها ورتّبه في مرتبته من المسألة .

فإنك إن أبدلت من الموصول الأخير ، قلت : ( ظننتُ بناءَ الدارِ الساكِنها المعجبُه القائمُ عنده الذاهبُ إليه أخواه زيدٌ معجبًا بكرًا ) فجئت بـ ( زيد ) بعد قولك : ( أخواه ) بدلًا من ( الذاهب ) ؛ لأن ( أخواه ) آخر صلة ( الذاهب ) ، والبدل من الشيء إنما يكون بعد تمامه[1] .

وإنْ أبدلت من الموصول الذي قبله وهو ( القائم ) ، قلت : ( ظننتُ بناءَ الدارِ الساكنها المعجبُة القائمُ عنده الذاهبُ إليه أخواه زيدٌ خالدٌ معجبًا بكرًا ) . فجئت بـ ( خالد ) بعد ( زيد ) ؛ لأن ( زيد ) هو بدل من ( الذاهب ) و ( الذاهب ) مع بدله في صلة ( القائم ) ، فينبغي أن يكون هو آخر صلته ، فإذا أبدلت منه أَوْقَعْتَ البدل بعد انتهاء صلته ؛ لأنك لاتبدل من الشيء قبل تمامه[2] .

وإن أبدلت من الموصول الذي قبله وهو ( المُعْجِبُهُ ) ، قلت : ( ظننتُ بناءَ الدارِ الساكِنها المعجبُه القائمُ عنده الذاهبُ إليه أخواه زيدٌ خالدٌ محمدٌ معجبًا بكرًا ) .

فجئت بقولك : ( محمد ) بعد قولك : ( خالد ) ؛ لأن ( خالد ) ؛ هو بدل من ( القائم ) ، والبدل والمبدل جميعا في صلة ( المعجبه ) . فقد صار البدل من ( القائم ) هو منتهى صلة ( المعجبه ) ، فلا يجوز أن تبدل منه إلا بعد تمامه[3] ، فلذلك أوقعت البدل منه – وهو ( محمد ) – بعد قولك : ( خالد ) .

وإن أبدلت من ( الساكنها ) قلت : ( ظننتُ بناءَ الدارِ الساكِنها المعجبُه القائمُ عنده الذاهبُ إليه أخواه زيدٌ خالدٌ محمدٌ العالِيهِ معجبًا بكرًا ) . فجئت بـ ( العاليه ) بعد انتهاء ( الساكنها ) ؛ لأنك لاتبدل من الشيء إلا بعد تمامه ،

---

(١) انظر ص : ١٠٨ . وقد جوّز الفارقي مجيء البدل قبل التمام ، انظر ص : ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٢) انظر الحاشية السابقة .

(٣) انظر ص : ١٠٨ ، ١٢٥ .

وتمامه قولك : ( محمد ) هو البدل من ( المعجبه ) ؛ لأن ( المعجبه ) وبدله في صلة ( الساكن ) ، فكأنك قلت : ( ظننتُ بناءَ الدارِ المسكونَةِ العاليةِ ) بدلًا من ( الحسنَةِ ) ، والبدل من الصفة تَقِلُّ فائدته ؛ لما يقتضي من صفة بعد صلة ، ولكن يجوز ذلك كما يجوز في الأسماء ، بأن يكون الغرض أن تصفها بـ ( سكنى رجل ) ثم يبدو لك فَتُؤْثِرُ أن تجعل البيان عنها والوصف لها بالعلوّ ، فتستدرك بالصفة الثانية على سبيل البدل من الأولى ، وذلك سائغ حسن .

فهذا بيان البدلْ من كل موصول .

فإن قيل لك : ارْفَعْ كُلَّ موصول ، واجعل بدله مكانه ؛ لتتضح المسألة بتقصيرها . فإنك إذا رفعت الموصول الأخير ، قلت : ( ظننتُ بناءَ الدارِ الساكِنها المعجبُه القائمُ عند زيدٌ خالدٌ محمدٌ معجبًا بكرًا ) . رفعت ( الذاهب ) ، وأوقعت ( زيد ) الذي هو بدل منه في مكانه ، فصار هو فاعل ( القيام ) .

وإن رفعت الذي قبله من الكلام وهو ( القائم ) ، قلت : ( ظننتُ بناءَ الدارِ الساكِنها المعجبُهُ خالدٌ محمدٌ معجبًا بكرًا ) .

رفعت ( القائم ) وجميع صلته ، وجئت بـ ( خالد ) الذي هو بدل منه ، فأوقعته موقعه ، فصار هو فاعل ( الإعجاب ) .

وإن رفعت ( المعجبه ) وجعلت بدله مكانه ، قلت : ( ظننتُ بناءَ الدارِ الساكِنها محمدٌ العاليةِ معجبًا بكرًا ) . فرفعت ( المعجبه ) بجميع صلته وجئت بـ ( محمد ) الذي هو بدل منه ، فأوقعته موقعه على أنه فاعل ( السكنى ) .

وإن رفعت ( الساكنها ) من الكلام – وهو الموصول الأول – قلت : ( ظننتُ بناءَ الدارِ العاليةِ معجبًا بكرًا ) .

فهذا تقصير المسألة ، وجَعْلُ كل بدل منها مكان المبدل منه ، وفيه إيضاح لك عن آخر كل موصول عملًا ، كما أوضحناه لك قولًا ، وما اكْتَنَفَهُ الإيضاح حسًّا وعقلًا وخبرًا وتصبّرًا كان أَبْيَنَ وأَفْصَحَ وأَجْلَى وأَوْضَحَ .

## ذكر تقديم بعض الصلة على بعض ممتنعةً وجائزةً :

إن قيل لك : هل يجوز تقديم بعض الأبدال أو شيء منها على بعض ؟ فإنّ ذلك لايجوز في جميعها ؛ لأن البدل من كل موصول إنما هو بعد انتهاء صلته[1] ، والبدل مما بعده في صلته[2] ، فلا تفصل بين ما هو في صلته وبينه بما ليس من الصلة[3] . وقد تَقَصَّيْنا هذا في المسألة التي قبل هذه .

فإن قيل : فهل يجوز تقديم خبر ( ظننت ) من قولك : ( معجبًا بكرًا ) على قولك : ( العالية ) التي هي بدل من ( الساكن ) ؟

فإن ذلك يقبح جِدًّا مع غير المصدر ؛ لأنه فصل بخبر الأول[4] بين صفة مضاف إليه[5] ، وبين[6] ما هو بدل منه[7] ، ولا وجه له عندي إلّا ما قاله سيبويه في كتابه : ( وكل حق له عَلِمْناهُ أو جهلناهُ )[8] . فتجعل ( لها )[9] الخبر لـ ( كل ) ، و ( عَلِمْناه ) يكون على الوصف لـ ( حق ) وعلى الحال ، وهو[10] نظير هذه المسألة ، بل أقوى قليلًا ؛ لأنه فصل بين بدل ومبدل منه مجرور بمفعول[11] ، وهو أسهل من الفصل بالخبر ؛ لأن مجيء الخبر بعد المبتدأ يُؤْذِنُ بتمام يقطع عن وصف الأول ، وليس كذلك المفعول . هذا كُلُّهُ جائز عندي مع غير المصدر .

---

(١) انظر ص : ١٢٥ .
(٢) انظر ص : ٥٨ .
(٣) انظر ص : ٥٧ .
(٤) أي بخبر ظننت ، وهو معجبًا بكرًا .
(٥) وهي : الساكنها .
(٦) صححت الكلمة بما يتفق والمعنى ، فقد وردت في الأصل : هي .
(٧) كذا في الأصل ، وأرجح أن الصواب : منها ، لأن ( الساكنها ) صفة للمضاف إليه ، ( الدار ) و ( العالية ) بدل من وصف المضاف إليه .
(٨) مرت هذه المسألة في ص : ٩٢ .
(٩) كذا ، والفارقي يضطرب في هذه المسألة عينها ، كما مرّ في ص : ٩٢ ح ٩ .
(١٠) أي الفصل في مسألة الفارقي .
(١١) وهو ( معجبًا بكرًا ) .

فأما مع المصدر فَمُحَالٌ ذلك فيه ؛ لأنه مما يكون معموله صلة له ، فلا تفرق بين معموله وبينه – ولابين شيء مما اتصل به – وبينه بما ليس من صلته[1] ، فلا يجوز على أن تفرق بين وصف[2] ( الساكنها ) وبينه[3] بخبر ( ظننت ) ؛ لأنه ليس بينه وبين صلة المصدر مناسبة . وكذلك لايفصل بين ( بناء ) وبين ( الساكنها ) بشيء من ذلك ؛ لما قدمنا ذِكْرَهُ .

فإن قيل : فهل يجوز تقديم ( معجبًا ) مفردًا على قولك : ( بناء ) ؟ فإن ذلك جائز ؛ لأنه المفعول الثاني لـ ( ظننت ) ، وتقديمه جائز ، وكذلك يجوز تقديمه على ( ظننت ) ؛ لأنه فعل متصرف ، وجميع ذلك يجوز أن يتقدم مع معموله ومفردًا عن معموله ، وكذلك يجوز تقديم ( البناء ) على ( ظننت ) ، ولكن لا تقدمه إلا مع جميع ما اتَّصَلَ به[4] .

## ذكر تقدير الأصل في المسألة :

( بناءَ دارٍ سكنها رجلٌ أعجبَه رجلٌ قامَ عنده رجلٌ ذهبَ إليه أخواه معجبٌ بكرًا ) ، ثم أدخلت عليه ( ظننت ) ، ثم أردت تعريف ( الدار ) ، فأدخلت فيها الألف واللام ، ووجب لذلك أن تصفها بالمعرفة أيضًا[5] ، فنقلت الفعل إلى الاسم[6] ، وأدخلت عليه الألف واللام ؛ ليصحّ وصف المعرفة[7] به ، ففاعل ( السكنى ) ( المعجب ) ، وفاعل ( الإعجاب ) ( القائم ) ، وفاعل ( القيام ) ( الذاهب ) ، وفاعل ( الذهاب ) ( أخواه ) .

---

(١) انظر ص : ٦٢ .

(٢) كذا ، والأرجح أنه البدل من ( الساكنها ) وهو ( العالية ) .

(٣) أي الساكنها .

(٤) في المقتضب ٣/٩٥ : « وإنما يصلح التقديم والتأخير ، إذا كان الكلام مُوضِحًا عن المعنى ، نحو : ضربَ زيدًا عمروٌ ، لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول ، فإن كان المفعول الثاني مما يصح موضعه إن قدمته فتقديمه حسن ، نحو قولك : ظننتُ في الدارِ زيدًا ، وعلمتُ خلفك زيدًا » .

(٥) انظر : ٥٥ – ٥٧ .

(٦) أي نقلت الفعل ( سكنها ) إلى الاسم فصار ( ساكن ) .

(٧) وهي ( الدار ) .

## ذكر تقديم الموصولات بعضها على بعض في المسألة :

إن قيل لك : كيف تقدم كل موصول منها على ما قبله في أصل المسألة ؟

فإنك إذا بدأت بالموصول الأخير وهو ( الذاهب ) ، فَقَدَّمْتَهُ على ما قبله وهو ( القائم ) [ ٢٤/ت ] قلت : ( ظننتُ بناءَ الدارِ الساكِنها المعجبُه الذاهبُ إليه أخواه القائمُ عنده معجبًا بكرًا ) . فجعلت ( القائم ) فاعل ( الذهاب ) كما كان ( الذاهب ) فاعل ( القيام )[١] ، وأمر الصلة فيهما على ما كان عليه ، وقد تقدم بيانه ، وتفسيره بما يغني عن تكريره[٢] .

فإن قدمته على ( المعجب ) قبله ، قلت : ( ظننتُ بناءَ الدارِ الساكِنها الذاهبُ إليه أخواه المعجبُه القائمُ عنده معجبًا بكرًا )[٣] . هذا لفظ المسألة والبيان عنها قد تقدم ، وفاعل ( القيام ) في ذلك مستتر فيه .

فإن قدمته[٤] على ( الساكِن ) لم يَجُزْ ؛ لأنه لاتعلق حينئذ لـ ( الدار ) به يوجب وصفها به ؛ ألا ترى أنك لو قلت : ( ظننتُ بناءَ الدارِ القائمِ عمروٌ ) لم يكن كلامًا ؛ لأنه ليس في الصفة ما يعقدها بالموصوف[٥] . ولو قلت : ( ظننتُ بناءَ الدارِ الذاهبِ الساكنُها ) فجعلت ( الساكن ) فاعل ( الذهاب ) جرى مجرى قولك : ( مررتُ بالمرأةِ القائمِ أبوها ) على معنى : ( التي قامَ أبوها ) .

وكذلك يصح أيضًا بأن تقول : ( ظننتُ بناءَ الدارِ الذاهبِ إليه أخوه منها

---

(١) كذا ، وقد نَصَّ سابقا على أن ( أخواه ) فاعل ( الذاهب ) ، ولذلك يمكن أن تكون المسألة بحذف ( أخواه ) ، أو نقلها إلى المفرد ، فيصبح ( القائمُ ) بدلًا منه .

انظر ص : ٢٥٣ .

(٢) انظر ص : ٢٥٣ .

(٣) وقع هنا في الإشكال نفسه الذي مرّ سابقًا ، فقد جعل : المعجبُه فاعلًا للذاهب ، و ( أخواه ) فاعل له أيضا ، فصار لاسم الفاعل فاعلان .

(٤) أي ( الذاهب ) .

(٥) انظر ص : ١٣٤ .

الساكِنِها المعجبُه القائمُ عنده ) . فجعلت ( القائمُ عنده ) صلة وموصولًا في موضع اسم مرفوع بأنه فاعل ( الإعجاب ) ، و ( الهاء ) من ( المعجبه ) للألف واللام فيه ، والجميع في موضع اسم مفرد مرفوع بأنه فاعل ( السكنى ) ، وجعلت ( الساكنها ) أيضا صفة لـ ( الدار ) ، لا يكون على هذا الحَدِّ إلا كذلك .

فإن رفعت[1] ( الساكنها )[2] ، جعلته حينئذ صفة لقولك : ( أخوه ) ، أو بدلًا ، فيكون حينئذ في صلة ( الذاهب ) ، ويكون ( الذاهبَ إليه أخوه منها ) إلى آخر صلته وهو قولك : ( عنده ) صفة لـ ( الدار ) ، والضمير المذكور مع حرف الجر[3] هو العائد إلى الألف واللام من ( الذاهب ) ، فيصير حينئذ سببًا يتعلق بـ ( الدار ) ، كما صار ( أبوها ) في المسألة التي قبل هذه[4] سَبَبًا لـ ( هند )[5] يعلّق الوصف بها ، و ( الهاء ) في قولك ( إليه )[6] تعود إلى مذكور .

ويجوز مع رفع ( الساكنها ) – على ما بَيَّنَّا – أن يحذف الضمير المزيد في أصل المسألة[7] ، ويقتصر في العائد على أنه يأتي في البدل من ( الأخ ) أو الوصف[8] وهو ضعيف في البدل قَوِيٌّ في الوصف ، وأبو الحسن[9] يمنع من مثل هذا مع البدل ، ويجيزه [ ][10] في الوصف ، وقد مضى بيان ذلك في كلامنا[11] . فهذا بيان تقديم ( الذاهب ) على كل موصول في المسألة .

فإن قيل لك : قَدِّم ( القائم ) ، فهو بهذه المثابة ، ترفعه مع عائده إلى ما قبله ،

---

(١) أي جعلته مرفوعا .
(٢) في قولك : ظننتُ بناءَ الدارِ الذاهبِ إليه أخوه منها الساكنُها المعجبُه القائمُ عنده .
(٣) وهو : ( منها ) .
(٤) وهي : مررت بالمرأة والقائم أبوها .
(٥) كذا ، وعنى بها المرأة .
(٦) في المسألة المذكورة في ح : ١ .
(٧) أي الضمير في ( أخوه ) .
(٨) أي ( الساكنها ) .
(٩) هو أبو الحسن الأخفش ، انظر ترجمته في ص : ٤٧ .
(١٠) ما بين المعقوفتين كلمة غير واضحة في النسخة ، ولكنها لا تضر بالسياق .
(١١) انظر ص : ١٠٨ .

وكما فعلت بـ ( الذاهب ) فتقول متى قدمته بعائده فقط : ( ظننتُ بناءَ الدارِ الساكِنِها القائمُ عندَه المعجبُه الذاهبُ إليه أخواه معجبًا بكرًا ) . قَدَّمْتَ ( القائم ) بصلته على ( المعجب ) ، وجعلته فاعل ( السكنى ) كما كان ( المعجب ) .

وتفسير الصلات والعوائد على ما مضى .

وإن قدّمته على ما قبله - وهو ( الساكن ) - لم يَجُزْ مع جرّ ( الساكنها ) أيضًا ، وذلك أنك كنت تجعل ( الساكن ) صفة لـ ( الدار ) ، وتجعل ( القائم عنده ) صفة لـ ( الدار ) ، فلا يكون في الكلام عائد إلى الألف واللام في ( القائم )[1] .

وكذلك إن جعلت ( الهاء ) في ( عنده ) للألف واللام ؛ لأنه يصير بمنزلة قولك : ( مرَّ غلامُ هندٍ القائمِ أبوه بزيدٍ )[2] ، فتجرّ ( القائم ) على أنه وصف لـ ( هند ) وذلك فاسد ؛ لما بيّنا ، ويصير أيضا لا فاعل للقيام متى علقته بالهاء في ( عنده )[3] .

وإن جعلت فيه ضمير فاعل ، فَسَدَتْ من الوجه الأول فقط[4] ، فإن حاولت تصحيح المسألة ففيها طريقان :

**أحدهما** : أن تزيد في الكلام ضميرًا يعود إلى الألف واللام منه ، فتقول : ( ظننت بناءَ الدارِ القائمِ عنده صاحبُها الساكِنُها المعجِبُه الذاهبُ إليه أخواه معجبًا بكرًا ) . فتكون ( الهاء ) من ( صاحبها ) تعود إلى الألف واللام منه ، فَيَصِحُّ حينئذ الوصف به لـ ( الدار ) ، ويجوز في هذا الوجه رفع ( الساكنها ) على أنه صفة لـ ( الصاحب ) أو بدل .

---

(١) انظر ص : ٥٨ .

(٢) الضمير في (أبوه) ليس سببا يتعلق بالموصوف ، ولذلك لاتصح هذه المسألة ، انظر ص : ٢٦٠ .

(٣) فيكون الضمير في ( عنده ) عائدًا إلى الألف واللام في ( القائم ) فلا نعود بحاجة إلى تقدير فاعل مستتر في القائم يعود إلى الألف واللام فيه .

(٤) أي من الوجه الذي ورد في الحاشية ٣ .

فهذا أحد وجهي التصحيح للمسألة .

**والوجه الثاني** : أن تجعل ( الساكنها ) رَفْعًا ، على أنه فاعل ( القيام ) ، فتصبح المسألة كأنك قلت : ( ظننتُ بناءَ الدارِ القائمِ عند عمروٍ الساكنُها معجبًا بكرًا ) . فيكون ( الساكن ) فاعل ( القيام ) وهو في صلته ، وهذا حسن ، و ( الهاء ) في ( عنده ) على الوجوه التي ذكرتها ترجع إلى مذكور .

فهذا بيان تقديم ( القائم ) مع عائده دون تمام صلته فى ترتيب المسألة ، إذ تمامها فى ترتيب المسألة قولك ( أخواه ) .

وإن قدمته بصلته - كما فعلت بـ ( الذاهب ) - قلت : ( ظننتُ بناء الدارِ الساكنِها القائمُ عنده الذاهبُ إليه أخواه المعجبُه ) . فتجعل في ( المعجبه ) ضمير فاعل ينوب مناب فاعله الظاهر ، لابُدَّ من ذلك .

وإن قدمته على ( الساكن ) قلت : ( ظننتُ بناءَ الدارِ القائمِ عند الذاهبُ إليه أخواه الساكِنها المعجبُه ) .

وجميع ما قلناه في تقديمه بعائده من غير صلة ، فَمِثْلُهُ هاهنا من تصحيح وإفساد[1] ، وقد أغنى إحكامه هناك عن تكراره هنا .

فإن قدمت ( المعجبه ) على ما قبله ، وهو ( الساكنها ) ، قلت فيه مثل ما قلت في ( القائم ) ، لابُدَّله من ضمير يعود إلى الألف واللام إن جررت ( الساكنها ) ، على أنه صفة ( للدار ) ، فتقول : ( ظننتُ بناءَ الدارِ المعجبِهِ حسنُها الساكِنها القائمُ عنده الذاهبُ إليه أخواه معجبًا بكرًا ) . وتكون ( الهاء ) في ( المعجبه ) تعود إلى مذكور ، كأنك قلت : ( المعجب زيدًا حسنُها ) ، فلا يجوز في هذا رفع ( الساكنها ) على البدل من ( حسنها ) ؛ لأنه ليس هُوَ هُوَ ،

---

(١) أي لابد من تصحيح عائده ، ولم يذكر هذا التصحيح ، لأنه يحتاج إلى تقدير جديد للمسألة فتقول : ( ظننتُ بناءَ الدار القائم عنده صاحبُها الذاهبُ إليه أخواه الساكِنها المعجبُه ) فيكون الضمير في ( عنده ) عائدًا إلى مذكور ، والهاء من ( صاحبها ) عائدة إلى الألف واللام من ( القائم ) ، و ( الذاهب ) صفة لصاحبها ، أو بدل منه .

ولابَعْضَهُ ولا من سببه ، ولا مشتمل عليه المعنى ، ولايكون أيضًا وصفًا ؛ لأنه ليس هو الحسن ؛ لأنه لاتعلق له به .

ولو قلت : ( حُسْنُ الدارِ التي سكنَها زيدٌ ) لم يكن كلامًا – على أن تجعل التي خبرًا لـ ( الحسن ) –؛ لأنه ليس هو هو ، ولا فيه ما يعلقه به ، فكذلك الصفة ، ولكن تَجُرُّ ( الساكنها ) على أنه صفة لـ ( الدار ) أيضا – على أن تجرّه[1] – ويكون خارجًا عن صلة ( المعجب ) .

فإن قيل : فهل يجوز أن تجرّه[2] على أنه بدل من ( الهاء ) في ( حسنها ) ؟ قيل : ذلك قبيح وتَعَسُّفٌ لايحسن مثله ، لأنه بمنزلة قولك : ( ظننتُ بناءَ الدارِ المعجبِ عمرًا حسنُ التي سكنها زيدٌ ) ، وهذا تعسف قبيح[3] ، وليس يمتنع من طريق القياس ، وليس هو بأَبْعَدَ من قول الشاعر[4] :

إذا الوَحْشُ ضمَّ الوحشَ في ظُلُلَاتِها  سواقطُ من حرٍّ وقد كان أظهرا[5]

---

(١) أي ( الساكنها ) .

(٢) أي ( الساكنها ) .

(٣) الشاهد في المثال أنه أَحَلَّ الاسم الموصول ( التي ) محل الضمير : ( ها ) وهو إحلال للمظهر محل المضمر .

وقد ورد في الكتاب ٦٢/١ : « وتقول : مازيد ذاهبًا ، ولامحسن زيد – بالرفع أجود ، وإن كنت تريد الأول ؛ لأنك لو قلت : مازيدٌ منطلقًا زيدٌ ، لم يكن حَدَّ الكلام ، وكان هاهنا ضعيفًا ، ولم يكن قولك : مازيد منطلقا هو ؛ لأنك قد استغنيت عن إظهاره ، وإنما ينبغي لك أن تضمر » .

وجاء في الهامش ما يلي : « قال السيرافي ما ملخصه : اعلم أن الاسم الظاهر متى احتيج إلى تكريرِه في جملة واحدة كان الاختيار ذكر ضميره ، نحو : زيدٌ ضربته ، وزيدٌ ضربت أباه ، وزيد مررت به ، ويجوز إعادة لفظه بعينه في موضع كنايته ، أما إذا أعدت لفظه في جملة أخرى ، فذلك جائز حسن » .

وانظر البيان ٦٣/١ .

(٤) هو النابغة الجعدي : والبيت في ديوانه ص : ٧٤ ، وكذلك هو من شواهد سيبويه في الكتاب ٦٣/١ ، والبيت في تكملة الإيضاح ص ١٣٨ ، والمخصص ٧٣/١٧ ، وحاشية البغدادي على شرح ابن هشام ٢٩٩/١ و ٣٠٤ ، واللسان والتاج ( سقط ) ، والأعلم ٣١/١ ، وحاشية يس ١٦٥/١ . وقد ذكر الفارقي موضع الشاهد في البيت فيما يلي البيت من كلامه .

(٥) من الطويل ، يصف الشاعر في البيت سيره في الهاجرة في الوقت الذي تستكن فيه الوحش من الحرّ ، و ( الظللات ) جمع ( ظلة ) ، وهو ما يستظل به ، فك الإدغام وحركه تحريك غير المضعف كما في ظلمات وغرفات ، أو تكون جمع ( ظُلَلٍ ) ، وهذه جمع ظليل كجديد وجُدُدٌ ، فهو جمع الجمع ، و ( سواقط الحر ) ، ما يسقط منه ، ( أظهر ) : صار في الظهيرة .

فإنه أوقع الظاهر مكان المضمر ، والمعنى : ( إذا الوحش ضَمَّهُ سواقط ) .

وكذلك قوله[١] :

لا أرى الموتَ يسبقُ المَوتَ شَيْءٌ نَغَّص الموتُ ذا الغِنَى والفقير [ا][٢]

يريد : يسبقه شيء ، وليس قبحه في المسألة إلا تعقيد الكلام بالصلات .

هذا حكم ( المعجب ) إذا قدمته وَحْدَه .

فإن قدمته مع صلته ، قلت : ( ظننتُ بناءَ الدارِ المعجبِه القائمُ عنده الذاهبُ إليه أخواه الساكنِها معجبًا بكرًا ) ، تجعل [ في ][٣] ( الساكن ) ضميرًا رافعًا[٤] إن جررته على أنه وصف ( الدار ) ، ولابُدَّ فيه[٥] من تصحيح عائده ، على ما تقدم في ( المعجب ) ، وهو مفرد عن صلته ، وقد أغنى تقدم القول عليه هناك عن تكراره بِذِكْرٍ هنا[٦] .

وإن رفعته[٧] لم تحتج إلى ذلك فيه ؛ لأنك تكون قد أضمرت فيه ضمير فاعل ومنزلته من ( المعجب ) منزلته التي سلف القول عليه فيها[٨] .

---

(١) من الخفيف ، يعزي إلى عدي بن زيد ، وقد يعزي إلى ولده سوادة ، أو لأمية بن أبي الصلت ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٦٢/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٢/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٤٣/١ و ٢٨٨ ، والبيان ٦٣/١ و ١١٢ و ١٤٤ و ٤٤/٢ ، وشرح الرضي للكافية ٤٧/٢ ، ومغني اللبيب ٥٥٤/٢ ، وخزانة الأدب ٣٧٩/١ ، وحاشية البغدادي على شرح ابن هشام ٣٠٤/١ ، والأعلم ٣٠/١ ، وحاشية يس ١٥٦/١ .

والشاهد فيه إعادة الظاهر موضع المضمر .

(٢) سقطت الألف في النسخة (ب ت ) : فأثبتها على حسب رواية البيت في المصادر السابقة .

(٣) زيادة مني يقتضيها السياق .

(٤) كذا ، والأرجح أن الكلمة هي ( مرفوعًا ) ، لأن الضمير هنا ليس من العوامل .

(٥) أي لابد في ( المعجبه ) .

(٦) فتقدر المسألة تقديرًا جديدًا هو : ( ظننتُ بناءَ الدارِ المعجبِه حسنُها القائمِ عنده الذاهبُ إليه أخوه الساكنِها معجبًا بكرًا ) ، ولايجوز هنا رفع القائم كما لم يجز رفع الساكن عندما قدمنا المعجب وحده دون صلته ؛ لأنه لايكون وصفا للحسن ولابدلًا منه لأنه ليس هو هو ، ولامشتملًا عليه المعنى ، ولا من سببه ، ولكن يكون مجرورًا على أنه صفة للدار . وانظر ص : ٢٦٣ .

(٧) أي جعلته مرفوعا .

(٨) أي يكون من صلته ، إذ هو صفة لـ(أخواه) أو بدل منه ، ويكون المعجب إلى آخر صلته ، وهو الساكنها صفة للدار . انظر ص : ٢٦٢ .

فهذا بيان ما في المسألة من التقديم والتأخير في موصولاتها على أصل المسألة قبل الإبدال.

فإن قيل لك : أَبْدِلْ من كل موصول وقَدِّمْهُ مع بدله ، قلت : اللفظ به كاللفظ بما تقدم إلا بمقدار أنك إذَا قدمت الموصول مع صلته ، قدمت البدل معه أيضا ، يليه بلا فصل ، فإن كان بعده موصول ، فاجعل البدل منه قبل البدل من ذلك الموصول ، وهذا أصل يعمل عليه ، يغني عن التطويل بذكر الأمثلة ، مع ما تقدم من البيان عن نظيره في المسألة الطويلة ، فاقْصِدْ إلى امتثال مارسمناه لك[1] ، فإنه يسهل عليك بما أصّلنا ، إن شاء الله .

## [ الإخبار عن المسألة ][2]

فإن قيل لك : فكيف تخبر عن الأسماء التي في هذه المسألة بالألف واللام ، وبـ ( الذي )[3] .

فإنك إذا ابتدأت بآخر اسم فيها وهو ( بكر ) ، قلت : ( الظانَّ أنا بناءَ الدارِ الساكِنِها المعجبُه القائمُ عنده الذاهبُ إليه أخواه معجبُه بكرٌ ) . رفعت ( بكرًا ) من الصلة وجعلت موضعه ضمير منصوب يعود إلى الألف واللام في ( الظانّ ) وصار الكلام بأسره في صلة ( الظان ) إلى قولك ( معجبه ) ، وصار ( الظانّ ) اسما مرفوعًا بالابتداء[4] ، ثم جئت بـ ( بكر ) الذي قيل لك : أخبر عنه ، فأوقعته في موقع الخبر عنه .

---

(١) انظر ص : ١٩٦ وما بعدها .

(٢) انظر ص : ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٣) في المقتضب ٣/٩٥ : « إذا قلت : ظننتُ زيدًا أخاك ، فقال : أخبر عن نفسك قلت : الظانُّ زيدًا أخاك نفسُك .
فإن قال : أخبر عن زيد ، قلت : الظانُّه أنا أخاك زيدٌ .
فإن قال : أخبر عن الأخ قلت : الظانُّ أنا زيدًا إياه أخوك ، تضع الضمير في موضع الذي تخبر عنه .
فإن قيل لك : أخبر بالذي عن نفسك قلت : الذي ظن زيدًا أخاك أنا فإن أخبرت عن زيد قلت : الذي ظننته أخاك زيدٌ .
فإن قيل : أخبر عن الأخ قلت : الذي ظننت زيدًا إياه أخوك ، ويقبح أن تقول : الذي ظننته زيدًا أخوك ؛ لما يدخل من اللبس » .

(٤) انظر ص : ١٣٠ .

فإن قيل لك : أخبر عن ( معجبًا ) وحده من قولك : ( معجبًا بكرًا ) .

فإن ذلك لايجوز ؛ لأنك لو رفعته[1] وحده لوجب إيقاع ضميره موقعه وبعده ( بكرًا ) الذي هو مفعوله ، والضمير لايعمل فكان يَبْقَى ( بكرًا ) بلا عامل ؟ وقد تقدم علّة ذلك في المسألة الطويلة[2] .

ولكن إن أردت الإخبار عن ( معجبًا ) – على ما يصح وما يجوز – فارْفَعْهُ مع ( بكرًا ) جميعًا ، واجعل موضعه ضمير منصوب[3] ، فتقول : ( الظانُّ أنا بناءَ الدارِ الساكنِها المعجبُه القائمُ عندَه الذاهبُ إليه أخواه إياه معجبٌ بكرًا ) .

فرفعت ( معجبًا ) ومفعوله من الكلام ، وجئت بـ ( إيّاه ) فصار عائدًا إلى الألف واللام في ( الظان ) ، وصار ( الظان ) بكماله اسْمًا إلى قولك : ( إيّاه ) ، وصار مرفوعًا بالابتداء[4] ، ثم جئت بـ ( معجبًا ) مرفوعًا ، فأوقعته في موضع الخبر له ، و ( بكرا ) مفعوله ، فصحّت المسألة على ذلك .

فإن قيل لك : أَخْبِرْ عن ( الهاء ) فى (أخواه)، قلت : ذلك لايجوز؛ لأنها عائدة إلى الألف واللام في ( الظان ) ، فيبقى أحدهما بلا عائد ، وقد مضى البيان عن ذلك[5] .

وإن جعلت العائد هو ( الهاء ) في ( إليه ) جاز الإخبار عن هذه الهاء ؛ لأنها ليست راجعة إلى اسم يَخْتَلُّ متى لم تَرُدَّهُ إليه ، فكنت قائلًا : ( الظانُّ بناء الدارِ

---

(١) حذفته .

(٢) ص : ٢٣٠ ومابعدها .

(٣) انظر : المقتضب ٩٥/٣ ، والأصول ٢٩٦/٢ ، وفي شرح الرضي للكافية ٥٢/٢ : « وإن أخبرت عن ( أخاك ) [ في ظننت وظنني زيدًا أخاك ] قلت : ظننتُ وظنية زيدًا ، وظنني إيّاه أخوك ، والظانُّ أنا زيدًا إياه ، وظنّنيه أو ظنّني إياه أخوك ، وأجاز بعضهم : الظانُّه أنا زيدًا ، والأَوْلَى أنه لايجوز ذلك .... لأن ثاني المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس بأولهما .

وعند الأخفش : الظانُّ أنا زيدًا إياه ، والظانّي هو إياه أخوك ، أو الظانه هو أخوك .... وإبراز الضمير في الظانية هو والظاني هو إياه ، لكون الصفة للألف واللام التي هي ( الأخ ) ، والضمير لزيد ، وزيد وإن كان الأخ من حيث المعنى ، لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب » .

(٤) انظر ص : ١٣٠ .

(٥) انظر ص : ٢٢٦ .

الساكِنِها المعجبُه القائمِ عنده الذاهبُ إليه أخواه معجبًا بكرًا هو ) . رفعت ( الهاء ) من ( أخواه ) التي كانت تعود إلى مذكور ، وجئت بها تعود إلى الألف واللام من ( الظانّ ) ، وجئت بضمير ذلك المذكور في صورة المرفوع ، فأوقعته موقع الخبر له[1] .

فإن قيل لك : أخبر عن ( الأخوين ) وحدهما ، وَدَعْ ( الهاء ) .

قلت : ذلك لايجوز ؛ لأنه يوجب إضافة الضمير ، والضمير لايضاف ، وذلك أنك كنت ترفعهما وتجيء بضميرهما ، فتوقعه موقعهما فيكون مضافًا إليه إلى ما كانا مضافين إليه ، وذلك باطل ؛ لما يوجب من تنكير[2] الضمير قبل الإضافة ، والضمير لايكون إلا معرفة ، وقد مضى ذلك في المسألة المتقدمة[3] .

فإن قيل : أخبر عن الأخوين ، على ما يصحّ ويجوز .

قلت : ذلك فاسد أيضًا ؛ من قِبَلِ أنّه متصل بضمير يعود إلى الألف واللام من ( الذاهب ) ، ولايجوز لك أن ترفعه[4] ؛ لأنك تحتاج إلى ضميرين – على ما قدمنا في الإخبار عن ( الهاء ) من قولك : ( زيدٌ أبوه ذاهبٌ ، وزيدٌ منطلقٌ ) في الإخبار عن ضمير ( منطلق )[5] .

فإن لم تجعل [ ٢٥/ت ] هذه الهاء عائدًا ، جاز ذلك فترفع ( الأخوين ) مع ما اتَّصَلَا به ، وتجعل موضعهما ضمير مرفوع ، فتفصل ؛ لجريان اسم الفاعل على غير من هُوَ لَهُ[6] ، فتقول : ( الظانُّ أنا بناءَ الدارِ الساكنِها المعجبُه القائمُ عنده الذاهبُ إليه هما معجبًا بكرًا أخواه ) .

---

(١) انظر ص : ٢٢٤ وما بعدها .

(٢) في الحاشية اليمنى للمخطوطة الورقة ٢٤/ب : في الأصل تذكير ، وهو خطأ . ا هـ . أقول : يبدو أنه من تصحيحات الزمخشري .

(٣) انظر ص : ٢٢٤ .

(٤) تحذفه .

(٥) انظر ص : ٢٤٦ .

(٦) انظر ص : ١٩٩ ح : ٥ .

فإن أخبرت عن ( الهاء ) من ( إليه ) ، فإن القول فيها كالقول في ( الهاء ) من ( أخواه )[1] ، وإن جعلتها لمذكور لم يمتنع الإخبار عنها ، وإن جعلتها للألف واللام لم يجز ، فإذا كانت لغير الألف واللام ، قلت : ( الظانُّ أنا بناءَ الدارِ الساكنِها المعجبُه القائمُ عنده الذاهبُ إليه أخواه معجبًا بكرًا هو ) .

وقد مضى في المسألة الطويلة علة الاستحسان لجعل ضمير مكان ضمير مثله[2] .

فإن قيل لك : أَخْبِرْ عن ( إلى ) من قولك : ( إليه ) .

قلت : ذلك لايجوز ؛ لأن الحروف لايخبر عنها[3] ؛ لأنها لاتضمر[4] ولاترفع[5] ، ومالا يضمر لايخبر عنه[6] ، ونظيرها في ذلك الحال[7] والتمييز[8] ،

---

(١) انظر ص : ٢٦٧ .

(٢) انظر ص : ٢١٩ – ٢٢٠ . وانظر شرح الرضي للكافية ٤٦/٢ و ٤٧ .

(٣) في الأصول ٤٣/١ : « الحرف مالايجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم ، ألا ترى أنك لاتقول : إلى منطلق ، كما تقول : الرجلُ منطلق ، ولا عن ذاهب ، كما تقول : زيدٌ ذاهبٌ ، ولايجوز أن يكون خبرًا ، لاتقول : عمروٌ إلى ، ولا بكرٌ عن فقد بان أن الحرف من الكلم الثلاثة هو الذي لايجوز أن تخبر عنه ، ولايكون خبرًا » .

وانظر : مسائل خلافية ص ٤٧ – ٤٨ . وانظر : ص : ١٧٠ من كتاب الفارقي .

(٤) في الكتاب ١٦٣/٢ : « وليس كل جارّ يضمر ؛ لأن المجرور داخل في الجار فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد فمن ثَمَّ قَبُحَ ، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم ؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج » .

وانظر : المقتضب ٥٧/٣ .

(٥) في المقتضب ٣٤٨/٢ : « ومُحَالٌ أن يحذف حرف الخفض ، ولا يأتي منه بدل » .

وانظر : ابن يعيش ٩٤/٤ .

(٦) في المقتضب ٩٢/٣ : « ولايخبر عن الأفعال ولا عن الحروف التي تقع لِمَعَانٍ ؛ لأنها لايكون لها ضمير » .

وانظر : شرح الرضي للكافية ٤٦/٢ .

(٧) في المقتضب ٩١/٣ : « فإن قلت : ضربَ عبدُالله أخاك قائمًا ، فقيل : أخبر عن ( قائم ) فقد سألك محالًا ؛ لأن الحال لاتكون إلا نكرة ، والمضمر لايكون إلا معرفة ، وكُلُّ ما أخبرت عنه فإضماره لابُدَّ منه فالإخبار عن الحال لايكون » .

وانظر : شرح الرضي للكافية ٤٦/٢ .

(٨) في المقتضب ٩١/٣ : « ولايخبر عن التبيين ، لأنه لايكون إلا نكرة » .

وانظر : شرح الرضي للكافية ٤٦/٢ .

لَمَّا كانا لايكونان إلا نكرتين ، لم يَصِحَّ الإخبار عنهما ، فكذلك الحرف ، لَمَّا كان كجزء من الكلمة ، والجزء من الكلمة لايقوم بنفسه في البيان عن معناه ، ومالا يقوم مُظهره بنفسه كيف تضمره ؟.

فإن قيل لك : أخبر عن ( الذاهب ) وحده ، فإن ذلك لايجوز ؛ لأنك تفرد الموصول من صلته .

فإن قيل لك : أخبر عنه[1] مع صلته .

فإن ذلك لايمتنع ، فتقول : ( الظانُّ أنا بناءَ الدارِ الساكنِها المعجبُه القائمُ عندَه هو معجبًا بكرًا الذاهبُ إليه أخواه ) . جعلت ( هو ) مكان ( الذاهب ) ، وصار عائدًا إلى الألف واللام من ( الظان ) ، وصار في صلة ( الظان ) ، ومنتهى صلته[2] ( بكرًا ) ، وهو في موضع اسم مبتدأ ، وخبره ( الذاهب إليه أخواه ) .

فإن قيل لك : إذا كانت الألف واللام من ( الذاهب ) عندك اسْمًا ، والأسماء يخبر عنها[3] ، فأخبر عن هذه الألف واللام .

فإن ذلك لايجوز لأسباب ، كُلُّ واحد يقوم بنفسه في المنع من ذلك ، منها أنك لو رفعتها وجعلت موضعها ضميرها لصارت الصلةُ متصلةً بالضمير ، والضمير لايوصل كما [ لا ][4] يوصف ؛ لزوال الاشتراك عنه[5] .

فإن قلت : فلا أَذْكُرُ الصلةَ معه ، فإن ذلك بُطْلانٌ[6] للغرض الذي من أجله جيء بالألف واللام ، وهو وصف المعرفة بمعنى الجملة[7] . وأيضًا لو جئت بالضمير هنا لأدَّى إلى أن تصف بالضمير ؛ لإيقاعه موقع الوصف ، والضمير

---

(١) أي ( الذاهب ) .
(٢) أي ( الظانّ ) .
(٣) انظر : مسائل خلافية ص ٤٧ – ٤٨ .
(٤) ما بين المعقوفتين زيادة مني يقتضيها السياق .
(٥) انظر ص : ١٤٨ .
(٦) صححت الكلمة على حسب السياق ، فقد وردت في ( ت ) : بطلانًا – بالنصب .
(٧) انظر ص : ١٥٤ .

لايوصف به[1] ؛ لِمَا قدمنا ذِكْرَهُ ، وهذا أيضًا يُبْطِلُ الغرض الذي من أجله جيء بالألف واللام .

وأيضًا فإنه – وإن كان اسمًا – فليس كل اسم يضمر ، منها ما تمكّن بالإعراب ، ولم يخرج إلى شبه الحرف ، ولا أوجبت له علة أن يلزم التنكير ، ولا ضعفه بخروجه عن بابه ، ونحن نُبينُ ذلك بمثال من كل واحد لتعلمه ، إن شاء الله .

فمن ذلك : ( قَبْلُ ، وبَعْدُ )[2] و ( كَمْ )[3] ، و ( أين ؟ )[4] ، و ( الحال )[5] ،

---

(١) انظر ص : ١٤٨ .

(٢) في الكتاب ٢٨٦/٣ : « فأما ما كان غاية نحو : قَبْلُ وبَعْدُ وحَيْثُ ، فإنهم يحركونه بالضمة ، وقد قال بعضهم : حيث شبوه ( بأَين ) ، ويدلك على أن ( قبلُ وبعدُ ) غير متمكنين أنه لايكون فيهما مفردين ما يكون فيهما مضافين ، لاتقول : قبل ، وأنت تريد أن تبني عليها كلاما ، ولا تقول : هذا قبل ، كما تقول : هذا قبل العَتَمَة ، فلما كانت لاتمكّن ، وكانت تقع على كل حين شبهت بالأصوات ، وهل وبل ، لأنها ليست متكمنة » .

وانظر : أسرار العربية ص ٣١ ، وشرح الرضي للكافية ١٠١/٢ ، وابن يعيش ٨٥/٤ ، وأمالي ابن الشجري ٣٢٨/١ ، و ٢٦٠/٢ .

(٣) في الكتاب ١٥٦/٢ : « هذا باب كم ، اعلم أن ( كم ) موضعين : فأحدهما الاستفهام وهو الحرف المستفهم به ، بمنزلة كيف ، وأين ، والموضع الآخر : الخبر ومعناها معنى رُبَّ .

وهي تكون في الموضعين اسمًا فاعلًا ومفعولا وظرفًا ، ويُبْني عليها ، إلا أنها لاتصرّف تصرّف يوم وليلة ، كما أن حيث وأين لايتصرفان تصرّف تحتك وخلفك ، وهما موضعان بمنزلتهما ، غير أنهما حروف لم تتمكن في الكلام ، إنما لها مواضع تلزمها في الكلام » .

وانظر : المقتضب ٥٥/٣ وما بعدها ، وابن يعيش ١٢٥/٤ ، والمغني ٢٠٠/١ .

(٤) في الكتاب ٢٨٥/٣ : « هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة ، وذلك لأنها لاتضاف ، ولاتصرّف تصرّف غيرها ، ولاتكون نكرة ، وذاك : أين ، ومتى ، وكيف ... فهذه الحروف وأشباهها لَمَّا كانت مبهمة غير متمكنة شبهت بالأصوات وبما ليس باسم ولا ظرف » .

وانظر : ابن يعيش ١٠٤/٤ .

(٥) في الكتاب ٥٠/٢ : « لايجوز أن تجعل المعرفة حالًا يقع فيه شيء » .

وانظر : ص ١١٤ ، والمقتضب ١٥٠/٤ ، وابن يعيش ٦٢/٢ .

و ( التمييز )[1] ، و ( بُعَيْدَاتِ بَيْنٍ )[2] ، و ( ذا صباح )[3] و ( ذاتَ مَرَّةٍ )[4] إلا على مذهب من قال[5] :

عَزَمْتُ على إقامة ذي صباح    لِشَيْءٍ مَّا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ[6]

وكذلك ( عند )[7] ، إلا على مذهب أبي الحسن الأخفش[8] ، فإني رأيته في ( مسائله الكبير )[9] يخبر عنه ، وليس ذلك بشيء ، ولا هو موضع الاحتجاج على المخالفين .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢٠٣/١ عن اسم التفضيل : « ولايعمل إلا في نكرة » . وفي المقتضب ٣٢/٣ : « ولم يجزأن يكون الواحد الدّال على النوع معرفة ؛ لأنه إذا كان معروفًا كان مخصوصًا ، وإذا كان منكورًا كان شائعًا في نوعه » . وانظر : ابن يعيش ٧٠/٢ .

(٢) في اللسان : ( بعد ) : « أبو عبيد يقال : لقيته بُعَيْدَاتِ بَيْن : إذا لقيته بعد حين ، وقيل : بُعَيْداتِ بين : أي بعد فراق ، وذلك إذا كان الرجل يُمسك عن إتيان صاحبه الزمانَ ، ثم يأتيه ، ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضا ، ثم يأتيه ، قال : وهو من ظروف الزمان التي لاتتمكن ، ولاتستعمل إلا ظرفا ... ويقال : إنك لتضحكُ بُعَيدَات بَيْن ، أي بين المرة ثم المرة في الحين » . وقد ذكره سيبويه في الكتاب ٢٢٥/١ مع الظروف غير المتمكنة ، كما ذكره المبرد في المقتضب ٢٧٨/٢ ، ١٠٣/٣ ، ٣٣٣/٤ ، ٣٥٣ مع الظروف غير المتصرفة وانظر : الأصول ٣٠٤/٢ وأمالي ابن الشجري ٢٥١/٢ .

(٣) هو ظرف غير متمكن ، انظر : الكتاب ٢٢٦/١ ، والمقتضب ٣٣٤/٤ .

(٤) ذكره سيبويه في الكتاب : ٢٢٥/١ مع الظروف التي لايحسن فيها إلا النصب ، وانظر : المقتضب ١٠٣/٣ ، والأصول ٣٠٤/٢ .

(٥) البيت من الوافر ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٢٢٧/١ ، وقد نسبه سيبويه إلى رجل من خثعم ، وأتى به شاهدًا على أن ( ذا صباح ) قد جاء في لغة لخثعم خارجًا عن الظرفية ، فجرّه الشاعر بالإضافة ، والبيت في المقتضب ٣٤٥/٤ ، وحمله المبرّد على الضرورة ، وهو في الخصائص ٣٢/٣ ، وأمالي ابن الشجري ١٨٦/١ ، والبيان ٣٥٢/٢ ، و ٢١٨/٣ ، ونسبه الزمخشري في المفصل ٩٣ إلى أنس بن مدركة الخثعمي ، ونسبة الغندجاني في فرحة الأديب ٩١ إلى أنس بن مدرك الخثعمي ، وهو في المقرّب ١٥٠/١ ، وابن يعيش ١٢/٣ ، والخزانة : ٨٧/٣ ، والهمع ١٩٧/١ ، والدرر ١٦٨/١ ، والأعلم ١١٦/١ .

والشاهد فيه : جر ( ذي صباح ) بالإضافة إتساعا ومجازًا ، والوجه فيه أن يستعمل ظرفا لقلّة تمكنه .

(٦) المعنى : عزمت على الإقامة في الصباح وتأخير الغارة على العدو إلى أن يرتفع النهار ، وثوقا مني بقوتي عليهم وظفري بهم ، ثم بَيَّنَ أنه مستحق السيادة على قومه بما عنده من صحة الرأي وشدة العزم ، فلأمرٍ ما يسود من يسود ، و ( ما ) زائدة للتأكيد . انظر : ابن يعيش ١٢/٣ .

(٧) قال عنه سيبويه في الكتاب ٦٨/١ : إنه لايستعمل إلا ظرفا ، وعدّه المبرد في المقتضب ٣٣٤/٤ من ظروف المكان غير المتمكنة . وانظر الأصول ٢٣٩/١ و ٣٠٥/٢ .

(٨) ترجمته في ص : ٤٧ .

(٩) من كتب الأخفش المفقودة .

وإذا ثبت أن من الأسماء مالا يضمر لِعِلَّةٍ ولايرفع لِعِلَّةٍ ، ولتلك العلة لايخبر عنه ، كانت الألف واللام بهذه المنزلة لاتضمر ؛ لشبهها - وهي اسم - حَالَهَا وهي حرف ، في استبهامها حتى تبينها الصلة ، فلا تضمر ، كما لايضمر الاسم المبهم ، ولايخرجها ذلك من أن تكون اسما ، وإن لم تضمر ، كما لم يخرج ما قدمناه من الأسماء - وإن لم تضمر ، و [ لم ][1] يخبر عنها - من أن تكون اسما .

وهذه عِلَلٌ استخرجناها في الجواب عن هذا المعنى ، لم أسمع بها لأحد ، وإنما قِسْنَاهَا على ما فهمناه في غيرها ، عن شيخنا أبي الحسن علي بن عيسى[2] - أيّده الله .

فإن قيل لك : أخبر عن ( الهاء ) في ( عنده ) .

فإن ذلك لايجوز ، لأنها تعود إلى الألف واللام من ( القائم ) ، ولايعود الضمير إلى شيئين[3] .

فإن قيل لك : أَخْبِرْ عن ( عند ) ، فإن ذلك أيضًا لايجوز ؛ لأنه استبهم استبهام الحروف ، فأشبهها فلم يرفع[4] ولم يضمر في الإخبار[5] ، واستبهامه أنه لايخص بُقْعَةً بعينها : إذا قلت : ( جئت من عندك ) فليس فيه دليل على أنك جئت من جهةِ أمامه دون جهة ورائه ، ولا من جهة يمينه دون جهة شماله ، فهو يصلح للجهات كلها ، ولذلك لم يقل : ( مضيت إلى عندك ) ؛ لأنه ليس يقع على جهة دون جهة ، فلا فائدة فيه ، فأشبه الحرف الذي لايدل على معنى إلا مع غيره ،

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة مني لتمام المعنى .

(٢) ترجمته في ص : ٤٨ .

(٣) انظر ص : ٢٢٦ .

(٤) يحذف .

(٥) انظر : الأصول ٢٣٩/١ وفي ٢٤٥/١ : « فإذا قلت : عندكَ قامَ زيدٌ ، فقيل لك . اِكْنِ عن ( عندك ) ، لم يجز ؛ لأنك لاتقول : قمت في عندك ، فلذلك لم توقعه على ضمير ، وإنما دخلت على ( عند ) من سائر حروف الجر كما دخلت على ( لَدُنْ ) » .

وخالف نظيره من ( خلفَك وأمامَك )[١] ؛ لهذه العلة ، فلم يضمر[٢] و لم[٣] يرفع[٤] ، ومالا يضمر ولايرفع لايصح الإخبار عنه ، وقد أجاز ذلك فيه أبو الحسن الأخفش[٥] ، وهو خطأ ؛ لما قدمنا من نقص تمكّنه ، حتى امتنع من الإضمار والرفع ، ونظيره ( سَحَرُ ) إذا منعته الصرف[٦] ، و ( أمْسِ ) إذا بنيته[٧] .

فإن جعلت الهاء من ( أخواه ) لـ ( الذاهب ) والهاء من ( إليه ) لـ ( القائم ) ، جاز أن تخبر عن الهاء في ( عنده ) ؛ لأنه تكون الآن ليست العائد إليه ، وإنما

---

(١) في الكتاب ٤٠٣/١ ، ٤٠٤ : « هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت ، وذاك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء ، وتكون فيها ، فانتصب لأنه موقوع فيها وَمكُونٌ فيها » . ومثل سيبويه لذلك بـ ( خلفك ، وقدامك وأمامك ، وهو تحتك وقُبَالَتك ) وما أشبه ذلك .

وفي ص ٤٠٧ : « واعلم أن هذه الأشياء كلها قد تكون أسماء غير ظروف بمنزلة زيد وعمرو ، سمعنا من العرب من يقول : دارُك ذاتُ اليمين ، وقال الشاعر وهو لبيد :

فَغَدتْ كلا الفرجين تحسبُ أنه ... مَوْلَى المخافـةِ خَلْفُهـا وأمامُهـا

وفي المقتضب ١٠٢/٣ : « اعلم أن كل ظرف متمكن ، فالإخبار عنه جائز ، وذلك قولك إذا قال قائل : زيد خلفَك : أخبر عن ( خَلْف ) قلت : الذي زيد فيه خلفُك ، فترفعه ، لأنه اسم ، وقد خرج من أن يكون ظرفا » . وفي الأصول ٢٣٩/١ : « والفرق بين قولك : عندك وخلفك ، أن خلفك تعرف بها الجهة ، وعندك لِما حضرك من جميع أقطارك » .

(٢) أي الظرف ( عند ) .

(٣) مكررة في الأصل .

(٤) في المقتضب ١٠٣/٣ : « وكل ما نصبته نصب الظروف لم تخبر عنه ، لأن ناصبه قائم ، وإنما تخبر عنه إذا حولته إلى الأسماء » .

(٥) ترجمته في ص : ٤٧ وانظر ص : ٢٧٢ .

(٦) في الكتاب ٢٢٥/١ : « ومما لايحسن فيه إلا النصب قولهم : سِيرَ عليه سَحَرَ ، لايكون فيه إلا أن يكون ظرفًا » . وانظر ٢٨٣/٣ ، والمقتضب ١٠٣/٣ و ٣٥٦/٤ ، والأصول ٢٣٠/١ ، والمسائل العسكريات ٤٩ ، والإيضاح ١٧٨/١ ، وشرح الرضي للكافية ١٢٥/٢ .

(٧) انظر : الكتاب ٢٨٣/٣ ، وفي المقتضب ١٧٣/٣ : « وإنما بُنِيَ ؛ لأنه اسم لايخص يومًا بعينه ، وقد ضارع الحروف» .

وانظر : أمالي ابن الشجري ٢٦٠/٢ ، وأسرار العربية ص ٣٢ ، وشرح الرضي للكافية ١٢٥/٢ ، وابن يعيش ١٠٦/٤ .

ترجع إلى مذكور لايخلّ به تركها ، فكنت قائلا على ذلك : ( الظانُّ أنا بناءَ الدارِ الساكِنِها المعجبُه القائمُ عنده الذاهبُ إليه أخواه معجبًا بكرًا هو ) . فتجعل ( هو ) الخبر لـ ( الظانّ ) ، والتفسير في باقيه على ما مضى ، ولابّد لك بعد ( الظان ) من ذكر ( أنا ) ؛ لأن اسم الفاعل جرى على غير من هُوَ لَهُ ، فلم يتضمن الضمير ، فلا بُدَّ لذلك من إظهاره في هذه المسائل كلها[١] .

فإن قيل لك : أخبر عن ( القائم ) . قلت : ( الظانُّ أنا بناءَ الدارِ الساكِنِها المعجبُه هو معجبًا بكرًا القائمُ عنده الذاهبُ إليه أخواه ) .

رفعت ( القائم ) بصلته ، وأوقعته موقع الخبر عن ( الظانّ ) ، وجعلت موضعه ضميرًا يعود إلى الألف واللام من ( الظان ) ، وآخر صلة ( الظان ) قولك : ( بكرًا ) ، و ( القائم ) بصلته في موضع الخبر لـ ( الظان ) .

فإن قيل لك : أخبر عن ( الهاء ) من ( المعجبه ) ، لم يجز ذلك ؛ لأنها هي العائد إلى الألف واللام من ( المعجب ) ، ولكن لو جعلت للألف واللام عائدًا من الصلة بِأَسْرِها ، وتركت هذا يعود إلى مذكور جاز . وقد تقدم نظيره[٢] .

فإن قيل لك : أَخْبِرْ عن ( المعجب ) قلت : الظانُّ بناءَ الدارِ الساكِنِها هو معجبًا بكرًا المعجِبُة القائمُ عنده الذاهبُ إليه أخواه ) ، والتفسير فيها كالتفسير فيما قبلها .

فإن قيل لك : أخبر عن ( الهاء ) في ( الساكِنِها ) ، قلت : لايجوز ذلك ؛ لأنها عائدة إلى الألف واللام .

فإن قيل لك : أخبر عن ( الساكنها ) وحده ، قلت : ذلك لايجوز ؛ لأن ( الساكنها ) صفة ( للدار ) ، ولو أخبرت عنه لوجب أن تجعل ضميره موضعه ، والضمير لايوصف به[٣] ، فكذلك لايخبر عنها[٤] وحدها .

---

(١) انظر ص : ٢١٩ .

(٢) انظر ص : ٢٢٤ .

(٣) انظر ص : ١٤٨ .

(٤) أي عن الصفة وحدها ، وقد مرّ أن الإخبار يكون عن الصفة والموصوف معا . انظر ص : ١٤٧ ، ١٤٨ .

فإن قيل لك : فكيف السبيل إلى الإخبار عن ( الساكنها ) ؟ .

فإن ذلك يوجب أن ترفع الصفة والموصوف جميعًا ، فتقول : ( الظانُّ أنا بناءَها معجبًا بكرا الدار الساكنها المعجبه القائم عنده الذاهب إليه أخواه ) .

فترفعهما ، وتجعل موضع ( الدار ) ضمير مجرور يعود إلى الألف واللام من ( الظان ) ، ويتم اسما بصلته ، وآخرها ( بكرًا ) ، وهو مرفوع بالابتداء ، و ( الدار ) خبره ، وهي رفع بأنها خبر ، و ( الساكنها ) مع صلته – وآخرها ( أخواه ) – وصف لـ ( الدار ) .

فإن قيل لك : أخبر عن ( بناء ) وحده ، قلت : لايجوز ذلك ؛ لأنه يوجب إضافة الضمير ، والضمير لايضاف ؛ لما بيَّنَّا[1] .

فإن قيل لك : فنوّنه وأخبر عنه وحده ، ولاتكون قد أضفت الضمير ، فإن ذلك لايجوز ؛ لأنه يوجب أن يكون الضمير عاملًا ، والضمير لايعمل ، وقد تقدّم علة ذلك[2] .

فإن قال قائل : فإنك قد تقول : ( إيّاك زيدًا )[3] فتُعمل الضمير ، فكذلك أخبر عن المصدر ، وإن أدَّى إلى إعمال الضمير ، قلت : إن هذا الضمير في قولك : ( إيّاك زيدًا ) وقع موقع فعل دلّ عليه ، واقتضى كمقتضاه ، فعمل لذلك حتى امتنع ؛ لقوة دلالته على ذلك الفعل أن يذكر معه ، فصار لو ذكرته بمنزلة إدخالك ( احْذَرْ ) على ( احْذَرْ )[4] ، وليس كذلك الضمير الذي يخلف المصدر ، واسم الفاعل ؛ لأنه لايدلّ على الفعل ، ولايقتضي معمولًا اقتضاءَ ما وقع موقعه ، وناب منابه ، فلذلك لم يصحّ إعماله .

---

(١) انظر ص : ٢٢٧ .

(٢) انظر ص : ١٤٧ .

(٣) انظر مناقشة هذا المثال في ص : ٥١ .

وكذلك انظر : الكتاب ٢٧٩/١ ، والمقتضب ٢١٢/٣ ، ٢١٣ .

(٤) في الكتاب ٢٧٤/١ : « وحذفوا الفعل من ( إيّاك ) لكثرة استعمالهم ( إيّاه ) في الكلام ، فصار بدلا من الفعل ، وحذفوا كحذفهم : حينئذٍ الآنَ » . وانظر المقتضب ٢١٢/٣ ، وص ٩ من كتاب الفارقي .

فإن قيل لك : فأخبر عن ( البناء ) - على ما يصح ويجوز[1] - قلت : ( الظانُّه أنا معجَبًا بكرًا بناءَ الدارِ الساكنِها المعجبُه القائمُ عنده الذاهبُ إليه أخواه ) ، فتجعل موضع ( بناء الدار ) ضمير منصوب يعود إلى الألف واللام ، وتجعل ( بناء الدار ) مرفوعًا خارجًا عن صلة ( الظانُّ ) ، وترفعه بأنه خبر عنه .

فإن قيل لك : أخبر عن ( التاء ) من ( ظننت )[2] ، قلت : ( الظانُّ بناءَ الدارِ الساكنِها المعجبُه القائمُ عنده الذاهبُ إليه أخواه معجبًا بكرًا أنا ) . رفعت ( التاء ) وجعلت موضعها ضمير مرفوع مستتر يعود إلى الألف واللام من ( الظانّ ) ، وصار آخر صلة ( الظان ) ( بكرًا ) ، وجئت بـ ( أنا ) فجعلته خبرًا عن ( الظان ) .

ونظيره لو قيل لك : أخبر عن ( التاء ) من ( ضربت زيدًا ) ، لقلت : ( الضاربُ زيدًا أنا )[3] .

فهذا حكم الإخبار في هذه المسألة بالألف واللام ، لافرق بينه وبين الإخبار بـ ( الذي ) ، إلا في موضع واحد ، وهو أنّك هنا تُظْهِرُ ضمير الفاعل إذا جرى على غير من هو له[4] ، وفي ( الدار )[5] لايُحْتَاجُ إلى ذلك ؛ لأنه في فعل، والفعل

---

(١) انظر الإخبار عن المصادر في ص : ١٤٦ - ١٤٨ .
وانظر : المقتضب ١٠٣/٣ .

(٢) في الأصول ٢٩٦/٢ : « ... الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما ، وذلك قولك : ظننتُ زيدًا أخاك ، وعلمتُ زيدًا صاحبَك ، وحسبتُ زيدًا أبا عبدِالله ، فإن أخبرت عن الفاعل من قولك : ظننتُ زيدًا أخاك بـ ( الذي ) قلت : الذي ظنَّ زيدًا أخاك أنا ، فـ ( الذي ) مبتدأ وظن وما عمل فيه في صلته ، و ( أنا ) الخبر » .
وانظر : شرح الرضي للكافية ٥٢/٢ .

(٣) في الأصول ٢٩٣/٢ : « فإذا قلت : ضربتُ زيدًا ، فقيل لك : أخبر عن التاء ، فهو كالإخبار عن الظاهر ، وتأتي بالمكنّي المنفصل ، فتقول : الذي ضربَ زيدًا أنا ... فإن أتيت بالألف واللام قلت : الضاربُ زيدا أنا ، فالضارب مبتدأ الذي هو صلة الألف واللام ، وفي ( ضارب ) ضمير الألف واللام ، فهو يرجع إليهما ، و ( أنا الخبر ) .

(٤) انظر ص : ٢٢٠ .

(٥) كذا ، والأصح ( الذي ) لأن ما بعده فعل ( ظن ) .

يتضمن الضمير ، وإن جرى على غير من هُوَ لَهُ[1] ، وقد مضى البيان عن علّة ذلك[2] .

ولو حاولت الإخبار عن المسألة – على حدّ ما فرّعنا نحن عليها من ذكر البدل – لكان الإخبار عن البدل كالإخبار عن المبدل ، لا فيما نذهب إليه[3] ، وقد مضى في ذلك ما دل عليه[4] .

فأما على ما نذهب إليه – من رفع أحدهما وترك الآخر[5] – فإنك تجعل ضمير ما أخبرت عنه من البدل مكانه ، ولا تزيد على ذلك ، ثم تأتي بالبدل في موقع الخبر ، وفيما مضى من ذلك دليل عليه[6] .

فقد بَانَ ما يحسن من التفريع في المسألة ، وما يقبح ، بمالا إشكال فيه على متأمل ، له أَنَسَةٌ بالصناعة[7] ، وتوسط في البراعة ، والحمد لله .

---

(١) في المقتضب ٩٣/٣ : « واعلم أن الفعل يتضمن الضمير ، واسم الفاعل لايتبين ذلك فيه ، فإذا جرى على ما هو له لم يظهر فيه ضمير » .

(٢) انظر ص : ٧٠ .

(٣) بل فيما يذهب إليه المازني وابن السرّاج ، انظر ص : ٢١٦ .

(٤) انظر ص : ٢٢٣ .

(٥) وهو مذهب الأخفش أيضا انظر ص : ٢١٧ .

(٦) انظر ص : ٢٢٢ .

(٧) انظر تعريف الصناعة في ص : ٤١ ح : ٧ .

# مســـــألة[1]

## [ المســـــألة التاسعــة ]

قال أبو العباس[2] – رحمه الله – : وتقول : ( جاءَني [ القائم إليه ][3] الشاربُ ماءَه السّاكنُ دارَه الضاربُ أخاه زيدٌ ) . ( فالقائم إليه ) اسم واحد ، وهذا كله في صلته[4] .

قال سعيد بن سعيد الفارقي :

تفسير هذه المسألة – على الأصول المتقدمة – أن تبدأ بالموصول الأخير ، وفي المسألة أربع موصولات ، فإذا بدأت بالأخير وفّيته مقتضاه ، ( فالضاربُ أخاه زيدٌ ) صلة وموصول ، و ( أخاه ) مفعول ( الضارب ) ، و ( الهاء ) فيه تعود إلى الألف واللام ، و ( زيد ) فاعل ( الضارب ) ، فقد تمّ اسْمًا بكماله ، صلةٌ وموصولٌ ، وصار في صلة ما قبله بمنزلة ( زيد )[5] ، و(الساكن) اسم موصول ، و ( داره ) مفعول ( الساكن ) ، و( الهاء ) في ( داره ) ترجع إلى الألف واللام من ( الساكن ) ، وفاعل ( السكنى ) ( الضارب ) فقد تمّ ( الساكن ) اسمًا موصولًا ، وصار بمنزلة ( عمرو )[6] وهو في صلة ( القائم ) على أنه فاعل ( القيام ) ، و ( إليه ) من صلته على سبيل البيان ، و ( الهاء ) في إليه تعود إلى الألف

---

(١) المسألة في المقتضب ١/٢٥ ، وفي الأصول ٢/٣٥٣ .

(٢) أبو العباس المبرّد ، انظر ترجمته في ص ٤٢ .

(٣) الزيادة من المقتضب والأصول .

(٤) في الأصول ٢/٣٥٣ بعد كلمة صلته : « والشارب ارتفع بقائم ، والساكن ارتفع بشارب ، والضارب ارتفع بساكن ، وزيد بضارب » .

(٥) أي بمنزلة اسم مفرد .

(٦) أي بمنزلة اسم مفرد .

واللام منه ، فقد تمّ ( القائم ) اسمًا مفردًا ، صلةٌ وموصول ، وهو فاعل ( جاءني ) ، كأنك قلت : ( جاءني زيدٌ ) .

**ذكر التقدير في أصلها :**

( جاءني رجلٌ قام إليه رجلٌ [ ٢٦/ت ] شربَ ماءَه رجلٌ سكنَ دارَه رجلٌ ضربَ أخاه زيدٌ ) ، و ( زيد ) فاعل ( الضرب ) ، و ( الضارب ) فاعل ( السكنى ) ، و ( الساكن ) فاعل ( الشرب ) ، و ( الشارب ) فاعل ( القيام ) و ( القائم ) فاعل ( المجيء ) .

فهذا بيان المسألة – على ما اقتضاه كلام أبي العباس رحمه الله .

**ذكر التفريع عليها من جهة العائد :**

إن قيل لك : هل يجوز أن تجعل شيئًا من هذه العوائد في المسألة يعود إلى غير ما هو عائد إليه من مذكور آخر .

قلت : ذلك سائغ مع جعل غيره ينوب عنه في الصلة ؛ إذ كانت الصلة لايجوز خُلُوُّها من عائد[1] .

فلو جعلت ( الهاء ) التي في الصلة من ( الضارب )[2] تعود إلى مذكور ، لجعلت في ( الضارب ) ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام منه ، وجعلت ( زيدًا ) بدلًا من الضمير[3] .

ولو جعلت ( الهاء ) التي في صلة ( الساكن ) تعود إلى مذكور ، لجعلت في ( الساكن ) ضمير مرفوع يكون ( الضارب ) بدلًا منه ، فيكون في الصلة أيضًا .

ويجوز أن تجعل ( الضارب ) صفة ( للساكن )، فلا يكون في صلة ( الساكن ) ؛ لأن وصف الموصول لايدخل في صلته ؛ لأنك إنما تصفه بعد تمام

---

(١) انظر ص : ٥٨ .

(٢) أي الهاء في ( أخاه ) .

(٣) انظر ص : ١٩٣ ، وكذلك تفسير أرجوزة أبي نواس ، لابن جني ص ٢٠ و ٢١ .

صلته[1] ، ولكن يكونان جميعًا في صلة ( الشارب ) .

ويجوز أن تجعل الضمير الذي في صلة ( الضارب ) هو العائد إلى الألف واللام من ( الساكن ) – على ما رَتَّبْنَا من عوده إلى مذكور ، وغير الألف واللام من ( الضارب ) ، فيصحّ أيضا .

وإن جعلت ( الهاء ) التي في صلة ( الشارب ) تعود إلى مذكور ، جاز فيه مثل ما جاز في ( الساكن ) سواء من الأوجه الثلاثة ، وقد مضى بيانها[2] .

وكذلك إن جعلت ( الهاء ) التي في صلة ( القائم ) تعود إلى مذكور[3] .

فإن قيل لك : فَأَبْدِلْ من كل موصول ، واجعل البدل حيث يجب له في المرتبة ، فإنك قائل فيه كَما قلت في غيره ، مما قد تقدم في غيرها من المسائل .

## ذكر التفريع بالبدل فيها :

فإن بدأت بالبدل من الموصول الأخير ، قلت : ( جاءَني القائم إليه الشاربُ ماءَه الساكن دارَه الضارب أخاه زيدٌ عمرٌو ) . فتأتي ( بعمرٍو ) آخرًا ، تجعله بدلًا من ( الضارب ) ؛ لأن آخر صلة ( الضارب ) قولك : ( زيد ) ، وسبيل البدل أن يقع بعد تمام الصلة[4] .

فإن أبدلت من (الساكن) ، قلت : ( جاءَني القائم إليه الشاربُ ماءَه الساكنُ دارَه الضاربُ أخاه زيدٌ عمرٌو بكرٌ ) . ( فبكر ) بدل من ( الساكن )، ومرتبته أن يقع بعد ( عمرو ) ؛ لأن آخر صلة ( الساكن ) قولك : ( عمرو ) الذي هو

---

(١) انظر الأصول ٢/٣٥٩ وص : ٨٥ .

(٢) أي تجعل في الشارب ضمير مرفوع ، يكون الساكن بدلًا منه ، فيكون في الصلة . ويجوز أن تجعل ( الشارب ) صفة للقائم ، فلا يكون في الصلة ويجوز أن تجعل الضمير الذي في صلة ( الشارب ) عائدًا إلى الألف واللام من ( القائم ) .

(٣) من الواضح أن الأوجه الثلاثة لاتنطبق على ( القائم ) ، ولكن يمكن عود الضمير إلى مذكور ، فيكون القائم بدلًا من الضمير المرفوع في جاءني ، وفي القائم ضمير مرفوع يعود إلى الألف واللام منه ، ولا يمكن أن يكون القائم صفة لما قبله .

(٤) انظر ص : ١٠٨ .

بدل من ( الضارب ) ، و ( الضارب ) في صلة ( الساكن ) ، فالبدل منه أيضًا في صلته .

وإن أبدلت من ( الشارب ) ، قلت : ( جاءَني القائمُ إليه الشاربُ ماءَه الساكنُ دارَه الضاربُ أخاه زيدٌ عمرٌو بكرٌ خالدٌ ) . ( فخالد ) بدل من ( الشارب ) ، وسبيله أن يقع بعد ( بكر ) ؛ لأن ( بكرا ) آخر صلة (الشارب ) ، إذ كان ( بكر ) بدلًا من ( الساكن ) ، و ( الساكن ) ، في صلة ( الشارب ) ، فالبدل منه أيضًا في صلته[1] ، فقد تم ( الشارب ) اسْمًا عند قولك ( بكر ) ، فإذا أبدلت منه وجب إيقاع بدله بعده بلا فصل ؛ ليصح الكلام .

وإن أبدلت من ( القائم ) قلت : ([ جاءني ][2] القائمُ إليه الشاربُ ماءَه الساكنُ دارَه الضاربُ أخاه زيدٌ عمرٌو بكرٌ خالدٌ عبدُ الله ) . ( فعبد الله ) بدل من ( القائم ) ، ومرتبته آخر الأبدال ؛ لأن جميعها في صلة ( القائم ) ، إذ هي أبدال مما هو في صلته ، فهي على ذلك في صلته إلى قولك : ( خالد ) ، فالبدل منه على هذا يجب أن يقع بعد ( خالد ) .

فهذا بيان البدل من كل موصول .

**ذكر تقصير المسألة :**

فإن قيل لك : فَاجْعَلْ كل بدل مكان المبدل وقَصِّرِ المسألة .

فإنك قائل – متى بدأت بالموصول الأخير – : ( جاءَني القائمُ إليه الشاربُ ماءَه الساكنُ دارَه عمرٌو بكرٌ خالدٌ ) .

رفعتَ الضارب مع صلته ، وجعلت ( عمرو ) في مكانه ، فصار هو فاعل ( السكنى ) وصار في صلة ( القائم ) ، وانتهت صلته إلى ( خالد ) .

فإن رفعت ( الساكن ) من المسألة قلت : ( جاءَني القائمُ إليه الشاربُ ماءَه

---

(١) لأن البدل مما في الصلة من الصلة انظر ص : ٥٨ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة مني لتمام العبارة .

بكرٌ خالدٌ عبدُالله ) . رفعت ( الساكن ) وجميع ما كان في صلته ، وأوقعت موقعه البدل منه – وهو قولك ( بكر ) – فصار فاعل ( الشرب ) ، وفي صلة ( القائم ) .

وإن رفعت ( الشارب ) قلت : ( جاءَني القائمُ إليه خالدٌ عبدُالله ) . رفعته ( الشارب ) وجميع ما في صلته ، وأوقعت البدل منه موقعه وهو ( خالد ) ، فصار هو آخر صلة ( القائم ) ثم أبدلت ( عبد الله ) من ( القائم ) .

وإن رفعت ( القائم ) وأوقعت بدله موقعه ، قلت : ( جاءَني عبدُالله ) . فرفعته مع جميع صلته وأوقعت البدل منه في موقعه ، فَقَصُرَتْ المسألةُ وانتهت إلى فعل وفاعل مفرد من صلة وغيرها .

وهذا الفصل من باب الألف واللام ، فائدته التي يُتَفَطَّنُ لها ويُتَمَسَّكُ بها ، أنك تعلم برفع الموصول مع صلته : أين منتهى صلته ، وما هو من صلته مما ليس منها ، فتفطّن لذلك ، فإنَّ نَفْعَهُ يَعُمُّ سائر الباب ، ويوضح مشكلاته ، ويؤمّن من تداخل صلاته بأيسر نظر ، وأقرب مُدَّةٍ ، إن شاء الله .

**ذكر التفريع على المسألة ، بما يصح أن يتقدم ويتأخر ، وما يفسد ذلك فيه وما يضعفه ويقوى .**

إن قيل لك : هل يجوز أن تقدم شيئًا من هذه الأبدال على غيره ؟ فإن ذلك لايجوز ؛ لأن كل بدل منها داخل في صلة ما قبله ، والبدل الذي بعده خارج عن صلته ، فلا تفصل بين الصلة والموصول بما ليس منهما[1] .

فإن قيل لك : قَدِّمْ كل موصول منها على ما قبله مع البدل منه ، فإنك إذا قدمت الموصول الأخير[2] على ما قبله ، وهو ( الساكن ) ، قلت : ( جاءَني القائم إليه الشاربُ ماءَه الضاربُ أخاه زيدٌ عمرٌو الساكنُ دارَه بكرٌ خالدٌ عبدُالله ) .

---

(١) انظر ص : ٥٧ .

(٢) وهو الضارب .

قدمت ( الضارب ) مع جميع صلته وبدله على ( الساكن ) ، وكان ( الضارب ) قبل ذلك هو فاعل ( السكنى ) ، فلما قدمته جعلت فاعل ( السكنى ) ضميرًا يعود إلى الألف واللام ، وصارت الهاء في قوله ( داره ) : إن شئت عادت إلى مذكور ، وإن شئت عادت أيضاً إلى الألف واللام ، كأنك قلت : ( الساكنُ دارَ نفسه ) ، وجعلت ( الساكن ) يتصل ( بالقائم )[1] اتصال الصفة له إن شئت ، فيكونان جميعًا[2] في صلة ( الشارب ) ، ولايكون على هذا ( الساكن ) في صلة ( الضارب )[3] ، وإن شئت جعلته صفة ( لعمرو ) الذي هو بدل من ( الضارب ) .

فأما إن جعلته صفة ( لزيد ) الذي هو فاعل ( الضرب ) ، فيكون حينئذ في صلة ( الضارب ) من حيث صار صفة لما هو في الصلة[4] ، فلا يجوز ذلك[5] ؛ لأن ( عمرًا ) هو بدل من ( الضارب ) ، والبدل منه لايصح إلا بعد تمام الصلة[6] ، ويصير ( الساكن ) من تمام الصلة ، وقد فصلت ( بعمرو ) الذي ليس من الصلة ، ولايصح ذكره إلا بعد تمام الصلة ، بين بعضها وبعض ، وهذا لايجوز[7] .

ولكن إن حاولت ذلك أخرت ( عمرًا ) فأوقعته بعد صلة ( الساكن ) ، وبعد البدل من ( الساكن ) أيضًا ، وقدمت ( الساكن ) وبدله على ( عمرو ) فقلت : ( جاءَني القائمُ إليه الشاربُ ماءَه الضاربُ أخاه زيدٌ الساكنُ دارَه بكرٌ عمرٌو خالدٌ ) .

---

(١) كذا في الأصل ( النسخة : ت ) ، وأرجح أنها ( بالضارب ) .

(٢) أي ( الضارب والساكن ) .

(٣) لأن وصف الموصول لايكون في صلته ، لأنك تصفه بعد تمام صلته وانظر ص ١٤٣ .

(٤) انظر ص : ٥٧ .

(٥) أي لايجوز جعله صفة لزيد .

(٦) انظر ص ١٠٨ .

(٧) انظر ص : ٥٧ .

فيكون آخر صلة ( الساكن ) ( داره ) ، و ( بكر ) بدل منه ، و ( الساكن ) صفة ( لزيد ) الذي هو في صلة ( الضارب ) ، فالبدل أيضًا في صلته ، فتم ( الضارب ) صلة وموصولًا ، وآخر صلته ( بكر ) الذي هو بدل من ( الساكن ) ، ثم جئت ( بعمرو ) الذي هو بدل من ( الضارب ) بعده .

وإن قدمت ( الضارب ) على ما قبله الآن وهو ( الشارب ) ، قلت : ( جاءَني القائمُ إليه الضاربُ أخاه زيدٌ عمرٌو الشاربُ ماءَه الساكنُ دارَه بكرٌ خالدٌ عبدُالله ) .

تجعل ( الضارب ) فاعل ( القيام ) كما أن[1] ( الشارب ) فاعله ، ويتصل ( الشارب ) ( بالضارب ) اتصال الوصف له ، فيكونان جميعًا في صلة ( القائم ) .

فأما إن أبدلته من ( زيد ) أو وصفته به ، لم يكن إلا بتأخير ( عمرو ) بعد ( بكر ) – على ما تقدّم بيانه حين قدمته على ( الساكن ) – وفيه كفاية تغني عن تكريره هنا[2] .

فإن قدمته على ( القائم ) ، قلت : ( جاءَني الضاربُ أخاه زيدٌ عمرٌو القائمُ إليه الشاربُ ماءَه الساكنُ دارَه بكرٌ خالدٌ عبدُالله ) .

جعلت ( الضارب ) هو فاعل ( المجيء ) ، و ( القائم ) وصف ( للضارب ) – على ما بيّنا قبل من حال ( الشارب ) ، و ( الساكن ) مع ( الضارب ) .

وإن جعلت ( القائم ) متعلقًا ( بزيد ) على سبيل الوصف أو البدل ، فليس غير تأخير ( عمرو ) وإيقاعه بعد ( عبد الله )[3] – على ما بيّنا في حاله مع ( الساكن )[4] .

فقد بان لك : كيف مَرْتَبَةُ ( القائم ) في تقديمه على ما قبله من الساكن .

---

(١) كذا في الأصل ( النسخة : ت ) والأصح وضع ( كان ) مكان ( أن ) .

(٢) انظر ص ٢٨٣ – ٢٨٤ .

(٣) لأن ( عبد الله ) آخر صلة ( القائم ) ، ولايكون البدل إلا بعد تمام الصلة .

(٤) انظر ص : ٦٤ .

فإن قدمت ( الساكن ) على ما قبله من ( الشارب ) ، قلت : ( جاءَني القائم إليه الساكنُ دارَه الضاربُ أخاه زيدٌ عمرٌو بكرٌ الشاربُ ماءَه خالدٌ عبدُالله ) .

فقدمت ( الساكن ) وجميع ما في صلته والبدل منه على ( الشارب ) ، وآخر صلة ( الساكن ) ( عمرو ) ، الذي هو بدل من ( الضارب ) الداخل في صلة ( الساكن )[1] ، و ( بكر ) بدل من ( الساكن ) فقدمته معه ، و ( الضارب ) فاعل ( السكنى ) ، وهو في صلة ( الساكن ) ، وآخر صلته ( عمرو )[2] ، و ( بكر ) بدل من ( الساكن ) ، ويتصل ( الشارب ) به اتصال الوصف – على ما بيّنّا أوّلًا[3] ، ولا يكون( للشارب ) في هذا الوجه تعلق بصلة ( الساكن )[4] .

ويجوز في هذا الوجه أن تؤخر ( بكرا ) فتوقعه بعد ( الشارب ) والبدل منه ، فتكون قد فصلت بين البدل من الشيء وبين المبدل منه بوصف ، وذلك لا يمتنع ؛ إذ هو بمنزلة قولك : ( جاءني أخوك الظريفُ زيدٌ ) . فتبدل ( زيدا ) بعدما وصفته ، ويجوز : ( أخوه زيدٌ الظريفُ )[5] كُلُّ ذلك جائز[6] .

وكُلُّ وجه جعلت فيه اسم الفاعل وصفا لما قبله ، فالبدل منه إنما هو على جهة عطف البيان للموصوف ، لاعلى جهة الوصف ؛ لأن ( زيدًا وعمرًا ) لا يوصف به[7] .

وإن جعلت ( الشارب ) متعلقًا ( بزيد ) وصفًا أو بدلًا ، لم يَجُزْ إلا بعد تأخير البدل من ( الساكن ) حتى توقعه بعد البدل من ( الشارب ) فتقول : ( جاءَني

---

(١) لأنه فاعله .
(٢) لأنه بدل منه .
(٣) انظر ص : ٢٨٤ ففيها أمثلة على هذه المسألة .
(٤) لأن وصف الموصول ليس من صلته ، انظر ص : ١٤٢ .
(٥) أي بتقديم البدل وتأخير الصفة .
(٦) انظر ص : ٢٠٢ .
(٧) انظر ص ١٩١ ، ٢٠٣ ، وانظر تعريف عطف البيان في ص : ١٩٢ .

القائمُ إليه الساكنُ دارَه الضاربُ أخاه زيدًا[1] الشارب ماءَه خالدٌ عمرٌو [ بكرٌ ][2] عبدُ الله ) .

فـ ( عمرو ) بدل من ( الضارب ) ، وهما في صلة ( الساكن )[3] ، وذلك منتهى صلته ، و ( الشارب ) صفة ( زيد ) ، ومنتهى صلته ( ماءه ) ، و ( خالد ) بدل من ( الشارب ) وعطف بيان لـ ( زيد ) الذي وصفته ( بالشارب ) ، ويصير على هذا الوجه منتهى صلة ( الساكن ) ( عمرو ) الذي هو بدل من ( الضارب ) ، و ( بكر ) بدل منه[4] ، وهو منتهى صلة ( القائم ) ، و ( عبد الله ) بدل من ( القائم ) .

فإن قدمته[5] على ( القائم ) قلت : ( جاءَني الساكنُ دارَه الشاربُ ماءَه الضاربُ أخاه زيدٌ عمرٌو بكرٌ القائمُ إليه عبدُالله ) .

قدمت ( الساكن ) وجميع صلته وبدله على ( القائم ) وجعلت ( القائم ) وصْفًا[6] ، وأتيت ببدله بعده على أنه عطف بيان ( للساكن ) لا صفة ، وفي ( القائم ) ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام .

وعلى هذا الوجه يجوز أن تؤخر ( خالدًا ) الذي هو بدل من ( الساكن ) ، فتوقعه بعد ( عبد الله ) الذي هو بدل من ( القائم ) ؛ لأنّه بمنزلة ما بيّنّاه أَوَّلًا من الفرق بين البدل والمبدل بالوصف ، وذلك غير ممتنع ، ولايكون على هذا الوجه ( القائم ) في صلة الساكن[7] .

---

(١) كذا في الأصل ( النسخة ت ) ، وهو وهم من الناسخ ، إذ ( زيد ) هنا فاعل لا محالة .
(٢) ما بين المعقوفتين زيادة مني تمام العبارة .
(٣) لأن الضارب فاعل السكنى .
(٤) أي ( من الساكن ) .
(٥) أي ( الساكن ) .
(٦) أي وصفًا للضارب .
(٧) لأن وصف الموصول ليس من الصلة ، انظر ص : ٢٠٣ .

فإن جعلت ( القائم ) وصفًا ( الضارب ) ، كان لك إيقاعه بعد ( عمرو ) الذي هو بدل من ( الضارب ) ؛ لأنه تقديم البدل [ ٢٧/ت ] من الشيء على الوصف للشيء ، وكان لك إيقاعه قبل ( عمرو ) ؛ لأنه تقديم الوصف للشيء على البدل منه[١] ، وكل ذلك جائز واللفظ به أن تقول : ( جاءَني الساكنُ دارَه الشاربُ ماءَه الضاربُ أخاه زيدٌ عمرٌو القائمُ إليه عبدُالله خالدٌ بكرٌ ) .

فـ ( عمرو ) بدل من ( الضارب ) ، و( زيد ) آخر صلة ( الضارب )[٢] – وقد قدمته على الوصف ( للضارب ) وهو ( القائم ) – وآخر صلة ( القائم ) قولك : ( إليه ) ، و ( عبدالله ) بدل من ( القائم ) .

ولك إيقاع ( عمرو ) بعد ( عبد الله ) – على ما بيّنا ، و ( عبد الله ) الآن مع ( الضارب ) مع ( القائم ) ، كل ذلك في صلة ( الشارب ) ؛ لأن ( الضارب ) فاعل ( الشرب ) ، و ( القائم ) وصف للفاعل ، وآخر صلة ( الشارب ) هو ( عبد الله ) الذي هو بدل من ( القائم ) .

ولو أخرت ( عمرًا ) فأوقعته بعد ( عبد الله ) ، لحصل هو آخر صلة ( الشارب ) ، و ( خالد ) بدل من ( الشارب ) – وهو آخر صلة ( الساكن ) – و ( بكر ) بدل من ( الساكن ) . فقد صحت المسألة على ذلك .

وإن جعلت ( القائم ) وصفًا ( لزيد ) ، أخرت ( عمرو ) الذي بدل من ( الضارب ) ؛ لأن البدل إنما هو بعد تمام الصلة[٣] ، وإذا كان ( القائم ) وصفًا ( لزيد ) ، وزيد في صلة ( الضارب ) ، فلم تَتِمَّ الصلة بَعْدُ ، ولكن تؤخر قولك : ( عمرو ) فتوقعه بعد ( عبد الله ) ، ويكون ( الضارب ) في صلة ( الشارب ) بأنه فاعله ، وآخر صلته ( عبد الله )[٤] ، ثم تبدل منه[٥] ( خالد ) ، ويكون

---

(١) مرّ ذلك في ص : ١٨١ .
(٢) لأنه فاعله .
(٣) انظر ص : ١٢٥ .
(٤) لأن ( عبد الله ) بدل من ( القائم ) ، والقائم في صلة الضارب ، و ( الضارب ) في صلة ( الشارب ) .
(٥) أي ( من الشارب ) .

الجميع في صلة ( الساكن ) ، و ( خالد ) منتهى الصلة ، ثم تبدل منه[1] ( بكر ) ، واللفظ به أن تقول : ( جاءَني الساكنُ دارَه الشاربُ ماءَه الضاربُ أخاه زيدٌ القائمُ إليه عبدُالله عمرٌو خالدٌ بكرٌ ) .

وقد مضى تفسير ذلك وتنزيله[2] .

فإن قيل لك : قدّم ( الشارب ) على ما قبله وهو ( القائم ) ، قلت إذا جعلت ( القائم ) وصفا ( للشارب ) : ( جاءَني الشاربُ ماءَه الساكنُ دارَه الضاربُ أخاه زيدٌ عمرٌو بكرٌ خالدٌ القائمُ إليه عبدُالله ) .

قدمت ( الشارب ) – وجميع صلته والبدل منه أيضا – على ( القائم ) .

ولك أن تؤخر البدل من ( الشارب ) وهو ( خالد ) فتوقعه بعد البدل من ( القائم ) وهو ( عبد الله ) ؛ لأنك قد تفرق بين الشيء وصفته بالبدل منه ، وتفرّق بينه وبين بدله بصفته ، كل ذلك جائز ، وقد مضى بيانه ومثاله وحِجَاجُهُ واعتلاله[3] .

وإن جعلت ( القائم ) وصفًا ( للضارب ) ، لم يجز أن تقدم هذه الأبدال كلها ، وكان قياسه أن توقعه قبل ( عمرو ) الذي هو بدل من ( الضارب ) ، وتكون قد فصلت بالصفة بينه وبين البدل منه ، وكان لك أن توقعه بعد ( عمرو ) ، وتكون قد فصلت بينه وبين الصفة بالبدل منه ، وذلك جائز ، واللفظ به أن تقول : ( جاءَني الشاربُ ماءَه الساكنُ دارَه الضاربُ أخاه زيدٌ القائمُ إليه عبدُالله عمرٌو بكرٌ خالدٌ ) .

ولك أن تجعل ( عمرًا ) قبل ( القائم ) يلي قولك ( زيد ) – على ما بيّنا[4] .

فإن قال قائل : إذا كان ( الضارب ) و ( القائم ) جميعًا في صلة ( الساكن )،

---

(١) أي ( من الساكن ) .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٢٨١ وما بعدها .

(٣) انظر ص : ٢٨١ – ٢٨٢ .

(٤) انظر ص : ٢٨٨ .

وبعض الصلة يتقدم على بعض[1] ، فهل يجوز تقديم الفاعل[2] على ( الضارب ) أو بدل ( الضارب ) على بدل ( القائم ) ؟ .

فإن ذلك لايجوز ؛ لأن ( القائم ) صفة ( الضارب ) ، ولاتقدم على الموصوف[3] ، ولا بدل الصفة على بدل الموصوف ؛ لأن تقديمها على بدله كتقديمها عليه ، وذلك فاسد ، وقد بيّنا ذلك فيما مضى .

وإن جعلت ( القائم ) صفة ( لزيد ) ، لم يجز في ( عمرو ) إلا التأخير وإيقاعه بعد ( عبد الله ) ؛ لأنه حينئذ يكون من صلة ( الضارب ) ، فلا يقدم البدل من ( الضارب ) على ما في صلته ؛ لأن البدل من الموصول لا يكون إلا بعد تمام الصلة[4] .

فهذا بيان التقديم لكل موصول على ما قبله ، وقد سلكنا في هذه المسألة طريقًا من ذلك ، لم نَعْرِضْ له فيما تقدم من المسائل ، وإنما هو زيادة في التصرف ، والحمد لله .

## ذكر التفريع عليها من جهة الإخبار[5] :

إن قيل لك : أَخْبِرْ عن كل موصول منها ، وعن جميع ما في صلته .

فإنك قائل إذا أَخبرت عن ( زيد ) الذي هو فاعل ( الضرب ) : ( الجائي القائمُ الشاربُ ماءَه الساكنُ دارَه الضاربُ أخاه هو عمرٌو بكرٌ خالدٌ عبدُ الله.زيدٌ ) .

رفعت اسم ( زيد ) من الصلة ، وجعلت موضعه ضمير مرفوع يعود إلى الألف واللام ، وإنما جئت بضمير منفصل و لم تأت بمتصل ؛ لأن الألف واللام في ( الضارب ) لغير من له الفعل ، وإذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له لم

---

(١) انظر ص : ٦١ ، وكذلك الأصول ٢/٢٣٤ .
(٢) كذا في الأصل ( النسخة ت ) والصحيح أنه ( القائم ) .
(٣) انظر ص : ٩٤ .
(٤) انظر ص : ١٠٨ .
(٥) انظر طرائق الإخبار وشروطه في ص : ٢١٩ - ٢٢٠ .

يتضمن الضمير ، وقد مضت علة ذلك في المسائل المتقدمة[1] ، ثم جئت بـ ( هو ) خبرًا لـ ( الجاني ) .

وإن أخبرت عن ( الهاء ) في ( أخاه ) لم يَجُزْ ؛ لأنها عائدة إلى الألف واللام من ( الضارب ) ، فلا يجوز رجوعها إلى غيره ، على مذهب المازني[2] ، ولا على مذهب غيره : وهو الصواب ؛ لما بيّنّا آنفا[3] .

وإن أخبرت عن ( الأخ ) لم يَجُزْ بإفراده ؛ لأن ذلك يؤدي إلى إضافة الضمير ، وقد بيّنا أن الضمير لا يضاف ، كما لا يكون نكرة إلا على مذهب لأبي الحسن[4] ، يضمر النكرة ، فإنه يكون عنده نكرة ، وليس هذا موضع البيان عن فساد ذلك – على أنه قد تقدم ما يكفي في ذلك[5] .

ولا يجوز أيضًا الإخبار عنه[6] مع الضمير برفعهما جميعًا ، لأنه متصل بعائد ، ولولا ذلك لجاز الإخبار عنه مع الضمير برفعهما ، وقد مضى له نظائر كثيرة[7] ، ونظيره ( زيدٌ أبوه قائمٌ ) : لا يصح الإخبار عن ( الأب ) منفردًا ولا مجتمعًا ؛ لأن الهاء تعود إلى ( زيد ) ، وبها صارت الجملة خبرًا عنه ، فإذا رفعت ( الأب ) بكماله ، وأوقعت موقعه ضميرًا ، يكون عائدًا إلى الألف واللام ، فبقي ( زيد ) بلا عائد من الجملة ، فلم يَجُزْ ذلك[8] .

---

(١) انظر ص : ١٩٩ .

(٢) ترجمته في ص : ٤٨ .

(٣) انظر ص : ٢٢٦ – ٢٢٧ .

(٤) هو أبو الحسن الأخفش ، انظر ترجمته في ص : ٤٧ .

(٥) انظر ص : ٢٢٧ – ٢٢٨ .

(٦) أي ( عن الأخ ) .

(٧) انظر ص : ٢٢٨ وما بعدها .

(٨) في المقتضب ١٠٠/٣ : « وتقول : كأن زيدٌ حَسَنًا وجهُه ... فإن قيل : أخبر عن وجهه ، لم يَجُزْ ذلك ؛ وذلك لأنه يضع في موضع وجهه ضميرًا ، فإن رجع ذلك الضمير إلى الذي لم يرجع إلى زيد شيء ، فبطل الكلام ، وإن رجع إلى زيد لم يرجع إلى الذي في صلته شيء . وكذلك كانَ زيدٌ أبوه منطلق : إن قيل : أخبر عن أبيه لم يجز ؛ للعلة التي ذكرت لك » ، وانظر شرح الرضي للكافية ٤٧/٢٤ ، وفيه : « وقال الأندلسي : لا يجوز ذلك ، لالعدم رجوع عائد من الصلة إلى الموصول ، بل لعدم فائدة في الخبر لم يفدها المبتدأ » .

وإن أخبرت عن ( ضارب ) وحده ، لم يَجُز ؛ لأن الألف واللام إنما تدخل في فعل في صورة الاسم ؛ لما قدمناه في أول كتابنا[1] هذا ، وقد ذكرنا في غير هذا الموضع من كتابنا هذا فيه وجوها أغنت عن التكرير ، فلا يجوز لذلك دخولها على ضمير[2] .

وإن أخبرت عن الألف واللام أيضا لم يَجُزْ ؛ لأنها ، وإن كانت اسما ، فهي مشبهة للحرف باستبامها ، وقد مضى ذلك أيضًا مُسْتَقْصًى[3] .

فإن قيل لك : أَخْبِرْ عن الموصول بكماله ، قلت على مذهب من يرفع أحد الاسمين في البدل دون الآخر - وإليه نَذْهَبُ[4] ، وقد تقدمت الدلالة على صحته وفساد خلافه - : ( الجائيُ القائم إليه الشاربُ ماءَه الساكنُ دارَه هو عمرٌو بكرٌ خالدٌ عبدُ الله الضاربُ أخاه زيدٌ ) .

آخر صلة ( الجائيُ ) ( عبد الله ) الذي هو بدل من ( القائم ) ، وعائده قولك ( هو ) ، وخبره ( الضارب ) ، وآخر صلة ( الضارب ) ( زيد ) ، و ( الجائيُ ) رفع بالابتداء و ( الضارب ) رفع بأنه خبر .

وإن أخبرت عنه على مذهب من يرفعهما جميعًا[5] ، قلت : ( الجائيُّ القائمُ إليه الشاربُ ماءَه الساكنُ دارَه هو بكرٌ خالدٌ عبدُ الله الضاربُ أخاه زيدٌ عمرٌو ) .

فالتفسير في المسألتين واحد ، إلا بمقدار أنك في الأولى تركت البدل من ( الضارب ) وهو قولك ( عمرو ) ، فصار بدلًا من ضمير ( الضارب ) ، كما كان بدلًا منه ، وفي الثانية رفعت ( الضارب ) من الصلة ، ورفعت بدله معه ، فصار ( الضارب ) خبر ( الجائيّ ) ، و ( عمرو ) بدل منه .

---

(١) انظر ص : ٥٥ - ٥٦ .

(٢) انظر ص : ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٣) هو مذهب الأخفش ، انظر ص : ٢٧٠ .

(٤) هو مذهب المازني وابن السراج انظر ص : ٢١٦ .

(٥) انظر ص : ٢١٦ .

وعلى هذا الحد تقول لو أخبرت عن البدل منه ، لا فرق بينهما في لفظ ولا تفسير ، فَاغْنَ بذلك عن تكراره بالإخبار عن الأبدال؛ فإن الفائدة واحدة .

وإن أخبرت عن ( الهاء ) من ( داره ) لم يَجُزْ أيضا ؛ لأنها هي العائد إلى الألف واللام ، وقد مضت علة ذلك[1] .

وإن أخبرت عن ( الدار ) وحدها لم يَجُزْ أيضًا ؛ لاتصال العائد بها ، وقد مضى القول على ذلك[2] ، وأن الضمير لا يضاف[3] ، فإذا كان الضمير قد اتصل بها اتصال إضافة لم يجز إفرادها بالخبر عنها . وكذلك أيضا لا يجوز الإخبار عنها مع الضمير ؛ لأنه تبقي الألف واللام في ( الساكن ) بلا عائد ، وذلك باطل[4] .

وإن أخبرت عن ( الساكن ) بكماله ، قلت – على مذهب من يرفع المبدل منه دون البدل[5] – : ( الجائي القائمُ إليه الشاربُ ماءَه هو بكرٌ خالدٌ عبدُ الله الساكنُ دارَه الضاربُ أخاه زيدٌ ) آخر صلة ( الجائي ) ( عبد الله ) ، وقولك : ( هو ) ضمير ( الساكن ) عائد[6] إلى الألف واللام من ( الجائي ) ، و ( بكر ) بدل من ( هو ) ، وباقي صلة الألف واللام على ما كانت عليه .

وتقول على مذهب من يرفعهما جميعًا[7] – متى أخبر عن أحدهما ، والأَوْلَى غير ذلك عندنا – : ( الجائيُّ القائمُ إليه الشاربُ ماءَه هو خالدٌ عبدُ الله الساكنُ دارَه الضاربُ أخاه زيدٌ عمرٌو بكرٌ ) . فآخر صلة ( الساكن ) ( عمرو ) ، و ( الساكن ) خبر ( للجائّي ) ، و ( بكر ) بدل من ( الساكن ) ، والعائد قولك : ( هو ) .

---

(١) انظر ص : ٢٢٦ .

(٢) انظر ص : ٢٢٧ وما بعدها .

(٣) انظر ص : ٢٢٧ .

(٤) انظر ص : ٢٢٧ وما بعدها .

(٥) انظر ص : ٢١٦ .

(٦) في الأصل ( النسخة ت ) : عائدًا .

(٧) انظر ص : ٢١٦ .

فإن قيل لك : أَخْبِرْ عن ( الهاء ) في ( ماءَه ) قلت : لا يجوز الخبر عنها ولا عن ( الماء ) وحده ، ولا عنهما جميعا ، كما لم يَجُزْ الخبر عن شيء من ذلك في ( داره ) و ( أخاه ) ، والعلة في جميع ذلك واحدة ، وما يمتنع لأجله هناك فمثله هنا .

وإن أخبرت عن ( الشارب ) بِأَسْرِه ، قلت – على مذهب من يرفع أحدهما[1] – : ( الجائيُّ القائمُ إليه هو خالدٌ الشاربُ ماءَه الساكنُ دارَه الضارُب أخاه زيدٌ عمرٌو بكرٌ عبدُ الله ) .

رفعت ( الشارب ) مع الصلة له ، وما تعلق بها ، وجعلت موضعه ضميرًا مرفوعًا يعود إلى الألف واللام في ( الجائيّ ) ، وجعلت ( خالد ) بدلًا من ضميره[2] ، وهو آخر صلة ( الجائيّ ) ، ثم جئت ( بالشارب ) في موضع الخبر ( للجائيّ ) مع جميع ما اتصل به ، وآخر صلته ( عبدالله ) . وبيان ذلك قد تكرر[3] .

فإن أخبرت عنه – على مذهب من يرفعهما جميعًا[4] – واللفظ به أن تقول : ( الجائي القائم إليه الشاربُ ماءَه الساكنُ دارَه الضاربُ أخاه زيدٌ عمرٌو بكرٌ عبدُالله خالدٌ ) .

أخّرت ( خالد ) الذي هو بدل من ( الشارب ) ، فأوقعته آخر الكلام عند انتهاء صلة ( الشارب ) على أنه بدل منه دون أن تبدله من ضميره .

فإن أخبرت عن ( الهاء ) في ( إليه ) لم يجز ؛ لأنها عائدة إلى الألف واللام في ( القائم ) ، وقد مضت علة ذلك[5] .

---

(١) انظر ص : ٢١٦ .
(٢) انظر ص : ٢٩٣ .
(٣) انظر ص : ٢٤٢ .
(٤) أي على مذهب الأخفش والفارقي . انظر ص : ٢١٧ .
(٥) انظر ص ٢٦٩ .

فإن قيل لك : أخبر عن ( إلى ) . قلت : الحروف لا يخبر عنها كما لا تضمر ، ولا تعرب ، وقد مضى البيان عن ذلك مع ذكر علته ، وعلم صحته[1] .

فإن أخبرت عن ( القائم ) بأَسْرِه ، قلت – على مذهب من يخبر عن أحدهما دون الآخر – : ( الجائي عبدُالله القائمُ إليه الشاربُ ماءَه الساكنُ دارَه الضاربُ أخاه زيدٌ عمرٌو بكرٌ خالدٌ ) .

( فعبد الله ) آخر صلة ( الجائي ) ، وفيه[2] ضمير مرفوع يعود إلى الألف واللام ، وذلك الضمير هو الذي أوقعته بدل ( القائم ) ، وجعلت ( عبد الله ) الآن بدلًا من الضمير وهو آخر صلته ، و ( القائم ) – وجميع ما بعده على الترتيب الذى مضى بيانه – اسم موصول في موضع الخبر ( للجائيّ ) ، وآخر صلة ( القائم ) ( خالد ) الذي هو بدل من ( الشارب ) .

وإن أخبرت عن الياء في ( جائيّ )[3] قلت : ( الجائِيه القائمُ في دارِه إليه الشاربُ ماءَه الساكنُ دارَه الضاربُ أخاه زيدٌ عمرٌو بكرٌ خالدٌ عبدُالله أنا ) .

رفعت الياء من صلة ( الجائي ) وكانت لمتكلم ، وجعلت مكانها ضمير غائب يرجع إلى الألف واللام منه ، وبقي الكلام بأَسْرِه على ما كان عليه ، لم يغيِّر تفسيره شيء ، ثم جئت بعد انقضاء الصلة وآخرها ( عبدالله ) بضمير المتكلم جعلته خبرًا عن ( الجائي ) ، فصار مبتدًأ وخبرًا – على ما يجب .

فهذا بيان حكم الإخبار عن كل اسم في المسألة [ ٢٨/ت ] : صحيحُ ذلك ، وفاسدُه وجائزُه وممتنعُه ، وجميعُ ما يبقى من التفريع بعد هذه العقود التي عقدناها ، والطرق التي أوضحناها ، فَسَهْلٌ يجري مجرى التكرير له ، والإعادة لما قد أغنى غيره عنه ، فَتَنَكَّبْنَا الإطالةَ بسلوك ما هذه سبيلهُ ، والحمد لله رب العالمين .

---

(١) الموضع السابق نفسه .
(٢) أي في الجائي .
(٣) أي أخبرت عن ياء المتكلم المدغمة في ياء اسم الفاعل .



# هــذا بــاب
## المفعول الذي لا يذكر فاعله[1]
### مســـألة[2]
### [ المســـألة العاشــرة ]

قال أبو العباس – رحمه الله – : ( وتقول : ذُهِبَ بالمسلوبِ ثوبُه مَرَّتَيْنِ يومانِ . إذا أقمت ( الثوب ) مقام الفاعل في ( سلب ) . فإن جعلت في ( المسلوب ) ضميرًا يقوم مقام الفاعل نصبتَ ( الثوب ) ، وسائرُ الكلام على حاله ) .

فإن بَنَيْتَ[3] على المسألة الأولى[4] ، قلت ( ذُهبَ بالمسلوب ثوبا هما مَرَّتَيْنِ يومانِ ) ، وعلى المسألة الثانية[5] تقول : ( ذُهبَ بالمسلوبَيْنِ ثَوبيهمـا ) ، و(بالمسلوبينَ ثيابهَم)، و (بالمسلوبةِ [ثوبَها][6] ) ، و ( بالمسنوباتِ ثيابَهن ) .

وعلى القول الأول : ( بالمسلوب ثوبُهما ) ، و ( بالمسلوبِ ثوباهما ) ، و ( بالمسلوبِ ثيابهن )[7] .

ففي هذا بيان لما يرد عليك إن شاء الله .

ويجوز منه وجه ثالث[8] ، وهو أن تضمر في ( المسلوب ) اسمًا ، وتجعل

---

(١) العنوان موجود في المقتضب ٥٠/٤ ، وقدّم فيه المبرّد بحثًا في الفعل المبني للمجهول ، ثم ذكر مسائل من هذا الباب .

(٢) المسألة في : المقتضب ٥٤/٤ .

(٣) في المقتضب : ثنيت .

(٤) أي ( برفع ثوبه ) .

(٥) أي ( بنصب ثوبه ) .

(٦) الزيادة من المقتضب .

(٧) المثالان الأخيران زيادة من الفارقي ، وهما غير موجودين في المقتضب .

(٨) هذا الوجه غير موجود في المقتضب ، وقد أضافه محقق المقتضب في ٥٨/٤ من الفارقي .

( الثوب ) بدلًا منه ، فتقول : ( مررتُ بالمسلوب ثوبُه ) ، وبالمسلوبَين ثوباهما ، وبالمسلوبينَ أثوابُهم . لأنك لو قلت : ( سُلِبَ زيدٌ ثوبَهُ ) جاز رفع ( الثوب ) على البدل من ( زيد ) ، وجاز نصبه على أنه مفعول ثان .

قال سعيد بن سعيد الفارقي :

ينبغي أن نقدم لهذه المسألة أَصْلًا يرجع إليه ، وعَقْدًا يعتمد فيها عليه ؛ ليقرب علمها ويسهل فهمها .

وهو أن كل صفة عملت في فاعل ظاهر ، لم يَجُزْ أن تثنى ولا تجمع جمع السلامة ، وإن جرت على ما قبلها في الإعراب ؛ لأنها في ذلك تجري مجرى الفعل[1] ، فكما أن الفعل إذا عمل في فاعل ظاهر لم يجز أن يثنى ولا يجمع ؛ لأنه ليس مما تجب له التثنية والجمع في نفسه ، وإنما يجب ذلك لفاعله ، فإذا ظهر الفاعل بعده لم يبق فيه ما يثني ويجمع ، وكان الظاهر أحق بذلك ، فوجب توحيد لفظه[2] .

والعلم في ذلك أمران :

أحدهما : أن الفعل لما كان لا يختلف معناه من حيث هو فعل ؛ لأنه جنس[3] ، والجنس لا يختلف ، وكانت التثنية والجمع ، إنما هي للمختلف ، وجب

---

(١) في الكتاب ٣٦/٢ : « هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل ، نحو الحسن والكريم ، وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها ، وذلك قولك : مررت برجل حَسَنٍ أبواه ، وحَسَنٍ أبواه ، وأخارجٌ قومك ، فصار هذا بمنزلة : قال أبواك ، وقال قومك ، على حَدِّ من قال : قومك حَسَنُونَ إذا أخروا ، فيصير هذا بمنزلة : أذاهب أبواك ، وأمنطلقٌ قومك ... بما أظهروا » . وانظر : الأصول ١٦١/٢ ، ١٦٢ .

(٢) في الكتاب ٤٣/٢ : « ليس شيء من الفعل إذا كان للجميع يجيء مبنيًا على غير بنائه إذا كان للواحد ، فمن ثَمَّ صار ( حِسَان ) وما أشبهه بمنزلة الاسم الواحد ، نحو مررت برجل جُنُبٍ أصحابه ، ومررت برجل صَرُورَةٍ قومُه ، فاللفظ واحد والمعنى جميع » .

وفي الهمع ١٦٠/١ : « إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر ، فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع ، نحو : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقام الهندات » .

(٣) في الأصول ١١٤/٢ : « الجنس : الاسم الدال على ماله ذلك الاسم ، ويتساوى الجميع في المعنى نحو : الرجل والإنسان والمرأة والجمل والحمار والدينار والدرهم والضرب والأكل والنوم والحمرة والصفرة والحسن والقبح ، وجميع ما أردت به العموم لما يتفق في المعنى بأي لفظ كان فهو جنس » .

وفي الكليات ١٥٠/٢ : « الجنس عند النحويين والفقهاء : هو اللفظ العام ، فكل لفظ عم شيئين فصاعدًا ، فهو جنس لما تحته ، سواء اختلف نوعه أو لم يختلف ، وعند آخرين لا يكون جنسًا حتى يختلف بالنوع » .

لذلك ألَّا يثني الفعل ولا يجمع ؛ لأنه من شرط المختلف لا من شرط المؤتلف[1] .

فهذا وجه المصدر يتفق معه فيه .

والوجه الثاني : أنه لزمه من فاعله ما يغني بتثنيته وجمعه عن تثنية الفعل وجمعه[2] ، وهذا وجه يختص الفعل دون المصدر .

فلما اجتمع الأمران للفعل ، مَنعا من ذلك فيه ؛ إذ كل وجه يُجَوِّزُ الحكم[3] ويقتضيه ، فإذا اجتمعا أَوْجَبَا الحكم ، ولذلك جاز تثنية المصدر وجمعه ، إذا قُدِّر تقدير المختلف ، ولم يَجُزْ مثله في الفعل[4] ؛ لما بَيَّنَّا .

ونظيره مالا ينصرف لاجتماع علتين ، فمتى اجتمعا لزم الحكم ومتى انفرد بإحداهما ، لم يلزم حكم المنع من الصرف ، بل كان ينصرف[5] .

فهذه علة امتناع الفعل من الجمع ، إذا تقدم على فاعله وبني عليه فاعل ظاهر .

ثم إن الصفة - لَمَّا عملت عملَ الفعل ، ووقعت موقعه - وجب لها حكمه في ترك التثنية والجمع .

---

(١) انظر هذه العلة في : الأشباه والنظائر ( تحقيق عبد الإلّه نبهان ) ٣٦٦/٢ ، وقد نقل السيوطي هذا التعليل عن أبي جعفر بن الزبير في تعليقه على كتاب سيبويه .

(٢) في الكتاب ٣٦/٢ : « وإنما قالت العرب : قال قومك ، وقال أبواك ؛ لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا : قالا أبواك ، وقالوا قومك ، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا » . وانظر : الإنصاف : المسألة الحادية والسبعون .

(٣) انظر تعريف الحكم ، وعلاقته بالقياس في كتاب ( الأصول ) للدكتور تمام حسان ص : ٢٠٧ .

(٤) في الأصول ٢٠٥/١ : « اعلم أن الأفعال لا تثنى ولا تجمع ، وذلك أنها أجناس كمصادرها ، ألا ترى أنك تقول : بلغني ضربكم زيدًا ، وجلوسكم إلى زيد ، قليلًا كان الضرب والجلوس أو كثيرا ، وإنما يثنى الفاعل ، فإن قلت : فإنك تقول : ضربتك ضربتين ، وعلمت علمتين ، فإنما ذلك لاختلاف النوعين من ضرب يخالف ضربًا في شدته وقلّته ، أو علم يخالف علمًا كعلم الفقه وعلم النحو ، كما تقول : عندي تمور ، إذا اختلفت الأجناس ، ومع ذلك فإن الفعل يدل على زمان ، فلا يجوز أن تثنيه كما ثنيت المصدر ، وإن اختلفت أنواعه » .

(٥) في الإنصاف ، المسألة : التاسعة عشرة ( ١٦٦/١ ) : « يُجْرُونَ الشيء مُجْرَى الشيء إذا شابهه من وجهين ، ألا ترى أن مالا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين أجرى مجراه في منع الجر والتنوين » .
وانظر : ابن يعيش ٥٩/١ ، وشرح الرضي للكافية ٣٥/١ .

إذا تقدمت على ظاهر تعمل فيه الرفع عمل الفعل في فاعله ، وذلك فيها بِحَقِّ شبه الفعل لا بِعِلَّة الأصل[1] . وإذا كان ذلك كذلك فكل صفة تقدمت على الظَاهر – كما بيّنّا – لم تُثَنَّ ، ولم تُجْمَعْ . وإذا تأخرت وعملت في مضمر ثُنِّي ضميرها وجُمِعَ .

فأما جمع التكسير فليس يجب ذلك في الصفة ، بل قد يجوز أن تعمل الصفة في فاعل ظاهر ، وتُجمع جمع التكسير[2] ، وهو لبعض الصفات لازم إلا على ضَعْفٍ ، وهو ما مُنِعَ جمع السلامة من نحو باب ( أحمر وحَمراء ) و ( سكران وسَكرى )[3] .

والعلة في ذلك أن الفعل ليس مما يجمع جمع تكسير ؛ فلذلك تجمع الصفة ، وإن تقدمت جمع التكسير ؛ لأنه ليس مِمَّا يجب للفعل وهو يجب للاسم ، فجمع بِحَقِّ الأسماء ، ووجب لزومه في ( أفعل وفعلاء ) ، وما جرى مجراهما ؛ لأنه لما منع جمع السلامة فلم تُجْرِهِ[4] ، عوّض منها إلزام جمع التكسير .

فإذا أفردت كان ضَعيفًا[5] ، وعلى ذلك أنشد سيبويه[6] :

---

(١) علة التشبيه وعلة الأصل من مصطلحات أصول النحو : انظر الأصول لابن السراج ١/٥٥ ، ٥٦ ، و ٧٨ ، والأصول للدكتور تمام حسان ص ١٩٩ وما بعدها .

(٢) انظر : الكتاب ٢/٤٣ ، وابن يعيش ٦/٧٤ .

(٣) في الكتاب ٢/٤١ و ٤٢ : « وقال الخليل رحمه الله : من قال : أكلوني البراغيث ، أجرى هذا على أوّله فقال : مررتُ برجل حسنين أبواه ، ومررت بقوم قرشيين آباؤهم ، وكذلك أفعل نحو أعور وأحمر ، تقول : مررتُ برجلٍ أعورَ أبواه ، وأحمرَ أبواه ، فإن ثنيت قلت : مررتُ برجل أحمران أبواه ، تجعله اسما ، ومن قال : أكلوني البراغيثُ ، قلت على حد قوله : مَررت برجل أعورينِ أبواه ، وتقول : مررت برجل أعور آباؤه كأنك تكلمت به على حد أعورين ، وإن لم يتكلم به ، كما توهموا في هلكي وموتى ومرضى أن فعل بهم ، فجاؤوا به على مثال جَرْحى وقتْلى ، ولا يقال : هُلِكَ ، ولا مُرِضَ ، ولا مُوتَ » . وانظر : الهمع ٢/١٠٠ .

(٤) أي تصرفه .

(٥) في الكتاب ٢/٤٢ ، ٤٣ : « وأما ( حِسَانٌ وعُورٌ ) فإنه اسم كُسِّرَ عليه الواحد فجاء مبنيًا على مثال كبناء الواحد ، وخرج من بناء الواحد إلى بناءٍ آخر لا تلحقه في آخره زيادة كالزيادة التي لحقت في ( قرشيّ ) في الاثنين والجميع ، فهذا الجميع له بناء بني عليه ، كما بني الواحد على حد مثاله فأُجري مجرى الواحد . ومما يدلك على أن هذا الجميع ليس كالفعل ، أنه ليس شيء من الفعل إذا كان للجميع يجيء مبنيًا على غير بنائه إذا كان للواحد ، فمن ثمّ صار ( حِسَان ) وما أشبهه بمنزلة الاسم الواحد » .

(٦) البيت من الطويل ، للنابغة الجعدي ، وهو في ديوانه ص ١٤٤ . وروايته ( الأبلخ المتظلم ) ، وهو من=

ولايشْعُرُ الرُّمحُ الأَصمُّ كُعُوبُـه        بثَرْوة رَهْطِ الأعْيَسِ المُتَظَلِّـم[1]

وكان يجب أن يقول : ( الصمُّ كعوبُه ) لمّا منع من الجمع على ( الأصمين والأصمّون ) .

هذا حكم الصفات في التثنية والجمع .

وقد يجوز فيها - على قولهم : ( أكلوني البراغيث ) - أن تلحقها علامة التثنية والجمع ، وليس ذلك تثنية ولا جمعًا[2] لها ، كما أنه ليس تثنية ولا جمعًا للفعل ، ولكنّ علامته تُشعرك بأن المذكور بعدها مثنى أو مجموع كما تأتي بعلامة التأنيث ؛ لتدل على أن المذكور مؤنث في ( قامت هند ) ، بدليل أنك لا تقول : ( ضربوني زيدٌ ) ، فلو كان جمعًا للفعل لجاز[3] ، فهذا أصل دائر في هذه المسألة وغيرها مما جرى مجراها ، ينفع استصحابه[4] لكل متأمل .

---

= شواهد سيبويه في الكتاب ٤٢/٢ ، وروايته ( الأعيط المتظلم ، ) وهو في شرح القصائد السبع ص ٣٤٧ ، وروايته ( وما يشعر ... الأبلج ) ، والأغاني ، ٣٣/٥ ، وروايته كما في الديوان ، وشروح - سقط الزند - السفر الثاني ، القسم الثاني : ٥٩٢. ، واللسان ( عيط ، ظلم ) ، والأعلم ( بهامش الكتاب ط بولاق ) ٢٣٧/١ .

والشاهد فيه رفع ( كعوبه ) بـ ( الأصم ) ، وإفراده ؛ تشبيهًا له بما يسلم جمعه من الصفات ، وكان وجه الكلام أن يقول : الصمّ ؛ لأن ( أصم ) لا يجمع جمع السلامة .

(١) ( الأصمْ ) : الصُّلْب ، و ( كعوب الرمح ) : العُقَدبين أنابيبه ، وإذا صَلُبَتْ الكعوب صلب سائره ، و ( الثروة ) : كثرة العدد ، كما أنها كثرة المال . و ( الأعيس ) : رجل أَعْيَس الشعر : أبيضه . و ( المتظلم ) : الظالم .

أي من كان عزيزًا كثير العدد ، فالرمح لايشعر به ولايباليه ، يقوله متوعدًا .

(٢) في الأصل ( النسخة ت ) : جمع .

(٣) انظر ص ٢١٤ الحاشية (٣) وفي الكتاب ٤٠/٢ : « وعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في : قالت فلانة ، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة » . وانظر الأصول ٢٠٥/١ - ٢٠٦ ، والمسائل المشكلة ( البغداديات ) ص ١٠ ، وأمالي ابن الشجري ١٣٤/١ ، وفي المغني ٤٠٤/١ : أن واو علامة المذكرين لغة لطيء أو أزد شنوءه ، أو بلحارث ، ومنه الحديث : ( يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ) .

(٤) الاستصحاب من اصطلاحات الأصوليين ، ويسمى استصحاب الحال عند الأصوليين والنحاة ، وقد=

وأَصْلٌ آخَرُ ، وهو أن المفعول الذي تقيمه مقام فاعله ، يجري مجرى الفاعل في تثنيته وجمعه وأحكامه[1] . وكذلك الصفة المأخوذة للفاعل في تثنيته ، وكذلك الصفة المأخوذة للمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله تجري مجرى الصفة المأخوذة للفاعل في تثنيته وجمعه – على ما بيّنا .

فعلى هذه الأصول التي قدمناها : إذا رددت هذه المسألة إلى أصلها في التقدير ، قلت : ( ذُهِبَ برجلٍ مسلوبٍ ثوبُه مرتينِ يومانِ ) ، ففي ( مسلوب ثوبُه ) ثلاثة أوجه :

أحدها : أن ترفع ( الثوب ) بـ ( مسلوب ) فيكون ( الثوب ) هو اسم ما لم يُسَمَّ فاعله ، ولا يكون في ( مسلوب ) ضمير ، ويجري ذلك مجرى قولك : ( مررت برجلٍ مضروبٍ أبوه ) في أنه لا يكون في الصفة ضمير ، وإنما عملت في سببه الظاهر لا غير .

والآخر : أن تنصب ( الثوب ) على أنه مفعول ثان[2] ، ويكون في ( مسلوب ) ضمير فاعل يرجع إلى الموصوف ، وهو قولك : ( برجل ) الموصوف قبل ذكر الصفة ، فيجري مجرى قولك : ( مررت برجل معطى[3] درهما ) . ( فدرهمًا ) المفعول الثاني ، وفي ( مُعْطى ) ضمير مفعول أول قد قام مقام الفاعل ، وهو اسم ما لم يُسَمَّ فاعله . والآخر : أن ترفع ( ثوبه ) وتجعل في الصفة ضمير فاعل يرجع إلى الموصوف : ويكون هذا الظاهر بدلًا من ذلك المضمر[4] ، ويكون منقولًا من قولك : ( سَلَبْتُ زيدًا ثوبَه ) ، و ( قَطَعْتُ اللصَّ يَدَهُ ) فإذا رددته إلى ما لم يُسَمَّ فاعله قلت : ( سُلِبَ زيدٌ ثَوْبُهُ )

---

= يسميه النحاة استصحاب الأصل ، ويقصدون به مطابقة المقيس لما جرده النحاة من أصل ، فإذا طابق المقيس عليه الأصل نشأت الحالة التي يسمونها ( الاستصحاب ) .
انظر : الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٦ ، والاقتراح للسيوطي ٧٢ – ٧٣ ، والأصول للدكتور تمام حسّان ص ٢١٦ .

(١) انظر : المقتضب ٥٣/٤ ، وشرح ابن عقيل للألفية ص ٦٩ .
(٢) في الأصل ( النسخة ت ) : ثاني .
(٣) في الأصل ( النسخة ت ) : معطي .
(٤) انظر : الإيضاح ٣٦/١ ، وانظر ص ٦٣ و ١٩٨ و ١٢٤ .

و ( قُطعَ اللصُّ يَدُه )[1] .

وإذا نقلته على هذا الحد إلى الصفة ، أبدلت الظاهر أيضًا من المضمر – على حَدِّ ما كان مع الفعل أو على حَدِّ بدل الظاهر من الظاهر – فيصير إلى لفظ المسألة – على ما بيّنّا .

وهذا هو البدل الذي يشتمل عليه المعنى .

فإذا ثَنَّيتَ على التقدير الأول[2] قلت : ( مررتُ برجلينِ مسلوبٍ ثوباهما ) إن كان كل واحد منهما سُلِبَ ثوبًا ، و ( مررتُ برجلينِ مسلوبٍ ثوبُهما ) إن كان ( الثوب ) لهما جميعًا ، فأفردت الصفة ؛ لأنه ليس فيها ضمير ، وثَنَّيتَ الظاهر في قولك ( هما ) ، كما تقول : ( مررتُ برجلينِ قائمٍ أبواهما )[3] فلا تجمع الصفة ولا تثنيها ، كما تفعل بالفعل إذا وقع هذا الموقع فقلت : ( مررتُ برجلينِ يقومُ أبواهما ) و ( برجلين يُسلبُ ثوباهما ) .

ومن قال : ( أكلوني البراغيث ) جاز له أن يقول هنا : ( مررت برجلين مسلوبَيْن ثوباهما )[4] ، فلا يكون قوله ( مسلوبَيْن ) تثنية لضمير في الصفة ، وإنما هَو علامة تُؤذِنُ بأن المذكور بعدها مُثَنًّى )[5] .

وكذلك إن جمعت قلت: (مررتُ برجالٍ مسلوبةٍ ثيابُهم) و (ثوبُهم)– على ما بيّنّا .

وإن قلته على حَدِّ ( أكلوني البراغيث ) قلت : ( مررتُ برجالٍ مسلوباتٍ ثيابُهم ) ، وإنما قلت : ( مسلوباتٍ ) ولم تقل : ( مسلوبينَ ) ، لأن الفعل لما لا يعْقِلُ وهي ( الثياب ) ، لأنها هي القائمة مقام ما لم يُسَمَّ فاعله ، وفيه طريق

---

(١) هو بدل الاشتمال ، قال المبرد في المقتضب ٢٧/١ : « وقد يجوز أن يبدل الشيء من الشيء ، إذا اشتمل عليه معناه ، لأنه يقصد قصد الثاني ، نحو قولك : سُلبَ زيدٌ ثوبُه ، لأن معنى سُلِبَ : أُخذ ، فأبدل منه لدخوله في المعنى » . وانظر : الأصول ٤٧/٢ .

(٢) أي رفع الثوب بمسلوب ، فيكون الثوب هو اسم ما لم يُسَمَّ فاعله ، ولا يكون في مسلوب ضمير ، فقد عملت الصفة في سببه الظاهر .

(٣) انظر : أوضح المسالك ٥/٣ – ٦ .

(٤) انظر ص ٣٠٠ الحاشية : ٣ .

(٥) انظر ص : ٣٠١ .

يوضح هذا ويُؤْمَنُ اللَّبْسُ فيه ، وهو أن تقول : ( مررتُ برجالٍ مسلوبَينِ ثيابهُم ) ، فتثني ( مسلوبًا ) ويكون قبله جمع ؛ لأنه[1] علامة تُشْعِرُكَ بمثنى لا بمجموع ؛ فلذلك أتيت بعلامة التثنية ، وإن وافقت المجموع في إعرابه .

وكذلك تقول : ( مررتُ برجلٍ قائِمينَ آباؤه )[2] فتجمع الصفة ، وإن جرت على مفردٍ في إعرابه ؛ لأنها عملت في ظاهر مجموع ، فَبَطَلَ أن تتبع الأول في جمعه أو تثنيته ؛ لأنه لا ضمير فيها منه ، فلم يمتنع لذلك أن تجمعهما في اللفظ على من قال : ( أكلوني البراغيث ) ، فَتُشْعِرَ بأن فاعلها جمع ، وصار العلامة هنا مشتركة اللفظ ، تارة تدل على ضمير وتارة تدل على علامة لاعلى ضمير ، وصار بمنزلة قولك : ( مررتُ برجلٍ قائمةٍ أمُّه ) ، فَتُؤَنِّثُ الصفة ، وإن جرت على مذكر ، لأن ذلك علامة تشعر بأن فاعلها مؤنث[3] ، وإنما ذكرنا هذا لِئَلَّا يُوحِشَكَ أنك تراها مجموعة اللفظ ، وهي جارية على مفرد في إعرابه ، وهذا من حَسَنِ الفروع ، فَقِسْ عليه . وقد بانَ لك - بجميع ما ذكرنا - حكم الصفة على التقدير الأول .

وتقول على التقدير الثاني ، وهو : ( مررتُ برجلٍ مسلوبٍ ثوبَه ) إذا نصبت ( الثوب ) وجعلت في ( مسلوب ) ضمير ما لم يُسَمَّ فاعله . فإذا ثنيت على هذا قلت : ( مررت برجلينِ مسلوبَين ثوبيهما ) فثنيت ( مسلوبًا ) ؛ لأن فيه ضميرًا يعود إلى ما قبله ، ولم يعمل الأول في ظاهر - على ما قدمنا بيانه[4] .

وإذا جعلت الصفة لجماعة ، جمعت على هذا الحدّ ، فقلت : (مررتُ برجال مسلوبينَ ثيابَهم ) ، وإنما قلت الآن : ( مسلوبين ) ولم تقل : ( مسلوباتٍ ) - كما كنت قائلًا في المسألة التي قبل هذه - ؛ لأن الصفة حينئذ فيها ضمير من ( الرجال ) وهو الذي قام مقام الفاعل ، وهو مما يعقل ، فجمعت ضميرهم جمع ما يعقل بالواو والنون .

---

(١) أي التثنية .

(٢) في الأصل ( النسخة : ت ) : اباوه ، وهذا المثال أيضا على حد : أكلوني البراغيث .

(٣) انظر الكتاب ٢/٢٢ .

(٤) انظر ص : ٣٠٠ .

وإن ثنيت على التقدير الأخير – وهو : ( مررتُ برجلٍ مسلوبٍ ثوبُه ) ، ترفع ( الثوب ) على أن تجعله بدلًا من الضمير الذي في الصفة[1] – قلت : ( مررتُ برجلينِ مسلوبَينِ ثوباهما ) ثَنَّيتَ ( مسلوبًا ) ؛ لأن فيه ضميرًا قام مقام الفاعل ، وثَنَّيت ( الثوبين ) ؛ لأنك جعلتهما بدلًا من الضمير الذي في الصفة .

وكذلك إن جمعت على هذا ، قلت : ( مررت برجال مسلوبينَ ثيابُهم ) ، ترفع ( الثياب ) على البدل من الضمير في ( مسلوب ) .

فهذا بيان عن حكم[2] المسألة في أصلها قبل نقلها إلى الألف واللام ، فقياسها ذلك القياس لا يتغير حكمه ، تجعل الألف واللام هنالك بمنزلة الموصوف هاهنا ، في ردّ الضمير إليه وتعلقه به ، والتثنية والجمع لا فرق بينهما .

وذلك قولك على التقدير الأول[3] : ( ذُهِبَ بالمسلوبِ ثوبُه مَرَّتَيْنِ يومانِ ) . فقولك : ( بالمسلوبِ ثوبَه مرتين ) اسم موصول في موضع قولك : ( زيد ) و ( يومان ) اسم مالم يُسَمَّ فاعله في ( ذُهِبَ بزيد ) ، كأنك قلت : ( ذُهِبَ بزيد يومان )[4] ، و ( المسلوب ) الآن عامل في ظاهر وهو ( ثوبه ) فالهاء منه عائدة إلى الألف واللام ، وليس فيه ضمير ، و ( مرتين ) ظرف ( للسلب ) كأنك قلت : ( زمانين ) .

فإن ثَنَّيت على هذا ، قلت : ( ذُهب بالمسلوبِ ثوباهما مرتينِ يومان ) فلم تُثَنِّ ( المسلوب ) ؛ لأنه عمل في ظاهر فَخُلِّيَ من ضمير ، وجرى مجرى قولك : ( ذُهِبَ برجلينِ سُلب ثوباهما مرتينِ يومان )، لا يثنى الفعل ، لأنه لا ضمير فيه .

وإن جمعت على هذا الحد ، قلت : ( ذُهِبَ بالمسلوبِ ثيابُهم مرتينِ يومان )

---

(١) انظر : الإيضاح ٣٦/١ .

(٢) أي ما يجوز فيها وما يمتنع ، انظر : كتاب الأصول للدكتور تمام حسان ص ٢٠٧ .

(٣) فيكون ( الثوب ) هو اسم مالم يُسَمَّ فاعله ، ولا يكون في ( مسلوب ) ضمير ، انظر ص ٢٠٣ .

(٤) في المقتضب ٥١/٤ : « قد يجوز أن تقيم المصادر والظروف من الأمكنة والأزمنة مقام الفاعل ، إذا دخل المفعول من حروف الجر ما يمنعه أن يقوم مقام الفاعل ، وذلك نحو .... سير بزيد يَوْمُ الجمعة » .

وفي الأصول ٩١/١ : « والظروف من الزمان والمكان لا يجعل شيء منها مرفوعا في هذا الباب ، حتى يقدر فيه أنه إذا كان الفاعل معه أنه مفعول صحيح ، فحينئذ يجوز أن يقام مقام الفاعل إذا لم تذكر الفاعل » .

( فيومان ) اسم مالم يُسَمَّ فاعله في ( ذُهب ) ، و ( بالمسلوبِ ) [ ٢٩/ت ] في موضع نصب بـ ( ذُهب ) ، ويجوز أن تجعله هو اسم مالم يُسَمَّ فاعله[١] ، وتنصب ( اليومين ) على الظرف .

ولو أَنَّثتَ لقلت : ( مررتُ بالمسلوبِ ثوبُها ) ، و ( المسلوبِ ثوباهما ) ، و ( المسلوبِ ثيابُهن ) .

وإن عرّفت ( المسلوب ) على التقدير الثاني[٢] ، قلت : ( ذُهبَ بالمسلوبِ ثوبَه مرتينِ يومان ) ، ففي ( المسلوب ) ضمير مالم يُسَمَّ فاعله ، وهو العائد إلى الألف واللام ، كما كان عائدًا إلى الموصوف في نظيرها ، و ( ثوبه ) نصب بأنه مفعول .

فإن ثنيت على هذا الوجه قلت : ( ذُهبَ بالمسلوبَينِ ثوبيهما مرتينِ يومان ) . فثنيت الصفة ؛ لأن فيها ضميرًا يعود إلى الألف واللام ، فصار بمنزلة الصفة إذا تأخرت عن الموصوف ، والفعل إذا تقدّمه الفاعل ، في أنه يثنى ضميره ويجمع[٣] .

وإن جمعت على هذا الحدّ ، قلت : ( ذُهب بالمسلوبينَ ثيابَهم مرتينِ يومانِ ) – على ما بيّنا . وكذلك إن أنثت قلت : ( ذُهب بالمسلوبةِ ثوبَها ) ، و ( بالمسلوبَتينِ ثَوبيهما ) ، و ( بالمسلوباتِ ثيابَهن ) . وإن عرّفت ( المسلوب ) على الوجه الأخير[٤] ، قلت : ( ذُهب بالمسلوبِ ثوبُه مرتينِ يومان ) . جعلت في ( المسلوب ) ضمير فاعل عائدًا[٥] إلى الألف واللام ، و ( ثوبه ) بدل منه ، وباقي المسألة على ما فسرنا .

---

(١) انظر : المقتضب ٥٢/٤ .

(٢) أي تنصب ( الثوب ) على أنه مفعول ثانٍ ، ويكون في ( مسلوب ) ضمير مرفوع يرجع إلى الموصوف وهو : برجل قبل ذكر الصفة .

(٣) في الكتاب ٣٦/٢ : « فإن بدأت بالاسم قبل الصفة ، قلت : قومُك منطلقون ، وقومُك حَسَنُون ، كما تقول : أبواك قالا ذاك ، وقومك قالوا ذاك » . وفي ص ٣٧ : « فإذا بدأت بالاسم قلت : قومُك قالوا ذاك ، وأبواك قد ذهبا ، لأنه وقع ههنا إضمار في الفعل ، وهو أسماؤهم ، فلابد للمضمر أن يجيء بمنزلة المظهر » .

(٤) أي تجعل في المسلوب ضمير فاعل ، ويكون ( ثوبه ) المرفوع بدلًا منه .

(٥) في الأصل ( النسخة : ت ) : عائد .

فإن ثنيت على هذا الحد ، قلت : ( ذُهبَ بالمسلوبَينِ ثوباهما مرتينِ يومان ) ثنيت ( المسلوب ) ؛ لأن فيه ضميرًا يقوم مقام الفاعل ، ولم يعمل في ظاهر أول عمله ، وثنيت ( الثوبين ) مع رفعهما ؛ لأنهما بدل من مرفوع مثنى ، فوجب له مثل حكمه .

وإن جمعت على ذلك ، قلت : ( ذُهبَ بالمسلوبِينَ ثيابُهم مرتين يومان ) - والتفسير على ما مضى - وكذلك إن أنَّثتَ قلت : ( ذُهبَ بالمسلوبةِ ثوبُها ) ، و ( بالمسلوبَتينِ ثوباهما ) ، و ( بالمسلوباتِ ثيابُهن ) .

فهذا بيان هذه المسألة على الوجوه الثلاثة وعقد أصولها وتشعب فروعها - على ما اقتضته الوجوه المذكورة فيها .

**ذكر البدل فيها :**

فإن قيل لك : أَبْدِلْ من الموصول ، قلت : ( ذُهب بالمسلوب ثوبُه مرتين زيدٍ يومان ) فجئت ( بزيد ) معه بعد انقضاء الصلة ، وهو ( مرتين )[1] .

وبيان ذلك أنك ترفع الموصول، وتوقع البدل موقعه، فتقول: (ذُهبَ بزيدٍ يومان)، ويجوز لك أن توقعه بعد قولك: (يومان)؛ لأنهما جميعًا من متعلق (ذهب).

**ذكر الإخبار[2] فيها[3] :**

ولو قيل لك : أَخْبِرْ عنه[4] ، قلت : ( المذهوبُ به يومانِ المسلوبُ ثوبُه مرتين ) ، فرفعته وجعلتَ مكانه ضمير مجرور يرجع إلى الألف واللام[5] في ( المذهوب ) ، وصار آخر صلة ( المذهوب ) به ( يومان ) ، وتَمَّ اسْمًا ، ووجب له الرفع بأنه مبتدأ ، ثم جئت ( بالمسلوب ) مع جميع صلته فجعلته في موضع الخبر

---

(١) لأن البدل من الموصول يكون بعد تمامه : انظر ص ١٠٨ .
(٢) انظر الإخبار وطرائقه في ص : ٢١٩ - ٢٢٠ وكذلك ص : ١٤٦ ح : ١ .
(٣) جاء هذا العنوان في الأصل ( النسخة ت ) بعد قوله : ولو قيل لك أخبر عنه قلت :
(٤) أي عن المسلوب .
(٥) انظر ص : ٢١٩ .

( للمذهوب )[1] ، وجريا مجرى ( زيدٌ قائم ) في أنهما اسمان ، أحدهما مبتدأ ، والآخر خبره .

فإن قيل لك : أخبر عن ( يومان ) قلت : ( المذهوبانِ بالمسلوبِ ثوبُه مرتينِ يومان ) رفعت ( اليومين ) من صلة ( المذهوب ) ، وجعلت فيه ضميرًا يرجع إلى الألف واللام فيه ، وهو ضمير اثنين ؛ لأن الألف واللام حينئذ في معنى اثنين ، والضمير العائد إليهما من ( المذهوب ) ضمير اثنين فوجب أن يثنى ، ولذلك قلت : ( بالمذهوبَين ) ؛ لأنه صار بمنزلة فعل تقدم فاعله ، فحكمه أن يثنى ضميره ، ويجمع على حَدِّ تثنية الفاعل المتقدم وجمعه إذا قلت : ( زيدٌ قامَ ) و ( الزيدان قاما ) ، و ( الزيدون قاموا ) ، وقد مضى بيان هذا[2] .

وكذلك لو جمعت لقلت : ( المذهوباتُ بالمسلوبِ ثوبُه مرتين الأيام ) ، مثل قولك إذا أخبرت عن الفاعل في : ( ضُربت نساؤك ) ، ( المضروباتُ نساؤك ) ، أنَّثتَ ؛ لأن الألف واللام لمؤنث ، و ( الأيام ) تجري هذا المجرى ، وقد ثبت أن جموع التكسير لا يعرّج فيها على واحدها ، مذكرًا كان أو مؤنثا في أن حكم التأنيث ثابت لها[3] .

وتقول على مذهب من قال[4] :

فإمَّا تَرَيْ لِمَّتي بُـدِّلَتْ     فإنَّ الحوادِثَ أَوْدَى بِهَا

(١) انظر ص ٢٢٥ وص : ٢٤٢ .

(٢) انظر ص : ٣٠٦ .

(٣) في الكتاب ٣٩/٢ : « وأما الجميع من الحيوان الذي يُكَسَّرُ عليه الواحد فبمنزلة الجميع من غيره الذي يُكسَّر عليه الواحد في أنه مؤنث ، ألا ترى أنك تقول : هو رجل ، وتقول : هي الرجال ، فيجوز لك ، وتقول : هو جمل ، وهي الجمال ، وهو عَيْر ، وهي الأعيار ، فجرت هذه كلها مجرى الجِذوع » . وانظر : المقتضب ٣٤٨/٣ .

(٤) البيت من المتقارب ، وهو للأعشى ، وهو في ديوانه ص ١٧١ ، وروايته :

فإن تعهديني ولي لِمَةٌ ....... ألوي بها .

وكذلك هو في اللسان ( حدث ) .

=

فأفرد فعل الجماعة وذكَّره[1] ، وكان قياسه أن يقول : ( فإن الحوادثَ أَوْدَيْنَ ) .
فعلى هذا الحَدِّ من التفريع تقول : ( المذهوبُ بالمسلوبِ ثوبُه مرتين الأيامُ ) .
وإن قلت : ( المذهوبةُ بالمسلوبِ ثوبُه مرتينِ الأيامُ ) على حَدِّ قولهم : ( الأيام ذهب ) ، و ( الحوادث أَوْدَتْ )[2] ، كان مذهبًا .

## [ الإخبار[3] عن كل اسم من المسألة ]

فأما الإخبار عن كل اسم من المسألة - على ما يصح ويجوز - فقد مضى ما يغني عن تطويل هذه المسألة ، والقياس فيهما واحد ، وسيأتي فيما بعد ما يُمَكِّنُ هذا، وإنما ذكرنا من شرح هذه المسألة ما نحن إليه أحوج وبه أَعْنَى ، ونَتَقَصَّى ما طال من المسائل فيما بَعْدُ - على رأينا فيما مضى ، ونَكِلُ ما خفّ من التفريع إلى الناظر في كتابنا ؛ ليكون له حظ في إتعاب الخاطر واعتبار الهمّ بما سهل من المسائل مع ترفيهه فيما صَعُب ؛ ليكون محنة له في إدراكه ما شرحناه ، وإتقان ما بيّنّاه ، إن شاء الله ، وبه القوة ، وله الحمد والمنّة ، وصلواته على محمد وآله وسلم .

---

= والبيت من شواهد سيبويه في الكتاب ٤٦/٢ ، والفراء في معاني القرآن ١٢٨/١ ، وقد أورده برواية أخرى هي :

فإن تعهدي لامرئ لمّـةً ... فـــإنَّ الحوادثَ أودى بها

وهو في معاني القرآن للأخفش ٥٥/١ و ٩٥ ، وفي الأصول ٤٣٦/٢ وروايته : ( فإن تبصريني ... ) ، وهو في المسائل المشكلة ( البغداديات ) ص ٣١٢ ، وروايته ( فإما تريني ... ) وتكملة الإيضاح العضدي ص ٩٠ ، وأمالي ابن الشجري ١٠٥/١ ، و ٣٤٥/٢ ، وروايته كرواية الفارقي ، وهو في البيان ٣٢٧/١ ، والإنصاف ٧٦٤/٢ ، والإفصاح ١٦٦ ورصف المباني ١٠٣ ، والمخصص ٨٢/١٦ ، وابن يعيش ٩٥/٥ و٦/٩ ، وحاشية البغدادي على شرح ابن هشام ٥٣٢/١ ، والخزانة ٤٣٠/١١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٧٨/١ .
والشاهد في البيت سيأتي فيما يلي من كلام الفارقي .

(١) في الكتاب ٤٣/٢ : « واعلم أنه من قال : ذَهبَ نساؤك ، قال : أذاهبُ نساؤك ، ومن قال : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِن رَّبِّه ﴾ قال : أجائي موعظةٌ ، تذهب الهاء هاهنا كما تذهَب التاء في الفعل » .
وفي معاني القرآن للأخفش ٩٠/١ : « فأما فعل الجميع فقد يُذكّر ويُؤنث ؛ لأن تأنيث الجميع ليس بتأنيث للفصل » .

(٢) في الكتاب ٤٥/٢ : « وقد يجوز في الشعر : موعظةٌ جاءنا ، كأنه اكتفى بذكر الموعظة عن التاء » .
وانظر ص ٢٢٢ من كتاب الفارقي .

(٣) انظر طرائق الإخبار وشروطه في ص : ٢١٩ - ٢٢٠ ص ١٤٦ ح : ١ .



## مســـألة

## [ المسألة الحادية عشرة ][1]

قال أبو العباس :

( وتقول[2] في مسائلَ طِوَالٍ يُمتَحَنُ بها المتعلمون : ( عُلِمَ المُدْخَلُ المدخِلُه السجنَ زيدٌ الدارَ[3] أخوه غلامُه المظنونُ الآخذَ دراهمَه زيدٌ )[4] .

[ رفعت ( المُدْخَل ) ( بعلم ) ][5] ، ورفعت[6] ( المدخِلُه ) ( بالمُدخَل ) ، ونصبت ( السجنَ ) ؛ لأنه مفعول ، ورفعت ( زيدًا ) ؛ لأنه أدخله ، ورفعت ( أخاه ) بالابتداء ، وجعلت ( غلامه ) خبره ، وهما جميعًا في موضع المفعول الثاني بـ ( علم )[7] ، و ( المظنون ) صفة ( للغلام ) وفيه ضميره ، و ( الآخذ ) المفعول الثاني وهو منصوب ( بالمظنون ) ، و ( زيد ) هو الفاعل الذي ( أخذ ) ، و ( الدراهم ) منصوبة ( بالآخذ ) .

قال سعيد بن سعيد الفارقي :

---

(١) المسألة في المقتضب ٥٩/٤ ، وذكر محقق المقتضب في ٦٦/٤ أن هذه المسألة تختلف ألفاظها في الفارقي عن ألفاظ نسخة المقتضب التي حققها ، وأن الفارقيّ قد رجع إلى نسخ كما يقول ، ولكنه لم يقف على هذه النسخة التي قام بتحقيقها .

(٢) في المقتضب : ونقول .

(٣) كلمة ( الدار ) غير موجودة في نص المسألة في المقتضب .

(٤) ضبط محقق المقتضب المسألة بكسر الخاء في المدخل على أنه اسم فاعل ، جريًا وراء رأى السيرا في الذي أورده الفارقي في ص ٢٢٤ من هذا الكتاب ، وللفارقي رد عليه . وقد ضبطت ( المدخل ) بفتح الخاء و ( المدخله ) بكسرها على حسب لتقدير أصل المسألة الذي أورده الفارقي في ص ٢٤٦ .

(٥) ما بين المعقوفتين غير موجود في المقتضب .

(٦) في المقتضب : ( نصبت المدخله ) .

(٧) في المقتضب : لعلم .

هذه المسألة متى حُمِلَتْ على ظاهر قوله ، كانت فاسدة ولم تَصِحَّ ، وهو عندي مما اعتمده أبو العباس فيها ، وقصد إيرادها على ذلك ؛ لأنه أراد الامتحان وَرَأْيُنَا فيها – وفي التي قبلها – واحد في ذلك ، وينبغي أن نقدم في المسألة مقدمات نكشف بها حكمها ونسّهل معها علمها ، وهو أن في المسألة شيئين ينبغي أن نقدم الكلام فيهما ؛ لِيُعْتَمَدَ في إدراكها عليهما .

فأحد الشيئين حكم ( دخلت ) في التعدِّي ، وخلافه ، والآخر حكم ( علمت ) ، و ( ظننت ) في بابهما .

وباقي المسألة فقد تقدم ما يغني عن استئناف مثله ، إذ كان غرضنا الإفادة لا الإعادة .

فأما ( دخلت ) فإنها عند سيبويه[1] لا تتعدى ، وأن قولهم : ( دخلتُ البيتَ ) إنما هو على حذف حرف الجر ، كأنه أراد : ( دخلتُ إلى البيت ) أو ( في البيتِ ) وحذف حرف الجر[2] .

ولما كان مَعْنًى يكثر استعماله ودَوْرُهُ في الكلام ، اطَّرَدَ به الحذف ، واسْتَغْنَوا عن ذكر حرف الجر ؛ تخفيفًا لمّا كثر استعماله ، إذ كان كثرة استعمال الشيء يوجب تخفيفه ، إذا لم يُؤدِّ التخفيف إلى لَبْسٍ وإشكال ، ولم يطرّق على فساد ومُحَالٍ[3] .

---

(١) ترجمته في ص ٤٢ .

(٢) في الكتاب ٣٥/١ : « وقد قال بعضهم : ذهبتُ الشامَ ، يُشبّهه بالمبهم ؛ إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ ؛ لأنه ليس في ( ذهب ) دليل على ( الشام ) ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل ذهبت الشام : دخلت البيت » . وفي ١٥٩/١ : « أجازوا قولهم : دخلتُ البيتَ ، وإنما معناه : دخلتُ في البيت ، والعامل فيه الفعل ، وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف » .

وفي المقتضب ٣٣٧/٤ : « فأما : دخلتُ البيتَ ، فإن البيت مفعول ، تقول : البيتُ دخلته . فإن قلت : فقد أقول : دخلتُ فيه ، قيل : هذا كقولك : عبدُالله نصحتُ له ، ونصحتُه ، وخَشّنْتُ صَدْرَه ، وخَشّنْتُ بصَدْرِه ، فتعدّيه إن شئت بحرف ، وإن شئت أوصلت الفعل » .

وفي الأصول ٢٠٣/١ : « وقد اختلف النحويون في : دخلتُ البيتَ ، هل هو متعدٍّ أو غير متعدٍّ ، وإنما التبس عليهم ؛ ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف الجر في كثير من المواضع ، وهو عندي غير متعد » .

وانظر هذه المسألة في : أمالي ابن الشجري ٣٦٧/١ – ٣٦٨ ، وشرح الرضي للكافية ١٨٦/١ ، والمغني ٦٣٧/٢ .

(٣) في الكتاب ١٣٠/٢ : « وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير » وفي ١٩٦/٢ : « فالعرب مما يغيّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره » وانظر: الإنصاف ، المسألة الثانية والسبعون (٥٤٠/٢) .

وليس ذلك فيه مع هذه الكثرة بأَبْعَدَ من الحذف في ( لا أَدْرِ ) ، إذا كنت مخبرًا تحذف الياء التي من شأنها أن تُحْذَفَ في الجزم لافي الخبر[1] ، وليس حذف الشيء يوجب ألا يقدر ، بل حذف الشيء مع الدليل عليه يجري مجرى ذكره[2] .

وإذا كان كذلك ، فقولهم : ( دخلتُ البيتَ ) إنما هو ( دخلتُ في البيت ) أو ( إلى البيت ) ، وحذفت حرف الجر ، وإيّاه تريد ، ونظيره قول الشاعر ، أنشده سيبويه[3] :

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ به ... فَقَدْ تَركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشبِ[4]

هذا على حذف حرف الجر ، أراد : ( أمرتُك بالخير ) ، وقد تَقَصَّيْنا الكلام على هذه الأفعال المتقدمة وغير المتقدمة ، وأوضحنا أدلتها وبراهينها ومَكَّنَّا علّتها

---

(١) في الكتاب ٢٤/١ : « اعلم أنهم مما يحذفون الكلم ، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوضون ، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطًا ... فما حذف في الكلام وأصله غير ذلك : لم يَكُ ، ولا أَدْرِ ، وأشباه ذلك » .
وفي ١٦٩/٣ : « وقولهم : لا أَدْرِ ، رديء ، وإنما كان يقف عليه فوصله على وقفه » . وانظر : المقتضب ١٦٦/٣ .

(٢) في المقتضب ١١٢/٣ : « ذكر المبرد أن العرب : تحذف إذا كان فيما أَبقَوْا دليل على ما ألقوا » .
وانظر الخصائص : ٣٦٠/٢ ، وفي الإنصاف ، المسألة السابعة والخمسون ( ٣٩٨/١ ) : « وما حذف وفي اللفظ على حذفه دلالة ، أو حذف إلى عوض وبدل فهو في حكم الثابت » .

(٣) البيت من البسيط وهو في الكتاب ٣٧/١ ، دون نسبة ، وفي معاني القرآن للأخفش ٣١٢/٢ وروايته ... ذا نَسبِ ، وفي المقتضب ٣٦/٢ ، ٨٦ ، ٣١٢ ، والكامل ٣٣/١ ، والأصول ٢١٣/١ ، وقد نسبه ابن السرّاج إلى عمرو بن معد يكرب ، وهو في المسائل المشكلة ( البغداديات ) ٢٨٣ ، والمحتسب ٥١/١ و ٢٧٢ ، واللامات ص ١٥١ ، وجمل الزجاجي ٤٠ ، وأمالي ابن الشجري ٣٦٥/١ و ٢٤٠/٢ ، والإفصاح ١٢٧ ، وفرحة الأديب ٦١ ، ونسبه الغندجاني إلى خفاف بن ندبة وقال : ويقال : عباس بن مرداس ، أو أعشى طرود ، وهو في المفصل ص ١٣٤ ، وابن يعيش ٤٤/٢ و ٥٠/٨ ، وشروح سقط الزند : ١٧٩٣ ، والمغني ٣٥٠/١ و ٦٢٦/٢ ، والخزانة ٣٣٩/١ ، والهمع ٧٢/٢ ، والدرر اللوامع ١٠٦/٢ ، والأعلم ( بهامش الكتاب ط بولاق ) ١٧/١ .
والشاهد في البيت سيأتي فيما يلي البيت من كلام الفارقي .

(٤) النَّشَبُ ، والنَشَبَةُ ، والمَنْشَبَةُ : المال الأصيل من الناطق والصامت : انظر القاموس المحيط ( نشب ) .

وحِجَاجَها في كتابنا في ( العوامل )[1] ، وإنما نذكر هاهنا ما أوجبه ذكر ( دخلت ) فقط ، فجميع ما مضى رأي سيبويه ومن وافقه ، وخالفه في ذلك أبو الحسن الأخفش[2] ، وأبو عمر الجرمي[3] .

والشبهة في ذلك اطِّراد التعدي فيه بغير حرف ، حتى لم يقبح ذلك في الكلام ، ولم يقصره على ضرورة، بل منزلته في النظم والنثر واحدة في القوة والجواز .

وهذا عندي يكفي في إفساده ما قدمناه من أنه يَطَّرِدُ في الكلمة الحذف في الكلام والشعر ، فلا يخرجها ذلك من قولنا وقوله أن يكون أصلها غير ما هي عليه ، بل أصلها التمام من نحو ( لا أَدْرِ )[4] ، وكذلك ( لم يكن ) إذا قلت : ( لم يَكُ )[5] ، و ( لم تُبَل )[6] يَطَّرِدُ ذلك فيها في الكلام على قوة ومخالفة لحال

---

(١) هو من كتب الفارقي المفقودة .

(٢) مَرَّت ترجمته في ص ٤٧ .

وفي معاني القرآن ٣١٢/٢ يأتي الأخفش بالبيت ( أمرتُك بالخير ... ) شاهدًا على النصب بنزع الخافض .

(٣) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري ، توفي في ٢٢٥ هـ ، فقيه عالم بالنحو واللغة ، أخذ عن الأخفش ويونس ، والأصمعي وأبي عبيدة ، وحدّث عن المبرّد ، وكان جليلًا في الحديث والأخبار وناظر الفراء .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٣١٣/٩ - ٣١٥ ، وبغية الوعاة : ٩٢٢ . وقد ذكر ابن الشجري في أماليه ٣٦٧/١ ، ٣٦٨ أن أبا عمر الجرمي قد خالف سيبويه في مسألة ( دخلت البيت ) فمذهب سيبويه أن ( البيت ) ينصب بتقدير نزع الخافض ، ومذهب الجرمي أن البيت مفعول به مثله في قولك : بنيت البيت .

وانظر : شرح الرضي للكافية ١٨٦/١ ، والمغني ٦٣٧/٢ .

(٤) انظر ص ٣١٣ .

(٥) في المقتضب ١٦٧/٣ : « أما قولهم : لم يَكُ ، فإنّ الحد ( لم يَكنْ ) وهو الوجه ، أسكنت النون للجزم ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، كما تقول : لم أَقُلْ ، ولم أَبِع » .

وانظر : المسائل العسكريات ص ٩٤ . وأمالي ابن الشجري ٧٦/٢ ، وأوضح المسالك ١٩١/١ ، وحاشية البغدادي علي شرح ابن هشام ٥٣٦/١ .

(٦) وفي الموضع السابق نفسه من المقتضب : « وأما ( لم أُبَلْهْ ) فإنه كثر في كلامهم وكان الأصل في كل مطّرح ، وكان يقول في الوقف : لم أبال فيلتقي ساكنان الألف واللام ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ؛ لكثرة هذه الحروف ولولا كثرته لم يحذف ، لأنه يلتقي ساكنان في الوقف » .

وانظر : المسائل العسكريات ص ١٥٧ ، وأمالي ابن الشجري ٧٦/٢ ، وأوضح المسالك ١٩١/١ ، وحاشية البغدادي على شرح ابن هشام ٥٣٦/١ .

النظير[1] ، ولا يخرجها ذلك من أن يكون الأصل ( لا أدري ) ، و ( لا تُبالِ ) ، و ( لم يكن ) . فكذلك قولهم : ( دخلتُ البيتَ ) أصله ( دخلت في البيت ) أو ( إلى البيت ) ، ولزمه الحذف ؛ للعلة التي بيّنّا ، واطَّرَدَ في الكلام والشعر ، ولا يخرجه ذلك مع اطِّراده على مخالفة نظائره من أن يكون أصله : ( دخلت إلى البيت ) أو ( في البيت ) .

فهذا كافٍ عندي في إفساد ما اعتمد عليه أهل هذه المقالة من أبي الحسن[2] وأبي عمر[3] وأبي العباس[4] ومن كان على رأيهم في ذلك .

وفيه دليل آخر : وهو أنّا نقول : ( دخلت في الأمر ) ، و ( دخلتُ في السَّلْم ) ، وما جرى مجراه ، ولا يجوز حذف حرف الجر ، وإنما يحذف في الظروف ، فلو كان متعديًا لجاز أن يتعدى إلى هذا بغير حرف ، وهذا حكاه بعضهم[5] ، وفيه عندي نظر ، وأرى أنّ فيه انفصالًا ، وأنه مما لا يلزم ، وقد تَقَصَّيْتُ ذلك في كتاب ( استدراك الغلط على أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي )[6] – رحمه الله – بما يغني عن ذكره هنا .

---

(١) في الكتاب ١/٢٦٦ : « فليس كل حرف يحذف منه شيء ، ويثبت فيه نحو : يَكُ ، ويَكُنْ ، و لم أُبَلْ وأبالِ ، لم يحملهم ذاك على أن يفعلوه بمثله » . وفي ٢/١٩٦ : « وغيّروا هذا ، لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله ؛ ألا ترى أنك تقول : لم أكُ ، ولا تقول : لم أَقُ ، إذا أردت : أَقُلْ ، وتقول : لا أَدْرِ كما تقول ، هذا قاضٍ ، وتقول لم أُبَلْ ، ولا تقول : لم أُرَمْ ، تريد : لم أُرامِ ، فالعرب مما يغيّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره » .

(٢) ترجمته في ص ٤٧ .

(٣) ترجمته في ص : ٣١٤ .

(٤) ترجمته في ص ٤٢ .

وانظر آراءهم هذه في : معاني القرآن للأخفش ٢/٣١٢ ، والمقتضب ٤/٣٣٠ ، وأمالي ابن الشجري ١/٣٦٧ – ٣٦٨ .

(٥) وردت في الحاشية اليسرى للنسخة ( ت ) كلمة ( السيرافي ) تفسيرًا لكلمة بعضهم ، وأرجح أنها من إضافات الزمخشري .

(٦) الكتاب من كتب الفارقي المفقودة .

وكان شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي[1] - أيّده الله - يحكي لنا عن أبي بكر بن السرّاج[2] - رحمه الله - احتجاجه لصحة مذهب سيبويه[3] ، وأنه كان يستدل على ذلك بالنقيض والنظير[4] ، قال : فنظيره : ( غُرْتُ في الغَوْرِ ) ، ولا يكادون يقولونه إلا بحرف جر ، ونقيضه : ( خَرجتُ من البيت ) ، ولا يكادون يقولونَه إلا بحرف الجر . قال : والنقيض يجري مجرى نقيضه ، والنظير يجري مجرى نظيره ، فيجب بهذا أن يكون ( دخلت ) أيضًا بحرف جر ، كما كان النقيض والنظير[5] .

وهذا عندي احتجاج فيه نظر ؛ إعظامًا لقول شيخنا أبي بكر[6] - رحمه الله - أن أتلقى كلامه بالردّ والدَّحْضِ أو أن أَتَسَدَّاه[7] بالإفساد والنقض ، غير أني لا أقطع بصحته ، ولا أبطل مقالة الخصم بحجته .

ووجه النظر عندي في ذلك أن للخصم أن يقول : لست أمنع من أن يكون بعض النظائر يستوي حكمها ، وكذلك بعض النقائض يتفق أمرها ، وليس ذلك واجبًا في جميعها ، ولا سائرًا في سائرها ، ولو كان ذلك حكمًا واجبًا وحِجَاجًا لازما ، لوجب أن يتعدى ( أخذت ) إلى مفعولين ، كما تعدى ( أعطيت ) إلى مفعولين[8] ، وأنت تقول : ( أعطيتُ زيدًا درهمًا ) ، وتقول : ( أخذتُ من زيدٍ درهمًا ) ، وهما نقيضان ، وكذلك يجب أن يجري ( جهلت ) مجرى (علمت)، وأنت تقولِ : ( جهلتُ زيدًا ) ، فلا يتعدى إلى أكثر من مفعول واحد ،

---

(١) ترجمته في ص ٤٨ .

(٢) ترجمته في ص ١٥٠ .

(٣) ترجمته في ص ٤٢ .

(٤) في الإنصاف : المسألة الثالثة والعشرون ( ١٨٦/١ ) : « يحملون الشيء على ضده ، كما يحملونه على نظيره » .

(٥) انظر رأي ابن السرّاج في : الأصول ٢٠٣/١ و ٢٠٤ .

(٦) أبو بكر بن السرّاج ، انظر ترجمته في ص ١٥٠ .

(٧) في أساس البلاغة ( سدي ) : « تسداه : علاه وأخذه من فوقه ، كما يفعل سدى الليل » . قلت : وسدى الليل : نداه ، انظر القاموس المحيط : ( سدى ) .

(٨) انظر : المقتضب ٩٣/٣ .

وتقول : ( علمتُ زيدًا قائمًا ) فيتعدى إلى مفعولين ، ومعنى ( علمت ) في الجملة ومعنى ( جهلت ) في المفرد ، وهما نقيضان ، فلما كان هذا الضرب من النقيض قد خالف حكمه حكم نقيضه من قولنا [ ٣٠/ت ] وقول الخصم ، كان لخصمه أن يحمل ( دخلت ) و ( غُرْتُ ) على ( أعطيت ) ، و ( أخذت ) و ( علمت ) و ( جهلت ) ، فيقول : هما وإن كانا جميعًا نقيضين ، فإن أحدهما يتعدى ، والآخر كما هو في ( علمت ) و ( جهلت ) و ( أعطيت ) و ( أخذت ) .

فهذا حكم النقيض .

وكذلك حال النظير لا يلزم أيضًا إجراء نظيره عليه ، وإن كان جائزًا في أمر دون أمر ، ألا ترى أنّ ( عرفت ) نظير ( علمت ) ، ومع ذلك فإن ( علمت ) يتعدى إلى ( الجملة ) ومعناها متعلق بالجملة[1] ، وليس كذلك ( عرفت ) ، بل معناها في المفردة ، فتقول : ( عرفتُ زيدًا ) وتسكت ، وتقول : ( علمتُ زيدًا قائمًا ) ، ولا يجب أن يتعدى ( عرفت ) إلى مفعولين ، كما تعدّى ( علمت )[2] .

وكذلك ( توهمت ) نظير ( ظننت ) ، ومع ذلك فإن ( توهمت ) يتعدى إلى واحد[3] ، ولا يتعدى إلى اثنين ، و ( ظننت ) يتعدى إلى اثنين[4] .

وكذلك ( اتَّهمتُ ) يتعدّى إلى واحد[5] ، ولم يجب من حيث كانا نظيرين أن يتعدى ( توهمت ) و ( اتهمت ) إلى اثنين كما تعدى ( ظننت ) .

فقد أَرَيْنَاكَ أن للخصم أن ينفصل مما احتج به أبو بكر[6] ، ويتخلص مما ألزمه .

---

(١) انظر : الكتاب ٣٩/١ ، والمقتضب : ١٨٨/٣ - ١٨٩ وانظر : شرح الرضي لكافية ٢٧٧/٢.

(٢) انظر : الكتاب : ٤٠/١ ، والمقتضب ١٨٩/٣ .

وانظر : شرح الرضي للكافية ٢٧٧/٢ .

(٣) الماء الظنون : الذي تتوهمه ولست على ثقة منه ( اللسان : ظن ) ، ففيه عدي الفعل توهم إلى مفعول واحد .

(٤) انظر : الكتاب ٣٩/١ ، والمقتضب ١٨٨/٣ - ١٨٩ ، ص : ٧٧ من كتاب الفارقي .

(٥) انظر : المقتضب ١٨٩/٣ ، وشرح الرضي للكافية ٢٧٨/٢ ، واللسان ( وهم ) .

(٦) أبو بكر بن السرّاج ، ترجمته في ص ١٥٠ .

ولست أحب بعد هذا أن أقطع على صحة أحدهما وفساد الآخر ؛ لما قدمناه من إجلال أبي بكر وإعظامه ، ولاسيّما وشيخنا أبو الحسن علي بن عيسى[1] - أيّده الله - يحكيه لنا على سبيل التقبل له والرِّضىٰ به ، وقد تَقَصَّيْتُ الحِجَاجَ ، وأظهرت ما عندي فيه على وجه الإنصاف لكل واحد منهما ؛ ليكون الناظر في كتأبنا يُعَيِّنُ في ذلك بفكره ، فيقطع على ما يقوى بعد ذلك عنده ، ويعتقد ما يصح قبله .

ورأينا في هذه المسألة رَأْيُ سيبويه[2] ، وإنما تكلمنا على انتصار أبي بكر له ؛ لِئَلَّا يتوهم علينا متوهّم أن بتوقفنا عن القطع على حجاج أبي بكر وإظهارنا ما يدل على فساد قوله ، وإن لم نصرح بلفظٍ بخطيئته - أن ذلك لاعتقادنا خلاف مذهبه في المسألة ، وليس ذلك إلا اعتقادَ خلاف حِجَاجِهِ ، وليس إذا فسد طريق من طرق الحِجَاج على مذهب حق أوجب ذلك فساده ، بل هو على ما ثبت من صحته ، بدليل صحيح . وقد تقدم في كلامنا في الاحتجاج لسيبويه ما فيه كفاية وهداية ، والحمد لله حق حمده .

وقد كان شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى - أيده الله - يحتج في مثل هذا بمعنًى حَسَنٍ لطيف ، وهو أنه قال : لما رأيت حرف الجر يمنع أن يدخل في الكلام زائدًا إلا في مواضع قليلة مخصوصة ، كالنفي[3] وما جرى مجراه من ( حَسْبُكَ

---

(١) ترجمته في ص ٤٨ .

(٢) ترجمته في ص ٤٢ .

(٣) في الكتاب ٣١٥/٢ و ٣١٦ : « هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم ، لاعلى ما عمل في الاسم ، ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب ، وذلك قولك : ما أتاني من أحد إلا زيد ، وما رأيت من أحد إلا زيدًا ، وإنما منعك أن تحمل الكلام على ( مِنْ ) أنه خَلْفٌ أن تقول : ما أتاني إلا من زيد . فلما كان كذلك حمله على الموضع فجعله بدلا منه ، كأنه قال : ما أتاني أحد إلا فلان ، لأن معنى ما أتاني أحد وما أتاني من أحد ، واحد ، ولكن ( مِنْ ) دخلت هنا توكيدًا ، كما تدخل الباء في قولك : كفى بالشيب والإسلام ، وفي ما أنت بفاعل ، ولست بفاعل » .
وانظر : رصف المباني ١٤٨ ، والمغني ٣٥٨/١ .

بزيد )[1] وكَفَى بِاللهِ[2] ، وأَسْمِعْ بِهِ[3] ، وما جرى هذا المجرى ، ثم رأيت أن من كان من مذهبه أنّ ( دخلتُ البيتَ ) متعدٍ[4] ، لا يمتنع من أن تقول : ( دخلت إلى البيت ) و ( دخلتُ في البيت ) ، فيأتي بحرف الجر معه يستعمله به أيضًا ، تارة بذكر الحرف ، وتارة بتركه ، علمتَ[5] بذلك أن الأصل الحرف ، وإنما يحذف تخفيفًا[6] ؛ إذ ليس من مواضع زيادته فتحمل القول فيه على أن الأصل تركه[7] ، وإنما يذكر تأكيدًا ، كما يذكر في النفي وما جرى مجراه مما قَدَّمنا ذكره .

وإذا كان ذلك كذلك ، فليس دخوله إلا لأن المعنى عليه ، إذ بَطَلَ أن يكون مزيدًا ، بهذا الدليل الذي حكيناه ، وليس يجب أن يكون من لغتين ؛ لأن المعنى فيهما واحد ، وكذلك القصد والمراد .

ونظير ذلك : ( تعلَّقته ) و ( تعلقت به )[8] ، و ( تمسكته ) و ( تمسكتُ

---

(١) انظر : الكتاب ٢٦/٢ .

(٢) ورد هذا التركيب في آيات قرآنية كريمة كثيرة ، انظر : سورة النساء ، الآيات : ٤٥ و ٧٠ و ٧٩ و ١٦٦ ، والعنكبوت الآية : ٥٢ .

وانظر : الكتاب ٣٨/١ و ٤٤١ و ٩٢ و ٢٦/٢ و ١٧٥ ، ورصف المباني : ١٤٨ ، والمغني ١١٢/١ ، ورأى سيبويه ومن تابعه أن حرف الجار زائد في هذه التراكيب .

(٣) انظر : المغني ١١٢/١ .

قلت : حمل أبو الحسن علي بن عيسى هذه التراكيب على زيادة حرف الجر على مذهب سيبويه .

وفي المسائل العسكريات ٥٧ - ٥٨ : قال أبو علي الفارسي عن هذه التراكيب : « فالجار والمجرور على هذا في موضع رفع لكونهما في موضع الفاعل » . وفي المغني ١١٣/١ : « وقال ابن السرّاج الفاعل ضمير الاكتفاء في ( كفى بالله ) ، وهو قول الفارسي والرماني ، وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر » .

(٤) في الأصل ( النسخة : ت ) : متعدي .

(٥) صححت الكلمة على حسب معنى السياق ، فقد وردت في الأصل : عملت .

(٦) في الكتاب ١٠/٤ : « وأما دخلته دخولا ، وولجته ولوجًا ، فإنما هي ولجت فيه . ودخلت فيه ، ولكنه ألقى ( في ) استخفافا » .

(٧) هذا ما يسمى ( التمسك بالأصل ) والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال ، وهو من الأدلة المعتبرة .

انظر : الإنصاف ، المسألة السابعة والخمسون ( ٣٩٦/١ ) .

(٨) في اللسان ( علق ) : وتعلقها ، وتعلّق بها ، وعُلِّقها ، وعلّق بها تعليقا : أحبها .

به )[1] و ( كِلتُه ) و ( كِلتُ له )[2] و ( وَزَنْته ) و ( وزنت [ له ] )[3] .

وأما ( نصحتُه ) و ( نصحتُ له )[4] ، و ( شكرتُه ) و ( شكرتُ له )[5]، فلي فيه وفي نظائره رأي ليس هذا موضع ذكره . وإنما قلنا هذا ؛ ليعتقد المعتقد فيهما أنهما وما أشبههما قَبِيلٌ يحسن إفراده عن الأمرين وتمييزه عن القولين ، وسنذكر ذلك في غير هذا الموضع ، مما هو أحق بذكره ، ونقطع فيه على مذهب يُعَضِّدُهُ البرهان ، ولا ينكره إنسان ، إن شاء الله تعالى .

ولكن ( تعلقتُه ) و( به ) و ( كِلْتُه ) و ( له ) ، وما جرى مجراها ، ظاهرة في صحة مذهبنا في ( دخلت ) ، من قِبَلِ أنه ليس من مواضع زيادة حرف الجر ، والمعنى يقتضي الحرف ، وإن تركت ذكره ، واطَّرَدَ تركه في الكلام ، فكذلك ( دخلت ) .

وهذا دليل فهمنا معناه عن الشيخ[6] – أيده الله – ، وليس لنا غير العبارة عنه والتأكيد له ، وهو دليل فيه لطف يحتاج إلى تأمل ؛ فإنه يَشْرُفُ به على أمر كبير ومعنى خطير ، ولم أسمع به لأحد من أصحابنا .

فهذا القول على ( دخلتُ ) في أصلها ، وقد اطَّرَدَ الحذف فيها وتُصُرِّفَ فيه كتصرف المتعدي ، وعلى ذلك حمله أبو العباس[7] ، وأخرجه إلى باب ( الحسنِ

---

(١) في القاموس المحيط ( مسك ) : ومسك به وأمسك ، وتماسك ، وتمسّك واستمسك ، ومسّك : احتبس واعتصم به .

(٢) في القاموس المحيط ( كال ) : كاله طعامًا ، وكاله له .

(٣) في اللسان ( وزن ) : « وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُون ﴾ المعنى : إذا كالوا لهم ، أو وزنوا لهم » وما بين المعقوفتين زيادة منّي لتمام العبارة .

(٤) في المقتضب ٤/٣٣٧ : « فأما : دخلتُ البيتَ ، فإن البيت مفعول . تقول : البيت دخلته . فإن قلت : فقد أقول : دخلتُ فيه ، قيل : هذا كقولك : عبد الله نصحت له ، ونصحته ، وخشّنت صدره ، وخشّنت بصدره ، فتعديه إن شئت بحرف ، وإن شئت أوصلت الفعل ، كما تقول : نبّأت زيدا يقول : ذاك ، ونبّأت عن زيد ، فيكون نبّأت زيدا ، مثل : أعلمت زيدًا ، ونبّأت عن زيد مثل خبّرت عن زيد » .

(٥) في إصلاح المنطق : ٢٨١ : « وتقول : نصحتُ لك وشكرتُ لك ، فهذه اللغة فصيحة ، قال الله – جلّ وعز ﴿ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾ وقال في موضع آخر : ﴿ وَأَنْصَحُ لَكُمْ ﴾ . ونصحتك وشكرتك لغة .

(٦) عني به شيخه علي بن عيسى ، انظر ترجمته في ص ٤٨ .

(٧) المبرّد : ترجمته في ص ٤٢ .

الوجه ) في قوله : وتقول : ( دُخِلَ بالمدخولِ الدارِ السجنُ )[1] .

وفي هذه المسألة فعلان : فعلٌ متعد ( بالباء ) وهو ( دُخل ) الأول ، كأنك قلت : ( دُخلَ بزيدٍ السجنُ ) ، و ( السجن ) اسم مالم يُسَمَّ فاعله ، و ( بزيد ) هو المفعول الثاني بحرف الجر . وفعلٌ متعد[2] وهو ( المدخولِ الدارِ ) ، مثل ( الضاربُ الرجلِ )[3] ، فهذا مما صُرِّف تَصرف المتعدي ؛ لأنه من قولك : ( دارِه ) إذا جرى ذكر إنسان ثم نقلته إلى ما لم يُسَمَّ فاعله ، فقلت : ( دُخِلَتْ دارُه ) مثل : ( ضُرِبَتْ جاريتُ ) ، ثم نقلته إلى باب الألف واللام ، فقلت : ( المدخولُ دارُه ) . مثل : ( الحسنَةُ جاريتُه ) إذا عملت الصفة في ظاهره[4] ثم تنقل الضمير إلى الصفة ، فتكون عاملة للرفع في مضمر[5] ، فتقول : ( المدخولُ الدارِ ) .

ولو شئت نصبت ، على حَدِّ قولك : ( الحَسَنُ الوجْهَ ) ، ومثله : ( الضاربُ الرجلَ ) ، و ( المضروبُ الرجلَ ) ، فإن شئت النصب فهو جائز في جميعه لا يمتنع منه أحد[6] .

---

(١) في المقتضب ٥٨/٤ : « وتقول : دُخل بالمدخولِ الدارِ السجنُ ..... فمعنى المدخول الدار الذي دُخلت دارُه ، كما تقول : المضروبُ الوجهِ أي الذي ضُرب وجهُه » .

(٢) في الأصل ( النسخة : ت ) : متعدي .

(٣) في المقتضب ١٦١/٤ : « ومن قال : الضاربُ الرجلِ ، يقول تشبيهًا بـ ( الحسنِ الوجهِ ) ولايجوز الضاربَ زيدٍ ، كما لا تقول : الحسن وجهٍ ، وإنما يجوز إذا كان في الثاني ألف ولام ، وذلك لأنك تقول : هذا حسنُ الوجهِ فيكون نكرة ، فإذا أردت أن تعرّفه أدخلت في الحسنِ الألف واللام ، و لم تعاقبها الإضافة ، إذ كانت الإضافة هاهنا على خلاف المضاف ، لأن هنا نيةَ التنوين ، فلذلك لم تعرّف الأول ، وكان كقولك : الحسنُ وجهُه » . وانظر : الخصائص ٢٨٢/١ .

(٤ ، ٥) انظر ص ٣٠٠ .

(٦) في المقتضب ١٦١/٤ : « ومن قال : هو حسنٌ وجهًا ، قال : هو الحسنُ الوجهَ يا فتى ، وهما الحسنانِ الوجوهَ ، فنصب ؛ لأنه أضمر فاعلًا في الأول ، فجعل الثاني بمنزلة المفعول به ، فصار كقولك : الضاربُ الرجلَ ، والقائلُ الحقَّ ، وقالَ الحارث بن ظالم :

فما قومي بثعلبةَ بنِ سعدٍ ... ولا بفزارةَ الشُّعري رِقابا

ويروى : الشُّعْرِ الرقابا ، فمن قال ذا يُشَبِّهُهُ بـ ( الضاربِ الرجلَ ) .

وليس هذه المسألة عندي إلا لأنهم تصرفوا في ( دخلت ) تصرّف المتعدي ؛ لقوة الحذف وكثرة استعماله بغير الحرف ، ولهذه القوة أجريت المسألة - إذ خرُج بها إلى باب ( الحسنِ الوجه ) - على طريقة المتعدي ، وليس ذلك لأنه في نفسه متعد[1] .

وعلى هذا الحد من التصرف قالوا : ( أُدخل السجنُ زيدًا ) ، و ( أُدخل القبرُ بكرًا )[2] ، فأقام المفعول بحرف جر[3] - هو الذي يقوم - مقام الفاعل والمفعول المطلق بغير حرف[4] منصوبًا على ما كان معه[5] ، ولايجوز ذلك في غير ( دخلت )، إلا على مذهب أبي الحسنِ الأخفش[6] ، فإنه أجاز أن يقول : ( ضُرِبَ في الدارِ زيدًا ) ، فتقيم ما اتَّصلَ بحرف الجر مقام الفاعل مع وجود فاعل مفعول مطلق[7] ، وذلك في الصغير من مسائله، وليس بصحيح ، وله موضع نَتَقَصَّاه .

---

(١) في الأصل ( النسخة : ت ) : متعدي .

(٢) في المقتضب ٤/٥٠ و ٥١ : « وتقول : دُفع إلى زيد درهمٌ ، فيرفع درهم لأنك جررت زيدًا ، فقام الدرهم مقام الفاعل ، فإن أظهرت زيدًا غير مجرور ، قلت : أُعطي زيدٌ درهمًا ، وكُسِيَ زيدٌ ثوبًا ، فهذا الكلام الجيد . وقد يجوز أن تقول : أعطي زيدًا درهمٌ ، وكُسي زيدًا ثوبٌ لأنه مفعول ، فهذا مجاز ، والوجه الأول . ومن قال هذا قال : أُدخلَ القبرُ زيدًا ، وأُلبست الجبةُ أخاك » .

وانظر : الأصول ١/٨٨ - ٨٩ ، والإيضاح العضدي ١/٧٢ - ٧٣ .

(٣) وهو : ( السجن ، والقبر ) في المثالين السابقين .

(٤) أي زيدًا ، وبكرًا .

(٥) أي على ما كان مع الفعل قبل بنائه للمجهول ، أي على أنه مفعول به .

(٦) ترجمته في ص : ٤٧ .

(٧) هذا رأي الأخفش والكوفيين كما في ( الإتحاف ، ص ٤٧٩ ) وكذلك هو رأي ابن مالك كما في ( أوضح المسالك ٣٧٩ ) ونسب الرضي في شرحه للكافية هذا الرأي للكوفيين وبعض المتأخرين . انظر : شرح الرضي للكافية ١/٨٤ - ٨٥ .

وقد اعتمدوا في ذلك على بعض القراءات الشاذة للآية الكريمة ( ١٤ من سورة الجاثية ) وهي : ﴿ لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ وقد وردت هذه القراءة عن أبي جعفر المدني ( انظر : الإتحاف ٤٧٩ ) وذكرها الفراء في معاني القرآن دون نسبة ، انظر : معاني القرآن ( ٣/٤٦ ) ، غير أن الفراء قال في الموضع نفسه : وهي في الظاهر لَحْنٌ ، فإن كان أضمر في ( يُجْزَى ) فعلا يقع به الرفع كما تقول : أُعطي ثوبًا ، ليجزي ذلك الجزاءُ قومًا . فهو وجه » . وانظر ابن يعيش ٧/٧٥ - وعلى هذا أول المبرد في المقتضب ٤/٢٦١ ، قراءة أبي جعفر للآية الكريمة ( ١٣ من سورة الإسراء ) وهي : ﴿ وَيُخْرَجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا ﴾ . قال : ( أي يخرج له طائِره كتابا ) . فقدّر للفعل نائبًا عن الفاعل . =

إلا أن الإجماع واقع منا على جواز ذلكَ في ( دخل ) إذا قلت : ( أُدخلَ القبرُ زيدًا ) ، وهو عندنا لقوة الحذف فيه واطِّراده به ، وعند الخصم على مثل : ( أُعطي درهمٌ زيدًا )[1] ، وقد مضى الحِجَاجُ لذلك ، وعليه .

وعلى هذا بنى أبو العباس مسألته في قوله : ( أُدْخِلَ المُدْخِلَهُ السجنُ الدارُ )[2] . تنصب ( المدخلَه ) ، لأنه مفعول على هذا ، وهو المفعول المطلق ، و ( الدار ) هو مفعول بحرف جر ، وكذلك ( الهاء ) في ( المدخله ) تعود إلى مفعول مطلق من حرف جر ، و ( السجنُ ) مفعول بحرف جر ، وقد أقام المفعول بحرف جر مقام الفاعل ، والمفعول المطلق من حرف الجر على حكمه في النصب ، كأنه قال : ( أُدخل الرجلَ الذي أُدخلَ السجنُ إياه الدارُ ) . فتنصب الرجل وضميره ، ورفعت ( السجن ) و ( الدار ) – على ما بيّنا[3] .

وإنما قلت : ( إيّاه ) ، ولم آتِ ( بالهاء ) التي هي لهذا الموقع ؛ لأنه أَجْلَى في التمثيل ، فلا يذهب على الناظر في كتابنا هذا فينسبنا إلى سهو ، وإنما مَثَّلْنَا به ؛ لأنه

---

= وانظر النشر ٣٠٦/٢ ، والبحر المحيط ١٥/٦ ، وابن يعيش ٧٤/٧ .

وفي أوضح المسالك ٣٧٩/١ – ٣٨٠ أن الأخفش أجاز نيابة غير المفعول به مع وجوده بشرط تقدم النائب . وانظر شرح الرضي للكافية ٨٥/١ ، والهمع ١٦٢/١ .

وفي شرح ابن عقيل ٧١ : « ومذهب الأخفش أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز إقامة كل منهما ، فتقول : ضُرِبَ في الدار زيدًا ، وضُرِبَ في الدارِ زيدٌ ، وإن لم يتقدم تعين إقامةَ المفعول به نحو ضُرِبَ زَيدٌ في الدار ، فلا يجوز ضُرِبَ زيدًا في الدار » .

وقد اعتمد المجوزون أيضا على بعض الشعر الوارد عن العرب مثل قول الفرزدق :

يُغْضي حياء ويُغْضَى من مهابته ... فلا يُكَلَّمُ إلا حين يَبْتَسِمُ

(١) هذا مذهب البصريين في أنه يجوز إقامة الأول من المفعولين مقام الفاعل . انظر المقتضب ٥١/٤ ، والأصول ٨٨/١ – ٨٩ ، والإيضاح العضدي ٧٢/١ – ٧٣ ، وفي شرح ابن عقيل ١٢٥/٢ ( ط . عبد الحميد ) : « مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأول معرفة ، والثاني نكرة تعين إقامة الأول » .

(٢) في المقتضب ٥٩/٤ : « وتقول في قول من قال : أُدخل القبرُ زيدًا ، وأُعطي درهمٌ عمرًا ، وما أشبهه ، أُدخل المدخَلَه السجنُ الدارُ ، تقيم الدارَ والسجنَ مقام الفاعل » .

(٣) أي على أنهما نائبين عن الفاعل .

أَجْلَى ، وليس ذلك إلا أمر يختص الشعر ، ولا يَجُوزُه من نحو قول الشاعر[1] :

كأنَّـا يَـوْمَ قُـرَّى إنَّـ ـمـا نَقْتُـلُ إيَّانَـا

وهذا قد أحكمنا القول فيه على الوجوه كلها في كتابنا ( تفسير أبيات كتاب سيبويه ) .

وكل هذا التفريع على قولهم : ( أُدْخِلَ القَبْرُ زَيْدًا ) . وقد مضى بيانه وإيضاحه ، ثم لا خلاف بين أحد أنها[3] إنما تتعدى إلى الأماكن دون ( زيد وعمرو ) .

فإذا أردت أن تعدِّيَه إلى غيرها من نحو الأناسيّ ، كان لك طريقان : أحدهما الهمزة ، والآخر الباء .

فتقول : ( أُدخلتُ زيدًا الدارَ والسجنَ ) ، فتعديه بالهمزة ، وتقول : ( دَخلتُ بزيدٍ الدارَ ) ، فتعديه بحرف الجر .

فإذا اشتققت الفاعل والمفعول صفة على طريقة المتعدي بهمزة ، قلت في الفاعل : ( مُدخِل ) مثل : ( مُكرِم ) ، وفي المفعول : ( مُدخَل ) مثل ( مُكرَم )[4] .

وإذا اشتققت الفاعل والمفعول على طريقة ( دخلتُ به ) ، قلت في الفاعل

---

(١) البيت من الهزج ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ، وقد استشهد به في موضعين : الأول في ١/١١١ ، والثاني في ١/٣٦٢ ، ونسبه في الموضع الثاني إلى بعض اللصوص ، ونسبه ابن جني في الخصائص ٢/١٩٤ إلى أبي بجيلة ، ونسبه ابن الشجري في أماليه ١/٣٩ إلى ذي الإصبع العدواني ، وكذلك نسبته في ابن يعيش ٣/١٠١ ، ١٠٢ ، والبيت في الإنصاف ٢/٦٩٩ ، ودلائل الإعجاز ٢٤١ ، وشرح الرضي للكافية ٢/١٤ ، والخزانة ٥/٢٨٢ ، والأعلم ( بهامش الكتاب ط . بولاق ) ١/٢٧١ و ٣٨٣ .

والشاهد فيه : وضع الضمير المنفصل في موضع المتصل ، وكان حقه أن يقول : نقتلنا أي نقتل أنفسنا ، فاستعمل الضمير المنفصل موضع النفس ؛ لأنهما مترادفان .

(٢) قال الأعلم : ٢/٢٧١ وصف أن قومه أوقعوا ببني عمه ، فكأنهم قتلوا أنفسهم .

(٣) أي : دخل .

(٤) انظر : المقتضب ١/٧٤ .

( داخل )[1] ، وفي المفعول : ( مدخول به )[2] ، ثم تعامل الصفات هنا بعد هذا معاملة ما تقدم ذكره من الصفات ، في تثنيته وجمعه وتأنيثه بإلحاق ذلك به وإسقاطه عنه ، والعمل في ظاهر أو مضمر معاملة ما تقدم من الصفات ، وقد تَقَصَّيْنا ذلك في المسألة التي قَبْلَ هذه[3] - بلا فصل - بما فيه كفاية وغنًى عن تكراره .

فهذا حكم[4] أحد الأصلين في المسألة .

فأما الحكم في الأصل الآخر - وهو باب ( علمتُ وظننت ) - فإنه يتعدى إلى مفعولين ؛ لأن معناهما في الجملة التي هي مبتدأ وخبر ، ولا يجوز لذلك أن يقتصر فيها على أحد مفعوليها دون الآخر[5] .

فإذا نقلت الفعل إلى ما لم يُسَمَّ فاعله ، صار متعديًا إلى واحد في اللفظ ، وقد أقمت الآخر مقام الفاعل ، والمعنى على ما كان عليه ، وأنه لم ينقلب عن المفعول في معناه ، وذلك قولك : ( عُلِمَ زيدٌ قائمًا ) ، والأصل : ( عَلِمَ عمرٌو زيدًا قائمًا ) .

ويجوز أن تقوم الجملة مقام المفعول الثاني ، ولايجوز أن تقوم الجملة مقام المفعول الأول ، فتقول : ( عَلمَ عمرٌو زيدًا أبوه قائمٌ ) ؛ لأن مفعولها الثاني هو خبر للأول ، والخبر قد يكون جملة ومفردًا من حيث كان فيه الفائدة ، والجملة تكون بنفسها للفائدة ، فلذلك وقعت خبرًا ، والمفرد يكمل الفائدة ، فلذلك كان خبرًا، وليس كذلك سبيل مفعولها الأول ؛ لأنه في موقع المبتدأ ، والمبتدأ لايكون إلا للبيان كما يكون الفاعل ، فامتنع لذلك أن يكون مفعولها الأول جملة[6] ،

---

(١) انظر : المقتضب ١١٣/٢ .
(٢) انظر : المقتضب ٧٥/١ .
(٣) انظر : ص ٢٩٨ وما بعدها .
(٤) انظر : تعريف الحكم وعلاقته بالقياس في : الأصول ( د . تمام حسان ) ص ٢٠٧ .
(٥) انظر : الكتاب ٤٠/١ ، والمقتضب ٩٥/٣ ، والأصول ٢١٧/١ ، وص ٧٧ من كتاب الفارقي .
(٦) في شرح الرضي للكافية ٨٣/١ : « وكذا قد تجيء الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يُسَمَّ فاعله ، وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته ، كقوله تعالى : ﴿ وتَبَيَّنَ لَكُمْ كيفَ فَعَلْنَا بهِمْ ﴾ ، وما أجازه الكسائي والفراء من قيام الجملة التي هي خبر لـ( كَان ، وجَعَل) مقام الفاعل نحو : كِينَ يقام ، وجُعِلَ يفعل ، فبعيد لوجهين » .
وانظر مناقشةَ الرضي لأسباب منع ذلك في الصفحتين ٨٣ - ٨٤ من الجزء الأول . =

وهذه نكتة من أسرار الصناعة[1] ، لاتكاد تجدها في كتاب ، فتأملها ، فإن النفع بها كبير عظيم .

فعلى هذا : إذا أخذت من مصدر ( علمت ) صفة للفاعل قلت : ( عالِم )[2] ، وإن أخذت للمفعول قلت : ( مَعلوم )[3] . وإن أخذت للفاعل من ( ظننت ) قلت : ( ظانّ )[4] ، وللمفعول قلت : ( مظنون )[5] .

وكذلك حال المفعول إذا أقمته مقام الفاعل في فعل ما لم يُسَمَّ فاعله ، لم تتغير صفته عن حالها وهو مفعول مَحْضٌ .

والعلة في ذلك الدلالة على أنه – وإن قام مقام الفاعل – فإنه حكم[6] لفظي لم يتغير فيه المعنى عن المفعول إلى معنى الفاعل ، وإن وقع موقعه وأُعْرِبَ إعرابَه ، وحكم هذه الصفة في التثنية والجمع حكم غيرها ، وقد قَدَّمْنَا من ذكر ذلك ما فيه غَنَاءٌ وكفاية[7] ، إن شاء الله .

فهذا بيان ما يقتضيه هذا الأصل الثاني أيضا .

ثم إنَّا بعد ذلك نرجع إلى شرح المسألة على مقتضى الأصول التي تقدمت ، وبيان الغلط فيها ، وذلك قوله : ( عُلمَ المُدخَل المُدخِله السجنَ زيدٌ الدارَ أخوه غلامُه المظنونُ الآخذُ دراهمُه زيدٌ ) .

ووجه الغلط فيها أنه جعل فاعل ( المُدْخَل ) ، وهو الموصول الأول قوله

---

= وقد قال الرضي في الموضع السابق نفسه : « والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي ( علمت ) مطلقا مقام الفاعل قالوا : لأنه مسند أسند إلى المفعول الأول ، فلو قام مقام الفاعل ، والفاعل مسند إليه صار في حالة واحدة مسندًا ومسندًا إليه فلايجوز » .

(١) انظر : تعريف الصناعة في ص ٤١ .

(٢) انظر : المقتضب ٢/١١٣ .

(٣) انظر : شرح الرضي للكافية ٢/٢٠٤ – ٢٠٥ .

(٤) انظر : المقتضب ٣/١١٩ .

(٥) انظر : شرح الرضي للكافية ٢/٢٠٤ – ٢٠٥ .

(٦) انظر : تعريف الحكم في كتاب الأصول ( د . تمام حسان ) ، ص ٢٠٧ .

(٧) انظر : ص ٢٩٨ .

( المُدْخِلَهُ ) ، وهو الموصول الثاني ، فَبَطَلَ أن يكون فيه عائد فاعل . ثم جعل فاعل الموصول[1] الثاني قوله : ( زيدٌ ) ، بدليل قوله : و ( رفعتَ زيدًا ) ؛ لأنه ( أدخله ) ، فلا يبقى في الكلام على هذا التقدير غير عائد واحد ، وهو ( الهاء ) في ( المدخله ) .

فإن جعلتها تعود إلى ( المدخِل ) الثاني ، بقيت الألف واللام التي في ( المدخَل ) الأول بلا عائد ، وإن جعلتها للأول بقي الثاني بلا عائد ، ومحال أن يعود الضمير إليهما[2] . فلا يكون لهذه المسألة على هذا التقدير وجه إلا الفساد [ ٣١/ت ] من قِبَل أنه يَبْقَى أحد الموصولين بلا عائد[3] .

وقد كان بعضهم يذهب إلى أنه غلط وقع في النسخ ، وهذا عندي لايصح ؛ لِبُعْدِ اتِّفاق مثله ، حتى تُجمع عليه النسخ كلها ، من غير أن يكون المُمْلِي قاله ، ولو كان على ما قال لوجب أن يكون بعض النسخ قد جاء على خلاف هذا ، ويكون بعضها على الخطأ وبعضها على الصواب ، فلما اتفقت على هذا الوجه الواحد علمنا بُطْلانَ هذا القول ، وثَبَتَ أن صاحب الكتاب أملاها كذلك .

وقد كان تقدم من قولنا : إن أبا العباس - رحمه الله - اعتمد بناء المسألة الأولى على ذلك الغلط ؛ ليكون المتعلم هو الذي يبين عنها ، ويكشف فسادها ، فكذلك بناء هذه المسألة على مثل ذلك الوجه من الغلط[4] .

على أن هذه المسألة غَلَطَهَا لايكاد يُشْكِلُ مثله ، لاسِيَّمَا على من ابتدأ بناءها ، وليس مما يخفى على أبي العباس[5] ، وهي أسهل من الأولى لشدة التداخل فيها وكثرة التعقيد بها ، وليس كذلك هذه ، فهو أَدَلُّ على اعتماده بناءها على الغلط ، ووضعها على الفساد[6] .

---

(١) في الأصل ( النسخة ت ) : الموصل .
(٢) انظر ص ٢٢٦ .
(٣) انظر ص ٦٠ .
(٤) انظر ص : ٣١٢ .
(٥) انظر ترجمته في ص ٤٢ .
(٦) انظر ما قلناه عن أدب الشارح مع الماتن في ص : ١٥٧ ح : ٤ .

وتصحيح هذه المسألة : أن يحمل قوله في ( زيد ) أنه يرتفع بأنه ( أدخله ) على أنه جعل في ( المدخِلُه ) ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام ، وجعل ( زيد ) بدلًا منه[1] ، فيكون هو فاعل ( الدخول ) ، لأنه بدل من الضمير الذي هو الفاعل ، وهما جميعًا لشيء واحد ، وإذا كان ذلك حَسُنَ أن يقال في كل واحد منهما : إنه هو الفاعل ، وإنه ارتفع بأنه هو الفاعل[2] ، وتكون الهاء في ( المدخِلُه ) على هذا تعود إلى الألف واللام في ( المدخل ) الأول ، فَتَصِحُّ حينئذٍ المسألةُ . وإلى هذا القول رأيت شيخنا أبا الحسن علي بن عيسى[3] - أيده الله - يذهب ، وهو وجه جيد .

وأَجْوَدُ منه عندي أن يقدر هذا التأويل بعينه في ( المدخَل ) ؛ إذ قال : ( ورفعت المدخِلُه بالمدخَل ) ؛ فيكون المعنى فيه أن تجعل في ( المدخَل ) ضمير فاعل وتجعل ( المدخِلُه ) بدلا منه .

وإذا فعلت ذلك فلم تُنَاقِضْ القول ، ولا أُبْعَدْتَ التأويل ؛ لأنه قال : ( ترفعه به ) ، وأنت قد ترفع صفة الفاعل[4] وبدل الفاعل[5] وسائر أتباع الفاعل بالفعل الذي عمل في الفاعل[6] ، فهو أحسن من أن تتأول قوله في ( زيد ) أنك رفعته ؛ لأنه ( أدخله ) ، لأن هذا فيه تصريح بإيقاعه الفعل . وليس كذلك إذا قلت رفعته بالفعل ، وهذه مُصَارَفَةٌ دقيقة ، فَتَفَطَّنْ لها ؛ فإنك تُجْعَلُ بها من كبراء أهل الصناعة[7] وجِلَّتِهِمْ .

وفيه أيضًا وجه آخر يُقَوِّي هذا التأويل الذي تأوّلناه أخيرًا[8] ، وهو أن

---

(١) انظر البدل من الضمير المرفوع في ص : ١١٣ ، ١٩٣ .
(٢) لأن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، انظر : المقتضب ٢٩٥/٤ والفارقي ص ١٠٧ .
(٣) ترجمته في ص ٤٨ .
(٤) في المقتضب ٣١٥/٤ : النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت .
(٥) في المقتضب ٢٩٥/٤ : الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بعد أن فرغ له .
(٦) انظر الخلاف في عامل التوابع في : الهمع ١١٥/٢ .
(٧) انظر هذا المصطلح في ص : ٤١ .
(٨) أي قوله : إن في ( المدخل ) ضمير فاعل و ( المدخله ) بدل منه .

الأعلام إذ ذكرت بعد فعل مرفوعة أو منصوبة ، ولم يكن قبلها اسم ظاهر يحسن أن تَتْبَعَهُ على بعض وجوه التَّبع ، كانت هي بالحمل على الفعل أولى من تَطَلُّب أمر آخر ؛ لأنها أسماء لا توضع لتَتْبَعَ غيرها ، وإنما نُقِلَتْ لتدل على المسميات[١]، وتلزمها العوامل الدالة على تغيير مدلولاتها : من فاعل أو مفعول أو مضاف أو ما يشبه قسمًا منها[٢] .

وإذا كانت هذه حالها ، فمتى وقعت بعد عامل يصح تعلقه[٣] فيه ، قَبُح توجيهها إلى غيره ، وصرفها عنه ؛ لأنها لم توضع ليتطلب لها أمر تُعَلّق به غير ما هو موجود لها ، وليس كذلك الصفة ، لأنها إنما أخذت لتتبع الموصوف على وجه من وجوه التخصيص ، فحيث وجدت بعد عامل مذكور أو مقدر ، فالنفس لابُدَّ أن تتطلب شيئا قبلها تكون الصفة محمولة عليه . لابُدَّ من ذلك فيها .

وإذا كان الأمر على هذا الذي ذكرناه ؛ لِمَ قال أبو العباس : إنك ترفع ( المدخِله ) بـ ( المدخَل ) ، و ( المدخِله ) صفة لايصح ألا يكون قبلها ما يتأول عليه من موصوف يتبعه ، فقد تطرق عليها أن تُجعل متعلقه بالعامل قبلها على جهة الوسيطة[٤] وإذا تطرق عليها ذلك آنَسَ بتأويل آخر ، وهو أن يكون في الفعل[٥] ضمير يتبعه[٦] على جهة البدل ، وما تغيّر من وجه أُنِس بتغييره من وجه آخر[٧] ، وكذلك حكم التأويل . وليس كذلك قول أبي العباس في ( المُدخِله السجنَ زيدٌ ) . رفعت ( زيدًا ) بأنه ( أدخله )[٨] ؛ لأن ( زيدًا ) متى وجد بعد عامل لم يتوجه القول إلا إليه دون غيره لو أطلق اللفظ ، فكيف وقد صرّح بأنه فَعَلَ ( الدخول ) .

---

(١) في المقتضب ٤/١٧ : « الأسماء التي هي أعلام : نحو : زيدٌ وعبدُالله إنما هن ألقاب تفصل الواحد من جميع جنسه ، ولوقوع اللقب الواحد على اثنين احتيج إلى الصفات » . وانظر : ابن يعيش ١/٢٧ .

(٢) أي تكون هذه الأسماء كذلك .

(٣) كذا بإفراد الضمير ، وقصد به العلم .

(٤) أي أن تكون بدلًا من مبدل منه ، والعامل فيهما واحد ، وهو ( المدخَل ) .

(٥) أي ( المدخَل ) .

(٦) أي يتبعه : المدخِله .

(٧) هذا من أصول البصريين ، انظر : الإنصاف ، المسألة الثامنة والأربعون ( ١/ ٣٥٠ ) .

(٨) في الأصول ٢/٣٦٢ : «وإن شئت قلت : المدخِلُه السجنَ زيدٌ ، كأنك قلت : الذي أدخله السجنَ زيدٌ» .

فهذا وجه ثانٍ يبيّن حسن ما تراه في ذلك .

فمن الوجهين جميعًا ، لا ينبغي أن نعدل عنه ، وأن يكون في ( المدخَل ) الأول ضمير هو عائد الألف واللام منه ، و ( المدخِله ) بدل منه ، و ( الهاء ) من ( المدخِله ) للألف واللام منه ، و ( زيد ) فاعله – على ما قال أبو العباس . فهذا وجه التأويل له ، والأول جائز[1] ؛ لأن طلب العائد قد أحوج إلى تطلب التأويل ، فسهّل ذلك في ( زيد ) وغير ( زيد ) .

فأما الأَوْلَى في ذلك فقد بيّنّاه[2] .

فهذا وجه قريب في علم صحتها ، يُخرج المسألة عن حيّز الخطأ وقَبِيل الغلط ، على تفسيره لها وكلامه عليها ، وإن ترك كلامه على حاله ، وحمل على مقتضى ظاهره فهي غلط ، وقد دَلَّلْنا على براءته من الخطأ فيها والغلط بها ، وإنما يعتمد ذلك ؛ امتحانًا لغيره .

ورأيت في تعليقٍ لبعض من أَثِقُ به ، عن أبي سعيد السيرافي[3] – رحمه الله – قال : ( يجوز في المسألة أن يكون ( المدخَل ) الأول والثاني في معنى الفاعل ( بكسر الخاء ) قال : ( ووجهه : أن تقدر في ( المدخِله ) الثاني ( هاء ) أخرى تعود إلى الأول ، وقد حذفت ، وتكون هذه الموجودة ترجع إلى الألف واللام من الثاني ) .

وهذا عندي غلط من قبل أن ( الدخول ) لايتعدى إلى أكثر من ( الهاء ) التي فيه ، ولايجوز تعديها إلى مفعول آخر على هذا الحد .

وأيضا فلا يجوز من وجه آخر ، وهو أن ( علمت ) يقتضي مفعولين ، وعلى هذا الرأي لايكون هنا إلا مفعول واحد، وهو ( المدخَل ) الأول ، فتبقى

---

(١) انظر ص : ٣٢٨ .

(٢) انظر ص ٣٢٨ .

(٣) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي ، أبو سعيد السيرافي النحوي قرأ القرآنَ على ابن مجاهد واللغة على ابن دريد وأخذ النحو عن ابن السرّاج ومبرمان ، وأخذا عنه القرآن والحساب ، وولّي القضاء ببغداد ، من تصانيفه : شرح كتاب سيبويه توفي في : بغداد في ٣٦٨هـ انظر ترجمته في : بغية الوعاة ١/٥٠٧ – ٥٠٩ .

( علمت ) مقصورة على واحد ، وهذا لايجوز [ إلا ][1] في التي بمعنى ( عرفت )[2] .

ويكون أيضا قد حذف مفعول ، ويكون ( المدخِله ) فاعله ، وهذا لايجوز ؛ للوجهين التي[3] ذكرنا[4] .

## ذكر التفريع عليها :

ويجوز أن ترفع ( الدار ) وتنصب ( المدخله ) على قياس قولك : ( أُدخلَ القبرُ زيدًا )[5] ، فتقيم المفعول بحرف الجر مقام الفاعل مع ( دخلت ) لقوّته باطّرادِ الحذف فيه ، حتى صارت له مَزِيَّةٌ ليست لغيره[6] .

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة مني لصحة العبارة .

(٢) انظر : الكتاب ٤٠/١ ، والمقتضب ١٨٩/٣ ، وص ٢٢٩ من كتاب الفارقي .

(٣) كذا في الأصل ( النسخة ت ) .

(٤) هذه المسألة من أكثر المسائل صعوبةً في هذا الكتاب ، فقد أوردها الفارقي بعبارات مختصرة لايتضح منها ما يريد .

وقد حاولت تفسيرها كما يلي : ( ولايعلم الصواب إلا الله تعالى ) .

قلت : إن الدخول لايتعدى إلى أكثر من الهاء التي فيه فتقول : المدخِله ولايمكن تقدير ضمير آخر ، لأنه يتعدى إلى مفعول واحد ، وبهذا التقدير صار يتعدى إلى مفعولين .

ولو جعلنا ( المدخلُه ) فاعلا للمدخِل الأول فإن المدخَل الأول يكون قد تمّ اسما للفاعل مع فاعله الذي يغني عن الخبر مثل قولنا : الضاربُ زيدٌ ، ولذلك فإن عَلمَ قد دخلت هنا على جملة اسمية كاملة مؤلفة من مبتدأ وفاعل أغنى عن الخبر . مما يجعلها تكون مقصورة على واحد ، وهي متعدية لاثنين أحدهما مفرد والآخر جملة .

ولايمكن أن يكون الأول منهما جملة ، لأن الجملة لاتقوم مقام المفعول الأول ، كما قال الفارقي في ص ٢٣٨ .

أما قوله : و ( يكون قد حذف مفعول ) : يعني به رفع المدخله على الفاعلية ، لاعلى أنه نائب عن الفاعل للمدخَل ، فصار ( المدخِل ) بكسر الخاء يتطلب مفعولًا به ، ولو كان بفتح الخاء وكان ( المدخلِه ) مرفوعا به لأغنى عن المفعول .

وحتى لايقع الفارقي في الإشكال الذي وقع فيه السيرافي فإنه قدر ضميرًا مستترًا في المدخَل والمدخِل بدل منه ، فيكون قد منع من قيام جملة اسمية كاملة ؛ لأن الضمير المستتر لايقوم مقام الخبر .

(٥) انظر ص ٣٢٢ .

(٦) انظر ص ٣٢٢ – ٣٢٣ .

فإن قيل : فهل يجوز أن تكون في الأول[1] ( هاء ) محذوفة ، على مذهب من يرى الحذف من صلة الألف واللام ، كما يراه من صلة الذي[2] ؟ .

قلت : لايجوز ذلك ؛ من قِبَلِ أن ( المدخَل ) الأول هو منقول من قولك : ( أُدخلَ زيدٌ السجنَ ) ، ( فزيد ) هو مفعوله الأول ، و ( السجنَ ) هو مفعوله الثاني ، فلا يصح أن يكون له مفعول آخر ، وكذلك هي المسألة بعد النقل إذا قلت : ( المدخِله )[3] هو مفعول ( المدخَل ) قام مقام فاعله ، و ( الدار ) هي المفعول الثاني ، فلا سبيل إلى مفعول ثالث ، وإذا كان كذلك بطل تقدير ( هاء ) أخرى هنا مع وجود المفعول ظاهرًا ، وقد قام مقام الفاعل .

وإنما نذكر مثل هذه المسائل ؛ لئلا تعترض شبهةٌ منها في نفس الناظر فيها فتعتقده أو تشتبه عليه فتُضْجِرَه . فمتى عرض شيء من ذلك في نفسه وجد حلّه عَقِيبَه ، وأصاب جوابه ، إن شاء الله .

ثم إنّا بعد هذا نرجع إلى تفسير هذه المسألة وبيانها ، على طريقتنا في غيرها ، فأقول – وبالله التوفيق :

إن في المسألة أربع موصولات ، فإذا بدأنا بالبيان عن الموصول الأخير وهو قولك : ( الآخذ دراهمه زيدٌ ) ، ( فزيد ) رفع بأنه فاعل ( الآخذ ) ، و ( دراهمه ) نصب بأنها مفعول ( الآخذ ) ، و ( الهاء ) في ( دراهمه ) تعود إلى الألف واللام في ( الآخذ ) ، فقد تم ( الآخذ ) اسما بكماله ، وهو في موضع نصب بأنه المفعول الثاني ( للمظنون ) ، وفي المظنون ضمير مفعول قام مقام الفاعل ، وهو عائد إلى الألف واللام منه . فكأنك قلت : ( المظنون هو زيدًا ) ، وإنما قلنا : ( هو ) لنريك أن فيه ضميرًا قد ناب عن الفاعل .

و ( المظنون ) منقول من قولك : ( ظُنَّ زيدٌ آخذًا درهمًا ) . ( فزيد ) اسم

---

(١) أي في ( المدخل ) الأول .

(٢) انظر ص ٧٤ .

(٣) أي قلت : المدخله بدلًا من قولك : زيد .

ما لم يسم فاعله نقل عن ( ظننتُ زيدًا آخذًا درهمًا ) ، فأزلت الفاعل وأقمت المفعول مقامه ، فصرت إلى قولك : ( ظُنَّ زيدٌ آخذًا درهمًا ) .

فإذا أخذت للمفعول وصفا من هذا ، قلت : ( هو مظنونٌ آخذًا درهمًا ) . ففي ( مظنون ) ضمير لما لم [ يُسَمَّ ][1] فاعله ، ولو عرّفته ، لقلت : ( هو المظنون زيدًا ) ، فقد صار ( المظنون ) اسما بكماله[2] ، وآخر صلته قولك : ( زيد ) ، وصار ( المظنون ) بعد حصوله اسما على ما بيّنا صفةً ( للغلام ) ، و ( الغلام ) خبر لقولك ( أخوه ) ، و ( أخوه ) مبتدأ ، كأنك قلت : ( أخوه غلامه الظريف ) . وهذه الجملة بأَسْرِها في موضع الخبر لـ (عُلم ) ، ومفعول ( علم ) هو ( المدخَل ) بأَسْرِه ، وآخر صلته قولك : ( الدار ) ، و ( المدخِله السجن ) اسم ما لم يُسَمَّ فاعله في ( المدخَل ) الأول ، و ( الدار ) مفعوله الثاني على حذف حرف الجر عندنا[3] ، والعائد إليه هي ( الهاء ) في ( المدخله ) كأنك قلت : ( عُلم المدخَلُ غلامُه الدارَ أبوه ذاهبٌ ) ، و ( الدار ) آخر صلة ( المدخل ) و ( السجن ) آخر صلة ( المدخله ) .

وأما ( المدخِله ) فهو الذي قام مقام الفاعل في ( المدخَل ) ، وفيه ضمير فاعل ، و ( زيد ) بدل منه و ( السجن ) مفعوله .

فقد صحت المسألة على هذا الذي أَبَنَّاهُ ، وانكشف وجهها ، فعائد ( الآخذ ) ( الهاء ) في ( دراهمه ) ، وعائد ( المظنون ) الضمير المستتر فيه ، وعائد ( المدخِله ) ضمير فيه أيضا – على ما حكيناه عن شيخنا أبي الحسن علي ابن عيسى[4] ، أيده الله – وعائد ( المدخَل ) ، الهاء في ( المدخِله ) ، فقد تمت الصلات بعوائدها .

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة مني لتمام العبارة .

(٢) أي صار اسما موصولًا بكماله .

(٣) انظر ص : ٣١٣ .

(٤) ترجمته في ص : ٤٨ ، وانظر رأيه في ص : ٣٢٨ .

وماذهبنا إليه نحن في هذه العوائد التي تأوّلنا عليها كلام أبي العباس ، فقد قدمنا القول عليه[1] بما يغني عن تكريره .

وصفة الفاعل من ( أُدْخل ) ( مدخِل ) ، وصفة المفعول ( مُدخَل ) .

## [ تثنية ما في المسألة ]

ولو ثنَّيْتَ ما في المسألة لانكشف لك حكم عوائدها ، وكان اللفظ به إن ثنيت ( المدخَل ) أن تقول : ( عُلمَ المدخَلُ المدخِلُهما السجنَ زيدٌ الدارَ أخوهما غلامُهما المظنونُ الآخذَ دراهمَه زيدٌ ) .

فثنيت ضمير ( المدخَل ) ، وهو ( الهاء ) في ( المدخِله ) و ( الهاء ) في ( غلامُه ) و ( الهاء ) في ( أخوه ) ؛ إذ هو بمنزلة ( عُلمَ المدخَل صاحبُه أخوه غلامُه ) .

وإن ثنيت ( المدخِله ) قلت : ( عُلم المدخَل المدخِلاه السجنَ الزيدانِ الدارَ أخوه غلامُه المظنونُ الآخذَ دراهمَه زيدٌ ) .

فقلت : ( المدخِلاه ) ؛ لأن في ( المدخِله ) ضمير فاعل فثنيته ، إذ هو بمنزلة فعل تقدم فاعله ، واستتر فيه ضميره[2] ، وقلت : ( الزيدان ) ، لأنهما بدل من ذلك الضمير من قبيل ما هو هو ، فإذا ثنيت أحدهما وجب عليك تثنية الآخر لامحالة .

وإن ثنيت ( المظنون ) قلت : ( عُلمَ المدخَل المدخِلُه السجنَ زيدٌ الدارَ أخواه غلاماه المظنونان الآخذ دراهمَه زيدٌ ) .

ثنيت ( المظنون ) على هذا الحد ؛ لأن فيه ضميرَ خلفٍ[3] فاعل مستترًا فصار كفعل تقدم فاعله ، وثنيت ( الغلام ) ؛ لأنه هو ( المظنون ) ، إذ هو وصف له ،

---

(١) انظر ص : ٣٢٨ .

(٢) انظر ص : ٣٠٠ .

(٣) انظر تعريف الخلف في ص : ٤٨ .

فلم تكن لتصف واحدًا بمثنى هُوَ هُوَ ، وثنيت ( الأخ ) ؛ لأنه هو ( الغلام ) ، إذ هو مفرد قد وقع خبرًا عنه ، فلا يكون ذلك إلا كذلك ، وعلى ذلك حكم[1] كل اسمين اصطحبا ، وأحدهما هو الآخر ، فإنه يلزم فيهما اتفاق الحكم كمفعولي ( ظننت ) وأخواتها ، وكمتعلقي ( كان ) و ( إن ) ، وأصل ذلك للمبتدأ وخبره المفرد[2] ، وكذلك جميع توابع الاسم[3] .

وإن ثنيت ( الآخذ ) قلت : ( عُلمَ المدخَلُ المدخَلُه السجنَ الدارَ أخوه غلامُه المظنونُ الآخذَ دراهِمهما زيدٌ ) . وحّدت ( الآخذ ) ، لأن فاعله ظاهر[4] ، وثنيت الضمير المتصل ( بالدراهم ) ، لأنه ضمير ( الآخذ ) وعائده ) .

فقد بَانَ لك بهذا حكم كل عائد منها .

فإن قيل لك : فما أصل المسألة ؟ [ ٣٢/ت ] قلت : ( عُلمَ رجلٌ أُدخلَ رجلٌ أَدخلَه السجنَ زيدٌ الدارَ أخوه غلامُه رجلٌ ، فإن رجلًا آخذٌ دراهمَه زيدٌ ) .

فإن قيل لك : فلِم دخلتَ الألف واللام هنا ؟ فقل : لتوصف المعارفُ بمعاني الأفعال ، وقد مضى بيان هذا في أولَ الكتاب مستقصى[5] .

## ذكر الأبدال فيها :

إنِ قيل لك : أَبْدِلْ من كل موصول . فإنك متى أبدلت من (الآخذ) قلت : (عُلِمَ المدخَل المدخِله السجنَ زيدٌ الدارَ أخوه غلامُه المظنونُ الآخذَ دراهمَه زيدٌ بكرًا) .

فزيد آخر صلة ( الآخذ ) ، والبدل منه بعد انتهاء صلته[6] وهو ( بكرًا ) .

---

(١) انظر تعريف الحكم في : كتاب الأصول ( د . تمام حسان ) ص : ٢٠٧ .

(٢) انظر : الكتاب ١٢٧/٢ ، والمقتضب ١٢٧/٤ .

(٣) في ابن يعيش ٣٨/٣ : « التوابع هي الثواني المساوية للأول في الإعراب ، بمشاركتها له في العوامل ، ومعنى قولنا : ثَوَانٍ أي فروع في استحقاق الإعراب ، لأنها لم تكن المقصود ، وإنما هي من لوازم الأول كالتتمة له » .

(٤) انظر ص : ٢٢٨ .

(٥) انظر ص : ٥٤ وما بعدها .

(٦) انظر ص : ١٠٨ .

فإن قيل لك : أبدل من ( المظنون ) . فإنك قائل : ( عُلمَ المدخَلِ المدخِله السجنَ زيدٌ الدارَ أخوه غلامُه المظنونُ الآخذَ دراهمَه زيدٌ بكرًا الظريفُ ) .

( فالظريفُ ) بدل من ( المظنون ) ، ومرتبته بعد ( بكر ) ؛ لأن قولك : ( بكر ) [ بدل ][1] من ( الآخذ ) وهو في صلة ( المظنون ) كما بَيَّنَّا ، وهو آخر صلة ( المظنون ) ، فالبدل من الموصول يكون بعد انتهاء الصلة[2] ، فإذًا موقعه بعد ( بكرًا ) .

فإن قيل لك : أبدل من ( المدخِله ) . فإنك قائل : ( عُلمَ المدخَلُ المدخِله السجنَ زيدٌ عمرٌو الدارَ أخوه غلامُه المظنونُ الآخذَ دراهمَه زيدٌ بكرًا الظريفُ ) .

فـ ( عمرو ) بدل من ( المدخله ) ، وآخر صلة ( المدخله ) ( زيد ) ، فـ ( عمرو ) ينبغي أن يقع بعده[3] ، ويجوز أن يقع ( عمرو ) بعد قولك : ( الدار ) الذي هو منتهى صلة ( المدخل ) ، ولابأس أن يتقدم بعض ما في الصلة على بعض[4] ، إذ هو بمنزلة ( عُلمَ المضروبُ غلامُه عمرٌو سوطًا )[5] ، والكُلُّ في الصلة[6] .

فإن قيل لك : أبدل من ( المدخَل ) . قلت : ( عُلمَ المدخَلُ المدخِله السجنَ زيدٌ عمروٌ الدارَ محمدٌ أخوه غلامُه المظنونُ الآخذَ دراهمَه زيدٌ بكرًا الظريفُ ) .

( محمد ) بدل من ( المدخَل ) ، وهو بعد انتهاء صلته[6] ، وانتهاؤها ( الدار ) .

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة مني لتمام العبارة .
(٢) انظر ص : ١٠٨ .
(٣) لأن البدل من الموصول يكون بعد انتهاء الصلة .
(٤) انظر ص : ٦١ .
(٥) جاء الفعل علم هنا بمعنى عرف . فاستغنى عن الخبر .
(٦) لأن البدل مما في الصلة من الصلة ، انظر ص : ٥٨ .
(٧) انظر ص : ١٠٨ .

ويجوز عندي آن يقع ( محمد ) الذي هو بدل من ( المدخَل ) في آخر المسألة ؛ لأن ( أخوه غلامُه ) وما بعدها خبر ( عُلم ) ومفعولها الثاني أيضا ، و ( المدخَل ) اسم ما لم يُسَمَّ فاعله لها . ولابأس أن تجيء الصفة للاسم بعد مجيء خبر ، وكذلك البدل ؛ ألا ترى أنك تقول : ( إن زيدًا قائم أخاك ) ، و ( إن زيدًا قائمٌ الظريفَ )[1] ؛ فلذلك يجوز ذلك [ في ][2] تلك المسألة على هذا .

واللفظ بها أن تقول : ( عُلمَ المدخَل المدخِله السجنَ زيدٌ عمرٌو الدارَ أخوه غلامُه المظنونُ الآخذَ دراهمَه زيدٌ بكرًا خالدٌ[3] . ( فمحمد ) بدل من ( المدخَل ) – على ما بيَّنَّا .

**ذكر تقصير المسألة :**

إن قيل لك : قَصِّرِ المسألة بإيقاع كل بدل منها مكان المبدل منه . متى بدأت ( بالآخذ ) قلت : ( عُلمَ المدخَلُ المدخِله السجنَ زيدٌ عمرٌو الدارَ أخوه غلامُه المظنونُ بكرًا الظريفُ محمدٌ ) . رفعت ( الآخذ ) من الكلام ، وأوقعت ( بكرًا ) المنصوب مكانه .

وإن قيل لك مثلُ ذلك في ( المظنون ) قلت : ( عُلمَ المدخَلُ المدخِله السجنَ زيدٌ عمرٌو الدارَ أخوه غلامُه الظريفُ محمدٌ ) . رفعت ( المظنون ) وجميع صلته وآخرها ( بكرًا ) ، وأوقعت البدل منه مكانه على أنه وصف للغلام كما كان ( المظنون ) .

فإن قيل لك : افعل مثل ذلك ( بالمدخِله ) قلت : ذلك لايجوز على حد

---

(١) انظر : الكتاب ١٤٧/٢ .
وفي المقتضب ١١٣/٤ : « وتقول : إن زيدًا منطلقٌ الظريفُ ، الرفع والنصب فيما بعد الخبر جائزان ... والنصب من وجهين : أحدهما : أن تتبعه زيدًا ، والآخر أن تنصبه بفعل مضمر على جهة المدح » وانظر الفارقي ص ٧١ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة مني لتمام العبارة .

(٣) كذا في الأصل ( النسخة ت ) ، والصحيح : محمد بدل خالد ، لأن محمدًا ورد في الأبدال على أنه بدل من المدخَل .

ما تقدم ؛ من قِبَلِ أنك لو رفعت ( المدخِله ) من الكلام ، وأوقعت البدل المذكور منه مكانه وهو قولك : ( عمرو ) ، لبقي ( المدخَل ) بلا عائد ، ففسدت المسألة[1] ، هذا على الوجه الذي حكيناه ، عن شيخنا[2] - أيده الله تعالى ، ولكن يجوز على الوجه الطي اخترناه من أن يكون في ( المدخَل ) عائد ، و( المدخِله ) بدل منه[3] .

وإن أردت تصحيح المسألة - على الوجه الذي حكيناه عن الشيخ[4] أيده الله - جعلت موضع ( عمرو )[5] ( أخوه ) ، وكان اللفظ به أن تقول : ( عُلِمَ المدخَلُ أخوه الدارَ أخوه غلامُه خالدٌ محمدٌ )[6] .

فإن قيل لك : افْعَلْ مثل ذلك في ( المدخَل ) قلت : ( عُلم محمدٌ أخوه غلامُه الظريفُ ) ، ( فمحمد ) بدل من ( المدخل ) أوقعته مكانه فصار اسم ما لم يسم فاعله ( لعلم ) وهو المفعول الأول ، و ( أخوه غلامه ) مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثاني ( لعلم ) ، و ( الظريف ) صفة لقولك : ( غلامه ) .

فهذا بيان الأبدال في المسألة ومواقعها .

فأما الإخبار عن الأسماء التي فيها فقد مضى ما يغني عنه ، ونحن نذكر منه جملًا هنا للاستغناء عن بسطها بما تقدم ، إن شاء الله .

---

(١) انظر ص : ٥٨ وما بعدها .

(٢) علي بن عيسى ، انظر ترجمته في ص : ٤٨ .

(٣) انظر ص : ٣٢٨ .

(٤) علي بن عيسى ترجمته في ص : ٤٨ ورأيه في ص : ٣٢٨ .

(٥) وهو بدل المدِخل .

(٦) كذا جاء لفظ المسألة في الأصل ( النسخة : ت ) ، وهو وهمٌ ، لأن ( خالد ) يجب أن يكون صفة لغلامه على حسب ما تقدم ، وخالد علم لايوصف به ، والبدل من ( المظنون ) كما ورد سابقا هو ( الظريف ) . ولذلك فإن المسألة تحتاج إلى تقدير جديد .

## ذكر الإخبار عنها[1] :

إن قيل لك : أخبر عن ( زيد )[2] الأخير .

فإن قياس ذلك أن تقول : ( المُعلَم المدخَل المدخِلُه السجنَ زيدٌ الدارَ أخوه غلامُه المظنونُ الآخذَ دراهمَه هو زيدٌ ) .

وإنما قلتَ : ( هو ) ولم تَستَتِرْ الضمير إلا في ( الآخذ ) ؛ لأنه جاء على غير من هُوَ لَهُ[3] ، فقد صار الآن كل الكلام في صلة ( المُعلَم ) ، وآخر صلته قولك : ( هو ) و ( زيد ) خبره .

فإن قال قائل : إذا كان ( زيد ) في صلة الوصف لـ ( الغلام ) ، و ( الغلام ) في خبر مبتدأ في جملة موقعها من ( عُلم ) موقع المفعول الثاني، فكيف جاز أن يخبر بالألف واللام عنه مع إدخاله على ( عُلم )، وقد بعدت عنه هذا البعد الشديد ؟

قيل له : ليس الاعتبار فيما تخبر عنه بُعْدٌ ولاقُرْبٌ ، وإنما اعتبار ذلك أن يكون مما له اتصال بالفعل الذي تدخل عليه الألف واللام ، أَوْلا اتِّصالَ له به . فإن كان له اتصال به جاز ، وإلا امتنع .

وقد علمنا أن منزلة هذا إذا قُدِّرَ منزلة قرينه ، إذ هو بمنزلة قولك : ( عُلمَ زيدٌ أخوه عمرٌو الظريفُ ) . فـ ( زيد ) من المسألة الطويلة متصل بما سبيله سبيل ( الظريف ) هنا ، و ( علم ) يعمل في موضع هذه الجملة التي ( الظريف ) بعضها ، من حيث هو وصف لبعضها[4] ، فقد صار له تعلق ( بعلم ) ، فلذلك جاز الإخبار عنه .

فإن قيل لك كيف تخبر عن ( الهاء ) في ( دراهمه ) ؟ .

فإن ذلك لايجوز ؛ لأنها عائدة إلى الألف واللام في ( الآخذ ) ، ولايعود ضمير إلى شيئين – على ما بيّنّا[5] .

---

(١) انظر طرائق الإخبار وشروطه في ص : ٢١٩ – ٢٢٠ .

(٢) أي فاعل الآخذ .

(٣) انظر ص : ١٩٩ .

(٤) لأن صفة ما في الصلة من الصلة ، انظر ص : ٦٣ .

(٥) انظر ص : ٢٢٦ .

فإن قيل : فأخبر عن ( الدراهم ) ، فلايجوز ذلك أيضا ؛ لأنه يوجب إضافة الضمير ، وقد تقدم فساد ذلك[(١)] .

فإن قيل لك : أخبر عن ( الآخذ ) بأَسْرِه .

فوجه ذلك أن تقول : ( المعلَمُ المدخَلُ المدخِلُه السجنَ زيدٌ الدارَ أخوه غلامُه المظنونُه الآخذُ دراهمَه زيدٌ ) .

رفعت ( الآخذ ) بأنه خبر ( المعلم ) ، و ( الهاء ) في ( المظنونه ) عائدة إلى الألف واللام من ( المعلم ) .

فإن قيل لك : أخبر عن الضمير في ( المظنون ) . فإن ذلك لايخبر عنه ؛ فإنه عائد إلى الألف واللام منه ، ولايصلح عَوْدُهُ إلى غيره[(٢)] .

فإن قيل لك : أخبر عن ( المظنون ) بأسره .

قلت : ( المُعلَمُ المدخَلُ المدخِله السجنَ زيدٌ الدارَ أخوه هو غلامُه المظنونُ الآخذَ دراهمَه زيدٌ ) .

وتفسيره : أن يكون ( المظنون ) وصفًا ( للغلام ) ، يوجب – متى أخبرت عن أحدهما – أن ترفع الآخر معه ، وتوقع ضميرًا واحدًا مكانهما[(٣)] ، وقد كان ( الغلام ) خبرًا عن الأ[خ][(٤)] على طريقة ما هُوَ هُوَ[(٥)] . فلما قيل لك : ارفعه من الكلام جئت بضميره[(٦)] ؛ ليكون خبرًا عن ( الأخ ) وعائدًا إلى الألف واللام من ( المُعْلَم ) ، وأخرجت ( الغلام ) و ( المظنون ) جميعًا من الصلة ، وجعلتهما في موضع الخبر عن الموصول[(٧)] .

---

(١) انظر ص : ٢٢٧ .

(٢) فيبقى المظنون دون عائد ، وهذا غير جائز . انظر ص : ٢٤٦ – ٢٤٧ .

(٣) انظر ص : ١٤٧ .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل ( النسخة : ت ) .

(٥) انظر ص : ٥٩ .

(٦) وهو قولك : هو .

(٧) صححت الكلمة على وفق ما يقتضيه السياق ، وقد وردت في الأصل ( الموصوف ) وعنى بالموصول : المعلَم .

وهذا كله لايصح مع جعل الضمير المتصل بقولك : ( غلامه ) عائدًا إلى ( المدخَل ) بِحَقِّ الخبر الذي هو جملة ، ويكون الضمير في ( أخوه ) لمذكور ؛ لما قدمنا من امتناع تعلق الضمير بشيئين على هذا الحد ، وقد فسرناه وعِلَّتَهُ[1] .

فإن جعلت الهاء من ( غلامه ) لمذكور ، ومن ( أخوه ) ( للمدخل ) ، صح ما قدمناه من الإخبار ، وكذلك إن جعلتهما جميعا ( للمدخَل ) جاز ؛ لأنك حينئذٍ تكون قد اقتصرت في تعلق الجملة على الضمير الآخر ، وتصرفت في الآخر فرددته إلى الألف واللام من ( المعلَم ) ، من أجل أنك لاتحتاج في كل واحد إلى شيء أكثر من ضمير واحد ، وقد حصل لك ذلك فيهما فلم تَحْتَجْ بعد حصوله إلى شيء أكثر منه ، وقد مضى لهذا نظائر متقصّاة[2] .

فإن قيل على هذا الحد : أخبر عن ( الهاء ) من ( غلامه ) . فإن ذلك جائز على الوجه الذي أخبرت عن ( الغلام ) أوصفته[3] ، فتقول : ( المُعلَم المدخَلُ المدخِلُه السجنَ زيدٌ هو ) .

رفعت ( الهاء ) التي كانت متصلة ( بالغلام ) ، وجئت بغيرها يكون عائدًا إلى الألف واللام من ( المعلم ) ، وقد كانت إلى غيره ، وجئت بالضمير الذي كان متصلًا ( بالغلام ) أولًا ، فأوقعته موقع الخبر ، وصار يعود إلى مَنْ كان يعود إليه ، والفرق بينهما في الحالين : أنه كان مجرورًا قبل الإخبار وصار مرفوعا بعد الإخبار[4]، غير أنه إذا كان في موقع الخبر فهو عائد إلى من كان يعود إليه قَبْلُ ، لم يتغير عن ذلك .

فإن قيل لك : أخبر عن ( غلام ) وحده . فإن ذلك لايجوز ؛ لأنه يوجب إضافة الضمير – وقد مضى بياننا عن فساد مثل هذا[5] .

---

(١) انظر ص : ٢٢٦ .

(٢) انظر ص : ١١٠ .

(٣) أي المظنون ، انظر ص : ٣٤٠ .

(٤) أي المظنون ، انظر ص : ١٤٦ .

(٥) انظر ص : ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

ولكن إذا قيل : أخبر عنه – على ما يصح ويجوز – فطريقه أن ترفع ( الغلام ) مع ما اتَّصَلَ به من الضمير ، وتوقع موقعه ضميرًا آخر ، وقد مضى اللفظ به حين أخبرت عن الصفة[1]، لافرق بينهما في ذلك .

فإن قيل لك : أخبر عن ( أخوه ) ، فعلى الوجه الذي يكون الضمير المتصل به هو عائد المبتدأ ، لايجوز ذلك ، وقد مضى بيانه[2] ، فلايصح في ذلك الوجه الخبر عن ( الأخ ) وحده ، ولا عن ضمير متصل به ، ولا عنهما جميعا .

ولكن إذا لم تجعله العائد ، أو إذا عادا جميعًا – أعني ( الهاء ) المتصلة به ، و ( الهاء ) المتصلة ( بالغلام ) – إلى المبتدأ ، جاز أن يقتصر في ذلك على ( الهاء ) في ( غلامه ) ، واللفظ به أن تقول : ( المُعلَم المدخَلُ المدخِلُه السجنَ زيدٌ الدارَ هو غلامُه المظنونُ الآخذَ دراهمَه زيدٌ أخوه ) .

رفعت ( أخوه ) من الصلة – على الوجه الذي بيّنا – وجئت بضمير مرفوع مكانه ، وجعلت ( الهاء ) من ( غلامه ) هي العائد إلى ( المدخَل ) ، و ( غلامه ) خبر قولك : ( هو ) ، وهو عائد إلى الألف واللام من ( المعلم ) ، ثم جئت ( بأخوه ) في آخر الكلام بعد انقضاء صلة ( المعلم ) ، فجعلته في مَوضع الخبر ( للمعلم ) ، فصحت المسألة – على ما بيّنّا .

فإن قيل لك : أخبر عن ( الدار ) قلت : ( المُعلَمُ المُدخَلها المُدخِله السجنَ زيدٌ أخوه غلامُه المظنونُ الآخذَ دراهمَه زيدٌ الدارُ ) . فالهاء من المدخلها عائدة إلى الألف واللام من ( المُعلَم ) ، والدار خبره .

فإن قيل لك : أخبر عن ( زيد ): فعلى الوجه الذي حكينا عن شيخنا أبي الحسن[3] – أيده الله – لايجوز[4] على مذهب من يرفع البدل والمبدل جميعا[5] ؛

---

(١) انظر ص ٣٤٠ .

(٢) انظر ص : ٣٤١ .

(٣) ترجمته في ص : ٤٨ .

(٤) أي لايجوز على الوجه الذي يقول : إن زيدًا بدل من الضمير المرفوع في المدخله .

(٥) انظر ص : ٢١٦ .

لأنه كان يجب انتزاع ضمير الفاعل من ( المدخِله ) وهو عائد إلى الألف واللام ؛ لانتزاعي ( زيدًا ) الذي هو بدل منه ، وأجعل ضميرًا واحد [ ا ][1] يتعلق بالألف واللام من ( المُعلَم ) ، وبالألف واللام من ( المدخِله ) . وذلك فاسد ؛ لما يوجب من تعلّق ضمير بموصولين[2] .

ويجوز على مذهبنا في البدل من رفع أحد الاسمين وترك الآخر[3] ؛ لأنه يكون الضمير في ( المدخِله ) هو العائد إلى الألف واللام منه ، والضمير الواقع موقع ( زيد ) هو العائد إلى الألف واللام من ( المُعلَم ) ، وهو مع ذلك بدل من الضمير في ( المدخِله ) ، ولاتحتاج مع أنه بدل من عائد أن يكون عائدًا إليه أيضًا ؛ بدليل أنك قد تبدل من العائد ظاهرًا لاتعلق له بضمير أصلًا ، فعل رأي الشيخ[4] - أيده الله - في تأويل قول أبي العباس[5] - رحمه الله - هذا حكمك في ( زيد ) متى أخبرت عنه ، واللفظ به أن تقول : ( المُعلَم المدخِلُه السجنَ هو الدارَ أخوه غلامُه المظنونُ [ ٣٣/ت ] الآخذَ دراهمَه زيدٌ زيدٌ ) .

فآخر صلة ( المعلَم ) ( زيد ) الأول ، و ( زيدٌ ) الثاني خبر ( المعلَم ) ، وباقي تفسير المسألة قد مضى من جعل الضمير المنفصل الذي بعد ( السجن ) بدلًا من الضمير في ( المدخله ) .

فإن أخبرت عن ( زيد ) - على تأويلنا للمسألة[6] - فليس تحتاج إلى هذا التقسيم كُلِّه ، ويكفي في ذلك أن ترفعه من صلة ( المدخله ) ، وتجعل موضعه ضمير

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة مني ، فهو ساقط من الأصل ( النسخة : ت ) .

(٢) لأن الضمير لايعود إلى شيئين ، انظر ص : ٢٢٦ .

(٣) انظر ص : ٢١٦ - ٢١٨ ..

(٤) علي بن عيسى ، ترجمته في ص : ٤٨ .
وانظر رأيه في ص : ٣٢٨ .
وقول الفارقي : فعلى رأي الشيخ ... تابع لقوله : ولاتحتاج ... أي وعدم احتياجك .... فعلى رأي الشيخ .

(٥) انظر ترجمته في ص : ٤٢ .

(٦) انظر ص : ٣٢٧ .

مرفوع منفصل ؛ لأن اسم الفاعل جرى على غير من هُوَ لَهُ[1] ، ويكون هو عائد ( المعلم ) ، و ( الهاء ) من ( المدخله ) تعود إلى الألف واللام منه ، واللفظ بها كالذي تقدم لافرق بينهما .

فإن قيل لك : أخبر عن ( السجن ) قلت : ( المُعلَمُ المدخَلُ المدخِله إياه الدارَ أخوه غلامُه المظنونُ الآخذَ دراهمَه زيدٌ السجنَ ) . وبيان ذلك يغني عنه ما تقدم[2] .

فإن قيل لك : أَخْبِرْ عن ( الهاء ) في ( المدخِله ) لم يَجُزْ ؛ لأنها عائدة إلى الألف واللام من الأول – على تأويل الشيخ[3] ، أيده الله – وإلى الثاني على ما تأولناه[4] ، وعلى التأويلين جميعًا ، لايصح شيء من ذلك .

فإن قيل لك : أخبر عن ( المدخِله ) قلت : لايجوز ذلك على ما تأوّله الشيخ – أيده الله ؛ لأن الهاء من ( المدخله ) تعود إلى الألف واللام من ( المدخِل ) . فلو أخبرت عنه لبطل الضمير العائد إلى الأول البتَّةَ .

ويجوز الإخبار عنه – على ما تأوّلناه نحن ؛ لأن عائد الأول فيه مضمر فتقول : ( المُعلَم المدخَلُ هو الدارَ أخوه غلامُه المظنونُ الآخذَ دراهمَه من زيد المدخِلُه السجنَ زيدٌ ) .

رفعت ( المدخِله ) بصلته ، وجعلت موضعه ضمير مرفوع منفصلًا ؛ لا لأن اسم الفاعل جرى على من هو له ، ولكن لأن في ( المدخَل ) ضميرًا قام مقام الفاعل ، وجعلت الضمير الذي هو خَلَفٌ[5] من ( المدخله ) بدلا منه – على الحد الذي كان الظاهر بدلًا منه – ثم جئت ( بالمدخِله ) في موضع الخبر .

---

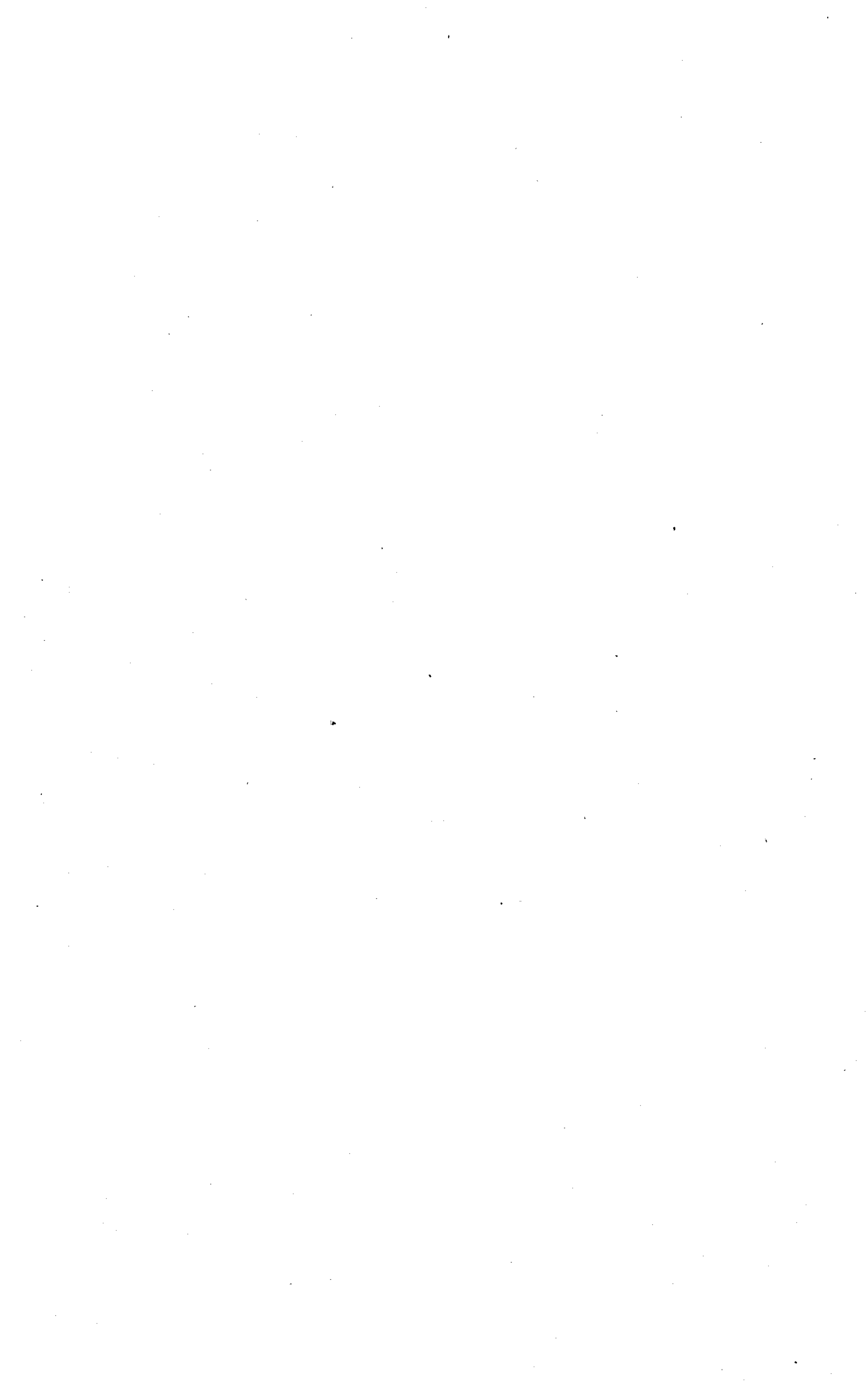
(١) انظر ص : ١٩٩ .
(٢) انظر ص : ٣٤٢ .
(٣) علي بن عيسى ، انظر رأيه في ص : ٣٢٨ ، وترجمته في ص : ٤٨ .
(٤) انظر تأويل الفارقي في ص : ٣٢٨ .
(٥) انظر تعريف الخلف في ص ٤٨ .

فإن قيل لك : أخبر عن ( المدخَل ) الأول ، قلت : ( المُعلَمُ أخوه غلامُه المظنونُ الآخذَ دراهمَه زيدٌ المدخَلُ المدخِلُه السجنَ زيدٌ الدارَ ) .

فآخر صلة ( المعلم ) ( زيد ) الأول ، و ( المدخل ) إلى آخر الكلام خبره وهو ( الدار ) خبرًا عن الألف واللام في ( المعلم ) ، فالعائد إلى ( المعلم ) هو ضمير مستتر فيه ، وقد جرى اسم الفاعل على من هُوَ لَهُ[1] .

فقد بانَ لك بهذا الإخبارُ عن المسألة ، وما يحتمل من التفريع المفيد ، ولم نترك من ذلك إلا ما غَنِينَا عنه بغيره .

(١) لأن اسم الفاعل إذا جرى على من هو له استتر فيه الضمير ، انظر : المقتضب ٩٣/٣ وص : ١٤٧ من كتاب الفارقي .



## مسـألة[1]

## [ المسألة الثانية عشرة ]

قال أبو العباس - رحمه الله - : ( وتقول : ( أُعطيَ المأخوذُ منه درهمانِ المُعْطَاه الآخذُ مِنْ زيدٍ دينارًا درهمًا ) . رفعتَ ( المأخوذ ) ( بأُعطي )[2] ، ورفعت ( الدرهمين ) ؛ لأنك شغلتَ الضمير بـ ( مِنْ ) ، و ( المعطاه ) هو المفعول الثاني في[3] ( أعطي ) وهو ( الدرهم ) ، كأنك قلت : ( الدرهمُ المُعطاه زيدٌ[4] الآخذُ من زيدٍ ) ، فقامَ [ الآخذُ من زيدٍ ][5] مقام الفاعل ؛ لأن الضمير مفعول ثانٍ ، و ( درهما ) بدل من ( المعطاه ) .

قال سعيد بن سعيد الفارقي :

تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة : أن فيها ثلاثةَ موصولات ، وإذا بدأت ببيان الموصول الأخير - وهو ( الآخذ ) جعلت ( الدينار ) مفعول ( الآخذ ) وهو آخر صلته ، وجعلت في ( الآخذ ) عائدًا يرجع إلى الألف واللام منه ، فصار بكماله اسما في موضع اسم موصول آخر ، صلته ( دينارًا ) وهو المفعول الثاني لـ ( أعطي ) ، وهو وصف لِاسْمٍ محذوف ، كأنك قلت : ( الدرهمُ المعطاه الآخذُ ) ، وليس بينه وبين صلة ( المأخوذ ) عمل ، فـ ( المأخوذ )[6] هو الموصول الثالث في ترتيب التفسير ، وإن كان أوَّلًا في ترتيب اللفظ ، وآخر

---

(١) المسألة في : المقتضب ٦٦/٤ .

(٢) في المقتضب : بالمعطى .

(٣) في المقتضب : لـ .

(٤) كلمة : زيد ، غير موجودة في ( المقتضب ) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من كتاب الفارقي ، ولذلك فقد استدركته من المقتضب .

(٦) وردت هذه الواو في الأصل ( النسخة : ت ) وهو تصحيف واضح .

صلته ( درهمان ) ، و ( درهمان ) مرتفع بأنه اسم ما لم يُسَمَّ فاعله في ( المأخوذ ) ، وعائده ( الهاء ) في ( منه ) ، كأنك قلت : ( الذي أُخذ منه درهمان ) .

وآخر صلة ( المأخوذ ) قولك : ( درهمان ) ، و ( درهمًا ) الذي هو آخر المسألة بدل من ( المعطاه ) ، كأنك قلت : ( أُعطيَ زيدٌ الشيءِ الذي أُعطيَه بكرٌ درهمًا ) ، فتجعل ( الشيء الذي أُعطيه بكرٌ ) هو ( الدرهم ) ، ثم تجيء به آخر الكلام فتبدل منه .

فلو رفعته من مكانه ، وأوقعته موقعه كان تقديره : ( أُعطى زيدٌ درهمًا أُعَطيَه عمرٌو ) .

فإن قيل لك : فهل يجوز نصب ( المأخوذ ) ورفع ( المُعْطَاه ) ؟

فإن ذلك جائز على قياس : ( أُعطي درهمٌ زيدًا )[1] ، ونصب ( الدرهم ) أَوْلَى ، فتقول : ( أُعطيَ المأخوذُ منه درهمانِ المُعطاه الآخذُ من زيدٍ دينارًا درهمًا ) .

فإن قيل : فهل يجوز أن تنصب ( الآخذ ) فيكون مفعول ( أُعطي ) ؟ قلت : ذلك جائز ، وقياسه أن تجعل بدل ( الهاء ) في ( المعطاه ) ضمير فاعل ، فتقول : ( أُعطيَ المأخوذُ منه درهمانِ المُعطى الآخذَ من زيدٍ دينارًا درهمًا ) .

**تقدير أصل المسألة :**

( أُعطيَ رجلٌ أُخذَ منه درهمانِ شيئًا أُعطيَه رجلُ أَخذَ من زيدٍ دينارًا درهمًا ) فهذا أصل المسألة ، ثم دخل التعريف – لما قدمناه – فأصارها إلى ما ترى[2] .

وقد مضى بيان ذلك مُسْتَقْصًى .

فهذا بيان ما يقتضيه كلام أبي العباس .

---

(١) انظر : المقتضب ٥١/٤ ، والأصول ٨٨/١ – ٨٩ .
وص : ٢٣٥ من كتاب الفارقي .

(٢) أي دخل التعريف بـ ( ألـ ) الموصولة على الفعل ، فقلب الفعل إلى صورة الاسم فصار اسم فاعل . انظر ص ٥٤ .

## ذكر التفريع على المسألة

## [ تقديم الموصولات بعضها على بعض ]

إن قال قائل : ما الذي يجوز تقديمه من هذه الموصولات على غيره منها ؟
قيل : ليس فيها شيء يجوز تقديمه إلا ( المعطاه ) بجميع صلته ، فإنه يصح أن يتقدم على ( المأخوذ ) ، فتقول : ( أُعطي المُعطاه الآخذُ من زيدٍ دينارًا درهمًا المأخوذُ منه درهمانِ ) ؛ لأنه بمنزلة ( أُعطي زيدٌ درهمًا ) ، و ( أُعطيَ درهمًا زيدٌ ) ، فتقدم المفعول الثاني على الأول[1] .

وعلى هذا القول يجوز في ( درهمًا ) أن تقدمه على ( المأخوذ ) ؛ لأنه بدل من ( المعطاه ) – على ما بيّنّا[2] .

ويجوز تأخيره عنه إلى بعد صلة ( الآخذ ) ؛ لأنه فصل بالفاعل بين البدل من [ ٣٣/ب ] المفعول وبينه ، وذلك جائز ، لما قدمنا بيانه[3] .

فأما (الآخذ) فلا يتقدم على (المعطاهُ) ، لأنه في صلته فإنه اسم ما لم يُسَمَّ فاعله، ولا يتقدم ما في الصلة عليها[4] .

## [ تثنية الموصولات في المسألة وجمعها ]

فإن قيل لك : ثَنِّ الموصولاتِ في المسألة .
قلت: (أُعطي المأخوذُ منه درهمانِ) المعطاهما الآخذان من زيد دينارًا درهمين) .
وإن جمعت قلت : ( أُعطِي[5] المأخوذُ منهم درهمانِ المعطاهما الآخذونَ من زيدٍ دينارًا دراهمَ ) .

**ذكر البدل فيها :**

فإن قيل لك : أَبْدِلْ من ( المأخوذ منه ) .

---

(١) يجوز هذا التقديم والتأخير ، لأنه لالَبْسَ فيه ، والأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى ، ويجوز تقديم ما ليس كذلك ، انظر : ابن يعيش ٦٤/٧ ، وشرح ابن عقيل ٧٦ .
(٢) انظر ص : ٣٤٨ .
(٣) انظر ص : ١٩٤ .
(٤) انظر ص : ٦٠ .
(٥) في الأصل : ( النسخة : ت ) : على .

فإن ذلك له موقعان :

أحدهما : قبل ( المعطَاه ) ؛ لأنه[1] آخر صلة ( المأخوذ )[2] ، فتقول : ( أُعطيَ المأخوذُ منه درهمانِ زيدٌ المعطاه الآخذُ من زيدٍ دينارًا درهمًا ) . ( فزيد ) بدل من ( المأخوذ ) كأنك قلت : ( أُعطيَ زيدٌ المعطاه عمرٌو )[3] .

ولك أن توقعه آخر الكلام بأَسْرِه ، ويكون فصلًا بين البدل والمبدل منه بالمفعول ، وذلك جائز[4] ، فتقول : ( أُعطيَ المأخوذُ منه درهمانِ المعطاه الآخذُ من زيدٍ دينارًا درهمًا زيدٌ ) .

فإن قيل لك : هل يجوز أن تقدم ( زيد ) البدل من ( المأخوذ ) على ( درهمًا ) البدل من ( المُعْطَاه )[5] .

فإن ذلك يجوز ؛ لأن ( درهما ) هو بدل من المفعول الثاني ( لأُعطي ) ، و ( زيد ) بدل من الاسم الذي قام مقام فاعل ( أُعطي ) ، وليس في صلة ( المأخوذ ) ، فلا يمنع من ذلك ، وإن كان فيه ضرب من التعقيد بالفصل بين أشياء على هذا الاختلاط .

فإن قيل لك : فَأَبْدِلْ من ( الهاء ) في ( المأخوذ منه ) .

فإن ذلك لايجوز إلا في موضع واحد ، وهو بعد قولك : ( درهمان ) قبل ( المعطاه ) ؛ لأنه من صلة ( المأخوذ ) حينئذٍ فلا يجوز إيقاعه إلا عَقِيبَ صلته ، بلا فصل من غيرها ؛ ليكون داخلًا فيها ، واللفظ به أن تقول : ( أُعطي المأخوذُ منه درهما [ ن ][6] عمرٍو المعطاه الآخذ من زيد دينارًا درهمًا ) .

---

(١) أي ( البدل ) .

(٢) لأن البدل من الموصول يكون بعد تمام الصلة ، ولايصح أن تبدل من المأخوذ بعد ( المعطاه ) حتى لا تتداخل الصلات . انظر ص : ١٠٨ .

(٣) رفع في هذا المثال : الأسماء الموصولة ، ووضع مكانها أسماء مفردة ليتضح الكلام .

(٤) انظر ص : ١٣٥ .

(٥) فتقول : ( أُعطي المأخوذُ منه درهمانِ المعطاه الآخذُ من زيدٍ دينارًا زيدٌ درهمًا ) .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة مني تمام الكلمة .

فإن قيل لك : أَبْدِلْ من ( الآخذ ) . لم يكن إلا قبل قولك : ( درهمًا ) ؛ لأن ( درهمًا ) بدل من ( المعطاه ) ، والبدل من ( الآخذ ) في صلة ( المعطاه ) ، ولاتبدل من شيء قبل تمامه[1] ، فإذًا يجب أن يقع قبل ( درهمًا ) ؛ ليكون في صلة ( المعطاه ) ، ثم حينئذٍ تبدل من ( المعطاه ) بعد تمام صلته ، واللفظ به تقول : ( أُعطي المأخوذُ منه درهمانِ المعطاه الآخذ من زيدٍ دينارًا بكرٌ[2] درهمًا ) .

وقد مضى البيان عن مراتبها بما يغني عن إعادته .

## ذكر الإخبار عن المسألة[3] :

فإن قيل لك : أَخْبِرْ عن المسألة على ما تقدم في غيرها ، فإنك قائل متى أخبرت عن الموصول الأخير : ( المُعطى المأخوذُ منه درهمانِ المعطاه هو درهمًا الآخذُ من زيدٍ دينارًا ) . جعلتَ ( هو ) ضميرًا يعود إلى الألف واللام في ( المعطى ) ، وآخر صلته ( درهمًا ) ، و ( الآخذ ) مع صلته خبر عنه .

وإن أخبرت عن ( المعطاه ) قلت – على مذهب من يرفع أحد الاسمين في البدل ، ويترك الآخر[4] –: ( المُعطى المأخوذُ منه درهمانِ إياه درهمًا المعطاه الآخذُ من زيدٍ دُنيِّرا )[5] . ( فإيّاه ) عائد إلى الألف واللام ، وآخر صلته ( درهما ) ، و (المعطاه) في موضع رفع ، وآخره ألف لا يبين فيه الإعراب ، وهو ( المعطى ) ، و ( درهما ) بدل من ( إيّاه ) الذي هو ضمير (المعطاه) ، وهو آخر صلة (المعطي) .

وتقول على مذهب من يرفعهما جميعًا[6] : ( المُعْطَى المأخوذُ منه درهمانِ إياه المُعطاه الآخذُ من زيدٍ دينارًا درهمًا ) ، ( فالمعطاه ) الآخر خبر ( المعطى ) الأول ، و ( إياه ) بدل منه .

---

(١) انظر ص : ١٠٨ .
(٢) في الأصل : ( النسخة : ت ) : بكرًا ، وهو مرفوع لأنه بدل من الآخذ المرفوع .
(٣) انظر طرائق الإخبار وشروطه في ص : ٢١٩ – ٢٢٠ .
(٤) انظر هذا المذهب في ص : ٢١٦ .
(٥) كذا في الأصل ( النسخة : ت ) بالتصغير .
(٦) انظر هذا المذهب في ص : ٢١٦ .

فإن أخبرت عن ( المأخوذ ) قلت : ( المُعطى المعطاه الآخذُ من زيدٍ دينارًا درهمًا المأخوذُ منه درهمان ) ، فـ ( المعطى ) فيه ضمير يعود إلى الألف واللام منه ، وآخر صلته ( درهما ) ، و ( المأخوذ ) وصلته خبره .

فهذا بيان الإخبار عن جميع الموصولات .

وأما الإخبار عن الأسماء التي في صلاتها ، فقد كررنا أمثاله – فيما تقدم – بما فيه كفاية وقناعة ، إن شاء الله ، وله الحمد والمنة ، وبه العون والقوة .

# ذكر مسألة أخرى[1]

## [ المسألة الثالثة عشرة ]

قال أبو العباس رحمه الله : ( وتقول : جُعِلَ للمُعطي بزيدٍ أخوه درهمينِ عَمرٍو ديناران ) . وتقديره : جُعل لعمرٍو ديناران إذا أُعطيَ أخوه بزيدٍ درهمين ، وتجعل عمرًا بدلًا من المعطى[2] .

قال سعيد بن سعيد الفارقي :

يُحْتَاجُ في تفسير هذه المسألة إلى أصول متقدمة - غير ما سلف منها - لِتَكْشِفَ وَجْهَهَا ، وتُظْهِرَ قِيَاسَهَا ، ويسهل التفريع عليها ، ويُفْزَعَ في علمها إليها ، إن شاء الله .

اعلم أنّ ( جعلت ) له تصرف في الكلام ودَوْرٌ في الأحكام ، وهو على أربعة أوجه يجمعها أصلان :

أحدهما : أن تكون بمعنى ( صيّرت ) ، فلابُدَّ أن يتعدى إلى مفعولين .

والآخر : أن يكون بمعنى ( عملت ) و ( خلقت ) ، فلا يتعدى إلا إلى واحد[3] .

---

(١) المسألة في : المقتضب ٦٧/٤ .

(٢) يختلف ما نقل الفارقي عما جاء في المقتضب ، فقد جاء فيه : « تقول : جُعل للمعطى أخوه درهمين لعمرو ديناران تقديره : جُعل لعمرٍو ديناران الذي أُعطي أخوه درهمين » .

(٣) كان هذان المعنيان اللذانِ أوردهما الفارقي لـ ( جَعل ) موضع خلاف شديد بين المعتزلة ، وأصحاب الحديث والسنة ، والمتكلمين ، وقد ذهب بشر المَرِيسيّ - وهو معتزلي - إلى أنّ ( جعل ) في القرآن كله بمعنى ( خلقَ ) وَرَدَّ عليه عبد العزيز الكناني في مجلس الخليفة المأمون بقوله : إنّ ( جعل ) في كتاب الله يحتمل عند العرب معنيين : معنى ( خلق ) ، ومعنى ( صيّر ) ، فأما الجعل الذي هو على معنى الخلق ، فإن الله جعله من القول المفصّل ، والقول المفصل يستغني به السامع إذا أُخبر به قبل أن توصل الكلمة بغيرها من الكلام ، إذ كانت قائمة بنفسها ، دالّة على معناها ، فمن ذلك قول الله عزّ وجل : ﴿ الحَمْدُ لله الَّذِى خَلَقَ السَّمْوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ . =

فإذا كانت بمعنى ( صيّرت ) فأحد وجهيها في التعدي إلى مفعولين أن تكون بأَثَرة[1] تصل إلى ( المجعول )[2] كقولك : ( جعلتُ الطينَ خزفًا ) و ( الخَشَبَ بابًا ) و ( الورق كتابًا ) فَلِما أحدثت فيه من عملك صار كذلك ، وهي في هذا نظير ( أعطيت ) . ويجوز فيها الاقتصار .

والآخر من المتعدي إلى مفعولين : أن يكون بغير أَثَرة ، بل بالحكم على الشيء أنه صُيِّر كذلك أو القول : إنه كذلك ، نحو قولك : ( جعلتُ الرجلَ فاسقًا ) و ( جعلت زيدًا مؤمنًا ) و ( جعلت بكرًا أميرًا ) و ( عمرًا وزيرًا ) ، فإنما ذلك بالقول : إنه كذلك والحكم أنه كذلك[3] .

ونظير الأول[4] قول الله جلّ وعزّ : ﴿ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا * وَجَعَلْنَا اللَّيْل لِباسًا * وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴾[5] وكذلك قوله جل وعز : ﴿ وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا ﴾[6] فهذا لم يكن كذلك إلا بعمل .

---

= وأما الذي هو بمعنى التصيير فإن الله عز وجل أنزله من القول الموصّل الذي لايدري المخاطب به ما أراد المخاطِب ، حتى يصل الكلمة بكلمة بعدها : فيعلم ما أراد بها ، فمن ذلك قول الله عز وجل : ﴿ يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ ﴾ .

انظر هذا الخلاف في معنى ( جعل ) في ( كتاب الحَيْدة ) لعبد العزيز الكناني ص ٨٢ – ١٠٦ وقد لخصت ما أتى به الكناني في الصفحات ١٠١ – ١٠٤ ، وانظر المعاني التي أوردها الفارقي لـ( الجَعْل ) في الفروق اللغوية ص ١٢٩ – ١٣٠ .

(١) انظر معنى الأفعال المؤثرة وغير المؤثرة في ص : ٢٠١ ، ح : ٥ من هذا الكتاب والأصول ٨٢/١ .

(٢) وهو الوجه الذي سمّاه الكناني ( الموصّل ) . انظر ص ٣٥٣ ح : ٣ .

(٣) في الأصول : ٥٢/٢ – ٥٣ : « فـ ( جعلت ) هذه إذا كانت بمعنى ( علمت ) تعدت إلى واحد ، مثل رأيت إذا كانت من رؤية العين ، وإذا كانت جعلت ليس بمعنى ( علمت ) ، وإنما تكلم بها عن توهم أو رأي أو قول ، كقول القائل : جعلت نفسي قبيحا ، وجعلت البصرة بغداد ، وجعلت الحلال حراما . فإذا لم تُرِدْ ، فجعلت العلاجَ والعملَ في التعدي بمنزلة ( رأيت ) إذا أردت بها رؤية القلب ، و لم ترد رؤية العين ، ولك أن تعدي جعلت إلى مفعولين على ضرب آخر ، على أن تجعل المفعول الأول فاعلا في الثاني ، كما تقول : أضربت زيدًا عمرًا ، تريد ، أنك جعلت زيدًا يضرب عمرًا » .

(٤) أي بمعنى ( صيّرت ) ، وتكون في التعدي إلى مفعولين بأثرة تصل إلى المجهول .

(٥) سورة : النبأ ، الآية : ٩ .

(٦) سورة الأنبياء ، الآية : ٣٢ ، وقد وردت في الأصل : سقفًا مرفوعًا وهو اشتباه بآية أخرى ، و لم أجد هذه الآية ، كما أتى بها الفارقي في قراءة معروفة أو شاذة ، وأقلها تصحيفا ، وقد أثبتها محقق المقتضب مرفوعا . الشاهد في الآيتين الكريمتين مجيء ( جعل ) بمعنى ( صيّر ) .

وعلى هذا الوجه لايجوز : ( جعلت متاعَك بعضَه فوقَ بعض )[1] إلا بالنصب في ( متاع ) ، وبالنصب في ( بعضه ) ، ولايجوز برفع ( بعضه ) ؛ لأنه مفعول لايصح وقوع الجملة موقعه ؛ ألا ترى أنك لاتقول : ( أعطيت زيدًا أبوه قائمٌ ) على أن تجعل ( أبوه قائم ) جملة في موضع المفعول الثاني ؛ وذلك لأنه يقتضي معنى المفرد ، فلا تعلق له بالجملة[2] .

ونظيرهما : ( ضربت زيدًا ) ، لايجوز وقوع الجملة في موضع هذا [ ٣٤/ت ] المفعول ، لاتقول : ( ضربتُ أبوه قائم ) ، ذلك مُحَالٌ ؛ لما بيّنّا ، ولذلك ذكره أبو الحسن الأخفش[3] في باب ( أعطيت ) .

وإنما تقع الجمل موقع مفرد هو خبر عن الأول ؛ لأنه مما فيه الفائدة ، أَعْني موقع الخبر ، والجملة تكون للفائدة ، فلذلك وقعت موقعه[4] ، فأما ما سوى هذا المفرد فَلا تقع الجملة موقعه ؛ لما بَيَّنَّا .

ونظير الوجه الثاني[5] قوله جل وعز في الحكاية لقول الكافرين : ﴿ أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلَٰهًا واحِدًا إنَّ هٰذا لَشَيْءٌ عُجابٌ ﴾[6] . وكذلك قوله جل وعز : ﴿ وَجَعَلُوا

---

(١) العبارة في الكتاب ١/١٥٦ ، وفيه : « وتقول : جعلت متاعَك بعضَه فوق بعض ، فله ثلاثة أوجه في النصب : إن شئت جعلت ( فوق ) في موضع الحال ، كأنه قال : علمت متاعَك وهو بعضُه على بعض ، أي في هذه الحال ، كما جعلت ذلك في ( رأيت ) في رؤية العين ، وإن شئت نصبته على ما نصبت عليه ورأيت زيدًا وجهه أحسن من وجه فلان ، تريد رؤية القلب .

وإن شئت نصبته على أنك إذا قلت : جعلتُ متاعَك يدخله معنى ( ألقيت ) ، فيصير كأنك قلت : ألقيت متاعَك بعضَه فوق بعض ، لأن ألقيت كقولك ، أسقطت متاعك بعضه على بعض ، وهو مفعول من قولك : سقط متاعك بعضه على بعض ، فجرى كما جرى صككت الحجرين أحدهما بالآخر » . وانظر الأصول ٢/٥٢ و ٥٣ .

(٢) انظر : الكتاب ١/٣٧ ، ففي أمثلته ما يدل على أن ( أعطيت ) لايتعدى إلى الجملة ، وانظر ابن يعيش : ٦٣/٧ .

(٣) انظر ترجمته في ص : ٤٧ .

(٤) في ابن يعيش ١/٨٨ : « اعلم أن الجملة تكون خبرًا للمبتدأ ، كما يكون المفرد ، إلا أنها إذا وقعت خبرًا كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه ، ولذلك يحكم على موضعها بالرفع ، على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعا » وانظر شرح الرضّي للكافية ١/٩١ .

(٥) أي أن يكون التعدي إلى مفعولين بغير أثرة ، بل بالحكم على الشيء أنه صُيِّر كذلك أو القول : إنه كذلك .

(٦) سورة : ص ، الآية : ٥ .

الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴾[١] . أي حكموا بذلك وقالوه ، فهذا لا أَثرةَ فيه .

وعلى هذا الوجه أيضًا لايجوز في ( جعلتُ متاعَك بعضه فوقَ بعض ) الرفع ، لأنه مما يطلب المفردات دون الجمل .

وإذا كانت بمعنى ( عملت )[٢] فأحد وجهيها في التعدي إلى مفعول واحد ، أن يكون بمعنى اللام ، كقولك : ( جعلت لزيد مالًا ) أي ( أعطيته مالًا ) فمَلَكه أو سَبَّبتَ له أسبابًا صار له بها المال ، فلابُدَّ من عمل تُحْدِثُهُ يقع به مِلكه المالَ . وكذلك : ( جعلتُ لزيدٍ بَابًا ) فأنت لم تعمل ( زيدًا ) ولاسببًا فيه ، وإنما عملت ( الباب ) له ومن أَجْلِه[٣] .

ويجوز في هذا الوجه أن تلحقه ( مِنْ ) أيضًا لِلتَّبْيان[٤] ، فتكون مصاحبة لِلَّام ، فتقول : ( جعلتُ لزيدٍ من الخشبِ بابًا ) ، و ( جعلتُ لزيدٍ مالًا من مالي ) ، و ( جعلتُ له من مائي شربًا )[٥] . ونظيره[٦] قوله جل وعز : ﴿ وجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾[٧] ، وعلى هذا الوجه أيضًا لا تقول : ( جعلتُ لزيدٍ متاعَك بعضَه فوقَ بعض ) إلا بالنصب إن حاولت المفعول ، ويجوز

---

(١) سورة الزخرف الآية ١٩ .

(٢) صححت الكلمة على وفق ما جاء في الصفحة : ٣٥٤ عن معاني ( جعل ) ، ولاشك أن الفارقي قد قصد ( عملت ) ، ووقع تصحيف فيها فكتبت ( علمت ) ، مما لا يوافق رأي الفارقي في معاني ( جعل ).

وقد ورد في كتاب الأصول ٥٢/٢ أن ( جعل ) إذا كانت بمعنى ( علم ) فهي متعدية إلى مفعول واحد ، ولا أظن الفارقي قد أراد هذا المعنى .

(٣) سمى ابن هشام في المغني ٢٢٩/١ هذه اللام ، لام ( شبه التمليك ) وأتى بشاهد من القرآن هو : ﴿ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ﴾ وهي الآية ٧٢ من سورة النحل .

(٤) وتكون لبيان الجنس نحو قوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾ وكثيرًا ما تقع بعد ( ما ومهما ) وهما بها أولى لفرط إبها مهما نحو قوله تعالى : ﴿ مَا يَفْتَحِ اللهُ لِلناسِ مِن رَّحمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ .

انظر : رصف المباني ٣٢٢ ، والمغني ٣٥٤/١ .

(٥) قارن هذه الأمثلة بما أورده ابن هشام في المغني ٢٢٩/١ عن لام ( شبه التمليك ) .

(٦) أي نظير تعدي ( جعل ) لمفعول واحد بمعنى اللام .

(٧) سورة الحجر ، الآية : ٢٠ .

على معنى الحال ، كأنك تقول : ( جعلت متاعَك لزيدٍ في حال ما بعضُه فوقَ بعض ) ، أي ملّكته إيّاه في هذه الحال .

والوجه الآخر من وجهي التعدي إلى مفعول واحد أن تكون مجردةً في انتصابها من حرف جر ، فتكون مُطْلَقَةً على معنى ( عملت )[1] كقولك : (جعلتُ المتاعَ)، و ( جعلتُ الدارَ ) و ( جعلتُ البناءَ ) أي ( عملت ) ولايحتاج إلى غير ذلك .

وهذا الوجه هو الوجه الآخر ، إلا بمقدار التصرف فيه بأن تذكر مفعولًا بحرف جر[2] ، وأن تحذفه استغناءً عنه ، ولاتريده ، ولاتقدّره[3] ، ولولا هذا لم يحسن أن تجعله وجهًا قائما بنفسه ، كما لاتجعل الاقتصار في ( أعطيت ) على أحد مفعوليها وجها آخر . ولكن إذا قلت : ( أعطيتُ زيدًا ) ، فأنت[4] إن لم يكن هناك مفعول آخر مقدّر بطل المعنى وفسد[5] ، وإذا قلت : ( عملتُ البناء ) ، فقد لاتريد أنك عملته لأحدٍ البَتَّةَ ، ولايُخِلُّ ذلك بلفظ ولامعنى .

فهذا فرق الاقتصار في ( أعطيت ) و ( جعلت ) التي بمعناها ، وبين ( جعلت ) وهي بمعنى ( عملت ) فَتَأَمَّلْهُ تَجِدْ حُسْنَهُ ، ولاتكاد تجده على البيان والشرح في كتاب ، كذلك فعلى هذا الوجه يجوز النصب والرفع في ( جعلت متاعَك بعضَهُ فوقَ بعض ) ، أما النصب فعلى البدل ، وأما الرفع فعلى الحال .

فهذا أصل في تصرف ( جعلت ) ومعناها وحكمها في التعدي . فأما باقي ماذكر في المسألة[6] ، فنحن نغني عن تكريره بما تقدم من نظيره ، إن شاء الله .

---

(١) وردت الكلمة في النسخة ( ت ) : علمت ، وهو تصحيف لايوافق رأي الفارقي في معنى ( جعل ) انظر ما قلناه في ص : ٣٥٦ ح : ٢ .

(٢) كما ورد في أمثلة الفارقي مثل : جعلتُ لزيدٍ بابًا .

(٣) كما في الأمثلة السابقة مثل : جعلتُ المتاعَ .

(٤) كذا في الأصل : ( النسخة : ت ) ورد الضمير أنت بلا خبر .

(٥) وهذا كقوله تعالى في الآية الكريمة : ٥ من سورة الضحى : ﴿ وَلَسوفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ . انظر شرح ابن عقيل ٧٦ .

(٦) عني بذلك الموصولات ، وصلاتها .

فعلى هذه الأصول يكون ( جعلت ) هنا[1] على لفظ المسألة من باب المتعدي إلى مفعول واحد ، إذ تقديرها تقدير ( جُعِلَ لزيدٍ ديناران ) ، وفيها موصول واحد وهو ( المعطى ) ، وآخر صلته قولك : ( درهمين ) ، وعائده ( الهاء ) في ( أخوه ) ، و ( أخوه ) هو الذي قام مقام الفاعل في ( المعطى ) ، و ( درهمين ) نصب على أنها مفعول ( أعطى ) الثاني ، كقولك : ( أُعطي عمرٌو بثوبِه درهمين ) ، وذلك على سبيل التثمين[2]، و ( عمرو ) المجرور خارج عن صلة ( المعطى ) ، لأنه بدل منه ، كأنك قلت : ( جُعِلَ لعمرٍو ديناران ) ، و ( ديناران ) اسم ما لم يُسَمَّ فاعله في ( جعل ) ، كأنك قلت : ( جَعلتُ لعمرٍو دينارين ) ، ثم نقلته إلى ما لم يُسَمَّ فاعله ، فقلت : ( جُعِلَ لعمرٍو ديناران ) فأقمت ( ديناران ) مقام ما لم يُسَمَّ فاعله .

فهذا بيان ما يقتضيه كلام أبي العباس[3] .

**ذكر التفريع على المسألة :**

إن قيل : هل يجوز رفع ( الدرهمين ) ونصب ( الأخ )[4] ؟ .

قلت : ذلك جائز ؛ لأنه من باب ( أُعطيتُ زيدًا درهمًا )[5] ، فيصح إقامة كل واحد من المفعولين مقام الفاعل .

وعلى ذلك يجوز نصب ( الدينارين ) ، وتجعل قولك : ( للمعطى ) هو اسم ما لم يسم فاعله ، كأنك قلت : ( جُعل لزيدٍ دينارين ) هذا على شبه ( أعطي ) ، وليس بالأَوْلَى بل يضعف على مذهبنا ، لأن ( الدينارين ) مفعول مطلق ، وليس ( المعطى ) مفعولًا[6] مطلقًا[7] ، إنما هو مفعول بحرف جر ، وإذا اجتمع المفعول

---

(١) أي في المسألة : جُعل للمعطى بزيدٍ أخوه درهمين ....

(٢) جاءت الباء هنا بمعنى المقابلة ، وهي الداخلة على الأعواض نحو : اشتريته بألف ، انظر المغني ١/١١٠ .

(٣) المبرد : انظر ترجمته في ص : ٤٢ .

(٤) فتكون المسألة : جعل للمعطي بزيدٍ أخاه درهمان عمرٍو ديناران .

(٥) وهذا يصح في باب أعطيت فتقول : أُعطي زيدٌ درهمًا ، وأعطي درهمٌ زيدًا .

(٦) في الأصل : ( النسخة : ت ) مفعول .

(٧) في المسألة : جعل للمعطى بزيد ....

المجرد والمفعول بحرف كان المجرد أَوْلَى أن يقوم مقام الفاعل ، وهذا من مذاهب أبي الحسن[(١)] ، أجاز له أَيَّهُمَا شئت على مذهبه أقمته مقام الفاعل ، وهو عندي قبيح ، وقد رُوِيَ عن بعض قَرَأَةِ الشَّوَاذِّ نَحْوٌ منه[(٢)] .

وأَحَقُّ شيء بالوقوع خلفًا[(٣)] من الفاعل ، ما شاركه في صيغته المطلقة من الفعل[(٤)] ، وليس كذلك ما صفته مقيدة . لبُعْدِه من شبه الفاعل[(٥)] .

فإن قيل لك : فهل يجوز تقديم ( الديناران ) على ( المعطى ) ؟ فإن ذلك جائز لأنهما جميعا من متعلق ( جعل ) ، وليس ( الديناران ) في صلة ( المعطى ) ، فكما تقول : ( جُعِلَ لزيدٍ ديناران ) كذلك تقول هذا .

وعلى مثل هذا تقدم ( درهمين ) فتجعلهما بعد ( المعطى ) ، ولايجوز تقديم ( الديناران ) على ( الدرهمين ) ، لأن ( الدرهمين ) في صلة ( المعطى ) ، وليس ( الديناران ) في الصلة ، فلا يفرق بين الصلة والموصول بما ليس منهما[(٦)] .

ويجوز تقديم ( الديناران ) على ( عمرو ) ؛ لأن ( عمرًا ) المجرور بدل من ( المعطى ) ، وقد تقدم من قولنا أنه يجوز تقديمه على ( المعطى )[(٧)] . وكذلك يجوز تقديمه على البدل منه .

ويجوز أن ترفع ( عمرًا ) على البدل من ( أخوه ) ، فيكون حينئذ في صلة ( المعطى ) ، لأنه بدل ما هو في صلته[(٨)] .

ولايجوز على هذا الوجه أن تقدمْ ( الديناران ) على ( عمرو ) ، لأنه الآن في

---

(١) الأخفش ، انظر ترجمته في ص : ٤٧ .

(٢) انظر ص : ٣٢٣ ، فقد فصلت القول في هذه المسألة وأتيت بوجوه هذه القراءة الشاذة وتوجيهها .

(٣) انظر تعريف الخلف في ص : ٤٨ .

(٤) انظر : المقتضب ٤/٥٠ .

(٥) انظر : المقتضب ٤/٥١ .

(٦) انظر ص : ٥٧ .

(٧) انظر ص : ٣٥٩ .

(٨) لأن البدل مما في الصلة من الصلة .

صلة ( المعطى ) و ( الديناران ) ليسا من الصلة ، فلا يفصل بين الصلة ، والموصول بما ليس منهما[1] .

ويجوز تقديم ( عمرو ) - على هذا القول[2] - على ( الدرهمين ) ، ولايجوز على أنه بدل من ( المعطى ) .

ويجوز أن تجعل ( عمرًا ) وهو مجرور بدلًا من ( الهاء ) في ( أخوه ) ، ويكون حكمه في ذلك كحكمه لما جعلته بدلًا من ( الأخ ) ، والقول فيه واحد في التقديم والتأخير .

فإن قيل : فهل يجوز أن تجعل ( عمرًا ) مرفوعًا على البدل من قولك : ( للمعطى ) إذا جعلته هو اسم مالم يسم فاعله ، ونصبت ( الدينارين ) ، أو مرفوعًا على البدل منه متى جعلته كذلك مع رفع ( الدينارين ) ؟ .

والجواب عن ذلك : أنه لايجوز ، وهذا رأي شيخنا أبي الحسن علي بن عيسى[3] - أيده الله - وكان يعتلّ لذلك بأن حرف الجر هنا[4] قد أحدث معنى مطلوبًا في الثاني[5] ، كما هو مطلوب في الأول[6] ، فلا يصح أن تبدل على الموضع ، بل ينبغي أن تتبع في البدل ، والموضع على اللغة دون الموضع .

فسألته - أيّده الله - : ألّا جَرَىٰ البدل على الموضع ، والوصف على الموضع مَجْرَىٰ العطف ، فجاز فيهما ما جاز في العطف على الموضع إذا قلت : ( مررتُ بزيد وعمرًا )[7] ، و ( يعجبني ضربُ زيدٍ [ و ][8] عمرًا )[9] ؟.

---

(١) انظر ص : ٥٧ .

(٢) أي إذا كان بدلا من ( أخوه ) .

(٣) انظر ترجمته في ص : ٤٨ .

(٤) أي في ( للمعطى ) .

(٥) أي في البدل .

(٦) أي في ( المبدل منه ) .

(٧) انظر : الكتاب ٩٤/١ ، وكذلك الفارقي ص ٤٦ ح : ١ .

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة مني لتمام العبارة .

(٩) انظر : الكتاب ١٩١/١ ، وكذلك الفارقي ، ص ٤٦ ، ح : ١ .

فقال : لأن العطف أحمل للتأويل وأوسع في بابه ، ألا ترى أنك تعطف جملة على جملة[1] ومفرد[2] ، ومفردًا على جملة ومفرد[3] ، ومضمرًا على مضمر ومظهر ، ومظهرًا على مظهر ومضمر[4] ، وفعلًا على فعل واسمْ ، واسمًا على اسم وفعل[5] ، وليس ذلك لشيء من التوابع غير العطف ، فصار بهذا أوسع من الوصف والبدل واحتمل لذلك التأويل .

وهذا عندي كما ذكر ؛ ألا ترى أنك تقول : ( كلُّ شاة وسَخْلَتِها )[6] ، و ( كلُّ رجلٍ وأخيه )[7] ، فتتأوله تأويلَ ( وسَخْلَةٍ لها ) و ( أخٍ له ) ، ولايجوز : ( كلُّ رجلٍ زيدٍ ) على معنى ما مضى في العطف ، لأنك لا تقول : ( كلُّ زيدٍ ) ، ولم تحمّل البدل تأويل العطف ، فبقي على حكم الأصل[8] في الامتناع من ذلك ، وكذلك لاتقول : ( كلُّ رجل أخيك ) على البدل ، كما جاز في العطف بأن تتأوله ( كلُّ أخ لك ) ، فلا يتطرق على الوصف وعلى البدل ما تطرق على العطف لِسَعَتِهِ .

---

(١) انظر : المقتضب ٢٧٩/٤ .
(٢) في المغني ٤٧٤/٢ : المعطوفة بالحرف نحو : ( زيدٌ منطلقٌ وأبوه ذاهبٌ ) إن قدّرت الواو عاطفة على الخبر .
(٣) في شرح الرضي للكافية ٣٢٨/١ : « وكذلك يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس إذا تجانسا بالتأويل ، نحو : زيدٌ أبوه كريمٌ وعالمٌ إخوته ، لكن عطف الجملة على المفرد أولى من العكس لكونها فرعًا عليه ، في كونها ذات محل من الإعراب ، فالأولى كونها تابعة له في الإعراب » . وانظر المقرب لابن عصفور ٢٢٩/١ .
(٤) انظر ذلك في : الهمع ١٣٨/٢ .
(٥) قَبَّحَ ذلك ابْنُ السراج ، انظر الأصول ٢٢١/١ – ٢٢٢ ، وانظر هذه المسألة في كتاب الفارقي ص ٥٢ – ٥٣ ، وقد أورد الفارقي أنه مذهب سيبويه ، وكذلك انظرها في شرح الرضي للكافية ٣٢٨/١ ، والهمع ١٤٠/١ .
(٦) في الكتاب ٥٥/٢ : « كلُّ شاة وسخلتها ، أي وسخلة لها ، ولايجوز حتى تذكر قبله نكرة ، فيعلم أنك لا تريد شيئًا بعينه وأنك تريد شيئًا من أمّة كل واحد منهم رجل » .
(٧) في الأصول ٣٨/٢ : « ويقبح أن تقول : رُبَّ رجلٍ وأخيه منطَلقين ، حتى تقول : وأخ له ، وإذا قيل : والمنطلقين مجروران ، من قِبَلِ أن قوله : وأخيه ، في موضع نكرة ، والمعنى ، وأخ له ، والدليل على أنه نكرة دخول رُبَّ عليه ، ومثل ذلك قول بعض العرب : كل شاةٍ وسخلتها أي : وسخلةٍ لها ، ولايجوز ذلك حتى تذكر قبله نكرة ، فيعلم أنك لاتريد شيئا بعينه » .
(٨) هذا ما يسمى في اصطلاحات الأصوليين ( التمسك بالأصل ) ، والتمسك بالأصل تمسُّكٌ باستصحاب الحال ، وهو من الأدلة المعتبرة ، انظر : الإنصاف ، المسألة السابعة والخمسون ( ٣٩٦/١ ) .

وعندي أنه يلزم من أجاز الوصف والتأكيد على موضع ( إنّ )[1] ، أن يجيز الوصف والبدل هنا ، على ذلك الحد الذي سألنا عنه ، بأن ترفع ( عمرًا ) أو تنصبه على البدل من ( المعطى ) إذا كان في تأويل مرفوع أو منصوب ، لأنهما حرفان مطلوبان .

فإذا جاز أن يقيس على العطف فَيُجْري الوصف مُجْرَاه ، ويُجِيزَ فيه ما أجاز في العطف في باب ( إنّ ) ، لزمه ذلك في ( مررتُ بزيدٍ وعمرو )[2] أن تصف وتبدل على الموضع ، وكذلك قولك : ( جُعِلَ للمعطى بزيدٍ درهمين عمرٌو ديناران ) ، فترفع ( عمرًا ) بالبدل من ( المعطى ) قياسًا على العطف ، وذلك لايجوز عندنا ؛ لما قدمنا آنفا .

## ذكر الإخبار عنها[3] :

إن قيل لك : أخبر عن قولك : ( ديناران ) قلت : ( المجعولُ للمعطى بزيدٍ أخوه درهمين عمرٍو دينارانِ ) واللفظ واحد ، والتقدير مختلف ، وذلك أن ( ديناران ) الآن هما خبر ( المعطى )[4] ، ويرتفعان بالابتداء وَحْدَهُ – على رأينا[5] ، وبه وبالمبتدأ – على رأي أبي العباس[6] ، وقد بيّنّا فساد ذلك في كتابنا الموسوم بـ ( العوامل )[7] . وفي المسألة الأولى قبل الإخبار كان يرتفع

---

(١) أجاز سيبويه والمبرد العطف بالرفع على موضع ( إنّ ) ، كما أجاز المبرد الوصف على موضع اسمها .
انظر : الكتاب ١٤٤/٢ ، والمقتضب ١١٢/٤ ، ١١٣ ، وابن يعيش ٦٧/٨ . وانظر مسألة تأكيد إن ووصْفها على الموضع في ص ٤٧ – ٤٨ من كتاب الفارقي .

(٢) كذا برفع ( عمرو ) والصحيح نصبه لأنه معطوف على موضع ( زيد ) .

(٣) انظر الإخبار وشروطه في ص : ٢١٩ – ٢٢٠ .

(٤) كذا في الأصل ، والأصح أن الدينارين خبر للمجعول ، لأنه مبتدأ ، الديناران خبره .

(٥) هو رأي سيبويه وأبي علي . انظر الكتاب ٢٧/٢ ، والإيضاح ٢٩/١ ، وفي شرح الرضي للكافية ٧٨/١ ، أن هذا رأي أبي عليّ وابن جني والزمخشري والجزولي . أما الكسائي والفراء فيقولان : إنهما يترافعان .
وانظر في هذه المسألة الخلافية : الإنصاف : المسألة : الخامسة ( ٤٤/١ ) .

(٦) في المقتضب ٤٩/٢ : الخبر رفع بالابتداء والمبتدأ .

(٧) هو من كتب الفارقي المفقودة .

بـ ( الجَعْل )[1] ، والعائد إلى الألف واللام الضمير الذي في ( الجعل ) .

فإن قيل لك : أَخْبِرْ عن ( عمرو ) قلت : ذلك لايجوز ؛ لأنك لو رفعته من الكلام ، وجعلت موضعه ضميرًا ، لوجب أن يكون الضمير ضمير مجرور ، وليس للمجرور منفصل[2] ، فلا يجوز ذلك .

فإن قيل لك : فَهَلَّا أَجَزْتَ ذلك بإعادة الجار ، كما تفعله متى أخبرت عن معطوف على مجرور فقلت : ( مررت بزيدٍ وعمرو ) ، فإذا أخبرت عن ( عمرو ) قلت : ( الذي مررتُ بزيدٍ وبه عمرٌو )[3] فَهَلَّا قلت مثل ذلك في هذا فكنت قائلا : ( المجعولُ للمعطي بزيدٍ أخوه درهمين له ديناران عمرٌو ) ، فكنت تعيد اللام مع ضمير المبدل ، فإن ذلك عند شيخنا أبي الحسن[4] – أيّده الله – غير جائز أصلًا ، ويعتمد فيه على ما قدمنا قبل هذا في المسألة من ضيق البدل وسعة العطف[5] .

وعندي أنه لايمتنع ذلك على حدِّ قوله جَلّ وعَزّ : ﴿ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾[6] و ( مَنْ آمنَ ) بدل ( للَّذين استُضعفوا ) ، وقد أعاد حرف الجر[7] .

فإن قيل لك : أَخْبِرْ عن ( الهاء ) في ( أخوه ) فإن ذلك لايجوز ؛ لأنها عائدة

---

(١) انظر ص : ٣٥٣ .

(٢) انظر : المقتضب ١١١/٣ وانظر شرح الرضي للكافية ٣١٩/١ س : ٢٩ ، والفارقي ص ١٥١ .

(٣) ذكر المبرد في المقتضب ٩٦/٣ مسألة فيها إخبار عن المجرور هي : ظننتُ في الدار زيدًا ، فيكون الإخبار عن الدار بالألف واللام . الظانُّ أنا فيها زيدًا الدارُ ، وبالذي : التي ظننت فيها زيدًا الدارُ .

(٤) انظر ترجمته في ص : ٤٨ .

(٥) انظر ص : ٣٦١ .

(٦) سورة الأعراف ، الآية : ٧٥ .

(٧) يوافق الفارقي سيبويه في هذا الرأي . انظر : الكتاب ١٥٢/١ وفي المقتضب ١١١/٣ ، وقال آخرون : إنما الشرط الإخبار عن البدل لا عن المبدل منه ، فإنما تبدل منه ، فتقول : المارُّ أنا برجل به زيد ، تَرُدُّ الباء ، لأن ضمير المنخفض لاينفصل ، وردها فيما يجوز انفصاله حسن ، قال الله تعالى : ( الآية ... ) أ هـ ، وانظر : شرح الرضي للكافية ٤٧/٢ ، والبحر المحيط ٣٢٩/٤ – ٣٣٠ ، والهمع ١٤٨/٢ .

إلى الألف واللام في ( المعطى ) ، فلايصح رجوعها إلى غيره ، إلا على أن يعوض منها ، وتجعل هذه لمذكور[١] .

ولايجوز الإخبار عن ( الأخ ) وحده ؛ لأن ذلك يوجب إضافة الضمير[٢] ، ولايجوز أيضا الإخبار عنهما ؛ لأنه يقتضي ضميرين – على ما قدمنا بيانه[٣] .

فإن أخبرت عن ( زيد ) قلت : ( المجعولُ للمعطى به أخوه درهمينِ عمرٍو ديناران زيدٌ ) ، والتفسير على ما تقدم في غيره[٤] .

فإن قيل : أخبر عن قولك : ( للمعطى ) فإن ذلك لايجوز ؛ لأنه اسم وحرف فلا يضمران ، من أجل أن الحرف لايُضمر منفردًا ، فلا تضمره مع غيره ؛ لأنه كالجُمَل ، وليس شيء من ذلك يضمر[٥] .

فإن قيل : فأخبر عن ( المعطى ) قلت : ذلك جائز ، واللفظ به أن تقول : ( المجعولُ له ديناران المعطيِ بزيدٍ أخوه درهمين ) ، فـ ( المعطى ) خبر ( المجعول ) ، وآخر صلته ( ديناران ) ، وقد أعاد[٦] حرف الجر [ ][٧] .

وإذا جاء البدل من الاسم متصلًا بالعامل الداخل على المبدل منه على جهة التكرار في القرآن[٨] ، وهو أفصح الكلام ، لم يمتنع أن يجيء في مسائل القياس والتفريع ، وَلَعَمْرِي ؛ إن هذا في باب العطف أقوى ، لأنه قد تطرق الفرق[٩]

---

(١) انظر المسائل المشكلة ( البغداديات ) ص ٢٧٣ ، والفارقي ص ١٥٣ – ١٥٤ .

(٢) مرَّ أن الضمير لايضاف ، انظر ص : ٢٢٧ .

(٣) انظر ص ١٥٣ – ١٥٤ من كتاب الفارقي ، وشرح الرضي للكافية ٤٧/٢ .

(٤) أي جعلت مكان زيد ضميرًا مجرورًا ، وجعلت ( زيدا ) الخبر .

(٥) انظر ص ١٤٧أ من كتاب الفارقي .

وفي شرح الرضي للكافية ٤٦/٢ ، وبالشرط الثاني ، وهو وضع الضمير العائد إلى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة ، والجار والمجرور والظرف ، إذ لاتضمر هذه الأشياء .

(٦) كذا ، وقد يكون قصد الالتفات .

(٧) ما بين المعقوفتين كلمة غير مقروءة .

(٨) أي في الآية الكريمة ( ٧٥ من سورة الأعراف ) .

(٩) الفرق بمعنى الفصل ، انظر ص : ٥٧ .

بينهما بملازمة حرف العطف للثاني ، فجاز الفصل أيضا بتكرير [ ٣٥/ت ] العامل[1] ، وكان أسهل من البدل ؛ لأن البدل ليس يفرق بينه وبين المبدل منه شيء ، فيضيق فيه الفصل بحرف لمخالفة أصل بابه . وليس يمتنع مع هذا الذي قلنا به ؛ لأنه هو ذلك العامل كرّر معه ، ولاسيما ودليله ما جاء في القرآن[2] .

وقد رأيت المازني[3] يجيزه ، إذا قلت : ( مررتُ برجل أخيك ) تقول : ( المارُّ أنا برجلٍ به أخوك ) قال : وهو قبيح جائز مع قبحه[4] . وأما أنا فلست أُرَاهُ قبيحًا مع مجيء مثله في القرآن ، ولايكون في القرآن إلا الحسن ، وهو أنقص لَعَمْرِي من العطف – على ما بيّنّا .

فإن قيل لك : أخبر عن ( الدرهمين ) قلت : ( المجعولُ للمعطى بزيدٍ أخوه

---

(١) اتفق الجمهور على تكرار العامل في عطف المظهر على المضمر المجرور ، ففي الكتاب ٢٤٨/١ : « لاتعطف المظهر على المضمر المجرور » .

وفي معاني القرآن للأخفش ٢٢٤/١ قال تعالى :﴿والأرحامَ﴾( الآية : ١ من سورة النساء ) منصوبة ، أي : اتقوا الأرحامَ ، وقال بعضهم﴿والأرحامِ﴾جرّ ، والأول أحسن ، لأنك لاتجري الظاهر المجرور على المضمر » .

وانظر : معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١ ، فقد قبّح الفراء هذا العطف ؛ لأن العرب لاتردُ مخفوضًا على مخفوض وقد كنّي عنه ، وانظر : المقتضب ١٥٢/٤ ، والمسائل المشكلة ( البغداديات ) ص ( ٥٦١ ) ، وحجة ابن خالويه ٩٤ ، والإفصاح ١٢٦ ، وسفر السعادة ٥٦٦/٢ ، وهي مسألة خلافية ذهب الكوفيون فيها إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك نحو : ( مررت بك وزيدٍ ) ، وذهب البصريون إلى أنه لايجوز ، انظر : الإنصاف ، المسألة الخامسة والستون ( ٤٦٣/٢ ) .

وفي شرح الرضي للكافية ٣١٩/١ : « وإذا عطف على المضمر المجرور أعيد الخافض » وفي ص ٣٢٠ : « وذهب الجرمي وحده إلى جواز العطف على المجرور المتصل بلا إعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع » .

(٢) انظر ص : ٣٦٣ .

(٣) انظر ترجمته في ص : ٤٨ .

(٤) في الأصول ٣١٨/٢ – ٣١٩ : « قال المازني : فإن أخبرت عن أخيك من قولك : مررت برجلٍ أخيك . قلت : المارُّ أنا برجلٍ به أخوك ، قال : وهذا قبيح ، لأنك جئت بالبدل الذي لايصح الكلام إلا به ، فجملته بعدما قدرت كلامك تقديرًا فاسدًا .... قال : وهو جائز على قبحه ، قال أبو بكر : ومعنى قول المازني : قدرت كلامك تقديرًا فاسدًا يعني : أنَّ حق الكلام أن يستغني بنفسه قبل دخول البدل . لأن حق البدل أن يكون بمنزلة ماليس في الكلام ، وأن يكون متى أسقط استغنى الكلام » .

إياهما عمرٍو ديناران درهمان ) ، ( فإياهما ) [ ضمير الدرهمين ][1] ، وآخر صلة ( المجعول ) ( ديناران ) ، و ( درهمان ) الخبر .

## تثنية موصول المسألة وجمعه

فإن قيل : ثنِّ موصول المسألة واجمعه قلت : ( جُعِلَ للمعطى بزيدٍ أخوهما درهمين عمرٍو ديناران ) ، وإن جمعت قلت : ( جُعلَ للمعطى بزيدٍ أخوهم درهمينِ عمرٍو درهمان )[2] .

وتقدير أصل المسألة ( جُعِلَ لرجل أُعْطِيَ بزيدٍ أخوه درهمين ديناران ) .

فهذا بيان ما فى هذه المسَألة من التفريع - على طريقتنا فيما تقدم في غيرها ، والحمد لله .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة مني لتمام الجملة .

(٢) كذا في الأصل : ( النسخة : ت ) ، وقد وردت الكلمة في المسألة ( ديناران ) .

# مسـألة[1] :

# [ المسألة الرابعة عشرة ]

قال أبو العباس – رحمه الله : ( وتقول : جُعِلَ الشارِبُ الشارِبُه ماءَك لبنَك شرابَك ؛ لأن المعنى : جُعلَ الشرابُ الذي شَربَ الرجلُ الذي شربَ[2] ماءَك لبنَك ، أي جُعل هذا الشيء الذي شربَ ماءَك الشارِبُه[3] لبنَك ، والشراب[4] بدل من قولك : ( لبنك ) ؛ لأن اللبن هو المفعول الثاني في جعل ، [ ورفعت ( الشارب ) بجعل ، ورفعت الشاربه بفعله[5] ، وفعله شُرْبُه الشرابَ والماء ، ونصبت قولك : ( لبنك ) لأنه مفعول ( جعل ) ، وجعلت قولك : ( شرابك ) بدلًا من قولك : لبنك ][6] ) .

قال سعيد بن سعيد الفارقي :

تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن في المسألة موصولين وهو قولك : ( الشارب ) و ( الشاربه ) ، فآخر صِلة ( الشاربه ) ، وهو الموصول الثاني على

---

(١) المسألة في : المقتضب ٦٩/٤ .

(٢) صححت كلمة شرب من المقتضب ؛ ففي الأصل : ( النسخة : ت ) جاءت الكلمة : الشاربه مع خط صغير يقطع الهاء .

(٣) في المقتضب : ( الشارب ) .

(٤) في المقتضب : ( وشرابك ) .

(٥) انظر في هذه المسألة : المقتضب ٧٢/٤ ، والفارقي ص : ٣٢ و ٥٩ .

وفي ابن يعيش ٧٤/١ – ٧٥ : رافعه ( الفاعل ) ما أسند إليه من الفعل أو ما كان في معناه من أسماء الفاعلين والمفعولين ، والصفات المشبهة .... وربما قال بعضهم في عبارته : الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه ، وهو تقريب ، وهو في الحقيقة غير جائز ، لأن الإسناد معنى ولاخلاف أنّ عامل الفاعل لفظي .

وانظر : شرح الرضي للكافية ٧١/١ .

(٦) ما بين المعقوفتين غير موجود في المقتضب ، وربما يرجع هذا إلى أن الفارقي قد اعتمد نسخة أخرى غير التي حققها الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة .

قول أبي العباس ، ( الهاء ) وفي قولك : ( الشاربه ) ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام منه ، ومفعوله ( الهاء ) في ( الشاربه ) وهي عائدة إلى الألف واللام[1] من ( الشارب ) الأول ، و ( ماءَك ) مفعول ( الشارب ) الأول ، وهو آخر صلته وفاعله ( الشاربه ) ، والألف واللام من ( الشارب ) هي في معنى ( شراب ) ، وهي وصف لـ ( شراب ) محذوف . كأنك قلت : جُعل الشرابُ الذي شربَ شاربُه ماءَك ) . ( فالهاء ) تعود إلى الألف واللام الأولى التي في معنى : ( شرابٌ شَرَبَه رجلٌ شربَ الماءَ ) ، فشارب الماء هو شاربُ الشرابِ في المعنى ، و ( لبنَك ) مفعول ( جُعل ) الثاني ، كأنك قلت : ( جُعل الشرابُ البارِدُ لبنَك ) ، ثم أبدلت ( شرابك ) الأخير من ( لبنك ) ؛ لأن ( اللبن ) شراب ، كأنك قلت : ( جُعِلَ هذا الشرابُ الذي شربَه شاربُ الماءِ لبنَك ) ، ثم تبدل منه ( الشراب ) .

وفي المسألة تجوُّز من أبي العباس ، إن حُمل على ظاهر القولِ كان خطأً على تفسيره ، وذلك أنه قال : ورفعت ( الشاربُه ) بفعله ، وفعله ( شربُه الشرابَ والماءَ ) ، وهذا لايصح ؛ لأن شارب الماء هو ( الشاربه ) لَعَمْرِي ، وفعله ( الشرب ) الأول في قولك : ( جُعِلَ الشرابُ الذي شَرب ) ، والضمير ( للشراب ) ، إنما فاعله الضمير المستتر في ( الشارب ) ، ولا يرتفع به ( الشارب ) إنما يرتفع به الضمير المستتر فيه[2] .

---

(١) كلمة ( اللام ) مكررة في الأصل ( النسخة : ت ) .

(٢) هذه المسألة من عويص كتاب الفارقي بسبب غموض عبارته عنها ، ويمكن تفسيرها كما يلي ( والله أعلم ) :

إن قول المبرد : رفعت الشاربه بفعله ، وفعله شربه الشراب والماء لايصح ، لأن الشاربُه فاعل للشارب ، فاكتملت بهما الجملة ، وعمل الشارب في الماء فنصبه ، فإذا قلنا : إن الشارب نصبَ الشراب أيضا مع أن فاعله ( الشاربُه ) كان الشارب بذلك متعديًا إلى الشراب والماء بفاعل واحد هو ( الشاربه ) ، وهنا فعلان يتنازعان في الفاعلية والمفعولية ، وهذا الباب اختلف فيه البصريون والكوفيون : فالبصريون أعملوا الثاني وقدروا في الأول ضمير فاعل على وَفْق الظاهر ، وهذا ما فعله الفارقي ، أما الكوفيون فالكسائيُّ يحذف الفاعل من الأول ، حذرًا من الإضمار قبل الذكر ، والحذف عند البصريين أشنع من الإضمار قبل الذكر ؛ لأنه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة ، وأما الفراء فإنه يجيز أن يعمل العاملان في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين .

انظر هذه المسألة وتفصيلات أخرى عنها في : شرح الرضي للكافية ١/٧٩ - ٨٠ .

فإذا جعل ( الشاربُه ) يرتفع بأنه فاعل ( شُربِ الماء ) و ( شُربِ الشراب ) الذي ضميره ( الهاء ) ، فسد على التحقيق لقوله ، ولكن وجه هذا الذي يتخلص به عندي من الغلط ، أنه تجوَّز تجوُّزا يَسُوغُ مثله مع قيام الدليل على القصد[1] ، وذلك أنه بمنزلة قولك : ( قامَ زيدٌ ، وقعد ) ، رفعت ( زيدًا ) بأنه فاعل ( القيام ) و ( القعود ) ، فالمعنى على التحقيق أنك رفعته بالقيام ، ثم أتيت بذكر القعود فضلةً في العلة ؛ لتبين أنه مع فعله ( القيام ) هو فاعل ( القعود ) ، وساغ ذلك ، لأنه فاعل لهما جميعًا[2] .

ونظيره قولك : ( ضَربَ زيدٌ عمرًا ) ، رفعت ( زيد ) بأنه ضرب ( عمرًا ) ، وأنت إنما رفعته على التحقيق ( بالضرب ) ، وذكر ( عمرو ) فضلة ؛ لأنه لوضرب غير ( عمرو ) لم يمنعه ذلك من الرفع[3] ، فكذلك قول أبي العباس ، رحمه الله - : ( رفعتَ الشاربُه بفعله ، وفعله شُرْبُه الماء ، والشراب ) وإنما فعله الذي أوجب رفعه ( شُربُ الماء ) ، وذكر ( الشراب ) هنا فضلة دخولها وخروجها في إيجاب الرفع واحد ، إلا بمقدار البيان أنه مع ( شربه الماء ) هو ( شارب الشراب ) في المعنى ، وذلك سائغ جائز .

وفيه عندي وجه آخر ، وهو أن يكون معنى قوله : ( وفعلُه شربُه الشرابَ والماءَ ) يريد ( بالشراب ) ( الهاء ) المتصلة به ؛ لأنها ترجع إلى ( الشراب ) في المعنى ، فهو فاعل ذلك ( الشراب ) الذي ضميره ( الهاء ) ، وفاعل ( الماء ) بأنه بدل من ( الهاء ) فتصح المسألة على ذلك .

---

(١) من أصول النحاة : ( من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل ) انظر : الإنصاف : المسألة الأربعون ( ١/٣٠٠ ) .

(٢) لأن الفاعل يرتفع بالفعل ، انظر : شرح الرضي للكافية ١/٧١ .

(٣) في ابن يعيش ١/٧٥ : « الفاعل إنما اختص بالرفع لقوّته ، والمفعول بالنصب لضعفه ، والمعني بقوة الفاعل تمكنه بلزومه الفعل ، وعدم استغناء الفعل عنه . وليس المفعول كذلك ، بل يجوز سقوطه وحذفه ، ألا ترى أنك تقول : ضَربَ زيدٌ ، ويكون الكلام مستقلًا وإن لم تذكر مفعولًا ، ولو أخذت تحذف الفاعل ، ولم تقم مقامه شيئًا نحو : ضربَ زيدًا من غير فاعل ، لم يكن كلامًا » .

وقد رأيت أقوامًا يتسرّعون إلى تخطئتة في ذلك بما بيّنّا ، ووجه الصواب في المسألة ما تأوّلناه ، ولايخفى مثله على متأمل ، وليس ذلك من أبي العباس إلا على سبيل الامتحان ، فيأتي بلفظ مشترك يحتمل التأويل ، ونظيره ما يفعله أهل الروايات والأخبار من التدليس بذكر جد الرجل وترك أبيه ونسبه إلى جدّه[1] ، فليس يخرجه ذلك من الصواب والصحة ، فكذلك ما ذكره أبو العباس وإن كان يرفعه بأنه فاعل أحدهما ، فليس يخرج عن أن يكون فاعل الآخر في المعنى – على ما بيّنّا .

**تقدير أصل المسألة :**

( جُعِلَ شرابٌ شربَ رجلٌ شربَه ماءَك لبنَك شرابَك ) ، أي : جُعل شرابٌ هذا وصفه لبنَك ، ثم تجعل الشرابَ بدلًا منه .

فهذا بيان ما يقتضيه كلام أبي العباس على المسألة .

وقد كان شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى – أيّده الله – يرى فيها تقديرًا آخر ، وهو أسهل من هذا ، وهو أن تجعل ( ماءَك ) بدلًا من ( الهاء ) في ( الشاربه ) ، فيكون ( ماءك ) حينئذ هو آخر صلة ( الشاربه ) ، وتجعل فيه ضميرًا لفاعل يعود إلى الألف واللام منه ، وتجعل ( لبنك ) مفعول ( الشارب ) الأول ، وهو آخر صلته ، وتجعل ( شرابك ) مفعول ( جعل ) الثاني ، كأنه قال : ( جُعِلَ الشرابُ الذي شَربَ شاربُه لبنَك شرابَك ) ، ويكون ( الشراب ) في هذا القول ماءً لاغير ؛ لأن ( الهاء ) في ( الشاربه ) للألف واللام الأولى التي هي ( الشراب ) ، فـ ( الماء ) بدل منها فـ ( الشراب ) إذن هو ( الماء ) ؛

---

(١) في الباعث الحثيث ، ص ٥٥ : « وقد روى أبو بكر بن مجاهد المقري عن أبي بكر بن أبي داود فقال : ( حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله ) ، وعن أبي بكر محمد بن حسن النقاش المفسر فقال : ( حدثنا ) محمد بن سند ) نسبه إلى جدّ له ، والله أعلم » .

والتدليس : مصطلح من مصطلحات الحديث ، ويعنون به إسقاط الراوي من إسناد الحديث بحيث يكون السقط من الإسناد خفيًّا ، أي غير واضح فلا يدركه إلا الأئمة الحذّاق المطلعون على طريق الحديث وعلل الإسناد .

انظر : كشاف اصطلاحات الفنون ٢/٢٧٦ – ٢٧٧ .

فكأنك قلت فيما تريد من المعنى : ( جُعلَ الماءُ الذي شربَه زيدٌ شرابَك ) .

وهذا – لَعَمْرِي – وجه قريب في المسألة ، ولكنه غير ما قصده أبو العباس ، والوجه الذي قصد إفهامه ، ودلّ عليه كلامه ، قد مضى بياننا عنه ، والاعتذار للتجوّز منه[١] .

فعلى ما قصده أبو العباس يجوز أن تقدم ( ماءك ) على ( الشاربه ) فتقول : ( جُعلَ الشاربُ ماءَك الشاربُه لبنَك شرابَك ) ؛ لأن ( ماءك ) مفعول ( الشارب ) ، وفعله ( الشاربه ) ، وتقديم المفعول على الفاعل جائز حسن[٢] .

وعلى الوجه الذي حكيناه عن شيخنا[٣] – أيده الله – لايجوز تقديمه ، لأنه آخر صلة ( الشاربه ) ، ولايتقدم معمول الصلة عليها[٤] .

وعلى الوجه الذي ذكره أبو العباس ، يجوز تقديم ( لبنَك ) على ( الشارب ) ؛ لأنه المفعول الثاني في جعل[٥] فتقول : ( جُعلَ لبنَك شرابَك الشاربُ الشاربُه ماءَك ) . كأنك قلت : ( جُعلَ لبنَك الشرابُ الذي هذا وصفه ) .

وعلى القول الذي ذكره الشيخ – أيده الله – لايجوز تقديمه على (الشارب)؛ لأن (لبنك) مفعول (الشارب)، وهو آخر صلته، ولايتقدم معمول الصلة عليها.

وعلى القولين جميعًا يجوز تقديم ( شرابك ) على ( الشارب ) ؛ لأنه من قولنا مفعول ( جعل ) الثاني .

فإن قيل لك : فقد تقدم أنّ ( جعل ) تكون على أربعة أوجه في المعنى[٦] فَمِن أَيِّهَا هذه المسألة ؟ . فإن الأشبه بها أن تكون من باب التقدير ، والحكم عليه بأن

---

(١) انظر ص : ٣٧٠ .
(٢) انظر ص : ١٣٧ .
(٣) علي بن عيسى بن علي : ترجمته في ص : ٤٨ .
(٤) انظر ص : ٦٠ .
(٥) انظر ص : ٣٦٩ .
(٦) انظر : ٣٥٣ وما بعدها .

أحدهما هو الآخر ، وليس يحسن أن يجعل من باب المتعدي إلى مفعولين بأَثَرةٍ تحدث في المفعول ؛ لأن الأظهر فيه بدليل الاستعمال أن يكون بالحكم عليه والقول فيه[1] .

ويمتنع الوجه الآخر ، أن تجعل ( شرابه ) الذي شرب لبنًا ، لأن ( الشراب ) لايكون لبنًا وغير لبن بجعلنا نحن ، وإنما يفعله ويقلبه من اللبن إلى غير اللبن الله تعالى بما يُحْدِثُهُ من الأعراض له ، ويؤثِّره فيه ، ونحن لانقدر على ذلك ، فلا يكون من باب ( جَعلتُ الطينَ خزفًا )[2] ، ولكن من باب ( جعلتُ زيدًا أميرًا ) ، و ( جعلت زيدًا مسلمًا )[3] .

**ذكر التفريع على المسألة :**

إن قيل لك : كيف تُثَنِّي كل موصول فيها ؟ فإنك قائل – على حَدِّ ما مضى – : ( جُعِلَ الشاربُ الشارباهما ماءَك لبنَك شرابَك ) ، أي : ( جعل الشرابانِ لبنَك ) : ولك أن تثني ( اللبن ) فتقول : ( جُعل الشاربُ الشارباهما لَبَنَيْكَ شرابَيك ) .

وإن جمعت على هذا الحد قلت : ( جُعِلَ الشاربُ الشاربوهما ماءَك ألبانَك أشرِبَتَك ) .

ولو قلت : ( لَبَنَك شَرَابَك ) بالإفراد لم يمتنع ، لأن ( اللبن والشراب ) أجناس تقع على القليل والكثير[4] .

ولو ثنيت على ما حكيناه عن الشيخ أبي الحسن[5] – أيده الله – لوجب أن تثني (الماء) إذا ثنيت الضمير في (الشاربه) ، وتجمع إذا جمعته ، لأنه الآن بدل من (الهاء)[6] .

---

(١) انظر معنى ذلك في ص : ٣٥٤ .
(٢) أي بمعنى صيرت ، وتتعدى جعل هنا بأثرة تصل إلى المجعول ، وهي في هذا نظير أعطيت .
(٣) أي تعدى جعل إلى مفعولين بغير أثرة ، بل بالحكم على الشيء أنه صيّر كذلك . أو القول : إنه كذلك .
(٤) انظر تعريف الجنس في ص : ٢٩٨ .
(٥) انظر ترجمته في ص : ٤٨ .
(٦) انظر ص : ٣٧٠ .

وعلى القول الذي ذكره أبو العباس[1] ينبغي أن تفرد ؛ لأنه ليس هو شيئًا من الأسماء الموصولة التي تجب لها التثنية ، بل هو أجنبي منها[2] ، فلا يجب إذا قيل : ثَنِّ تلك الأسماء أن تثنيه هو ، لأن ذلك بمنزلة قول القائل : ثَنِّ زيدًا في قولك : ( أُعطيتُ زيدًا درهمًا ) ، فهذا لايوجب تثنية ( الدرهم ) معه ، ولو ثنيت ( الدرهم ) معه لكنت قد عملت مالم تُسأل عنه .

ولو قيل لك : ثنّ ( زيدًا ) في ( علمتُ زيدًا قائمًا ) وجب تثنية ( قائم ) معه أيضا ، لأنهما جميعًا يرجعان إلى شيء واحد ، فكذلك ( ماءك ) في المسألة الأولى[3] لايجب تثنيته ؛ لأنه أجنبي من الأسماء التي ثُنِّيَتْ ، وإذا صار بدلًا من مثنى وجب أن تثنيه ؛ لأنهما لشيء واحد ، يجب في أحدهما ما يجب في الآخر .

**ذكر البدل فيها :**

فإن قيل لك : أبدل من ( الشارِبُه ) ، فإن ذلك يجب أن يقع على قصد أبي العباس بعد ( الهاء ) ، وقبل قولك : ( ماءَك ) . ويجوز أن يقع بعد ( ماءك ) على قصده أيضا ، لأنهما جميعا في صلة ( الشارب ) الأول ، وتقديم بعض الصلة على بعض جائز[4] .

وعلى قول الشيخ[5] – أيده الله – لايجوز وقوعه إلابعد ( ماءك ) ، لأن ( ماءك ) في صلة ( الشاربه ) ولاتبدل من الشيء إلا بعد تمامه[6] ، فإذًا يجب أن يقع بعد ( ماءك ) ، إذ كان ( ماءك ) آخر صلته .

وإن أبدلت من ( الشارب ) الأول لم يكن إلا بعد ( ماءك ) على

---

(١) المبرد انظر ترجمته في ص : ٤٢ .

(٢) لأنه في تفسير أبي العباس ليس بدلًا من الهاء .

(٣) عني بها المسألة التي ذكرها أبو العباس ، وهي المسألة الرابعة عشرة .

(٤) انظر ص : ٦١ .

(٥) علي بن عيسى بن علي : ترجمته في ص : ٤٨ .
وانظر رأيه في ص : ٣٧٠ .

(٦) انظر ص : ١٠٨ .

القولين[1] ؛ لأنه آخر صلة ( الشارب ) ، والبدل من الشيء إنما يكون بعد انتهائه . ويجوز أن يقع قبل ( لبنك وشرابك ) ، ويجوز بعدهما أيَّ ذلك نزّلته جاز .

فإن قيل لك : قدّم ( الشاربه ) على ( الشارب ) على تقدير المسألة ، فإن ذلك باطل ؛ من قبل أن ( الهاء ) في ( الشاربه ) هي العائد إلى الألف واللام من ( الشارب ) ، وأيضا ( فالشاربه ) هو فاعل ( الشارب ) وفي صلته ، ولايتقدم بعض الصلة على الموصول[2] .

فإن قيل لك : فقدمه على ما يصح ويجوز ، فَأَوْلَى ذلك أن تجعل في ( الشارب ) ضمير فاعل ويكون هو فاعل ( الشرب الأول ) ، فتقول : ( جُعل الشاربُه الشاربُ ماءَك لبنَك شرابَك ) ، كأنك قلت : ( جُعلَ الشرابُ الذي شَرِبَه الشاربُ ماءَك لبنَك ) ، وأبدلت ( الشراب ) من ( اللبن ) ، لأن اللبن شراب ، وهو أوضح للمسألة منها قبل ذلك ، و ( الهاء ) الآن تعود إلى الألف واللام التي هي في معنى ( الشراب ) .

**ذكر الإخبار[3] عن المسألة :**

إن قيل لك : أخبر عن ( شرابك ) قلت على مذهب من يرفع أحد الاسمين دون الآخر في البدل[4] : ( المجعولُ الشاربُ الشاربُه ماءَك لبنَك إياه شرابُك ) . ( فإيّاه ) بدل من ( لبنَك ) ، وهو العائد إلى ( المجعول ) ، و ( شرابُك ) خبره .

وتقول على مذهب من يرفعهما جميعا[5] : ( المجعولُ الشاربُ الشاربُه ماءَك إيّاه لبنُك شرابُك ) . والتفسير على ما تقدم : ( ترفع الشراب واللبن ) لأنهما خبر ( المجعول ) .

فإنْ قيل لك : أَخْبِرْ عن ( ماءك ) . قلت : ( المجعولُ الشاربُه الشاربُ [ ٣٦/ت ] لبنَك شرابَك ماؤك ) . أخرجت ( ماءك ) من صلة ( المجعول ) ، وجعلت موضعه ضميرًا متصلًا بعامله ، وهو الشاربُ الأول ، وجئت به في موضع الخبر عن ( المجعول ) .

---

(١) أي على قول أبي العباس ، وقد مَرّ في ص : ٣٦٧ .
وقول أبي الحسن علي بن عيسى ، وقد مَرّ في ص : ٣٧٠ .

(٢) انظر ص : ٦٠ .

(٣) انظر طرائق الإخبار وشروطه في ص : ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٤) هو مذهب المازني وابن السرّاج ، انظر ص : ٢١٦ .

(٥) هو مذهب الأخفش والفارقي ، انظر ص : ٢١٧ .

فإنْ قيل لك : أخبر عن ( ماءك ) على التقدير الآخر المحكّي عن الشيخ[1] – أيده الله – . فإن ذلك يجوز على مذهب من يرفع أحد الاسمين في البدل ، ويترك الآخر[2] فتقول : ( المجعولُ الشاربُ الشاربُه إياك لبنَك شرابَك ماؤك ) ، فترفع ( ماءك ) من صلة ( المجعول ) ، وتجعل موضعه ضميرًا منفصلًا ؛ لأنه بدل ( الهاء ) في ( الشارب ) ، وقد حالت ( الهاء ) بينه وبين أن يحل محلها ويتصل بالعوامل اتصالها ، فلا يجوز أن تخبر عن ( ماءك ) على مذهب من يرفع البدل والمبدل جيمعًا[3] ؛ لأنك كنت تصير إلى أن ترفع ( الهاء ) في ( الشاربه ) و ( ماءك ) جميعًا وتجعل موضعهما[4] ضميرًا واحدًا ، فيصير[5] حينئذ عائدًا إلى الألف واللام في ( المجعول ) ، والألف واللام في ( الشارب ) ][6] ، ولايتضمن ضمير واحدٌ عودًا[7] إلى موصولين – على ما تقدم بيانه – إلا على الخلاف الذي ذكرناه[8] .

فإن قيل لك : أخبر عن ( الهاء ) في ( الشاربه ) . فإن ذلك لايجوز على التقديرين جميعًا[9] ؛ لأنه لايتضمن الضمير في مثل هذا الرجوع إلى موصولين[10] .

فإن قيل لك : أَخْبِرْ عن ( الشاربه ) وهو الموصول الثاني قلت ؛ ذلك لايجوز من قِبل أنه قد اتصل به ضمير يعود إلى ( الشارب ) فلو رفعته[11] لاحتجت إلى

---

(١) علي بن عيسى بن علي : انظر ترجمته في ص ٤٢ ورأيه في ص : ٣٧٠ .

(٢) هو مذهب المازني وابن السرّاج .

(٣) هو مذهب الأخفش والفارقي .

(٤) صححت الكلمة على وُفق السياق ، ففي : ( ت ) جاءت الكلمة موضعها .

(٥) صححت الكلمة على وفق السياق ، ففي الأصل ( النسخة : ت ) ، جاءت الكلمة : فتصير .

(٦) ينتهي هنا النقص الكبير في النسخة : ( ك ) الذي ذكرناه في ص : ١٧٠ وما يلي موجود في اللوح ( ٤٧ ) من النسخة ( ك ) ويوافق هذا اللوحَ ( ٣٦ ) من النسخة ( ت ) .

(٧) في ( ك ) : ولايتضمن ضميرًا واحدًا يعود .

(٨) انظر ص : ٢٢٦ .

(٩) أي على تقدير المبرد ، انظر ص : ٣٦٧ وعلى تقدير علي بن عيسى ، انظر ص : ٣٧٠ .

(١٠) انظر ص : ٢٢٨ .

(١١) في ( ك ) : رفعت والرفع هنا بمعنى الحذف .

ضميرين : ضمير لـ( الشارب ) ، وضمير لـ( المجعول ) ، وليس لك ذلك .

فإن قيل لك : أخبر عن ( الشارب ) الأول قلت : ( المجعولُ لبنَك شرابَك الشاربُ الشاربُه ماءَك ) ، فتجعل في ( المجعول ) ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام منه ، وهو في معنى مفعول لم يُسَمَّ فاعله ، وآخر صلة ( المجعول ) ( شرابك ) ، ثم جئت ( بالشارب ) مع صلته بعد ذلك خبرًا عن ( المجعول ) ، ورفعته بالابتداء .

فهذا بيان الإخبار [ عن ما في ][1] المسألة ، وبيان ما تحتمله من التفريع وما يتوجه فيه ، وفيما ذكرناه دليل على ما لم نذكره من ذلك وإيضاح له ، والحمد لله رب العالمين .

---

(١) صححت ما بين المعقوفتين من ( ك ) ، ففي ( ت ) : عن باقي .

# مسألة من باب كان وأخواتها[(١)]

## [ المسألة الخامسة عشرة ]

قال أبو العباس[(٢)] [ رحمه الله ][(٣)] : ( تقول : كانَ ثوبُكَ المُزَيِّنُهُ عَلَمُه[(٤)] عبدَالله مُعْجِبًا ) .

قال سعيد بن سعيد الفارقي :

تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة [ أن ][(٥)] يكون ( ثوبُكَ ) اسم ( كان ) ، و ( المزيّنه ) صلة [ ٤٨/ك ] وموصولًا[(٦)] وصفًا له ، و ( الهاء ) في ( المزّينه ) للألف واللام ، وفاعله ( عَلَمُهُ ) ، وهو رفع بأنه فاعل ( التزيين ) ، و ( الهاء ) من قولك ( علمه ) تعود[(٧)] إلى الألف واللام أيضًا ، ولكن عَوْدَ ما لايُخِلُّ بالكلام إسقاطه ، لو قلت : ( المزيِّنه عَلَمُ عمرٍو ) لاكتفى الألف واللام بالعائد الأول . و ( عبدَ الله ) مفعول ( معجبًا )[(٨)] ، و ( معجبًا ) هو الخبر[(٩)] لـ ( كان ) ، كأنك قلت : ( ثوبُك الحسنُ مُعْجِبًا عبْدَالله ) .

فيجوز تقديم [ ( عبدالله ) ][(١٠)] على ( معجب ) ؛ لأنه مفعوله ، ولم يفرّق بينه وبين عامل ومعمول بما ليس منه أو من سببه .

---

(١) المسألة في المقتضب : ٩٨/٤ .

(٢) المبرّد : ترجمته في ص : ٤٢ .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٤) العلم : رسم الثوب ورَقْمه ، انظر القاموس المحيط : ( علم ) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٦) في ( ك ) : موصلا .

(٧) في ( ك ) : يعود .

(٨) في ( ك ) : مجعبا .

(٩) في ( ك ) : هو الذي الخبر .

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

ولايجوز تقديمه على ( المزيّنه )[1] ؛ لأنه فصل بين الصفة والموصوف[2] .

ولو أتيت بصفة الأول[3] بعد تمام خبره لم يمتنع[4] ، فإذا جاز ذلك فليس بمنكر تقديمه على الصفة ، ولكن فيه عندي قبح بما فيه من التعقيد ؛ لأنه لو قدّمت الخبر بأَسْرِه لم يقبح ، وإنما قبح ذلك ؛ لأنه فرّق بين الصفة والموصوف بمتعلق الخبر ، وبما هو بعض الخبر لا جملته[5] .

ولو قدمت ( معجبًا ) وحده على الصفة كان أسهل من تقديم معموله[6] عليها ، وتقديم الجميع أحسن .

ويجوز تقديم ( عبد الله ) على ( كان ) ؛ لأنه تقديم على عامل متصرف من غير فصل بين عامل ومعمول بما لايجوز مثله[7] .

فأما تقديمه على ( ثوبك ) فلايجوز ؛ لأنه فصل بين ( كان ) وما عملت فيه ، بما ليس في معمولاتها ، وجرى مجرى : ( كانَتْ زيدًا الحُمَّى تأخذُ )[8] . هذا على

---

(١) فلا تقول : كَان ثوبُك عبدَالله المزينه عَلَمُه معجبًا .

(٢) في المقرّب ٢٢٨/١ : « ولايجوز الفصل بين الصفة والموصوف إلا بجمل الاعتراض ... ولايجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة » .

(٣) في ( ك ) : ( صفة للأول ) ، وعنى بصفة الأول : المزينه .

(٤) فتقول كانَ ثوبُك عبدَالله معجبًا المزيّنه عَلَمُه .

أقول : لعله حمل ذلك على وصف اسم ( إنّ ) . انظر في طرائق وصف اسم ( إن ) : المقتضب ١١٣/٤ ، وابن يعيش : ٦٨/٨ .

(٥) تقدم ذكر هذه المسألة عندما تحدث الفارقي عن مسألة سيبويه : ( كل حق هولها علمناه أو جهلناه ) . انظر ص : ٩٢ .

(٦) في ( ك ) : مفعوله .

(٧) انظر : الكتاب ٤٥/١ ، وفي المقتضب ٨٧/٤ : « كان فعل متصرف يتقدم ويتأخر ، ويكون معرفة ونكرة ، أيَّ ذلك فعلت صلح ، وذلك قولك : كانَ زيد أخاك وكان أخاك زيد ، وأخاك كان زيد ، وكذلك جميع بابها في المعرفة والنكرة » .

وانظر : الإيضاح ١٠٠/١ – ١٠١ ، والخصائص ٣٨٢/٢ ، والهمع ١١٧/١ .

(٨) في الكتاب : ٧٠/١ : عقب سيبويه على قول الشاعر :

فأصبحوا والنَّوى عالي مُعَرَّسِهِمْ وليسَ كلّ النّوى تُلقي المساكينُ

فقال : « ولايجوز أن تحمل المساكين على ( ليس ) ، وقد قدّمت ، فجعلت الذي يعمل فيه الفعل =

[ مذهب ][1] من جعل الفعل كالصفة[2] ، فلم يفرّق بين ( آخـذةٌ ) و ( تأخذ ) ، وبين ( ضاربه ) و ( تضرب )[3] في الفصل[4] .

ورأيت بعضهم يفرّق بين ( آخذة )[5] و ( تأخذ ) ، فكان يجيز الفصل بين ( كان ) وبين خبرها واسمها بمعمول الخبر ، إذا كان الخبر اسمًا لا فعلًا - على ما بيّنا - فيجيز ( كانَ زيدًا عبدُالله ضاربًا ) ، ولايجيز ( كان زيدًا عبدُالله يضربُ )[6] .

وعلى المذهبين جميعًا ، فلا يجوز أن تقول : ( كانَ عبدُالله ثوبُك المزيِّنه عَلَمُه

---

= الآخر - يلي الأول ، وهذا لايحسن . لو قلت : كانت زيدًا الحُمَّى تأخذُ ، أو تأخذُ الحمى لم يَجُزْ وكان قبيحًا » .

أقول : وهو مذهب البصريين : إذ لم يجوّزوا الفصل بين كان وأخواته وبين المرفوع به من معمولات الخبر إلا بالظرف أو الجارو المجرور ، نحو كان أمامَك زيدٌ جالسًا ، وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفًا فلا يفصل بينه وبين معموله من الأجنبيات إلا بالظرف .

وأجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف أيضا ، نحو كان زيدًا عمرٌو ضاربًا . ( انظر شرح الرضي للكافية ٢/٢٢٩ ) .

وفرق ابن السراج والفارسي وابن عصفور بين الخبر العامل المتصل بذلك المعمول الفاصل وبينه إذا لم يتصل ، فجوّزوا نحو : كان زيدًا ضاربًا عمرٌو ، ولم يُجَوِّزُوا : كان زيدًا عمرٌو ضاربًا ( انظر شرح الرضي للكافية ٢/٢٩٩ ، وشرح التصريح ١/١٨٩ - ١٩٠ ) .

وقدّر المبرد في مثل : ( كانت زيدًا الحُمَّى تأخذ ) اسم كان ضمير الشأن المحذوف ، وتابَعه على ذلك ابن السرّاج ، والفارسي .

( انظر : المقتضب ١/٩٨ - ١٠٠ ، والأصول : ١/٩٨ ، والإيضاح ١/١٠٦ - ١٠٧ .

وعلّق على ذلك ابن عصفور بأنهم قد هربوا من محذور الفصل بين كان واسمها بمعمول الخبر ، فوقعوا في محذور آخر هو تقديم معمول الخبر حيث لايتقدم خبر المبتدأ . انظر المغني ٢/٦٧٥ .

(١) ما بين المعقوفتين مستدرك من ( ك ) .

(٢) عنى بها اسم الفاعل ، واسم المفعول والصفة المشبهة .

(٣) في ( ك ) : يضرب .

(٤) هو مذهب المبرّد ، انظر : المقتضب ٤/١٠١ و ١٥٦ ، ويتضح من الأمثلة التي نقلها النحاة عن ابن السرّاج والفارسي ، وابن عصفور ، أنه مذهبهم أيضًا ، انظر : شرح ابن عقيل ٤١ - ٤٢ ، وشرح التصريح ١٤/١٨٩ .

(٥) في ( ك ) : آخذ .

(٦) انظر هذه المسألة في الأصول لابن السرّاج : ٢/٢٤٤ - ٢٤٥ ( ط . لبنان ) .

معجبًا ) ؛ لأنه فصل ( بعبد الله ) بين ( كان ) وبين ( ثوبك ) ، ولم يعمل فيه واحد منهما ، وإنما الخلاف مع الفصل بما قد عمل فيه الثاني – على ما بيّنا .

ووجه ذلك القول : أنه لَمَّا كان فصلًا بين ( كان ) وما عملت فيه بما[1] يصلح أن يلي ( كان ) ، وقد عملت فيه أيضًا ، ولم يتباعد بين المقدّم و [ بين ][2] ما عمل[3] فيه ، جاز ذلك فيه للتصرف في الكلام ، ولما كان قولك : ( كانَتْ زيدًا الحمى تأخذُ ) فصلًا بينهما بما لايصح أن يلي ( كان ) أصلًا امتنع ذلك البَتَّةَ .

فأما تقديم ( عبدالله ) على ( كان ) فلا خلاف فيه[4] ، ولكن [ ٤٩/ك ] لو قلت : ( عبدَالله [ كان ][5] ثوبُك المزيَّنه عَلَمُه ناسجُه معجبٌ ) – على أن ( عبدَالله ) نصب ( بمعجب ) وهو خبر الأول[6] . والجملة خبر ( كان ) – لكان[7] هذا الآن خلافًا[8] : منهم من يجيزه ومنهم من يأباه . وإبَاءُ ذلك مذهب من مذهب الكوفيين . ورأيت أبا العباس يجيزه في باب من مسائل الفاعل[9] .

---

(١) في ( ك ) : فما .

(٢) ما بين المعقوفتين مستدرك من ( ك ) .

(٣) في ( ك ) : عملت .

(٤) انظر : المقتضب ١٠٢/٤ ، وابن يعيش : ١٣/٧ ، وشرح الرضي للكافية ٢٩٧/٢ .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٦) أي ناسج .

(٧) هنا جواب ( لو ) في قوله : لو قلت :

(٨) في ( ك ) : خلاف .

(٩) في المقتضب ١٥٦/٤ : « ولو قلت : عبدَالله جاريتَك أبوها ضاربٌ – كان بين النحويين فيها اختلاف . وذلك أن بعضهم يقول :

إذا قلت : عبدَالله زيدٌ ضاربٌ – فإنما نصبت عبدالله بضارب الذي هو خبر زيده فكأنك قلت : زيدٌ يضربَ عبدَالله ، وزيدٌ ضاربٌ عبدَالله . فإذا قلت : عبدَالله جاريتَك أبوها ضاربٌ . فالجارية ابتداء ، و ( أبوها ) ابتداء ثان ، و ( ضارب ) خبر أبيها ، وهما جميعًا خبر الجارية ، فقد تباعد آخر الكلام من أوله .

وليس ما قالوا فى كراهية النصب بشيء ؛ وذاك لأن ( ضاربًا ) يجري مجرى الفعل في جميع أحواله من العمل . فالتقديم والتأخير في الفعل ، وما كان خبرا للأول – مفردا أو مع غيره – فمجراهما واحد » .

وهذا مذهب ابن السرّاج أيضا ، انظر : الأصول ٩٩/١ ، وانظر هذه المسألة في : الهمع ١١٨/١ .

ووجه من أباه أنه تفريق بين بعض الجملة وبعضها بأمر طويل وكلام كثير ، وفيه لَبْسٌ واشتباه[1] .

وكان أبو العباس – [ رحمه الله ][2] يُوَجِّهُ لجوازه وجها معناه :

أنه إذا كان يجوز بلا خلاف تقديم الجملة على ( كان ) وهي في موضع الخبر ، ولايضر ذلك مع البعد[3] ، فليس يمتنع تقديم بعضها أيضًا ، والاعتماد في ذلك على عامل متصرف[4] ، و ( كان )[5] متصرفة فلا يمتنع تقديم شيء ممّا يتعلق بها أو بمتعلقها عليها[6] .

وعندي أنه لايمتنع ذلك ، ولكن فيه ضعف ؛ لأن تقديم جميع الجملة لايوقع لَبْسًا ، ولايُخِلُّ بلفظ ، وليس كذلك[7] تقديم البعض ، ويسهله[8] قليلًا طلب ماتقدّم لتمامه بما تأخر .

**ذكر تثنيتها :**

فإن ثَنَّيتَ الموصول قلت : ( كانَ ثوباكَ المزيِّنهما عَلَمُهما عبدَالله مُعجِبَين ) ، وإنما ثنيت ( الثوب ) مع أن المسألة وقعت بتثنية الموصول ؛ لأن الموصول هو ( الثوب ) ، إذ هو وصفه[9] ، فلما قيل لك : ثَنِّ الصفة وجب لذلك تثنية

---

(١) انظر ما نقله عنهم المبرد في الحاشية رقم : ٩ ص ٣٨٠ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٣) في ( ك ) : ولايضر مع ذلك في البعد .

(٤) في ( ك ) : يتصرف .

(٥) في ( ك ) : فكان .

(٦) لخص الفارقي ما أتى به المبرد في المقتضب ١٥٦/٤ .

وفي الإنصاف عقد الأنباري مسألة للخلاف بين البصريين والكوفيين حول تقديم الخبر على المبتدأ ، وقد ذهب الكوفيون في هذه المسألة إلى أنه لايجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفردًا كان أو جملة ... وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة . انظر : الإنصاف ، المسألة : التاسعة ( ٦٥/١ ).

(٧) في ( ك ) : ذلك .

(٨) في ( ك ) : تسهيله .

(٩) في ( ك ) : في صفحة .

الموصوف ؛ لأن أحدهما هو الآخر ، ومُحَالٌ أن تصف[1] واحدًا بجماعة على التحقيق .

ألا ترى أنه لو قيل لك : ثَنِّ ( زيدًا ) من قولك : ( قامَ زيدٌ الظريفُ ) لم يكن بُدٌّ من تثنية ( الظريف ) أيضًا فتقول : ( قامَ الزيدانِ الظريفانِ ) [ ٣٦/ت ] ؛ لِئَلَّا تكون قد وصفتَ مثنى بمفرد[2] ، وكذلك حكم الخبر .

وكذلك لو جمعته[3] لقلت : ( كانَتْ أثوابُكَ[4] المزيِّنها عَلَمُها عبدَالله مُعجباتٍ ) ، ويجوز في مثله ( معجبًا ) على قوله[5] :

فإن الحوادثَ أَوْدَى بها

وقولهم : ( السِّمام[6] المُذْعَف[7] ) ، وهو جمع ( سَمّ ) ، وقال : ( المُذْعف ) ، وهو واحد مذكر ، وقياسه ( المذْعفات ) ، وبعده[8] في المرتبة ( المُذْعفة ) على التأنيث وترك الجمع[9] .

**ذكر البدل :**

[ و ][10] لو أبدلت من الموصول لقلت : ( كانَ ثَوبُكَ المزيِّنه عَلَمُه الظريف عبدَالله معجبًا ) ، كأنك قلت : ( كانَ ثوبُكَ الظريفُ عبدَالله معجبًا ) .

---

(١) في ( ك ) : يصف .

(٢) في ابن يعيش ٥٤/٣ : « إن الصفة تابعة للموصوف في أحواله ، وجملتها عشرة أشياء ، رفعه ونصبه وخفضه وإفراده وتثنيته وجمعه وتنكيره وتعريفه وتذكيره وتأنيثه » .

(٣) في ( ك ) : جمعت .

(٤) في النسخة ( ت ) : أبوابك ، والتصحيح من ( ك ) .

(٥) هو شطر بيت من المتقارب ، وتمامه :

فإمّا تَرى لِمّتي بُدِّلت ... فإن الحوادثَ أودى بها

وقد مرّ في ص : ٣٠٨ .

(٦) في ( ك ) : السما من .

(٧) المذعف : في اللسان ( ذعف ) : سَمّ ذُعاف : قاتل ... وجمع الذُّعافِ السَّمِّ : ذُعفٌ .

(٨) في ( ك ) : هذه .

(٩) انظر طريقة وصف مثل هذا الجمع في حاشية « يس » بهامش ( شرح التصريح ) ١٠٩/٢ – ١١٠ .

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

## ذكر الإخبار[1] :

إن قيل لك : أخبر عن ( معجبًا ) الذي هو الخبر . فإن ذلك على الخلاف ، فبعضهم لايجيزه ، [ وبعضهم يجيزه ][2] على قوة ، وبعضهم يجيزه على قبح .

فمن منع منه ؛ فلأن الخبر عنده في معنى ( كان من الأمر كذا وكذا ) ، فهي في معنى جملة فيها الفائدة ، وما هو موضوع للفائدة لاتخبر عنه [ ٥٠/ك ] ، فكذلك ما هو في معناه[3] ، وإلى مثل هذا رأيت أبا الحسن الأخفش[4] يشير في ( مسائله[5] الكبير )[6] ، وعبارته عنه تحتاج إلى تأمل ، ففيها إشكال .

وممن[7] ضعّفه أبو بكر بن السرّاج[8] ويعتمد [ على ][9] أنه في معنى الخبر ، ومعنى المفعول ، فلم يخلص لأحدهما ، فضعف الإخبار عنه[10] .

وَمَنْ أجازه على حُسْنٍ فلأ [ نه ][11] خبر ولاخلاف في الإخبار عن الخبر إذا

---

(١) انظر طرائق الإخبار وشروطه في ص : ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٣) في المقتضب ٩٧/٣ : « فإن أخبرت عن الأخ في ( كانَ زيدٌ أخاك ) فإن بعض النحويين لايجيز الإخبار عنه ، ويقول : إنما معناه : كانَ زيدٌ من أمره كذا وكذا ، فكما لايجوز أن تخبر عن قولنا : من أمره كذا وكذا ، كذلك لايجوز أن تخبر عما وضع موضعه » .

وقد نقل ابن السرّاج في الأصول ٣٠١/٢ ما قاله المبرد في المقتضب حكاية عن المازني .

وانظر هذه المسألة في شرح الرضي للكافية ٤٧/٢ ، والهمع ١٤٧/٢ .

(٤) انظر ترجمته في ص : ٤٧ .

(٥) في ( ك ) : مسائل .

(٦) هو من كتب الأخفش المفقودة .

(٧) في ( ك ) : مما .

(٨) انظر ترجمته في ص : ١٥٠ .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(١٠) في الأصول ٣٠١/٢ : « قال أبو بكر : والإخبار عندي في هذا الباب عن المفعول قبيح ؛ لأنه ليس بمفعول على الحقيقة ، وليس إضماره متصلًا إنما هو مجاز وعلامات الإضمار هاهنا غير محكمة ، لأن الموضع الذي تقع فيها الهاء لايجوز أن تقع إياه هذا الموقع فإجازتهم إياه في كان وأخواته دليل على أن علامات الإضمار لاتستحكم هاهنا » .

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

كان مفردًا[1] [ و ][2] إلى هذا كان يذهب شيخنا [ أبو الحسن علي بن عيسى ][3] ، وهو عندي الوجه ، وهو يجري في هذا مجرى باب ( علمت ) ، وليس في حسنه [ ولا ][4] في ( علمت ) خلاف ، فكذلك يجب في ( كان )[5] .

فعلى رأي من أجازه يكون الإخبار عنه أن تقول : ( الكائنُ ثوبُكَ المزيِّنَه عَلَّمَه إيّاه عبدَالله معجبٌ ) ، فتأتي بضمير منفصل ؛ لأنَّ ( كان ) ليست فعلًا حقيقيًا فهي في ضعف اتصال الضمير بها تجري مجرى غير الأفعال ، فكذلك إذا أضمرت عن خبرها كان قياسه أن يكون منفصلا ، ولك أن تصله[6] ، وهو في ( كان ) حينئذ

---

(١) عقب المبرّد في المقتضب ٩٧/٣ على قول النحويين الذين لايجيزون الإخبار عن خبر كان فقال : « وهذا قول فاسدٌ مردود لا وجه له ، لأنك : إذا قلت : زيدٌ منطلق – فمعناه : زيد من أمره كذا وكذا ، فلو كان يفسد الإخبار هناك لفسد هاهنا » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٥) في المقتضب ٩٨/٣ : « وكذلك باب ظننت وعلمت ، وإن وأخواتها ، لأن معنى : ( ظننتُ زيدًا أخاك ) إنما هو : ظننتُ زيدًا من أمره كذا وكذا ، وكذلك : ( إن زيدًا أخوك ) إنما هو : إن زيدًا من أمره كذا وكذا ، فمن زعم أنه لايجوز الإخبار عن ذلك لزمه ألا يجيز الإخبار عن شيء من هذا ، فإن كان يخبر عن هذا أجمع ( أي خبر المبتدأ ، ومفعول ظن وعلم وخبر إن وأخواتها ) ويمتنع لعلة موجودة في هذا فقد ناقض » .

وفي الهمع ١٤٧/٢ : « والأصح جوازه ( الإخبار ) في خبر كان الجامد ، كما يجوز في خبر المبتدأ ، وباب ظن الجامد بلا خلاف » .

وفي ص ١٤٨ : « والأصح منعه في كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو إن أو ظن وقيل يجوز » .

(٦) في المقتضب ٩٨/٣ : « فالإخبار عن المفعول في كان – إذا قلت : كان زيدٌ أخاك – أن تقول : الكائنُ زيدٌ إياه أخوك . فهذا الأحسن .

وإن قلت : الكائِنُه زيدٌ أخوك فحَسَن ، والأول أجود ، لِما قد ذكرته لك في باب كان من أن الذي يقع بعدها ابتداء وخبر ، فإذا قال : الكائِنُه فوصل الضمير بـ ( كان ) فقد ذهب في اللفظ ما يقوم مقام الابتداء ، وهو في المعنى موجود ، فاخترنا الأول ، لأن له اللفظ والمعنى » .

وفي : الأصول ٣٠١/٢ نقل ابن السرّاج عن المازني قوله : « فأما خبرها ( كان ) ففيه اختلاف : فمن الناس من يجيز الإخبار عنه ، فيقول : الكائِنُه زيدٌ أخوك والمُصبِحه عمروٌ أخوك ، وإن شئت جعلت المفعول منفصلا ، فقلت : الكائنَ زيدٌ إياه أخوك ، والمصبحُ زيدٌ إياه أبوك » .

حسن ، ويقبح في ( ليس )[1] .

وعلى جهة القبح قالوا : ( عليهِ رجلًا لَيْسَنِي[2] )[3] ، وقياسه ( ليسَ إيّاي ) ، فهذا أحد وجهي القبح في المسألة .

والوجه الآخر : أنه أغرى غائبًا ، والإغراء يجب أن يكون في مثل هذا للحاضر ، ولايُتَّسَعُ فيه[4] .

وشاهد المتصل قول أبي الأسود[5] ، أنشده سيبويه[6] :

فإنْ لايَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فإنَّه  أخوها غَذَتْه أُمُّه بِلِبَانِهَا[7]

---

(١) في الكتاب ٢/٣٥٨ : « ومثل ذلك : كان إياه ، لأن ( كانه ) قليلة ، ولم تستحكم هذه الحروف هاهنا ، لاتقول : كأنني وليسني ، ولاكانك ، فصارت ( إيّا ) ههنا بمنزلتها في : ضربي إياك » .

وفي ص ٣٥٩ : « وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : ليسني ، وكذلك : كأنني » .

وانظر : الأصول : ٢/١٢١ - ١٢٢ وابن يعيش : ٣/١٠٧ ، وشرح الرضي للكافية ٢/١٩ ، وشرح التصريح : ١/١١٠ .

(٢) في ( ك ) : ليستي .

(٣) هذا مَثَلٌ ، قال سيبويه في الكتاب ١/٢٥٠ : « وحدثني من سَمِعه أن بعضهم قال : ( عليه رجلًا ليسني ) . وهذا قليل شبّهوه بالفعل » .

وفي المقتضب ٣/٢٨٠ : « وإنما قالوا : ( عليه رجلا ليسني ) ، لأن هذا مَثَل ، والأمثال تجري في الكلام على الأصول كثيرًا » .

وانظر : الأصول : ٢/٣٠٢ وابن يعيش ٣/١٠٧ ، والإنصاف ، المسألة الثامنة عشرة ( ١/١٦٠ ) .

(٤) في الأصول ٢/٣٠٢ : « وقد رُوي : ( عليه رجلًا ليسني ) . وإنما هذا كالمثل لأنهم لا يأمرون بـ ( عليك ) إلا المخاطب ، فقد شذ هذا من جهتين : من قولهم عليه ، فأمروا غائبًا ، ومن قولهم ليسني ، فأجروه مجرى ضربني » .

(٥) أبو الأسود الدؤلي : ظالمُ بن عمرو ، توفي في سنة ( ٦٩ هـ ) . من سادات التابعين ، شيعي شاعر ، ترجمته في البغية ٢/٢٢ - ٢٣ .

(٦) ترجمته في ص ٤٢ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه ص ٨٢ ، وكذلك في الكتاب ١/٤٦ ، والمقتضب ٣/٩٨ ، والأصول ١/١٠٤ ، وأدب الكاتب ٣١٥ ، وإصلاح المنطق ٢٩٧ ، والإنصاف ٢/٨٢٣ وفيها كلها : ( فإن لايكنها ) وقد رواه الفارقي ( فإن لاتكنها ) وقد صححت الكلمة من هذه المصادر ، لأن أبا الأسود يتحدث في البيت عن غلامه الذي يعاقر الخمر .

والبيت في : ابن يعيش ٣/١٠٧ ، والمقرّب لابن عصفور ١/٩٦ ، وشرح الرضي للكافية ٢/١٩ والأعلم =

فأتى به متصلا[1] .

وشاهد الفصل في ( ليس ) قول الشاعر[2] :

لَيْتَ هـذا الليلَ شهـرًا لانـرى فيـهِ عَريبـا[3]
لـيسَ إيّـايَ[4] وإيّـا كِ ولانـخشى رَقيبـا

فأتى به منفصلًا . وقد روي في ( شهر ) الرفع والنصب جميعًا[5] ، وهو

---

= ( بهامش الكتاب ط بولاق ) ٢١/١ ، والخزانة ٣٢٧/٢ ، واللسان ( لبن ) .

( اللِبان ) بالكسر : اللبن للآدميين .

والشاهد في البيت : تصرف كان تصرف الأفعال الحقيقية في عملها ، فيتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي نحو : ضربني .

(١) في ( ك ) : منفصلا .

(٢) البيتان من مجزوء الرمل ، وهما في الكتاب ٣٥٨/٢ دون نسبة ، وكذلك في المقتضب ٩٨/٣ ، والأصول ١٢١/٢ و ٣٠١ ، والمنصف ٦٢/٣ ، وابن يعيش ٧٥/٣ – ٧٦ و ١٠٧ . وقد نسبهما الأعلم ( في هامش الكتاب ط بولاق ) ٣٨١/١ لعمر بن أبي ربيعة ، وهما في ديوانه ص ٦٧ ولكن برواية مختلفة هي :

.................................... ........................ غريبـا
لـيس إلاي وإياهـا ....................................

وهما في : شرح الرضي للكافية ١٩/١ ، والخزانة ٣٢٢/٢ وقال البغدادي في الخزانة ٣٢٤/٢ : « وهذا الشعر نسبة خدمة كتاب سيبويه إلى عمر بن أبي ربيعة ، ونسبه صاحب الأغاني ، وتبعه صاحب الصحاح إلى العرجي » .

قلت : وهما في اللسان والصحاح : ( ليس ) . وكذلك في ديوان العرجي : ٦٢ والثاني منهما برواية مختلفة هي :

.................................... ........................ غريبـا
غيـرَ أسماء وجمل ....................................

والشاهد في البيت الثاني كما قال الأعلم : في إتيانه بالضمير بعد ليس منفصلًا لوقوعه موقع خبرها ، والخبر منفصل عن المخبر عنه فكان الاختيار فصل الضمير إذا وقع موقعه ، واتصاله بـ ( ليس ) جائز ؛ لأنها فعل ، وإن لم تَقْوَ قوة الفعل الصحيح .

(٣) في ( ك ) : رقيبًا أو|غَريبًامعناها :أحدا .

(٤) في ( ت ) : تبدو الكلمة وكأنها : إياني وكتبتها إياي على حسب المصادر التي خرّجت منها البيت .

(٥) رواه ابن السرّاج في الأصول بالرفع في ١٢١/٢ ، وبالنصب في ٣٠١/٢ ، وهو في ديوان العرجي ٦٢ بالرفع ، وكذلك هو في ديوان عمر بن أبي ربيعة ٦٧ .

وقال البغدادي في الخزانة ٣٢٣/٢ : ولم يظهر لي وجه النصب .

عندي أشبه بمعنى البيت ، وكلاهما حسن ، وقد تقصينا[1] هذا في كتابنا ( تفسير أبيات كتاب سيبويه )[2] ، فتقول على ذلك : ( الكائِنُه ثوبُكَ المزيِّنه عَلَمُه عبدَالله معجبٌ ) ، و ( الكائِنُ ) مبتدأ و ( معجبٌ ) خبره .

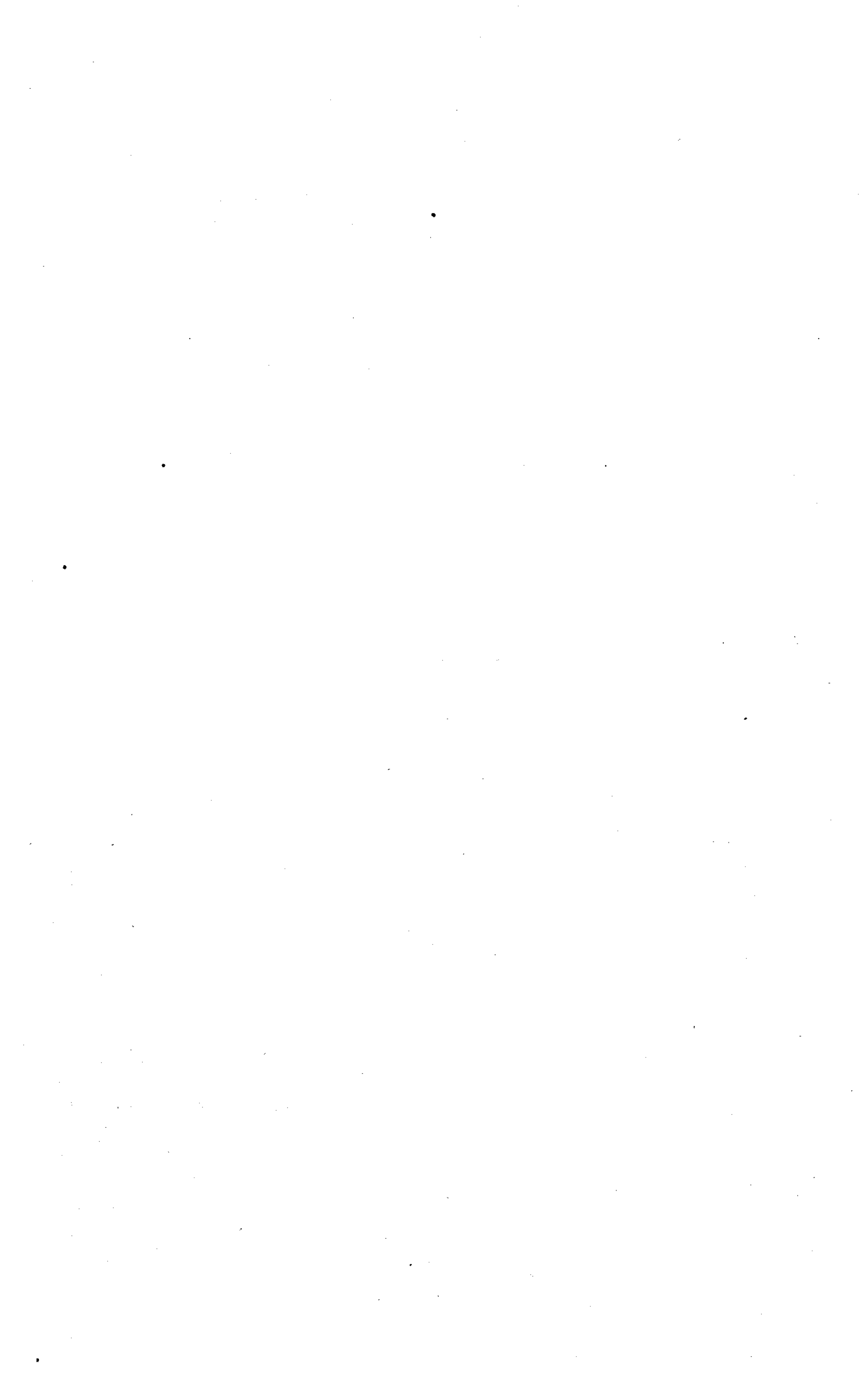
والإخبارُ عن باقي المسألة قد مضى من نظائره ما يُغْني عن تكريره وإعادته .

وإنما ذكرنا هذه المسألةَ منه ؛ لأنه لم يَمْضِ كلامٌ على حال ( كان ) في باب الإخبار ، فذكرناه لذلك . فأمَّا مَا سِوَىٰ ذلك مما في المسألة فقد تَقَدَّمَ ما يُغْني عنه ، ويكفي منه . وباقي المسائل التي ذُكِرَتْ في هذا الباب بَيِّنَةٌ ، لاتُشْكِلُ إشكالًا يُحْوِجُ إلى تطويل الكتاب بشرحه وإيضاحه ، والحَمدُ لله رب العالمين .

---

(١) في الخزانة ٢/٣٢٣ : تقضينا .

(٢) هو من كتب الفارقي المفقودة .
وقد نقل البغدادي في الخزانة ما أورده الفارقي عن الرواية في ( شهر ) منسوبًا إليه ، انظر الخزانة ٢/٣٢٣ .



# مسألة من باب ( كان وإن )[1]
# [ المسألة السادسة عشرة ]

قال أبو العباس [ رحمه الله ][2] : (إنَّ المتروكَ [ هو ][3] وأخوه مريضينِ صحيحٌ .

قال سعيد بن سعيد الفارقي:

تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة : أن يكون ( المتروك ) اسم ( إنَّ ) وفيه ضميرٌ قام مقام الفاعل ، وقولك : ( هو ) تأكيد للمضمر[4] ، و ( أخوه ) عطف على الضمير بعد تأكيده ؛ لأن [ ٥١/ك ] ضمير الفاعل إذا استتر وعطف عليه كان أحسنه أن يأتي بالتأكيد أوَّلًا ثم تعطف عليه ؛ لشدة اتصاله بالفعل[5] ، وإلا كنت كأنك عاطف على الفعل والضمير ، فإذا أكدت بان ذلك فلم يتوجه القول إلى أنك عاطف عليهما[6] .

---

(١) المسألة في المقتضب ١١٥/٤ ، والأصول ٣٠٨/١ .

(٢) ما بين المعقوفتين مستدرك من المقتضب ، والأصول ، فهو ساقط من : ( ت وك ) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من : ( ك ) .

(٤) في ( ك ) : للضمير .

(٥) عدّ النحاة الفاعل كالجزء من الفعل ، وقد قال ابن جني في سر صناعة الإعراب ٢٢٧/١ : « من دلائل أبي علي على شدة اتصال الفعل بالفاعل امتناعُهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل ، وإن كانوا يجيزون تقدم خبر المبتدأ عليه ، فكما لايقدمون الدال على الزاي من زيد ، كذلك امتنعوا من تقديم الفاعل على الفعل » .

وكذلك انظر أدلة ابن جني في الكتاب نفسه بدءًا من ٢٢٧/١ ، وانظر ابن يعيش ٧٥/١ .

(٦) في الكتاب ٢٤٦/١ : « أما المعطوف فكقولك : رُوَيْدَكُمْ أنتم وعبدُالله ، كأنك قلت : افعلوا أنتم وعبدُالله ، لأن المضمر في النية مرفوع ، فهو يجري مجرى المضمر الذي يبين علامته في الفعل .

فإن قلت : رُوَيْدَكُمْ وعبدالله ، فهو أيضًا رفع وفيه قبح ؛ لأنك لو قلت : اذهب وعبدُالله كان فيه قبح ، فإذا قلت : اذهب أنت وعبدُالله حسن » . وانظر : المقتضب ٢١٠/٣ ، والأصول ٧٩/٢ ، والفارقي ص ٦٢ و ١٢٥ .

وهذه مسألة خلافية ذهب فيها الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام ، نحو قمت وزيد ، وذهب البصريون إلى أنه لايجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر .

انظر : الإنصاف ، المسألة السادسة والستون ( ٤٧٤/١ ) .

و ( مريضين ) حال منهما ، و ( صحيح ) خبر ( إنَّ ) ، و ( مريضين )[1] هو آخر صلة ( المتروك ) .

فهذا بيان الوجه الذي حمله أبو العباس عليه .

ويجوز فيه حذف ( هو ) على ضعف ؛ لأنه[2] ضمير مرفوع ، فَيَسُوغُ العطف عليه ، وإن لم يؤكد ، وفي ذلك قبح ، وأحسنه إذا تباعد ما بينهما[3] .

ويجوز أن تنصب ( الأخ ) على معنى ( مع ) ، فتقول : ( إن المتروكَ وأخاه مريضين صحيح ) ، على نحو قولك : ( ما صنعتَ وأخاك )[4] .

فإن جعلت ( الأخ ) مشاركًا في ( إنَّ )[5] ، قلت : ( إن المتروكَ وأخاه صحيحين مريضين[6] )[7] ، كأنك قلت : ( إن اللذين[8] تُركا في حال الصِّحةِ هما الآن مريضان[9] )[10] .

ونظير هذه المسألة قولهم : ( إنَّ بالذي به جراحتان عيبين ) . ( فجراحتان )

---

(١) في ( ك ) : مرضين .

(٢) في ( ك ) : أنه .

(٣) في المقتضب ٣/٢١٠ : « فإن طال الكلام حسن حذف التوكيد ، كما قال الله عز وجل : ﴿ لَوْشَاءَ الله مَا أَشْرَكْنا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ » .

وانظر : الأصول ٢/٧٩ - ٨٠ .

وفي : الإنصاف ، المسألة السادسة والستون ( ١/٤٧٤ ) : « أجمع البصريون والكوفيون على أنه إذا كان هناك توكيد أو فضل فإنه يجوز معه العطف من غير قبح » .

(٤) تكون الواو بمعنى ( مع ) كقولك : ( استوى الماءُ والخشبةَ ) و ( جاءَ البردُ والطيالسةَ ) أي استوى الماء مع الخشبة ، وجاء البرد مع الطيالسة .

انظر : الأزهية ص ٢٣٢ .

(٥) في ( ك ) : الاخ .

(٦) في ( ك ) : مرضين .

(٧) كذا في ( ت وك ) والصحيح : مريضان - بالرفع ؛ لأنهما خبر ( إنّ ) .

(٨) في ( ك ) : الذين .

(٩) في ( ك ) : مرضان .

(١٠) في الأصول ١/٣٠٨ : « ولو أردت أن تدخل الأخ في ( إن ) لقلت : إن المتروكَ مريضًا وأخاه صحيحان » .

في صلة ( الذي ) و ( به ) خبرهما ، و ( عيبين ) اسم ( إنَّ )[1] .

وإن شئت جعلت ( جراحتين ) مفعول ( المجروح ) فيكون في الصلة ، كأنك قلت : ( إن بالذي جُرِحَ جراحتين عيبين ) ، ويكون ( عيبين ) اسم ( إنّ ) ، وإن شئت جعلت ( جراحتين ) اسم ( إن ) ، وجعلت ( عيبين ) بدلًا منهما ؛ لأن الجراحة عيب .

**[ ذكر الإخبار عما في المسألة ] :**

فلو قيل لك : أخبر عن ( صحيح ) قلت : ( الذي إنَّ المتروكَ وأخوه مريضين[2] هو صحيح ) . ( فهو ) الضمير العائد إلى ( الذي ) ، وهو آخر صلته ، و ( صحيح ) خبر ( الذي ) ، ولايجوز أن تخبر عنه بالألف واللام ؛ لأنها تقتضي فعلًا يدخل عليه تقلبه إلى صورة الاسم[3] ، ولايصح دخولها على الحرف ؛ لأنها لمَّا لم تدخل على الاسم[4] كان دخولها على الحرف أبعد .

فإن قيل لك : كيف وصلت [ ( الذي ) ][5] بـ ( إنّ ) ، ولم توصل بالاستفهام ؟ .

قلت : لأنَّ ( إنَّ ) تحقيق[6] يصح في الخبر به صدق أو كذب ، وليس كذلك الاستفهام ؛ لأنه ليس فيه قطع بالفائدة يصح فيه صدق أو كذب[7] ،

---

(١) في الأصول ٣٦٤/٢ : « ونقول : إن بالذي به جراحات أخيك زيدٍ عيبين فقولك : عيبين اسم : إنَّ ، وجعلت الهاء بدلًا من الذي ، ثم جعلت زيدًا بدلًا من الأخ » .

(٢) في ( ك ) : مرضين .

(٣) انظر ص ٥٥ - ٥٦ .

(٤) مر أنها تدخل على الجملة الاسمية ، انظر ص ٥٦ ح : ٥ .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٦) انظر في معنى ( إنّ ) الدال على التحقيق : الكتاب ٢٣٣/٤ ، والإنصاف ، المسألة : الثانية والعشرون ( ١٧٨/١ ) ، والمغني ٣٦/١ .

(٧) في الأصول : ٢٧٧/٢ : « فأما الاستخبار فلا يجوز أن يوصل به الذي وأخواتها ، لايجوز أن تقول : الذي أزيدٌ أبوه قائم ، وكذلك النداء والأمر والنهي ، وجملة هذا أن كل ما تمكّن في باب الإخبار ، ولم يزد فيه معنى على جملة الإخبار ، وصلح أن يقال فيه : صدق وكذب وجاز أن توصف به النكرة فجائز أن يوصل به الذي » .=

ولذلك[1] أيضا لم توصل بـ ( لَيْتَ ) ، و ( لَعَلَّ )[2] .

وكذلك لو أخبرت عن ( المتروك ) [ ٣٧/ت ] قلت : ( الذي إنه صحيحٌ المتروكُ هو وأخوه مريضين[3] ) ، ( فصحيح ) آخر الصلة ، و ( الهاء ) عائدها ، و ( المتروك ) خبره .

فهذا بيان ما في هذه المسألة ، والحمد لله حَقَّ حمده[4] .

---

= ( وانظر ابن يعيش ١٥٠/٣ ، وشرح الرضي للكافية ٣٧/٢ ) .

وفي ص ٢٧٧ - ٢٧٨ : « وأما إنَّ وأخواتها فحكم إنَّ من بين أخواتها حكمُ الفعل المقسم عليه إن لم تذكرها في الصلة ، فالكلام غير محتاج إليها ، وإنْ ذكرتها جاز فقلت : الذي إنَّ أباه منطلقٌ أخوك ، وفي إنَّ ما ليس في الفعل المقسم عليه لأن خبر إن يكون حاضرًا ، وهو بابها وفعل القسم ليس كذلك إنما يكون ماضيًا أو مستقبلًا فحكمه حكم الفعل الماضي والمستقبل إذا وصف به » .

(١) في ( ك ) : وكذلك .

(٢) في الأصول ٢٧٨/٢ : « وليت ولعل لايجوز أن يوصل بهما لأنهما غير أخبار ، ولايجوز أن يقال فيهما : صدق ولاكذب » .

وانظر : شرح الرضي للكافية ٣٧/٢ .

(٣) في ( ك ) : مرضين .

(٤) في ( ك ) : الحمد لله وحده .

# مســـألة
## [ المسألة السابعة عشرة ]

قال أبو العباس [ رحمه الله ][1] : ( إنَّ أَفضَلَهُم الضاربُ أخاه كانَ زيدًا )[2] . قال سعيد بن سعيد الفارقي :

تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة : أن يكون في ( أفضلهم ) النصب والرفع ، [ وفي ( الضارب ) النصب والرفع ][3] ، وفي ( أخاه ) النصب والرفع ، [ وفي ( زيد ) النصب والرفع ][4] :

فنصب ( أفضل ) على وجهين ، ورفعه على وجه واحد ، ونصب ( الضارب ) على ثلاثة أوجه ، ورفعه على أربعة [ ٥٢/ك ] أوجه ، ونصب ( أخاه ) على ثلاثة أوجه ، ورفعه على ثلاثة أوجه ، ونصب ( زيدًا )[5] على ثلاثة أوجه ، ورفعه على أربعة أوجه ، فقد صار في المسألة اثنان وعشرون وجهًا ، يقوي ويحسن بيان الوجوه التي تقدمت[6] .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(٢) المسألة في : المقتضب ١٢٠/٤ ، والأصول ٣٠٨/١ ، وفيه ( صالحًا ) بدلًا من ( زيدًا ) . وفي الكتاب ١٥٣/٢ مسألة تشبهها هي : إن أفضَلَهم كانَ زيدٌ .
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(٥) في ( ك ) : زيد .
(٦) في ( ك ) : الوجه الذي تقدم .
قال المبرد في المقتضب : ١٢٣/٤ بعد أن ذكر المسألة بنصب الضارب : « ففي هذا وجوه : إن شئت أجريتَها على هذا اللفظ ، فجعلت الضاربَ نصبًا صفة ، وجعلت كانَ وما عملت فيه الخبر .
وإن شئت رفعتَ الضارب فجعلته خبرًا ، وجعلت زيدًا بدلًا منه فرفعته ، وجعلت كان زائدة .... وإن شئت رفعت زيدًا على هذه الشريطة ، وجعلته هو الضارب للأخ وكأنك قلت : إن أفضَلهم الذي ضربَ أخاه زيدٌ . =

إذا نصبت ( أفضلهم ) فأحد وجوه[1] النصب : أن يكون اسم ( إنّ ) وهو الأظهر فيها . و [ الوجه ][2] الآخر أن يكون خبر ( كان ) تقدم عليها ، ويكون في ( إنَّ ) ضمير المجهول[3] .

وإذا رفعته[4] فعلى أنه مبتدأ وخبره ( كان ) وما بعدها ، وفي ( إنَّ ) مجهول[5] مضمر .

وإذا نصبت ( الضارب ) فأحد وجوهها[6] : أن تجعله وصفًا ( لأفضلهم ) .

الثاني : أن تجعله خبرًا ( لكان ) تقدم عليها[7] ، وترفع ( زيدًا ) على هذا الوجه أن تجعله بدلًا من ( أفضلهم ) ، وكل ذلك جائز[8] .

---

= وإن شئت رفعت الأخ ، ونصبت زيدًا ، وترفع الضارب .

ولو قلت : إن أَفضلَهم الضاربُ أخاه كان زيدًا : ترفع الضارب على أن تجعل كان صفة للأخ - لم يجز ، لأن الأخ معرفة ، والأفعال مع فاعليها جمل ، وإنما تكون الجمل صفات للنكرة وحالات للمعرفة ؛ لأن ( يفعل ) إنما هو مضارع ( فاعل ) فهو نكرة مثله . ألا ترى أنك تقول : مررتُ برجلٍ يضربُ زيدًا ، كما تقول : مررت برجلٍ ضاربٍ زيدًا » .

(١) في ( ك ) : أحد وجهي .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٣) في الكتاب ١٥٣/٢ : « وقال : [ الخليل ] : إنَّ أفضلَهم كانَ زيدٌ ، وإن زيدًا ضربتُ ، على قوله : إنه زيدًا ضربتُ ، وإنه كانَ أفضلَهم زيدٌ وهذا فيه قبح وهو ضعيف ، وهو في الشعر جائز » .

و ( المجهول ) : من مصطلحات الكوفيين ، ويعنون به ضمير الشأن .

انظر : الأصول ٩٨/١ و ٢٨٠ و ٢٨١ ، وأمالي ابن الشجري ٦٠/١ ، وابن يعيش ١١٤/٣ ، وشرح الرضي للكافية ٢٨/٢ .

(٤) أي : أفضلهم .

(٥) في ( ك ) : المجهول .

(٦) في ( ك ) : وجهيها .

(٧) انظر في جواز تقدم خبر كان عليها ص : ١٣٨ .

(٨) أي يجوز أن يكون الضارب صفة ويجوز أن يكون بدلًا . وفي شرح الرضي للكافية ٣٥٤/٢ : « والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز الحمل على المحل ، ولم يذكر غيرهم في ذلك لا منعًا ولا إجازة ، والأصل الجواز إذ لا فارق ... ولم يذكروا البدل والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع نحو : إن الزيدين استَحْسَنْتُهُمَا شمائِلُهما بالرفع ، كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة المشبهة بإن » .

وفي معاني القرآن للفراء ٣٦٤/٢ : « النعت إذا جاء بعد الخبر رفعته العرب في إنّ . ولو نصبوا كان =

وهذا الوجه كان بعضهم يأباه[1] ، ويأبى أن يبدل مبتدأ من مبتدأ[2] ، وما أَرَى بالبدل [ من ذلك ][3] بأسا ، كما لا بأس بذلك في الخبر ، فتبدل خبرًا من خبر ، وذلك مُجْمَعٌ[4] على جوازه[5] .

وإذا[6] رفعته[7] فعلى أنّ أحد الوجهين يكون وصفًا لـ ( أفضل ) في الحال [ الذي ][8] ترفع ( أفضلهم ) . والوجه الآخر البدل منه .

والثالث : أن يكون خبرًا ( لأفضلهم ) على أن تكون ( كان ) زائدة[9] ، و ( زيد ) بدلًا من ( أفضلهم ) أو عطف بيان[10] .

ولايجوز أن يكون ( كان ) وصفًا ( للأخ ) ولا ( لضارب ) ؛ لأن الفعل

---

= وجهًا . ومثله : ﴿ إنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ ﴾ لو قرئ نصبًا كان صوابًا . إلا أنَّ القَراءةَ الجيدة الرفع » . وانظر هذه المسألة في ابن يعيش ٦٨/٨ ، والبحر المحيط ٢٩٢/٧ .

(١) جوّز المبرد في مسألة سيبويه ( إن من أفضلهم كانَ زيدًا ) أن يكون ( زيدًا ) اسم إنّ ، و ( كان ) خبرها ، و ( من أفضلهم ) خبر ( كان ) .
وَرُدَّ بأن خبر إن لايتقدم على اسمها ، إلا إذا كان ظرفًا . ( انظر شرح الرضي للكافية ٢٩٤/٢ ) .
أقول : ويظهر أن الفارقي حمل هذه المسألة على توجيه المبرد لمسألة سيبويه ، فجعل ( زيدًا ) بدلًا من اسم إنَّ ، وكان الخبر ، فقدم خبر إنَّ على تابع اسمها ، وهو البدل ، فلم يجزه من ردّ توجيه المبرد .
ومن المعروف أن العامل في المبدل منه هو نفسه العامل في البدل .
( انظر : المقتضب ٢٩٥/٤ ) .
وكذلك فإن البدل يحل محل المبدل منه . ( انظر : المقتضب ٢١١/٤ ) .

(٢) لم يذكر الرضي مَنْ أَبَى هذا الرأي ، وأرجح أنه ابن ولّاد صاحب ( الانتصار ) الذي ردّ على المبرد في مسألة زيادة ( كان ) . انظر : المقتضب ١١٧/٤ .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ).

(٤) في ( ك ) : مجموع .

(٥) لم أجد هذه المسألة .

(٦) في ( ك ) : فإذا .

(٧) أي : الضارب .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٩) انظر مواضع زيادة ( كان ) ومعناها في : الكتاب ٧٣/١ و ١٥٣/٢ ، والمقتضب ١١٦/٤ ، وشرح الرضي للكافية ٢٩٣/٢ - ٢٩٤ .

(١٠) انظر الفرق بين البدل وعطف البيان في : المغني ٥٠٧/٢ .

لايكون وصفًا لمعرفة ، إذ هو نكرة[1] .

وعندي أن العامل حينئذ يكون في الحال ( ضارب ) ؛ لأنه لا يعمل فيها إلا فعل أو معنى فِعْل[2] ، ولايعمل ( إنَّ ) في الحال كما يعمل هذا[3] .

وقد سأل أبو العباس[4] - [ رحمه الله ] - نفسه : هل يكون ( كان ) على هذا الوجه حالًا ، فيكون ( أفضل ) اسم ( إنَّ ) و ( الضارب ) الخبر ، و ( كان ) حالًا ؟ ، فمنع من ذلك على رأيه ، وأجازه على رأي أبي الحسن الأخفش[5] ؛ لأنه يرى أن يجعل الماضي حالًا[6] ، وضعّفه من قِبَلِ أن الحال إنما

---

(١) في الكتاب ١٣١/١ : « وأصل وقوع الفعل صفة للنكرة ، كما لايكون الاسم كالفعل إلا نكرة ، ألا ترى أنك لوقلت : أكلَّ يومٍ زيدًا تَضربُه ، لم يكن إلا نصبًا ، لأنه ليس يوصف ، فإذا كان وصفا ، فليس بمبني عليه الأول ، كما أنه لايكون الاسم مبنيًا عليه في الخبر ، فلا يكون . ضارب بمنزلة : يَفعلُ وتَفعل إلا نكرة » .

وانظر : الأصول ٣٠٨/١ - ٣٠٩ .

(٢) في الكتاب ٤٤/١ : « فعمل الفعل هنا فيما يكون حالًا كعمل مثله فيما بعده » . وفي المقتضب ٣٠٠/٤ : فالحال لايعمل فيها إلا الفعل ، أو شيء يكون بدلًا منه ، دالا عليه .

وفي الأصول ٢٦١/١ : « واعلم أنه يجوز لك أن تقيم الفعل مقام اسم الفاعل في هذا الباب إذا كان في معناه ، وكنت إنما تريد به الحال المصاحبة للفعل ، تقول : جاءَني زيدٌ يضحكُ أي ضاحكًا ، وضربتُ زيدًا يقومُ . وإنما يقع من الأفعال في هذا الموضع ما كان للحاضر من الزمان ، فأما المستقبل والماضي فلايجوز إلا أن تُدخل قد على الماضي ، فيصلح حينئذ أن يكون حالًا » .

(٣) في المقتضب ٣٠١/٤ : « لم يحدث معنى مع ( إنَّ ) يجب به نصب الحال ، لأن هذه العوامل كلها داخلة على الابتداء » .

(٤) انظر ترجمته في ص ٤٢ .

(٥) انظر ترجمته في ص ٤٧ .

(٦) قال الأخفش في معاني القرآن ٢٤٤/١ : « ﴿ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ ﴾ أو : ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ فـ ( حصرةً ) اسم نصبته على الحال و ( حَصِرتْ ) فَعلتَ ، وبها تقرأ » . وفي الأصول ٣٠٨/١ : « ولايجوز أن تقول : إن أفضلَهم الضاربَ أخاه كان صالحًا ، فتجعل ( كان صالحا ) صفة لأخيه ، وهو معرفة . فإن قال قائل : فإنها نكرة مثلها فَأَجْرِ ذلك على أن تجعله حالًا ، فذاك قبيح ، والأخفش يجيزه على قبحه ، وقد تأولوا على ذلك قول الله تعالى : ﴿ أَوْجاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ » وفي البحر المحيط ٤٩٣/٧ : « وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالا بغير ( قد ) ، وهو الصحيح ، إذ كثر في لسان العرب كثرة توجب القياس ، ويبعد فيها التأويل » .

وفي المسائل المشكلة ( البغداديات ) ص ٢٤٥ : ذكر أبو الحسن في كتابه ( الكبير قول الله عز وجل ﴿ أَوجَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ فزعم أن المعنى : قومٌ حصرت صدورهم ، فحذف قوم وأقيم الوصف مقام الموصوف . وأجاز : جاءني زيدٌ قامَ ، أي رجلًا قامَ » .

وفي أمالي ابن الشجري ٢٧٨/٢ : « أن هذا رأي سيبويه وجاء بالتأويل نفسه للآية الكريمة ، مع نصب =

تكون بلفظ الفعل [ على ][1] المضارع ، تقول : ( مررتُ بزيدٍ يقوم ) أي ( قائمًا ) ، ولا تقول ( مررتُ بزيدٍ قام )[2] .

وهذا هو عندي كما ذكر في ضعف وقوع الماضي في موضع الحال .

فأما أن يمتنع من ذلك البَتَّةَ فلا ينبغي أن يقال ؛ لأن له وجهًا يجوّزه ، وهو أن يقدّر معه ( قد ) فيكون كذلك ، كأنك قلت : ( مررتُ بزيدٍ قد قامَ ) ، كما قالَ جلَّ وعزّ : ﴿ أَوْجَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[3] وهو بتقدير : ( قد حَصِرت صدورهم )[4] ، فإذا قُدِّر معه ( قد ) قلبته[5] إلى الحال عن

---

= ( قوم ) » .

وفي الإنصاف ، المسألة الثانية والثلاثون ( ٢٥٤/١ ) : « الماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالًا بالإجماع » .

وانظر ما كتبه ابن يعيش في : شرح المفصل ٦٦/٢ - ٦٧ ، وابن هشام في المغني ١٨٨/١ و ٤٨٠/٢ .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٢) انظر رأي المبرد ، وما نقله عن الأخفش في المقتضب ١٢٣/٤ - ١٢٤ .

(٣) سورة النساء ، الآية ٩٠ .

وما ذكره الفارقي هو القراءة المعروفة ، انظر : النشر ٢٥١/٢ وقرأ الحسن وقتادة ، ويعقوب ، والمفضل عن عاصم ( حَصِرةً ) .

انظر : البحر المحيط : ٣١٧/٣ ، والإتحاف : ١٩٣ ، والإنصاف : ٢٥٣/١ .

(٤) وقع اضطراب في تسمية صاحب هذا التوجيه في بعض كتب المتأخرين ، فقد ذكر ابن هشام في المغني ١٨٨/١ : أن هذا رأي البصريين ، وخالفهم في ذلك الكوفيون والأخفش وعاد فقال في ٤٨٠/٢ : « فقال جماعة منهم الأخفش : هي حال من فاعل جاء على إضمار قد » .

أقول : ولم ينص الأخفش على إضمار ( قد ) في معاني القرآن أو المسائل الكبير ، كما ورد في المسائل البغداديات للفارسي ص ٢٤٥ ، والبحر المحيط ٣١٧/٣ و ٤٩٣/٧ .

ويفهم من كلام الفراء والكسائي أنهما يضمران ( قد ) فقد قال الفراء في معاني القرآن ٢٨٢/١ : « والعرب تقول : أتاني ذَهبَ عقله ، يريدون قد ذهب عقله ، وسمع الكسائي بعضهم يقول : فأصبحتُ نظرتُ إلى ذات التنانير ، فإذا رأيت ( فَعَل ) بعد ( كان ) ففيها ( قد ) مضمرةٌ ، إلا أن يكون مع كان جحد فلا تضمر فيها ( قد ) مع جحد ؛ لأنها توكيد ، والجحد لا يؤكد » .

وقارن هذا الكلام بما قاله الأنباري في : الإنصاف - المسألة الثانية والثلاثون ( ٢٥٢/١ ) .

وفي الأصول ٢٦٢/١ : « فمتى رأيت فعلًا ماضيًا قد وقع موقع الحال فهذا تأويله ، ولابد من أن يكون معه ( قد ) ، إما ظاهرة وإما مضمرة ؛ لتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعًا » .

(٥) في ( ك ) : قلبه .

الماضي[1] ، وكان نظيره ( لم يقم ) في أن ( لم ) تدخل على المضارع فتقلبه إلى الماضي[2] ، وكذلك : ( إنْ قمتَ قمتُ ) دخلت ( إنْ ) على الماضي فقلبته إلى المستقبل[3] .

وقد زعم أبو العباس [ أنه ][4] ليس كون الماضي حالًا [ ٥٣/ك ] ككون (إن قمتَ قمتُ ) ، وكذلك ( لم يقم ) ؛ لأن ( إنْ ) و ( لم ) حرفان يغيّران ، وليس في الماضي حرف يغيّره[5] .

وهذا عندي فاسد ؛ بما[6] بَيَّنًا من أنّ مع الماضي أيضا حرفًا مقدّرًا يقلبه ، والمقدر كالمذكور مع قيام الدليل عليه[7] ، فلا فرق بينهما إلا [ بمقدار ][8] أنّ أحدهما مذكور ، والآخر مقدر محذوف قد دُلَّ[9] عليه .

ومنع من الحال في ﴿ حَصِرَت صُدُورُهُمْ ﴾ وقال : هو على الدعاء مثل :

---

(١) من معاني ( قد ) : تقريب الماضي من الحال ، تقول : قامَ زيدٌ فيحتمل الماضيَ القريب والماضي البعيد ، فإن قلت : قد قامَ اختص بالقريب .

انظر : الأصول ٢٩٣/١ ، والمغني ١٨٧/١ .

(٢) انظر هذا المعنى في : المغني ٣٠٧/١ .

(٣) انظر هذا المعنى في : رصف المباني ص ١٠٤ .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٥) في المقتضب ١٢٤/٤ : « وإذا قلت : ( أكل ) فليس يجوز أن تُخبر بها عن الحال ، كما تقول : هو يأكُل ، أي : هو في حال أكْلٍ ، فلما لم يجز أن يقع وهو على معناه في موضع الحال امتنع في هذا الموضع ، وقد أجاز قوم أن يضعوا ( فَعَل ) في موضعها ، كما تقول : إن ضربْتَني ضربتُك ، والمعنى : إن تَضربْني أضرِبْك .

وهذا التشبيه بعيد ، لأن الحروف إذا دخلت حدثت معها معان تزيل الأفعال عن مواضعها ، ألا ترى أنك تقول : زيدٌ يضربُ غدًا ، فإذا أدخلتَ ( لم ) قلتَ : لم يضربْ أمس ، فبدخول ( لم ) صارت يضرب في معنى الماضي وتأولوا هذه الآية من القرآن على هذا القول ، وهي قوله : ﴿ أَوْجَاۤءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ » .

(٦) في ( ك ) : لما .

(٧) هذا من قواعد التوجيه ، فقد جاء في الإنصاف : المسألة : السادسة والخمسون ( ٣٩٨/١ ) : « وما حذف وفي اللفظ على حذفه دلالة ، أو حذف إلى عوض وبدل ، فهو في حكم الثابت » .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٩) في ( ك ) : فدل .

( قَطعَ اللهُ يدَه )[١] . وهذا عندي وجه لايمتنع من التأويل عليه ، وليس جواز هذا مما يمنع من الآخر الذي نصرناه ، وليس سبيل من صح[٢] عنده في المسألة وجه أن يقطع على فساد غيره ، وأن لا وجه سواه .

ونظير هذا قولك : ( مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صائدًا به غدًا )[٣] ، فنحن نعلم أنَّ[٤] فِعْلَ ( غدٍ ) لايكون حالًا لفعلٍ واقعٍ اليوم ، من أجل أن الحال ظرف للفعل[٥] ، ولكنّا جوّزنا[٦] ذلك لِحُسْنِ تأويله ، كأنه قال : ( مررتُ برجلٍ معه صَقرٌ [ مقدرًا به الصيدُ غدًا ) ، فيكون قولك : ( مقدّرا ) هو الحال ، ولكن وقع ][٧] ( صائدًا ) موقعه ، فَصِرْنَا ننصبه[٨] بأنه حال على هذا الوجه الذي ذكرنا ، فكذلك ( مررتُ بزيدٍ قامَ ) يتوجه أن يكون معناه ( قد قام ) فقلبته ( قد ) إلى الحال ، ويتوجه أن يكون مقدرًا[٩] ، كأنك قلت : ( مررتُ بزيدٍ[١٠] مختصًا بالوصفِ أنّه قامَ في الماضي ) ، فيكون ( مختصًا ) هو الحال التي

---

(١) انظر : المقتضب ١٢٤/٤ - ١٢٥ ، والأصول ٣٠٩/١ .

(٢) في ( ك ) : صح .

(٣) في الكتاب ٤٩/٢ : « هذا بابٌ إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن . وقد يستوى فيه إجراء الصفة على الاسم ، وأن تجعله خبرًا فتنصبه » . وفي ص ٥٢ : « واعلم أنك إذا نصبت في هذا الباب فقلت : مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا ، فالنصب على حاله ، لأن هذا ليس بابتداء ، ولايشبه : فيها عبد الله قائمٌ غدًا ، لأن الظروف تُلْغَى حتى يكون المتكلم كأنه لم يذكرها في هذا الموضع » .
وانظر : المقتضب ٢٦١/٣ .
وفي الأصول ٣٧/٢ : « وتقول : مررتُ برجلٍ مَعَه صقرٌ صائدًا به غدًا ، تريد : مقدرًا الصيدُ به غدًا ، ولولا هذا التقدير ما جاز هذا الكلام » .
وانظر كذلك ٢٧٩/٢ ، والإيضاح العضدي ٤٣١ - ٤٣٢ .
وانظر هذه المسألة في : أمالي ابن الشجري ٧٩/١ و ٢٧٩/٢ ، وحاشية البغدادي على شرح ابن هشام ٥١٦/١ .

(٤) في ( ك ) : أنه .

(٥) في المقتضب ٣٠٠/٤ : فالحال مفعول فيها .

(٦) في ( ك ) : جزنا .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٨) في ( ك ) : نصبه .

(٩) في ( ك ) : مقدر .

(١٠) في ( ك ) : برجل .

وقع فيها هذا الفعل ، ويكون الماضي مذكورَ البدل به على هذا الغرض ، وهذا كافٍ في نصرة هذا ، المذهب وإفساد غيره مما[1] خالفه .

وإذا رفعت ( الأخ )[2] فأحد وجوهه : أن يكون فاعل ( الضرب )[3] .

والآخر : أن يكون مبتدأ خارجًا عن صلة ( الضارب ) ، و ( الضارب ) حينئذ وصف لـ ( أفضلهم ) ، ويكون ( أخوه ) مبتدأ ، و ( كان ) خبره ، والجملة خبر ( أفضلهم )[4] .

والثالث : أن يكون خبر ( إن ) ، وتجعل ( زيدًا ) بدلًا منه ، و ( كان ) زائدة .

والرابع : أن يكون بدلًا من ( الضارب ) إذا رفعت ( الضارب ) على الوصف أو الخبر ، فإن أبدلته منه - و ( الضارب ) وصف - كان ( زيد ) عطف بيان[5] ، وإن أبدلته وهو خبر ، كان ( الأخ ) هو خبرًا أيضا .

وإذا نصبته[6] فأحد وجوهه في النصب : أن يكون مفعول ( الضارب ) فيكون في صلته .

والثاني : أن يكون خبر ( كان ) تقدم عليها ، وذلك مع رفع ( زيد ) والجملة خبر ( أفضل ) .

والثالث : أن يكون بدلًا من ( الضارب ) ، فلا يكون من صلته .

وإذا رفعت ( زيدًا ) فأحد الوجوه أن يكون اسم ( كان ) .

[ و ][7] الثاني : أن يكون بدلًا من ( الأخ ) و ( كان ) ملغاة .

الثالث : أن يكون خبر ( إن ) ، و ( كان ) ملغا[ ة ][8] .

---

(١) في ( ك ) : فمن .

(٢) في ( ك ) : للأخ .

(٣) انظر : المقتضب ٤/١٢٣ .

(٤) في ( ك ) : لأفضلهم .

(٥) انظر تعريف عطف البيان في ص : ١٩٢ - ١٩٣ .

(٦) أي : الأخ .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

الرابع : أن يكون خبر ( الأخ ) ، و ( كان ) زائدة ملغاة ، والجملة خبر ( أفضلهم ) .

ويجوز لك في أحد [ ٥٤/ك ] هذه الوجوه أن تقدّر في ( كان ) هاء مضمرة ، وترفع ( زيدًا ) بأنه اسم كان ، كأنك قلت : ( كائَهُ زَيْدٌ )[١] .

وإذا نصبته فأحد الوجوه أن يكون خبر ( كان ) ، وهو أظهرها .

الثاني : أن يكون مفعول ( الضارب ) ، و ( أخوه ) فاعله ، و ( كان ) ملغاة ، فيكون في صلة ( الضارب ) .

الثالث : أن يكون بدلًا من ( أخاه ) ، و ( كان ) ملغاة أيضا .

وجميع هذه الأوجه[٢] إنما ذَكَرَ أبو العباس : [ رحمه الله ][٣] منها خَمْسَةَ أوجه[٤] ، وما سِوَىٰ ذلك تفريع فرّعناه على حسب ما توجه فيها .

وجملة الوجوه التي ذكرها أبو العباس : أن يكون ( الضارب ) نصبًا على الوصف لـ ( أفضلهم ) ، ويكون ( رفعًا ) على الخبر ، و ( زيد ) بدل منه ، و ( كان ) زائدة ، ورفع ( زيد ) على أنه فاعِل ( ألضرب ) . ثم قال : ( وإن شئت رفعت ( الأخ ) ونصبت زيدًا ) على خبر ( كان ) بعد هذه الوجوه .

فهذا بيان ما في هذه المسألة ، وما سوى ذلك من التفريع ، فقد تقدم ما يغني عن إعادته في هذا الموضع ، وإنما نذكر الآن مالم يَمْضِ ؛ إذ[٥] كان غرضنا الإفادةَ لا الإعادةَ ، والحمد لله [ رب العالمين ][٦] .

---

(١) في الكتاب ١٥٤/٢ : « ويجوز أيضا [ في إن أُفضلَهم كانَ زيدٌ ] على : إن زيدًا ضربته ، وإن أفضلَهم كائه زيدٌ ، فتنصبه على إنَّ ، وفيه قبح كما كان في إنّ » .

وانظر في اتصال ضمير الخبر بـ ( كان ) : ص ٢٨٨ من كتاب الفارقي .

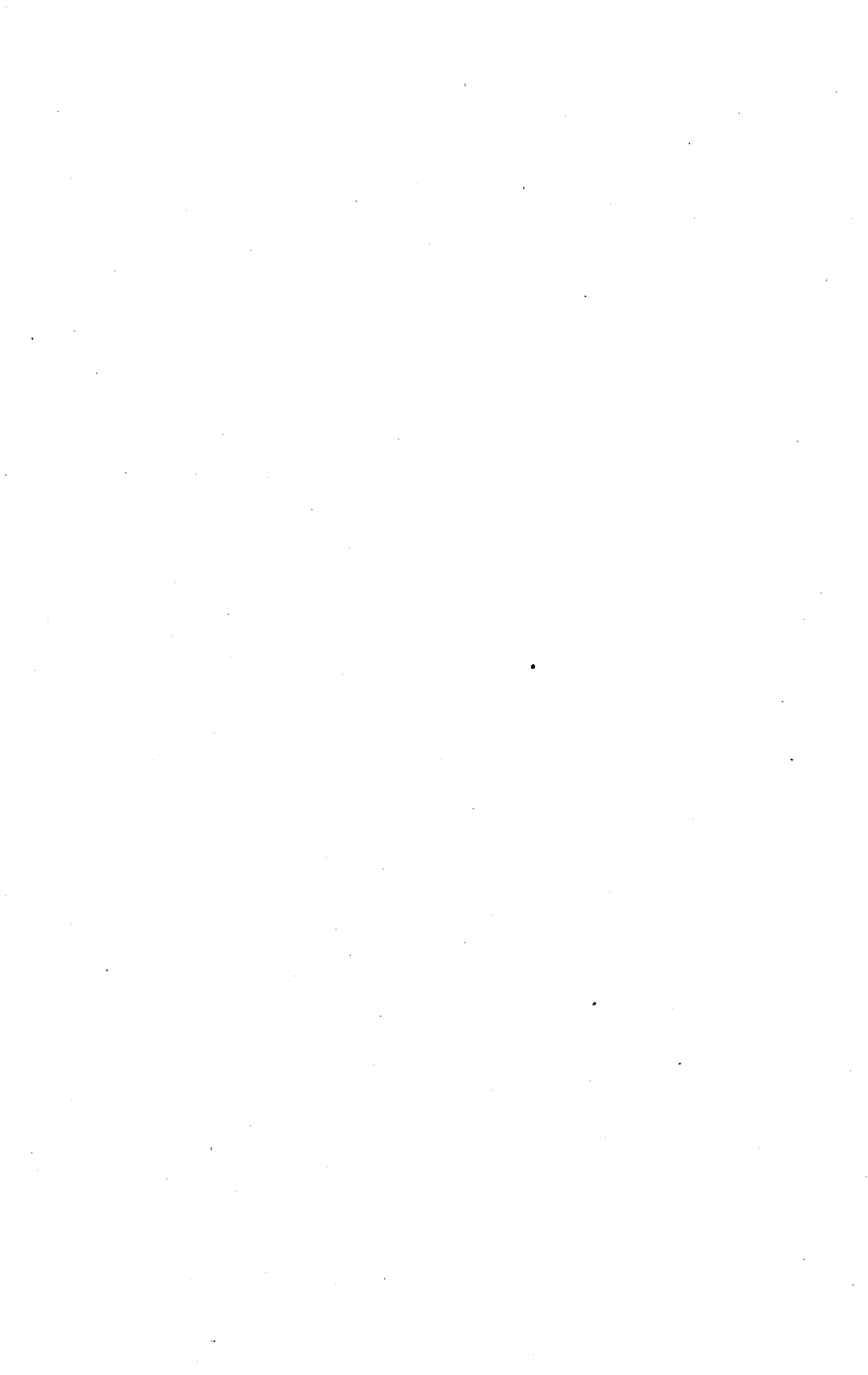
(٢) في ( ك ) : الوجوه .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٤) انظر الأوجه التي ذكرها أبو العباس في ص : ٣٩٣ ح : ٦ .

(٥) في ( ك ) : إذا .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من ( ك ) .



## هذا باب المسند والمسند إليه[1]

## [ المسألة الثامنة عشرة ]

قال أبو العباس – [ رحمه الله ][2] – : ( تقول : عبدُالله زيدٌ الضارِبُه )[3] .

قال سعيد بن سعيد الفارقي :

هذه المسألة على صِغَرها لها شُعَبٌ مُشْكلة ، وفروع مُلْبِسة [ فينبغي أن نُجَدِّدَ لها عَقْدًا يكون مستهلًا لمعرفتها ، مقرّبًا لفائدتها ][4] .

فمن ذلك أن كل اسم فاعل جرى على غير من هُوَلَهُ ، لم يَجُزْ أن يتضمن الضمير ، ولابُدَّ فيه[5] من إظهاره ؛ لما بَيَّنَّا أوّلًا ، وقد مضى ذكر علته[6] ، نُكْتَتُهَا[7] أنهم جعلوا للفعل مَزِيَّةً على اسم الفاعل في الوجه الذي يضعف فيه اسم الفاعل[8] ، دون الوجه الذي يقوى[9] ، وقد شرحنا ذلك في موضعه من الإخبار عن الأسماء في الصِّلَاتِ . فهذا وجهٌ مما يُحْتَاجُ إليه في علم المسألة .

---

(١) هذا الباب موجود في المقتضب ١٢٦/٤ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٣) المسألة في : المقتضب ١٣٣/٤ .

وقال المبرد في الموضع السابق : « ( فعبدُالله ابتداء ، وزيدٌ ابتداء ثانٍ ، والضاربُ خبر عن زيد ، وهما خبر عن عبدالله ، والهاء في ( الضاربه ) راجعة إلى عبد الله ) » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٥) في ( ك ) : له .

(٦) انظر ص : ١٩٩ .

(٧) في ( ك ) : نكتها .

(٨) وهو الوجه الذي يكون فيه اسم الفاعل جاريًا على غير من هُوَلَهُ ، وهو رأي البصريين . انظر : الإنصاف ، المسألة الثامنة ( ٥٧/١ – ٥٨ ) .

(٩) وهو الوجه الذي يكون فيه اسم الفاعل جاريا على من هُوَلَهُ ، وقد أجمع على ذلك البصريون والكوفيون ، انظر : الإنصاف : المسألة الثامنة ( ٥٨/١ ) . =

ومن ذلك أيضًا أن الخبر المفرد لايَجْري على المبتدأ ، إلا إذا كان هُوَ هُوَ ، وإن كان غيره لم يَجْرِ عليه ؛ لأن[1] أصل المبتَدأ وخبره أن يكونا اسمين مدلولهما واحد ؛ ليجري على طريقة هذا [ هذا ][2] وذاك ذاك[3] وهوهو[4] ، وعلى ذلك مبني[5] الجملة من مفردين ، فمتى لم يكن مدلولهما[6] واحدًا ، كان باب الجملة أحقَّ به ، واحتاج حينئذٍ إلى ضمير يعود إليه من الجملة التي صارت خبرًا عنه لينعقد به ، ولولا الضمير ما انعقدت[7] ؛ لأن الجملة كلام تام قائم بنفسه غير محتاج إلى غيره[8] ، فمتى لم يكن فيها ذكر يتعلق بما قبله فيدعو إلى تأمله وتعليقه به من حيث اقتضاه الضمير ، لم يكن بينه وبين الأول تعلق وانقطع عنه ؛ ألا ترى أنك لا تقول : ( زيد [ ٥٥/ك ] [ عمرو ) ][9] ، و ( عمرو ) غير ( زيد ) ، ولا تقول : ( زيدٌ قائمٌ بكرٌ ) ، ولا ( زيدٌ قامَ بكر )[10] ، كلُّ ذلك ؛ لأنه لاتعلق

---

= وحجة البصريين في وجوب إبراز الضمير إذا جرى على غير من هوله : أن أصحاب المذهبين أجمعوا على أن اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمل الضمير ، إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمل الضمير ، وإنما يضمر فيما شابه منها الفعل – كاسم الفاعل – فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل ، فلاشك أن المشبه للشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء ، والفروع أبدًا تنحطُّ عن درجة الأصول .

انظر : الإنصاف ، المسألة الثامنة ( ٥٩/١ – ٦٠ ) .

(١) في ( ك ) : إلا أن .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٣) في ( ك ) : وذاك ذلك .

(٤) انظر هذه المسألة في : الكتاب ١٢٧/٢ ، والمقتضب ١٢٧/٤ ، والأصول ٦٨/١ – ٦٩ ، وص ١٦ من كتاب الفارقي .

(٥) في ( ك ) : تبنى .

(٦) في ( ك ) : ... لم يكن من مدلولهما .

(٧) انظر هذه المسألة في : المقتضب ٢٨/٤ والمسائل العسكريات ٤٢ ، وص ١٦ من كتاب الفارقي وابن يعيش ٩١/١ .

(٨) انظر : المسائل العسكريات ٥٤ – ٥٥ .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(١٠) في المقتضب ١٢٨/٤ : « ولو قلت : زيدٌ قامَ عمروٌ لم يجز ، لأنك ذكرت اسما و لم تخبر عنه بشيء ، وإنما خبرت عن غيره » .

وانظر : الأصول ٦٨/١ – ٦٩ وابن يعيش : ٩١/١ .

للمفرد ولا للجملة بالأول[1] .

فعلى هذه الأصول في المسألة أربع تقديرات[2] :

الأولى منها : أن تكون الألف واللام في ( الضارب ) والفعل جميعًا لـ ( زيد ) ، فلفظ المسألة على ما تقدم لايحتاج إلى زيادة[3] ، تقول : ( عبدُالله زيدٌ الضاربُه ) ، ( فالضاربه ) خبر ( زيد ) ، لأنه هو هو ، و ( زيد ) مبتدأ ، والجملة التي هي ( زيد ، والضاربه ) خبر عن ( عبدالله ) الذي هو مبتدأ أول ، والعائد من الجملة إلى ( عبد الله ) ( الهاء ) في ( الضاربه ) ، وصار ذلك بمنزلة قولك : ( هندٌ عمروٌ ضربَها )[4] ، وفي ( الضارب ) ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام .

فهذا بيان التقديرة الأولى[5] .

الثانية منها : أن يكون الألف واللام والفعل[6] جميعًا لـ ( عبدالله )[7] ، فلا بُدَّ في ذلك مِنْ ( هُوَ ) ليكون خبرًا ( للضاربه )[8] ، ويكون ( الضاربه ) مبتدأ ثالثًا ، ويكون ( الضاربه ) وخبره جملة هي خبر ( زيد ) ، ويكون عائده ( الهاء ) ويكون ( زيد ) وخبره[9] خبر ( عبدالله ) ، ويكون عائده قولك : ( هو ) ، ومنزلة ذلك منزلة قولك : ( عبدُالله هندٌ ضربَها أبوه ) ، ويكون العائد إلى

---

(١) في ( ك ) : بأول .

(٢) انظر تقديرات المبرد في المسألة في : المقتضب ١٣٥/٤ .

(٣) أي لايحتاج إلى ضمير ظاهر .

(٤) أي في الخبر ضمير يعود إلى المبتدأ .

(٥) في ( ك ) : التقدير الأول .

(٦) في ( ك ) : من الفعل .

(٧) في المقتضب ١٣٥/٤ : « فإن جعلت الألف واللام والفعل لعبد الله ، قلت : عبدُ الله زيدٌ الضاربُه هو . تجعل الضارب ابتداء ثالثا ، لأنه لايكون خبرًا عن زيد . لأنه غيره ، وتجعل هو خبر الضاربه . والهاء المنصوبة ترجع إلى زيد . وهما جميعًا خبر عن زيد ، وزيد وما بعده خبر عن عبد الله » .

(٨) في ( ك ) : عن الضاربه .

(٩) في ( ك ) : ... زيد في الضارب وخبره .

الألف واللام الضمير [ في الذي فيها ][1] ، ولذلك قلنا : لابُدَّ من ( هو ) في[2] المسألة .

ولو جعلت موضع قولك ( هو ) : ( شديدٌ ) أو ما جرى مجراه لم يَجُزْ ؛ لأنه كان يبقى ( عبدالله ) بلا عائد ، واللفظ بها أن تقول : ( عبدُالله زيدٌ الضاربُه هُو ) .

فإن قيل [ لك ][3] : فهل ( هو ) في هذا الكلام إظهارٌ للضمير[4] الذي في ( الضارب ) أم[5] غيره ؟ .

قلت : هذا لايجوز أن يكون إظهارًا للضمير[6] ؛ لأنه قد جرى على من هو له[7] ، وأيضًا فكان يجيء منه أن تبقى الألف واللام بلا عائد ، أو يبقى المبتدأ بلا عائد ، من أجل أنه لايكون في الكلام ضمير لهما غير هذا ، ومُحَالٌ أن يعود ضمير إلى شيئين[8] ، فليس [ هذا ][9] الضمير إلا مُجْتَلَبًا ليكون خبرًا لـ ( الضاربه )[10] وعائدًا لـ ( عبد الله ) ؛ لأنه لما وقع ( الضارب ) وهو مفرد بعد ( زيد ) وليس إيّاه وجب أن يُجَاءَ له بخبر ؛ ليصير به جملة يحسن أن يرجع إلى الأول منها ضمير ، ويكون خبرًا عن ( زيد )[11] ، وقد مضى البيان عن أن

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) ، ومعنى العبارة : أن العائد إلى الألف واللام الضمير الذي في الضارب . ويكون اسم الفاعل بذلك قد جرى على غير من هوله ، فوجب إبراز الضمير ، ليعود إلى المبتدأ .

(2) في ( ك ) : من .

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(4) في ( ك ) : إظهار الضمير .

(5) في ( ت و ك ) : أم وهو خطأ بيّن ، لأنها هنا للإضراب ، انظر : المغني ١/٤٤ .

(6) في ( ك ) : إظهار الضمير .

(7) في ( ك ) : ( على غير من هوله ) وهو خطأ واضح .

(8) انظر ص : ١٦٦ .

(9) ما بين المعقوفتين زيادة من ( ك ) .

(10) في ( ك ) : خبر الضاربه .

(11) في الأصول ١/٧٨ - ٧٩ : « فإن قلت : هندٌ زيدٌ ضاربته ، لم يكن بُدٌّ من أن تقول : ( هي ) ، من أجل أن قولك : ضاربته ، ليس لزيد في الفعل نصيب ، وإنما الضرب كان من هند ، و لم يَعُدْ عليها شيء من ذكرها ، والفعل لها ، فإنما ضاربته خبر عن زيد ، وفاعله هند في المعنى ، ولم يجز إلا إظهار الضمير ، فقلت حنيئذ : ( هي ) مرتفعة بضاربته ، كما ترتفع هند إذا قلت : زيدٌ ضاربته هندٌ ، فالمكنّى هاهنا بمنزلة الظاهر ، ولايجوز أن تتضمن ضاربته ضمير الفاعل » .

المفرد لايكون خبرًا لمبتدأ ليس به ، ولابسببه[1] .

فهذا بيان التقديرة الثانية[2] .

الثالثة منها : أن تكون الألف واللام ( لزيد ) و ( ضارب ) لـ ( عبد الله )[3] ، فلابُدَّ في هذا الوجه أيضًا من إظهار ( هو ) مرة واحدة ، لأن ( ضاربا ) حينئذٍ جارٍ[4] على غير من هو له ؛ من أجل أنَّ الألف واللام لـ ( زيد ) والفعل لـ ( عبد الله ) فهو غيره[5] ، واللفظ بها : ( عبدُالله زيدٌ الضاربُه هو ) فاللفظ فيها وفي التي قبلها[6] واحد ، والتقدير يختلف ، لأن ( هو ) في هذه إظهار للضمير[7] المستتر في ( الضارب ) من أجل [ ٥٦/ك ] جريانه على غير من هو له ، وفي الأولى[8] هو خبر للألف[9] واللام مجتلب[10] ، فبينهما هذا الفُرْقَان[11] .

وبيانها أن يكون ( عبدالله ) مبتدأ أَوَّلَ ، و ( زيد ) [ مبتدأ ][12] ثانيًا ، و ( الضاربه ) خبر ( زيد ) ؛ لأن الألف واللام هي[13] له ، فقد صار الخبر

---

(١) انظر ص : ٤٠٤ .

(٢) في ( ك ) : التقدير الثاني .

(٣) في المقتضب ١٣٥/٤ : « فإن جعلت الألف واللام لزيد ، والفعل لعبد الله ، قلت : عبدُالله زيدٌ الضاربُه هو . فـ ( هو ) هاهنا إظهار الفاعل ، لأن الألف واللام لزيد ، فقد صار خبرًا عنه ، وصار الفعل جاريًا على غير نفسه ، فأظهرت الفاعل كإظهارك إيّاه لو كان غير الأول نحو : ( عبدُ الله هندٌ الضاربُها أبوه ) ، فـ ( هو ) في موضع أبيه هذا ، والألف واللام في الضارب في معنى ( التي ) ؛ لأنها لـ ( هند ) » .

(٤) في ( ك ) : جاريا .

(٥) انظر وجوب إبراز الضمير مع اسم الفاعل في ص ١٩٩ .

(٦) أي المسألة على التقديرة الثانية .

(٧) في ( ك ) : إظهار الضمير .

(٨) في ( ك ) : الأول .

(٩) في ( ك ) : الألف .

(١٠) في ( ك ) : مختلف .

(١١) في ( ك ) : الفرق .

(١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(١٣) في ( ك ) : ... اللام والألف هو .

مفردًا هوهو ، فجرى عليه خبرًا[1] ، والجملة خبر ( عبد الله ) ، والعائد إليه من الجملة ( الهاء ) في ( الضاربه ) .

فهذا بيان التقديرة الثالثة[2] .

الرابعة منها : أن يكون الألف واللام لـ ( عبد الله ) ، والفعل لـ ( زيد )[3] ، فلا بُدَّ على هذا من أن نذكر ( هو ) مرتين .

أحدهما[4] : يكون إظهارًا لضمير الفاعل من أجل جريانه على غير من هو له ، إذ الألف واللام لـ ( عبد الله ) ، والفعل لـ ( زيد ) ، فقد جرى على غير من هو له – على ما بيّنّا .

و ( هو ) الثاني أيضًا لابُدَّ منه ليكون خبرًا لـ ( الضارب ) ؛ من أجل أن الألف واللام لـ ( عبدالله ) ، وقد وقعت بعد ( زيد ) ، ولايصح أن يكون خبرًا له ، لأنه مفرد ، والمفرد لايكون خبرًا ، إلا لمن هو له أو لسببه من نحو : ( زيدٌ قائم أبوه )[5] ، فلابد على هذا من ذكر ( هو ) الثاني ، ليكون خبرًا عن الألف واللام ، ويصير ( الضارب ) وخبره خبرًا عن ( زيد ) ، [ و ( زيد ) وخبره خبرًا عن ( عبدالله ) ][6] ، وعائد ( زيد ) ( هو ) الأول ، وعائد ( عبدالله ) ( هو ) الثاني ، ولاتحتاج الألف واللام إلى عائد من خبره ، لأنه مفرد هو هو[7] ، وعائد الألف واللام من الصلة ( الهاء ) فيَ ( الضاربه ) ، ولايجوز في شيء من التقديرات أن تجعل ( الهاء ) والفعل جميعًا لواحد ؛ لأن ذلك يوجب

---

(١) انظر الخبر إذا كان هو المبتدأ في ص : ٥٣ .

(٢) في ( ك ) : التقدير الثالث .

(٣) في المقتضب ٤/١٣٥ : « فإن كانت الألف واللام لعبدالله ، والفعل لزيد قلت : عبدُالله زيدٌ الضاربُه هو هو ، وذاك لأن الألف واللام لعبد الله فقد صار مبتدأ ثالثًا ، وجرى الفعل على غير من هو له ، فجعلت ( هو ) الأولى إظهار الفاعل ، والثانية خبر الابتداء » .

(٤) أي أحد الضميرين .

(٥) انظر ص ٤٠٤ .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٧) انظر ص ٥٩ .

تعدي[1] فعل الشيء إلى نفسه في غير باب ( علمت ) ، وهذا محال إلا في [ باب ][2] ( علمت ) . وقد مضى بيانه في المسائل المتقدمة[3] .

فهذا بيان ما في هذه الأوجه الأربعة ، والأخير منها أَشْكَلُهَا وأصعبها ، وقد اجتهدنا في إبانته للناظر [ ٣٨/ت ] إذا أعارنا فِكْرَهُ ، وأَحْضَرَنَا قلبه ، والله نسأل توفيقه[4] ، وإيّاه نستعين برحمته ومَنِّه .

فإن قال قائل : إذا جاز أن تقول : ( مررت برجلٍ ظريفٍ أبوه ) ، و ( برجلٍ قائمٍ[5] غلامُه ) و ( برجل ضاربٍ أباه ) ، فجرى[6] الوصف على الأول وهو مفرد اللفظ ، ومعناه للثاني لامحالة ، وكذلك ( أرجُلٌ من بني تميمٍ قائمٌ أبوه )[7] ، ترفع ( الأب )[8] بـ ( قائم ) ، وتجعله[9] خبر ( رجل ) وهو لغيره في المعنى مع أنه مفرد[10] ، فَهَلَّا جاز أن تُجْرِيَ الألف واللام في هذه المسألة إذا كانا لـ ( عبد الله ) على ( زيد ) خبرًا ، وإن كان مفردًا ، من أجل ما اتصل به من ضميره الذي يعلّق به ، ويجعله سببًا له كـ ( هو ) في قولك : ( رجلٌ من بني تميمٍ قائمٌ أبوه )[11] ، إذا رفعت الأب بـ ( قائم ) ، وصار ( قائم ) ( هو ) الخبر عن ( رجل ) ، وهو مفرد ، ولسببه في المعنى ؟ .

فالجواب عن ذلك أن ( قائم ) وقع [ ٥٧/ك ] موقع الفعل [ فصح أن يعمل

---

(١) في ( ك ) : تعد .
(٢) ما بين المعقوفتين مستدرك من ( ك ) .
(٣) انظر ص ١٩٩ ، ٢٠٢ .
(٤) في ( ك ) : توفيقنا .
(٥) في ( ك ) : نائم .
(٦) في ( ك ) : فيجري .
(٧) في ( ك ) : أخوه .
(٨) في ( ك ) : الأخ .
(٩) أي : قائم .
(١٠) انظر هذه المسألة في : الكتاب ٢٢/٢ ، وص : ٨ من كتاب الفارقي .
(١١) في ( ك ) : أخوه .

ويجري على الأول ، إذ أصل ذلك للفعل ، و ( الذي ) ليس كذلك ؛ لأنه اسم ليس في موضع الفعل ][1] فقد صار حائلًا[2] بين الأول والفعل ، فلم يصح أن يجري عليه ، وهو مفرد لغيره . سألت الشيخ[3] [ أيده الله ][4] عن ذلك فَاتَّفَقَ القول فيه ، وهذا رأيه .

فهذا بيان ما في هذه المسألة من الوجوه على الأصول التي قدمناها ، فتأملها فإنها حسنة .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(٢) في ( ك ) : حالًا .
(٣) هو شيخه : علي بن عيسى بن علي ، انظر ترجمته في ص : ٤٨ .
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

## [ المسألة التاسعة عشرة ]

ونظيرها[1] في التقدير والتنزيل : مسألة يذكرها أصحابنا[2] في كتبهم [ على ضرب ][3] من البيان غَيْرِ مُسْتَقْصىً ، وقد كُنّا تَقَصَّيْنا القول فيها ، فأحببنا أن نذكرها في هذا الموضع ، وإن لم تكن منه ، ولكن حَسَّنَ ذلك أنها نظير ما ذكر فيه ، وللعالم أن يذكر الشيء مع نظيره على جهة التأكيد والتأييد ، وإنما قدمنا هذا القول ؛ لئلا يتوهم علينا الناظر في كتابنا أنّا خرجنا عن غرض ألفناه بإيقاع مسألة في غير موقعه[4] ، وليس ذلك[5] إلا لأنه نظيره ، وغرضنا في هذا الكتاب بيان المشكل في أول الكتاب ، ونترصّد[6] الإمكان لبيان جميع ما أشكل منه ، ونفرد له كتابًا آخر ، إن شاء الله ، وبه القوة .

**لفظ[7] المسألة :**

( سِيرَ بزيد فرسخين يومين )[8] .

---

(١) أي نظير المسألة الثامنة عشرة .

(٢) عنى بها البصريين .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٤) في ( ك ) : موقعها .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٦) في ( ك ) : مرصد .

(٧) في ( ك ) : لفظة .

(٨) المسألة في : المقتضب ١٠٦/٣ .
وهي مسألة معروفة في كتب النحو ، وتقوم على أنه إذا كان الفعل غير متعد إلى مفعول نحو : قام وسار لم يجز رده إلى ما لم يُسَمَّ فاعله ، لأنه إذا حذف الفاعل يصاغ للمفعول وليس لهذا الفعل مفعول يقوم مقام الفاعل . فإن كان معه حرف جر من الحروف المتصلة بالفعل أو ظرف من الظروف المتمكنة زمانًا كان أو مكانًا أو مصدر مخصوص فحينئذ يجوز أن تبنيه لما لم يُسَمَّ فاعله ، لأن معك ما يقوم مقام الفاعل ، وهي مستوية في ذلك ، فتقول : سير بزيد فرسخين يومين سيرًا شديدًا ، فتقيم الجار والمجرور مقام الفاعل ، لأنه=

ففي هذه المسألة – على ما فيها من الترتيب – مائة وستة وستون وجهًا يتوجه إليه السؤال ، ويصح عنه الجواب ، والفائدة بأحدهما غير الفائدة بالأخرى ، جائزها وممتنعها ، ففي الأصل سبعة أوجه ، منها ستة أوجه جائزة ووجه ممتنع .

بيان ذلك : أن تجعل ( بزيد ) في موضع الفاعل فترفعه ، ولك[1] أن تجعله في موضعه مفعولًا بحرف الجرّ في تقدير النصب[2] .

ولك أيضًا في فرسخين الرفع والنصب .

ولك في يومين أيضًا الرفع والنصب[3] .

فهذه ستة أوجه ، ولايجوز رفع أكثر من واحد[4] [ لأن الفعل الواحد لايكون له أكثر من فاعل واحد ][5] .

هذا حكم الأصل[6] في المسألة .

---

= في تقدير المفعول به ، ويجوز أن تقول : سير بزيد فرسخين يومان سيرًا شديدًا ، فأقمت اليومين مقام الفاعل ، ويجوز أن تقول : سير بزيد فرسخان يومين سيرًا شديدًا ، فأقمت الفرسخين مقام الفاعل ، ويجوز أن تقول : سير بزيد فرسخين يومين سيرٌ شديدٌ فأقمت المصدر مقام الفاعل .

انظر هذه المسألة في : الكتاب ٢٢٣/١ ، والمقتضب ٥١/٤ ، والأصول ٣٠٦/٢ – ٣٠٧ ، وابن يعيش ٧٣/٧ .

(١) صححت الكلمة من ( ك ) ففي ( ت ) : ذلك .

(٢) لأن الجار والمجرور هنا في تقدير المفعول به ، لأن الباء في تعدية الفعل بمنزلة الهمزة ، فقولك : قام زيد ، وأقمته ، بمنزلة قمت به . انظر ابن يعيش ٧٣/٧ ، والمغني ١٠٧/١ ، وقد جعل المبرد هذه الباء سببية في المقتضب ٥٠/٤ ، وَرَدَّ عليه ابن هشام في المغني .

(٣) انظر : الكتاب ٢٢٣/١ ، والمقتضب ١٠٦/٣ ، والأصول ٣٠٦/٢ – ٣٠٧ ، وابن يعيش ٧٣/٧ ، وكذلك الحاشية رقم ٢ .

(٤) في ( ك ) : من فاعل واحد .

(٥) ولذلك تأولوا مسألة ( أكلوني البراغيث ) على أن الواو علامة للجمع وليست ضميرًا ، حتى لايكون للفعل فاعلان ، انظر : المسائل المشكلة ، البغداديات ١٠٩ وص ٢١٥ من كتاب الفارقي ، وأمالي ابن الشجري ١٣٤/١ . وما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٦) انظر معنى حكم الأصل وعلاقته باستصحاب الحال في ص ٢١٦ ح ١ من كتاب الفارقي .

[ الإخبار عن أسماء المسألة ][1]

فإن أخبرت عن أسماء[2] المسألة ، فمنه ما يجوز ، ومنه ما يمتنع[3] .

فلو قيل لك : أخبر عن ( بزيد ) قلت : [ ذلك ][4] لايجوز ؛ لأن معه حرفًا ، والحرف لايخبر عنه[5] .

فإن أخبرت عن ( الفرسخين ) قلت : ( اللذانِ سِيرَ بزيدٍ فيهما يومينِ فَرسخانِ ) . هذا على أن تجعل ( الفرسخين ) ظرفا[6] .

وأنت إذا أخبرت عن الظرف لم يكن بُدٌّ من أن يُذْكر مع ضميره حرف الجر . وإنما أوجب ذلك ليدل على أنه ظرف ، إذ كان بلفظه وصيغته يَدُلُّ على الظرفية[7] ، [ فمتى عُدِمَتْ صورتُه ، وجئت بضميره – والضمير لا يدلُّ على الظرفية ][8] – وجب أن تجيء بحرف يدل على أنه ظرف[9] .

فإن جعلته مفعولًا على السَّعَةِ جاز أن تحذف حينئذ حرف الجر ؛ لأنه قد بطل عنه حال الظرف فوجب لذلك حذفه [ ٥٨/ك ] كما تحذفه من سائر المفعولات وليس كونه مفعولًا على السعة مما يخرجه عن معنى الظرف ، ويقلبه إلى تحقيق

---

(١) انظر طرائق الإخبار وشروطه في ص : ٢١٩ – ٢٢٠ .

(٢) في ( ك ) : اسم .

(٣) في ( ك ) : مالا يجوز .

(٤) ما بين المعقوفتين مستدرك من ( ك ) .

(٥) في ( ك ) : لايجوز أن يخبر عنه .

وانظر هذه المسألة في : الأصول ٣٩/١ ، وص ١٧٠ من كتاب الفارقي .

(٦) في المقتضب ١٠٦/٣ : فإن أخبرت عن الفرسخين قلت : المسيرانِ بزيدٍ يومينِ فرسخانِ . وفي ص ١٠٧ : فإن جعلت الإخبار عن [ كذا ] الذي ، وأخبرت عن الفرسخين قلت : اللذان سيرا بزيد يومينِ فرسخانِ . ا هـ .

وفي الأصول ٣٠٧/٢ : فإن لم تجعلهما كذلك [ أي مفعولين ] قلت : سِيرا فيهما ، وكل ما قدمته فقد قام مقامه ضميره .

(٧) أي الفرسخان .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٩) في ( في فيهما ) ظرفية ، انظر المغني ١٨٢/١ ، وانظر المسألة التي تحدث عنها الفارقي في : الكتاب ١٧٦/١ ، والمقتضب ١٠٥/٣ .

المفعول ، وليس ذلك[1] إلا [ على ][2] السعة دون الحقيقة[3] ، فتقول : ( اللذانِ سِيرَهُمَا بزيدٍ يومين فرسخان ) . فـ ( فرسخان ) خبر ( اللذان ) ، و ( هما ) ضمير لهما يعود إلى ( الذي ) ، وعلى هذا وجه قول الشاعر[4] :

وَيَوْمٍ[5] شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وعامِرًا قَليلٍ سِوى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُه[6]

أراد : ( شهدنا فيه ) . ولكن جعله مفعولًا على السعة ، فحذف حرف الجر ، وأضمره كإضمار [ الأسماء ][7] المفعولات .

ولك أن تحذف الضمير رَأْسًا فتقول : ( اللذان سِيرَ بزيدٍ يومينِ فرسخان ) ، تريد ( سِيرَهُمَا ) وحذفت كما تقول : ( الذي ضربتُ زيدٌ ) تريد ( ضربتُه ) . وقد تقدم بيان هذا وعلته[8] .

فإن نقلته إلى الألف واللام جاز فيه الوجهان الأوّلانِ بلا خلاف .

---

(١) في ( ك ) : لك .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٣) يجوز جعل الظرف اسمًا على الاتساع ، فتجريه على الفعل ، ويكون على التشبيه بالمفعول به اتساعا ومجازًا ، ومن أمثلة هذه المسألة : يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار ، وسرقت الليلة أهلَ الدارِ ، فتُجري الليلة على الفعل في سعة الكلام ، كما في : صِيدَ عليه يومان ، ووُلِدَ له ستونَ عامًا ، والمعنى إنما هو في الليلة ، وصيدَ عليه في اليومين ، غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام .

انظر : الكتاب ١٧٥/١ - ١٧٦ ، والمقتضب ١٠٥/٣ .

(٤) من الطويل نسبه سيبويه في الكتاب ١٧٨/١ إلى رجل من بني عامر ، والبيت في : المقتضب ١٠٥/٣ ، والكامل ٣٣/١ ، وروي فيه بنصب ( يوم ) ، و ( قليل ) ، وهو في المسائل المشكلة ( البغداديات ) ٣٩٧ ، والحجة للفارسي ٣٥/١ ، وأمالي ابن الشجري ٦/١ ، وابن يعيش ٤٥/٢ ، ٤٦ ، والمقرب ١٤٧/١ ، والمغني ٥٥٧/٢ ، وروايته كما في الكامل ، وهو في الأعلم ( بهامش الكتاب ط بولاق ) ٩٠/١ ، والهمع ٢٠٣/١ ، والدرر ١٧٢/١ .

والشاهد في البيت سيأتي فيما يلي من كلام الفارقي .

(٥) في ( ك ) : ويوما .

(٦) ( سليم وعامر ) : قبيلتان من قيس عيلان ، و ( النوافل ) : الغنائم ، و ( النهال ) : المرتوية بالدم ، وأصل النهل : أول الشرب ، و ( يومٍ ) : مجرور بـ ( رُبَّ ) المحذوفة، و ( قليلٍ ) صفة له ، و ( نوافله ) : فاعل قليل .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٨) انظر ص ٢٩ من كتاب الفارقي ، وكذلك المغني ٥٥٧/٢ .

فأما الحذف مع الألف واللام فإنه ممتنع على مذهب أكثر النحويين ، وقد أجازه قوم ، وليس بالجيّد ؛ لما بيّناه قَبْلُ[1] . واللفظ بذلك إذا أخبرت عن ( الفرسخين ) بالألف واللام على أنه ظرف تقول : ( المسيرُ بزيدٍ فيهما يومين فرسخانِ ) .

وعندي أن منزلة ذلك[2] في الضعف بمنزلة[3] حذف التنوين من اسم الفاعل في مثل قول الشاعر[4] :

فأَلْفَيْتُهُ غَيْـرَ مُسْتَعْـتِبٍ ولا ذَاكِرِ اللهَ إلا قليـلا[5]

أراد : ( ولا ذاكرٍ اللهَ إلا قليلا ) .

وجعلوا منزلة[6] حذفها[7] مع ( الذي ) منزلة حذف النون في الصلة[8] نحو قول الشاعر[9] :

الحَافِظُو عَوْرَةَ العشيرةِ لا يأتيهمُ من ورائِهِمْ نَطَفُ[10]

---

(١) انظر ص ٧٤ ، ٧٥

(٢) أي حذف الضمير من الصلة .

(٣) في ( ك ) : منزلة .

(٤) هذا من قياس المبرد ، انظر : المقتضب ١٩/١ .

(٥) انظر ترجمة سيبويه في ص : ٤٢ .

والبيت من المتقارب ، وهو من شواهده في الكتاب ١٦٩/١ ، وقد نسب فيه إلى أبي الأسود الدؤلي ، وهو في ديوانه ١٢٢ – ١٢٣ ، وفي معاني القرآن للفراء ٢٠٢/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٦/١ ، ومجالس ثعلب ١٢٣/١ ، ومجاز القرآن ٣٠٧/١ ، والمقتضب ١٩/١ و ٣١٣/٢ ، والمسائل المشكلة ( البغداديات ) ١٦٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٥٧/١ ، والمنصف ٢٣١/٢ وأمالي ابن الشجري ٣٨٣/١ والبيان ١٨٦/١ ، والإنصاف ٦٥٩/٢ ، وابن يعيش ٣٤/٩ ، ورصف المباني ٤٩ و ٣٥٩ ، والإفصاح ٥٦ ، والأعلم ( بهامش الكتاب ط بولاق ) ٨٥/١ ، والهمع ١٩٩/٢ ، والدرر ٢٣٠/٢ ، والخزانة ٣٧٨/٢ .

وللبيت روايتان : الأولى بنصب ( ذاكر ) والثانية بجرها .

والشاهد في البيت حذف التنوين للمعاقبة .

(٦) هاء ( ألفيته ) تعود على ( امرئ ) المتقدم قبل الشاهد ومراده به امرأته ، وللبيت قصة طريفة ، انظرها في : الدرر ٢٣١/٢ .

(٧) في ( ك ) : وجعلوه بمنزلة .

(٨) أي الهاء ، الضمير العائد .

(٩) هذا من قياس سيبويه ، انظر : الكتاب ١٨٦/١ والأخفش ، انظر معاني القرآن ٨٤/١ .

(١٠) البيت من المنسرح ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١٨٦/١ و ٢٠٢ ، ونسبه سيبويه إلى رجل=

فحذفوا الضمير كما حذفوا النون ، وذلك ضعيف ، وقد تقصّينا [ ه ][1] في كتابنا الموسوم ( بتفسير [ أبيات ][2] كتاب سيبويه )[3] بما يغني عن إعادته .

فإن أخبرت عن ( اليومين )[4] ، وجب فيهما[5] مِثْلُ ما وجب في ( الفرسخين ) ، واللفظ بهما واحد ، وكذلك تقديرهما[6] إذا استوى اللفظان والتقديران ، فلا وجه لتكريره وإعادته

فصار ذلك [ أربعة عشر وجها ][7] : عشرة منها جائزة على حُسْنٍ بإجماع ، ووجهان على خلاف من أجل حذف الضمير مع الألف واللام ، ووجهان ممتنعان : وهما الإخبار عن ( بزيد ) .

فإن قدمت ( الفرسخين )[8] على ( سِيرَ ) وهما ظرفان قلت : ( الفرسخانِ اللذان سِيرَ بزيدٍ فيهما يومين )[9] [ ٥٩/ك ] على أن يكون بينك وبين من تخاطبه

---

= من الأنصار وروايته ( من ورائنا ) والبيت في معاني القرآن للأخفش ٨٥/١ ، والمقتضب ٦٧/١ ، والمحتسب ٨٠/٢ وقد نسب في شروح سقط الزند ١٣٠٧ إلى الحارث بن ظالم المرّي ، وهو في ابن يعيش ١٢٤/٢ ، والإفصاح ٢٩٩ ، ونسبه الأعلم ( بهامش الكتاب طه بولاق ) ٩٥/١ إلى قيس بن الخطيم ، والبيت في الهمع ٤٩/١ ، والدرر ٢٣/١ ، وقد نسبه البغدادي إلى عمرو بن قيس الخزرجي في الخزانة ٢٧٢/٤ .

والشاهد فيه : حذف النون من ( الحافظين ) على نية إثباتها ، ونصب ما بعده .

(١) النطف : الذنب ، والوكف : العيب .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٣) هو من كتب الفارقي المفقودة .

(٤) في المقتضب ١٠٧/٣ : « فإن أخبرت عن اليومين ، وجعلتهما ظرفا ، قلت : المسيرُ بزيدٍ فيهما فرسخانِ يومانِ ، وإن جعلتهما اسمين على السعة قلت : المسيرُ هما بزيدٍ فرسخان يومان .

.... فإن أخبرت عن اليومين وجعلتهما ظرفًا قلت : اللذانِ سيرَ بزيدٍ فيهما يومانِ .

وإن جعلتهما مفعولين قلت : اللذانِ سيرَهُمَا بزيدٍ فرسخانِ يومانِ ، وإنما توحَّد الفعل لتقدمه » .

(٥) في ( ك ) : فيها .

(٦) في ( ك ) نقدرهما ، وفي المقتضب ١٠٧/٣ ، فإن أخبرت عن اليومينِ ، وجعلتهما ظرفًا قلت : المَسيرُ بزيدٍ فيهما فرسخانِ يومانِ .

(٧) ما بين المعقوفتين مأخوذ من ( ك ) ففي ( ت ) : أربعة عشرة .

(٨) في المقتضب ١٠٨/٣ : « فإن قدمت الفرسخين على ما شرطنا في أصل المسألة ، قلت : الفرسخان المسيران بزيد يومين » .

(٩) في ( ك ) : يومان – قلت : يومين هنا ظرف ، وكذلك الفرسخان ، وخبر الفرسخين هو اللذان .=

عهد [ في ][1] ( فرسخين )[2] .

فإن جعلت ( اللذان ) وصفًا[3] ( للفرسخين ) لم يكن بُدٌّ لهما من خبر ، فتقول : ( الفرسخانِ اللذانِ سِيرَ بزيدٍ فيهما يومانِ صعبانِ أو سَهْلَانِ ) ، فتجعل ( صعبان ) أو ( سهلان ) الخبر .

فإن قدمته[4] على أنه مفعول على السَّعَةِ[5] قلت : ( الفرسخانِ اللذانِ سِيرهما بزيدٍ يومين ) إذ جعلت ( اللذان ) خبرًا .

فإن جعلتهما وصفًا[6] قلت : ( الفرسخانِ اللذانِ سِيرهما بزيدٍ يوَمينِ طَويلانِ ) . جعلت ( طويلان ) خبر ( الفرسخين ) .

فإن حذفت الضمير من الصلة على قولك : ( الذي ضربتُ زيدٌ )[7] قلت : ( الفرسخانِ اللذانِ سيرَ بزيدٍ يومينِ طويلان ) ، تريد ( سِيرهما ) ، وحذفت - على ما بيّنّا أوَّلًا .

فإن قدمتهما والخبر عنهما بالألف [ واللام ][8] - والألف [ واللام ][9] دون ( الذي )[10] - قلت : ( الفرسخانِ المسيرُ بزيدٍ فيهما يومين طويلان ) . هذا على أنهما مفعولان على السعة[11] . وعلى أنهما ظرفان قلت : ( الفرسخانِ المَسيرُ

---

= وفي المقتضب ٣/١٠٨ : « فإن قدمت الفرسخين على ما شرطنا في أصل المسألة قلت : الفرسخانِ المسيرانِ بزيدٍ يومين » .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٢) أي تكون الألف واللام داخلة على معهود ذهني ، من نحو الآية الكريمة ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ .. ﴾ . انظر : المغني ١/٥٠ .

(٣) في ( ك ) : وصف .

(٤) أي : الفرسخين .

(٥) انظر ص : ٢١٤ .

(٦) في ( ك ) : وصف .

(٧) انظر ص : ٩٠ .

(٨ ، ٩) ما بين المعقوفتين مستدرك من ( ك ) .

(١٠) أي دون الذي في القوّة .

(١١) انظر ص ٢١٤ .

هما بزيدٍ يومينِ[1] طويلان ) .

ولك الحذف[2] على مذهب من يحذف وهو قبيح ؛ لما بيّنّا ، وأكثر أصحابنا لايجيزونه كما ذكرت لك[3] ، وإنما ذكرت ( طويلان ) ، لأن ( المسير ) وصف ، ولو جعلته خبرًا[4] لم تحتج إلى ذكر ( طويلان )[5] .

فإن قيل لك : احذف ضميرَه إذا كان ظرفا من ( الذي ) كما حذفت ضميره إذ كان مفعولًا ، فإن ذلك لايجوز ، لأنه لايكون [ في الكلام ][6] دليلٌ على المحذوف : هل هو مفعول مطلق أو مفعول بحرف جر . وكذلك لايجوز أيضًا - على مذهب من يحذف[7] ضميرَ المفعولِ من الألف واللام - أن تحذف الضمير المتصل بحرف جر البَتَّةَ[8] .

فصار جميع هذه الأوجه[9] تسعة ، سبعة[10] أوجه حسنة بإجماع : حذف الخبر عنه وهو ظرف ومفعول في ( الذي ) والألف واللام ، وحذف الضمير من ( الذي ) ، وكون ( اللذان ) وصفًا وكونهما خبرًا ، فذلك سبعة أوجه . ووجه قبيح وهو الحذف مع الألف واللام ، ووجه ممتنع وهو حذف ضمير الأول وهو ظرف .

---

(١) في ( ك ) : يومان .

(٢) أي حذف الضمير هما .

(٣) انظر ص ٧٤ .

(٤) في ( ك ) : خبر .

(٥) في ( ك ) : طويلين .

(٦) ما بين المعقوفتين مستدرك من ( ك ) .

(٧) في ( ك ) : حذف .

(٨) لأنهم يجيزون حذف الضمير المنصوب لا المجرور .
انظر ص ١١٠ .

(٩) في ك الأحرف .

(١٠) في ك منها سبعة .

وإن[1] قـدّمت ( اليـومين )[2] على ( سِيـرَ )[3] - وقـد أُخّـرت ( الفرسخان ) - لوجب فيه مثل ما وجب في تقديم ( الفرسخين ) ، واللفظ به[4] والتفسير له واحد ، لا وجه لإعادته ، فجميع هذه الوجوه ثمانيةَ عشرَ وجهًا .

فإن قدمتهما جميعًا ظرفين[5] ، و ( اللذان ) لـ ( اليومين )[6] قلت : ( الفرسخانِ اليومانِ اللذانِ سِيرَ بزيدٍ فيهما فيهما ) . وتفسيره : [ ٦٠/ك ] أن تجعل ( اللذان ) خبرَ ( اليومين ) ؛ لأنهما يرجعان إلى مدلول واحد ، ويكون ( اليومان ) وخبرهما جملة في موضع خبر ( الفرسخين )[7] .

فإن جعلت ( اللذانِ ) صفة ( لليومين ) لم يكن بُدٌّ من خبر لـ ( اليومين ) فتقول : ( الفرسخانِ اليومانِ اللذانِ سِيرَ بزيدٍ فيهما [ فيهما ][8] شديدانِ ) ، فيكـون ( اللـذان ) وصفا[9] لـ ( اليـومين ) ، و ( اليومـان ) مبتـدأ ، و ( شديدان ) خبرهما ، والجملة خبر ( الفرسخان ) ، وعائد ( الذي ) في المسألتين جميعا ( فيهما ) الأخير[10] الذي هو لـ ( اليـومين ) ، وعائـد ( الفرسخان ) من الجملة ( فيهما ) الأول ، وهو متصل بصفة المبتدأ .

---

(١) في ( ك ) : فإن .

(٢) في ( ك ) : يومين .

(٣) في المقتضب ١٠٨/٣ : « وإن قدمت اليومين قلت : اليومانِ المسيرُ بزيدٍ فيهما فرسخانِ ، إن جعلتهما ظرفًا ، وإن جعلتهما مفعولين قلت : المسيرُ هما بزيدٍ فرسخانِ » .

(٤) في ( ك ) : واللفظ به واحد .

(٥) في المقتضب ١٠٩/٣ : « فإن جعلتهما ظرفين قلت : المسيرانِ فيهما ، وقولك : هما خبرُ الألف واللام ، والألف واللام وخبرهما خبر اليومين ، واليومان وما بعدهما خبر الفرسخين » .

(٦) في ( ك ) : ليومين .

(٧) فيكون الفرسخان مبتدأ ، واليومان مبتدأ ثانيًا ، واللذان خبر اليومين ، واليومان وخبرهما جملة في موضع خبر الفرسخين ، وكرر فيهما لأن الأول للفرسخين والثاني لليومين لأنهما صارا مبتدأين فحل ضميرهما مع حرف الجر محلهما .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٩) في ( ك ) : صفة .

(١٠) في ( ك ) : بدت الكلمة وكأنها : إلا حيث .

وإن قدمتهما – وهما مفعولان على السعة[1] – قلت على جَعْلِكَ ( اللذان ) لـ ( اليومين )[2] أيضًا : ( الفرسخانِ اليومانِ اللذانِ سِيرَهما بزيدٍ إياهما ) . هذا إذا جعلت ( اللذان ) خبر ( اليومين ) .

فإن جعلتهما صفة قلت : ( الفرسخانِ اليومانِ اللذانِ سِيَرهُمَا [ بزيد ][3] إياهما شديدانِ ) . والتفسير [ على ][4] ما تقدم .

فإن حاولت حذف الضمير من صلة ( الذي ) على حَدِّ قولهم : ( الذي ضربتُ زيدٌ )[5] ، فليس يجوز لك حذف أحدهما البَتَّةَ .

أما الأول المتصل[6] وهو[7] ضمير ( الفرسخين ) ؛ فلأن ضمير ( هما )[8] ليس بعائد إلى ( الذي ) ، وإنما يعود إليه ضمير ( اليومين )[9] ، وإنما تحذف ما عاد إلى ( الذي ) دون ما عاد إلى غيره[10] .

وأما[11] حذف الضمير الثاني وهو ضمير ( اليومين )[12] العائد إلى ( اللذان ) ؛ فلأنه منفصل[13] ، وفي حذفه – على وَجْهٍ[14] عندي – نَظَرٌ يحتاج

---

(١) في المقتضب ١٠٨/٣ : « فإن قدمت الفرسخين واليومين ، وجعلت اليومين مفعولين قلت : الفرسخان اليومان المسيراهما بزيد هما » .

وانظر مسألة كونهما مفعولين على السعة ص ٣١٤ من كتاب الفارقي .

(٢) في ( ك ) : اليومين .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٤) ما بين المعقوفتين مستدرك من ( ك ) .

(٥) في ( ك ) : زيدا ، قلت : وهو خطأ بيّن ، والحذف هنا كما مر في ص : ٤١٨ .

(٦) في ( ك ) : المنفصل .

(٧) في ( ك ) : فهو .

(٨) في ( ك ) : ضميرها ، وعنى به : هما في سيرهما .

(٩) عنى به : إياهما .

(١٠) انظر ص ٧٩ .

(١١) في ( ك ) : فأمّا .

(١٢) أي الضمير المنفصل : إياهما .

(١٣) لا يجوز حذف الضمير العائد المنفصل، انظر : المقتضب ٢٠/١ و ٩٩/٣ ، وشرح الرضي للكافية ٤٢/٢ .

(١٤) قال الرضي في شرح الكافية ٤٢/٢ : « فالمنصوب يحذف بشرطين ، ألا يكون منفصلا بعد إلا ،=

إلى تأمل ، وفيه دقة ، وذلك أن مرتبة ( اليومين ) في المسألة بعد مرتبة ( الفرسخين ) ، فإذا جعلتهما مفعولين على السعة ثم أضمرتهما إضمارا واحدًا ، كان الأحق عندي بأن يكون متصلا بالفعل هو ضمير الأول دون ضمير الثاني ، لأن[1] الأقرب إليه .

وإن ثبت هذا [ صار ][2] الضمير المتصل [ هو ( للفرسخين ) ، وهو غير عائد إلى الموصول ، وصار الضمير المنفصل ][3] هو العائد إلى ( الذي ) ، فالأول لا تحذفه ؛ لأنه ليس بعائد إلى الموصول ، والثاني لا تحذفه ، وإن كان عائدًا ؛ لأنه منفصل ، والضمير لا يحذف ، فيجيء من هذا ألّا تحذف شيئًا من الضمير في هذه المسألة . فمن راعى هذا وجب ألّا يحذف شيئا منه ، ومن رأى أن اتصالهما بالفعل اتصالًا واحدا لايوجب تعلقه[4] بهما ترتيبا لأحدهما على الآخر . كما توجبه ( الواو ) في العطف إذا قلت : ( ضربتُ زيدًا وعمرًا ) ، فإنه لو قيل لك : أخبر عن ( عمرو ) لقلت : ( الذي ضربتُه وزيدًا عمرٌو )[5] ، فتصل ضميره بالفعل [ ٦١/ك ] قبل ( زيد ) وكان ( زيد ) قبله في الإظهار من غير حرف عطف ، وذلك لأن تعلقهما بالفعل تعلق واحد[6] ، فإن سبيل الفعل أن

---

= نحو : جاءني الذي ما ضربت إلا إياه ، وأما في غيره فلا منع كقولك : ضيّع الزيدان الذي أعطيتهما أي أعطيتهما إياه » .

وفي شرح التصريح على التوضيح ١٤٥/٢ - ١٤٦ : « لم يجوّز الأزهري حذف المنصوب المنفصل لأن حذفه يوقع في إلباسه بالمتصل ، ومفوّت لما قصد به من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين في مثل جاء الذي إياه أكرمت ، وقد حذف منفصلًا من قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُون ﴾ ، والأصل : رزقناهم إياه لأن تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضميرين المتحِدَي الرتبة في ضميري الغيبة ، وهو قليل » .

(١) كذا في : ( ت وك ) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٤) في ( ك ) : تعلقهما .

(٥) في الأصول ٣٠٦/٢ ( طبعة لبنان ) : « وإن أخبرت عن عمرو ( في ضربت زيدًا وعمرًا ) قلت : الذي ضربتُ زيدًا وإياه عمرٌو ، فإن لم ترد ترتيب الكلام على ما كان عليه قلت : الذي ضربتُه وزيدًا عمرٌو ، وجاز ذلك لأن قولك : ضربتُ زيدًا و عمرًا ، وضربتُ عمرًا وزيدًا في الفائدة سواء » .

(٦) جاء في المقتضب ٢١١/٤ : « واعلم أن المعطوف على الشيء يحلّ محلّه ، لأنه شريكه في العامل » .

يتصل به العائد إلى ( الذي ) أَوْلَى من غير العائد ، إذ كان لا فائدة في ترتيب أحدهما قبل الآخر ، ويَخْتَلُّ لو غَيَّرتَهَ .

وإذا جعل هذا طريقًا له إلى وصل[1] الفعل بالضمير العائد ، جعله أيضا طريقًا إلى حذفه ؛ لأنه حينئذ يكون عائدًا متصلًا[2] ، فتقول : ( الفرسخانِ اليومانِ اللذانِ سِيرَ بزيدٍ إياهما ) تريد ( سِيرَهُمَا ) .

ويتوجه عندي بعد هذا للمتكلم على الرأي الأول ، أن يفرق بين العطف وهذه المسألة ، فيقول : إنما جاز هذا في العطف ، لأنه قيل لك : أخبر عن أحدهما ، فَحَسُنَ لذلك أن تصل الضمير بالعامل ، لأن المفعول الأول لاينازع المرتبة في الاتصال ، وإن نازع فيها بحق الترتيب للكلام . على أن الذي يجيز اتصال الضمير في مثل هذا إذا عطف يجيز الانفصال أيضا .

ذكر أبو بكر بن السراج[3] [ رحمه الله ][4] في باب الألف واللام[5] أنك إذا أخبرت عن ( عمرو ) من قولك : ( قامَ زيدٌ وعمرٌو ) . قلت : ( الذي قامَ زيدٌ وهو عمرٌو )[6] ، فتجيء به منفصلًا في مرتبته .

فهذا يقوّي ما ذكرناه من أن سبيل الضمير أن يكون منفصلًا ، هذا حكمه[7] ، وإنما أحدهما يذكر ضميره ، والآخر ظاهره ، فليس يطالب إلا بحق الاتصال .

---

(١) صححت الكلمة من ( ك ) ، ففي ( ت ) : فصل ، وهذا خطأ بيّن ، ويوضح الخطأ جرّ كلمة الضمير التي جاءت في الجملة بالباء .

(٢) انظر ص ٧٤ .

(٣) انظر ترجمته في ص : ١٥٠ .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٥) الباب في الأصول ( طبعة لبنان ) ٣٣٠/٢ ، وما أورده الفارقي موجود في الأصول في باب ما جاز أن يكون خبرًا وأول الباب في ٢٧٦/٢ ( طبعة لبنان ) .

(٦) انظر الأصول ( طبعة لبنان ) ٣٠٦/٢ ، وفي الأصول جاءت المسألة كما يلي : ( الذي قامَ زيدٌ وهو عمروٌ زيدٌ ) وأظن في المسألة خطأً ؛ لأن الإخبار فيها عن عمرو ، ولذلك يجب أن يكون في آخر الجملة بعد أن حلّ ضميره محلّه .

(٧) في ( ك ) : حكمه هذا .

فأما في ( الفرسخين ) و ( اليومين )[1] : الأول [ منهما ][2] يطالب[3] بمرتبة الكلام ومرتبة الاتصال ، فيصير ما كان مجوَّزًا في العطف ممتنعا في هذه المسألة ، لأنك ترفعهما جميعًا ، وتأتي لهما بضمير ، فيجب أن يوقَعَ كل واحد في مرتبته لتنازعهما جميعًا مرتبة الاتصال ، ويبقى لأحدهما المزّية برتبته من الكلام .

ثم إن الصواب بعد هذا عندي أن يكون القول فيهما على الاختيار : إن شاء أن يجعل المتصل هو العائد – على ما بيّنّا في العطف ، فليس يمتنع [ ذلك ][4] ، ويقويه[5] أنه لايحتل بتقديمه معنى[6] ، فلا وجه للمضايقة في المرتبة ، وعلى هذا الحدّ تحذف الضمير المتصل ؛ لأنه يكون هو العائد – على ما قدمنا[7] .

[ وإن ][8] شاء جعل المتصل هو لغير العائد ، فلم يُجِزْ حذفه – على ما بيّنّا ، وإنما ذكرنا كُلَّ ذلك ؛ لِنُرِيكَ شبهةً إن عرضت في نفس الناظر في كتابنَا ، وقد انكشف وجه الصواب ، والحمد لله . [ ٦٢/ك ] .

[ ٣٩/ت ] فهذا حكم المسألة في ( الذي ) .

ولو جعلتهما[9] في الألف واللام لكانت المنزلة واحدة[10] ، ففي الذي والألف واللام عشرة أوجه : ثمانيةٌ جائزة بلا خلاف ، ووجهان ممتنعان ، وهما : حذف ضمير ( الفرسخين ) الذي ليس بعائد[11] ، ووجهان يتجاذبهما النظر ،

---

(١) في المسألة ( الفرسخانِ اليومان اللذانِ سيرَهما بزيدٍ إياهما شديدانِ ) .
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(٣) في ( ك ) : فطالب .
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(٥) في ( ك ) : ويقويه الأول .
(٦) في ( ك ) : شيء .
(٧) انظر ص ٤٢١ .
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(٩) أي المسألة الأصلية : سِيرَ بزيدٍ فَرسخينِ يومين .
(١٠) في المقتضب ١٠٩/٣ : « فإن جعلتهما ظرفين قلت : المسيران فيهما ، وقولك : هما خبر الألف واللام ، والألف واللام وخبرهما خبر اليومين ، واليومان وما بعدهما خبر الفرسخين » .
(١١) انظر ص : ٧٨ .

فذاك[1] عشرة أوجه .

فإن جعلت ( الذي ) ( للفرسخين ) وقدمتهما – وهما ظرفان ، على ترتيب الأصل[2] في المسألة – قلت : ( الفرسخانِ اليومان[3] اللذان سِيرَ بزيدٍ فيهما فيهمـا هما ) . لابُدَّ من ذكر ( هما ) ليكون خبرًا لقولك : ( اللذان ) ، ويكون اللذان مبتدأ ثالثًا ، و ( هما ) خبره وعائده ( فيهما ) الأول ؛ لأنه[4] ضمير ( الفرسخين ) ، [ و ( اللذان ) ( للفرسخين ) ][5] ، وإنما لزم ذكر ( هما ) ؛ لأن ( اللذان ) ( للفرسخين )[6] وقد وقعا بعد ( اليومين ) ، ولايصح أن يجري المفرد خبرًا على غير من هوله[7] ، فلم يكن بُدٌّ من خبر ، فيصير ( هما ) لهذا المعنى خبرًا له ، ويكون ( اللذان ) وخبرهما[8] خبر ( اليومين ) ، وعائدهما[9] من الجملة قولك ( فيهما ) الثاني ، و ( اليومان ) وخبرهما من الجملة خبر ( الفرسخين ) وعائد ( الفرسخين ) من الجملة قولك : ( هما ) ، ولذلك لايجوز أن يقع ( شديدان ) أو ما جرى مجراه من ظاهر موقعه ، لأنه يبقى بلا عائد .

وعندي أنّ من جَوَّزَ برأيه أن يتعلق ضمير بشيئين أجاز هذا ، وأن يُوقع[10] ظاهرًا هذا الموقع ، لأن الجملة حينئذ فيها ضمير يعود إلى الموصول ، وهو ضمير ( الفرسخين ) في المعنى ، فيكون عائدًا إلى ( اللذان ) بحق الصلة ، وإلى ( الفرسخين )[11] ، بحق الخبر ، وقد بيّنّا فساد مثل هذا في كتابنا هذا بما فيه

---

(١) في ك : فذلك .
(٢) أصل المسألة : سِير بزيدٍ فرسخين يومين .
(٣) في ( ك ) : الأصلان .
(٤) في ( ك ) : لأنه هو .
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(٦) في ( ك ) : الفرسخين .
(٧) انظر ص ٥٩ .
(٨) في ( ك ) : خبرها .
(٩) إذ لابد من عائد إلى المبتدأ إذا كان الخبر جملة .
(١٠) في ( ك ) : ان وقع .
(١١) في ( ك ) : الفرسخان .

كفاية[1] ، فتأمل هذا فإن فيه إشكالا ؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ عليك[2] فتجيزه من حيث ترى أن في الكلام ضميرا آخر ( للفرسخين ) ، وهو قولك : ( فيهما ) الأول ، فإن هذا لايصح ؛ لأن ما[3] عاد إلى ( الذي ) لايعود إلى غيره ؛ لما قدمنا بيانه .

فهذا بيان ما في [ هذه المسألة ][4] من جعل ( الذي ) ( للفرسخين ) ، وهما ظرفان .

وعلى هذا يكون ( بزيد ) هو الذي قام مقام الفاعل[5] .

فإن جعلت ( الذي ) ( للفرسخين ) أيضًا وقدمتهما[6] وهما مفعولانِ على السعة[7] قلت : ( الفرسخانِ اليومانِ[8] اللذانِ سِيرَهُمَا بزيدٍ إيّاهما هُمَا ) .

ولك على [ هذا ][9] التقدير حذف الضمير لا محالة ؛ لأن المتصل على الوجوه كلها هو ضمير ( الفرسخين ) وهو العائد[10] إلى ( اللذان ) ، ومرتبته في أصل المسألة[11] التقديم ، فتقول : ( الفرسخانِ اليومانِ اللذانِ سيرَ ٦٣/ك بزيد إياهما هما ) ، فـ ( هما ) الخبر ، وعائد ( اللذان ) محذوف ، تريد ( سِيرَهُمَا ) وهو في المعنى ( للفرسخين ) كما أن ( اللذان ) ( للفرسخين ) في المعنى ، والجملة الصغرى[12] خبر ( اليومان ) ، والجملة الكبرى[13] خبر ( الفرسخان ) ،

---

(١) انظر ص : ٤٠٦ .
(٢) في ( ك ) : عليه .
(٣) في ( ك ) : عليه .
(٤) ما بين المعقوفتين مأخوذ من ( ك ) ففي ( ت ) : المسألتين .
(٥) انظر ص : ٣٠٦ .
(٦) في ( ك ) : وقد قدمتهما .
(٧) انظر ص : ٤١٣ .
(٨) في ( ك ) : الفرسخان اللذان اليومان .
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(١٠) لأنه يجوز حذف العائد المنصوب المتصل ، انظر ص : ٧٨ .
(١١) وأصلها هو : سِيْرَ بزيدٍ فرسخينِ يومينِ .
(١٢) انظر تعريف الجملة الصغرى في : المغني ٤٢٤/٢ ، والجملة الصغرى في المسألة هي : اللذان سير بزيد إياهما هما .
(١٣) انظر تعريفها في : المغني ٤٢٤/٢ ، وهي هنا ( اليومان اللذان سير بزيد إياهما هما ) .

ولا خلاف أنك لا تحذف الضمير الثاني العائد إلى ( اليومين )[1] ؛ لأنه ليس بعائد إلى ( اللذان )[2] .

فهذا بيان حكمه بـ ( الذي ) ، وكذلك حاله بالألف واللام ، فيكون الجميع ستة أوجه : ثلاثة حسنة ووجه ممتنع ، وهو حذف غير العائد ، ووجه [ قبيح ][3] - على ما تقدم من الخلاف وهو حذف الضمير .

فإن قَدَّمْتَهُمَا و ( اليومان )[4] ظرفان و ( إلفرسخان )[5] مفعولان[6] ، و ( اللذان ) لليومين قلت : ( الفرسخانِ اليومانِ اللذانِ سِيرَهما بزيدٍ فيهما ) ، فأتيت بضمير ( الفرسخين ) متصلًا ؛ لأنه مفعول ، وإن لم يكن عائدًا هذا حدّه ، وجئت بضمير ( اليومين )[7] مع حرف جر ؛ لأنه ظرف[8] وهو العائد ، وصار ( اللذان ) خبر ( اليومان )[9] ؛ لأنهما لشيء واحد ، وصار ( اليومان ) وخبرهما جملة في موضع خبر ( الفرسخين ) ، والعائد قولك : ( هما ) المتصل بـ ( سِيرَ ) .

فإن جعلت ( اللذان ) وصفًا لـ ( اليومين ) جئت لهما بخبر فقلت : ( الفرسخانِ اليومانِ اللذانِ سِيرَهما بزيدٍ فيهما شديدان ) . فصار ( شديدان ) خبر ( اليومان )[10] و ( اللذان ) صفته ، والجملة خبر ( الفرسخان ) .

---

(١) عنى به إياهما .

(٢) صححت الكلمة من ( ك ) ، ففي ( ت ) : الذي ، وانظر عدم جواز حذف الضمير غير العائد في ص : ٧٨ .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٤) أي على أصل المسألة .

(٥) في ( ك ) : فالفرسخان .

(٦) أي مفعولانِ على السعة ، انظر ص : ٤١٣ .

(٧) وهو فيهما .

(٨) انظر : الأصول ٢/٢٩١ ( ط . لبنان ) .

(٩) في ( ك ) : ليومين .

(١٠) في ( ك ) : ليومين .

ولايجوز حذف أحد الضميرين في هذه المسائل ؛ لأن الضمير المتصل ليس بعائد فلا تحذفه[١] ، والعائد منفصل فلا تحذفه[٢] – على المذاهب التى قدّمنا[٣] .

فهذا بيان هذه المسألة على جعل ( الذي ) ( لليومين ) ، وهما ظرفان ، و ( الفرسخان ) مفعولان ، وكذلك حكمهما في الألف واللام ، فصار جميع ذلك ستة أوجه : أربعة جائزة ووجهان ممتنعان ، وهنا : حذف [ أحد ][٤] الضميرين .

فإن[٥] قدّمتهما – و ( اليومان ) ظرفان[٦] و ( اللذان ) ( للفرسخين ) ، و ( الفرسخان ) مفعولان[٧] – قلت : ( الفرسخانِ اليومانِ اللذانِ[٨] سيرهما بزيد فيهما هُمَا [ هُمَا ][٩] ) .

فقولك : ( هما ) خبر ( اللذان ) ؛ لأنهما لـ ( الفرسخان )[١٠] ، وقد جريا على ( اليومين ) ، ولايجوز أن يكون المفرد خبرًا إلا عن شيء هو هو[١١] ، فلابُدَّ من أن تقدّره[١٢] تقدير المبتدأ ، وتأتي بخبر له ، وتكون الجملة خبر ( اليومان ) ،

---

(١) انظر ص : ٧٩ .
(٢) انظر ص : ٧٨ .
(٣) في ( ك ) : قدمناها .
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(٥) في ( ك ) : وان .
(٦) على أصل المسألة .
(٧) أي مفعولان على السعة كما مر في ص : ٤١٣ .
(٨) في ( ك ) : الفرسخان اللذان اليومان .
(٩) جاء هذا الضمير في النسختين (ت ، ك) وأظن أنه زائد لا داعي إليه ، فإعراب المسألة كما أورده الفارقي هو : الفرسخان مبتدأ ، اليومان : مبتدأ ثان ، اللذان مبتدأ ثالث ، هما : خبر اللذان ، واللذان ... هما : خبر لـ ( اليومان ) ، واليومان وخبرهما خبر لـ ( الفرسخان ) . وعائد المبتدأ : الفرسخان : الضمير : هما ، وعائد : اليومان الضمير في : فيهما ، وعائد الاسم الموصول اللذان : هما في سيرهما .
وانظر : الأصول ٢/٢٩٤ ( ط . لبنان ) .
(١٠) في ( ك ) : الفرسخان .
(١١) انظر ص : ٥٩ .
(١٢) أي تقدر : اللذان مبتدأ .

وعائده[1] ( فيهما ) ، و ( اليومان ) وخبرهما خبر عن ( الفرسخين ) .

ولابُدَّ في هذا الوجه من ذكر ضمير يعود إلى ( الفرسخين ) لايغني عنه[2] الظاهر ؛ لأن خبره حينئذ جملة ، ولايكون الخبر جملة إلا بعائد ، فلذلك قلت : ( هما ) ولايجوز مكانه ( شديدان ) .

فإن قيل لك : فَاكْتَفِ بضميره المتصل [ ٦٤/ك ] في قولك : ( سِيرَهُمَا ) ، قيل : ذلك لايجوز ، لأنه عائد إلى ( اللذان ) ، لايجوز رجوعه إلى غيره – على ما قدمنا بيانه[3] .

ولايجوز حذف ضمير ( اليومين )[4] ؛ لأنه ليس بعائد[5] ، ويجوز حذف ضمير ( الفرسخان ) المتصل بـ ( سِيرَ )[6] ، فتقول : ( الفرسخانِ اليومانِ اللذانِ سِيرَ بزيد فيهما هما ) تريد ( سِيرَهما ) والتفسير واحد . ولايكون ( اللذان ) وصفا لليومين ، لأنه ليس هو هو .

فهذا بيان المسألة إذا جعلت ( اللذان ) ( للفرسخين ) ، وجعلت ( اليومان ) ظرفين ، و ( الفرسخان ) مفعولين ، وكذلك حكمه في الألف واللام ، فذلك سبعة أوجه : ثلاثة جائزة بإجماع ، وثلاثة ممتنعة ، وهي : حذف ضمير ( اليومين ) ، وجعل الظاهر في الخبر بدل المضمر[7] ، وجعل ( اللذان ) وصفا ( لليومين ) ، ووجه قبيح ، وفيه الخلاف ، وهو حذف ضمير ( اللذان ) مع الألف واللام .

فإن قدمتهما ، و ( الفرسخان ) ظرفان[8] ، و ( اللذان ) لهما ، واليومان

---

(١) أي عائد المبتدأ الذي هو : اليومان .

(٢) في ( ك ) : به .

(٣) انظر ص : ٤٠٦ .

(٤) أي : الذي في ( فيهما ) .

(٥) لأنه لايحذف ماليس بعائد انظر ص : ٧٩ .

(٦) لأنه ضمير منصوب متصل ، فيجوز حذفه ، انظر ص : ٧٩ .

(٧) في ( ك ) : بدل من الضمير .

(٨) على أصل المسألة .

مفعولان[1] قلت : ( الفرسخان اليومانِ اللذانِ سيرهما بزيدٍ فيهما هُمَا ) ، فلابد من ( هُمَا ) ليكون خبر ( اللذان ) ؛ لأنه ( للفرسخين )[2] ، وقد جرى على ( اليومين ) ، ولايكون الخبر المفرد جاريًا على غير ما هو هو[3] .

والجملة خبر ( اليومان )[4] ، وعائدهما الضمير في ( سِيرَهُمَا ) بحق الخبر ، وعائد[5] ( اللذان ) ، ( فيهما ) ؛ لأنهما ( للفرسخين ) ، و ( اليومان ) وخبرهما خبر ( الفرسخين ) وعائدهما قولك : ( هُمَا ) ، لأن الخبر جملة ، فلابد من عائد[6] ، ولايقع موقعه ظاهر – على ما بيّنا[7] .

ولايجوز حذف شيء من الضميرين ؛ لأن العائد منفصل ، والمنفصل لايحذف[8] ، والمتصل ليس بعائد ، فلا يحذف[9] ، لأنه لايكون له ما يقتضيه .

فهذا حكم المسألة بـ ( الذي ) ، [ وكذلك ][10] حكمها بالألف واللام ، فذلك أربعة أوجه : وجهان جائزان بإجماع ، ووجهان ممتنعان بإجماع ، وهما جعل الظاهر موضع المضمر ، في قولك : ( هما ) الذي هو خبر ( اللذان ) ، وحذف شيء من الإضمارين[11] اللذين في صلة ( اللذان ) .

فإن قدمتهما و ( الفرسخان ) ظرفان[12] ، و ( اللذان ) لـ ( اليومين ) ،

---

(١) أي مفعولان على السعة ، انظر ص : ٤١٣ .

(٢) صححت الكلمة من ( ك ) ففي ( ت ) : الفرسخين .

(٣) انظر ص : ٥٩ ، وفي ( ك ) : من هوله .

(٤) في ( ك ) : واليومان .

(٥) في ( ك ) : عائده .

(٦) انظر ص : ٥٩ .

(٧) انظر ص : ٤٢٨ .

(٨) انظر ص : ٤٢٠ .

(٩) انظر ص : ٧٨ .

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(١١) في ( ك ) : الضميرين .

(١٢) على أصل المسألة .

و ( اليومان ) مفعولان[1] قلت : ( الفرسخانِ اليومانِ اللذانِ سِيرَهُمَا بزيدٍ فيهما ) . فيكون ( اللذان ) خبر ( اليومان ) ؛ لأنهما يرجعان إلى شيء واحد[2] ، وعائد ( اللذان ) الضمير [ ٣٩/ت ] في ( سِيرَهُمَا ) ، و ( اليومان ) وخبرهما المفرد المستغني عن عائد[3] خبر ( الفرسخين ) ، وهو جملة ، والعائد منهما[4] إلى ( الفرسخين ) قولك : [ فيهما ][5] .

وإن جعلت ( اللذان ) [ وصفا ][6] لـ ( اليومين ) جئت بخبر لهما فقلت : ( الفرسخانِ اليومانِ اللذانِ سيرهما بزيدٍ فيهما شديدانِ ) ، فـ ( شديدان ) خبر [ ٦٥/ك ] ( اليومين )[7] ، والجملة خبر ( الفرسخين ) ، ويجوز حذف الضمير المتصل من الذي ( سِيرَهُمَا ) ؛ لأنه متصل وهو العائد أيضا[8] ، ولايجوز حذف [ ضمير ][9] ( الفرسخين ) ؛ لأنه منفصل[10] .

فهذا حكم المسألة بـ ( الذي ) وكذلك حكمها بالألف واللام ، فذلك خمسة أوجه : ثلاثة جائزة بإجماع ، ووجه يقبح ، وهو الحذف من الألف واللام ، ووجه ممتنع ، وهو حذف الضمير المنفصل العائد إلى ( الفرسخين ) .

فجميع ما مضى هو جعلك ( بزيد ) مقام الفاعل[11] ، وجميع هذه المسائل لافرق بينها وبين الألف واللام في التقدير والإضمار ؛ لأن الفاعل في جميع هذا

---

(١) مفعولان على السعة .

(٢) انظر ص : ٥٩ .

(٣) في ( ك ) : العائد .

(٤) انظر ص : ٥٩ .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٦) ما بين المعقوفتين غير واضح في ( ت ) فأخذ من ( ك ) .

(٧) في ( ك ) : ليومين .

(٨) يجوز حذف العائد المنصوب المتصل ، انظر ص : ٧٩ .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(١٠) انظر عدم جواز حذف العائد المنفصل في ص : ٤٢٠ .

(١١) انظر ص : ٣٠٦ .

منفصل . ولو كان متصلا لحصل بينهما فرق بإظهار الضمير مع اسم الفاعل ، إذا جرى على غير من هوله[1] ، واستتاره مع الفعل في صلة ( الذي )[2] ، وسترى ذلك في باقي تقدير المسألة ، إن شاء الله [ تعالى ][3] .

فإن قدّمت ( الفرسخين ) على ( سيَر ) وقد جعلتهما مقام الفاعل ، والألف واللام لهما ، قلت : ( الفرسخانِ المسيرانِ بزيدٍ يومينِ ) ، هذا إذا جعلت ( المسيران ) خبر ( الفرسخين ) .

فإن جعلتهما وصفًا لم يكن لك بُدٌّ من خبر ، فقلت : ( الفرسخانِ المسيرانِ بزيدٍ يومين طويلان ) فـ ( طويلان ) الخبر ، وثنيت ( المسيران ) ؛ لأن فيه عائدًا إلى الألف واللام . ولايجوز الحذف في هذا بإجماع ؛ لأن ضمير الفاعل لايحذف[4] .

فإن قدمتهما وقد جعلتهما ( ظرفين ) و ( اليومان ) هما الفاعل قلت : ( الفرسخان المسيرُ بزيدٍ فيهما يوَمانِ ) ، فـ ( المسير ) خبر ( الفرسخين ) ؛ لأن الألف واللام لهما[5] ، والعائد هو الضمير الذي في قولك : ( فيهما ) . ولايجوز حذفه ؛ لأنه منفصل[6] ، و ( يومان ) مقام الفاعل .

ولو جعلتهما مفعولين على السعة[7] – و ( اليومان ) فاعلان على ما تقدم – قلت : ( الفرسخان المسير هما بزيد يومان ) كل ذلك [ على ][8] جعل ( المَسير ) خبرًا . فإنِ جعلته وصفًا جئت بخبر فقلت : ( طويلان ) والحذف للضمير من هذا يقبح مع الألف واللام ويحسن مع ( الذي )[9] .

---

(١) انظر ص : ١٩٩ .
(٢) انظر ص : ٢٧٨ .
(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من ( ك ) .
(٤) انظر ص : ٣٠٢ .
(٥) فلا يظهر الضمير ، انظر ص : ١٩٩ .
(٦) انظر ص : ٤٢٠ .
(٧) انظر ص : ٤١٣ .
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(٩) انظر ص : ٧٤ .

فهذا حكم المسألة في تقديم ( الفرسخين ) مع جعل ( اليومين ) مقام الفاعل ، وحاله في ( الذي )[١] كحاله في الألف واللام . وإنما مثلناه[٢] هنا بالألف واللام دون ( الذي ) ؛ لأن المسائل لافرق [ فيها ][٣] بين ( الذي ) والألف واللام ، إذ فاعلها ظاهر منفصل ، وهو ( بزيد ) ، فكان ( الذي ) أحق به ، لأنه الأظهر في باب الإخبار[٤] ، وليس كذلك هذه المسائل ، لأن فاعلها يكون مستترًا مضمرًا في الفعل ، فحكمه [ ٦٦/ك ] يختلف في ( الذي ) والألف واللام إذا جرى على [ من هوله أو غير من هوله ][٥] ، وسنبين ذلك عند ذكر الأحكام ، إن شاء الله [ تعالى ][٦] .

فتكون جميع الوجوه التي تقدمت في هذا الفصل اثني عشر وجهًا : وجهان ممتنعان ، وهما حذف ضمير الفاعل ، وحذف الضمير المنفصل ، ووجه يقبح ، وهو حذف الضمير من الألف واللام وفيه الخلاف .

وإن قدمت ( اليومان ) وحدهما على ( سِيرَ ) – على الحد الذي تقدم – فَهُمَا مثل ما مضى في ( الفرسخين ) ، ونحن نغني بالبيان عن ( الفرسخين )[٧] عن ذكر حاله في ( اليومين ) ، إذ[٨] كان الأمر فيهما واحدًا ، فذلك اثنا عشر وجهًا أيضًا .

وإن قدمتهما جميعًا – وقد أقمت ( اليومان ) مقام الفاعل والألف واللام لهما[٩] ، و ( الفرسخان ) ظرفان – قلت : ( الفرسخانِ اليومانِ المسيرانِ بزيدٍ

---

(١) في ( ك ) : ذلك .
(٢) في ( ك ) : جعلناه .
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(٤) يتحدث هنا عن المسائل التي مر ذكرها والإخبار عنها .
(٥) جاء ما بين المعقوفتين في ( ك ) كما يلي : على غير من هو له أو من هو له .
(٦) ما بين المعقوفتين مستدرك من ( ك ) .
(٧) في ( ك ) : الفرسخين .
(٨) في ( ك ) : إذا .
(٩) فجرى على من هو له فلا يظهر الضمير .

فيهما ) ، [ فـ ( المسيران ) خبر ( اليومين ) ][1] [ والعائد إلى الألف واللام ( الألف ) في ( المسيران ) ، و ( اليومان ) وخبرهما خبر ( الفرسخين ) ][2] ، والعائد من الجملة ( الهاء ) في قولك : ( فيهما ) .

فإن جعلت ( المسيران ) وصفًا ، جئت بخبر لـ ( اليومين ) ، فقلت : ( الفرسخانِ اليومانِ المسيرانِ بزيدٍ فيهما طويلانِ ) ، فـ ( طويلان ) الخبر لـ ( ليومين ) ، والجملة خبر ( الفرسخين )[3] – على ما بيّنّا .

فإن جعلت ( الفرسخان ) مفعولًا على السعة[4] قلت : ( الفرسخان اليومانِ المسيراهما[5] بزيد ) على أن ( المسيران ) خبر ، وعلى الوصف تقول : ( طويلان )[6]– على ما بيّنّا .

وإن حذفت الضمير فعلى الوجوه كلها لايجوز ، لأنه ليس بالعائد[7] ، وجميع هذه الوجوه يجوز مثلها في ( الذي ) لافرق بينهما ، ولايجوز حذف الضمير العائد[8] ، لأنه ضمير فاعل[9] وضمير الفاعل لايحذف ، إذ كان لايخلو فعل من فاعل[10] ، فذلك جميع الوجوه التي تجوز وتمتنع في الألف واللام والذي جميعًا عشرة أوجه ، منها وجهان يمتنعان : وهما حذف ضمير الفاعل ، وحذف ضمير المفعول[11] .

---

(١) وزد ما بين المعقوفتين في ( ك ) كما يلي : فالمسيران بزيد فيهما خبره خبر الفرسخين .
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(٣) في ( ك ) : للفرسخين .
(٤) انظر ص : ٤١٣ .
(٥) في ( ك ) : المسيرهما .
(٦) لأن اليومين بحاجة إلى خبر .
(٧) انظر ص : ٧٨ .
(٨) أي الألف في المسيراهما .
(٩) في ( ك ) : الفاعل .
(١٠) انظر ص : ٧٤ .
(١١) أي : هما في المسيراهما : لأنه ليس بالعائد .

فإن قدمتهما جميعًا ، و ( اليومان ) مقام الفاعل ، و ( اللـذان ) لـ ( لفرسخان ) ، و ( الفرسخان ) ظرفان ، قلت : ( الفرسخانِ اليومانِ المسير [ هما ][1] بزيد هما هما ) ، فـ ( هما ) الأول هو إظهار ضمير الفاعل المستتر في الفعل لجريانه على غير من هو له[2] ، لأن الألف واللام لـ ( لفرسخين ) والفعل لـ ( ليومين ) ، و ( هما ) الأخير[3] خبر[4] ( المسير ) لابُدَّ من ذلك فيه ، لأن ( المسير )[5] مفرد ولايجري على ( اليومين ) وصفًا ولاخبرًا ؛ لأنه غيره[6] ، ولايصح أن يقع موقِعَه الظاهر ؛ لأنه يبقى ( الفرسخان ) بلا عائد من الجملة التي هي خبره[7] .

ويكون التقدير : أن ( المسير ) وخبره خبر ( اليومين ) وعائد [ ه ][8] ( هما ) الذي قام مقام الفاعل وعائد ( المسير ) بحق الصلة الضمير المتصل [ ٦٧/ك ] بحرف الجر[9] . ويكون ( اليومان ) والجملة التي هي خبرهما خبرًا عن ( الفرسخين ) وعائد ( الفرسخين ) قولك : ( هما ) الأخير ، وهذه من مشكلات المسألة ، فتأمله ؛ لتسلم من اللَّبْس[10] والاشتباه ، إن شاء الله[11] .

ولايجوز حذف العائد ، لأنه متصل بحرف جر ، والعائد إذا كان كذلك لم

---

(١) كذا في ( ت و ك ) ، وقد ذكر الفارقي أن هذا الضمير مجرور بحرف جر ، لأنه عائد إلى ( المسير ) ، انظر تفسير الفارقي للمسألة فيما يليها من كلامه .

(٢) انظر ص : ١٩٩ .

(٣) في ( ك ) : الخبر .

(٤) في ( ك ) : وخبر .

(٥) في ( ك ) : المستتر .

(٦) ولايجوز أن يكون المفرد خبرا عن مبتدأ ليس به أو بسببه .
انظر ص : ٥٩ .

(٧) انظر نظير هذه المسألة في ص : ٤٢٧ - ٤٢٨ .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٩) هنا تظهر ضرورة جر الضمير ( هما ) الأول بحرف الجر .

(١٠) في ( ك ) : التلبس .

(١١) في ( ك ) : بالله تعالى بدلًا من إن شاء الله .

تحذفه[1] ؛ لبطلان الدلالة عليه ، وكذلك حاله مع ( الذي )[2] . ولايجوز حذف ( هُمَا ) الأول ، لأنه ضمير فاعل ، والفاعل لايحذف[3] ، ولايجوز أن يكون ( المسير ) وصفا لـ ( ليومين ) ، لأنه غيره ، ولايستتر ضمير ( المسير ) مع الألف واللام[4] ، ولو ذكرت موضعه ( الذي ) لجاز ذلك ولزم ؛ لقوة الفعل وضعف الوصف[5] .

فهذا حكم هذه المسألة في الألف واللام ، وكذلك حكمها في ( الذي ) لافرق بينهما إلا بمقدار [ ٤٠/ت ] أنك في ( الذي ) تستر الضمير – على ما بيّنّا – فتقول : ( الفرسخان اليومان اللذان[6] سيرا[7] بزيد فيهما هما )[8] ، لأن الفعل يتضمن الضمير وإن جرى على غير مَنْ هُوَ لَهُ .

فقد[9] صار جميع ما في المسألة من الأوجه عشرة أوجه : مع الألف واللام و ( الذي ) وجهان جائزان وثمانية ممتنعة ؛ لا تقيم الظاهر في خبر ( المسير ) مقام المضمر[10] ، ولاتحذف عائدهما ولا تحذف ضمير ( اليومين ) ، ولا تجعل ( المسير ) وصفًا لـ ( ليومين ) ، ولا تضمر في ( المسير ) ضمير الفاعل مع الألف واللام ، ولا تظهره مع ( الذي ) .

---

(١) في ( ك ) : يحذف .
(٢) انظر مواضع حذف العائد المجرور بحرف الجر ، وآراء النحاة المجوّزين والمانعين في : شرح الرضي للكافية ٤٢/٢ – ٤٣ .
(٣) انظر ص : ٧٤ .
(٤) لأنه جرى على غير من هوله ، انظر ص : ١٩٩ .
(٥) عنى بذلك اسم المفعول ، فالفعل يتضمن الضمير وإن جرى على غير من هوله ، انظر ص : ١٥٦ .
(٦) في ( ك ) : الذي .
(٧) في ( ك ) : سير .
(٨) في الأصول ٢٩٥/٢ ( ط . لبنان ) : « فإن أدخلت اللذين في سِيرَ وجعلت اللذين هما الفرسخان قلت : الفرسخانِ اليومانِ اللذانِ سيرا بزيدِ فيهما هما » .
(٩) صححت الكلمة من ( ك ) ففي ( ت ) : قد .
(١٠) في ( ك ) : الضمير .

فإن جعلت ( الفرسخين ) في المسألة مفعولًا على السَّعَة[1] [ في المسألة ][2] قلت : ( الفرسخانِ اليومانِ المسيرهما بزيد هما هما ) ، لابد في ذلك من ذكر ( هما ) ثلاث مرات :

فالأول : ضمير مفعول هو العائد إلى الألف واللام .

والثاني : ضمير أظهرته [ لما جرى ][3] على غير من هوله[4] ، إذ[5] الألف واللام لـ ( لفرسخين ) ، والفعل لـ ( ليومين ) .

والثالث : خبر ( المسير ) وهو عائد ( الفرسخين ) من الجملة . وفي هذا الوجه يقبح الحذف ويجوز على مذهب أهل الحذف ، ويحسن ذلك مع ( الذي )[6] فتقول : ( الفرسخانِ اليومانِ اللذانِ سيراهما بزيد هما ) . فتذكر ( هما ) مرتين ، ولاتحتاج إلى الثالث[7] .

فالأول : ضمير المفعول والعائد إلى ( الذي ) .

والثاني : هو الخبر والعائد بحق الضمير من الجملة[8] إلى ( الفرسخين ) .

ولم تحتج إلى الثالث ؛ لأنك كنت في المسألة الأولى مع الألف واللام تظهر ضمير الفاعل فلا تثنّي الصفة ولاتجمع لإظهارك الضمير[9] . وإنما أظهرته ، لأنه يتضمن الذكر مع جريانه على غير من هوله ، فلما نقلته [ إلى ][10] ( الذي ) تضمن الضمير فتثنيه[11] [ ٦٨/ك ] لما عاد إلى اثنين .

---

(١) انظر ص : ٤١٣ .
(٢) كذا في ( ت ) وأظن ما بين المعقوفتين سهوًا من الناسخ .
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(٤) انظر ص : ١٩٩ .
(٥) في ( ك ) : والألف .
(٦) انظر ص : ٧٤ ، ١٢٣ .
(٧) في ( ك ) : ثالث .
(٨) انظر ص : ٥٩ .
(٩) أي لا تقول : المسيراهما .
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(١١) في ( ك ) : تثنيه .

ولك حذف ( هما ) المتصل[1] فتقول : ( الفرسخانِ اليومانِ اللذانِ سِيرا بزيدٍ هما ) تريد ( سيراهما ) . وباقي التفسير على ما كان عليه .

ففي هذه المسألة مع ( الذي ) والألف واللام من الوجوه ثمانية أوجه :

ثلاثة أوجه حسنة ، ووجه قبيح ، وأربعة[2] ممتنعة ، فالقبيح[3] حذف الضمير من صلة[4] الألف واللام ، والممتنعة[5] حذف الضمير في الخبر ، وإيقاع[6] الظاهر موقعه وحذف إضمار ( اليومين ) ، لأنه غير عائد ، وتضمن الوصف [ ضمير ][7] الفاعل مع جريانه على غير من هوله .

فإن قدمتهما جميعًا – وقد أقمت ( الفرسخين ) مقام الفاعل ، و ( اليومان ) ظرفان والألف واللام لهما أعني لـ ( لفرسخين )[8] أيضًا – قلت : ( الفرسخانِ اليومانِ المسيرانِ بزيدٍ فيهما هما )[9] ، فثنيت ( المسير ) ؛ لأن فيه ضمير فاعل قد رجع إلى الألف واللام ، والفعل لهما فلم يَجْرِ الوصف على غير من هُوَله[10] ، وفيه ضمير ( اليومين ) ، وليس بعائد إلى غيرهما ، و ( هما )[11] خبر ( المسيران ) ، لأنه لايجوز أن يكون خبرًا لـ ( ليومين ) ، إذ هو غير[12] جملة ، ولايجري الخبر على الأول ، وهو مفرد ، إلا أن يكون هو هو[13] .

---

(١) انظر ص : ٧٤ .

(٢) في ( ك ) : والأربعة .

(٣) في ( ك ) : القبح هو .

(٤) صححت الكلمة من ( ك ) : ففي ( ت ) : صفة .

(٥) في ( ك ) : الممتنع .

(٦) في ( ك ) : اتباع .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٨) في ( ك ) : الفرسخين .

(٩) انظر : الأصول ٢/٢٩٥ ( ط . لبنان ) .

(١٠) أي لم يجز إبراز الضمير .

(١١) صححت الكلمة من ( ك ) ، ففي ( ت ) : هو .

(١٢) في ( ك ) : خبر .

(١٣) انظر ص : ٥٩ .

و ( المسيران ) وخبرهما خبر ( اليومان ) ، وعائدهما قولك : ( فيهما ) [ و ( اليومان ) ][1] وخبرهما خبر . ( الفرسخان ) ، وعائدهما قولك : ( هما )[2] ، ولذلك لايجوز جعل الظاهر هنا موضع المضمر ، ولايجوز حذفه أيضا[3] ، لأنه يبقى ( المسير ) بلا خبر[4] .

ولايجوز حذف ضمير ( اليومين ) ، لأنه غير عائد[5] ، ولايجوز أن يخرج عن اسم الفاعل ضميره ؛ لجريانه على من هو له[6] .

وكذلك حالها مع ( الذي ) لافرق بينهما ، تقول : ( الفرسخانِ اليومانِ اللذانِ سِيرا بزيد فيهما [ هما ][7] ) ،[8] والتفسير على ما تقدم . فذلك عشرة أوجه :

وثمانية ممتنعة : حذف خبر ( الفرسخين ) ، وجعل ضمير ظاهر[9] موضعه ، وحذف ضمير ( اليومين ) أو ( الفرسخين ) ، وإجراء ( المسيران ) على ( اليومين ) وصفًا أو خبرًا في الألف واللام و ( الذي ) .

فإن قدمتهما على هذه الشريطة ، و ( اليومان ) على سعة الكلام [ في أنهما ][10] مفعولان[11] قلت : ( الفرسخانِ اليومانِ المَسيراهما بزيدٍ هما )[12] .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(٢) في ( ك ) : فيهما .
(٣) لأنه يبقى بلا عائد .
(٤) أي في حالة حذفه .
(٥) ولايجوز حذف ماليس بعائد ، انظر ص : ٧٨ .
(٦) انظر ص : ٢٢٠ .
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(٨) انظر : الأصول ٢/٢٩٥ ( ط . لبنان ) .
(٩) في ( ك ) : ضمير فاعل ظاهر .
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(١١) انظر ص : ٤١٣ .
(١٢) انظر : المقتضب ٣/١٠٩ - ١١٠ .
وفي الأصول ٢/٢٩٥ ( ط . لبنان ) : « وإن شئت قلت على الاتساع ( الفرسخانِ اليومانِ المسيراهما بزيدهما ) .... ألا ترى أن قولك : هما ضمير الفرسخين ، وهما التي في قولك : المسيراهما ضمير اليومين ،=

وحذف ( هما ) قبيح يتخرج[1] على الخلاف .

وإن نقلته إلى ( الذي ) حسن وصار إجماعا[2] ، فتقول : ( الفرسخانِ اليومانِ اللذانِ سيراهما بزيدٍ هما ) [ هذا على ترك الضمير .

وإن حذفته قلت : ( الفرسخانِ اليومانِ اللذانِ سيرا بزيدٍ هما ) ][3] ، تريد ( سيراهما ) وحذفت ، والتفسير فيها على ما تقدم .

فذلك عشرة أوجه :

ثلاثة قوية : وهي[4] الخبر بـ ( الذي ) والألف واللام ، وحذف [ ٦٩/ك ] الضمير من ( الذي ) .

ووجه قبيح : وهو الحذف مع الألف واللام . ولايحذف ضمير ( اليومين ) ، ولايحذف خبر ( المسيران ) . ولايجري على ( اليومان ) ( المسيران ) خبرًا ولا وصفًا ، وكل[5] هذه يستوي فيها ( الذي ) والألف واللام .

فإن قدمتهما جميعًا ، والألف واللام ( اليومين ) ، وهما ظرفان والفعل لـ ( لفرسخين ) قلت : ( الفرسخانِ اليومانِ المسير[6] بزيدٍ هما فيهما ) .

وتقديرها : أن يكون ( المسير ) خبر ( اليومين ) ، لأنه هو هو ، ولايحتاج إلى عائد[7] ، ويكون [ ( اليومان )و ][8] خبرهما خبر ( الفرسخين ) ، وعائدهما قولك : ( هما ) ؛ لأنه ليس بعائد إلى الألف واللام[9] ، وإنما العائد إلى

---

= فإذا جعلت كل واحد منهما موضع ضميره صار الكلام : المسيرانِ بزيد يومينِ فرسخان » .

(١) في ( ك ) : يخرج . قلت : وقبَّحه لأن حذف العائد إلى الألف واللام قبيح انظر ص : ٧٤ .

(٢) انظر ص : ٧٤ .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٤) في ( ك ) : وهو .

(٥) في ( ك ) : وكل .

(٦) في ( ك ) : المسيران .

(٧) انظر ص : ٥٩ .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٩) لأنه لايعود ضمير إلى شيئين ، انظر ص : ٤٠٦ .

الألف واللام قولك : ( فيهما ) ، إذ هو لـ ( ليومين ) ، و ( اليومان ) هما الألف واللام[1] .

فإن جعلت ( اللذان ) وصفًا في ( اليومين )[2] احتجت إلى خبر ، فقلت : ( شديدان ) وكفا [ ك ][3] في ذلك ظاهر ، لأنه ليس يقتضي [ أن ][4] يعود إلى شيء ، فقلت : ( الفرسخانِ اليومانِ المسير بزيد [ هما ][5] فيهما شديدان ) ، فـ ( المسير ) وصف ( اليومين ) ، و ( شديدان ) خبرهما ، والجملة خبر ( الفرسخين ) . والتفسير على ما تقدم .

ومثل هذا ليس لك في ( الفرسخين ) ، لأن الألف واللام لاتلي إلا[6] ( اليومين ) ، فلا بد[7] على ذلك من خبر هو عائد إلى ( الفرسخين ) ، ولايحذف الضمير ( فيهما )[8]، ولايتضمن ( المسير ) الضمير، فذلك ثمانية أوجه .

وإن جعلتهما مفعولين على السعة[9] ، والمسألة على حالها ، قلت : ( الفرسخانِ اليومانِ المسيرهما بزيد هما )[10] . و ( هما )[11] الأول ضمير المفعول ، وهو العائد إلى الألف واللام ، و ( هما ) الثاني إظهار الضمير المستتر في اسم الفاعل ، لأنه يتضمن الضمير إذا جرى على غير من هو له[12] . وحذف

---

(١) فيكون جاريًا على من هو له ، فلا حاجة إلى إبراز الضمير ، انظر ص : ٢٢٠ .
(٢) في ( ك ) : اليومين .
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .
(٦) في ( ك ) : الى .
(٧) في ( ك ) : فلا يدل .
(٨) في ( ك ) : منهما .
(٩) انظر ص : ٤١٣ .
(١٠) في الأصول ٢٩٦/٢ ( ط . لبنان ) : « فإن أخبرت بالألف واللام في هذه المسألة ، وجعلتهما لليومين أيضا قلت : ( الفرسخانِ اليومانِ المسيرهما بزيد هما ) ، فهما الأولى : مفعولة على السعة ، والثانية : فاعلة ، وإنما ظهر الفاعل هاهنا ، لأن كل اسم كان فيه ضمير الفاعل جرى على غير نفسه ، فإن الفاعل يظهر فيه » .
(١١) في ( ك ) : فهما .
(١٢) انظر ص : ١٩٩ .

الضمير في هذا يجيء على الخلاف . وهو قبيح ؛ لما قدمنا بيانه[1] ، و ( المسيران ) خبر ( اليومين ) ويكونان وصفًا .

وتضمّن ( الذي ) للضمير يحسن[2] ، فتقول : ( الفرسخانِ اليومانِ اللذانِ سيراهما بزيدٍ ) ، فـ ( هما ) ضمير المفعول ، والألف في ( سيرا ) ضمير ( الفرسخين ) ، لأنه فعل يتضمن الضمير ، وإن جرى على غير من هو له[3] .

وإن حذفت قلت : ( الفرسخانِ اليومانِ اللذانِ سيرا[4] بزيد ) تريد ( سيراهما ) وحذفت لاتصال الضمير ، وأنه عائد فلم يمنع من حذفه سبب[5] ، وجميع هذه هذا[6] مع الألف واللام ، و ( اللذان ) خبر عن ( اليومين ) .

فإن جعلتهما وصفًا احتجت إلى خبر ، فقلت : ( شديدان ) في جميع الأوجه المحتملة ، ما صرح بذكره ومادل عليه ، فيكون جميع ما في المسألة من الوجوه الجائزة والممتنعة عشرة أوجه :

منها تسعة[7] جائزة بإجماع ، حسنة ، ووجه قبيح :

إخبار الأصل فيهما[8] ، والحذف من ( الذي ) ، وكون ( المسير ) وصفًا وخبرًا فيهما ، والحذف من الألف واللام على قبح ، ولايحذف ضمير من الصفة ، ولايتضمن ( المسير ) الضمير ، ولايظهر الضمير مع ( الذي ) كإظهاره مع الألف[9] واللام .

---

(١) انظر ص : ٧٤ .

(٢) لأن ما بعد الذي فعل والفعل يتضمن الضمير ، وإن جرى على غير من هو له .

(٣) انظر ص : ٢٧٨ .

(٤) في ( ك ) : سير .

(٥) انظر ص : ٧٨ ، وص : ٧٤ .

(٦) كذا جاء هذا التركيب في ( ت ) وفي ( ك ) : وجميع هذا مع الألف ... / وربما يكون في العبارة نقص .

(٧) صححت الكلمة من ( ك ) ، ففي ( ت ) : سبعة .

(٨) كذا في : ( ت و ك ) .

(٩) في ( ك ) : بالالف واللام .

فإن قيل لك : فاجعل الألف واللام لـ ( اليومين ) والفعل لهما [ مع إقامة ( الفرسخين ) مقام الفاعل ، أو فاجعل الألف واللام لـ ( لفرسخين ) والفعل لهما ][1] مع إقامة ( اليومين ) مقام الفاعل ؛ ليكون استغراقًا للقسمة . فإن ذلك باطل من قِبَلِ أنك إذا أقمت شيئًا مقامَ الفاعل لم يكن الفعل [ ٧٠/ك ] إلا له ، واستحال جعله لغيره ، ولايجوز أن يكون مشتركًا بينه وبين غيره ، لأن الفعل لايكون له إلا فاعل واحد[2] . فهذا – وإن اقتضته القسمة – فإنه مما لايجوز ، ووجهه ما بيَّنَّا .

فهذا حكم ما تقتضيه القسمة في المسألة على هذا الترتيب ، وعدد جميع الوجوه ( مائة وستة وستون وجهًا ) جائزها وممتنعها مع التسامح فيها بأشياء خِفْنَا[3] أن يؤدي ذكرها إلى التكرير لما تَرْكُه أَوْلَى ، فلم نُحْصِهَا استغناءً عنها وتسامحًا بها .

ولو رتبت المسألة ترتيبًا آخرَ : بأن تؤخر ( الفرسخان ) ، وتقدم ( اليومان ) أو توسّط كُلَّ واحد منهما وتفعل به مثل ذلك قبل ذكر ( المسير ) وبعده على احتمال الترتيب ، لكان في المسألة أضعافُ هذه الوجوه ، وتجاوزت المُبيَّنَ ، وفيما ذكرنا[4] دلالة على ما لم نذكر لمن أراد سَبْرَ ذلك والتوسع فيه ، فلم نترك أصلًا يُحْتَاج إليه ولا فرعا يُحتذى عليه في ذلك إلّا وقد ذكرناه في هذه المسألة على هذا الترتيب ، وقد نبهناه على ذلك ؛ لِئَلَّا يدّعي أحد نَظَرَ في كتابنا هذا أنّا أهملنا مثل ذلك ، وأنه أصاب زيادة على ما عملناه ، فقد اجتهدنا في التخلص من ذلك .

فهذه جملة المسائل المشكلة في أول ( المقتضب ) ، ولم نترك إلا مسألةً ظهرت أَتَمَّ الظهور ، وقد ذكرنا نظيرها مما يكون القول فيهما واحدًا ، فرأينا أن ذكرها

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ك ) .

(٢) انظر ص : ١١٢ .

(٣) في ( ك ) : خيفة .

(٤) في ( ك ) : فيما ذكرناه .

تطويل ، فاقتصرها بذكر بعض ذلك ، وقد اجتهدنا في بيانها وتقريبها على طالب علمها ، ونحن نذكر بعد هذا كتابًا نفرده بالمشكل من جميع كتابه ، مشروحًا بما يغني عن كل كتاب في معناه مُسْتَقْصَى العِلَل ، مفصَّل الجُمَل .

والله أسأَلُ عَوْنًا كاملًا ونفعًا شاملًا بِمَنِّهِ وكرمه ، وهو حسبي ، وبه الثقة ، وله الحمد ، وصلواته على نبيه محمد وآله وسلم(١) .

تم الكتاب ، ولله الحمد والمِنَّة(٢) .

فرغ من تعليقه لنفسه الفقير إلى الله تعالى أحمد بن تميم بن هشام اللبلىّ(٣) ، شرح الله صدره للعلم ، وأخلص نيته في طلبه .

في صفر سنة عشر وستمائة ببغداد من أصل الزمخشري وهو بخط المصنف ، وعارض به الأصل ، واجتهد في تصحيحه ، ويصح بحمد الله وعزته وصلى الله على محمد وآله .

شاهدت [ في ](٤) المجلدة الثانية من هذا الكتاب بخط المصنف ما هذا صورته : عارضت به الأصل وصَحّ .

وكتب سعيد بن سعيد الفارقي بيده في شهر ربيع الأول سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة .

---

(١) في ( ك ) : على سيدنا محمد النبي وآله وسلم .

(٢) في ( ك ) : تم الكتاب : تفسير مشكل المقتضب ، والحمد لله رب العالمين ، غفر الله لمؤلفه وكاتبه وقارئه ، ولمن نظر فيه ، ولجميع المسلمين آمين .

(٣) أحمد بن تميم بن هشام اللبلي الأندلسي من وجوه أهل لبلة بالأندلس توفي سنة ٦٢٥ هـ زار بغداد غير مرة ، وكان بائسا فقيرا ، عاش طالب علم وابن سبيل .
ترجمته في : معجم البلدان ١٠/٥ ، ونفح الطيب : ٦٠٣/٦ ، وشذرات الذهب ١١٦/٥ . والوافي بالوفيات ٢٨١/٦ .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة مني لتمام الجملة .



# « الفهارس الفنية »

الصفحة



# أولا – الآيات القرآنية والقـراءات

## ا – الآيات القرآنية :



## ب – القراءات :



# ثانيا – مصطلحات الحديث



# ثالثا – الأمثال



# رابعا – اللغة

# خامسا - الأشعار والأرجاز

# سادسا - الأعلام والجماعات والأماكن

## ( الأعلام ) :



## ( الجماعات ) :

## ( الأماكن ) :



# سابعا – فهرس المسائل النحوية*



* رُتِّبَ هذا الفهرس على حسب أبواب النحو المعروفة ، منسوقة على حروف الهجاء .

[ ت ] **اسم المفعول :**

[ ث ] **الاشتغال** :



[ ج ] **الإخبار** :

( **اسم الفاعل** ) :



( **اسم المفعول** ) :



( **الاسم الموصول** ) :



( **إنّ** ) :



( **البدل** ) :

**٢ – التأكيد :**



**٣ – الصفة :**

[ ض ] **الصلة** :

[ ط ] **الضمائر** :



[ ظ ] **الظرف** :

[ ع ] **ظن وأخواتها** :



[ غ ] **العلم** :

[ ق ] **الفعل والصفة العاملة عمل فعلها** :

**الفعل المتعدي واللازم :**

[ ك ] المبتدأ والخبر :

[ م ] المفعول به :



[ ن ] نائب الفاعل :

## ثامنا : المسائل المتفرقة :



## تاسعا - الحروف والأدوات :

## عاشرا – القياس :

### ١ – اسم المفعول :



### ٢ – الاسم الموصول :



### ٣ – الألف واللام :



### ٤ – إنّ :



### ٥ – بَخَاتِيّ :



### ٦ – التوابع :



### ٧ – دخلت البيت :

## حادي عشر - الأشباه والنظائر :

**الصفة :**



**العطف :**

**١٩ – المضاف :**



**٢٠ – المفعول به :**



## رابع عشر – العوامل :

**١ – أحكام عامة :**



**٢ – اسم الفاعل :**

## خامس عشر : الأصول العامة :

## سادس عشر – البلاغة :



## سابع عشر – الكتب التي ذكرها الفارقي :



## ثامن عشر – كتب الفارقي التي ذكرها في كتابه :



## تاسع عشر – الفارقي والنحويون :



## عشرون – آراء الفارقي النحوية :

* * *

# فهرس المسائل التي شرحها الفارقي ومسألته المفرّعة :

**١ – المسألة الأولى :**



**٢ – المسألة الثانية :**



**٣ – المسألة الثالثة :**



**٤ – المسألة الرابعة :**

***

# المصادر والمراجع


* ابن خالويه وجهوده النحوية ، محمود جاسم محمد ، ط. دار الرسالة ، ١٩٨٦ م .
* أبو العباس المبرد ، رسالة ماجستير قدمها إلى جامعة دمشق عبد الجليل بدا ، ١٩٨٤ م .
* إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، لأحمد بن محمد الدمياطي ، المطبعة العامرة ، ١٢٨٥ هـ .
* أدب الكاتب ، ابن قتيبة ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة ، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .
* إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ( معجم الأدباء ) ، ياقوت الحموي - دار صادر - بيروت
* أساس البلاغة ، للزمخشري ، تحقيق عبد الرحيم محمود ، لبنان ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
* أسرار البلاغة ، لعبد القاهر الجرجاني ، تعليق محمد رشيد رضا ، مصورة لبنان ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
* أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي العربي بدمشق ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .
* الإشارات والتنبيهات ، لابن سينا ، تحقيق الدكتور سليمان دنيا ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٠ م .
* الأشباه والنظائر ( الجزء الأول ) للسيوطي ، رسالة جامعية للحصول على درجة الماجستير من جامعة دمشق ، تحقيق عبد الإله نبهان .
* إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، طبعة دار المعارف ، تحقيق عبد السلام هارون
* الأصول ، د. تمام حسان ، دار الثقافة - المغرب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م .
* الأصول ، لابن السراج ، تحقيق الدكتور محمد الحسين الفتلي ، النجف - العراق .
* الأصول ، لابن السراج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ١٩٨٥ م .
* أصول الفقه ، الشيخ محمد أبو زهرة ، مطبعة مخيمر ، القاهرة .
* أصول الفقه الإسلامي ، د. محمد الزحيلي ، مديرية الكتب الجامعية - جامعة دمشق ، ١٩٧٥ - ١٩٧٦ م .
* أصول الفقه لغير الحنفية ، مجموعة من أساتذة الأزهر ، مطبعة البيان العربي ، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .
* الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٩ م .
* الإغراب في جدل الإعراب ، ولمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .
* الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة .
* الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ( الجملة البسيطة) ، د. ميشال زكريا ، المؤسسة

الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ م .
* الألسنية ( علم اللغة الحديث ) مبادئها وأعلامها ، د. ميشال زكريا ، بيروت ، ١٩٨٠ م .
* أمالي ابن الشجري ، مصورة عن الطبعة الهندية - بيروت .
* إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للوزير جمال الدين الحسن بن علي بن يوسف القفطي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة - دار الكتب المصرية ، ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تأليف أبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦١ م ، مطبعة السعادة .
* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الخامسة ، ١٩٦٦ م - بيروت .
* الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ، مطبعة دار التأليف بمصر .
* الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، القاهرة ، ١٣٧٨ هـ .
* الباعث الحثيث ، شرح اختصار علوم الحديث ، لابن كثير ، تأليف أحمد محمد شاكر ، الطبعة الثالثة ، مصر .
* البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى .
* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
* البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، الفيروزآبادي ، وزارة الثقافة ، تحقيق محمد المصري .
* البهجة المرضية في شرح الألفية ، للسيوطي على هامش شرح ابن عقيل ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
* البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق دكتور طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية ، للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٩ م .
* تاج العروس ، طبعة الكويت ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
* تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان ، ترجمة د. عبد الحليم النجار ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الرابعة .
* تاريخ الطبري وصلته ، أبو جعفر الطبري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر .
* تاريخ اللغات الساميّة ، أ. ولفنسون ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ م .
* تجديد النحو العربي ، د. عفيف دمشقية ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٨١ م .
* تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، مطبوع بهامش كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ، الطبعة الأولى طبعة بولاق ، ١٣١٧ هـ ، مصورة المثنى .
* تفسير أرجوزة أبي نواس في تقريظ الفضل بن الربيع ، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد بهجة الأثري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الثانية .
* تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب للمبرد ، صنعة سعيد بن سعيد الفارقي ، مخطوطة تركيا ، ومخطوطة الإسكوريال .

* التكملة (الجزء الثاني من الإيضاح العضدي) ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ، الرياض ، جامعة الرياض ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
* الثنائيات اللسانية ، د. التهامي الراجي الهاشمي ، سلسلة للدراسات اللغوية ، دار النشر المغربية ، المغرب .
* الجاهلية ، د. يحيى الجبوري ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
* الجمل ، للزجاجي ، تحقيق الشيخ ابن أبي شنب ، الجزائر : ١٩٢٦ ، مطبعة جول كريونل ، الجزائر .
* جمهرة أشعار العرب ، لأبي زيد القرشي ، دار صادر - بيروت .
* جمهرة اللغة ، ابن دريد الأزدي ، مصورة عن طبعة الهند .
* حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام ، للبغدادي ، تحقيق نظيف محرّم خواجه ، دار النشر ، فرانز شتاينر بفيسبادن ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
* حاشية يس بن زين الدين العليمي بهامش شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، طبعة عيسى البابي الحلبي .
* الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه ، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧١ م .
* الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق بدر الدين القهوجي ، وبشير جويجاتي ، إصدار دار المأمون ، دمشق .
* الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام ، آدم ميتر ، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة ، بيروت ، لبنان ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
* الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٥ م .
* خزانة الأدب ، للبغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، دار الكاتب العربي - القاهرة .
* الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ، بيروت .
* الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، كردستان بالجمالية ، ١٣٢٨ هـ .
* دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محمد رضوان الداية ، ود. فايز الداية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
* ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، شرح وتعليق د. محمد حسين ، مكتبة الآداب بالجماميز ، المطبعة النموذجية .
* ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ، مكتبة النهضة ، بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م .
* ديوان ذي الرمّة ، شرح أبي نصر بن حاتم الباهلي - برواية ثعلب ، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٣٤ هـ - ١٩٧٤ م .
* ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني ، تحقيق وشرح صلاح الدين الهادي ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٨م .

* ديوان العجاج ، تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي ، مكتبة أطلس ، دمشق ، ١٩٧١ م .
* ديوان العرجي ، تحقيق جعفر الطائي ، رشيد العبيدي ، مطبعة الشركة الإسلامية ، بغداد .
* ديوان عمر بن أبي ربيعة ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .
* ديوان عمرو بن قميئة ، تحقيق حسن الصيرفي ، دار الكاتب العربي ، ١٩٧١ م .
* ديوان الفرزدق ، دار صادر - بيروت ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
* ديوان النابغة الذبياني ، صنعة ابن السكيت ، تحقيق د. شكري فيصل ، دار الفكر .
* ديوان النابغة الجعدي ، الطبعة الأولى ١٩٦٤ م ، المكتب الإسلامي بدمشق .
* رسالة الصاهل والشاحج ، لأبي العلاء المعري ، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٥ م .
* رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
* الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، د. مازن المبارك ، الطبعة الأولى ، جامعة دمشق ، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .
* الروض الأنف ، للسهيلي ، تحقيق وتعليق وشرح عبد الرحمن الوكيل .
* سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق مصطفى السقا ، ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين . ط ١ : ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م ، القاهرة .
* شذرات الذهب ، لابن العماد ، طبعة مصورة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
* شرح ابن عقيل ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .
* شرح ابن عقيل على الألفية وبهامشه البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
* شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، تحقيق د. محمد علي سلطاني ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
* شرح أشعار الهذليين ، للسكري ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، راجعه محمود محمد شاكر ، القاهرة ١٩٦٠ م .
* شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو ، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، طبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر .
* شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، تحقيق د. صاحب أبو جناح ، العراق .
* شرح ديوان الفرزدق ، عني بجمعه وطبعه والتعليق عليه عبد الله إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الأولى ، ١٩٣٦ م .
* شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٣ م .
* شرح الكافية في النحو ، لرضي الدين الأستراباذي ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، بيروت .

* شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي – القاهرة .
* شروح سقط الزند ، الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة ، ١٩٦٤ م ، لجنة بإشراف د. طه حسين .
* شعر الأحوص ، تحقيق د. إبراهيم السامرائي ، بغداد ، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م .
* سفر السعادة وسفير الإفادة ، للسخاوي ، تحقيق محمد أحمد الدالي ، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٤ م .
* الصحاح ، للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، مصر .
* ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، طبعة لبنان ، الطبعة العاشرة ، ١٩٦٩ م .
* طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني بالقاهرة ، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م .
* طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي ، تحقيق محمد أبي الفضل ، مكتبة الخانجي بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م .
* ظهر الإسلام ، أحمد أمين ، طبعة لبنان ، الطبعة العاشرة ، ١٩٦٩ م .
* علوم الحديث ومصطلحه ، د. صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ، الطبعة الثامنة ، ١٩٧٥ م ، لبنان .
* العمدة ، ابن رشيق ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة .
* غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، نشر ج برجستراسر ، الطبعة الأولى ، مصر ، ١٣٥١ هـ – ١٩٣٢ م .
* فجر الإسلامك ، أحمد أمين ، طبعة لبنان ، الطبعة العاشرة ، ١٩٦٩ م .
* فرحة الأديب ، للغندجاني ، حققه وقدم له ، د. محمد علي سلطاني ، دار قتيبة ، دمشق ، ١٤٠١ هـ – ١٩٨٤ م .
* الفروق في اللغة ، لأبي هلال العسكري ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .
* فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين ، بيروت ، ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م .
* فقه اللغة ، د . علي عبد الواحد وافي ، الطبعة السادسة ، ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م ، القاهرة .
* فهارس شرح الكافية ، يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ، ليبيا ، ١٩٧٨ م .
* فهارس كتاب سيبويه ودراسة له ، صنع محمد عبد الخالق عضيمة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م . مطبعة السعادة بالقاهرة .
* الفهرست ، ابن النديم ، تحقيق رضا تجدد ، طهران ١٩٧١ م .
* في أصول النحو ، الأستاذ سعيد الأفغاني ، الطبعة الثالثة ، ١٣٨٣ هـ – ١٩٦٤ م ، مطبعة جامعة دمشق .
* القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ، الطبعة الثانية ، مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٧١ هـ – ١٩٥٢ م .
* القرآن الكريم وبهامشه أسباب النزول للسيوطي ، طبعة عبد الله الملاح ، ١٩٦٤ م ، دمشق .

* القرآن ونصوصه ، د. عدنان زرزور ، مطبوعات جامعة دمشق ، ١٩٧٩ — ١٩٨٠ م ، مطبعة خالد ابن الوليد ـ دمشق .
* الكامل للمبرّد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، والسيد شحاتة ، دار نهضة مصر ، بلا تاريخ .
* كتاب أخبار النحويين البصريين ، للسيرافي ، نشر فريتس كرنكو ، طبع بيروت ، باريس ، نشر الجزائر ، ١٩٣٦ م .
* كتاب الأزهية في علم الحروف ، للهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
* كتاب الأغاني ، لأبي الفرج الأصبهاني ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، مصر .
* كتاب الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، تحقيق د. أحمد محمد قاسم ، الطبعة الأولى ، القاهرة : ١٣٩٦ هـ — ١٩٧٦ م .
* كتاب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، تأليف أبي بكر الأنباري ، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان الجزء الأول ، دمشق ، ١٣٩١ هـ — ١٩٧١ م ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
* كتاب الحيدة ، للإمام عبد العزيز بن يحيى الكناني ، ٢٤٠ هـ ، تحقيق وتقديم د. جميل صليبا ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، ١٣٨٤ هـ — ١٩٦٤ م .
* كتاب سيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مصور عن الطبعة المصرية ، بيروت .
* كتاب القوافي ، سعيد بن مسعدة الأخفش ، تحقيق د. عزة حسن ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٣٩٠ هـ — ١٩٧٠ م .
* كتاب النوادر في اللغة ، لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، تعليق وتصحيح سعيد الخوري الشرتوني — لبنان .
* كتاب نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النجاة والأدباء والشعراء والعلماء ، للمرزباني ، اختصار الحافظ اليغموري ، تحقيق رودلف زهايم ، ١٩٦٤ م — ١٣٨٤ هـ .
* الكشاف ، للزمخشري ، مصوّر عن الطبعة المصرية ، بيروت .
* كشاف اصطلاحات العلوم والفنون للتهانوي ، تحقيق لطفي عبد البديع ، مصر .
* الكليات ، لأبي البقاء الكفوي ، تحقيق د. عدنان الدرويش ، ومحمد المصري ، الطبعة الثانية ، وزارة الثقافة ، دمشق .
* اللامات ، الزجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك ، ط. مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٨٩ هـ — ١٩٦٩ م .
* اللامات ، د. عبد الهادي الفضلي ، لبنان .
* لسان العرب ، ابن منظور المصري ، دار صادر — بيروت .
* المبسوط المحتوي على ظاهر الرواية للإمام محمد بن الحسن الشيباني عن الإمام الأعظم أبي حنيفة ، السرخسي تصحيح الشيخ محمد راضي الحنفي وجماعته ، مطبعة السعادة ، ١٣٢٤ هـ ، الطبعة الأولى .

* مدخل إلى اللسانيات ، رونالد إيلوار ، ترجمة د. بدر الدين القاسم ، منشورات وزارة التعليم العالي ، سورية ، ١٩٨٠ م .
* مدرسة الكوفة ، د. مهدي المخزومي ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .
* مجاز القرآن ، لأبي عبيد معمر بن المثنى التيمي ، تحقيق فؤاد سزكين ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، مؤسسة الرسالة : بيروت .
* مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى ، القاهرة ، ١٩٥٤ م .
* المحتسب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق علي النجدي حافظ ، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح شلبي ، القاهرة ، ١٣٨٦ هـ .
* المخصص ، لابن سيده ، دار الفكر ، بيروت .
* المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف ، دار المعارف - مصر ، الطبعة الثالثة .
* مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مصر ، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .
* المرشد إلى آيات القرآن الكريم وكلماته ، عني بجمعه وتنسيقه وتدقيقه ، محمد فارس بركات ، المطبعة الهاشمية ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م ، دمشق .
* المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، الطبعة الرابعة .
* مسائل خلافية في النحو ، للعكبري ، تحقيق د. محمد خير حلواني ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الثانية .
* المسائل العسكريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة ، مراجعة د. نهاد الموسى ١٩٨١ م ، منشورات الجامعة الأردنية .
* المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي النحوي (الفارسي) ، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، الجمهورية العراقية ١٩٨٣ م .
* المسائل العضديات في النحو ، لأبي علي الفارسي ، رسالة ماجستير قدّمها شيخ الراشد إلى جامعة دمشق ، ١٩٨٢ م .
* معاني القرآن ، صنعة الأخفش الأوسط ، أبي الحسن سعيد بن مسعدة ، تحقيق د. فائز فارس ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، الكويت .
* معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق محمد علي النجار ، وأحمد يوسف نجاتي ، مصور عن الطبعة الثانية ، ١٩٨٠ م ، بيروت .
* معجم البلدان ، للحموي ، دار صادر - بيروت ، ١٣٧٩ هـ - ١٩٧٧ م .
* معجم الشعراء ، للمرزباني ، تحقيق عبد الستار فرّاج ، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م ، دار إحياء الكتب العربية .
* معجم شواهد العربية ، عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٢ م .

* معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ، مصر .
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير ، لابن هشام ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، تحقيق د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله . مراجعة سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت .
* المفصل ، للزمخشري ، الطبعة الثانية ، دار الجيل - لبنان .
* المفصل في تاريخ النحو قبل سيبويه (الجزء الأول) ، د. محمد خير الحلواني ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
* المقابسات ، أبو حيان التوحيدي ، تحقيق حسن السندوبي ، ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٩ م ، مصر .
* المقاصد النحوية للعيني بهامش خزانة الأدب ، مصورة المثنى - بيروت .
* المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - بيروت .
* مقدمة ابن خلدون ، طبعة مصورة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٧٨ م .
* المقرّب ، لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
* الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، المطبعة العربية بحلب . ١٩٧٠ م .
* المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي ، طبعة مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بعاصمة حيدر آباد - الدكن ١٣٥٨ هـ .
* المنصف ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م ، مطبعة البابي الحلبي - بمصر .
* النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ابن تغري بردي الأتابكي ، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب .
* النحو العربي ، العلة النحوية نشأتها ، تطورها د. مازن المبارك ، المكتبة الحديثة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
* النحو العربي والدرس الحديث ، د. عبده الراجحي ، جامعة بيروت العربية ، لبنان .
* النحو الوافي ، د. عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الرابعة .
* نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق د. إبراهيم السامرائي ، الطبعة الثانية ، بغداد ، ١٩٧٠ م .
* النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، المكتبة التجارية الكبرى ، بمصر .
* نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، للمقّري ، طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد ، مصر .
* همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، للسيوطي ، تصحيح محمد بدر الدين النعساني ، طبعة بيروت .

* الوافي بالوفيات ، صلاح الدين بن خليل بن أيبك الصفدي ، طبع باعتناء ف ببرنك ، دار صادر – بيروت ، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م .
* الوحشيات ، لأبي تمام ، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، زاد في حواشيه محمود محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٩٦٣ م .
* يتيمة الدهر ، أبو منصور عبد الملك الثعالبي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مصورة عن الطبعة الثانية ، ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م ، بيروت لبنان .

* * *